مبادئ الإقتصاد السياسى

الكتاب الثانى

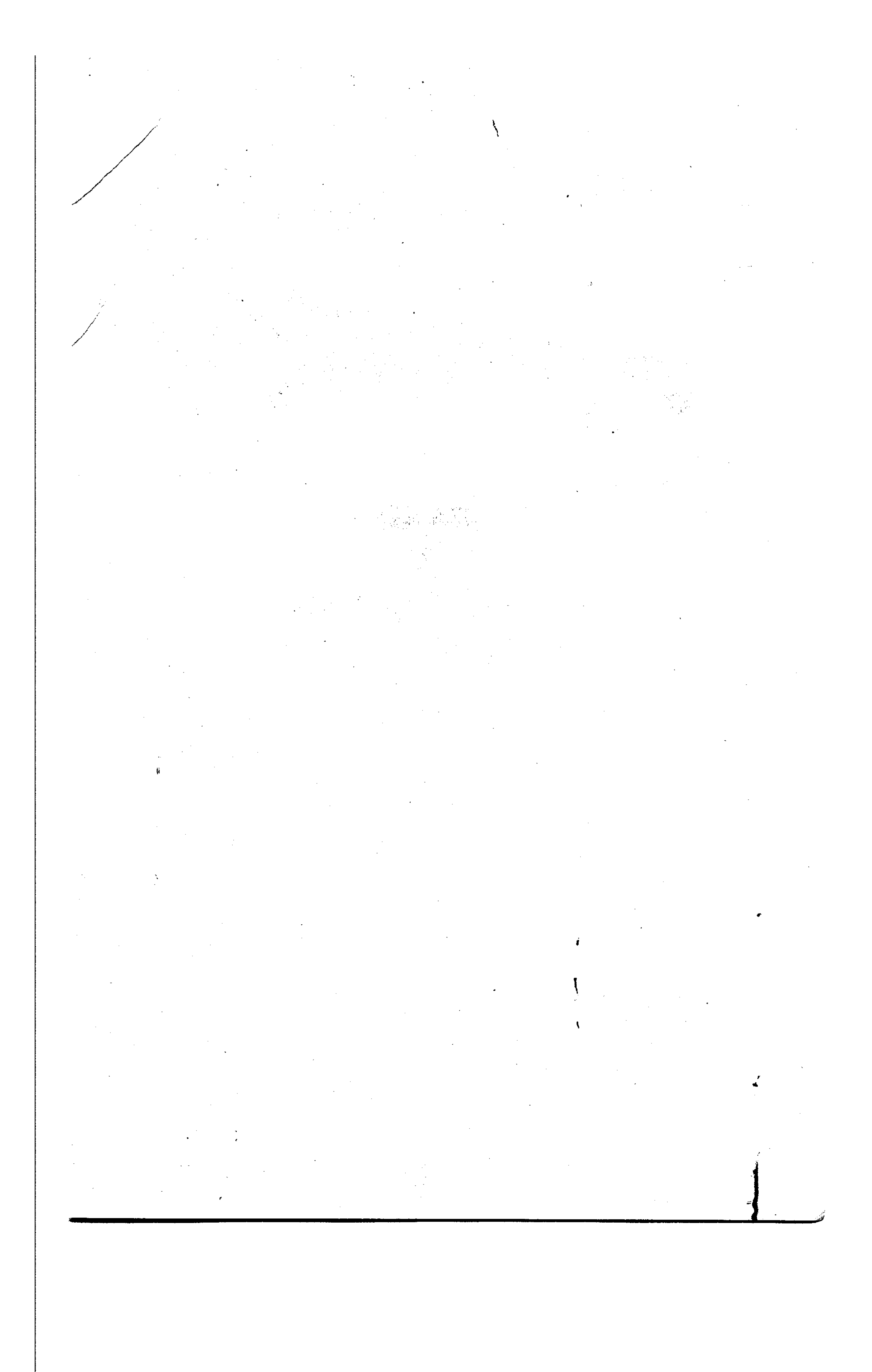
فى

نظريات الإنتاج والنفقة ونظريات التوزيع
التحليل الإقتصادى الكلى والدخل القومى

تاريخ وتطور الفكر الاقتصادى

دكتــور
عزت عبد الحميد البرعى
استاذ ورئيس قسم الاقتصاد والمالية العامة
ووكيل كلية الحقوق - جامعة المنوفية

دكتــور
مصطفى حسنى مصطفى
قسم الاقتصاد والمالية العامة
كلية الحقوق - جامعة المنوفية



مقدمة

سبق وأن تناولنا بالدراسة والتحليل فى كتابنا الأول الموضوعات المتعلقة بالمشكلة الإقتصادية والنظم الإقتصادية وخصوصا النظام الاقتصادى الرأسمالى والنظام الاقتصادى الاشتراكى ، والمبادئ الاقتصادية فى الاسلام ، وكانت دراستنا تحليلية ناقدة ، فضلا عن التمهيد المتعلق بماهية موضوع ومنهجية الاقتصاد السياسى .

ثم كان التركيز على دراسة الجوانب المتعلقة بنظريات القيمة والثمن - حيث تناولنا أهمية الأثمان فى الواقع العملى وعلى المستوى النظرى والفكرى وكان التركيز على دراسة النظرية الحدية حيث تناولنا بالتحليل علاقات الطلب وعلاقات العرض وتكون الثمن فى السوق ، فضلا عن الدراسة التحليلية لنظرية الأسواق من حيث الوظائف والأشكال وتغير الثمن .. ثم كانت الدراسة التفصيلية لسلوك المستهلك وكيفية توزيعه لدخله على نواحى الانفاق المختلفة بما يحقق له التوازن المنشود .

وفى هذا الكتاب الثانى سوف نتناول الموضوعات والنظريات الاقتصادية المتعلقة بالانتاج والنفقات ، وكذلك توزيع الناتج القومى بين القوى الانتاجية والاجتماعية فيما أطلق عليه نظريات التوزيع بين الأجور والريع والربح والفائدة ولا شك أن ذلك يترتبط بالنظرية المحورية وهى نظرية القيمة والثمن .

كذلك سوف نعرض بالدراسة والتحليل للدخل القومى وطرق قياسه فضلا عن التحليل الاقتصادى الكلى ، ونظرا للأهمية القصوى

لدراسة وتحليل تاريخ الفكر الاقتصادى وتطوره منذ العصور القديمة وحتى الان فاننا سوف نعرض لذلك بالتفصيل من خلال التعرف على الفكر الاقتصادى فى المراحل التاريخية المختلفة ولدى المدارس المعروفة .

وعلى ذلك سوف نعرض فى هذا الكتاب للموضوعات السابق الاشارة اليها فى الأبواب الأربعة التالية

الباب الأول : نظريات الإنتاج

الباب الثانى : نظريات التوزيع

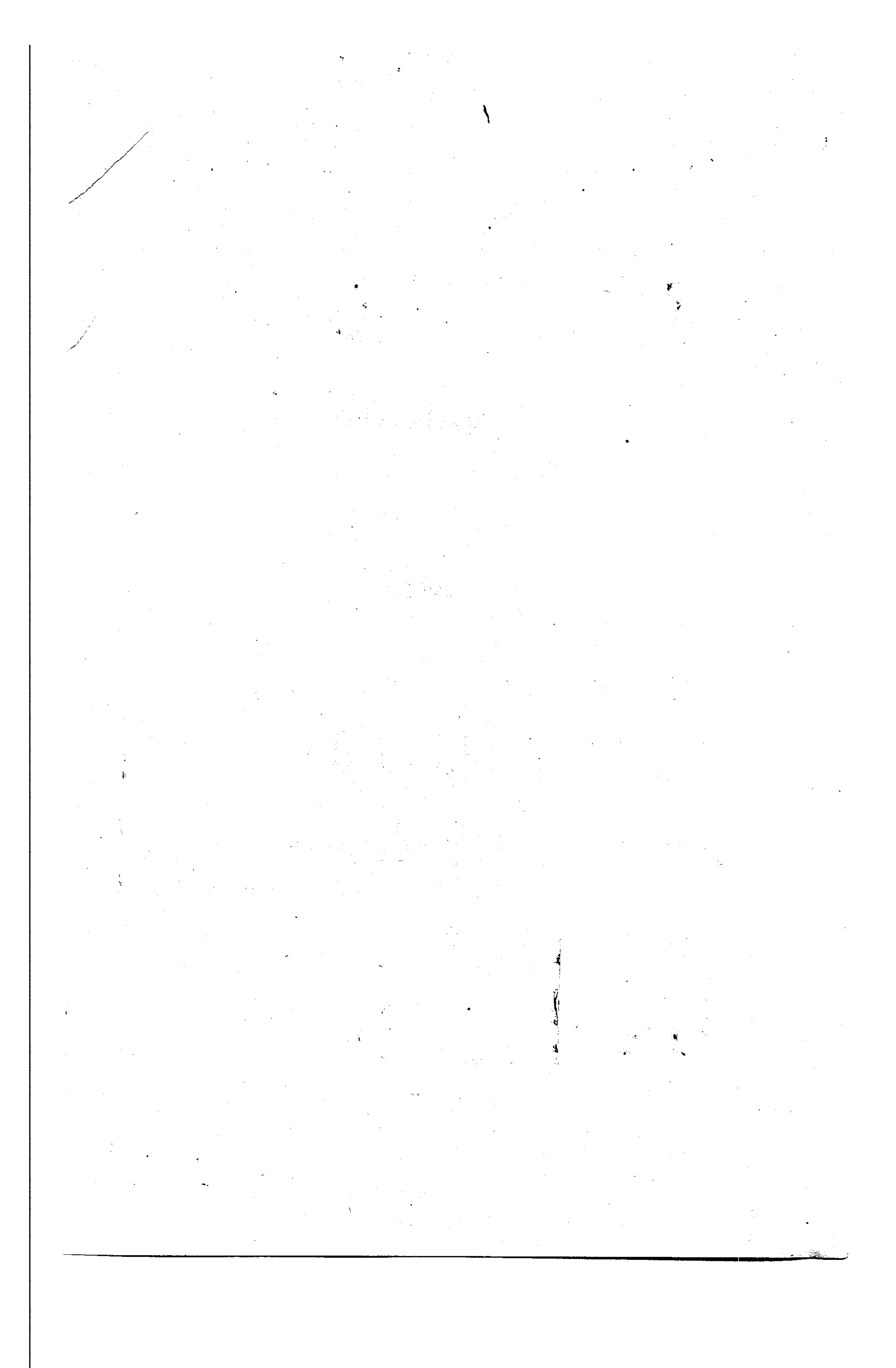
الباب الثالث : نظرية الدخل القومى والتحليل الاقتصادى الكلى

الباب الرابع : تاريخ وتطور الفكر الاقتصادي

الباب الأول

في

نظريات الإنتاج
ونظريات النفقة



بعد أن عرضنا للنظرية الحدية فى الثمن (فى الكتاب الأول الباب الرابع) ، وتحليل علاقات الطلب والعرض وتكون الأثمان - نعرض فى هذا الباب لنظريات الإنتاج والنفقة ، وكل ما يتعلق بها من حيث التعرف على عناصر الإنتاج المختلفة ، وأشكال المشروعات التى تقوم بالإنتاج والعلاقات التنظيمية والإقتصادية بينها ، ثم دراسة العلاقات الفنية المتعلقة بالإنتاج وتشمل دالة الإنتاج وقوانين الإنتاج ، وكذلك دراسة علاقات النفقة وأشكالها ، والعلاقة بين تغيرات نفقة الإنتاج والكمية المنتجة ، وايرادات الإنتاج ، وأثمان عناصر الإنتاج ، وأخيرا توازن المنتج فى الأشكال المختلفة للسوق .

وسنقتصر فى هذا الباب على الخطوط العريضة لأهم الموضوعات المتعلقة بنظرية الانتاج وندرسها في الفصول الآتية :-

الفصل الأول : عناصر الإنتاج والاشكال المختلفة للمشروعات

الفصل الثانى : دالة الإنتاج وقوانين العلة .

الفصل الثالث : علاقات النفقة وأشكالها .

الفصل الرابع : توازن المشروع (المنتج)

الفصل الخامس : اتجاهات (ميول) المشروعات

الفصل الأول

عناصر الإنتاج والأشكال المختلفة للمشروعات (١)

معنى الإنتاج

اختلفت الآراء حول تحديد معنى الانتاج باختلاف أفكار الاقتصاديين التى سادت فى الأزمنة المختلفة .

ففى عصر الطبيعيين (الفزيوقراط) كانت الفكرة السائدة أن الإنتاج هو خلق مادة جديدة ، وكان الاقتصاديون فى ذلك العصر يرون أن الأرض هى عنصر الإنتاج الوحيد وأن كل ثروة مصدرها الأرض فقط لأن من يزرع الأرض يحصل بعد فترة معينة على ناتج صاف . ويتميز هذا الناتج الصافى فيما يتبقى للمزارع بعد خصم مصاريف الإنتاج . لذلك نادى هؤلاء الاقتصاديون بضرورة العناية بالأرض الزراعية ومن ثم ضرورة رفع القيود على التجارة الداخلية والخارجية . وقد فرغ هؤلاء الاقتصاديون على فكرتهم أن بقية فروع النشاط الإنسانى غير الزراعية كالصناعة التحويلية والتجارة والنقل والخدمات غير منتجة .

وهذه النظرية خاطئة لأن عمل الإنسان فى الزراعة لايمكن أن يمخلق مادة جديدة لأن الخلق من صنع الخالق جلت قدرته، ومهمة الإنسان هى تهيئة الظروف لكى تحدث القوى الطبيعية أثرها .

وعلى الرقم من فساد هذة النظرية الاأنها ظلت منتشرة حتى النصف الثانى من القرن الثامن عشر حتى نشر آدم سميث آراءه الاقتصادية ومنها مايتعلق بالإنتاج ، وقد عرف الإنتاج بأنه خلق المنفعة

(١) اعمدنا في الفصل بصفة أساسية وكلية على كتاب مبادئ الاقتصاد السياسى الذى اشتركنا فيه مع الأستاذ الدكتور زكريا بيومى المرجع السابق الإشارة اليه ص ٤٨٠- ٥٤٩.

أو زيادتها، وهذا التعريف يؤدى الى أن الأرض ليست العامل الوحيد للإنتاج وأن الزراعة لاتخلق مواد جديدة ولكنها تحول الموجود منها في الأرض والهواء والماء إلى محاصيل وثمار. وأن الصناعات التحويلية والاستخراجية تعتبر أعمالا منتجة ألا أن إنتاجية الزراعة أجل واسمى من إنتاجية الصناعة، على أن الخدمات لا تعتبر فى رأى آدم سميث أعمالا منتجة لأنها لا تضيف شيئا إلى الثروة لأنها تفنى فور القيام بها، وقد اعتبر آدم سميث صناعة النقل والتجارة أعمالا منتجة.

ولم تمض بضع سنوات حتى جاء جان باتيست ساى وقرر أن الإنتاج يشمل فى رأيه كل عمل نافع يؤدى إلى إشباع حاجات الأفراد بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

ويعرف الاقتصاديون الإنتاج فى العصر الحديث بأنه خلق لمنفعة جديدة أو إضافة منفعة، فهو إذن ليس خلق لمادة. وبمعنى آخر هو تغيير وتحوير وتبديل شكل المادة بما يجعلها تتناسب وطرق استهلاكها المتعارف عليه بين أفراد المجتمع وذلك بغرض إشباع الحاجات الإنسانية.

ووفقا لهذا التعريف يشمل الإنتاج النقل والتجارة والخدمات بالإضافة إلى الزراعة والصناعة إذ أن نقل المادة من المكان الذى تكثر فيه حيث منفعتها فيه أقل إلى المكان الذى تنتقل إليه وتزداد حاجة الناس إليه يتزيد من منفعة هذه السلعة. كذلك الشأن بالنسبة للتجارة فالتاجر يجلب السلعة من المكان التى تكثر فيه إلى المكان الذى يحتاج اليها المستهلكون وبعضها فى متناول أيديهم. أما الخدمات فهى تشبع بعض الحاجات ولها قيمة مبادلة أما بالنسبة للزراعة والصناعة فهى تغير شكل المادة وتجعلها صالحة للإشباع فهى تخلق لها منفعة جديدة أو تزيد من منفعتها عن ذى قبل.

لذلك يدخل فى معنى الإنتاج تخزين السلع الوفيرة عند حصادها أو تجفيفها وحفظها حتى لا يصيبها الهلاك أو التلف إذا ما تركت بدون تعبئة خاصة كالصلصة مثلا أو السردين، فأولئك المخزنون أو المعبئون إنما يقومون بأعمال منتجة إذ هم قد أضافوا منفعة إلى تلك المواد بتخزينها إذ احتفظوا بها فى أوقات وفرتها إلى أوقات تعز فيها ويندر وجودها نظرا لاختلاف مواسم حصادها عن أزمان طلبها، فهنا إذن نكون قد أضفنا منفعة زمنية للسلعة[1].

ويلاحظ بالنسبة للإنتاج مايلى:

١-أنه ظاهرة اجتماعية نتيجة معيشة الإنسان فى مجتمع ووجود علاقات بين أفراده بسبب القيام بالأعمال الإنتاجية.

٢-استخدام الإنسان ملكاته الذهنية فى تطوير أسلوب إنتاجه وذلك بالاستعانة بموارد سبق إنتاجها فى عمليات إنتاج جديدة بقصد زيادة كمية الإنتاج أو عن طريق الزيادة المستمرة فى عدد المواد التى يستخلصها من الطبيعة ويستخدمها فى الإنتاج.

٣-يعتبر تطور أسلوب الإنتاج حدث خطير فى حياة كل مجتمع، ويؤدى إلى تغيير شامل فى تفكير أفراد المجتمع وفى عاداتهم ونظمهم وقيمهم الثقافية.

تقسيم عناصر الإنتاج:

درج الاقتصاديون الكلاسيك على تحديد عناصر الإنتاج التى يستخدمها الإنسان لإشباع حاجاته من السلع والخدمات بأنها الطبيعة

---

(1) د.اسماعيل محمد هاشم- الاقتصاد التحليلى- الكتاب الأول، الاسكندرية سنة ١٩٧٠.

(الأرض)، العمل، رأس المال وفى أواخر القرن التاسع عشر أضاف الاقتصادى البريطانى مارشال إلى هذه العناصر الثلاثة عنصر رابعا هو التنظيم. ولعل السبب الذى من أجله أضاف مارشال عنصر التنظيم هو الرغبة فى دحض نظريات كارل ماركس التى تقوم على أساس أن الربح يعد فائضا من حق العمال الحصول عليه وحدهم. فى الوقت الذى قررت فيه النظريات الأخرى أن الربح هو مقابل مخاطر الإنتاج التى يتحملها المنظم.

ورغم الانتقادات التى وجهت إلى تقسيم عناصر الإنتاج إلى أربعة عناصر، ألا أننا سنلجأ إلى هذا التقسيم أسوة بالمؤلفات الاقتصادية المعاصرة.

ومن ثم نقسم الفصل إلى المباحث الأربعة الآتية:-

المبحث الأول: الطبيعة

المبحث الثاني: العمل

المبحث الثالث: رأس المال

المبحث الرابع: التنظيم وأشكال المشروعات.

المبحث الأول
الطبيعة

الطبيعة هي العنصر الأول من عناصر الإنتاج. ويقصد بها كافة الظروف الطبيعية من حيوية وجغرافية وجيولوجية أولية وقوى طبيعية، وعلى الرغم من أن الطبيعة تعتبر عنصرا سلبيا من عناصر الإنتاج ألا أن الإنسان وهو المحور الإيجابي في عملية الإنتاج يتولى بجهده العقلي والعضلي استخلاص الموارد من الطبيعة وانتزاعها ثم إعادة تشكيلها عدة مرات حتى يصل بها إلى المستوى الذي يحصل منها على أشياء نافعة له.

وتؤهل الطبيعة للإنسان الحياة بما تقدمه له من أرض وماء وهواء وشمس. وبما تقدمه له من وسائل النشاط الاقتصادى من أرض صالحة للزراعة وللسكنى ومن معادن موجودة بالمناجم وكامنة في باطن الأرض ومواد أولية وقوى محركة. كما تؤثر الطبيعة في النشاط الاقتصادى عن طريق الظروف الطبيعية كالمناخ والموقع الجغرافي.

ويلاحظ أن الطبيعة قد تقدم للإنسان ما هو صالح لاستهلاكه مباشرة دون أى تحويل أو إعداد كالهواء والفاكهة والنباتات الطبيعية. وقد تقدم الطبيعة أشياء لا تصلح للاستهلاك المباشر إنما يتطلب أن يتدخل الإنسان ليحورها حتى تصبح مال استهلاك تشبع حاجاته ويسمى الاقتصاديون هذه الطائفة من الأشياء "المواد الأولية". وقد تقدم الطبيعة أشياء لا تستعمل في إشباع الحاجات وإنما تستخدم لتيسير إنتاج الأموال التي تصلح للاستهلاك مثال ذلك الأرض التي يقام عليها المصنع فهي ليست مال استهلاك وكما أنها لا تحور لتصير مال استهلاك، وإنما هي

ضرورة لإنتاج أموال الاستهلاك[١] ولما كانت الأرض من الموارد الطبيعية، لذا يستخدم الكثير من الاقتصاديين القدامى كلمة الأرض للدلالة على هذا العنصر.

ويرجع ذلك الى أن هؤلاء الاقتصاديون كانوا ينظرون الى الأرض باعتبارها المورد الطبيعي الوحيد الذى يستحق الدراسة والبحث، فالدخل القومي كان يتكون فى معظمه من ناتج الزراعة. وقد قلت أهمية دراسة الأرض بعد قيام الثورة الصناعية.

ولا شك أن الأرض تعد من أهم الموارد الطبيعية التى يستغليا الانسان فى الانتاج. فكل انتاج أيا كان نوعه لا بد من أن يستغل جزءا من الأرض، وهذا واضح في الانتاج الزراعي كل الوضوح. والانتاج الصناعي أيضا غير متصور دون استغلال جزء من الأرض يقام عليها المصنع، بل أن التجارة نفسها تفترض استغلال الأرض كمقر للمتجر كطريق انتقال تسلكه السلع[٢].

وتمتاز الأرض باعتبارها عنصرا من عناصر الانتاج بثبات مساحتها لأنها من عمل الطبيعة، ليست من عمل الانسان. وان كان الانسان يستطيع بجهده زيادة مساحة الأرض عن طريق تجفيف المستنقعات واصلاح الأرض البور.

كما تتميز الارض بأنها عنصرا لا يفنى بالاستهلاك فناء تاما وذلك على عكس عناصر رأس المال. فالآلات مثلا لا تصلح للعمل الا لعدد معين من السنين. أما الارض فانه قد يلحقها ضعف فى قواها

---

(١) د.اسماعيل صبرى عبدالله، دروس فى الاقتصاد السياسى، ١٩٥٢ ص٧٥.

(٢) المرجع السابق، ص٧٤.

الإنتاجية ولكنها لا تصبح يوما غير صالحة للاستعمال. فالأرض الزراعية مثلا قد تضعف نتيجة إجهادها بالزراعة، ولكنها لا تصل إلى حد عدم الإنبات وهى تظل صالحة للاستغلال في صور أخرى من الإنتاج غير الإنتاج الزراعى، كاستعمالها فى البناء وشق الطرق.....الخ.

ونخلص من هذا الى أن الارض تعد عنصرا غير متخصص، فالأرض يمكن تغيير وجه استغلالها بسهولة كبيرة فتتحول من زراعة الى زراعة أخرى أو تتحول من الانتاج الزراعى كله الى غيره من ضروب الانتاج، وذلك بخلاف رأس المال الذى تغلب عليه صفة التخصص. فآلة النسيج مثلا لا تصلح كوسيلة لصنع السفن أو محرك سيارة. وقد عبر البعض عن ذلك بأن الأرض وان كانت أثبتت عناصر الانتاج من الناحية المادية الا أنها أسهل هذه العناصر من الناحية الاقتصادية[١].

وعلى أية حال. فقد كان للتقدم العلمى أثره الكبير فى السيطرة على الطبيعة واستغلال أكبر عدد ممكن من مواردها أفضل استغلال. وقد تمثل التقدم العلمى فى الاكتشافات والتطور التكنولوجى وتقدم وسائل المواصلات. وينتج عن ذلك تسهيل اكتشاف موارد غير معروفة للانسان وازدياد انتاجية الموارد القائمة.

(١) د.أسماعيل صبرى عبد الله، دروس فى الاقتصاد السياسى، ١٩٥٢ ص٧٥.

١

المبحث الثانى

العمل

العمل هو العنصر الثانى من عناصر الإنتاج، وهو إيجابى لأنه يقوم على بذل مجهود إنسانى بقصد إشباع حاجات الأفراد. ومن الطبيعى أن يتوقف الإنتاج على مقدار ما يبذله الأفراد من عمل. وسنبدأ بدراسة العمل وخصائصه وأنواعه وظاهرة تقسيم العمل وترشيد العمل. وثم نبحث موضوع السكان باعتبار أن كمية العمل تتوقف على الأفراد العاملين فى مجتمع معين.

١-التعريف بالعمل وخصائصه وأنواعه:

تعريف العمل:

العمل فى معناه الاقتصادى كل مجهود إرادى يهدف إلى إشباع حاجات أفراد المجتمع.

خصائص العمل:

من التعريف السابق يشترط لكى يعتبر المجهود عملا اقتصاديا توافر الخصائص الآتية:

١-أن يكون الجهد اختياريا. وبمعنى أخر أن يكون إراديا أى لا يشتغل الإنسان ألا بمحض إرادته، فله أن يختار المهنة التى يرغب فيها أكثر من غيرها. واهذا نتيجة حتمية لحرية العمل فى العصر الحاضر. وان كانت هذه الحرية ليست مطلقة بل تخضع لقيود تنظيمية كالحصول على إذن خاص من الدولة لمزاولة عمل معين أو قيود فعلية كضرورة توافر رأس مال معين أو معلومات معينة.

٢-أن يكون محققا لمنفعة اجتماعية، أى يقصد به إشباع حاجات جماعية. أما إشباع حاجات خاصة كمزاولة الأعمال الرياضية أو

العزف بقصد قتل الوقت فلا تعد محققة لمنفعة اجتماعية ومن ثم لا تعد عملا من الناحية الاقتصادية.

٣-أن يقترن المجهود الذى يبذله بالألم. فالألم من خصائص جميع الأعمال تستوى الأعمال المادية أو اليدوية أو الأعمال الفنية لأن الإنسان لا يعمل إلا مضطرا ليكسب قوته. لذلك فان المصلحة الشخصية فى الغالب تكون هى الحافز للعمل. على أن البعض يرى أن الألم قد تتصف به كل الأعمال الاقتصادية، مثل أعمال الباحثين والمخترعين فهؤلاء قد لا يسعون لمصلحة خاصة ولا يجدون ألما فى أعمالهم بل بالعكس يجدون لذى تفوق الوصف.

على أن البعض يرد على ذلك بأن هذا الألم غير صحيح على إطلاقه، فحياة بعض المخترعين سلسلة من الآلام وكل ما هناك أن عنصر الألم أكثر وضوحا فى الأعمال العضلية عنه فى الأعمال العقلية.

وقد حاول بعض الاشتراكيين التعاونيين مثل فوربيه القضاء على عنصر الألم بالقول بفكرة العمل الجذاب. فالعامل لا يجب أن يعمل تحت ضغط الرهبة أو الحاجة أو المصلحة. ولكن يكون له حرية اختيار العمل الذى يميل إليه ويستمتع به، وله الحق فى تغييره كلما أراد، وهذه الفكرة خيالية، ولم يفلح فى تطبيقها فى أمريكا، وذلك لأن فوربيه يقول أن للإنسان رغبتين: حرية العمل وحرية التغيير وتسى أن هناك رغبة ثالثة تساور النفس وهى الرغبة فى عدم عمل شئ مطلقا، كما أن الرغبة فى تغيير نوع العمل ينشأ عنها ضياع الوقت.

٤-أن يكون العمل منظما، فالعمل فى الوقت الحاضر يقوم تبعا لقواعد منظمة معينة لايمكن للعامل أن يحيد عنها أو يخالفها، فى حين أنه من الأزمات الغابرة لم يكن العمل منظما وكان الأشخاص

يعملون يوما بيوم تبعا لحاجاتهم. فأصبح العمل الآن مهنة يحترفها العامل.

أنواع الأعمال:

ليست جميع الأعمال من طبيعة واحدة، فيمكن تقسيمها إلى عدة أقسام على النحو التالي:

١-الأعمال التنفيذية:

ويعتبر العمل تنفيذيا إذا كانت مهمة العامل تقتصر على تنفيذ الأوامر الصادرة إليه من الغير. وتقسم الأعمال التنفيذية إلى:

أ-أعمال يدوية وأعمال عقلية، والعمل اليدوى هو الذى يعتمد أساسا على المجهود العضلى كعمل العامل فى المصنع. والأعمال العقلية هى التى تعتمد أساسا على المجهود الذهنى كأعمال العلماء والباحثين. على أن هذه التفرقة غير قاطعة لأن من الأعمال ما يحتاج للمجهودين معا وان اختلفت درجة كل منهما.

ب-أعمال بسيطة وأعمال تتطلب كفاءة خاصة، فالأولى هى التى لا تحتاج إلى دراية أو خبرة خاصة كأعمال الحاملين ومن إليهم. والثانية هى الأعمال التى تتطلب خبرة وتدريب وكفاءة خاصة كالأعمال الميكانيكية.

٢-الأعمال الإدارية:

يقصد بالعمل الإدارى تنسيق الجهد الجماعى للعمل وذلك بتنظيم الإنتاج واختيار العمل ووضع خطة عامة للمشروع.

وهذا العمل يتطلب فى القائم به مميزات خاصة أهمها حسن التوجيه وقوة الشخصية وملكة التنظيم.

٣-التخصص وتقسيم العمل:

ظاهرة التخصص وتقسيم العمل ظاهرة اجتماعية وتعتبر من أهم الظواهر التى يتميز المجتمع الحديث. ويمكن تعريف التخصص وتقسيم العمل بأنه تجزئة العملية الإنتاجية للسلعة الواحدة إلى عدد كبير من العمليات الجزئية البسيطة إذ بدلا من أن يعهد إلى عامل بمفرده بأداء كافة العمليات التى يتطلبها إنتاج سلعة واحدة، يعهد إليه بعمليه معينة واحدة يكررها دائما. ونتيجة لذلك يمكن أن يتخصص الإنسان فى مهنة واحدة كالطب والهندسة والمحاماة والتجارة والزراعة وينفق ما يحصل عليه من دخل نتيجة مزاولته لمهنته لإشباع حاجاته من السلع والخدمات التى ينتجها الأفراد الآخرون. بل أن زيادة تقسيم العمل فى الوقت الحاضر أدى إلى تخصص أكثر دقة عن ذى قبل فى جانب معين من المهنة للعملية الإنتاجية. فمثلا نلاحظ أن مهنة الطب انقسمت إلى عشرات التخصصات:طب العيون، طب الأسنان، جراحة المسالك البولية، جراحة القلب ...الخ. وقد ضرب آدم سميث مثلا لما بلغه العمل فى عصره فى صناعة بسيطة مثل الدبابيس فذكر أن إنتاج الدبوس الواحد يتطلب عشر عمليات مستقلة وأن كل عمليات تشكل مهنة مستقلة.

وظاهرة التخصص وتقسيم العمل وإن كانت من الظواهر التى تميز المجتمع الحديث ألا أن تقسيم العمل عرف منذ القدم ولكنه أخذ صورا مستحدثة نتيجة تطور الجماعة الاقتصادية. ويمكننا أن نميز بين

ثلاث صور مختلفة لتقسيم العمل تقابل ثلاث مراحل تاريخية من مراحل التطور الاقتصادى[١].

١-العصور القديمة: عرف تقسيم العمل منذ كان النظام الاقتصادى عائليا يقوم على أساس الاختلاف فى الجنس. فكان الرجال يقومون بأعمال الصيد والحرب واستحضار المواد الأولية بينما تقوم النساء بالأعمال المنزلية وما إلى ذلك. ومع ظهور العبودية حل العبيد محل النساء فى الأعمال المجهدة. وفى مرحلة تالية قسم العمل بين الرجال تبعا للتكوين الجسمانى. فالبدين يقوم بصيد السمك والنحيف يقوم بالقنص والحاذق بالطب. كما ظهر التخصص فى المهن حسب العائلات فكانت عائلات تتخصص فى الزراعة وأخرى فى الصيد وثالثة فى للأعمال البسيطة. ولما انفصمت عرى الجماعات العائلية وتحرر الأفراد من قيود الأسرة زاد التخصص فى العمل فتعددت المهن وزادت المخترعات الحديثة فى تعددها.

٢-العصور الوسطى:تطور تقسيم العمل بحيث اقتصر كل فرد على إنتاج سلعة واحدة ويبيع منها ما يزيد عن حاجته ليشترى من المنتجين الآخرين سلعا أخرى.

٣-النظام الرأسمالى: فى ظل هذا النظام لا يقوم الفرد بإنتاج السلعة بمفرده ولكنه يختص بالقيام بإحدى العمليات الإنتاجية لسلعة إذا كان إنتاجها يتم بعدة عمليات.

---

(١) د.محمد حلمى مراد- ص٢٢١ ومابعدها، د. رفعت المحجوب الاقتصاد السياسى، الجزء الأول- ١٩٥٦- ص١٥٣ وما بعدها

نطاق التخصص وتقسيم العمل:

على الرغم من التقدم الكبير الذى حدث فى التخصص وتقسيم العمل، ألا أنه لا يمكن التمادى فى تطبيق هذه الظاهرة إلى مالا نهاية إذ توجد عوامل تحكم نطاق التخصص وتقسم إلى:

أولا: حجم السوق:

أشار أدم سميث أن حجم السوق من أهم العوامل التى تحكم نطاق التخصص وتقسيم العمل. ولا يقصد بحجم السوق اتساع مساحته الجغرافية أو ارتفاع مبانيه، بل يقصد به حجم القوة الشرائية الحقيقية. فإذا كانت القوة الحقيقية كبيرة، كلما كان حجم السوق كبيرا ومن ثم يكبر نطاق التخصص وتقسم العمل، وعلى العكس إذا كانت القوة الشرائية الحقيقى ضعيفة كلما كان حجم السوق ضيقا. ومن ثم يقل نطاق التخصص وتقسيم العمل فمثلا الطبيب الذى يعمل فى مدينة يتميز حجم السوق فيها بأنه كبير نسبيا يستطيع أن يتخصص فى فرع معين من فروع الطب كالعيون والأمراض الباطنية والأمراض الصدرية...الخ. لأن هناك طلب كاف على هذه التخصصات أما الطبيب الذى يعمل فى قرية يتميز حجم السوق فيها بأنه ضيق فانه لا يستطيع التخصص فى فرع معين من فروع الطب نظرا لأنه ليس هناك طلب كاف على هذه التخصصات.

ثانيا: حجم المشروع:

يعد حجم المشروع عاملا مستقلا فى التأثير على نطاق التخصص وتقسيم وكلما كان حجم المشروع كبيرا، كلما أمكن التوسع فى التخصص وتقسيم العمل، لأن إمكانيات المشروع تتحمل تكاليف المستويات العالية وكلما كان حجم المشروع صغيرا، كلما تحدد نطاق التخصص وتقسيم العمل لأن إمكانيات المشروع لا تستطيع تحمل تكاليف

المستويات العالية . فمثلاً إذا قارنا بين مصنعين أحدهما صغير والأخر كبير . فإنه لايتصور أن يخصص المصنع الأول عاملاً لصيانة الكهرباء ، وأن فعل فقد يؤدى ذلك إلى بقاء هذا العامل عاطلاً فترة طويلة لقلة الأدوات الكهربائية بالمصنع ، ولكن من المتصور أن يخصص المصنع الثانى أكثر من عامل لأعمال الكهرباء فقط بل من الممكن تقسيم العمل بين هؤلاء العمال بحيث يختص كل منهم فى فروع الكهرباء .

ثالثاً: طبيعة عملية الإنتاج:

تعد طبيعة عملية الإنتاج عاملاً مستقلاً أيضاً فى تحديد نطاق التخصص وتقسيم العمل . فبعض العمليات تسمح طريقتها بالتخصص وتقسيم العمل كالعمليات الصناعية . فمثلاً صناعة السيارات تتطلب تضافر جهود العديد من العمال حيث يتخصص كل فرد فى أداء عملية جزئية مبسطة من العملية الإنتاجية المعقدة ، وبعض العمليات لاتسمح طبيعتها بالتخصص وتقسيم العمل كإنتاج لوحة فنية من فنان معروف .

رابعاً: تراكم رؤوس الأموال:

يترتب على تراكم رؤوس الأموال زيادة الطاقة الإنتاجية للمجتمع ومن ثم تتعدد وتتنوع السلع والخدمات التى يراد إنتاجها، وكلما زاد تراكم رؤوس الأموال أدى إلى استخدام أحدث الآلات فى الإنتاج مما يتطلب مزيداً من التخصصات لتقسيم دقائق الآلة وضمان تشغيلها على أحسن وجه.

مزايا التخصص وتقسيم العمل:

١- يؤدى تطبيق التخصص وتقسيم العمل إلى زيادة الإنتاج ويرجع ذلك إلى أن الأفراد يتخصصون فى عملية واحدة مما يكسبهم مهارة فى أداء عملهم [illegible] الوقت [illegible] الآلات [illegible] الاهتمام.

ويترتب على ذلك انخفاض نفقة الإنتاج ومن ثم انخفاض ثمن البيع، وبالتالى زيادة المبيعات فيستفيد المنتجون من زيادة الربح، ويستفيد العمال باعتبارهم مستهلكين من انخفاض الأثمان.

٢-لما كان أفراد المجتمع يتفاوتون من حيث مواهبهم وقدراتهم السياسية، لذلك فان التخصص وتقسيم العمل يمكن الفرد من استغلال التفوق النسبى لديه، وبذلك يمكن أن يعهد إلى كل ما يناسبه من أعمال حسب قوتهم الجسمانية أو العقلية.

٣-يساعد التخصص وتقسيم العمل على التقدم الفنى والابتكار، إذ هو يكسب العامل خبره ومهارة ومعرفة وثيقة بمشاكل مهنته، وقد ذكر سميث أن من شأن التخصص وتقسيم العمل أن العامل يصبح عمليه مقصورا على أداء عملية نسبية، وإذا ما أصبحت حياة العامل كلها قاصرة على أداء تلك العمليات، فانه مما لاشك فيه أن تزداد مقدرة العامل زيادة كبيرة عند أداء العمليات. وأضاف آدم سميث أن أكبر التحسينات فى القوة الإنتاجية والقدرة الأكبر من الخدمة، والدقة والذكاء فى إدارتها يرجع إلى التخصص وتقسيم العمل.

٤-يساعد التخصص وتقسيم العمل على توفير الوقت اللازم لإتمام العملية الإنتاجية لأن تخصص العامل واحدة يوفر له الوقت الذى كان يضيعه فى التنقل من مكان لأخر واستبدال بأخرى أثناء العمل.

٥-يؤدى التخصص وتقسيم العمل إلى التمادى فى إحلال الآلات محل العمال مما يؤدى إلى رفع الإنتاجية.

مضار التخصص وتقسيم العمل:

١ - يؤدى التخصص وتقسيم العمل إلى ضيق أفق العامل وضعف قواه الفكرية مما يقضى على روح الإختراع لديه . وكما قال آدم سميث أن الشخص الذى يقضى فى القيام بعمليات بسيطة قليلة يصبح من أغبى وأجهل المخلوقات .

على أنه يرد على ذلك بأن التخصص وتقسيم العمل يورث الدقة ويخفض ساعات العمل مما يترك للعمال وقت فراغ أطول يستطيعون أن يستمتعوا فيه بحرياتهم بصورة أفضل ، فضلاً عن أن الدول زادت فى خدماتها الصحية والتعليمية والرياضية للعمال مما أدى إلى منجم فرص أفضل للإطلاع والثقافة .

٢ - يؤدى التخصص وتقسيم العمل إلى تقسيم أفراد المجتمع إلى طوائف حرفية ومهنية تسعى كل منها إلى تحقيق مصلحتها الخاصة حتى ولو كان فى ذلك تعارض مع المصلحة العامة . وما تلبث هذه الطوائف أن تصبح لها قوة سياسية تضغط على الحكومات لتلبية مصالحها .

٣-يترتب على التخصص وتقسيم العمل تعرض العامل لخطر البطالة إذ العامل المتخصص فى جزء من عمل يصبح غير قادر على الاشتغال فى عمل آخر إذا حدثت أزمة فى نوع العمل الذى يزاوله. غير أنه يرد على ذلك بأن البطالة ظاهرة عامة تشمل عند وقوع الأزمة كل فروع الإنتاج. فضلا عن أن استعمال الآلات الحديثة لم يترك مجالات لكفاية العمال الشخصية إذا أصبح عمله منحصرا فى ملاحظة الآلة وإدارتها. ومن ثم لا يصعب عليه أن يجد عملا قريبا الذى كان يعمل فيه.

٤-يؤدى التخصص وتقسيم العمل إلى تعرض العمال لخطر الإصابات بأمراض مهنية لأنهم يقضون عدة سنوات يمارسون فيه نفس العمل بنفس الطريقة فى نفس الظروف. مثال ذلك كثرة إصابة عمال المناجم بأمراض صدرية.

٥-يترتب على التخصص وتقسيم العمل تشغيل النساء والأحداث مما قد يؤدى إلى تفكك الروابط الأسرية.

ومهما يكن من أمر هذه الانتقادات، فإنها لم تمنع من انتشار ظاهرة التخصص وتقسيم العمل وقد تدخلت الحكومات للحد من هذه المساوئ كاشتراطها توافر الشروط الصحية داخل المصانع والمناجم وفرض رقابة فعالة على السلطة الاحتكارية للطوائف المهنية والحرفية واتباع نظام التأمين الاجتماعى ضد البطالة وتحديد حد أقصى لساعات العمل وإنشاء وحدات علاجية للعناية بالعمل وتحديد سن معينة لتشغيل الأحداث، ومنع النساء من العمل ليلا.

٣-ترشيد العمل:

يقصد بترشيد العمل تنظيمه تنظيما علميا وأول من استخدمت اللفظ ألمانيا بعد الحرب العالمية الأولى. وقد اتجه الباحثون إلى تنظيم العمل يهدف رفع الإنتاجية المادية للعمل ورفع الحصيلة النقدية لرب العمل وتحسين حالة العمال وإقامة علاقات سليمة بين أرباب الأعمال والعمال(١).

وأشهر من تعرض لدراسة مشكلة التنظيم العلمى للعمل هو المهندس الأمريكى "تايلور" فى كتابه مبادئ التنظيم العلمى للمصانع. وقد

---

(١) د.رفعت المحجوب، ص١٦١.

ذكر تايلور فى كتابه أن المصانع تنتج فى الواقع أقل بكثير من قدرتها الإنتاجية الحقيقية ويرجع ذلك إلى جهل العمال بطرق الإنتاج الفنية، وكسلهم وعدم إقبالهم على العمل، وسوء تنظيم المصنع مما يؤدى إلى ضياع جزء من وقت العامل دون أى فائدة. وقد يكون مرجع سوء التنظيم أن الآلة أو المواد الأولية والتى يستخدمها العامل لاتكون فى المكان المطلوب فى الزمن الملائم وقد تصل الأوامر إليه متأخرة أو غير واضحة.

وقد اقترح تايلور طريقة للتنظيم العلمى وهى تقوم على الأسس التالية[1]:

١-تحليل الحركات التى يأتى بها العامل حين يؤدى عمله وبحثها حركة حركة حتى يمكن تحديد ما هو ضرورى منها للإنتاج وما ليس بضرورى.

٢-قياس الزمن الذى يلزم لعامل ممتاز لأداء كل حركة من الحركات المنتجة.

٣-السعى لجعل العامل يقوم بالحركات الضرورية فقط وأن يؤدى كلا من هذه الحركات فى أقصر وقت ممكن.

والوسيلة التى يقترحها تايلور لتحقيق هذه الغاية هى تغيير نظام الأجر فبدلاً من أن يحدد المصنع أجراً يومياً واحدا لكل العمال الذى يقومون بنفس العمل يطبق ما يسميه تايلور نظاما تفاضليا للأجور. ويؤدى هذا النظام إلى أن يعطى العامل الذى يقوم بعمله بالشكل العلمى السابق

---

(1) د.اسماعيل صبرى عبد الله، ص١٠٤.

أجراً يساوى متوسط الأجور فى المنطقة التى يعمل فيها المصنع مضافـــا إليه علاوة تتراوح قيمتها بين ٣٠،١٠٠% من الأجر.

ومعنى ذلك أن المصنع سيغرى العمال الممتازين الموجودين فى المصانع الأخرى بمغادرتها للعمل فيه ليستفيدوا من هـــذا الأجـر الـذى يعرضه عليهم. وهكذا يضمن للمصنع تهافت أمهر عمال المنطقة عليـــه. ويبقى بعد ذلك أن يتخلص المصنع من العناصر التى لا تســتطيع القيـام بالعمل فى الحدود العلمية المرسومة، ويكفى لتحقيق هذه الغاية أن يخفض أجر هؤلاء العمال عن متوسط الأجر فى المنطقة حتـــى يضطـروا إلـى مغادرة المصنع إلى مصنع آخر لا يطبق هذا النظام.

وقد لاقت طريقة تايلور معارضة شديدة من الهيئات العمالية لأنـها تؤدى إلى انتشار البطالة بالاستغناء عن عدد من العمال. ولأنـــها تحـول العمال إلى آلة وتزيد من أعبائهم الجسمانية وتقتضى من العـــامل جـهداً جباراً.

وقد ظهرت طريقة متشابهة لطريقة تايلور فى روسيا الســوفيتية فى عام ١٩٣٥ عرفت باسم "الطريقة الاستخانوفية" نسـبة إلـى "اليكس استخانوف" العامل بمناجم الفحم الذى ابتكر طريقة جديـــدة لقطـع الفحـم بترشيد الحركات وتركيز الاهتمام. وتمتاز هذه الطريقة عن طريقة تـايلور بأنها نبعت من وسط العمال. لهذا استطاع الاتحاد السوفيتى استخدام هـــذه الطريقة لزيادة الكفاية الإنتاجية للعمل دون إثارة العمال. ومستعينا بوسـيلة إشباع غريزة إثبات الذات فى نفوس العمال.

٤-نظرية السكان:

تتوقف كمية العمل التى يمكن القيام بها فى مجتمع وفــى وقــت معين على عدد الأفراد العاملين فى ذلك المجتمع وعلى مبلغ كفايتهم فــى الإنتاج.

لذلك يقتضى معرفة عدد الأفراد الذين يشتركون فى الإنتاج فــى دولة ما معرفة عدد سكان هذه الدولة.

ولا يعنى ذلك أن جميع السكان يشاركون فى القيــام بالأعمــال الإنتاجية فان من هؤلاء السكان الأطفــال والمســنين والنســاء الذيــن لا يساهمون فى تلك الأعمال.

وعلى العموم فان العوامل التى تؤثر فى عدد السكان يمكــن أن تؤثر فى عدد أفراد الطبقة المنتجة. ويمكن القول بصفة عامــة أن عــدد السكان يتوقف على العلاقة بين المواليد والوفيات فإذا زادت نسبة المواليــد وقلت نسبة الوفيات مال عدد السكان إلى الازدياد والعكس صحيــح. وإذا نقصت نسبة المواليد ونسبة الوفيات فى نفس الوقت، فان عدد السكان قــد لا يقل فى مجموعة ولكن تقل حينئذ بينهم نسبة صغار السن. بينما تكــبر نسبة المسنين فيهم، ومن الواضح أن ازدياد نسبة المسنين إلــى مجمــوع الأمة على هذا النحو يؤدى عملاً إلى قلة الطبقة المنتجة فى الأمة.

ويختلف معدل المواليد والوفيات من بلد إلى آخر فهو يختلف فى البلاد الزراعية المختلفة عنه فى البلاد الصناعية المتقدمة.

وقد تباينت نظريات الاقتصاديين حول مشكلة السكان، فهناك من النظريات ما يغلب عليها الطابع التشاؤمى، فهى ترى أن الموارد الطبيعيــة غير كافية لتوفير مستوى معيشة معقولا للأعداد الهائلة التى تــتزايد مــن السكان. واشهر هذه النظريات نظريات مالتس. ومن النظريات ما غلــب

حيث الطابع التفاؤلي فهي ترى أن مزيداً من السكان الذين يمثلون زيادة في القوة العاملة يعني مزيدا من القدرة على استغلال الموارد الطبيعية والمدخرات المتاحة. ومن أشهر هذه النظريات نظريتي دركايم ودبريل.

(أ) النظريات المتشائمة في السكان "نظرية مالتس":

تعد نظرية مالتس من أشهر نظريات السكان حيث أن مالتس يعد أول من ناقش مشكلة السكان بطريقة علمية في رسالته An essay on population التي نشرت سنة ١٧٩٨ وموضوعها بحث في مبادئ السكان. وقد أعاد كتابتها ونشرها مع تعديل بعض النتائج في عام ١٨٠٣.

مضمون النظرية:

تبدأ نظرية مالتس بإبراز حقيقتين بديهيتين من حقائق الحياة الطبيعية للجنس البشري هما[1]:

١ - الميل الطبيعي بين الجنسين، ومؤدى ذلك أن ينجب الإنسان ويتكاثر، وتعد قدرته على تحقيق ذلك جد كبيرة.

٢ - حاجة الإنسان إلى الطعام، ومؤداها ضرورة توفير الطعام للأعداد المتزايدة من السكان نتيجة الحقيقة الأولى. فإذا أمكن زيادة الطعام بنفس معدل القدرة على الإنجاب والتكاثر أو بمعدل أكبر فلاخطورة.

وإنما تكمن الخطورة من وجهة نظر مالتس في عدم القدرة على زيادة الطعام بنفس قدرة تزايد السكان وعلى حد تعبير مالتس نفسه "في مجتمع سعيد وفاضل تماما... سيتضاعف السكان كل خمسة وعشرون عاما دون أن يكون هناك زيادة مماثلة في طعامهم. فسيبدأ بزراعة

---

(١) د. مصطفى كامل السعيد، ص١٠٥.

الأرض الأكثر خصوبة، ثم التي تليها جودة إلى أن نصل إلى الأسوأ خصوبة. وفي كل مرحلة ستتناقص الكميات المنتجة من الطعام عن ذي قبل فطبيعي أن يتزايد طعام الإنسان بنسبة حسابية بطيئة، بينما سيتزايد الإنسان نفسه بنسبة متوالية سريعة مالم توقفه الحاجة والوسيلة عن ذلك".

ويذهب مالتس إلى أن عدد السكان يتجه نحو الزيادة بنسبة متوالية هندسية كل خمسة وعشرون سنة أي بنسبة ١، ٢، ٤، ٨، ١٦، ٣٢، ٦٤ وذلك إذا لم توقف عقبة في طريق زيادة السكان، وأن المواد الغذائية لاتزيد في أفضل الظروف بأكثر من متوالية جسابية أي بأكثر من نسبة ١، ٢، ٣، ٤، ٥، ٦، ٧ وذلك إلا إذا تقدم الإنتاج بدرجة غير متوقعة. ويترتب على ذلك نشوء عدم توازن بين السكان من ناحية وبين كمية المواد الغذائية من ناحية وتزداد الثغرة بين المتغيرين بمرور الزمن مما يعني استمرار انخفاض نصيب الفرد الغذائية فيستمر هذا الانخفاض إلى أن يصل إلى حد الضرورة أي ذلك القدر الضروري من المواد الغذائية الذي لا يمكن للإنسان أن يحصل على كمية أقل منه وآلا فقد حياته.

وترد نظرية مالتس إلى قانون الغلة المتناقصة. ويرى مالتس أن هذا القانون يحكم الإنتاج الزراعي سواء تم استغلال الأرض رأسياً أم أفقياً. فإذا تم استغلال الأرض رأسياً بمعنى تشغيل الزيادة في السكان (القوة العاملة) على نفس الكمية الثابتة من الأرض الزراعية فان الناتج الكلي يزداد غير أن نسبة زيادة الإنتاج الكلي أقل من نسبة عدد السكان.

ومن ثم فان تزايد عدد السكان يقترن بانخفاض نصيب الفرد من الناتج الكلي أما إذا تم استغلال الأرض أفقياً بمعنى تشغيل الزيادة في السكان (القوة العاملة) لاستغلال أراضي جديدة فان الإنسان يبدأ عادة باستغلال الأراضي الأكثر جودة، ثم إذا زاد منها، ينتقل إلى استغلال

الأراضي الأخرى الأقل جودة حتى يصل إلى استغلال الأراضي السيئة؛ ويترتب على هذا الانتقال مع تزايد عدد السكان زيادة الناتج الكلي بنفس نسبة زيادة السكان، أي يفترض تزايد عدد السكان انخفاض دخل الفرد من الناتج الكلي.

السياسة التي يقترحها مالتس علاجا للمشكلة:

يرى مالتس أنه لابد من أن يتحقق التوازن بين السكان من ناحية وبين كمية المواد الغذائية من ناحية أخرى، لأنه لا يتصور أن يكثر عدد السكان فإن هناك قوى لاتلبث أن تتدخل لاعادة هذا التوازن. وتتمثل هذه القوى في نوعين من الموانع:

أولا: الموانع الإيجابية: وهي تتدخل متى زاد عدد السكان عما تسمح به المواد الغذائية وهذه الموانع تقلل من معدل زيادة السكان عن طريق ما تؤدي إليه من زيادة معدل الوفيات وتتمثل هذه الموانع في كل سبب يقصر حياة الإنسان مثل المجاعات والأوبئة والأمراض والحروب والإجهاض والعمل الشاق وقيام الأفراد بأعمال خطرة في ظروف سوء التغذية مما يؤدي إلى وضع حد القدرة السكانية على التزايد وتعيد التوازن بين الأعداد المتزايدة والمواد الغذائية المتاحة.

ثانيا: الموانع الوقائية: وهي تقلل من معدل زيادة السكان عن طريق ما تؤدي ليه من خفض معدل المواليد. وتتمثل في القيود الاختيارية التي مهن شانها الحد من قدرة السكان على الزيادة ومن ذلك الموانع الوقائية الصناعية التي تتضمن استعانة الفرد بوسائل صناعية لتحديد النسل كحبوب منع الحمل وعمليات التعقيم، والموانع الوقائية القائمة على ما أسماه مالتس بالمانع والإكراه الأدبي مثال ذلك الامتناع عن الزواج أو تأخير سن الزواج.

ويرى مالتس أن الحل الوحيد لتفادى ما قد تـــأتى بـــه الموانـــع الإيجابية هو اتباع الموانع الوقائية.

تقدير النظرية:

تعرضت نظرية مالتس لعدة انتقادات أهمها:

١-ساهم مالتس بنظريته فى الدفاع عن الرأســمالية، فقــد اســتندت المدرسة التقليدية على نظرية مالتس للقول بأن سبب بؤس الإنســـان إنما يرجع للإنسان نفسه مادام أن تكوينه الجسمانى والعقلــى ســيظل كما هو، كما يرجع إلى عدم أخذ الإنسان نفسه بالإكراه الأدبى ليحقــق التوازن بين السكان والمواد الغذائية وبذلك أسقطت المدرسة التقليديــة المسئولية عن النظام الرأسمالى.

إلا أن استخدام الرأسماليين للنظرية لتدعيم مصالحهم شئ، وكــون أن مالتس قد قصد بنظريته تدعيم النظام الرأسمالى شئ آخر. فمالتس لــم يقصد بنظريته فى الواقع إلا أن يعالج ما يعتقــده ســببا فــى شــقاء الإنسان. أى بعبارة أخرى فان هدفه هو خدمة الإنسانية، ومـــن ثــم لايمكن القول بأنه قد ساهم بقصد فى تدعيم الرأسمالية[1].

٢-لم يقدم مالتس دليلا على أن تزايد عدد السكان يكون بنسبة متوالية هندسية وأن المواد الغذائية تكون بنسبة متوالية حسابية، صحيـــح أن عدد السكان يتزايد وكذلك الموارد الغذائية تتزايد ولكن ليس طبقــا لهذه الصيغ الرياضية.

٣-استند مالتس فى نظريته عل قانون تناقص الغلة، وهــذا القــانون يفترض ثبات المستوى الفنى للإنتاج وثبات كمية العناصر الأخـــرى

---

(١) د.مصطفى كامل السعيد- ص١٠٥.

فيما عدا عنصر العمل. ولكن قيام الثورة الصناعية في أواخر القرن الثامن عشر والتقدم الهائل في الصناعة الذى شهدته السنوات الأولى من القرن التاسع عشر أدى إلى زيادة هائلة في الإنتاج تفوق بكثير معدلات السكان مما أدى إلى رفع مستوى المعيشة. ففي معظم بلاد العالم وخاصة دول أوربا الغربية لم يكن التقدم وقفا على الصناعة وحدها فقد شهدت الزراعة طوال القرن التاسع عشر والقرن العشرين تقدما فنيا اقترن بزيادة في رؤوس الأموال التى تتعاون مع زيادة عنصر العمل في العملية الإنتاجية مما أدى إلى الحد من ثقل قانون تناقص الغلة.

ويلاحظ من ناحية أخرى أن ضرورات الحياة لا تقف عند المواد الغذائية مما يمكن أن تخضع لقانون تناقص الغلة، بل تتناول الثروة الحيوانية والسمكية من لحوم وأسماك وألبان وهى لا تخضع لهذا القانون، كذلك تتناول عددا كبيرا من السلع الصناعية مثل المنسوجات. وفي هذا المجال قد تؤدى زيادة السكان إلى تزايد الغلة لا تناقصها، وذلك أن تزايد السكان حتى إذا لم يكن مقترنا بارتفاع مستوى المعيشة يساعد على زيادة حجم المشروعات والغالب يؤدى إلى زيادة النتائج بنسبة أكبر من نسبة زيادة عنصر العمل.

٤- لم ينتبه مالتس إلى ظاهرة اجتماعية هامة لها أكبر الأثر في عدم سريان نظريته، وهى (انخفاض معدلات المواليد كلما ارتفع مستوى المعيشة وزاد متوسط الدخل). فمالتس حينما تنبأ بمعدلات تزايد السكان لم يأخذ في اعتباره إلا الناحية البيولوجية وأهمل كلية الناحية النفسية على الرغم مما لها من أهمية كبرى في تحديد المواليد ومن ثم معدلات تزايد السكان. وقد أثبتت الإحصاءات أنه كلما ارتفع مستوى معيشة الأسرة

وزاد الدخل الذى تحصل عليه كلما قل عدد أفرادها، ويرجع ذلك إلى أن الأسرة الفقيرة تنظر إلي الطفل باعتباره شخص قادر على الكسب في المستقبل بينما تحاول الأسرة الغنية أن تحافظ دائماً على مستوى اجتماعي معين ومستوى خاص من الرفاهية لأولادها. فضلاً عن أن اكتشاف الطرق الحديثة لتنظيم النسل أدى إلى انخفاض معدلات تزايد السكان في كثير من الدول[١].

على أية حال يمكن القول أن نظرية مالتس لا تخلو من الصحة خاصة في الظروف التى سادت بريطانيا فى النصف الثانى من القرن الثمن عشر حيث شهدت بريطانيا تطورات اقتصادية واجتماعية نتيجة للنمو الصناعى الذى بدأت ملامحة تمتد بسرعة والذى اقترن بزيادة عدد السكان بنسبة لم يستطع إنتاج الأرض مجاراتها فى وقت لم تكن الثورة الصناعية قد أتت ثمارها بعد، وهذه الظروف هى التى أوحت إلى مالتس بنظريته.

كذلك يمكن القول أن جوهر نظرية مالتس تنطبق اليوم على معظم الدول النامية ولاسيما تلك التى تتزايد فيها عدد السكان بمعدل أكثر من زيادة المواد الطبيعية كالهند وإندونيسيا ومصر حيث تؤدى الموانع الإيجابية من سوء التغذية وانتشار الأمراض المترتبة عليها عملها بالحد من السكان.

لذلك نجد أن هذه الدول تحاول استخدام الموانع الوقائية للتقليل من معدل زيادة السكان عن طريق تحديد النسل كما تحاول تطبيق الوسائل العلمية الحديثة لزيادة الإنتاج الصناعى والزراعى.

---

(١) د.على لطفى، ص٣٢٠ ومابعدها.

ويبدو من التقرير السنوى الذي نشرته منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة عن الموقف الزراعى فى العام ٦٣/١٩٦٤ أن نظرية مالتس بدأت في الإنطباق إذ جاء في هذا التقرير أن العالم قد أنتج خلال عام ٦٣/١٩٦٤ كمية من الغذاء لكل فرد من السكان تقل عما انتجه خلال عام ٦٢/١٩٦٣ فقد زاد تعداد السكان بنسبة ٢% تقريباً بينما انخفض نصيب الفرد من المواد الغذائية بنسبة ١% تقريباً.

ب- النظريات المتفائلة فى السكان:

نتيجة لما حدث فى القرن التاسع عشر والقرن العشرين من تقدم فى الإنتاج واقتران زيادة السكان فى بعض البلاد بزيادة متوسط الدخل الفردى أن أخذت النظرة التشاؤمية التى أوحت إلى مالتس بنظريته فى السكان فى الاختفاء لتحل محلها نظرة تفاؤلية. وأخذ كثير من الكتاب يرون فى زيادة السكان سببا لزيادة الإنتاج. وفى انكماش السكان سببا فى نقص الإنتاج. ومن أشهر هؤلاء الكتاب دركايم، ودبريل.

وسنعرض تباعا نظرية "دركايم" ثم نظرية "دبريل".

أولاً: نظرية دركايم:

نشر دركايم نظريته فى رسالة قدمها إلى جامعة السوربون سنة ١٨٣٩ وعنوانها "العمل الاجتماعى".

وقد اعتبر دركايم أن زيادة السكان تؤدى إلى تحقيق المزيد من تقسيم العمل بما يترتب عليه من تقسيم العملية الإنتاجية الواحدة إلى مراحل صغيرة ومتعددة وتوزيع كل مرحلة على عدد من العمال، فإذا لم يوجد العدد الكافى من العمال فانه لايمكن الوصول بتقسيم العمل إلى المدى المرغوب فيه، ويرى دركايم أن تقسيم العمل يعتبر مفعولاً ومتغيراً

طرديا لحجم السكان ودرجة كثافتهم يؤدى إلى زيادة التقدم فى كل ميادين الحياة للأسباب الآتية:

١-يؤدى تقسيم العمل إلى أن يصبح الأفراد متعاونين يكمل بعضهم بعضا وبذلك يتحول أفراد المجتمع من متنافسين إلى أفراد يقف بعضهم إلى جوار البعض الآخر.

٢-يؤدى تقسيم العمل إلى خلق حاجات جديدة للأفراد وتنوع الإنتاج ويوفر للأفراد ما تتطلبه هذه الحاجات من وسائل لإشباعها.

٣-ينمى تقسيم العمل شخصية الفرد بما يؤدى إليه من تخصص والإنسان المتخصص يكون أقدر على الابتكار ويكون له قدرة أكبر على التعبير عن أفكاره الشخصية.

٤-يعد تقسيم العمل مصدرا للتضامن الاجتماعى أساس النظام الأخلاقى، لأنه يساهم فى الربط بين الفرد وعائلته ومجتمعه ووطنه.

ثانيا: دبريل:

دبريل هو أحد علماء الاجتماع البلجيكين، وقد عرض نظريته فى السكان فى مؤلفين له أحدهما صدر سنة ١٩٢٨ عن التقدم، والثانى صدر سنة ١٩٤٨ عن علم الاجتماع.

ونقطة البدء فى نظرية دبريل هو أن التقدم والتأخر ليس من طبيعة الإنسان، بدليل وجود فترات تقدم وتأخر فى تاريخ الحياة البشرية ووجود حضارات مزدهرة فى بعض البلاد فى نفس الوقت الذى يوجد تأخر وتخلف فى بلاد أخرى. فلو كان التقدم والتأخر من طبيعة الإنسان لكان من الواجب أن يكون تلقائيا، وحتميا وان يوجد فى كل مكان، فى حين أن العالم لا تسوده أى من الظاهرتين بصفة مستمرة.

وترجع نظرية التقدم والتأخر إلى وجود تحدى للإنسان أو عدم وجوده. فوجود التحدى للإنسان هو الذى يدفعه للتقدم، وعدم وجود التحدى له هو الذى يؤدى إلى التأخر فالحرب مثلا تحديا للإنسان تدفعه إلى الاختراعات وتعبئة الجهود واتباع الأساليب العلمية مما يترتب عليه تواجد عناصر ديناميكية تدفع المجتمع إلى التقدم والرخاء إذا ما انتهت الحرب وحل السلام.

كذلك التخلف الاقتصادى يمثل تحديا للدول الفقيرة يدفعها إلى العمل بكل جهد لتحقيق التنمية الاقتصادية.

أما علاقة ذلك بمشكلة السكان. فهو أن زيادة السكان يحدث أزمة دائمة تؤدى إلى انخفاض مستوى المعيشة نتيجة عدم كفاية الموارد لمقابلة حاجات الأعداد المتزايدة من السكان. ويمثل انخفاض المعيشة تحديا يدفع الإنسان إلى التفكير فى وسائل جديدة لرفع مستوى المعيشة إلى ماكان عليه. وما أن تبدأ دفعه الإنسان نحو الاختراع والابتكار حتى تتولد العناصر الديناميكية اللازمة لتحقيق التقدم والارتفاع المستمر فى مستوى المعيشة إلى أن نصل إلى أعلى مما كانت عليه قبل زيادة السكان.

ويستطرد دبريل فى شرح نظريته، فيقسم الأفراد والجماعات إلى مجموعتين:

الأولى: مجموعة القائمين وهم الذين يشغلون مراكز أساسية فى المجتمع ويحتلون الصف الأول ويسيطرون على الجزء الأكبر من الثروة.

والثانية: مجموعة القادرين وتتكون من الشباب من أبناء البلد ممن وصلوا سن العمل وانهوا دراساتهم ومن المهاجرين إلى البلد الذين وفدوا من الخارج. وهؤلاء يشعرون بالنقص ويتطلعون إلى احتلال مكانة القائمة مما يدفعهم إلى إيجاد اختراعات والابتكارات.

والخلاصة: أن نظرية ديبريل ترى أن زيادة السكان هي المحرك إلى التقدم وعلى العكس من ذلك فإن تناقص السكان في مجتمع ما يؤدى إلى نقص الأيدى العاملة وهجر الأعمال الدنيا والقضاء على روح المغامرة وروح المشروع، والجنوح إلى العزلة ومن شأن ذلك عدم التفكير في إيجاد وسائل جديدة لرفع مستوى المعيشة والاكتفاء بالوسائل الفنية القائمة فضلاً عن عدم انتفاع الجماعات بقوة الغير وكفاءاتهم إلا بدرجة محدودة.

الحجم الأمثل للسكان:

يرى بعض الكتاب أن ثمة حد أقصى من **الوجهة الاقتصادية** لعدد السكان في كل دولة. **هذا الحجم هو ما يسمى بالحجم الأمثل للسكان.** وسمى بالأمثل **لأن كل زيادة أو نقصان في عدد السكان يؤدى إلى تناقص** في متوسط الناتج الفردى. فإذا زاد عدد السكان في دولة عن الحد الأمثل تسمى هذه الحالة بحالة كثافة السكان، وإذا قل عدد **السكان في دولة عن الحجم** الأمثل تسمى هذه الحالة خفة السكان.

وقد تعددت **المعايير الاقتصادية لتحديد الحجم الأمثل للسكان.** ومن هذه المعايير:

أولاً: معيار كثافة السكان: ويقوم هذا المعيار على أساس معرفة نسبة عدد السكان في إقليم معين إلى مساحة الإقليم الذى يعيش فيه هؤلاء السكان. أى معرفة عدد السكان في الكيلو متر المربع في الإقليم. وهذا

المعيار يقوم على أساس حسابي ولا يؤخذ في الاعتبار الإمكانيات الاقتصادية.

فقد تزيد كثافة السكان في الكيلو متر المربع، ومع ذلك قد تكون الكثافة مناسبة لظروفه الاقتصادية بسبب كثرة موارده وعدم وجود القوة العاملة الكافية لاستغلالها فضلاً عن أن اختلاف الموارد بين الأقاليم المختلفة تؤدى إلى اختلاف الحجم الأمثل من بلد لآخر.

ثانياً: معيار البطالة: يفترض هذا المعيار وجود علاقة بين حجم القوة العاملة وفرص العمل المتاحة لهم. فإذا كان حجم القوة العاملة أكبر من فرص العمل المتاحة لهم فان ذلك يؤدى إلى قيام البطالة المتوطنة في الإقليم ومن ثم زيادة عدد السكان عن الحجم الأمثل وعلى العكس إذا كان حجم القوة العاملة اقل من فرص العمل المتاحة لهم فمعنى ذلك وجود نقص في عدد السكان عن الحجم الأمثل، أما إذا كان حجم القوة العاملة مناسبا لفرص العمل فانه يمكن القول بأنه لا توجد بطالة، ومن ثم فان معنى ذلك الوصول إلى الحجم الأمثل. وقد لاقى هذا المعيار قبولا في إنجلترا فيما بين الحربين العالميتين الماضيتين.

وقد وجهت إلى هذا المعيار عدة انتقادات من بينها أن البطالة قد لاتعود إلى الزيادة في عدد السكان بل إلى سوء توزيع القوى العاملة بين فروع الإنتاج المختلفة بحيث يمكن القضاء عليها عن طريق إعادة توزيع القوى العاملة دون تخفيض عدد السكان. فضلا عن أن بعض البلاد قد لا تعانى ظاهريا مشكلة البطالة ولكنها في الواقع تعانى في مشكلة انتشار ظاهرة البطالة البيانية التى تتخذ صور البطالة المقنعة. وهذه البطالة المقنعة تتمثل في تحول العمال المتعطلين إلى أشغال منحطة أقل إنتاجية من أعمالهم الأصلية. وتبدو هذه البطالة إذا أمكن إنتاج نفس الحجم من

إنتاج بعدد أقل من العمال المشتغلين دون تغيير في حجم عناصر الإنتاج الأخرى. فإذا أخذنا بهذا المعيار فمعنى هذا القول بعدم تعدى حجم السكان الحجم الأمثل لعدم وجود بطالة ظاهرة، في حين أن هناك بعض السكان لسنا في حاجة إلى أعمالهم، وأخيرا فان هذا المعيار لايمكن تطبيقه في حالة البلاد التي تعاني البطالة وعلى الرغم من ذلك فان مستوى المعيشة فيها أكثر انخفاضاً من بعض البلاد التي تعرف البطالة.

ثالثاً: معيار متوسط نصيب الفرد من الدخل (الناتج) القومي:

ويرتبط هذا المعيار بالإنتاج. فالحجم الأمثل للسكان يمكن تعيينه بالنظر إلى نسبة سكان الدولة إلى مواردها الطبيعية بحيث تسمح بتحقيق أكبر ناتج متوسط لكل فرد من السكان. فإذا كان عدد السكان أقل من تلك الحجم فانهم لن يستطيعوا استغلال موارد بلادهم الطبيعية على أحسن وجه كما أنه إذا جاوز عددهم ذلك الحجم فان دخل كل منهم سيكون أيضاً أقل مما يجب. أما إذا كان عدد السكان الذي يؤدي بوجوده وباستخدامه الموارد المتاحة له ومستوى الفن الإنتاجي السائد إلى تحقيق أقصى حد ممكن من الناتج المتوسط للفرد فان هذا يسمى بالحجم الأمثل للسكان.

المبحث الثالث

رأس المال

تعريف رأس المال:

يختلف مدلول رأس المال باختلاف الكتاب والموضوعات التي يتناولها ويمكن أن نميز بين عدة معاني لرأس المال.

فقد يقصد برأس المال في الإنتاج أن مجموعة الأموال المنتجة التي لا يراد بها إشباع حاجة مباشرة بل يقصد بها المعاونة في إنتاج أموال أخرى ومثال ذلك الآلات والمواد الأولية والسلع نصف المصنوعة.

وقد يكون المقصود برأس المال الكاسب الأموال التي تغل لصاحبها دخلا ولو لم تستخدم في الإنتاج.

كذلك قد يراد برأس المال مجموعة الأموال التي يملكها شخص معين أو هيئة معينة في لحظة معينة.

وعلى اية حال فانه ما يهمنا هو رأس المال المنتج باعتباره عنصراً من عناصر الإنتاج وهو الذي سنتناوله تفصيلاً.

أقسام رؤوس الأموال:

تقسيم رؤوس الأموال المنتجة أقساماً عديدة نذكر أهمها:

١- رأس المال الثابت ورأس المال المتداول: فالنوع الأول هو الذي يستخدم في الإنتاج أكثر من مرة دون أن يتغير شكله مثل المباني والآلات. والنوع الثاني هو الذي يستخدم في الإنتاج مرة واحدة كالفحم.

وتبدو أهمية هذه التفرقة من عدة وجوه: فرأس المال المتداول يستخدم في أغراض مختلفة، أما رأس المال الثابت فيستخدم في نوع واحد من الإنتاج. كذلك فانه عند احتساب نفقة إنتاج سلعة معينة تدخل في هذه النفقة ثمن جميع رأس المال المتداول الذي يستخدم في إنتاجها، فالفحم

والمواد الخام تدخل بتمامها فى نفقة الإنتاج. أما رأس المال الثابت فلا يحتسب الأجزء من قيمة نفقة الإنتاج وهو قيمة قسط الاستهلاك السنوى.

٢- رأس المال العينى ورأس المال القيمى أو النقدى: فالنوع الأول يشمل الأموال التى تستخدم فى الإنتاج بذاتها كالمبانى والآلات، أما النوع الثانى فيشمل هذه الأموال مقدرة بالنقود.

٣- رأس المال الخاص ورأس المال المقترض: رأس المال الخاص فيتمثل فى مجموع ما يملكه المشروع من أموال يخصصها للإنتاج. وإذا استعان المشروع للحصول على المال بالاقتراض من الغير فيسمى رأس المال فى هذه الحالة برأس المال المقترض.

٤- رأس المال الأصلى ورأس المال المكتسب: فالأول الذى يقدمه صاحب المشروع أو الشركة فيه عند تكوينهم المشروع أو بعد ذلك. أما الثانى فيتكون من مجموع الأرباح التى يحتفظ بها المشروع كرصيد احتياطى.

تكوين رؤوس الأموال[1]:

لكى تتكون رؤوس الأموال المستخدمة فى الإنتاج فى الجماعات الحديثة لابد من تعاقب عمليتين: عملية الادخار أى الامتناع عن إنفاق جزء من الدخل فى الأغراض الاستهلاكية الحاضرة والاحتفاظ به للمستقبل ثم عملية الاستثمار أى توجيهه لإنتاج رؤوس الأموال، وبمعنى آخر للحصول على العناصر اللازمة للإنتاج.

وسنتناول فيما يلى كلا من هاتين العمليتين:

---

(1) د.محمد حلمى مراد، ص٢٠٥، د.اسماعيل صبرى عبد الله، ص١٢ ومابعدها ، د.جابر جاد، د.سعيد النجار، ص٥٧ ومابعدها.

أولاً: الادخار:

ذكرنا أن الادخار هو الامتناع عن إنفاق جزء من الدخل في الأغراض الاستهلاكية الحاضرة والاحتفاظ به للمستقبل. فلو استهلك الأفراد جميع دخولهم لما أصبح لرأس المال أي وجود.

والادخار قد يكون اختياريا وهو الأصل، فالأفراد يفاضلون بين المنفعة الحاضرة التي تعود عليهم من إنفاق كل دخولهم وبين المنفعة المستقبلة التي سوف تعود عليهم من إنفاق الجزء الذي احتفظ به للمستقبل في وقت لاحق، فإذا كانت المنفعة الحاضرة أكبر من منفعته المستقبلة عمد الأفراد إلى إنفاق كل دخولهم وعدم الاحتفاظ بجزء منها للمستقبل، وإذا كانت المنفعة المستقبلة أكبر من المنفعة الحاضرة فإن الأفراد يرون أن من مصلحتهم الاحتفاظ بهذا الجزء للمستقبل.

وأهم العوامل المؤثرة في الادخار الاختياري في مجتمع معين هي:

١-<u>مقدار الدخل القومي:</u> أي مقدار الزيادة في الأموال- أي كمية السلع والخدمات التي تترتب على عمليات الإنتاج التي يقوم بها خلال السنة كل سكان الدولة فإذا ارتفع الدخل القومي نتيجة لزيادة الإنتاج في الدولة زاد الادخار والعكس صحيح.

٢-<u>كيفية توزيع الدخل القومي:</u> يعتبر الغني أقدر من الفقير على الادخار لأن دخل الفقير يمثل الحد الأدنى للمعيشة بحيث لا يمكن ادخار جانب منه إلا بالتنازل عن إشباع حاجاته الأساسية. أما الطبقات ذات الدخول المتوسطة والكبيرة فتستطيع أن تدخر وأن تميل إلى الادخار. ويتفرع على ذلك أن التقريب بين دخول الطبقات يؤدي إلى إنقاص الادخار، إلا إذا كان الدخل القومي من الضخامة بحيث

يكون نصيب كل فرد منه كبيرا بالرغم من توزيعه عليهم بقدر متفاوت، فيتمكن كل منهم من ادخار جزء من دخله إذا شاء.

٣- **ميول الأفراد واستعدادهم**:من الأفراد من يتمادون بالتفكير في المستقبل والتضحية بالحاضر. وقد يكون ذلك من طبائعهم أو تحت تأثير عوامل خاصة كالرغبة في الاحتياط للمستقبل أو الاستثمار. والحصول على فوائد وأرباح مجزية أو للمباهاة والتغلب على الخصوم في حلبة المنافسة وهناك أفراد يميلون إلى تفضيل الاستهلاك العاجل على استهلاك أوفر ولكنه مؤجل.

٤- **تنظيم الأسواق المالية والنقدية**: مما يشجع على الادخار وجود أسواق مالية ونقدية منظمة-يستطيع فيها المدخرون عرض رؤوس أموالهم فيها، فيستثمرونها في بعض الأوراق التجارية والتسليف على سنوات، وهي شراء أسهم المشروعات وسنداتها، وفي غير ذلك من وسائل الاستثمار الأخرى.

٥- **سعر الفائدة**: يقصد بسعر الفائدة النسبة المئوية التي تدفع سنوياً مقابل استخدام رأس المال.

ومن الملاحظ أن ارتفاع سعر الفائدة يشجع الأفراد على الادخار رغبة منهم في الحصول على الزيادة في السعر، والعكس صحيح. غير أن هذا العامل الذي كان يعد فيما مضى العامل الأول ذا الأثر الفعال في معدل الادخار، أصبح ينظر إليه الآن نظرة ثانوية. فقد ذكر الاقتصادي "كينز" أنه لا يتصور تغيير عدد كبير نن الناس من مستوى معيشتهم لأن سعر الفائدة انخفض من ٥% إلى ٤% أو ارتفع من ٤% إلى ٦% غير أنه يمكن للتغير الذي يطرأ على سعر الفائدة أن يحدث مثل هذا الأثر ذا كان واسع المدى وبنسبة كبيرة وملموسة.

والادخار: قد يكون إجباريا، ويقصد به ذلك النوع من الادخار الذي يفرض على الأفراد ولا يترك لمشيئتهم. ومن قبيل ذلك ما تجريه الحكومة من ادخار إجبارى عن طريق ضرائب تفرضها وتستعمل حصيلتها فى إنتاج بعض رؤوس الأموال كفتح الشوارع والطرق الجديدة، وقد يأخذ القرض الإجبارى شكل اقتطاعات خاصة بمعاشات وادخار وتأمين موظفى الدولة، وقد تلجأ الشركات المساهمة إلى الاحتفاظ بجزء من أرباح المساهمين وعدم توزيعه ليكون احتياطيا لها.

ثانياً: الاستثمار:

لا يكفى الادخار وحده لتكوين رؤوس الأموال، وإنما يجب أن توجه المدخرات إلى مشروعات تعمل على إنتاج رؤوس الأموال. أما إذا وجه المدخر أمواله إلى الاستهلاك أو احتفظ بما ادخره كاحتياطى للظروف الطارئة فإن هذا الادخار لا يؤدى إلى تكوين رؤوس الأموال وبمعنى آخر لا يؤدى إلى الاستثمار وعلى العكس توجد رؤوس الأموال إذا قام المدخر باستخدام ما ادخره فى مشروع خاص فى إنتاج رؤوس الأموال المنتجة، أو استثمر ادخاره فى مشروع من هذا القبيل أنشأه سواه.

ويتولى مهمة إنشاء المشروعات فى المجتمع الرأسمالى عادة المنظمون. أما فى المجتمع الاشتراكى فتتولى السلطة المركزية تحديد الأموال التى يراد إنتاجها خلال مدة مقابلة. فإذا أرادت المزيد من رؤوس الأموال المنتجة كالآلات مثلا حدت من إنتاج أموال الاستهلاك حتى تستطيع تحرير بعض القوى وبعض المواد الأولية وتوجيهها لهذا الغرض.

ويجب أن نفرق بين استثمار النقود وبين توظيفها. فالشخص الذى يشترى سهما من أسهم الشركات الموجودة فعلا المتداولة فى البورصة. يقوم بعملية توظيف النقود لأنه يستخدمها استخداما يدر عليه

دخلا. ولكن هذه العملية لاتعد فى نفس الوقت استثماراً للنقود لأنه لا يوجد خلق لرأس مال جديد وإنما مجرد حلول محل مساهم قديم. وعلى العكس من ذلك، فان شراء أسهم إصدار جديد لإنشاء مشروع إنتاجى، يعتبر توظيفاً للنقود من جانب المدخر وهو فى نفس الوقت عملية استثمارية لأن المدفوع سيؤدى إلى خلق رأس مال جديد.

وعلى أية حال، فان العوامل المؤثرة في الاستثمار تتوقف على نتيجة الموازنة بين سعر الفائدة والكفاية الحدية لرأس المال، أى الموازنة بين الثمن الذى يدفعه صاحب المشروع للمدخرين نظير إقراضهم أياه المبالغ اللازمة لإنشاء المشروع أو الثمن الذى يمكن أن يحصل عليه لو اقرض مدخراته للغير بدلا من استثماره فى مشروعه وبين نسبة الربح الذى يريد صاحب العمل الحصول عليه من هذا الاستثمار الجديد ومن الطبيعى أن يوجد استثمار طالما كانت الكفاية الحدية لرأس المال أكبر من سعر الفائدة، والعكس صحيح.

وظيفة رأس المال:

يؤدى استخدام رأس المال المنتج إلى التوفير فى الوقت والتقليل من المجهود البشرى والتمكن من زيادة المنتجات عن طريق استخدام الآلات وتقسيم العمل بين عناصر الإنتاج المختلفة. كما يساعد كثرة استخدام رؤوس الأموال فى الإنتاج الحديث أن يصبح هذا الإنتاج قائماً على التنبؤ بما يحتمل أن تكون عليه حالة الطلب فى المستقبل.

وفى هذا الصدد يفرق بين الإنتاج المباشر والإنتاج غير المباشر (الدائر) فيقصد بالأول أموال الاستهلاك دون الاستعانة بمال وسيط وان كان يمكن الاستعانة بوسائل بدائية مثل صيد الأسماك باليد. أما الإنتاج غير المباشر أو الدائر فهو الإنتاج الذى لا يتم مباشرة بل يستغرق وقتا

أكبر ويتم بالاستعانة برأس مال وسيط يستخدم في إنتاج السلع الاستهلاكية بعد ذلك.

الآلات والآثار المترتبة عليها:

دراسة الآلات متصلة بدراسة رأس المال لأنها نوع من رأس المال الثابت وقد ترتب على استخدام الآلات آثار من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية تتلخص في زيادة الإنتاج وتخفيض أسعار المنتجات والتوفير في المجهود ودقة الصنع وزيادة حجم المشروعات وتسهيل وسائل المواصلات مما ينتج عنه اتساع نطاق السوق. وقد أثرت الآلات في حالة العمال سواء في المدة القصيرة أو المدة الطويلة. ففي المدة القصيرة يؤدي استعمال الآلات إلى البطالة وإلى تخفيض الأجور نظراً لقلة الطلب على العمل وكثرة الأيدي العاملة الرخيصة، ولكن في المدة الطويلة تزول أو تخف حدتها؛ فاستخدام الآلات يؤدي إلى إيجاد أعمال جديدة أو يخفض أسعار السلع فيستفيد منها العمال كمستهلكين، كما يترتب على انخفاض أسعار السلع زيادة الطلب عليها فيعمل المنتجون على زيادة الإنتاج ويستخدمون عمالا جددا. على أن الدولة الحديثة سنت تشريعات لحماية العمال وتأمينهم ضد العجز والمرض والبطالة والشيخوخة وبذلك زال جزء من المساوئ التي كانت سببا في الشكوى. على أن هذا لا ينفي أن استخدام الآلات في الإنتاج قد ترك آثاراً عميقة في البنيان الاجتماعي، وقد ترتب على كثرة استخدام الآلات في الصناعة إلى ارتفاع أجور العمال وتخفيف المجهود العضلي وزيادة عدد المشروعات الكبيرة واتساع الهوة بين العمال وأرباب الأعمال ونمو روح العداء بين الطائفتين.

المبحث الرابع

التنظيم وأشكال المشروعات

المنظم هو أساس النظام الاقتصادى، ويلعب دوراً خطيراً فى إنتاج الثروة وتوزيعها فهو الذى يقوم بجمع عناصر الإنتاج من طبيعة وعمل ورأس مال لإنتاج السلعة والخدمة المراد إنتاجها بقصد الحصول على ربح متحملا فى مقابل ذلك مخاطر الإنتاج. وهو الذى يقوم بتوزيع المقابل لعناصر الإنتاج فيعطى للأرض ريعا وللعمل أجراً ولرأس المال فائدة، ويحتفظ لنفسه بمقابل هو ما يسمى بالربح.

وتجدر الإشارة هنا إلى النظرية الحديثة للتنظيم الذى نادى بها جوزيف شومبيتروترى أن المنظم يعتبر الأساس الذى تقوم عليه عملية النمو الاقتصادى فهو لا يقوم فقط بالتأليف بين عناصر الإنتاج بنسبة معينة بغرض الحصول على أكبر ربح ممكن. ولكنه كذلك يبتكر ويجدد ويحاول التنبؤ بالظروف المستقبلية ويستعد لها، فهو يسعى لإنتاج مال جديد كإدخال طريقة جديدة فى الإنتاج أو فتح منفذ جديد أو اكتشاف مورد جديد لماده أولية لإقامة تنظيم اقتصادى جديد مثل الاحتكار، وهو بذلك يحاول تخفيض تكاليف الإنتاج بشتى الطرق والوسائل.

(أ)أشكال المشروعات:

سنتناول فيما باختصار أشكال هذه المشروعات.

١-المشروعات الفردية:

يقوم مهمة التنظيم فى هذه المشروعات شخص واحد يكون فى الغالب منظما للمشروع وقائما بالعمل فيه. وكثيرا ما يساهم صاحب المشروع في العمل الإجبارى لمشروعه ولا ينفى مثل هذا العمل عن

المشروع صفة المشروع الفردى إذ لا يزال المنظم ابدى يتحمل مخاطر الإنتاج هو الفرد صاحب المشروع.

٢-المشروعات الجماعية الخاصة[١]:

هذه المشروعات هى التى تكون مملوكة لجماعة من الأفراد ملكية خاصة وهى تهدف إلى تحقيق أقصى ربح ممكن. والغالب أن تتخذ هذه المشروعات شكل الشركات.

وهذه الشركات تنقسم أساسا إلى شركات أشخاص وشركات أموال:

أ-شركات الأشخاص: وقد سميت هذه الشركات بشركات الأشخاص لأن الاعتبار الشخصى يلعب المقام الأول فى هذه الشركات. وأهم هذه الشركات شركات التضامن وهى تضم شركاء متضامنين يسألون جميعاً عن ديون الشركة مسئولية تضامنية فى كل أموالهم وتعد شركة التوصية البسيطة من شركات الأشخاص وهى تضم نوعين من الشركاء شركاء موصون تتحدد مسئوليتهم، بقيمة حصصهم ولا تتعداها، ويحرمون من إدارة الشركة وشركاء متضامنون حكمهم حكم الشركاء المتضامنين فى شركات التضامن.

ب-شركات الأموال: وهى تقوم أساسا على جمع الأموال وحشد المدخرات للقيام بالمشروعات الكبيرة. ولا يقوم فيها الاعتبار الشخصى بل يتقدم الاعتبار المالى إلى المرتبة الأولى. وأهم هذه الشركات هى الشركة المساهمة وهى شركة ينقسم رأسمالها إلى أسهم متساوية القيمة

---

(١) راجع: دكتور أكثم الخولى- دروس فى القانون التجارى الجزء الثانى ١٩٦٩. ص١١ (٣د).

وتكون قيمة السهم صغيرة فى متناول الجمهور المكتتبين ولا تتعدى مسئولية المساهم قيمة أسهمه فى الشركة ويجوز فى هذه الشركات أن تتناول الأسهم بحرية دون أن ينال ذلك من كيان الشركة..... ويتم انتقال الأسهم بالتنازل فى دفتر الشركة عن الأسهم الاسمية ومجرد التسليم فى الأسهم لحاملها. وكذلك لا يؤثر فى الشركة موت أحد المساهمين أو فقد أهليته أو إفلاسه لأن هذه الأمور جميعا لا تمس فى شئ ذمة الشركة ولاضمان دائنيها الذى لا يعتدون على الذمم الشخصية للشركاء. وقد تحتاج الشركة بعد تكوينها إلى مبالغ جديدة وهى تستطيع عن طريق إصدار أسهم جديدة تعادل قيمتها المبلغ المطلوب وقد تصدر سندات بقيمتها. والسند عبارة عن ورقة مالية مثل السهم ولكن الملاحظ أن حامل السند دائن للشركة بخلاف المساهم فانه يعتبر شريكا فى الشركة. ويترتب على ذلك أن حامل السند ليس له نصيب فى أرباح الشركة إنما يتقاضى فائدة وليس له حق الاشتراك فى إدارة الشركة بينما حامل السهم يشارك فى أرباح الشركة وفى إدارتها.

ومن مزايا الشركات المساهمة ما يأتى[1]:

١-أن الكثير من المشروعات يحتاج لرؤوس أموال كبيرة والشركة المساهمة تستطيع أن تجمع هذه الأموال الكبيرة بسهولة نسبية. وترجع سهولة جمع المال عن طريق الشركة المساهمة إلى عدة عوامل.

أ-أن الأسهم التى تصدرها هذه الشركات زهيدة بحيث يستطيع المدخرون كافة صغارهم وكبارهم الاكتتاب فيها.

---

(١) د.حسين خلاف، ص١٣٢ ومابعده، دكتورين جابر جاد سعيد النجار، ص١١٤ ومابعدها.

ب-أنها الطريقة المثلى لاستثمار أموال الرأسماليين إذ يتمكن المستثمر من استرجاع أمواله إذا شاء عن طريق بيع أسهمه في البورصة، كما أن مسئوليته، محدودة بقدر ما اكتتب عن أسهم .

جـ-أن هذه الشركات تستمر في عملها فترة طويلة دون نظر إلى الاعتبارات الشخصية للمساهمين كموت أو إفلاس المساهمين.

ولكن هذه الشركات لها عيوب أهمها:

أ-قد يكون في تكوين الشركات المساهمة طريقة إلى سلب المدخرين موالهم عن طريق الإعلان عن تكوين شركة وهمية تطرح أسهمها في السوق ثم يعمد المؤسسين إلى رفع أسعار الأسهم بصورة مصطنعة كأن يوزعوا أرباحاً صورية حتى إذا ما تحقق الارتفاع أخذوا في بيع الأسهم رويدا رويدا فيحققون بذلك أرباحاً طائلة حتى إذا ما تخلصوا منها هبطت أسعارها إلى الحضيض.

ب-قد لايعنى المساهم بالمصلحة الحقيقية فهو لا يهمه إلا الحصول على أكبر ربح عاجل، رغم أن مصلحة الشركة قد تقضى بعدم توزيع أرباح أو بتوزيع أرباح قليلة لعدد معين من السنين حتى تتمكن الشركة من تكوين احتياطى لها أو لغير ذلك من الأسباب.

جـ-أن إدارة الشركة والإشراف على أمورها لا يتولاها غالبية المساهمين وإنما قلة منهم تستقل بتيسير إدارة الشركة بالتعاون مع أعضاء مجالس الإدارة كلهم أو بعضهم كما قد يستقل مجلس الإدارة أو بعض الأعضاء فيه استقلالا فعلياً بالأمر كله في الشركة.

د-كثيراً ما تتعارض المصالح المختلفة للشركة مما يؤدى إلى تعثر سياستها وعدم نجاحها.

وقد كانت هذه العيوب من أهم الأسباب دعت إلى تدخل المشـرع في مختلف الدول لتنظيم هذه الشركات.

جـ-شركات تجمع خصائص شـركات الأشـخاص وشـركات الأموال: يوجد نوع ثالث من الشركات ذات الطبيعة المختلطة يتوسط بيـن شركات الأشخاص وشركات الأموال ويأخذ من خصائص النوعين. ومـن هذا القبيل أولاً شركات التوصية بالأسهم وهى لا تختلف عــن شـركات التوصية البسيطة إلا في أن حصص الشركاء الموصين فيها تتخـذ شـكل أسهم قابلة للتداول ولا تختلف عن الأسهم في شـركات المسـاهمة. أمـا الشريك أو الشركاء المتضامنون في هذه الشركات، فيسـرى عليـهم مـا يسرى على الشركاء المتضامنين في شركات التوصية البسيطة. والقـاعدة العامة أن هذه الشركات تخضع للأحكام المقررة بشأن الشركة المسـاهمة إلا ما ورد بنص خاص. أما النوع الثاني من الشـركات ذات الطبيعـة المختلطة فهي الشركة ذات المسئولية المحدودة وهذه الشركة لا يجـوز أن يزيد عدد الشركاء فيها عن الخمسين وتكون مسئولية كل شريك محـدودة بقيمة حصته. وتقترب هذه الشركة من شركات الأموال من حيـث نظـام إدارتها ومن حيث تحديد المسئولية فيها. وحصة الشـركاء غـير قابلـة للتداول بالطرق التجارية بل يخضع تداولها لقيود معينة، فضـلاً عـن أن القانون يحرم عليها أن تلجأ إلى الادخار العام بطرح الاكتتاب في أسهم أو سندات.

٣-المشروعات التعاونية[1]:

---

(١) راجع تعريف التعاون وأنواع الجمعيات التعاونية وأوجه التفرقة بين الجمعيات التعاونية والمشروعات الخاصة في كتابنا في التعاون عام ١٩٨٧/٨٦.

لا يوجد تعريف جامع للمشروعات التعاونية حيث أنها متعددة ومختلفة سواء من حيث الغرض أو من حيث تكوينها.

وفي رأينا أن المشروعات التعاونية رغم اختلافها في الأغواض وفي التكوين إلا أنها تتفق جميعا في أنها تتبع مجموعة من المبادئ اصطلح على تسميتها بمبادئ التعاون.

المبادئ التعاونية:

إثر جدل كبير بين القادة والكتاب التعاوني حول ترتيب أهمية هذه المبادئ، وعلى ما يترتب على مخالفتها منن الانحراف عن الطريق التعاوني. وما يعد منها ثانويا لا يترتب علي الخروج عليها أى انحراف عن الطريق التعاوني.

وقد قام الحلف التعاوني الدولي الذى أقيم عام ١٨٩٥ والذى يتخذ مقره لندن ببحث هذا الخلاف في مؤتمرة الثالث عشر في فينا سنة ١٩٣٠، وتوالت اجتماعاته إلى أن انتهى برأى قاطع في مؤتمر باريس الذى انعقد سنة ١٩٣٧ وتقرر فية تقسيم هذه المبادئ إلى قسمين:

القسم الأول: المبادئ الأساسية، وتشمل باب العضوية مفتوح، والسيطرة الديمقراطية، والعائد على المعاملات، والفائدة المحدودة على رأس المال.

القسم الثاني: المبادئ الثانوية، وتشمل التعامل نقدا، الحياد الإيجابي والديني، ونشر الثقافة التعاونية.

ونستعرض فيما يلي باختصار مبادئ التعاون:

المبادئ الأساسية في التعاون:

١-باب العضوية مفتوح:

يقصد بهذا المبدأ أن يكون باب العضوية فى الجمعية التعاونيـــة مفتوحا فى أى وقت بحيث يمكن لأى شخص الانضمام إلى الجمعيــة وأن يباح الانسحاب من عضوية الجمعية فى أى وقت.

وحكمة هذا المبدأ هو أن أصحـــاب المشـــروعات الرأســمالية يهدفون فى تحديد عددهم وخفضه إلى أقصى حد ممكن مضاعفة نصيـــب كلا منهم فى الربح. ولكن المشروعات التعاونية هدفها تحقيـــق مصلحـــة الجماعة مما يقتضى زيادة عدد المساهمين فى الجمعيات التعاونيـــة إلـــى أقصى حد ممكن فضلا عما يترتب على ذلك من تخفيض النفقات العامة.

وقد نصت المادة ١٦ من قانون التعاون الاستهلاكى المصـــرى الحالى على أن يتكون رأس مال الجمعية التعاونية الأساسية مـــن أسـهم اسمية غير محدودة العدد وغير قابلة للتجزئة قيمة كل منها مائـــة قـــرش تؤدى قيمتها بالكامل عند الاكتتاب.

وتكون قيمة الأسهم فى الجمعيات الطلابية خمســـة وعشـــرون قرشا ويجوز للاتحاد التعاونى الاستهلاكى المركزى أن يعين حـــدا أدنـــى لرأس مال التأسيس.

كما يجوز مطالبة عضو الجمعية بزيادة قيمة اكتتابه بنســـبة مـــا يؤدى له من خدمات بحيث لاتجاوز عشرة أمثال اكتتاب كل عضو.

ولا يجوز الحجز على اسهم رأس المال إلا وفـــاء لمســـتحقات الجمعية قبل العضو. ويجوز فى الجمعيات التى لاتحقق أعمالها بطبيعتـــها فائضا كافيا أن تحدد بجانب أسهم رأس المال اشتراكات ينص عليها فـــى النظام الداخلى.

وتنص المادة ١٩ أولاً من قانون التعاون الزراعى على أن رأس المال المسهم يتكون من عدد غير محدود من الأسهم. ويحدد النظام الداخلى للجمعية قيمة السهم بحيث لا تقل عن جنيه.

وقد نصت المادة ٥ أ من قانون التعاون السودانى صراحة على مبدأ الباب المفتوح حين ذكرت أن الجمعيات التعاونية تعمل وفقا لمبدأ باب العضوية المفتوح وذلك بأن يتكون رأس مال الجمعية التعاونية من أسهم غير محددة العدد ويكون لكل شخص حق الاكتتاب فيها والتنازل عنها لأى شخص آخر.

(أ)إباحة الانضمام لعضوية الجمعية التعاونية:

لكل شخص الحق فى الانضمام إلى الجمعية التعاونية فى أى وقت مقابل دفعة سهم من أسهم الجمعية على الأقل، وتكون قيمة السهم الجديد بنفس القيمة الاسمية التى صدر بها السهم عند تأسيس الجمعية.

ويترتب على تطبيق هذه القاعدة ما يأتى:

١-تمتع الأعضاء الجدد بنفس الحقوق التى يتمتع بها الأعضاء المؤسسين للجمعية.

٢-عدم تداول أسهم الجمعيات التعاونية فى بورصات الأوراق المالية لأن من يريد شراء أسهم يستطيع أن يلجأ إلى الجمعية مباشرة فتصدر له الأسهم التى يريدها بالقيمة الاسمية.

٣-لكل شخص الحق فى الانضمام إلى الجمعية دون النظر إلى الدين أو الجنس أو اللون أو الميول السياسية والمهنية.

غير أن بعض الجمعيات تقيد العضوية فيها بسبب ضعف إمكانياتها الفنية. فمثلا قد تقيد الجمعيات التعاونية لبناء المساكن العضوية فيها بعدد القطع من الأرض المخصصة للتملك، وقد تقيد الجمعيات

الزراعية للجرارات الميكانيكية بسبب قلة ما لديها من جـــرارات لفلاحـــة أراضى الأعضاء.

٤-الانضمام إلى الجمعية يكون اختياريا أى بمحض إرادة العضـــو. على أن المادة ١٨ من قانون الإصلاح الزراعى المصرى رقـم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ تجعل العضوية إجبارية فى جمعيات الإصلاح الزراعــى لكل من وزعت عليه مساحة من الأراضى[1] المستولى عليـــها تطبيقـــا لقوانين الإصلاح الزراعى أو أن يكون غير مالك لأكثر من خمســـة أفدنه من الأرض الزراعية أو ما فى حكمـــها بغــض النظــر عــن التوزيع عليه، والحكمة من ذلك هو مواجهة ظروف تفتيــت الملكيــة نتيجة توزيع الأراضى المستولى عليها على صغار الفلاحيــن، ولأن الوعى التعاونى فى الريف لم يبلغ الدرجة اللازمة لانتشار التعـــاون مع ضرورته الملحة لصالح الإنتاج القومى ولصــــالح المزارعيــن. كذلك تنص المادة ٩٤ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤، علــــى أن يكون مستأجروا الأراضى الزراعية والصحراوية التى تسرى عليـــها أحكام هذا القانون وممن تتوافر فيهم شروطها أعضاء بحكم القانون فـــى الجمعية التعاونية الزراعيه التى تحددها وزارة الإصـــلاح الزراعـــى واستصلاح الأراضى.

والواقع انه ظهر فى السنوات الأخيرة اتجاه نحو جعل الانضمـــام إجباريا بالنسبة لبعض الجمعيات التعاونية لتوزيع الكهرباء فى بلجيكا التـــى تنضم إليها البلديات ولا يفيد المقيمون فى دائرتها من توزيع الكـــهرباء إلا إذا كانوا اعضاء فيها، والجمعيات التعاونيـــة للإصـــلاح الزراعـــى فـــى ايطاليا.

٥-عدم جواز تعليق الاشتراك فى الجمعية التعاونية علــى الاكتتــاب فى عدد معين من الأسهم. وقد نصت المادة ٦ من قــانون التعــاون المصرى رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٦ على ذلك بقولها : "لا يجوز تعليــق الدخول في الجمعية على الاكتتاب في أكثر مــن ســهم واحــد" بــل أجازت المادة ٥ من القانون للجمعية التعاونية أن تؤدى بقيمة أسهمها على أقساط بشرط إلا يقل ما يؤدى عند الاكتتاب عن ربع قيمة السهم وأن يعين نظام الجمعية أجلا أقصى لأداء باقى الأسهم المكتتب فيــها بحيث لا يزيد هذا الأجل عن سنتين.

ولا يتعارض مع مبدأ الباب المفتوح قصر العضوية علــى فئــة خاصة من المواطنين تجمعهم ظروف مشتركة بحسب عملهم أو وظيفتــهم (مادة ٦١ من قانون التعاون المصرى رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٦، ٣٠ مــن قانون التعاون الزراعى المصــرى رقــم ١٢٢ لســنة ١٩٨٠)، كمــا لا يتعارض هذا المبدأ مع ضرورة موافقة الجمعية العمومية أو مجلــس الإدارة على طلبات الانضمام للأعضاء الجدد إذا كان لا يقصد من ذلــك تحديد أعضاء الجمعية التعاونية دون مبرر، كما لا يتعارض مع هذا المبدأ اشتراط سن معينة أو إقامة العضو فى المنطقة التي تباشر فيها الجمعيــة نشاطها أو وجود مصالح أو ارتباطات بهذه المنطقة (مادة ٢٩/جـ مــن قانون التعاون السوداني) كذلك لا يتعارض مع مبدأ الباب المفتوح تحديــد حد أقصى لملكية الأسهم منعا من سيطرة رأس المال كما هو الحال فــى المادة ٣ من قانون التعاون السودانى التى تنص على أنه: "لا يجــوز لأى عضو أن يمتلك أكثر من خمسة فى المائة من رأس مال أية جمعية إلا إذا كــان ذلك العضو جمعية أو اتحاد".

كذلك لا يتعارض مع هذا المبدأ إقفال باب العضوية مؤقتاً إذا كان حجم نشاط الجمعية لا يسمح بزيادة عدد الأعضاء وكانت جهود الجمعية وظروفها تقتصر عن أداء الخدمة لراغبى الانضمام إليها (راجع المادى ٤ أ/٢ من قانون التعاون الاستهلاكى المصرى).

(ب) إباحة الانسحاب من الجمعية:

لكل عضو الحق فى أن ينسحب من عضوية الجمعية سواء بالتنازل عن أسهمه إلى أحد الأعضاء الآخرين وإما إلى شخص آخر أو بانسحابه من الجمعية واسترداد قيمة أسهمه[١].

ويترتب على ذلك أن رأس مال الجمعية متغيرة، وبهذا فهو يختلف عن رأس مال المشروعات الخاصة، إذ ينص فى عقود تأسيس هذه المشروعات على قيمة محددة لرأس المال مع بيان عدد الأسهم أو حصة كل شريك فى رأس المال.

وقد نصت المادة (٤) من قانون التعاون المصرى رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٦ على أن "يكون لكل عضوا الحق فى أن ينسحب وفقا للإجراءات التى يعينها نظامها، ويكون له عندئذ الحق فى استرداد قيمة ماساهم به فى الجمعية بشرط ألا يترتب على ذلك تخفيض رأس مال الجمعية إلى أقل من نصف أقصى قيمة ما وصل إليها بشرط إلا يترتب على ذلك تخفيض رأس مال الجمعية إلى أقل من نصف أقصى قيمة ما وصل إليها رأس المال منذ نشأة الجمعية. ويجب تخفيض قيمة ما يسترده العضو المنسحب بنسبة ما أصاب الجمعية من عجز فى رأس مالها.

---

(١) رجع المادة ١٥ من قانون التعاون الاستهلاكى المصرى رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٥.

مبدأ الباب المفتوح يدع عن روح التعاون التي تهدف إلى خير المجموع إذ يتمتع العضو الجديد باشتراكه على أساس نفس القيمة الاسمية للسهم بكل ما حققته الجمعية من نجاح منذ تأسيسها. وهذه الروح الهادفة إلى خير المجموع هي التي تجعل من فائض التصفية في حالة انقضاء الجمعية التعاونية مالا غير قابل للتوزيع على الأعضاء بل يلزم توجيهه إلى جمعية تعاونية أخرى او ما يعود بالنفع على المجموع[1].

يلحق بمبدأ الباب المفتوح مبدأ أخر هو مبدأ البيع إلى الجمهور. نعم أن ثمة جمعيات لاتبيع إلا لأعضائها، ولكن الأغلبية تبيع للأعضاء وغير الأعضاء[2].

ثانياً:السيطرة الديمقراطية:

يقصد بمبدأ السيطرة الديمقراطية مساواة جميع أعضاء الجمعية في الحقوق الخاصة بالإدارة ومظاهر هذه المساواة تبدو فيما يلي:

١-المساواة في التصويت:

لكل عضو صوت واحد أيا كان عدد الأسهم التي يمتلكها. وقد نصت على ذلك المادة ٣٥ من قانون التعاون الاستهلاكي المصري:

أ-لأي عضو من أعضاء الجمعية أو الاتحاد صوت واحد في شئون الجمعية أو الاتحاد.

ب-لأي جمعية أو اتحاد عضو في اتحاد آخر صوت واحد في شئون ذلك وبذلك يختلف العضو في الجمعية التعاونية عن المساهم في

---

(١) د.محمد حلمي مراد، التعاون ١٩٦٢، ص٥٧.

(٢) د.جابر جاد عبد الرحمن، اقتصاديات التعاون ١٩٧١، ص٤١.

شركة المساهمة إذ يختلف عدد الأصوات التى يمتلكها كل مساهم حسب ما يملكه من أسهم فى رأس مال الشركة.

كما نصت المادة ٥/ب من قانون التعاون السودانى على أن تعمل الجمعيات التعاونية وفقاً لمبدأ ديمقراطية الإدارة بحيث يكون لكل عضو فى الجمعية صوت واحد مهما كان عدد الأسهم التى يمتلكها.

٣-السلطة العليا للجمعية العمومية:

تتألف الجمعية من جميع أعضاء الجمعية وتعد أعلى سلطة فى إدارة الجمعية، فهى التى ترسم سياستها وتنتخب أعضاء إدارتها أو تستبدل غيرهم عند الاقتضاء، وتراقب أعمالهم وتقرر مكافآت من ترى حسن إدارتهم وتصدق على الميزانية والحساب الختامي للسنة المالية المنقضية وتعتمد البرنامج السنوى لنشاط الجمعية وتختار مراجع حسابات.

وقد نصت المادة ٣٤ من قانون التعاون الاستهلاكى المصرى على أن الجمعية العمومية هى السلطة العليا ولها وحدها حق التصرف فى العقارات والتنازل عن الحقوق ولا يجوز لها تفويض غيرها فى هذه الاختصاصات.

كما نصت المادة ٣٤ من قانون التعاون الزراعى المصرى على أن الجمعية العمومية هى السلطة العليا.

وليس هناك ما يحد من سلطة الجمعية العمومية. فالأعضاء بالجمعية مجتمعين لهم مطلق الحرية في إصدار ما يشاءون من القرارات التى تتعلق بمصالحهم فى الجمعية. وهم الذى يوجهون الأعمال فيها على

الوجه الأكمل الذى يتفق مع رغباتهم، هم الذين لهم الكلمة الأولى والأخيرة فى وجود الجمعية[1].

وحضور جميع الأعضاء فى الجمعية العمومية أيا كانت قيمة أسهمهم يخالف المتبع فى شركات المساهمة حيث يمتنع على المساهم حضور الجمعية العمومية إلا إذا كان يمتلك عشرة أسهم على الأقل.

على أنه لا يوجد ما يمنع من أن يتضمن نظام الجمعيات التعاونية شروطا خاصة لحضور الجمعية العمومية والاشتراك فى التصويت على أن يكون مردها للتفاوت فى ملكية رأس المال. فيجوز مثلا أن يقتصر حق التصويت على الأعضاء الذين لا تقل معاملاتهم مع الجمعية عن حد معين خلال الفترة السابقة بشرط ألا يزيد هذا الحد الأدنى على الاستهلاك العادى لأقل الأعضاء دخلاً، مثل هذا القيد يعتبر علاجا لما لاحظ بعض التعاونيين من أن الأغلبية فى بعض الجمعيات العمومية التعاونية تتألف حقا من أعضاء ولكنهم قدموا الدليل على عدم اهتمامهم بالنشاط التعاونى خلال الفترة السابقة على انعقاد هذه الجمعيات[2].

كذلك يجوز أن تقتصر عضوية الجمعية العمومية على عدد من أعضاء الجمعية وليس جميعهم على ألا يكون اختيار هؤلاء مرجعة إلى تفاوت ملكية رأس المال، بل سببه استحالة إدارة الجمعية عن طريق اشتراك كافة الأعضاء.

كما يجوز أن يقتصر حضور الجمعية العمومية على الأعضاء الذين يبلغون سنا معينة وهذا ما نصت عليه المادة ٣٥ من قانون التعاون

(١) وزارة الشئون الاجتماعية، مصلحة التعاون، مبادئ النظام التعاونى ١٩٥٠ص٧.
(٢) د.محمد حلمى مراد، ص٥٨ ومابعدها

الاستهلاكى المصرى من أن الجمعية العمومية التعاونية الأساسية تتــألف من الأعضاء الذين بلغوا سن الثامنة عشرة- باستثناء الجمعيات الطلابيـة- وانقضى على قبول عضويتهم شهران قبل تاريخ انعقادها.

٢ - تجديد الإنابة فى التصويت:

الأصل أنه لايجوز الإنابة فى التصويت فى الجمعية التعاونية حتى لاتتركز السلطة فى أيدى اقلية كما هو الشأن فى الشركات المساهمة حيث يجوز للمساهم فى هذه الشركات أن ينوب عن العديد من المساهمين .

ولكن لايتعارض مع ديمقراطية الإدارة حضور الجمعية العمومية بالإنابة فى حالات خاصة كما هو الشأن فى القانون المصرى حيث تنص المادة ٣١ من قانون التعاون ٣١٧ لسنة ١٩٥٦ على أن ينوب عن المحجوزين القامة عليهم وينوب عن القصر - فيما عدا الجمعيات التعاونية المدرسية - أولياؤهم ولايجوز أن ينوب أحد عن أكثر من شخص واحد .

كما نصت المادة الثانية من البند سابعا من المادة ٩ من القـرار الوزارى رقم ١٩٧ لسنة ١٩٥٧ على أنه يجوز أن ينيب العضو عضـوا آخر فى حضور الجمعية العمومية ولا يجوز أن ينوب عضو عـن اكـثر من شخص واحد.

٤-انتخابات أعضاء مجلس الإدارة بالاقتراع السرى:

لكل جمعية تعاونية مجلس إدارة يدير شئونها تنتخبه الجمعيـة العمومية بالاقتراع السرى من بين الأعضاء وطبقا لأحكام نظام الجمعيـة (مادة ٣٥ من قانون التعاون الاستهلاكى المصرى).

ويأخذ قانون التعاون السودانى فى الأصل بمبدأ انتخاب أعضاء مجلس الإدارة إذ تنص المادة ١١/٢/أ منه على أن يكون للاتحاد القومى التعاونى مجلس إدارة يتكون من عدد من الأعضاء تنتخبهم الجمعية العمومية من بين أعضائها مع مراعاة تمثيل الاتحادات الإقليمية وفقا للقواعد. على أن الفقرة (ب) من البند٢ من هذه المادة خرجت على مبدأ الانتخابات وأجازت لوزير التعاون والتنمية الريفية تعيين عدد من الأعضاء تراعى فيهم الكفاءة والخبرة على ألا يزيد عددهم عن ربع الأعضاء المنتخبين، كما أن البند ٣ من هذه المادة قرر أن الوزير بحكم منصبه يكون رئيساً للاتحاد ويكون وكيل الوزارة نائباً للرئيس.

وقد أخذ قانون التعاون الزراعى المصرى أيضاً بمبدأ الانتخابات حين قررت المادة ٣٥ أن يكون لكل جمعية مجلس إدارة يدير شئونها لمدة خمس سنوات إلا أن هذه المادة أجازت للوزير المختص تعيين واحد من المهتمين بشئون التعاون الزراعى بكل جمعية من الجمعيات المركزية والعامة والنوعية.

ولا يتعارض مع مبدأ ديمقراطية الإدارة اشتراط الجمعيات لعضوية مجلس الإدارة بجانب الشروط السابقة شروطا أخرى تتعلق بطبيعة العمل بها.

كذلك لا يخل بمبدأ ديمقراطية الإدارة ضم أعضاء مختارين إلى عضوية مجالس إدارة الجمعية التعاونية استنادا إلى عنصر الكفاية الممتازة.

ثالثاً: الفائدة المحدودة على رأس المال:

لما كانت الجمعيات التعاونية لا تهدف إلى الحصول على ربح، ولذلك فان الأرباح التى قد تحققها الجمعية لا توزع كما هو الحال فى

الشركات المساهمة، وإنما يحصل المساهم فى الجمعية على فائدة محدودة لا يجوز أن تزيد عن نسبة معينة. وقد نصت المادة ٦ من قانون التعاون الاستهلاكى المصرى على أن يوزع الفائض الناتج من نشاط الجمعية على أوجه معينة من بينها ١٥% مكافأة لرأس المال بحد أقصى يحدده الاتحاد التعاونى المركزى بما لا يجوز ٦% من قيمة الأسهم وتخصص هذه المكافأة للأسهم التى انقضى على سداد قيمتها بالكامل سنة كاملة فى نهاية السنة المالية.

كما حددت المادى ٤١ من قانون التعاون السودانى القواعد التى تتم بمقتضاها فوائد الأسهم على النحو التالى:

١-إذا تم توزيع الفائض (العائد) أو أى جزء منه يجب أولاً دفع فوائد الأسهم المدفوعة بالكامل.

٢- لا يجوز لأية جمعية أن تدفع أية فوائد أسهم أو عائد أو توزيع أى جزء من أموالها القابلة للتوزيع قبل مراجعة حساباتها وصدور موافقة المسجل.

٣-يجب ألا تزيد فائدة السهم على ١٢% سنوياً أو أى نسبة أقل يقررها المسجل.

وقد نصت المادة ٥ من مشروع قانون التعاون السودانى على مبدأ الفائدة على رأس المال على ألا تتجاوز الفائدة المدفوعة من صافى الفائض على الأسهم المدفوعة بالكامل ١٥% من قيمتها الاسمية.

وعلى ذلك فإن معنى الفائدة على رأس المال فى الجمعيات التعاونية تختلف من معنى الفائدة التى تتقاضاها القروض التى تأخذ غالباً صورة السندات فى شركات المساهمة ذلك أن الفوائد السنوية للسندات فى شركات المساهمة ذلك أن الفوائد السنوية للسندات فى شركات المساهمة

تستحق لأصحابها سواء ربحت الشركة أم خسرت. أما الفوائد المحدودة الموزعة على رأس المال فى الجمعيات التعاونية فلا تستحق إلا إذا تحققت أرباح. فهى إذن نسبة ثابتة من الأرباح توزع على الأسهم واصطلح التعاونيين على تسميتها بالفائدة لبيان أن رأس المال فى الجمعيات التعاونية يعتبر أجير يتقاضى أجر خدمته، ولا يرمى إلى المشاركة فى الأرباح بقصد تحقيق آمر قدر منها(١). بل أن الجمعية قد تسير على عدم دفع فوائد على رأس المال كما هو الحال فى جمعيات التعاون المنزلية فى بلجيكا وألمانيا والجمعيات التعاونية الزراعية فى السويد.

كذلك لا توزع فوائد على الأسهم التى تؤد قيمتها كاملة. وعلى ذلك نصت المادة ٦ من قانون التعاون المصرى.

رابعاً: العائد بنسبة المعاملات:

يقرر الفيلسوف الفرنسي شارل فورييه أن التعاون قائم على حذف الوسيط، ولذلك يتوف لأعضاء الجمعية التعاونية ما كان يأخذه من ربح.

فالجمعيات التعاونية إذن تقوم أصلاً على إلغاء الربح وتأدية خدماتها لأعضائها بسعر التكلفة، إلا أنه نظرا لعدم إمكان تحديد النفقات بصورة دقيقة إذ أن الجمعية مسئولة عن بعض النفقات كالتأمين والإيجار والتقليات، لذلك نجد أنها تبيع السلع والخدمات لأعضائها بالسعر الجارى فى السوق أو أقل قليلاً من هذا السعر، ومن ثم تحقق ربحاً.

---

(١) د.محمد حلمى مراد: المرجع السابق، ص٦١ ومابعدها.

وقد نصت المادة الأولى فقرد (د) من قانون التعاون المصرى على أن يوزع صافى الربح الذى يجوز توزيعه على الأعضاء لكل بنسبة تعاملة مع الجمعية.

وتنص المادة ٦١ من قانتون التعاون الاستهلاكي المصرى على أنه : "يعد استنزال جميع المصروفات والأعباء التى تلتزم بها الجمعية خلال السنة المالية بما فى ذلك اشتراك كل من الاتحاد التعاونى الإقليمى والمركزي والاستهلاك والمخصصات الأخرى التى يقررها مجلس الإدارة وتغطية ما يكون قد أصاب رأس مال الجمعية من عجز، ويوزع الناتج الفائض عن نشاط الجمعية على الوجه الآتى:

أ-١٥% لتكوين الاحتياطى القانونى.

ب-١٥% مكافأة لرأس المال بحد أقصى يحدده الاتحاد التعاونى المركزى بما لا يجاوز ٦% من قيمة الأسهم وتخصص هذه المكافأة للأسهم التى انقضى سداد قيمتها بالكامل سنة كاملة فى نهاية السنة المالية.

جـ-١٥% لحساب الخدمات الاجتماعية التي يحددها مجلس الإدارة.

د-١٠% كحد أقصى لمكافآت أعضاء مجلس الإدارة.

هـ-٥% كحد أقصى لحصة العاملين بالجمعية.

و-٥% للتدريب التعاوني

ز-٥% لصندوق الاستثمار التعاوني.

المبادئ الثانوية في التعاون:

١- التعامل بالنقد:

يعد هذا المبدأ التى قامت عليها جمعية روتشديل، وكان سببا من أسباب نجاحها وانتشارها، وكان من عوامل فشل الجمعيات التى خالفته. وإن كان يعتبر من المبادئ الثانوية للتعاون.

ولا ريب أن هذا المبدأ يرتكز على اعتبارات أهمها أن البيع بالنسبة أى بثمن مؤجل يؤدى إلى رفع الأسعار أو انخفاض قيمة الفائدة الذى يوزع على أعضاء الجمعيات درءا للمخاطر التى قد تتعرض لها الجمعيات بسبب عدم الوفاء فضلاً عن أن البيع بالنسبة يشجع العامل على الاستدانة مما يؤدى إلى ارتباك ماليتهم.

وقد تناولت هذه الحدود المادة ١٦ من اللائحة التنفيذية الصادرة فى ١٩٥٧/٤/٩ أحكام البيع بالنسبة فتنص على أنه لا يجوز للجمعيات التعاونية للاستهلاك أن تبيع بالنسبة لأعضائها إلا فى الحدود الآتية:

أ-أن يكون البيع النسيئة مقصوراً على جمعيات الاستهلاك التى يكون أعضاؤها من العمال أو الموظفين (البيع بالأجل)

ب-أن تكون الضمانات قبول الخصم قبول الجهات التى يعملون فيها إجراء هذا الخصم.

ألا يجنوز ثمن ما تبيعه الجمعية بالنسبة للعضو أكثر من ٣على١٠ من مرتبة أو اجره الشهرى.

د-ألا يزيد مجموع ما تخصصه الجمعية للمبيعات الآجلة على ٥٠% من رأس المال المسهم والاحتياطى خلال السنة.

وبالرغم من الاعتبارات التى يعتمد عليها مبدأ التعاون بالنقد. فقد اضطرت بعض الجمعيات التعاونية إلى الخروج عليه فى بعض الأحيان[1].

١-أن مقدرة بعض الأفراد على دفع ثمن مشترياتهم ليست متعادلة طوال العام بحيث يمكن مطالبتهم بالدفع فورا فى كل وقت. مثال ذلك المزارعين الذين لا يتمكنون من السداد إلا فى مواسم بيع المحاصيل الزراعية الأمر الذى يؤدى ببعض الجمعيات إلى قبول البيع بالنسيئة مراعاة لهذا الظرف على أن يقوم الأعضاء بالسداد فى الوقت الملائم.

٢-أن بعض السلع الغالية الثمن والتى تستهلك على أمد طويل كأجهزة الراديو والأثاث والآت الحياكة لا يمكن للعضو أن يدفع ثمنها فورا من دخله ولذا فان هذه السلع تباع بالتقسيط حتى يمكن لذوى الدخل المحدد أن يشتروها.

٣-أن منافسة التجار فى السوق تفرض على الجمعيات التعاونية الأخذ بالأساليب المتبعة فى التجارة بصفة عامة ومنها البيع بالتقسيط وهذا ما يؤدى إلى عدم التمسك بمبدأ البيع الفورى.

- **وقد أجازت البيع بالنسيئة المادة ١٧ من اللائحة التنفيذية لقانون التعاون فنصت على انه "يجوز البيع بالنسيئة فى الفروع المنزلية للجمعيات التعاونية فى مناطق الإصلاح الزراعي فى الحدود التى يصدر بها قرار من وزير الدولة للإصلاح الزراعى".**

---

(1) د.محمد حلمى مراد، ص٣٧.

٢-الحياد السياسي والديني:

يعد هذا المبدأ من المبادئ الثانوية للتعاون، ووفقا له يتعين على الجمعيات التعاونية عدم الانتماء إلى حزب معين أو جماعات دينية معينة وأن تبتعد عن مجال العراك السياسي والديني وأن تضم إليها الأعضاء على اختلاف معتقداتهم وآرائهم السياسية.

على أن هذا المبدأ وان احترم فترة طويلة من الزمان إلا أنه خولف في بعض الأحيان، ففي بعض الدول كبلجيكا توجد جمعيات تعاونية كاثوليكية وفي إنجلترا هجر هذا المبدأ بإنشاء حزب تعاوني فيها.

على أنه بالرغم من أهمية هذا المبدأ لأداء الجمعيات التعاونية لرسالتها، فانه لم يسلم من النقد، فقد رأى البعض أن الأخذ به يلزم الحركة التعاونية بأن تعامل ممثل كافة الأحزاب على قدم المساواة مما يثبت عزائم أصدقائها الحقيقيون ويحرمها من النفوذ المباشر داخل البرلمان. هذا إلى أن الحياد يصرف عن الميدان التعاوني هؤلاء الذين لا يفهمون التعاون إلا باعتباره متمشيا مع مذهب معين، سياسيا أو دينيا[1].

٣-نشر التعليم والثقافة التعاونية:

ارتبطت الحركة التعاونية منذ-أن نشأت بفكرة التعليم التعاوني وقد اعترف رواد روتشديل بأهمية التعليم، وتضمن دستورهم نصاً صريحاً على ذلك، وقد خصصوا نسبة ٢,٥% من صافي الربح للإنفاق على هذا النوع من التعليم، وأنشأوا مدرسة ونظموا دراسات مسائية.

وقد اهتمت المؤتمرات التعاونية المختلفة بتشجيع كافة الجهود لنشر الثقافة التعاونية وقد اعتبرت هذا الموضوع ضمن المبادئ التي يقوم

---

(١) المرجع السابق-ص٦٦.

عليها التعاون وإن كان لايعتبر من المبادئ الرئيسية ، بمعنى أن اقفاله لا يترتب عليه فقدان الجمعية التعاونية لصفاتها التعاونية .

ولماكان الغرض من التعليم التعاونى تكوين وعى تعاونى وخلق روح تعاونية وتكوين أناس صالحين للمساهمة فى الإصلاح الإجتماعى والمساهمة فى الحياة المدنية بوجه عام ، لذلك ينبغى أن يشمل هذا التعليم دراسة التعاون من الناحيتين العملية بحيث تتناول هذه الدراسة تاريخ التعاون ونظرياته ومبادئ الحركة التعاونية وكيفية تكوين الجمعيات وإدارتها وحلها وحسابات هذه الجمعيات ... إلخ .

كذلك يجب أن تمتد هذه الدراسة إلى بعض الأمور الأخرى التى ترتبط بالتعاون ارتباطاً وثيقاً ، كالتاريخ الإقتصادى والتاريخ الصناعى والدستورى واقتصاد البيع والبحث عن الأسواق وفن البيع وأعمال السكرتارية .. إلخ (١).

وقد تقوم الحكومات بمهمة التعليم التدريب التعاونى كالهند وسيلان ومصر، وقد تقوم المنظمات التعاونية بنفسها بهذا التعليم كانجلترا.

وقد اهتمت الحكومة المصرية بالتعليم والتدريب التعاونى فأنشأت معهدا للدراسات التعاونية التجارية ومعهدا للدراسات التعاونية الزراعية، كما تقوم مدارس الزراعة المتوسطة ومدارس الخدمة الاجتماعية وبعض كليات الجامعة بتدريس التعاون، كما تولت الاتحادات التعاونية، وبنك التسليف الزراعى والتعاون تنظيم دورات تدريبية

(١) د.جابر جاد عبد الرحمن- دور الدولة فى التعاون- التعاونيات فى الوطن العربى- المؤتمر العاشر للشئون الاجتماعية والعمل- عمان- مايو- ١٩٦٦-ص١٠٧ ومابعدها.

لموظفى التعاون بالمؤسسات التعاونيــة ولمديــري الجمعيــات التعاونيــة وأعضاء مجالس إدارتها وللقادة الريفيين، كما تصدر مجلة التعاون شهرياً.

أنواع الجمعيات التعاونية:

يمكن تقسيم الجمعيات التعاونية إلى ثلاث أنواع رئيسية:

أولاً- الجمعيات التعاونية الاستهلاكية.

ثانياً- الجمعيات التعاونية الإنتاجية.

ثالثاً- الجمعيات التعاونية المهنية.

ويقصد بالجمعيات التعاونية الاستهلاكية تلك الجمعيات التى يقوم بتأليفها المستهلكون والتى يكــون غرضــها أن تبيــع بالتجزئــة السـلع الاستهلاكية التى تشتريها جملة أو التى تقوم بإنتاجها بنفســـها، أو تقديــم الخدمات اللازمة لإشباع حاجات أعضائها مباشرة، وتوزيع الربــح إلــى تحققه على الأعضاء فى صورة عائد بنسبة مشتريات كل عضو.

وهذا التعريف يتفق مع أوردته المادة ٥٩ من قــانون التعــاون المصرى رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٦ إذ تنص على أن "تعتبر جمعيات تعاونيــة للاستهلاك الجمعيات التعاونية التى يكون غرضها أن تبيع بالتجزئة السـلع الاستهلاكية التى تشتريها أو التى تقوم بإنتاجها بنفسها أو بالتعــاون مــع غيرها من الهيئات التعاونية الأخرى وكذلك ما تؤديه من خدمات".

ومن هذا التعريف يمكن أن نقسم الجمعيات التعاونية الإستهلاكية إلى نوعين هما:

١-جمعيات تقدم سلعا استهلاكية وتضم الجمعيات التقليدية التى تقــدم لأعضائها بضائع أو سلعا كاملة التصنيع كالملابس والأغذية والأثــاث وغيرها، وقد اصطلح على تسميتها بالجمعيات التعاونية المنزلية.

٢ - جمعيات تقدم خدمات لأعضائها ، وتتعدد هذه الجمعيات بتعدد الخدمات التى تؤديها لأعضائها كجمعيات بناء المساكن التعاونية وجمعيات التأمين التعاونية . وجمعيات العلاج التعاونية والجمعيات التعاونية المدرسية والجمعيات التعاونية للنقل والمواصلات وجمعيات التسليف التعاونية .

على أن قانون التعاون الاستهلاكى المصرى رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧٥ نص فى المادة ٢ منه على أن « الجمعيات التعاونية الإستهلاكية منظمات جماهيرية ديمقراطية تتكون طبقاً لأحكام هذه القانون من المستهلكين للسلع والخدمات للعمل على تحقيق مطالب أعضائها اقتصادياً واجتماعياً بعقد الصلات المباشرة بين المنتج والمستهلكين .

وفى راينا أن التعريف الذى أورده قانون سنة ١٩٥٦ أوضح من التعريف الحالى .

ويقصد بالجمعيات التعاونية الإنتاجية تلك التى يكونها العمل بهدف التحرر من سيطرة أرباب الأعمال والتى يكون فيها العضو عاملا وشريكا فى آن واحد تعمل على تنظيم وتنمية طاقات الإنتاج فى الصناعات الحرفية والخدمات الإنتاجية ويتولى دعم هذه الصناعات فنيا واقتصاديا وإداريا على الأخص فى مجالات التمويل والتوريد والتسويق والتدريب والتنظيم والتعاقد وتنمية المصالح المشتركة لأعضاء الجمعيات التعاونية بقصد دعم الاقتصاد القومى فى إطار الخطة العامة للدولة فى ظل المبادئ التعاونية (مادة ١ من قانون ١١٠ لسنة ١٩٧٥ بشأن التعاون الإنتاج) [1].

والجمعيات التعاونية المهنية تلك التي يكونها صغار المنتجين من زراع وأرباب حرف وتجار تهدف إلى مواجهة الوسطاء والمرابين وتجار الجمعية والمشروعات الصناعية الكبرى وهى في مجال الزراعة تستهدف إلى رفع مستوى الزراعة إنتاجيا وتسويقيا بقصد رفع مستوى أعضاء الجمعيات التعاونية الزراعية اقتصادياً واجتماعياً (مادة ١ من قانون ٥١ لسنة ١٩٦٩ بشأن الجمعيات التعاونية الزراعية) [1].

٤-المشروعات العامة [2]:

يقصد بالمشروعات العامة تلك المشروعات التي تتملكها أو تشرف عليها سلطة عامة. وهذه السلطة العامة تكون الدولة أو مؤسسة عامة أو هيئة أو مجلس محلى أو شركة قطاع عام. وهذه المشروعات ليست جميعها من نوع واحد بل تختلف فيها بينها. ففي بعضها يكون رأس المال مملوك للسلطة العامة، وتنفرد تلك السلطة حينئذ بإدارة المشروع. وثمة مشروعات أخرى تملك فيها السلطة العامة جزءاً فقط من رأس المال. وحينئذ يكون نصيبها فى إدارة المشروع متناسبا أو قد يكون غير متناسب مع الجزء الذى قدمته فى رأس المال. وفى مشروعات ثالثة قد لا تساهم السلطة العامة فى رأس المال بل يكون رأس المال ملكا لبعض الأفراد أو الهيئات الخاصة، وتقنع السلطة العامة حينئذ بمجرد الإشراف على المشروع من بعض الوجوه. وتهدف السلطة العامة من قيامها بالمشروعات العامة إلى أغراض متنوعة فقد يكون الغرض الذى تهدف إليه غرضا ماليا أى الحصول على موارد للخزانة العامة كاحتكار بعض

---

(١) ألغى هذا القانون وحل محله قانون التعاون الزراعي لسنة ١٩٨١.

(٢) راجع: د.محمد حلمى مراد- المرجع السابق- ص٢٨٨ ومابعدها حسين خلاف- ص١٤٩ ومابعدها، د.عاطف صدقى-مبادئ المالية العامة-ص٣٥٧ ومابعدها.

الحكومات لإنتاج السجاير ، وقد يكون الغرض اجتماعياً لحماية الطبقات الفقيرة من استغلال رأس المال ، وقد يكون الغرض سياسياً أو عسكرياً كإنشاء مصانع ذخيرة ، وقد يكون الغرض اقتصادياً حينما يحجم الأفراد مثلاً عن بعض فروع الإنتاج الهامة لأنها تحتاج إلى أموال طائلة لا يستطيع الأفراد تقديمها أو لأنها لاتدر ربحاً كبيراً ، وعندئذ تتدخل الدولة لتتولى الإنتاج بنفسها بدلاً من الأفراد .

وقد تتدخل الدولة اقتصادياً لتتولى بعض مشروعات الإنتاج الحيوية التى تتطلب نفقات كبيرة مع تحملها الفرق ، وقد ترغب الدولة فى إقامة مشروعات عامة فى فترات الركود لتحقيق التشغيل الكامل وخاصة إذا كان الميل للاستثمار وإعادة توزيع الدخل غير كافيين لرفع الطلب الفعلى إلى المستوى اللازم لتحقيق التشغيل الكامل .

وتختلف طرق تنظيم واستغلال المشروعات العامة تبعا للإطار العام الذى يتم فيه النشاط الاقتصادى. ففى ظل نظم الحرية الاقتصادية يسود نظام الالتزام وفى النظم التدخلية الاشتراكية يسود نظام الاستغلال المباشر أو الشركات العامة أو المؤسسات العامة. وتمثل شركات الاقتصاد المختلط أهم صور هذه المساهمات.

ونتناول فيما يلى أشكال هذه المشروعات:

أولاً: نظام الامتياز:

يراد بالامتياز أن تعهد السلطة العامة باستغلال مرفق عام ذى طبيعة اقتصادية إلى بعض الأفراد أو الشركات للقيام به خلال فترة معينة من الزمن. ويتم ذلك بمقتضى عقد يسمى عقد الامتياز وهو عقد يبرم بين الشخص العام الذى يمنح الامتياز وبين من يعهد إليه القيام بالاستغلال. ويشمل عقد الامتياز ما يسمى بقائمة الشروط. وهى قائمة تشمل شروطا

مختلفة منها ما يكون لصالح السلطة المانحة الامتيـــاز كالاشـتراك فـي الأرباح والاستيلاء على المشروع بعد انتهاء مـــدة الامتيـاز وحضـور مندوبين عنها في مجلس الإدارة، ومنها ما يكون لصالح الجمـــهور مـن مستهلكي السلعة والخدمة كتحديد ثمن لا يجـــوز لصــاحب الامتيـاز أن يتقاضى أكثر منه أو لصالح عمال المشروع كتحديد ساعات العمل واتخاذ الاحتياطات الكفيلة بسلامتهم ومنها ما يكون لصالح صاحب المشروع كأن تضمن الحكومة له حدا أدنى من الأرباح.

ويتميز نظام الإمتياز بميزتين : الأول - أن الملتزم يشارك فى إدارة المرفق العام والثانية - أن يقوم بالإشتغلال على نفقته ويتحمل مخاطرة كلها أوجزء منها ، وفى هذه الحالة الأخيرة تتحمل الإدارة الجزء الأخر . فالملتزم يقوم إذن بدور المنظم والإدارة معاً .

وقد وجهت إلى هذا النظام الانتقادات التالية:

١-كثيراً مالا تحرر قائمة الشروط بالدقة المطلوبة كما يكون هنـــاك مجال لصاحب الامتياز في استغلالها لمصلحته في ذلـــك بمصلحـة الأطراف الأخرى.

٢-كثيرا ما يستطيع أصحاب الامتياز بوسائل ضغط سرية الحصـــول من الدولة على تعديل الشروط لصالحهم أو منحهم إعانات مالية، ممـا يؤدى إلى قطع الصلة بين الإدارة والتبعية الماليـــة، فـإذا احسـنوا الإدارة كان الربح لهم، وإذا أساءوا الإدارة تحملت الدولة ما يدعـون من خسائر.

٣-يسلم القضاء الإدارى فى كل من فرنسا ومصر بوجوب مســاهمة السلطة مانحة الامتياز في تحمل مخاطر الظـــروف الطارئـة غـير المتوقعة التى قد يتعرض لها المشروع وذلك بتقديم إعانة لصــــاحب

الامتياز أو تعديل شروط العقد بما يخفف من التزاماته أو دفع تعويضات في حالة رفضها القيام بذلك.

٤-لما كان عقد الامتياز يعقد عادة لمدة طويلة قد تتغير خلالها الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. كما قد تتغير خلالها أيضاً طرق الإنتاج الفنية، فانه يترتب على هذه التغيرات صعوبات في تفسير نصوص عقد الامتياز حيث يصعب أن تتوافر لهذه النصوص درجة من الدقة والمرونة تكفي لمواجهة ما يقع في الظروف من تطور.

٥-لما كان ينشأ من عقد الامتياز مصالح متعارضة لعدة أطراف هي مصلحة السلطة مانحة الامتياز ومصلحة صاحب الامتياز ومصلحة الجمهور ومصلحة العمال، فانه كثيرا ما تطغى مصلحة الامتياز على غيرها من المصالح فيستغل المشروع أسوأ استغلال خاصة عندما يدرك أن امتيازه لن يجدد وان الهيئة مانحة الامتياز على وشك الاستيلاء على مهمات المشروع ومنشآته طبقا لنصوص العقد.

٦-كثيرا ما تتولى شركات الامتياز مشروعات ضخمة لها لأثرها في حياة البلاد الأمر الذي يسبغ عليها قوة اقتصادية أو سياسية لا يستهان بها وقد تسيئ استعمالها مما يلحق أضرار بالغة بالبلاد. ومن أمثلة ذلك ما حدث أثناء تولي الشركة العالمية لقناة السويس إدارة القناة قبل تأميمها.

ثانياً: مشروعات الاستغلال المباشر (الربحي):

قد تعهد الدولة بإدارة المرفق الاقتصادي إلى إحدى الهيئات الإدارية أو المصالح الحكومية، فالجهة الإدارية هي التي تتولى إدارة

المرفق عن طريق موظفيها وتحت مسئوليتها وبواسطة أموالها ، فتتحمل مخاطرة مقابل الحصول على مايدره من إيراد .

وفى ظل هذا النظام لايتمتع المرفق بأية شخصية معنوية مستقلة لأنه يعتبر جزءاً من الشخص المعنوى العام . وأن كل ما قد يحدث أحياناً منح المرفق قدراً من الإستقلال المالى والإدارى .

وتتجه غالبية الدول إلى طريق الاستغلال المباشر بالنسبة للمشروعات التى تتولى إدارة المرافق العامة أو القيام بإشباع حاجات ضرورية مشتركة لكافة الناس . مثال ذلك توزيع المياه والكهرباء والغاز والمشروعات التى لاتتفق بطبيعتها مع نظام الملكية الخاصة ، ولايجوز أن تدرار إلا بإدارة حكومية مباشرة لأنها تتضمن ممارسة حق من حقوق السيادة . مثال ذلك مشروعات سك النقود ومصانع الأسلحة والذخيرة ، والمشروعات التى تريد الدولة أن تضمن لموظفيها حصولهم على بعض السلع أوالخدمات بأثمان منخفضة نظراً لأهميتها الإجتماعية ، مثال ذلك مشروعات السكك الحديد .

ويؤخذ على هذا النظام أن إدارة المشروعات تتدهور نتيجة عدم ملاءمة تطبيق النظم المالية والإجراءات الحكومية عليها ، ولأن القائمين على إدارة هذه المشروعات من الموظفين العموميين الذين يحصلون على مرتبات ثابتة وليست لديهم حوافز على إنجاح هذه المشروعات .

ونتيجة لهذه الانتقادات، حاولت بعض الدول تلافى هذه العيوب ، إما عن طريق اتباع نظام « مشاطرة الاستغلال » ومقتضاه أن السلطة تقوم بوظيفة المنظم فتتقدم رأس المال وتستولى على الأرباح وتتحمل الخسائر ، على أن يعهد بإدارة المشروع إلىَ مدير ، لايعتبر موظفاً وقد يكون فرداً أوشركة تقوم بالإستغلال المباشر نظير أجر أو جزء من الأباح يحسب على

أساس الأرباح أو الوفورات التى يحققها أو التحسينات الفنية ، وأما يمنح المشروعات العامة المستغلة استغلالاً مباشراً الشخصية المعنوية فتكون لها ميزانياتها الخاصة المنفصلة عن ميزانية الدولة ، وتكون لها إجراءاتها ونظمها المالية المستقلة عنها .

ثالثاً : شركات الاقتصاد المختلط :

قد تأخر المشروعات العامة شكل مساهمة تشترك فيها السلطة العامة مع الأفراد فى تكوين رأس مالها وفى تكوين مجلس إدارتها .

وتحرص الدولة غالباً على أن تساهم فى هذه المشروعات بأكثر من ٥٠ ٪ من رأس المال حتى تكون لها الغالبية فى مجلس الإدارة . على أنه لايوجد ما يمنع من ان تحتفظ الدولة لنفسها بنسبة معينة فى مجلس الإدارة وتعيين رئيس مجلس الإدارة ولو لم تكن مالكة لأكثرية الأسهم .

رابعاً : المؤسسات العامة :

ألغيت بالقانون ٩٧ لسنة ١٩٨٣ بشأن هيئات القطاع العام .

خامساً : الهيئات العامة :

وينظم أحكامها حالياً القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٥٢ وتنص المادة الأولى من هذا القانون على أنه يجوز بقرار من رئيس الجمهورية إنشاء هيئة عامة لإدارة مرفق مما يقوم على مصلحة أو خدمة عامة وتكون لها الشخصية الإعتبارية .

وتنص المادة الثانية على أن يتولى إدارة الهيئة مجلس إدارتها .

وتبين المادة السابقة اختصاصات مجلس الإدارة ومن بينها الموافقة على مشروع الميزانية السنوية للهيئة . ويلاحظ أن الوزير المختص بسلطة التوحيد والإشراف والرقابة على الهيئات العامة التابعة لها (مادة ٥) وتبليغ قرارات مجلس إدارة الهيئة للوزير المختص لاعتمادها (مادة ٧/٢) وتعتبر أموال الهيئات العامة أموالاً عامة (مادة ١٤) ويكون للهيئة ميزانية خاصة ، ويحدد قرار رئيس الجمهورية الصادر بإنشاء الهيئة طريقة الميزانية والقواعد التى تحكمها (مادة ١٥) .

(مادة ٥) وتبليغ قرارات مجلس إدارة الهيئة للوزير المختص لاعتمادها (مادة ٢/٧) وتعتبر أموال الهيئات العامة أموالاً عامة (مادة ١٤) ويكون للهيئة ميزانية خاصة ، ويحدد قرار رئيس الجمهورية الصادر بإنشاء الهيئة طريقة الميزانية والقواعد التى تحكمها (مادة ١٥) .

ومن أمثلة الهيئات العامة فى مصر هيئة قناة السويس ، وهيئة النقل العام ، والهيئة العامة لشئون سكك حديد مصر ، والهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ، وهيئة المواصلات السلكية واللاسلكية .

وقد أدى قيام الهيئات العامة بنشاط اقتصادى بالإشتراك مع المؤسسات العامة إلى صعوبة تحديد معيار التمييز بينهما ، ونرى إدماج النوعين تحت تسمية موحدة وإزالة التفرقة الشكلية بينهما .

سادساً : هيئات القطاع العام(1) :

ينظم أحكام هذه الهيئات القانونية رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ .

وتعرف هيئة القطاع العام بأنها عبارة عن شخص اعتبارى يشارك فى تنمية الاقتصاد القومى من خلال إشرافه على عدد من الشركات التى فى قطاع اقتصادى معين ، وهى بمثابة جهاز للوزير المختص من أجل متابعة تنفيذ السياسة العامة للدولة فى هذا القطاع .

وتتمتع هيئة القطاع العام بذمة ما مستقلة عن ذمة الدولة :

ويصدر بإنشائها قرار من رئيس الجمهورية يحدد اسمها ومركز إدارتها الرئيسى والغرض من إنشائها ومجموعة الشركات التى تشرف عليها وما يثبت لها من امتيازات السلطة العامة لتحقيق هذا الغرض.

وتشارك هيئة القطاع العام فى تحقيق تنمية الاقتصاد القومى، وتنهض بذلك من خلال الإشراف على عدد من الشركات ذات النشاط

---

(1) راجع الدكتور علي سيد قاسم، دروس في قانون الأعمال- التنظيم القانوني للمشروع الجماعي- دار الثقافة العربية، ١٩٨٦، ص٢٠٨ وما بعدها.

المتماثل، فهى تمثل الدولة المالكة لشركات القطاع العام، وتشرف على الاستخدام الأمثل للأموال المستثمرة فى الشركات والتأكد من تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التى تضعها الدولة، وتسعى للوصول إلى الحد الأقصى من المتكامل الأفقى والرأسى بين هذه الشركات التى تخضع لإشرافها والتنسيق بينها وبين هيئات القطاع العام الأخرى فى الأمور ذات الاهتمام المشترك. كما تتولى هيئة القطاع العام معالجة الاختناقات الإنتاجية والتمويلية.

سابعاً: شركات قطاع الأعمال العام[1]:

صدر القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ بإصدار قانون شركات قطاع الأعمال ونصت المادة الثانية من قانون الإصدار على أن تحل الشركات القابضة محل هيئات القطاع العام كما تحل الشركات التابعة محل الشركات التى تشرف عليها هذه الهيئات اعتباراً من تاريخ العمل بهذا القانون ودون حاجة إلى أى إجراء آخر.

([1]) كتابنا: التشريعات الاقتصادية-قانون قطاع الاعمال العام-دار الولاء للنشر، شبين الكوم. ١٩٩٨.

الفصل الثاني

دالة الإنتاج وقوانين الغلة

المبحث الأول: دالة الانتاج:

لكى يقوم المشروع بالإنتاج فانه يقوم بتجميع عناصر الإنتاج: رأس المال والذى يتمثل فى وسائل الانتاج، والأصول المالية، والعمل، والأرض، ثم التنظيم ممثلا فى المجهود الإدارى والتنظيمى لصاحب المشروع، فالمشروع يقوم بتجميع هذه المدخلات أو مستلزمات الإنتاج لإنتاج كمية معينة من الناتج.

ونهدف فى هذا الفصل من نظرية الإنتاج إلى التعرف على مبادئ وشكل العلاقة التى تربط بين المنتجات المتحققة من جهة والمدخلات أو المستلزمات اللازم توافرها للقيام بذلك والتى أطلقنا عليها عناصر الإنتاج، وتسمى هذه العلاقة بدالة الإنتاج وهى أساساً شكل العلاقة الفنية بين الناتج المتحقق والعناصر الداخلة واللازمة لتحقيق هذا الناتج، فالأمر يتعلق هنا باختيار طريقة فنية لتجميع المدخلات بغرض انتاج ناتج معين بأقل نفقة ممكنة وبهدف تحقيق أقصى ربح ممكن للمشروع.

وعلى ذلك يمكن تعريف دالة الإنتاج بأنها: العلاقة الفنية والمادية بين عناصر الإنتاج المستخدمة فى الإنتاج وبين حجم الإنتاج المتحقق فى خلال فترة زمنية محددة، كما أنها تعبر عن الوسيلة الفنية التى تستخدم فى إنتاج سلعة معينة، وتوضح العلاقة بين معدلات المستخدم من عناصر الإنتاج ومعدل الإنتاج من هذه السلعة، وبعبارة أخرى فان دالة الإنتاج توضح العلاقة بين المخرجات (الناتج المتحقق) والمدخلات (أى مستلزمات وعناصر الإنتاج اللازمة والداخلة فى العملية الإنتاجية). ويمكن أن نعبر عنها بيانا بالشكل الآتى:

$ك_{1} = د(ع_{1} ، ع_{1} .... ع_{ن})$

مخرجات　　　　مدخلات

اى ان الكمية المنتجة من السلعة أ تعتمد على دالة فى عناصر الإنتاج المختلفة $ع_{1}$ ، $ع_{1}$ ..... $ع_{ن}$ والتى تتمثل فى العمل ، ورأس المال ، الأرض .....

وبطبيعة الحال فإن كمية الناتج المتحقق تتوقف على كمية عناصر الإنتاج المستخدمة والطريقة الفنية للتأليف والمزج بين هذه العناصر التى تحقق أكثر كفاءة ممكنة . هذا ونلاحظ وجود قدر من التشابة فى دراسة دالة الإنتاج ودالة الاستهلاك من حيث وحدة التحليل وأساسه وهو تحليل جزئى يعتمد على المستهلك الفرد ، والمنتج الفرد أو المشروع الفردى ، ومن حيث الهدف وهو تحقيق اقصى إشباع ممكن بالنسبة للمستهلك ، وتحقيق اقصى ربح بالنسبة للمنتج ، وقد انعكس هذا التشابة فى (١) فى وجود طريقتين أيضاً لتحليل دالة الإنتاج (تقليدية تقابل المنفعة الحدية ، وحديثة تقابل منحنيات السواء .

الطريقة التقليدية: وهى التحليل عن طريق قانون النسب المتغيرة .

الطريقة الحديثة: التحليل عن طريق منحنيات الناتج المتساوى .

المبحث الثانى

التحليل عن طريق قانون النسب المتغيرة

يوضح هذا القانون المدخل التقليدى لداسة دالة الإنتاج ، أى العلاقة بين حجم الناتج وعناصر الإنتاج الداخلة فى العملية الإنتاجية ، فيستطيع المشروع أن يزيد من حجم الناتج من خلال زيادة أحد عناصر

---

(١) د.أحمد جامع، المرجع السابق ذكره، ص٤٢٠ : ٤٣٠.

الإنتاج دون البعض الآخر (أى بـافتراض ثبـات العنـاصر الأخـرى، ويوضح ذلك قانون النسب المتغيرة أو مايطلق عليه قانون تناقص الغلـة، أو قانون تزايد الغلة وتناقصها.

<u>أ-تعريف القانون:</u> يوضح قانون النسب المتغـيرة، الشـكل أو الاتجاه العام للتغيرات التى تطرأ على حجم الناتج الذى ينتجه المشـروع عند تغيير الكميات المستخدمة من عنصر انتاجى واحد فقـط وافـتراض ثبات الكميات المستخدمة من عناصر الإنتاج الأخـرى عـند مسـتويات محددة، ويوضح هذا القانون أنه إذا ما زادت الكمية المستخدمة من عنصر **إنتاجى معين (العنصر المتغير) بمعدل ثابت لكل فترة زمنية بينما ظلت بقية عناصر الإنتاج الأخرى ثابتة ، فإن الناتج الكلى يزداد ، ولكن بعد حد معين سيتناقص معدل زيادة الناتج الكلى ، أى يزيد بمعدل متناقص (أى أن الناتج الحدى يتناقص) وذلك حتى يصل الناتج الكلى إلى حد أقصى ، ثم يأخذ فى التناقص بعد ذلك (فى المرحلة الأخيرة)**

هذا ويمكن أن ينطبق هذا القانون أيضا فى حالة إذا مـا كـانت جميع عناصر الإنتاج تتغير بنسبة أقل من النسبة التى يتغير بها العنصـر الآخر وهو المتغير، ولهذا يطلق على هذا القانون: قانون النسب المتغـيرة، ولذلك فليس شرطا لازما أن يتم ثبات جميع عناصر الإنتـاج فيمـا عـدا عنصر واحد يكون متغيرا وان كان ذلك هو الحالة الغالبة فى شرح هـذا القانون وهو ما سنفترضه.

<u>ب-بيان وشرح القانون:</u> إن الذى يحكم تغييرات الناتج الكلـى هو الناتج الحدى الناشئ عن كافة الوحدة الأخيرة من العنصـر المتغـير المستخدمة مع العناصر الأخرى الثابتة، وهنا سوف نكون بصدد تزايـد الغلة فى المرحلة الأولى، ثم يبدأ بعد ذلك مرحلة الغلة المتناقصة. ولبيـان

ذلك نفترض أن عنصر العمل هو العنصر المتغير، ويتم استخدامه بوحدات متزايدة عند كل مستوى، مع كميات ثابتة من الأرض، ورأس المال، وسنجد أن زيادة عنصر العمل بوحدات صغيرة متساوية تؤدى آلى زيادة متتالية فى الإنتاج آلى أن يصل حجم الإنتاج آلى حد معين ثم تبدأ مرحلة الغلة المتناقصة فى الظهور كما فى الجدول التالى:

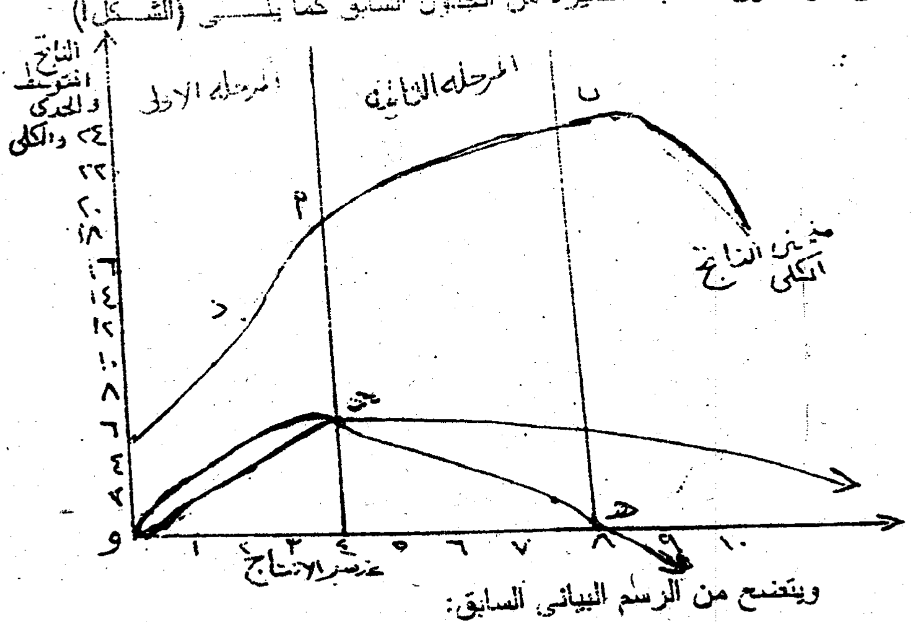
عناصر الإنتاج الثابتة رأس مال+أرض(١)	العنصر المتغير "العمل" (٢)	الناتج الكلى (٣)	الناتج المتوسط للعمل (٤)	الناتج الحدى للعمل (٥)	مراحل القانون
١٠	١	٣	٣,٠٠	٣	المرحلة الأولى
١٠	٢	٧	٣,٥	٤	تزايد الغلة
١٠	٣	١٢	٤,٠٠	٥	
١٠	٤	١٦	٤,٠٠	٤	
١٠	٥	١٩	٣,٨	٣	المرحلة الثانية
١٠	٦	٢٤	٣,٥	٢	تزايد الغلة
١٠	٧	٢٢	٣,١٤	١	بمعدل متناقص
١٠	٨	٢٢	٢,٧٥	صفر	
١٠	٩	٢١	٢,٣٣	-١	المرحلة الثالثة
١٠	١٠	١٦	١,٦٠	-٥	تناقص الغلة

ومن الجدول السابق فاننا نتوصل للناتج المتوسط لعنصر العمل بقسمة الناتج الكلى على عدد العمال (العنصر المتغير) عند كل مستوى.

أما الناتج الحدى وهو يتمثل فى الإضافة آلى الناتج الكلى الناشئة عن إضافة عامل واحد، لنتوصل إليه بقسمة التغير فى الناتج الكلى على التغير فى عنصر العمل.

حيث أن الناتج الحدى هو الذى يحكم مراحل زيادة الناتج الكلى وتناقصه، فيمكن استخدام الناتج الحدى للدلالة على قانون تناقص الغلة حيث يزداد هذا الناتج حتى العامل الثالث ويكون أكبر من الناتج المتوسط وهذه هى المرحلة الأولى وتسمى مرحلة تزايد الغلة وتكون العمل

متزايدة، ثم يبدأ الناتج الحدى ففى التناقص مع إضافة وحـدات متتابعـة ومتساوية من عنصر العمل حتى يصل الناتج الكلى آلى أقصى حد ممكـن عند العامل الثامن ويكون الناتج الحدى عنده صفر وهـده هـى المرحلـة الثانية، وتسمى مرحلة تزايد الغلة بمعدلمتناقص، ويكون الناتج المتوسـط أكبر من الناتج الحدى، وتكون إنتاجية العمل متناقصة، وإنتاجية العنـاصر الأخرى متزايدة، وبالنسبة للعامل التاسع والعامل العاشـر يكـون النـاتج الحدى بالسالب ويتناقص الناتج الكلى وهذه هي المرحلة الثالثـة ونسـمى مرحلة تناقص الغلة، ويكون الناتج المتوسط متناقص، وكذلك الناتج الكلي، وتكون إنتاجية كل عناصر الإنتاج المتغيرة والثابتة متناقصة. ويتم التعبير البيانى عن قانون النسب المتغيرة من الجدول السابق كما يلـى (الشكل ١)



ويتضح من الرسم البيانى السابق:

١-يزيد الناتج الكلى تدريجيا بمعدل متزايد حتى النقطة "د" حيث يبـدأ ظهور قانون تناقص الغلة، وابتداء من العامل الرابع يبدأ الناتج الكلـى فى الزيادة بمعدل متناقص حتى يبلغ القدر من عنصر العمل "المتغير"

٨ وحدات وعنده يبلغ الناتج الكلى أقصى حد ممكن وذلك عند النقطة "ب".

٢-يمثل الناتج المتوسط عند أى نقطة على منحنى الناتج الكلى الخط المستقيم الواصل من تلك النقطة آلى نقطة الأصل، هذا ويستمر الناتج المتوسط فى الزيادة حتى يصل آلى أقصاه عند النقطة "أ" ثم يتناقص بعد ذلك.

٣-يمثل منحنى الناتج الحدى عند أى نقطة على منحنى الناتج الكلى ميل المماس لذلك المنحنى عند تلك النقطة، وعند النقطة "أ" يتساوى كل من الناتج الحدى والناتج المتوسط، وذلك موضع على النقطة "جـ" نقطة تقاطع منحنى الناتج المتوسط ومنحنى الناتج الحدى، هذا ونجد أن ميل منحنى الناتج الحدى يبدأ أولا فى التزايد حق يصل آلى النقطة "د" ثم يأخذ فى النقص بعد ذلك حتى يصل ميل ذلك المماس آلى الصفر عند النقطة "ب" على منحنى الناتج الكلى أو هـ على منحنى الناتج الحدى (عند الوحدة "٨" من عنصر العمل المتغير)، ثم يبدأ بعد ذلك الناتج الكلى فى التناقص، ويؤدى ذلك آلى تغير ميل منحنى الناتج الكلى لكى يكون سالبا، ويصبح الناتج الحدى سالبا.

٤-إذا كان الناتج الحدى متزايدا والناتج المتوسط متزايد، فان الناتج الحدى يكون أعلى منه، وعندما يبلغ الناتج المتوسط أقصاه فانه يتساوى مع الناتج الحدى، وعندما يبدأ كل من الناتج الحدى والناتج المتوسط فى التناقص يكون الناتج الحدى اقل منه

ويمكن وصف المراحل الثلاثة لقانون النسب المتغيرة كما يلى:

المرحلة الأولى: حيث يتزايد الناتج الكلى بنسبة أكبر من نسبة الزيادة فى العنصر المتغير، ويتزايد الناتج الحدى بمعدل متزايد حتى

١-النفقة البديلة:

يترتب على استخدام المشروع الإنتاجى لبعض الموارد الاقتصادية أو قوى ووسائل الإنتاج من أجل إنتاج منتجات معينة أن لايتم استخدامها فى إنتاج منتجات أخرى، فالأراضى الزراعية ووسائل الإنتاج الأخرى كان يمكن استخدامها فى إنتاج القطن، أو القمح، أو الخضراوات أو الفواكه كما أن كميات معينة من الحديد والصلب كان يمكن استخدامها فى صناعة السيارات، أو صناعة الآلات، أو صناعة البناء والتشييد، أو صناعة الأجهزة الكهربائية، أو فى الصناعات الحربية..الخ.

وعلى ذلك فان تخصيص مساحة من الأراضى الزراعية لإنتاج القطن مثلا، أو استخدام كميات معينة من الصلب والحديد لإنتاج منحنيات حربية يعنى تضحية المجتمع بقيمة المنتجات البديلة التى كان من الممكن الحصول عليها لو تم استخدام هذه الاراضى الزراعية فى إنتاجها مثل القمح أو الأرز، أو الخضراوات بدلا من القطن، وكذلك منتجات الأجهزة الكهربائية، والسيارات والقاطرات، وصناعة البناء والتشييد التى كان يمكن للمجتمع إنتاجها لو تم استخدام كميات الحديد والصلب فى إنتاجها بدلا من تخصيصها لإنتاج المنتجات الحربية.

ومن ثم فان النفقة البديلة هى قيمة المنتجات البديلة التى كان من الممكن إنتاجها إذا ما استخدمت الموارد الاقتصادية وعوامل الإنتاج المستخدمة فى إنتاج هذه السلعة فى إنتاج السلع البديلة.

٢-النفقة الظاهرة أو الصريحة:

وهذه تشمل مختلف أوجه الإنفاق النقدى التى يتعين على المشروع دفعها، ويتم دفعها فعلاوذلك من أجل الحصول على خدمات عوامل الإنتاج المملوكة للغير، كأثمان المواد الخام ونصف المصنعة

الفصل الثالث

علاقات النفقة وأشكالها

تعتبر نفقة الإنتاج أهم العوامل التي تؤثر في العرض، كما أنها العامل الأساسي في عملية الإنتاج والتراكم والاستثمار، ومن ثم اتخاذ القرارات الخاصة بالإنتاج وإذا آخذنا في الاعتبار كل من نفقات الإنتاج والإيرادات المتحققة عن تصريف وبيع المنتجات- فيمكن أن نجد في هذه العملية كل القرارات الاقتصادية التي تتخذ بالنسبة المشروع سواء تلك التي تتعلق بالكميات، أو الائتمان، والربح المتحقق، بل وتوزيع عوائد عملية الإنتاج في شكل أجور وريع وفائدة..

من هنا تأتي عملية دراسة الجوانب المختلفة المتعلقة بنفقة- الإنتاج وأشكالها المختلفة، ثم علاقات ومنحنيات النفقات في الفترة القصيرة، ثم في الفترة الطويلة وهذا ما سوف نراه في المباحث الثلاثة الآتية:

المبحث الأول: نفقة الإنتاج وأشكالها المختلفة:

نفقة الإنتاج تعني إجمالي الإنفاق النقدي للمشروع الإنتاجي من أجل الحصول على الموارد الاقتصادية المختلفة التي يستخدمها في عملية الإنتاج وتشمل هذه الموارد القوى العاملة، ووسائل الإنتاج اللازمة لهذا المشروع، ويتعلق الأمر هنا بالنفقة النقدية من وجهة نظر المشروع، وهذه النفقة يتعين تمييزها عن النفقة الاجتماعية، والتي تمثل مقدار ما يتحمله المجتمع من أجل الحصول على منتجات معينة من خلال عملية الإنتاج.

ويتركز تحليلنا على النفقة النقدية للمشروع أي النفقة الخاصة، وفي هذا الإطار نشير إلى مفهوم النفقة البديلة، والنفقة الظاهرة، والنفقة الخفية، ثم علاقة النفقة بالزمن، وأخيرا الأنواع المختلفة للنفقة النقدية.

هى تلك التى لاتسمح بإجراء أى تغيير فى الإنتاج ومن ثم لايتم فى خلالها تغير الكمية المستخدمة من أى مورد أو عامل إنتاجى (سواء موارد أو عوامل ثابتة، أو موارد أو عوامل متغيرة* ويتوقف التغير فى الكمية المنتجة ومن ثم نفقة الإنتاج على التغير فى المخزون، ومن ثم غالبا مالا يحدث تغيير يذكر فى نفقة الإنتاج فى هذه الفترة.

ب-الفترة القصيرة:

هى تلك التى تسمح بأجراء تعديلات فى الإنتاج عن طريق تغير العوامل "العناصر" المتغيرة للإنتاج، وعدم إمكانية تغيير العوامل الثابتة أى زيادة الإنتاج أو إنقاصه دون تغيير فى الطاقة الإنتاجية، ويترتب على هذا التقسيم لعوامل الإنتاج آلى ثابتة ومتغيرة: تقسيم نفقات هذه العوامل آلى نفقات إنتاج ثابتة ونفقات إنتاج متغيرة، ومن ثم فان قيمة نفقات الإنتاج الثابتة (نفقات المبانى والعقارات، والآلات والماكينات....) تظل ثابتة فى الفترة القصيرة دون أن يرتبط ذلك بحجم أو نطاق الإنتاج فى المشروع أما النفقات المتغيرة فهى تلك التى تتغير قيمتها الكلية فى الفترة القصيرة بتغير حجم الإنتاج (نفقات القوى العاملة والمواد الخام، ومواد الصيانة، والقوى المحركة..).

جـ-الفترة الطويلة:

هى تلك الفترة التى تسمح بإجراء كافة التغييرات، أى تغيير عوامل الإنتاج الثابتة، وعوامل الإنتاج بين الفروع الإنتاجية المختلفة بل يمكن القول- أن كل عوامل الإنتاج تصبح متغيرة فى الفترة الطويلة، ومن ثم تصبح جميع النفقات متغيرة تعتمد على حجم الإنتاج الذى يحدده المشروع. ويختلف مدى هذه الفترة الزمنية باختلاف المنتجات وطبيعة العملية الإنتاجية لكل منتج.

والقوى المحركة، وإيجارات المباني والأراضي المستخدمة، وأجور العمل، وأقساط استهلاك مختلف الأصول وفوائد الأموال المقترضة.... آلى غير ذلك من بنود النفقات المختلفة والتي يتم قيدها في الحسابات المختلفة للمشروع.

٣-النفقة الخفية والضمنية:

وهذه تشمل نفقة ما يستخدمه المشروع من موارد إنتاجية مملوكة لأصحاب المشروع، وتستخدم فعلا في العملية الإنتاجية ولايتم قيدها في الحسابات المالية للمشروع، ومثال ذلك ما يقابل مرتب صاحب المشروع الصغير الذي لا يقرر لنفسه أجرا مقابل عمله، وكذا الإيجار النقدي أو الريع الذي يتعين تخصيصه للأراضي والمباني المقام عليها المشروع، إذا ما كانت مملوكة لصاحب المشروع، والفائدة المستحقة على رأس المال المملوك له إذا لم يكن داخلا في النفقات الظاهرة للإنتاج. هذا والاتجاه الغالب اقتصاديا ومحاسبيا هو ضرورة إدراج هذه النفقات في نفقات المشروع، أي ضرورة تخصيص مقابل لها كما لو كانت قد قدمت لمشروع آخر مماثل.

٤-علاقة النفقة بالزمن:

رأينا من قبل عند دراسة وتحليل علاقات العرض، أثر الفترة الزمنية على عملية الإنتاج والعرض، وأن هذه الفترة الزمنية تنقسم آلى الفترة القصيرة جدا، والفترة القصيرة، والفترة الطويلة، ويمكن أن نقرر أيضا أن الكيفية التي تتأثر بها نفقات الإنتاج إذا ما تغيرت الكمية المنتجة تختلف بحسب نوع النفقة ومدى الفترة الزمنية موضع الاعتبار.

أ-الفترة القصيرة جدا:

هى تلك التى لاتسمح بإجراء أى تغيير فى الإنتاج ومن ثم لايتم فى خلالها تغير الكمية المستخدمة من أى مورد أو عامل إنتاجى (سواء موارد أو عوامل ثابتة، أو موارد أو عوامل متغيرة* ويتوقف التغير فى الكمية المنتجة ومن ثم نفقة الإنتاج على التغير فى المخزون، ومن ثم غالبا مالا يحدث تغيير بذكر فى نفقة الإنتاج فى هذه الفترة.

ب-الفترة القصيرة:

هى تلك التى تسمح بأجراء تعديلات فى الإنتاج عن طريق تغير العوامل "العناصر" المتغيرة للإنتاج، وعدم إمكانية تغيير العوامل الثابتة أى زيادة الإنتاج أو إنقاصه دون تغيير فى الطاقة الإنتاجية، ويترتب على هذا التقسيم لعوامل الإنتاج آلى ثابتة ومتغيرة: تقسيم نفقات هذه العوامل آلى نفقات إنتاج ثابتة ونفقات إنتاج متغيرة، ومن ثم فان قيمة نفقات الإنتاج الثابتة (نفقات المبانى والعقارات، والآلات والماكينات....) تظل ثابتة فى الفترة القصيرة دون أن يرتبط ذلك بحجم أو نطاق الإنتاج فى المشروع أما النفقات المتغيرة فهى تلك التى تتغير قيمتها الكلية فى الفترة القصيرة بتغير حجم الإنتاج (نفقات القوى العاملة والمواد الخام، ومواد الصيانة، والقوى المحركة..).

جـ-الفترة الطويلة:

هى تلك الفترة التى تسمح بإجراء كافة التغييرات، أى تغيير عوامل الإنتاج الثابتة، وعوامل الإنتاج بين الفروع الإنتاجية المختلفة بل يمكن القول- أن كل عوامل الإنتاج تصبح متغيرة فى الفترة الطويلة، ومن ثم تصبح جميع النفقات متغيرة تعتمد على حجم الإنتاج الذى يحدده المشروع. ويختلف مدى هذه الفترة الزمنية باختلاف المنتجات وطبيعة العملية الإنتاجية لكل منتج.

٥-الأنواع المختلفة للنفقة النقدية:

لكي يتمكن المشروع الإنتاجي من تحقيق حجم أو كميات إنتاجية من المنتجات التي يتخصص في إنتاجها، فيلزم كما رأينا تحمل أو دفع نفقات إنتاج مختلفة يمكن أن نميز بين عدة أنواع منها كمايلي:

ا-النفقة الكلية:

وهذه تشمل مجموع النفقات التي يتحملها المشروع من أجل إنتاج كميات من المنتجات المحددة- وتتكون النفقة الكلية من جزئين:

-النفقة الكلية الثابتة:

وهي كما ذكرنا تلك التي يتحملها المشروع دون ارتباط بحجم الإنتاج، وهي ثابتة في الفترة القصيرة، ولكنها متغيرة في الفترة الطويلة.

-النفقة الكلية المتغيرة:

وهي تلك النفقة التي تتغير بتغير حجم الإنتاج- أي أن العلاقة بين هذه النفقة والكمية المنتجة هي علاقة طردية مع الأخذ في الاعتبار سريان قانون تناقص النفقة وتزيداها، حيث إذا زيدت أحد عوامل "عناصر" الإنتاج مع ثبات العناصر الأخرى، فان نفقة إنتاج الوحدة الإضافية من السلعة أو الخدمة تتناقص أولا ثم تثبت ثم تأخذ في الزيادة.

ب-النفقة المتوسطة:

وتتمثل في ما يخص كل وخدة من الوحدات المنتجة من النفقة الكلية (مجموع النفقات الثابتة المتغيرة) ونحصل على النفقة المتوسطة بقسمة النفقة الكلية الثابتة والمتغيرة على عدد الوحدات المنتجة وتنقسم النفقة المتوسطة آلى جزئين:

-متوسط النفقة الكلية الثابتة:

وتتمثل فى نصيب كل وحدة من الوحدات المنتجة من النفقة الكلية الثابتة.

-متوسط النفقة الكلية المتغيرة:

وتتمثل فى نصيب كل وحدة من الوحدات المنتجة من النفقة الكلية المتغيرة

جـ- النفقة الحدية:

وتتمثل فى نفقة الوحدة الأخيرة، أو هى الزيادة فى النفقة الكلية- نتيجة زيادة الإنتاج بمقدار وحدة واحدة، أو هى التغير الذى يحدث فى النفقة الكلية والناتج عن زيادة الإنتاج بوحدة إضافية واحدة.

ويمكن التعبير الحسابى عن أنواع النفقات السابقة كما يلى:

أ-النفقة الكلية= النفقة الكلية الثابتة+النفقة الكلية المتغيرة.

ب-النفقة المتوسطة= النفقة الكلية / عدد الوحدات المنتجة =

النفقة الكلية الثابتة+ النفقة الكلية المتغير / عدد الوحدات المنتجة =

النفقة المتوسطة الثابتة+ النفقة المتوسطة المتغيرة.

جـ-النفقة الحدية = الزيادة فى النفقة الكلية / الزيادة فى الكمية المنتجة بوحدة واحدة

المبحث الثانى

علاقات منحنيات النفقة – فى الفترة القصيرة

بعد أن رأينا الأشكال المختلفة لنفقة الإنتاج وتحديد مفهوم كل منها اقتصاديا وحسابيا، ونرى فى هذاالمبحث العلاقات بينها والتعبير الرقمى والبيانى عنها وذلك فى الفترة القصيرة، وإذا ما افترضنا وجود تغير فى الكمية المنتجة يتم التعبير عنه بالمستويات من : ١ آلى ١٠ فاننا سوف نلحظ وجود تغير مقابل فى حجم النفقات المختلفة، ويمكن أن نعبر عن ذلك رقميا فى شكل جدول لنفقات الإنتاج فى الفترة القصيرة ويشمل الأنواع السابق تحديدها ويوضح العلاقة بينها وبين حجم الإنتاج. وذلك فى الجدول رقم (١٠) بالصفحة المقابلة.

جدول رقم (١)

نفقات الإنتاج في الفترة القصيرة

١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨
حجم ومستوى الإنتاج	النفقة الكلية الثابتة ن ث	النفقة الكلية المتغيرة ن ك م	النفقة الكلية ن ك (٢)+(٣)	النفقة المتوسطة الثابتة ن م ث (٢) ÷ ١	النفقة المتوسطة المتغيرة ن م م (٣)÷١	النفقة المتوسطة (٤)÷١ ن م أو (٥)+(٦)	النفقة الحدية ن ح
صفر	١٠٠	صفر	١٠٠				
١	١٠٠	٣٠	١٣٠	١٠٠	٣٠	١٣٠	٣٠
٢	١٠٠	٥٠	١٥٠	٥٠	٢٥	٧٥	٢٠
٣	١٠٠	٦٠	١٦٠	٣٣,٣	٢٠	٥٣,٣	١٠
٤	١٠٠	٧٠	١٧٠	٢٥	١٧,٥	٤٢,٥	١٠
٥	١٠٠	١٠٠	٢٠٠	٢٠	٢٠	٤٠	٣٠
٦	١٠٠	١٤٠	٢٤٠	١٦,٦٦	٢٣,٣	٤٠	٤٠
٧	١٠٠	١٨٠	٢٨٠	١٤,٣	٢٥,٧	٤٠	٤٠
٨	١٠٠	٢٤٠	٣٤٠	١٢,٥	٣٠	٤٢,٥	٦٠
٩	١٠٠	٣١٥	٤١٥	١١,١	٣٥	٤٦,١	٧٨
١٠	١٠٠	٤٠٠	٥٠٠	١٠	٤٠	٥٠	٨٥

من الجدول السابق يمكن تحليل علاقات وتوزيع نفقة الإنتاج من خلال تحليل وبيان منحنيات النفقة الشاملة للإنتاج، ثم نفقة الوحدة من الإنتاج (أي النفقة المتوسطة والنفقة الحدية).

أولاً: النفقة الشاملة للإنتاج: (النفقة الكلية):

يتضح من التحليل السابق والجدول رقم (١) وجود ثلاثة مفاهيم لهذه النفقة الشاملة أي نفقة حجم الإنتاج كله عند كل مستوى وهي: النفقة الكلية الثابتة و النفقة الكلية المتغيرة و النفقة الكلية.

ب- النفقة الكلية الثابتة:

وهذه تشمل جميع النفقات الخاصة بعوامل الإنتاج الثابتة لكل فترة زمنية والتي يستخدمها المشروع الإنتاجي، ولما كانت هذه النفقات تعد ثابتة في الفترة القصيرة؛ أي لا يستطيع المشروع تغيير الكميات المستخدمة منها، ومن ثم فإن هذه النفقة الكلية تظل ثابتة مهما تغير حجم أو مستوى إنتاج المشروع في هذه الفترة، حيث أنها ترتبط بالطاقة الإنتاجية للمشروع وليس بحجم أو مستوى الإنتاج.

هذا وقد عبرنا في الجدول رقم (١) عن مستوى الإنتاج في العمود رقم (١) وهو يتغير من المستوى رقم (١) إلى المستوى (١٠) وفي العمود الثاني تم التعبير عن النفقة الكلية الثابتة في شكل وحدات نقدية قدرها (١٠٠) في كل المستويات المختلفة للإنتاج.

هذا ويمكن التعبير بيانا عن النفقة الكلية الثابتة في الشكل رقم (٣)

شكل رقم (٣)

في الشكل السابق (رقم) نضع نفقات الإنتاج الكلية الثابتة، والكلية المتغيرة، وإجمالي النفقة الكلية على المحور الرأسي، ونضع حجم

ومستويات الإنتاج أى الكمية المنتجة على المحور الأفقى، هذا ويعبر الخط أب الموازى للمحور الأفقى عن النفقة الكلية الثابتة (ن ك ث) وهو يعكس العلاقة الثابتة بين النفقة الكلية الثابتة ومستويات الإنتاج المختلفة من ١ الى ١٠، والذى نعبر عنه بمبلغ ثابت هو ١٠٠ وحدة نقدية، والمسافة وأعلى المنحنى.

٢-النفقة الكلية المتغيرة:

وهذه تشمل جميع النفقات الخاصة بعوامل الإنتاج المتغيرة لكل فترة زمنية والتى يستخدمها المشروع الإنتاجى، وحيث أن المشروع يمكنه أن يغير من هذه العوامل فى الفترة القصيرة دون أن يتمكن من تغيير العوامل الثابتة، فإنه من الطبيعى أن تزيد هذه النفقة بزيادة حجم الإنتاج طالما أن الكميات المتزايدة من الإنتاج تتطلب كميات متزايدة من عوامل الإنتاج المتغير، ومن ثم نفقات متزايدة يتحملها المشروع وبعبارة أخرى فإن التكلفة الكلية المتغيرة تزداد طرديا كلما زادت الكمية المنتجة ذلك لأن ازدياد حجم الإنتاج يتطلب استخدام قدر أكبر من العوامل المتغيرة وبالتالى ازدياد النفقات المتغيرة.

وقد عبرنا عن التكلفة الكلية المتغيرة فى العمود رقم٣، أما التعبير البيانى عن النفقة الكلية المتغيرة فهو بالمنحنى وجـ فى الشكل السابق رقم (٢) (ن ك م) وهو يعبر عن علاقة دالية طردية متزايدة من حجم أو مستوى الإنتاج والنفقة الكلية المتغير.

٣-النفقة الكلية:

وهذه تشمل مجموع النفقة الكلية الثابتة والنفقة الكلية المتغيرة للمشروع الإنتاجى عند مستوى معين لحجم الإنتاج وقد عبرنا عن التكلفة الكلية فى العمود رقم ٤ بالجدول السابق رقم(١) ومن الواضح أن أرقام

هذا العمود تتكون من مجموع الأرقام الواردة في العمودين (٢)، (٣) ويتم التعبير البياني عن النفقة الكلية بالمنحنى اد في الشكل السابق رقم (٢ (ن ك)، ومن الواضح أن هذا المنحنى يأخذ شكل منحنى النفقة الكلية المتغيرة، طالما أن كل زيادة في الإنتاج تؤدي الى زيادة كل من النفقة الكلية المتغيرة والنفقة الكلية بنفس المقدار وهو الزيادة في النفقة الكلية المتغير، حيث لا تأثير لزيادة الإنتاج على النفقة الكلية الثابتة ولذلك فإن منحنى النفقة الكلية يقع أعلى منحنى النفقة الكلية المتغير بمقدار النفقة النفقة الكلية المتغيرة بمقدار النفقة الكلية الثابتة وذلك بالنسبة لكل مستوى من مستويات الإنتاج.

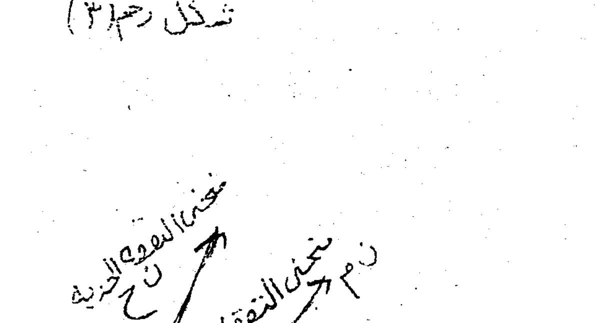
ثانيا: نفقة الوحدة الواحدة من الإنتاج:

يتعلق الأمر هنا بنفقة وحدة واحدة فقط من الإنتاج المتحقق وليس بنفقة حجم الإنتاج كله، وفي هذا الخصوص نكون بصدد أربعة أنواع من نفقة الوحدة وهي النفقة المتوسطة الثابتة، والنفقة المتوسطة المتغيرة، والنفقة المتوسطة، والنفقة الحدية، ونعرض لكل منها كما يلي:

١-النفقة المتوسطة الثابتة:

وتتمثل تلك في نفقة الوحدة الواحدة من حجم الإنتاج من النفقة الكلية الثابتة ونحصل عليها بقسمة النفقة الكلية الثابتة على حجم الإنتاج (عند كل مستوى) وتم التعبير عنها في العمود رقم (٥) في الجدول رقم (١) السابق ذكره، وما نلاحظه أنه كلما ازدادت الكميات المنتجة (أو مستوى الإنتاج) كلما تناقصت النفقة المتوسطة الثابتة وذلك لعدم تغير النفقة الكلية الثابتة بتغير حجم الإنتاج.

ويتم التعبير البياني عن النفقة المتوسطة الثابتة في الشكل التالي رقم (٣):



ونجد أن منحنى النفقة المتوسطة الثابتة (ن م ث) ينحـــدر الـــى أسفل متجها الى اليمين، وكلما ازدادت الكمية المنتجة اقترب هذا المنحنى من المحور الأفقي إلا انه لا يتقاطع معه إطلاقًا وذلك دلالة على تنـــاقص نصيب الوحدة الواحدة من الإنتاج من النفقة الثابتة بتزايد حجم الإنتاج.

٢-النفقة المتوسطة المتغيرة:

وتتمثل تلك فى نفقة الوحدة الواحدة من حجم الإنتاج من النفقــــة الكلية المتغيرة، ونحصل عليها بقسمة النفقة الكلية المتغيرة حجم الإنتـــاج (عند كل مستوى) وتم التعبير عنها فى العمود رقم (٦) فى الجدول رقـــم (١٠) السابق ذكره، ومما نلاحظه أن النفقة المتوسطة المتغـــيرة تتنـــاقص بزيادة حجم الإنتاج ويرجع ذلك الى سريان قانون النسب المتغيرة (تزايـــد وتناقص الغلة) ففى المرحلة الأولى منه يتزايد الناتج المتوسط ويقابل ذلـــك تناقص فى النفقة المتوسطة، أما فى المرحلة الثانية فتكون بصدد تنـــاقص فى الناتج المتوسط ويقابل ذلك تزايد فى النفقة المتوسطة وينشأ ذلك عـــن

... المتوسطة ... في إنتاجه ...

... في هذه المرحلتين.

هذا ويتم التعبير البياني عن النفقة المتوسطة المتغيرة بالمنحنى (ن م ن) في الشكل رقم (٣)، ويتضح منه تناقص هذه النفقة في المرحلة الأولى حتى تبلغ أدنى مستوى لها عند النقطة أ ويكون حجم الإنتاج الذي يتناسب معها هو و ك١ هو الحجم الأمثل بالنسبة للنفقة المتوسطة المتغيرة. ثم تزداد النفقة المتوسطة المتغيرة بعد النقطة أ بتزايد حجم الإنتاج.

٣ - النفقة المتوسطة:

تتمثل تلك في نصيب الوحدة من حجم الإنتاج من إجمالي النفقة الكلية أي النفقة الكلية الثابتة + النفقة الكلية المتغيرة. نحصل عليها بقسمة إجمالي النفقة الكلية والموضحة في العمود رقم (٤) من الجدول رقم (١) على حجم الإنتاج عند كل مستوى. كما يمكن الحصول عليها بجمع قيمة النفقة المتوسطة الثابتة إلى قيمة النفقة المتوسطة المتغيرة وذلك عند كل مستوى أو حجم محدد للإنتاج والعمود رقم (٧) في الجدول رقم (١) يعبر عن هذه النفقة المتوسطة.

ومما نلاحظه أن النفقة المتوسطة تتناقص في المرحلة الأولى بتزايد حجم الإنتاج حتى تبلغ أدنى مستوى لها عند النقطة ب، ويكون حجم الإنتاج الذي يتناسب معها هو و ك٢ هو الحجم الأمثل بالنسبة للنفقة المتوسطة، ثم تزداد هذه النفقة المتوسطة بعد النقطة ب بتزايد حجم الإنتاج.

هذا ويتم التعبير البياني عن النفقة المتوسطة بالمنحنى (ن م) في الشكل رقم (٣) ...

النفقة المتوسطة المتغيرة، ويرجع ذلك آلى سريان أثــــر قـــانون النســب المتغيرة (تناقص وتزايد النفقة أو تزايد وتناقص الغلة). بنفس الطريقة التــى رأيناها بالنسبة للنفقة المتوسطة المتغيرة، هذا ويقع المنحنى (ن م) دائمــــا أعلى منحنى النفقة المتوسطة المتغيرة وذلك بمسافة تساوى تلك التى يبتعــد بها منحنى النفقة المتوسطة الثابتة من المحور الأفقى عند كل مستوى مــن مستويات الإنتاج.

٤-النفقة الحدية:

وتتمثل تلك فى نفقة وحدة إضافية واحدة من الإنتـــاج، أى نفقــة الوحدة الأخيرة عند كل مستوى من مستويات الإنتاج، وبتعبــير أدق فـــان النفقة الحدية هى مقدار التغير فى قيمة النفقة الكلية نتيجـــة زيـــادة حجــم الإنتاج بوحدة واحدة، أو أنها مقدار التغير أو قيمة التغير فى قيمة النفقــــة الكلية المتغيرة نتيجة زيادة حجم الإنتاج بوحدة واحدة وذلك بســـبب عــدم اعتماد النفقة الحدية على النفقة الكلية الثابتة والتى لا تتغير بتغــــير حجــم الإنتاج.

ونحصل على النفقة الحدية عند حجم أو مســــتوى معيــن مــن الإنتاج بطرح قيمة النفقة الكلية (أو الكلية المتغيرة) لحجم الإنتاج الســـابق على هذا الحجم من قيمة النفقة الكلية (أو الكلية المتغــيرة) لــهذا الحجــم نفسه، ويتم التعبير عن هذه النفقة الحدية فى العمود رقم (٨) من الجـــدول رقم (١١) السابق ذكره وعلى سبيل المثال فان النفقة الحدية عند مســـتوى الإنتاج رقم (٦)

= ن ك٦ - ن ك٥ = ٢٤٠ - ٢٠٠ = ٤٠

أو ن ك م٦ - ن ك م٥ = ١٤٠-١٠٠ = ٤٠

ويتم التعبير البيان عن النفقة الحدية بالمنحنى (ن ح) في الشكل رقم (٣) السابق ذكره.

ونلاحظ من الجدول والرسم البياني أن النفقة الحدية تتناقص بزيادة حجم أو مستوى الإنتاج حتى تبلغ أقل ما يمكن (الحد الأدنى) وهو (١٠) وحدات نقدية عند الوحدة الرابعة، ثم تعود آلى الزيادة فيما بعد ذلك ويرجع ذلك آلى أن النفقة الكلية المتغيرة تزيد فيما بين الوحدة الأولى والوحدة الرابعة بمعدل متناقص، ثم تعود بعد ذلك آلى الزيادة بمعدل متزايد، ولما كانت النفقة الحدية هى ميل منحنى النفقة الكلية المتغيرة فإنها تتناقص حتى تبلغ الحد الأدنى عند الوحدة (٤) أى النقطة أ، ثم تعود آلى الزيادة.

ويتعين الإشارة آلى أنه لا توجد إلا نفقة حدية واحدة في الفترة القصيرة، ويرجع ذلك آلى أن تغيير حجم الإنتاج لا يؤدى آلى حدوث تغير في نفقات الإنتاج الثابتة، كما أن النفقة الكلية والنفقة الكلية المتغيرة يتغيران بنفس المعدل نتيجة تغير محدد فى حجم الإنتاج فتكون النفقة الحدية واحدة لهما، ولا توجد نفقة حدية ثابتة.

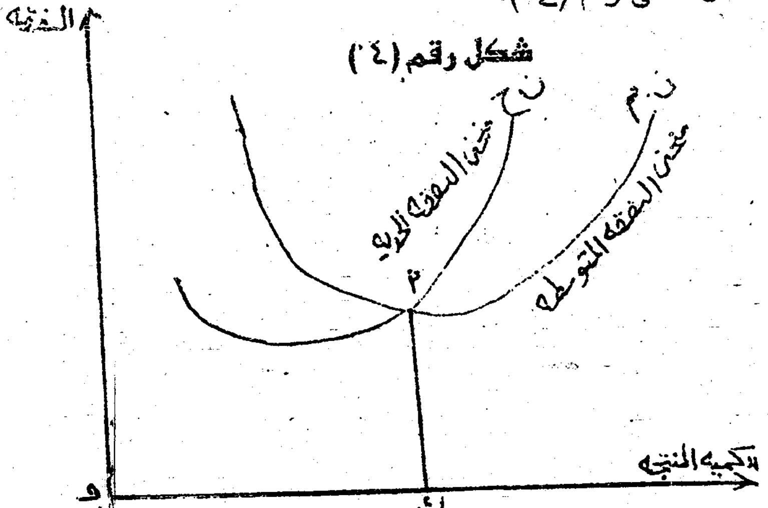
٥-العلاقة بين النفقة الحدية، والنفقة المتوسطة والنفقة المتوسطة المتغيرة:

كما رأينا فهناك علاقة تربط النفقة المتوسطة بالنفقة الحدية، حيث يتم اشتقاق منحنى النفقة المتوسطة من منحنى النفقة الكلية (ميل المماس لكل نقطة عل إن يكون المماس مستقيم ينطلق من نقطة الأصل)، كما يتم اشتقاق منحنى النفقة الحدية من منحنى النفقة الكلية (ميل المماس بين كل نقطتين على منحنى النفقة الكلية وهكذا...).

والملاحظ أنه كلما كانت النفقة المتوسطة تتناقص بزيادة حجم أو مستوى الإنتاج فان النفقة الحدية تكون أقل من النفقة وذلك حتى الوحدة الخامسة كما هو موضح بالجدول رقم (١٠) وعند النقطة ب في الشكل رقم (٣) ويكون حجم الإنتاج وك٢.

أما إذا كانت النفقة المتوسطة تزيد مع زيادة حجم أو مستوى الإنتاج فان النفقة الحدية تكون أكبر من النفقة المتوسطة، وعلى ذلك فعندما تصل النفقة المتوسطة آلى الحد الأدنى فان النفقة الحدية تكون مساوية للنفقة المتوسطة.

وبذلك يمكن القول أن منحنى النفقة الحدية (ن ح) يقطع منحنى النفقة المتوسطة (ن م) عند النقطة التى تمثل أدنى نفقة متوسطة، والتى تمثل عندها أيضا الكمية المنتجة الحجم الأمثل للإنتاج فى الفترة القصيرة كما فى الشكل التالى رقم (٤):



ومن الملاحظ أنه ليس بالضرورة أن الحجم الأمثل للإنتاج حقق أكبر قدر من الربح، وذلك لان الربح لا يتوقف فقط على نفقة الإنتاج بل يتوقف أيضا على الطلب وشكل السوق.. ويتعين أن نأخذ في الاعتبار

أيضا افتراض عدم قدرة المشروع فى التأثير على أثمان خدمات عوامل الإنتاج، أى يتم الحصول عليها فى ظل سيادة سوق المنافسة الكاملة. وبعد ذلك ننتقل آلى منافسة علاقة ومنحنيات النفقة فى الفترة الطويلة وذلك فى المبحث الثالث.

المبحث الثالث

علاقات ومنحنيات النفقة فى الفترة الطويلة

كما ذكرنا من قبل فان الفترة الطويلة، هى تلك الفترة الزمنية التى تكون من الطول بحيث يستطيع المشروع أن يغير من كمية كافة عوامل الإنتاج المستخدمة بما فيها العوامل الثابتة أو التى كانت تعتبر ثابتة فى الفترة القصيرة، ومن ثم يتمكن المشروع فى خلال هذه الفترة أن يغير من حجمه أو نطاقه أى الطاقة الإنتاجية للمشروع، وعليه تكون جميع نفقات الإنتاج فى الفترة الطويلة كلها متغيرة، ولانكون بصدد وجود أية نفقات ثابتة نتيجة أن كل عوامل الإنتاج أصبحت متغيرة أى لا توجد عوامل إنتاج ثابتة.

وعليه يكون التساؤل فى الفترة الطويلة عن أنواع وعلاقات ومنحنيات النفقة، وعن كيفية تغير نفقات الإنتاج الناجم عن التغير فى **الطاقة الإنتاجية للمشروع.**

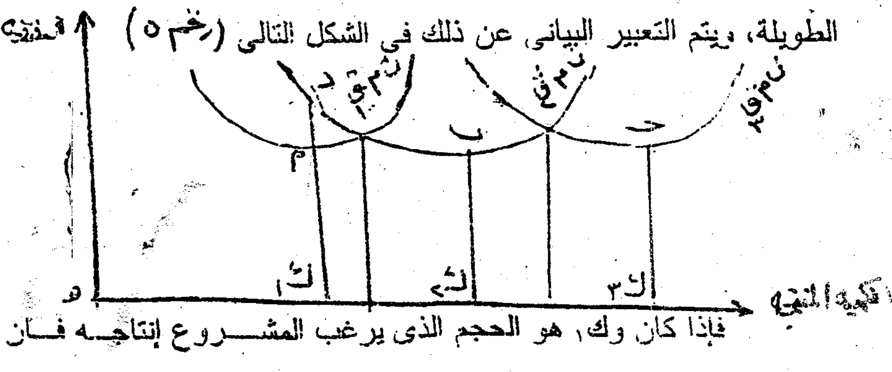
وأنواع النفقة التى توجد فى الفترة الطويلة هى النفقة الكلية والنفقة المتوسطة والنفقة الحدية، ولاتمثل النفقة الكلية أهمية كبرى فى هذه الفترة ويمكن التوصل إليها عن طريق النفقة المتوسطة، بضرب النفقة المتوسطة عند كل مستوى إنتاج فى حجم الإنتاج المتحقق فتحصل بذلك على نقاط متتالية للنفقة الكلية ومنحنى النفقة الكلية، والذى تتمثل أهمية فى

اشتقاق منحنى النفقة الحدية لذلك سوف نقتصر على تحليل وتقديم النفقة المتوسطة والنفقة الحدية.

١-النفقة المتوسطة في الفترة الطويلة:

من الممكن تصور الفترة الطويلة على أنها مجموعة من الفترات القصيرة المتعاقبة والتى يمكن للمشروع الإنتاجى أن ينتقل من إحداها آلى الأخرى وذلك عن طريق تغييره لطاقته الإنتاجية بواسطة التغيير فى عوامل الإنتاج الثابتة من آلات وتجهيزات ومعدات ومبانى.. ولايمكن للمشروع إلا أن يكون فى أحد هذه الفترات المتعاقبة حيث لا يوجد للطاقة الإنتاجية سوى حجم واحد، ولكن هذا المشروع يستطيع أن ينتقل من فترة قصيرة أولى آلى فترة قصيرة ثانية ثم ثالثة وهكذا عن طريق تغييره لطاقة الإنتاج فيه حجم آلى آخر.

هذا ويمكن تحليل النفقة المتوسطة فى الفترة الطويلة بافتراض أن المشروع يمكن أن يختار بين ثلاث أحجام فقط للطاقة الإنتاجية، ويتم التعبير عن كل منها بثلاث منحنيات للنفقة المتوسطة فى الفترة القصيرة، هذا ويتوقف إختيار المشروع على أحد هذه الأحجام (الطاقة أو السعة الإنتاجية) على الكمية التى يرغب هذا المشروع إنتاجها فى الفترة الطويلة، ويتم التعبير البيانى عن ذلك فى الشكل التالى (رقم ٥)



فإذا كان وك١ هو الحجم الذى يرغب المشروع إنتاجه فإن الطاقة الإنتاجية التى يكون عندها المشروع هى التى يمثلها المنحنى ن م

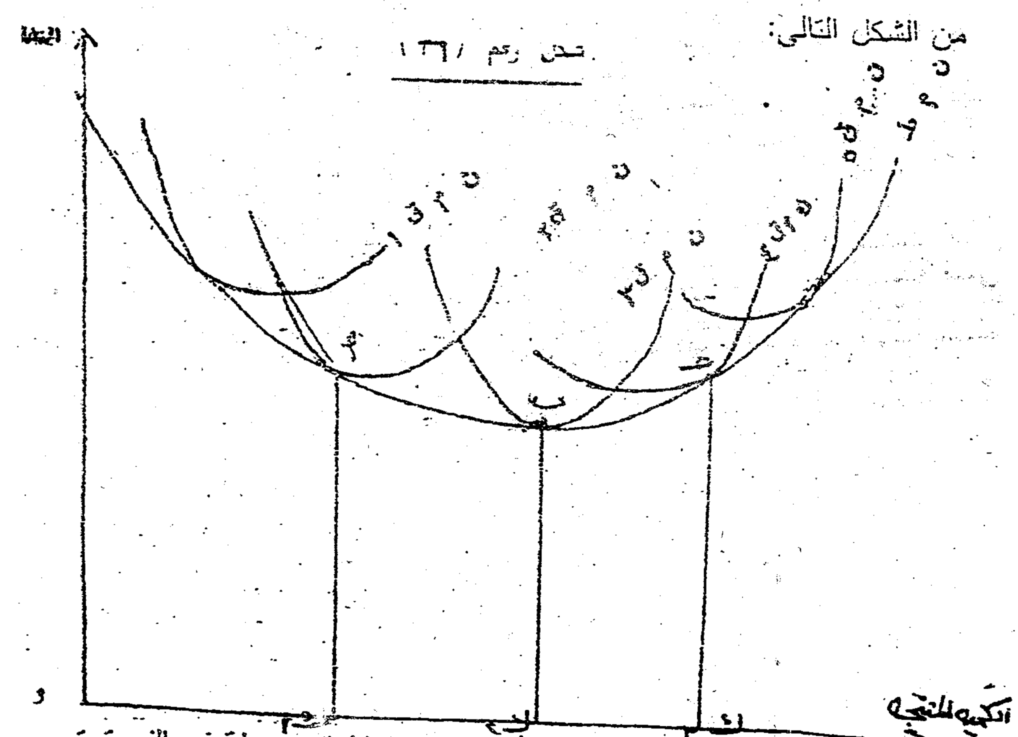
ق١ وتكون النفقة المتوسطة للوحدة من الإنتاج هى ك١ أ ، وإذا ما أراد المشروع استخدام الطاقة الإنتاجية الثانية لإنتاج نفس الكمية وهى التى يمثلها منحنى النفقة المتوسطة للفترة القصيرة الثانية ن م ق٢ فان النفقة المتوسطة للوحدة ستكون ك١ د، لذلك فان الطاقة الإنتاجية الثانية تكون المثلى، أو تتيح إنتاج حجم أمثل هو و ك٢ بنفقة متوسطة قدرها ك٢ ب. وبالمثل تكون الفترة الثالثة التى يمثلها منحنى النفقة المتوسطة ن م ق٣ والتى نكون بصددها بطاقة إنتاجية ثالثة وأكبر هى المثلى لإنتاج اكبر قدرة و ك٣ بنفقة متوسطة قدرها ك٣ جـ.

وعلى ذلك يمكن التوصل آلى أن منحنى النفقة المتوسطة فى الفترة الطويلة والتى تتكون بدورها من فترات قصيرة متعاقبة هو ذلك المنحنى الذى يبين الحد الأدنى للنفقة المتوسطة لإنتاج الوحدة إذا ما تغيرت الكمية المنتجة الناشئة عن اختيار المشروع للطاقة الإنتاجية التى يرغبها.

ويمكن التوصل آلى منحنى النفقة المتوسطة فى الفترة الطويلة بافتراض عدد كبير جدا من منحنيات النفقة المتوسطة للفترة القصيرة يخص كل منحنى حجما معينا للطاقة الإنتاجية للمشروع ويمكن منها تكوين منحنى النفقة المتوسطة فى الفترة الطويلة والذى تكون كل نقطة عليه منحنيات النفقة المتوسطة فى الفترة القصيرة، وعليه يمكن أن نعتبر منحنى النفقة المتوسطة فى الفترة الطويلة بمثابة المماس كافة منحنيات النفقة المتوسطة فى الفترة القصيرة عند نقطة معينة على كل منحنى منها ويتناسب كل منحنى من هذه المنحنيات مع حجم معين من أحجام الطاقة الإنتاجية التى يتصور أن ينتج المشروع من خلالها.

ويسمى منحنى النفقة المتوسطة فى الفترة الطويلة بالمنحنى المحتوي أو الغلاف في لانه يحتوى أو يغلف كافة منحنيات النفقة المتوسطة فى الفترات القصيرة، وتقع كل نقطة من نقاط منحنى الفترة الطويلة على أحد منحنيات الفترات القصيرة التى يحتويها كما يتضح ذلك من الشكل التالي:

شكل رقم / ١٣٦



ومن الشكل السابق يتضح أن منحنى النفقة المتوسطة فى الفترة الطويلة ن م ط هو ذلك الذى يعتبر بمثابة المماس لمنحنيات النفقة المتوسطة فى الفترات الخمس القصيرة، كما أنه يحتوى هذه المنحنيات ويتضح لنا أيضا أن الحجم الأمثل للطاقة الإنتاجية للمشروع هو الحجم الذى يتماس عنده منحنى النفقة المتوسطة فى الفترة القصيرة الخاصة به مع منحنى النفقة المُتوسطة فى الفترة الطويلة عند أدنى نقطة على كل من المنحنيين.

ومن الشكل السابق نجد أن هذا الحجم الأمثل يتمثل فى الكمية المنتجة و ك٢ بنفقة متوسطة للوحدة قدرها ك٢ ب ، وتكون النقطة ب هى أدنى نقطة لتماس منحنى النفقة المتوسطة فى الفترة الطويلة مع منحنى النفقة المتوسطة فى الفترة القصيرة الثالثة، اى تماس ن م ط مع ن ق ٤

وفورات الحجم الكبير وانعدام هذه الوفورات :-

يوضح الشكل رقم ٦ شكل منحنى النفقة المتوسطة فى الفترة الطويلة وهو يأخذ شكل ( ) وهو شكل نمطى وأكثر انحناء وانفراجا وانبساط من منحنى النفقة المتوسطة فى الفترة القصيرة ، ويعني ذلك تناقص النقطة المتوسطة فى الفترة الطويلة فى شالبداية مع التوسع فى حجم المشروع وطاقته الإنتاجية وزيادة الكميات المنتجة ، ومن ثم فإن الطاقة الإنتاجية الأكبر كفاءة من الطاقة الإنتاجية الأصغر ، ولكن بعد نقطة معينة وهي و ك ٢ تبدأ النفقة المتوسطة فى الزيادة مع زيادة حجم المشروع اى ان الطاقات الإنتاجية الأكبر تصبح اقل كفاءة

ويرجع سلوك النفقة المتوسطة بتناقصها فى المراحل الأولى الى وفورات الحجم الكبير، ثم تزايدها فى المراحل التالية بسبب انعدام هذه الوفورات والتحميلات الناتجة عن الحجم الكبير.

وبالنسبة للوفورات: فإنها تتمثل فى انخفاض النفقة المتوسطة للإنتاج تظهر مع التوسع فى حجم المشروع حتى نقطة معينة. وقد تكون وفورات حقيقية أو نقدية والوفورات الحقيقية هى التى تنشأ عن تخصص القوة العاملة وزيادة خبراتها وتقسيم أكبر للعمل، والاستخدام الأكفأ للآلات والمعدات والأجهزة فنيا وتكنولوجيا،... أما الوفورات النقدية فهى التى تتمثل فى انخفاض فى النفقة المتوسطة للإنتاج والناشئة عن الحصول على المدخلات اللازمة بشروط أفضل. وهكذا يستفيد المشروع فى توسعه من

هذه الوفورات الداخلية، ولكن هذه الوفورات لاتستمر فى كل المراحل، ففى مرحلة ثانية يزيد الإنتاج بنفس نسبة زيادة المدخلات ومن ثم النفقات (ثبات النفقة المتوسطة). ولكن فى مرحلة ثالثة عندما يزيد حجم المشروع عن حجم معين تبدأ الوفورات أو نقائض الوفورات أو ما يمكن أن نطلق عليه التحميلات(١) الداخلية فى الظهور وهذه التحميلات تتمثل فى ارتفاع النفقة المتوسطة بسبب النقص النسبى فى كفاءة المشروع مع استمرار زيادة حجمه، ويرجع ذلك أساسا آلى صعوبات الإدارة والرقابة المتزايدة عندما يصبح حجم المشروع أكبر من أن يمكن من إدارته بكفاءة.

ويمكن القول أن المشروعات وخاصة صغيرة الحجم تحقق بصفة عامة وفورات داخلية فى خلال المرحلة الأولى من مراحل توسعها وهى مرحلة الغلة المتزايدة وفيها تتناقص النفقة المتوسطة مع زيادة الإنتاج، وفى مرحلة ثانية لا تتحقق هذه الوفورات الداخلية وتكون الغلة متناسبة مع التوسع الاضافى فى حجم المشروع وفى مرحلة ثالثة تبدأ التحميلات الداخلية فى الظهور وتكون الغلة فى تناقص وهو مايعنى أن النفقة المتوسطة بدات فى التزايد

٣- النفقة الحدية فى الفترة الطويلة (ن ح ط):

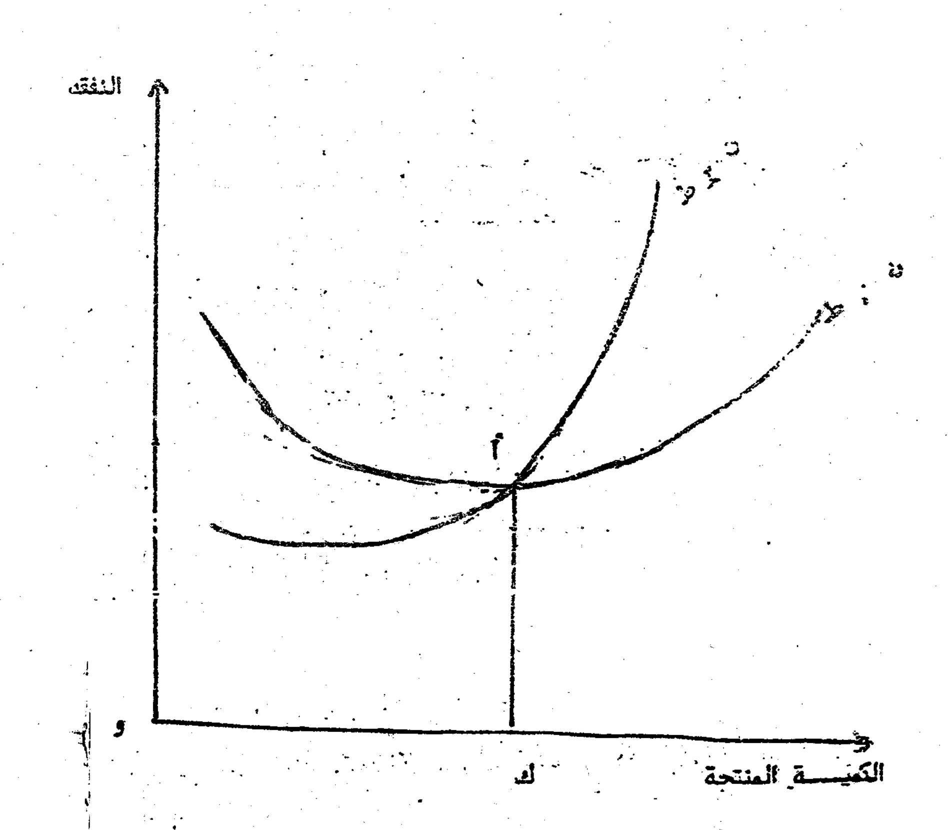
كما سبق وأن ذكرنا فانه يمكن اشتقاق منحنى النفقة الحدية فى الفترة الطويلة من منحنى النفقة الكلية فى هذه الفترة (حيث يمثل ميل منحنى النفقة الكلية عند الأحجام المختلفة للإنتاج) ويعبر منحنى النفقة الحدية فى الفترة الطويلة عن التغير أو الزيادة التى تحدث للنفقة الكلية فى الفترة الطويلة والناتجة عن تغير أو زيادة حجم الإنتاج فى المشروع بمقدار وحدة واحدة.

---

(١) د.محمد دويدار مبادئ الاقتصاد السياسى، الطبعة الخامسة، ١٩٨٦منشأة المعارف، الاسكندرية ص٣٦٢.

وبصفة عامة فإن شكل منحنى النفقة الحدية فى الفترة الطويلة لا يختلف كثيرا عن شكله الخاص بالفترة القصيرة، فهو يقطع منحنى النفقة المتوسطة للفترة الطويلة فى أدنى نقطة (وتمثل الحجم الأمثل) النقطة أ فى الشكل ٧، ويكون أسفل هذا المنحنى أى النفقة الحدية فى الفترة الطويلة أقل من النفقة المتوسطة فى الفترة الطويلة قبل نقطة التقاطع وتكون أكبر منها بعد نقطة التقاطع عند أ وبعد الحجم و ك.

شكل رقم (٧)



الفصل الرابع
توازن المشروع (المنتج) (١)

أننا سنعرض فى إيجاز للخطوط الرئيسية لتوازن المشروع فـى ظل النظرية الحدية، وفى الفترة القصيرة، والمقصود بـالتوازن السلوك الذى يتخذه المشروع أو المنتج عندما يتحقـق التعـرف علـى علاقـات وشروط الطلب على السلع أو المنتجات التى ينتجها المشروع فـى ظـل **الأشكال الرئيسية للسوق (والتى سبق التعرف عليها (الأثمان). وتقابل ذلك مع** شروط وعلاقات وأنواع نفقة الإنتاج والتى انتهينا منـها، وبـالأخذ فـى الاعتبار ذلك كله فضلا عن التعرف على الأشكال المختلفة للإيراد (الكلـى والمتوسط والحدى) فاننا يمكن أن نحدد الكمية التى ينتجها المشروع عنـد ثمن معين، وحجم الأرباح التى يحققها هذا المشروع.

وسوف نرى ذلك باختصار فى التعرف على توازن المشروع

وعليه سوف نحلل ذلك من خلال النقاط التالية:

١-القاعدة العامة فى توازن المشروع.

٢-توازن المشروع فى ظل المنافسة الكاملة

٣-توازن المشروع فى ظل المنافسة الإحتكارية

٤-توازن المشروع فى ظل الاحتكار.

---

(١) أشرنا فى تقسيمنا للباب الثالث المتعلق بنظرية (الانتاج) أننا سنتناول فى الفصل الرابع والفصل الخامس بالتحليل كل من أثمان عناصر الانتاج والأشكال المختلفة لايرادات الانتاج، وقد رأينا تخصيص القسم الثالث لمناقشة ذلك تحت عنوان نظرية **التوزيع وذلك فى الباب الرابع من هذا الكتاب**

أولا:القاعدة العامة فى توازن المشروع

أن الهدف الأساسى للمشروع هو تحقيق أقصى ربح ممكن، وأن ذلك يتحقق دائما وفى كل الأحوال كما تقول بذلك النظرية الحديثة عند حجم الإنتاج الذى تتساوى عنده النفقة الحدية مع الإيراد الحدى.ذلك بمثابة القاعدة العامة فى توازن المشروع سواء كان صغيرا أو كبيرا، وآيا كان شكل السوق ولكن تحديد الأثمان والكميات وعلاقات النفقة، ومن ثم تحديد أقصى ربح ممكن يتوقف إلى درجة كبيرة على الإطار الذى يعمل من خلاله المشروع فى السوق المسيطر.

كما يمكن القول أن وضع التوازن هو ذلك الوضع الذى ينتج فيه المشروع كمية من الناتج تحقق له فى الزمن القصير كهدف أساسى أقصى ربح إجمالى قد يكون مجرد ربح عادى أو أكثر من ذلك أى ربح غير عادى، وفى ظروف طارئة قد يحقق أقل خسارة (توقعا لتحقيق الربح فى وقت لاحق)، أولا خسارة ولا ربح وذلك فى ظل الشروط التى يوجد فيها المشروع (من وجهتى نظر النفقة والإيراد) والتساؤل هو كيف نتوصل إلى وضع التوازن هذا؟.

نتوصل إلى وضع توازن المشروع بتطبيق قاعدة السلوك التالية: يستمر المشروع أو المنظم فى زيادة الكمية التى ينتجها طالما أن الإضافة إلى الإيراد الكلى الناشئة عن بيع وحدة إضافية تفوق الإضافة إلى النفقة الكلية التى يثيرها إنتاج هذه الوحدة الإضافية إذ يزداد بذلك ربحه الإجمالى. وعندما تحقق الوحدة الإضافية من بيعها إيرادا إضافيا أى إيرادا حديا مساو للنفقة الإضافية أى النفقة الحدية التى يسببها إنتاج هذه الوحدة لاتكون هناك إضافة إلى الربح الإجمالى ويتوقف المشروع عن

زيادة الكمية المنتجة وهنا تتحدد الكمية التــــى ينتجــها، وعندهــا يحقــق المشروع أقصى ربح أو أقل خسارة ويكون فى وضع توازن.

وعلى ذلك فان الشرط الشكلى والأساسى لتوازن المشروع هــو أن يتساوى الإيراد الحدى مع النفقة الحدية ويكون للنفقة المتوسطة دورهـا فى بيان ما إذا كان المشروع يحقق ربحا أم لا مع الكمية المنتجة وبـالثمن السائد، ومن ثم ما إذا كان يستمر أولا يستمر فى مزاولة النشاط الإنتاجى.

وهذه القاعدة العامة للسلوك تطبق أيا كان شكل السوق الذى ينتج المشروع فى ظله وأيا كانت الفترة الزمنية محل الاعتبار أى سواء كـانت فترة زمنية قصيرة أو فترة زمنية طويلة.

بعد ذلك نرى كيف يمكن التوصل إلى وضع التـــوازن بالنسـبة للمشروع فى ظل الأشكال المختلفة للسوق، وهى المنافســـة الكاملـة ثـم المنافسة الاحتكارية وثالثا الاحتكار هذا وقد رأينا الشروط المختلفة لـهذه الأسواق عند تحليلنا لنظرية الأسواق وتكون الثمن فيتعين أن نأخذ ذلك فى الاعتبار.

ثانيا: توازن المشروع فى ظل المنافسة الكاملة:

إذا ما أخذنا فى الإعتبار الشروط المختلفـــة لســوق المنافســة الكاملة[١] وخصوصا وجود عدد كبير من المشروعات الإنتاجية وتجـانس وحدات السلعة المنتجة ولكن الأكثر أهمية هو عدم القدرة على التأثير فـى الثمن السائد فى السوق للسلعة التى ينتجها أى يكون الثمن معطى ولادخـل لارادة المشروع فى تحديده ويكون المطلوب هو معرفة الكمية التى يقـوم هذا المشروع بإنتاجها فعلا ليتحقق التوازن.

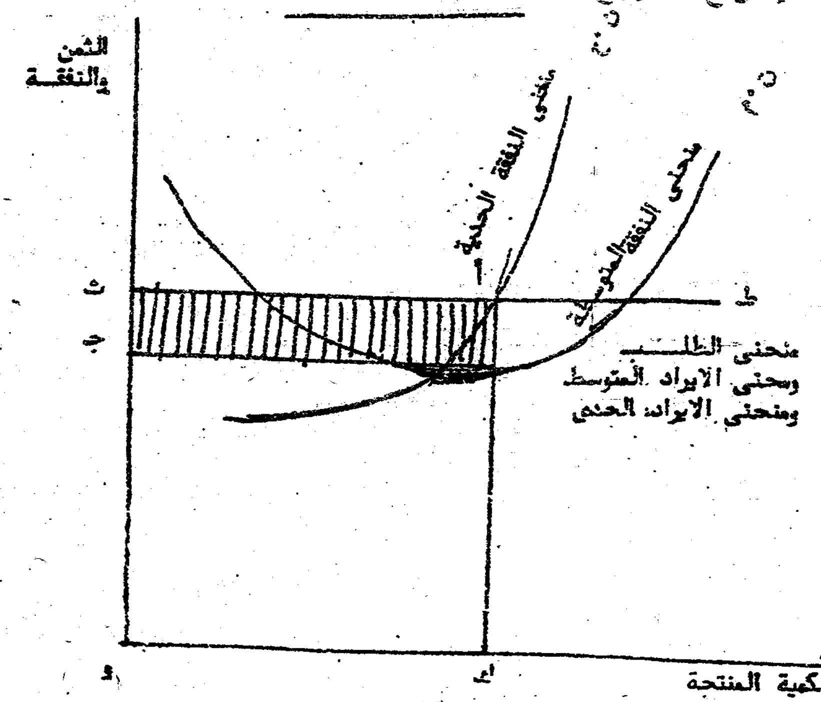
---

(١) راجع ماسبق ان ذكرناه في الباب الرابع من الكتاب الأول

وحيث أن إنتاج هذا المشروع يمثل جزء محدود من إنتاج السوق، وهذا يعنى أن منحنى الطلب على السلعة التى ينتجها هو منحنى طلب لانها المرونة أى أن الكمية المطلوبة من إنتاج هذا المشروع للسلعة المحددة لا تؤثر على ثمن السوق فيكون منحنى الطلب الذى يواجهه هذا المشروع كما نعلم خط مستقيم موازى للمحور الأفقى وهذا هو ذاته منحنى الإيراد المتوسط، وحيث أن الثمن معطى وثابت لكل المشروعات فان الإيراد المتوسط يكون مساوى أيضا للإيراد الحدى، أى أن:

ثمن السوق = الإيراد المتوسط = الإيراد الحدى .

ويتحقق توازن المشروع عند تساوى الإيراد الحدى مع النفقة الحدية (نقطة التقائهما) وبذلك يمكن تحديد الكمية التى ينتجها ويبيعها هذا المشروع، ومن ثم التوصل إلى تحديد الإيراد الكلى والنفقة الكلية وبالتالى تحديد ربح المشروع وذلك كما فى الشكل التالى : (شكل رقم ٨)



من الشكل السابق يتحقق توازن المشروع بتساوى الإيراد الحدى مع النفقة الحدية ويتحقق ذلك عند النقطة أ وهى نقطة تلاقـــى (تســاوى) منحني الإيراد الحدى ث أ ط وهو ذاته منحنى الطلب ومنحنـــى الإيــراد المتوسط مع منحنى النفقة الحدية ن.ح، والكمية التى تحقق هذا التســـاوى والتوازن هى وك ويتم إنتاج هذه الكمية بثمن قدرة و ث للوحدة والـــذى يساوى ك أ فيكون ربح الوحدة أب .

.وعليه يكون الإيراد الكلى للمشروع

=الإيراد المتوسط (الثمن)×الكمية المنتجة

=ك أ× و ك = أ ك و ث

والنفقة الكلية للمشروع = النفقة المتوسطة × الكمية المنتجة

= ك ب × و ك = ب ك و جـ

ويكون ربح المشروع = الإيراد الكلى – النفقة الكلية

= أ ك و ث – ب ك و حـ = أ ب جـ ث

وهو المستطيل المظلل فى الشكل ويعد أقصـــى ربـــح ممكـــن للمروع.

ثالثا: توازن المشروع فى ظل المنافسة الاحتكارية[1]

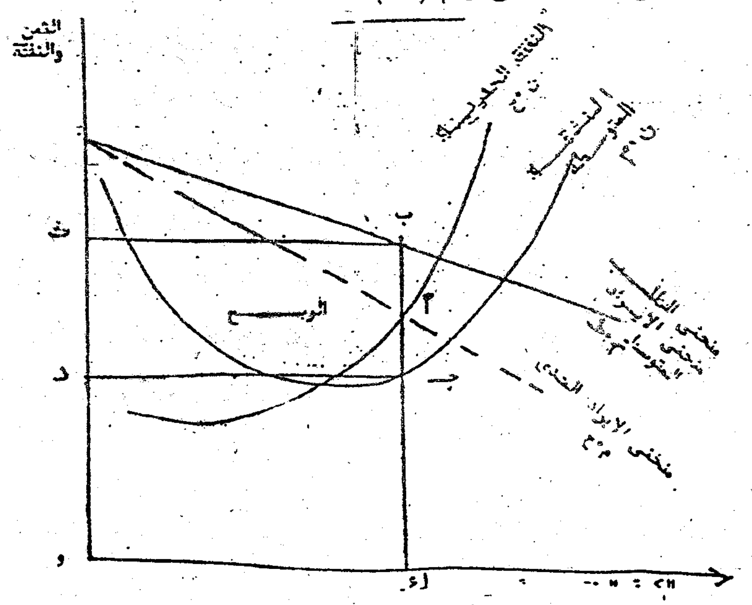
تتميز المنافسة الاحتكارية بوجود عدد من المشـــروعات ليـس كبيرا ولكنها تنتج وحدات من السلعة غير متجانسة مع وحـــدات الســلعة التى تنتجها المشروعات الأخرى الموجودة فى هذا الفرع من فروع الإنتــاج، وهذا ما يعبر عنه بالقول بأن المشروع يبدأ فى تمييـــز وحـــدات ســلعته

---

(1) راجع ماسبق أن ذكرناه .

تمييزا يعطيه نوعا من الاحتكار بالنسبة للوحدات التى ينتجها، وإذا كان عدد المشروعات ليس كبيرا فان مرونة الطلب على السلعة المنتجة تكون أقل من المرونة فى ظل المنافسة الكاملة ، وأكبر منها فى ظل الاحتكار. ودلالة ذلك أن المشروع يصبح له قدرة على التأثير فى الكمية المنتجة (عدد المشروعات أقل) كما يكون له كذلك قدرة على التأثير فى الثمن المحدد للسلعة، أى لا يكون الثمن معطى أو محدد كما يعمل كل مشروع على تمييز سلعته والإعلان والدعاية وإدخال بعض التحسينات والتعديلات فى كل فترة زمنية للحصول على أرباح أكبر ومن ثم فان منحنى الطلب يكون مرن والإيراد المتوسط لا يكون مساويا للإيراد الحدى، وعليه تكون المنافسة الاحتكارية فى مركز متوسط بين المنافسة الكاملة والاحتكار.

وتوازن المشروع فى سوق المنافسة الاحتكارية يتحقق طبقا للقاعدة العامة للتوازن، حيث أن هدفه هو تحقيق أقصى ربح ممكن، ويتم ذلك عن طريق التسوية بين الإيراد الحدى والنفقة الحدية، ويمكن التعبير عن ذلك بيانيا فى الشكل التالى رقم:(٩) :



ومن الشكل السابق فان توازن المشروع بتحقق عند النقطة أ والتى عندها يتساوى الإيراد الحدى مع النفقة الحدية (نقطة الالتقاء بينهما) والكمية المنتجة التى تحقق هذا التساوى هى و ك ويتم إنتاجها بنفقة متوسطة قدرها ك حـ، ويتم بيع هذه الكمية بثمن قدره و ث للوحدة والذى يساوى ك ب فيكون ربح الوحدة ب جـ.

وعليه يكون الإيراد الكلى للمشروع

=الإيراد المتوسط (الثمن) × الكمية المنتجة

= ك ب × و ك= ب ك و ث

والنفقة الكلية للمشروع = النفقة المتوسطة × الكمية المنتجة

= ك حـ × و ك = حـ ك و د

ويكون ربح المشروع = الإيراد الكلى – النفقة الكلية

= ب ك و ث – حـ ك و د = ب جـ د ث

ومن الواضح أن المشروع يحقق أرباح أكبر ويطلق عليها أرباح غير عادية.

رابعا: توازن المشروع فى ظل الاحتكار

رأينا من قبل أن سوق الاحتكار يأخذ صور عديدة منها الاحتكار الكامل والاحتكار البسيط (احتكار المنتج أو البائع)، واحتكار المشترى والاحتكار المشترك[1].

ويتميز الاحتكار بصفة عامة بسعى المشروع إلى السيطرة على السوق عن طريق التحكم فى الكميات المنتجة أو تحديد الأثمان، أو الأثنين معا ولكن بدرجات متفاوتة.

---

(1) راجع ماسبق أن ذكرناه فى الكتاب الأول فى الباب الثالث من هذا الكتاب

ويحدث الأحتكار الفعلى للسوق بواسطة مشروع واحد أو عدد قليل جدا من المشروعات وذلك عن طريق التركيز واتفاقات المنتجين وبهدف التركيز إلى الاتجاه نحو السيطرة على السوق فى مجال الإنتاج السلعى لعدد معين ومحدود جدا من المشروعات تنتج كل أو الجزء الأكبر من الكمية المنتجة فى فرع من فروع الإنتاج، وغالبا ما يتم الإنتاج من خلال علامات تجارية محددة وتميز محدد للسلع المنتجة، وهذا ما يميز الإنتاج فى الشركات متعددة الجنسية.

وتسعى هذه المشروعات من أجل تحقيق سيطرة احتكارية على السوق إلى عقد اتفاقات فيما بينها قد تصل أحيانا إلى التكامل وتوزيع أماكن السيطرة والاتفاق على تحديد الأثمان.... وذلك فى شكل كارتل، كما قد تأخذ الترتيب عن طريق اتحاد مشروعات معينة واندماجها فى مشروع واحد[1].

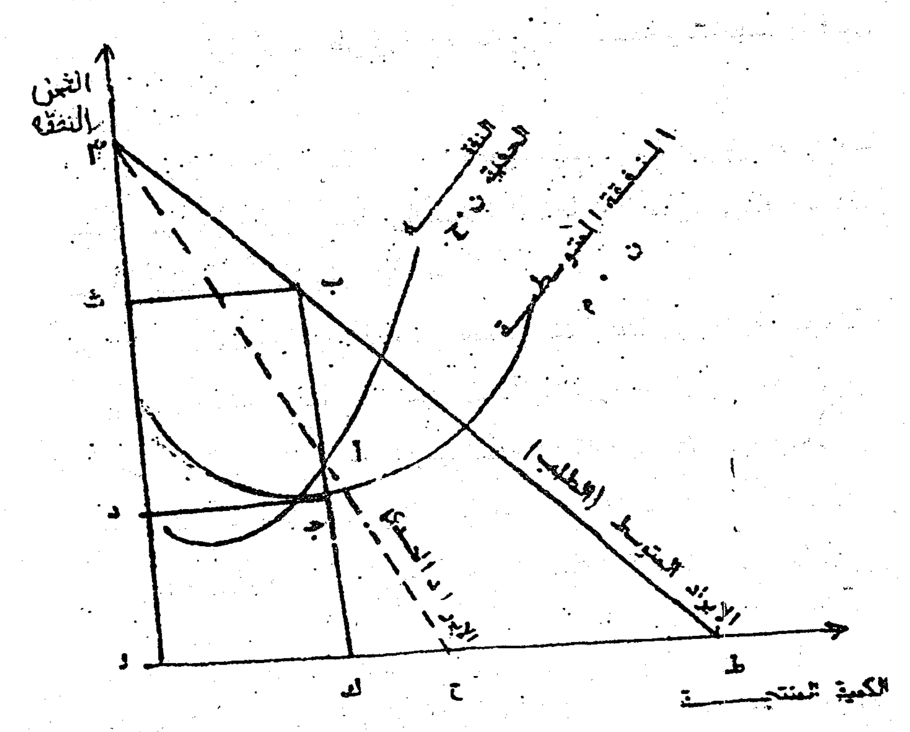
وعموما يتم الاتفاق على السيطرة على الأسواق وتقسيمها وتحديد شروط البيع والتسويق والكميات المنتجة، والأثمان.. وذلك بهدف تحقيق أقصى قدر ممكن من الأرباح.

ويواجه المشروع المحتكر منحنى طلب عادى ولكنه أقل مرونة من منحنى الطلب فى ظل المنافسة الاحتكارية ويتحقق توازن المشروع فى ظل الاحتكار عن طريق تساوى النفقة الحدية مع الإيراد الحدى، ويتحقق ذلك عند التقاء منحنى الإيراد الحدى مع منحنى النفقة الحدية، على أنه يتعين الإشارة إلى أن المشروع المحتكر إذا كان فى مقدوره

(1) لتحديد مفهوم وخصائص كل من الكارتل والترست، د.عبد الهادى النجار المرجع السابق ذكره ص٣٠٦-٣٠٩.

تحديد الكمية المنتجة والمعروضه وهذا ما يمكنه من تحديد الثمن أيضـــا. ولكن مع ذلك فانه لا يسيطر على الطلب ومن ثم لا يستطيع أن يحدد الكمية المباعة والثمن معا، فهو أما أن يحدد الكمية المباعة ويترك تحديد الثمن للطلب، وأما أن يحدد الثمن، ويترك من ثم تحديد الكمية المباعة للطلب أى للطالبين والمشترين، وإذا اختار تحديد الثمن فعليه أن يأخذ فى الاعتبار مرونة الطلب، وبصفة عامة فان سلطة المشروع فى ظل الاحتكار فى رفع الثمن تكون كبيرة إذا كان الطلب غير مرن لأن أى ارتفاع فى الثمن سوف لا يترتب عليه الا انخفاض بسيط فى الكمية المطلوبة.

ويمكن أن نعبر عن توازن المشروع فى ظل الاحتكار بالشكل التالى رقم (١٩):



من الشكل السابق فإن توازن المشروع يتحقق عند النقطة أ والتى عندها يتساوى الإيراد الحدى والنفقة الحدية، والكمية المنتجة التى تحقق التساوى هى : و ك ويتم إنتاجها بنفقة متوسطة قدرها : ك حـ، ويتم بيعها بثمن قدره: و ث للوحدة والذى يساوى: ك ب فيكون ربح الوحدة: ب حـ .

وعليه يكون الإيراد الكلى للمشروع

=الإيراد المتوسط (الثمن) × الكمية المنتجة

= ك ب × و ك = ب ك و ث

والنفقة الكلية للمشروع = النفقة المتوسطة × الكمية المنتجة

= ك حـ × و ك = حـ ك و د

ويكون ربح المشروع = الإيراد الكلى – النفقة الكلية

= ب ث و ث – حـ ك و د = ب حـ د ث

ومن الواضح أن المشروع يحقق أرباح أكبر بالنسبة للكمية المنتجة من ذلك الذى يحققه المشروع فى ظل المنافسة الكاملة أو المنافسة الاحتكارية، ويطلق عليها أرباح غير عادية.

الفصل الخامس

اتجاهات (ميول) المشروعات

نسيطر على المشروعات اتجاهات متعددة ، فهى تتجه نحو التخصص ، أى تميل إلى الاقتصار على إنتاج سلعة واحدة ، وتتجه نحو التجمع فى مكان واحد (وهو ما يعرف بالتوطن) . كما تتجه نحو التركز والتكتل لتحقيق مزايا الإنتاج الكبير . وهذا هو ما سنتناوله فى أربعة مباحث على النحو الآتى : (١)

المبحث الأول : التخصص .

المبحث الثاني : التوطن .

المبحث الثالث : التركز .

المبحث الرابع : التكتل .

---

(١) انظر على سبيل المثال :

- د. أحمد أبو اسماعيل ، أصول الاقتصاد ، مرجع سابق ، صـ١٣٦ ومابعدها .
- د. رفعت المحجوب ، الاقتصاد السياسي ، الجزء الأول ، مرجع سابق ، صـ٦٢٦ وما بعدها .
- د. حلمى مراد ، أصول الاقتصاد ، مرجع سابق ، صـ ٣٠٨ وما بعدها .
- د. زكريا محمد بيومى . د. خالد سعد زغلول ، مبادئ الاقتصاد ، الولاء للطبع والتوزيع ، شبين الكوم ، ١٩٩٣ ، ١٩٩٤ ، صـ ١٨٩ ومابعدها .

المبحث الأول

التخـــصص

يقصد بالتخـــصص اقتصار المشروع على إنتاج سلعة واحدة فقط ، كأن يتخصص المشـــروع فى إنتاج الأحذية أو الملابس أو الورق أو السيارات . . . . إلخ .

وقد لا تتخصص المشروعات فقط فى نوع السلع التى تنتجها ، بل فى صنف معين منها (فيما يتعلق بصناعة الملابس مثلا تجد مصنعا يتخصص فى صناعة ملابس الرجال وآخر يتخصص فى صناعة ملابس النساء وثالث فى صناعة ملابس الأطفال .... وهكذا) . كما قد يتخصص المشروع فى عملية واحدة من العمليات التى يتطلبها إنتاج السلعة (ومثال ذلك صناعة نسيج القطن . حيث يتخصص مشروع من المشروعات فى عملية حلج القطن ، ويتخصص مشروع آخر فى عملية غزل القطن ويتخصص مشروع ثالث فى عملية نسج القطن . . . . وهكذا) .

مزايا وعيوب التخصص :

رأينا أن تخصص الأفراد فى عمل أو مهنة معينة يترتب عليه العديد من المزايا تساهم كلها فى تلك النتيجة الإيجابية الضخمة التى تتمثل فى زيادة الإنتاج بكميات هائلة . ونفس الأمر نجده بالنسبة للمشروعات الإنتاجية ، إذ يؤدى تخصص المشروع فى سلعة معينة إلى زيادة الكفاية الإنتاجية التى تؤدى بدورها إلى زيادة الإنتاج وبالتالى انخفاض ثمن السلعة

مما يعود بالفائدة على المستهلكين . وحتى يصبح التخصص ممكنا فإن ذلك يتطلب اتساع السوق حتى تستطيع أن تستوعب الكميات الضخمة من الإنتاج التى يؤدى إليها التخصص .

ويتلاءم التخصص فى الإنتاج مع الإنتاج النمطى (أو المتماثل) والذى يقصد به توحيد المنتجات الصناعية بحيث توضع لها مواصفات شاملة من حيث طريقة الصنع وخواص المنتجات ودرجة جودتها . ولقد ساعد انتشار الإنتاج النمطى على تحقيق عدة أهداف منها :

أ- كفاءة استخدام الآلات الحديثة فى الصناعة نظرا لكثرة منتجاتها المتماثلة الصنع مما يؤدى إلى زيادة الكفاية الإنتاجية وزيادة الإنتاج وخفض نفقاته .

ب- نقص العادم أو التالف من المواد الخام أثناء عملية الإنتاج .

جـ- تشغيل العمال على عديد من الآلات دون حاجة إلى كثرة التدريب والمران.

وبالرغم من المزايا العديدة للتخصص فى الإنتاج فإن له أضراره كذلك.

ولعل من أهم هذه الأضرار ما يحيق بالمشروع المتخصص فى إنتاج سلعة معينة فى حالة إذا ما أصيب سوق هذه السلعة بكساد ، أو إذا ارتفعت تكاليف الإنتاج (لارتفاع أثمان عوامل الإنتاج مثلا) ارتفاعا كبيرا . فى مثل هذه الحالات يتعرض المشروع لخسارة كبيرة وقد يتوقف عن الإنتاج ويشهر إفلاسه . أما إذا كان المشروع غير متخصص فى إنتاج سلعة واحدة ، أى ينتج عدة أنواع مختلفة من السلع ، فإن نقص الطلب على سلعة منها قد يعوضه زيادة الطلب على سلعة أخرى .

المبحث الثانى

التــوطـــن

يقصد بالتوطن أن تتجه عدة مشروعات تعمل فى صناعة معينة إلى التجمع فى منطقة واحدة داخل الدولة (مثال ذلك توطن صناعة السكر فى مصر فى الوجه القبلى (الحوامدية) ، وتوطن صناعة غزل ونسج القطن فى الوجه البحرى (المحلة الكبرى وشبرا الخيمة) ، وتوطن صناعة الأسمنت فى حلوان وطرة) ، أو فى دولة واحدة (مثل توطن صناعة السجاد فى إيران ، وتوطن صناعة الساعات فى سويسرا ، وصناعة أدوات التجميل فى فرنسا ، وصناعة الحرير فى اليابان) . (١)

أسباب التوطن :

تميل المشروعات إلى التوطن فى منطقة معينة لأسباب مختلفة أهمها(٢) :

١ - القرب من المواد الأولية :

قد تجد المشروعات التى تعمل فى فرع معين من فروع الإنتاج أن من مصلحتها أن تقيم منشآتها بالقرب من مصدر ما تستخدمه من مواد أولية لازمة للصناعة (فصناعة الحديد والصلب مثلا تتوطن فى المنطقة التى توجد

---

(١) يلاحظ أن الكتاب الألمان كانوا أول من أبدى الاهتمام بمسألة توطن الصناعة .

(٢) يرى فردريك هول (من الولايات المتحدة) أن توطن الصناعة يعتمد على العوامل السبعة الآتية : ١- القرب من المواد الخام . ٢- القرب من الأسواق. ٣- القرب من القوى المائية . ٤- المناخ الملائم . ٥- توافر العمال . ٦- كمية رأس المال المعدة للاستثمار فى الصناعة . ٧- الاقتراب من المؤسسات المشابهة أو المكملة .

بها مناجم الفحم أو مناجم الحديد ، كما تتوطن بعض المشروعات بجوار الموانى التى تمونها بالمواد الخام المستوردة من الخارج (مثل مصانع تكرير البترول) . . . . ، وهكذا (١) .

٢- القرب من الأسواق :

يعد هذا العامل عاملا أساسيا من عوامل التوطن ، حيث تميل المشروعات إلى إقامة منشآتها بالقرب من أسواق تصريف المنتجات ، بغض النظر عما قد تحصل عليها من مزايا لو توطنت بالقرب من مصدر المواد الأولية اللازمة لها ، وذلك حرصا على القرب من جمهور المستهلكين . (٢)

٣- تكاليف النقل :

تمثل تكاليف (نفقات) النقل أهمية كبيرة فى توطن الصناعة فى مكان معين ، فعلى أساس هذه النفقات يفاضل المشروع بين التوطن إما بجوار مصادر المواد الأولية اللازمة له أو بالقرب من أسواق الاستهلاك ، حيث أن أنسب مكان لقيام المشروع هو ذلك الذى تصبح فيه نفقة النقل أقل ما يمكن . وعلى هذا الأساس يفضل المشروع التوطن بالقرب من المواد الخام اللازمة له إذا كانت تكلفة نقل هذه المواد إلى المصنع عالية ، فى حين يفضل التوطن بالقرب من أسواق الاستهلاك إذا كانت تكلفة نقل السلعة

---

(١) وذلك لأن هذا القرب من مصادر المواد الأولية يؤدى - كما سنرى - إلى الاقتصاد فى نفقات نقلها ، كما قد يحول دون تلفها أو دون تحمل نفقات حفظها إذا كانت سريعة التلف (كصناعة حفظ الأسماك التى تتطلب إنشاء مصانعها فى الموانى) .

(٢) ومن أمثلة ذلك وجود صناعة الأثاث فى المدن وليس بالقرب من مصدر مادتها الأولية (فى الموانى أو بالقرب من الغابات) ، وذلك لحرصها على القرب من سكان المدن (جمهور المستهلكين) .

إليها كبيرة . وقد أشار الكاتب الألمانى " فيبر " Alfred weber ، وهو من أهم الكتاب الذين تناولوا موضوع توطن الصناعة ، إلى أن أهمية تكاليف النقل تكون ذات أثر كبير فى توطن الصناعة .

فنفقة النقل متغيرة تتغير بتغير المكان ، وأحيانا تكون تكاليف النقل بالنسبة لبعض المواد الخام باهظة ، ولذلك يحاول المشروع تخفيضها إلى أقل قدر ممكن .(١) ولكن فيبر يرى أنه ليس من الضرورى لأية صناعة أن تتوطن فى المكان الذى تكون فيه أقل ما يمكن إذا كانت هناك أماكن أخرى تتمكن فيها من الحصول على وفورات خارجية عديدة ، ويكون الوفر الناشئ نتيجة لهذه الوفورات أكبر من الزيادة فى تكلفة النقل .

٤- الظروف الطبيعية :

كما أن الظروف الطبيعية (كالمناخ أو التربة أو مساقط المياه) قد تحتم التوطن بالقرب منها ، حتى ولو كان المكان بعيدا عن مصدر المواد الأولية اللازمة للإنتاج أو بعيدا عن السوق . وكمثال على ذلك نجد بعض الصناعات تحتاج إلى مناخ معين يناسب نوع الإنتاج ، مثل صناعة الغزل والنسيج التى تحتاج إلى درجة معينة من الرطوبة ، ولذا نلاحظ توطن صناعة غزل ونسيج القطن فى مصر فى الوجه البحرى ، وتوطن صناعة الصوف فى لانكشير ويوركشير فى انجلترا).

---

(١) لبيان أهمية نفقات النقل فى توطن الصناعة ، نجد أن صناعة الصلب مثلا تحتاج للفحم والحديد بصفة أساسية ، وقد لا توجد مناجمهما فى منطقة واحدة . ولذلك فإن منتجى الصلب يقررون توطن هذه الصناعة إما بالقرب من مناجم الفحم أو بالقرب من مناجم الحديد على أساس تكلفة نقل كل معدن . وبالنظر إلى أن تكلفة نقل الفحم تكون أعلى من تكلفة نقل الحديد ، فإن صناعة الصلب تميل إلى التوطن بالقرب من مناجم الفحم .

٥ - القرب من أماكن توافر الأيدى العاملة :

قد تختار المشروعات التوطن فى منطقة معينة لازدحام السكان فيها وانخفاض مستوى الأجور بها ، وبالتالى إمكان الحصول على قوة العمل بأسعار منخفضة .

٦ - العوامل التاريخية والسياسية :

قد تتوطن المشروعات فى منطقة معينة لسبب تاريخى . فقد تنشأ صناعة ما فى منطقة معينة ثم لا يلبث النجاح الذى يصادفها أن يؤدى إلى اشتغال كثير من أهالى المنطقة فى هذه الصناعة واحترافهم لها بحيث تصبح هذه المنطقة متخصصة فى هذه الصناعة . كما قد تتوطن المشروعات فى دولة ما نتيجة لتوافر الاستقرار السياسى أو تشجيع الحكومات للمشروعات ، كتخفيض الضرائب أو منح الإعانات .

٧ - التمتع بمزايا التوطن (الوفورات الخارجية) :

إن التوطن يدعو إلى التوطن ، إذ أن لتجمع المشروعات فى منطقة معينة جاذبية تشجع المشروعات الأخرى على إقامة منشآتها فى نفس هذه المنطقة . فهذا التجمع يحقق للمشروعات الكثير من المزايا (أو الوفورات الخارجية) التى تحقق لكل مشروع اقتصاداً فى نفقاته وتيسيراً فى نشاطه . ومن هذه المزايا سهولة حصول المشروع على ما يلزمه من أيدى عاملة متخصصة تقيم فى منطقة التوطن ، وسهولة انتشار الابتكارات الخاصة بالفن الإنتاجى ، وقيام صناعات مكملة للصناعات المتوطنة تورد لها ما تحتاجه

من خدمات (كخدمات النقل أو الائتمان أو التأمين) ... إلخ . (١)

★ مزايا وعيوب التوطن :

يؤدى توطن الصناعات فى مناطق معينة إلى عديد من المزايا ، ولكن يؤخذ عليه كذلك بعض المثالب :

أولا : مزايا التوطن :

١ - يؤدى توطن صناعة ما فى منطقه معينة إلى أن يتخصص فيها أبناء هذه المنطقة ويتوارثون أسرارها جيلا بعد جيل ، وهو ما يؤدى إلى إتقان هذه الصناعة وإلى تقدمها .

٢ - يؤدى توطن صناعة ما فى منطقة معينة إلى وفرة العمال المهرة فى هذه المنطقة وهو ما يشجع أرباب الأعمال على إقامة مشروعاتهم فى هذه المنطقة حيث يستطيعون الحصول على ما يلزمهم من العمال المهرة وبأجر يقل عن أجر المثل فى المناطق الأخرى .

٣ - يؤدى التوطن إلى اتساع السوق ، إذ أنه يؤدى إلى تجمع عدد كبير من العمال فى إقليم واحد ، وعلى ذلك فإن كل صناعة تشكل منفذا للصناعات الأخرى .

كما تستفيد المشروعات الصناعية من نواح أخرى ، خاصة ما يتعلق بالحصول على المواد الخام . فحيث يكثر عدد المؤسسات المشتغلة فى

---

(١) ويطلق على هذه المزايا اصطلاح الوفورات الخارجية External economies لأنها تنشأ خارج المشروع ولا دخل للمسئولين عنه بها ، وذلك بالمقابلة للوفورات الداخلية وهى الوفورات التى تتحقق داخل المشروع ذاته نتيجة لكبر حجمه وزيادة إنتاجه ، والتى [illegible]

صناعة من الصناعات نجد الأسواق الخاصة بالمواد الخام تقام على مقربة منها فتستفيد المشروعات من إمكان الحصول على المواد الخام اللازمة لها حسب المواصفات المطلوبة وبسعر معقول .

كما أن المنطقة وقد ازدحمت بالصناعة لابد وأن يكثر سكانها ويكثر فيها نتيجة لذلك المحلات والنوادى الرياضية ووسائل الترفيه المختلفة ، مما يخفف عن كاهل أرباب الأعمال التكاليف التى قد يتحملونها فى الترويح عن عمالهم .

٤ - يؤدى التوطن إلى إقامة كثير من المنشآت الحكومية والمالية والتجارية ، وخاصة وسائل المواصلات والبنوك ، مما يقدم تسهيلات كبيرة لكل مشروع

٥ - يؤدى توطن المشروعات فى منطقة واحدة ، وبعضها يعتمد فى الإنتاج على منتجات البعض الآخر ، إلى انخفاض نفقات النقل .

ثانيا : عيوب التوطن :

١ - يؤدى التوطن فى منطقة معينة إلى تعرض هذه المنطقة للخطر إذا ما أصابت الأزمة الصناعة فى تلك المنطقة ، حيث تنتشر البطالة بين العمال المشتغلين فيها ويعم الكساد .

٢ - يؤدى التوطن فى منطقة معينة إلى وجود أزمة فى المساكن وفى المرافق مما قد يهدد بأوخم العواقب الاجتماعية .

المبحث الثالث

التركــــــز

يقصد بالتركز اتجاه المشروعات التى تعمل فى صناعة معينة نحو التجمع فى مشروع واحد عملاق أو فى بضعة مشروعات قليلة كبيرة الحجم بدلا من تشتتها فى مشروعات كثيرة العدد صغيرة الحجم [١] ، وتميل المشروعات إلى التركز رغبة فى الاستفادة من المزايا والوفورات العديدة التى تترتب على الإنتاج الكبير ، أو الإنتاج على نطاق واسع ، والتى سوف نتعرض لها بعد قليل .

طرق تحقيق التركز (أساليب التركز) :

يتم التركز بواحد من الطرق الآتية :

١- نمو حجم المشروع : قد ينشأ المشروع صغيرا ثم لا يلبث أن ينمو

---

(١) يلاحظ أن ظاهرة التركز لا تقتصر على الصناعة فقط ، بل توجد أيضا فى ميدان التجارة بازدياد أهمية المشروعات التجارية الكبرى . غير أن درجة التركز فى التجارة لم تبلغ ما وصلت إليه فى الصناعة ، لأن الآلات لا تستخدم فى التجارة إلا نادرا كما أن العلاقات الشخصية التى تنشأ بين التاجر وعملائه تبقى على المحلات الصغيرة . أما فى الزراعة فلا يوجد لظاهرة التركز أثر ظاهر ، لأن مزايا الإنتاج الكبير فى الزراعة أقل منها فى الصناعة نظرا لموسمية الإنتاج الزراعى .

وينبغى ملاحظة عدم الخلط بين ظاهرة التركز فى الإنتاج بالمعنى المشار إليه فى المتن وبعض الظواهر الأخرى كالتركز فى الثروة .

فالتركز فى الثروة يقصد به انحصار ملكية الأموال فى أيدى عدد قليل من الأفراد . وقد يجتمع هذان النوعان من التركز ، كأن يصبح الإنتاج محصورا فى مشروعات قليلة مملوكة لعدد قليل من الأفراد . ولكن قد يحدث تركز فى الإنتاج دون أن يحدث تركز فى الثروة ، كما قد يحدث العكس . كما لا يجوز الخلط بين التركز فى الإنتاج وتوطن الصناعات .

نموا مضطردا فيزداد رأسماله ويكثر عدد عماله ، وقد تتعدد فروعه ، وتزداد نسبة إنتاجه فى مجموع الناتج الكلى للسلعة التى ينتجها .(١)

٢-الاندماج : ويتم ذلك عن طريق دمج بعض المشروعات فى مشروع واحد، أو عن طريق انقضاء المشروعات الموجودة ثم إنشاء مشروع جديد يحل محلها جميعا (٢).

٣-الاشتراك المالى : وذلك بأن يقوم مشروع كبير بشراء معظم أسهم بعض المشروعات الأخرى ، ورغم احتفاظ هذه المشروعات باستقلالها من الناحية الظاهرية إلا أنها تخضع للمشروع المشترى من الناحية الفعلية .

٤-اشتراك المصالح : قد ترتبط المشروعات فيما بينها بمصالح مشتركة ، كأن يشترى مشروعا عددا من أسهم مشروع آخر يمكنه من الاشتراك فى إدارة هذا المشروع ، أو كأن يشترك نفس الأشخاص فى مجالس إدارة المشروعات المختلفة مما يؤدى الى خلق صلة بينها .... الخ

- **التكامل بين المشروعات** وغالبا مايرافق التركز ظاهرة التكامل بين المشروعات . ويقصد بالتكامل الجمع تحت إدارة واحدة بين صناعات

---

(١) قد يصحب [illegible] فروع له ، ولكن قد يكبر المشروع دون أن ينشئ فروعا له . [illegible] بإضافة مرحلة أو أكثر إلى مرحلة الإنتاج التى كان يقوم بها [illegible] عند الكلام عن التكامل .

(٢) يلاحظ من خلال المشروعات القديمة وإنشاء المشروع الجديد يكلف نفقات باهظة ، ولذلك [illegible] اعادة إلى استخدام طريقة أخرى ، حيث تنشأ شركة تسمى بالشركة القابضة Holding co. تستولى على أسهم المشروعات القائمة وتتولى إدارتها من [illegible] المالية والصناعية والتجارية . وتعتبر الشركة القابضة هى أهم وسائل الاندماج بين المشروعات .

مختلفة يكمل بعضها البعض . أى جمع كل العمليات الإنتاجية المتصلة بصناعة معينة وتأديتها فــى مصنع واحد أو فى عدة مصانع مختلفة تجمعها روابط مشتركة .

ويتخذ التكامل أحد شكلين أساسيين . التكامل الرأسى والتكامل الأفقى.[١]

١ - التكامل الرأسى (أو العمودى) : ويقصد به الجمع تحت إدارة واحدة بين عمليات صناعية متتابعة بحيث يعتبر ناتج الواحدة منها مادة أولية للأخرى . ومثال ذلك شركة الغزل والنسيج التى تتولى القيام بعدد من العمليات المتكاملة كزراعة القطن ثم حلجه ثم غزله ثم نسجه ثم صبغه . وكذلك شركة السكر التى تقوم بزراعة قصب السكر فى مزارعها ثم تتولى نقله ، فى وسائل النقل المملوكة لها ، إلى مصانعها ثم استخراج السكر وتكريره .[٢] وتختلف درجة التكامل الرأسى من صناعة لأخرى ، وهو على درجة كبيرة فى صناعة الصلب والزجاج والمواد الكيماوية [٣]

---

(١) ليس هناك ما يمنع من اجتماع نوعى التكامل فى مشروع واحد كما سنرى .

(٢) وليس من اللازم أن تتحد جميع المشروعات اللازمة لإنتاج سلعة معينة بل قد تتحد بعض هذه المشروعات فقط . كأن يتحد مصنع لدبغ الجلود ومصنع لصنع الأحذية فى حين أن مراعى تربية الماشية وكذلك محلات بيع الأحذية لا تكون مملوكة للمشروع .

(٣) يمتد التكامل الرأسى أو العمودى إلى أعلى وإلى أسفل . فهو يمتد إلى أعلى إذا ما قام المشروع بعمليات سابقة على العملية التى كان يقوم بها . كمصنع الحديد الذى يقوم باستغلال مناجم الفحم والحديد بدلا من شرائه من إحدى شركات المناجم وقد تمتد حركة التكامل الرأسى إلى أسفل ، أى نحو المستهلك ، كأن يقوم المشروع بإتمام صنع سلعة كان يبيعها نصف مصنوعة إلى مشروع آخر .

فوائد التكامل الرأسى :

التكامل الرأسى يحقق العديد من المزايا ، أهمها [١] :

١ - ضمان الحصول على المواد الأولية من مصادرها الأصلية وجعلها فى مأمن من تقلبات العرض وتقلبات الأسعار [٢] . وتتضح أهمية ذلك على وجه الخصوص عندما تشكل نفقات هذه المواد جزءا هاما من النفقات الكلية للسلعة المنتجة .

٢ - إن وجود المراحل الإنتاجية اللازمة لصنع السلعة تحت إدارة واحدة يؤدى إلى تنسيق هذه المراحل ومراقبة الإنتاج فى كل مرحلة لضمان جودة السلعة ومطابقتها للمواصفات المحددة ، كما أن المشروع يوازن بين المراحل المختلفة لصنع السلعة ويضمن استمرار سير العمل فلا تتعطل مرحلة لتعطل مرحلة أخرى . كذلك قد يحقق التكامل الرأسى انخفاضا فى نفقات الوقود . ومثال ذلك المشروع الذى يقوم بكل ما يتعلق بإنتاج الصلب إذ يتمكن من إجراء العمليات الصناعية على الصفائح والقضبان وهى فى حالة من السخونة، بدلا من إعادة تسخينها فى حالة عدم إشراف المشروع على جميع مراحل الصناعة .

٣- امتلاك المشروع لوسائل النقل يخلصه من تحكم شركات النقل ومغالاتها فى تحديد أجور النقل .

---

(١) د. عبد المنعم أحمد البنا ، النظرية الاقتصادية ، مكتبة النهضة المصرية ، الطبعة الثانية ، ١٩٥٣ ، ص ٨٢ - ٨٤ .

(٢) على سبيل المثال فإن امتلاك مصنع الأحذية لمراعى تربية الماشية ينقذها من خطر نفاد الجلد من السوق . كما أن امتلاك المطابع لمصانع الورق ينقذها من خطر نفاد الورق ... إلخ.

٤- الإعلان عن منتجات الصناعة بأسرها ، بدلاً من أن يعلن كل مصنع عن منتجاته بمفرده ، وبذلك تقل تكاليف الإعلان لكل مصنع .

٥- الانتفاع بفضلات الصناعة التى كانت تضيع دون تحقيق الاستفادة منها .

٢- التكامل الأفقى : وهو يعنى إضافة منتجات جديدة من نفس المادة الأولية إلى ما كان ينتجه المشروع من قبل ، أو أن يجمع المشروع بين منشآت تقوم بصنع منتجات قريبة من بعضها .

مثال ذلك أن يقوم مصنع ينتج قضبانا من الصلب للسكك الحديدية بصناعة دراجات وماكينات خياطة إلى جانب صنع القضبان ، أو أن يضم مصنع للجبن مصنعا للألبان المحفوظة وللزبدة ، وأن يقوم مصنع صابون بإنتاج زيوت أو روائح (١) .

ويهدف التكامل الأفقى إلى تغطية الخسارة التى تقع فى حالة كساد إحدى السلع التى ينتجها المشروع ، عن طريق الأرباح التى يحققها من إنتاج وبيع السلع الأخرى . كما قد يؤدى إلى تحقيق الاحتكار ، وذلك إذا توسع المشروع بحيث يضم جميع أو معظم المشروعات الأخرى التى تنتج السلعة مما يجعله يتحكم فى إنتاجها وفى تحديد سعرها (٢) .

ويلاحظ أن المشروع الواحد قد يجمع فى نفس الوقت بين التكامل الأفقى والتكامل الرأسى . فقد لا تقتصر بعض المحلات التجارية على بيع

---

(١) يكثر التكامل الأفقى بصفة عامة فى المشروعات التي تستلزم إنشاء فروع عديدة تحت إدارة واحدة ، مثل صناعة الملابس وصناعة الأحذية والمطاعم والفنادق والبنوك ... إلخ .

(٢) ونظرا لقوة المشروع ماليا وتجاريا فإنه يملى إرادته على صغار المنتجين بما يتفق ومصلحته .

نوع واحد من السلع ، بل تبيع سلعاً عديدة ومختلفة ، وهذا تكامل أفقى ، كما تقوم فى نفس الوقت بصنع هذه السلع فى مصانعها الخاصة ، وهذا تكامل رأسى .

أسباب التركز :

أيا كانت الصورة أو الاتجاه الذى يأخذه التركز ، فإن انتشار ظاهرة التركز ، والتى تعتبر من أهم الظواهر الاقتصادية التى تعرفها البلاد المتقدمة ، إنما يرجع إلى الاستفادة من المزايا العديدة التى تنجم عن الإنتاج الكبير ، وهو ما نعرضه فيما يلى :

الإنتاج الكبير

فى أنواع كثيرة من عمليات الإنتاج أصبح الإنتاج على نطاق واسع أكثر كفاءة من الإنتاج على نطاق أقل ، وهو ما يسمى بظاهرة الإنتاج الكبير Mass Production ، بحيث أصبحت المشروعات الكبيرة فى الوقت الحاضر تحتل مركزاً ضخماً فى النشاط الاقتصادى ، وخاصة فى الدول المتقدمة . ولقد كان لانتشار التخصص وتقسيم العمل والتقدم الواضح فى وسائل النقل وفى تكنولوجيات الإنتاج واتساع نطاق السوق أثر كبير فى ظهور الإنتاج الكبير واطراد نموه باستمرار .

مزايا وعيوب الإنتاج الكبير :

أولا : المزايا (وفورات الإنتاج الكبير) :

يحقق الإنتاج الكبير العديد من المزايا أو ما يسمى بالوفورات

الداخلية Internal Economies التى تتحقق داخل المشروع لكبر حجمه واتساع نطاقه الإنتاجى (١) .

ومن أهم هذه الوفورات :

١- الوفورات الفنية :

يستطيع المشروع الكبير أن يستفيد من الفن الإنتاجى المتقدم أو أن يأخذ بتقسيم العمل والتخصص فيه على نطاق واسع ، وأن يحصل على أحدث الآلات ويستخدمها بشكل اقتصادى نظرا لكبر حجم إنتاجه (٢) . وبالإضافة لذلك فإن المشروع الكبير - نظرا لضخامة رؤوس أمواله يستطيع أن يخصص مبالغ كبيرة للتدريب الفنى للعمال والإنفاق على الأبحاث العلمية التى تفيده فى الإنتاج .

وكذلك فإن المشروعات الكبيرة تستطيع استخدام الخبراء والإخصائيين الذين تبلغ مرتباتهم من الضخامة بحيث تعجز المشروعات

---

(١) وذلك بالمقابلة للوفورات الخارجية External economies الناتجة عن التوطن والتى عرضناها فى المبحث السابق .

(٢) هناك آلات طاقتها الإنتاجية كبيرة ولا يمكن تجزئتها ومن ثم يستحيل استخدامها استخداما اقتصاديا إلا فى المشروعات الكبيرة . فالأفران العالية التى تستخدمها مصانع الحديد والصلب من المستحيل تشغيلها تشغيلا اقتصاديا فى مصنع صغير للحديد والصلب ، حيث أن تكاليف الوحدة من المنتج ستكون مرتفعة للغاية . وفى صناعة السيارات نجد أن استخدام الأشكال والقوالب وخطوط التجميع يخفض تكلفة الوحدة من الناتج (السيارة) فقط عندما يكون حجم الإنتاج كبيرا ، وعلى العكس من ذلك فإنه يترتب على استخدام هذه الطرق تكلفة عالية للوحدة المنتجة إذا استخدمت لإنتاج بضعة آلاف فقط من السيارات . وفى الطباعة نجد أن آلات الطباعة الحديثة لا يكون استخدامها اقتصاديا إلا إذا كان عدد النسخ المطبوعة كبيرا جدا ، إلى غير ذلك من الأمثلة .

الصغيرة عن استخدامهم والاستفادة بخبراتهم . كما أن المشروعات الكبيرة تتمكن من الاستفادة من تحقيق الوفورات فى استعمال المواد الخام والانتفاع بفضلات الصناعة .(١)

٢ - الوفورات التجارية :

كلما كبر حجم المشروع كلما زادت قوته التفاوضية فى السوق. فالمشروع الكبير فى مركز أقوى من المشروع الصغير من حيث المساومة من ناحية الشراء والبيع .

أ- فمن ناحية الشراء : يستطيع المشروع الكبير أن يحصل على خدمات عوامل الإنتاج والمواد الخام اللازمة له بأثمان منخفضة ، إذ أنه يشترى منها كميات ضخمة وبالتالى يستطيع الحصول عليها بشروط ممتازة (الخصم الذى يحصل عليه من الموردين أو الشراء بثمن الجملة) .

ب- ومن ناحية البيع : يستطيع المشروع الكبير أن يبيع كميات كبيرة من المنتجات ، حيث أنه يستطيع استخدام بائعين على درجة كبيرة من الخبرة والمهارة ومعرفة فن البيع ، كما أنه يوفر فى نفقات التوزيع ، وذلك بتشغيل إدارة المبيعات التابعة له بكامل طاقتها الإنتاجية . كذلك يستغل المشروع الكبير الشهرة التى جناها فى بعض أنواع منتجاته لترويج الأنواع

---

(١) من الممكن الاستفادة من العملية الإنتاجية فى إنتاج بعض المنتجات المشتقة ، كما هو الحال فى صناعة السكر أو صناعة تكرير البترول أو الصناعات الكيماوية وغيرها . فالمصانع الكبرى لتعبئة اللحوم مثلا يمكنها أن تنتفع بالعظام المتخلفة من العملية الإنتاجية وتحولها إلى منتجات ثانوية كالزارير أو الغراء فى حين لا تتمكن المصانع الصغيرة من الانتفاع بالفضلات لضآلة كميتها .

الأخرى . فالشهرة التى جنتها بعض المنتجات تعطى فكرة طيبة عن المشروع يمكن الاستفادة بها فى تسهيل بيع المنتجات الأخرى .

يضاف لذلك أن الإنتاج الكبير يقلل من تكاليف الإعلان ، إذ كلما زاد عدد الوحدات المباعة كلما قلت تكاليف الإعلان بالنسبة للوحدة الواحدة . وكذلك فإن تكاليف نقل المنتجات إلى الأسواق تقل بالنسبة للوحدة الواحدة كلما كان الإنتاج كبيرا (وكثيرا ما تتعاقد المصانع الكبيرة مع السكك الحديدية وشركات السيارات لنقل منتجاتها بخصم كبير) . كل ذلك يؤدى إلى تخفيض نفقات الإنتاج ونفقات البيع ونفقات الإعلان مما يخفض ثمن السلعة .

٣- الوفورات المالية :

يؤدى كبر حجم المشروع إلى زيادة ثقة الجمهور فيه ، ومن ثم فإن المشروعات الكبيرة تتمتع ببعض المزايا فى الدوائر المالية. فاسمها معروف لدي المقرضين ومركزها المالى يمكن التحقق منه بسهولة ، وبالتالى يستطيع المشروع الكبير أن يقترض بسهولة رؤوس الأموال اللازمة له وبفوائد منخفضة [١] . كما أن الثقة الكبيرة فى المشروعات الكبيرة تسهل لها زيادة رأسمالها عن طريق طرح أسهم جديدة فى السوق .وكذلك فإن الدولة قد تمد يد العون للمشروعات الكبيرة فى حالة تعثرها نظرا لأهميتها فى الاقتصاد القومى .

(١) من المعروف أن سعر الفائدة الذى تقترض به المشروعات من البنوك يتوقف على ما تقدمه هذه المشروعات من ضمانات ، وعلى مقدار القرض ، والغرض الذى يستثمر فيه ، وكذلك على مدى الأخطار التى يمكن أن يتعرض لها هذا القرض . ولما كانت المشروعات الكبيرة فى مركز أفضل من المشروعات الصغيرة من هذه النواحى ، فإن قدرة المشروعات الكبيرة على الاقتراض من البنوك بأسعار فائدة أقل تفوق قدرة المشروعات الصغيرة .

٤ - الوفورات الإدارية :

إن التوسع فى حجم المشروع يؤدى إلى تحقيق الكثير من الوفورات فى نفقات الإدارة ، إذ أن نمو المشروع لايترتب عليه بالضرورة زيادة عدد الموظفين الإداريين بنسبة الزيادة فى حجم الإنتاج ، كما أن بعض الخدمات لايزداد بنفس النسبة التى يزداد بها حجم المشروع ، وعلى ذلك فإن الزيادة فى نفقات الإدارة ستكون أقل نسبيا من الزيادة فى حجم الإنتاج ، كما أن هذه النفقات ستوزع على عدد أكبر من الوحدات المنتجة .

كذلك فإن المشروعات الكبيرة تستطيع ان تستفيد من مزايا التخصص وتقسيم العمل فى النواحى الإدارية . فأصحاب الكفايات النادرة تسند إليهم الأعمال الهامة والتى تتطلب قدرات خاصة ، أما ذوى المقدرة العادية فتسند إليهم الأعمال البسيطة التى لا تتطلب خبرة وكفاية كبيرة . وعلى ذلك يستطيع المشروع الكبير أن يخصص كل شخص للعمل الذى يتناسب مع قدراته ومواهبه ، ونحن نعرف أن تخصص الفرد فى عمل معين يزيد من كفاءة وخبرته ودرجة إلمامه بهذا العمل . وبالإضافة لذلك تستطيع المشروعات الكبيرة أن تحصل على خدمات لايتسنى للمشروعات الصغيرة الحصول على مثلها . فتستطيع المشروعات الكبيرة أن تستخدم الآلات والحاسبات المتطورة التى تستعمل للأعمال الإدارية والحسابية وتستطيع إجراء عدة عمليات فى وقت واحد [1] .

---

(١) فهناك آلة تستطيع فى نفس الوقت أن تكتب الفاتورة للعميل والأمر للإدارة المختصة ، وأن قيد العمليات على إخطار خاص بقسم الإحصاء ، وأن تجرى القيود اللازمة فى دفتر الأستاذ ، وأن تجمع العمليات المختلفة وتسجل المجموع .

٥- وفورات توزيع الأخطار :

تستطيع المشروعات الكبيرة تحمل الأخطار التجارية بمقدرة تفوق كثيرا تلك التى تتوافر للمشروعات الصغيرة ، إذ تتمكن المشروعات الكبيرة من توزيع هذه الأخطار وذلك عن طريق عدة وسائل أهمها تنويع المنتجات وتنويع الأسواق فالمشروعات الكبيرة تستطيع تنويع منتجاتها حتى تتمكن من مواجهة التغيرات التى قد تطرأ على حالة الطلب على إحدى المنتجات ، حيث أن نقص الطلب على منتج ما قد تعوضه الزيادة فى الطلب على المنتجات الأخرى (فمثلا نقص الطلب على إطارات السيارات فى أحد المشروعات الكبيرة قد يعوضه زيادة الطلب على الأدوات الرياضية التى ينتجها هذا المشروع) .

كدلك تتمكن المشروعات الكبيرة من توزيع الأخطار التجارية التى قد تتعرض لها ، وذلك عن طريق تنويع أسواق منتجاتها فى حالة إذا ما كان للسلعة أكثر من استعمال واحد . كما تتمكن هذه المشروعات من تنويع مصادر المادة الخام اللازمة لها حتى تكون أقل تعرضا للأخطار التى تلحق بها نتيجة لتوقف المصدر الذى تعتمد عليه فى الحصول عليها (كما لو أضرب العمال عن العمل) وأخيرا فإن المشروعات الكبيرة تستطيع أن تلجأ إلى التأمين للتقليل من مخاطرها ، ومما قد يقلل أيضا من تفضيل السيولة بغرض الاحتياط .

ثانيا : مساوئ الإنتاج الكبير :

لا تعنى مزايا الإنتاج الكبير أن من مصلحة المنظم أن يزيد من حجم المشروع إلى مالا نهاية ، فهناك حجم أمثل للمشروع يجب أن يقف عنده ولايتجاوزه وهو الحجم الذى يستنفد فيه مزايا الإنتاج الكبير بحيث تقل نفقة إنتاج الوحدة من الناتج إلى أدنى حد ممكن . فإذا تجاوز المشروع هذا الحجم تبدأ فى الظهور مساوئ للحجم أو للإنتاج الكبير [1] ، أهمها :

١- إن زيادة حجم الإنتاج بعد حد معين تؤدى إلى ظهور تناقص فى العائد بالنسبة للحجم ، حيث تبدأ آثار قانون الغلة المتناقصة فى الظهور ، إذ يزيد معدل الناتج بنسبة أقل من نسبة الزيادة فى جميع عناصر الإنتاج . ولذلك فإن زيادة حجم المشروع عن حد معين تفقده مزايا الإنتاج الكبير وتسبب ارتفاعا فى نفقة إنتاجه [2] .

٢- يقتضى الإنتاج الكبير تكاليف ثابتة ضخمة تنتج من إعداد وتجهيز وتركيب آلات ضخمة فى مبان كبيرة ، ولذا فإن توقف الإنتاج فى أوقات الكساد يصيب المشروعات الكبيرة بخسارة كبيرة نظرا لضخامة حجم رأس المال الثابت المستثمر فيها (وذلك على العكس من المشروعات الصغيرة التى تكون فيها رؤوس الأموال الثابتة قليلة بالمقارنة بالمشروعات الكبيرة ، ومن ثم تكون خسارتها قليلة) .

٣- كثيرا ما تؤدى الرغبة فى التوسع فى الإنتاج إلى الاقتراض من البنوك على نطاق واسع والإفراط فى الاستثمار والإنتاج ، وبالتالى إنتاج كمية من السلع تفوق الطلب عليها ، مما يؤدى إلى صعوبة تصريف

---

(١) (Diseconomies of large Scale) .

(٢) وهذا يفسر لنا لماذا يفضل المشروع بدلا من أن يوسع إحدى منشآته أن يزيد عدد هذه المنشآت .

المنتجات وتقليل الإنتاج أو وقفه مما ينتج عنه تعطل عوامل الإنتاج (وذلك على العكس من المشروعات الصغيرة التى تمتاز بأنه قلما يحدث فيها إفراط فى الإنتاج بالنظر إلى صغر حجمها ومحدودية الكمية التى تنتجها بحيث يمكن تصريفها بسهولة).

٤- ينتج عن كبر حجم المشروع ضعف العلاقات الشخصية بين رب العمل والعمال ، مما قد يؤدى إلى وجود خلافات ومشاكل بين الطرفين .

٥- انتشار الإنتاج الكبير فى فرع معين من فروع الإنتاج يترتب عليه غالبا أن يقل عدد المشروعات فى هذا الفرع ، ومن ثم يسهل الاتفاق بينها على احتكار السوق ورفع الأسعار ، وهو ما يتعارض مع مصلحة المستهلكين .

٦- إدارة المشروعات الكبيرة أكثر صعوبة من إدارة المشروعات الصغيرة . فكلما كبر المشروع أكثر وأكثر فإن الفرصة لنشوء الروتين والبيروقراطية الإدارية تصبح مهيأة ، كما تتعدد الاختصاصات وتتداخل وتتضخم التكاليف الإدارية مما يؤدى فى النهاية إلى ارتفاع النفقات التى يتحمل بها المشروع .

٧- تضطر المشروعات الكبيرة نتيجة لكبر حجم إنتاجها أن تجلب المواد الأولية من مصادر متعددة ، وأن تصرف منتجاتها فى منافذ متعددة مما يكبدها نفقات نقل باهظة .

٨- تؤدى ضخامة إنتاج المشروعات الكبيرة إلى أن تصبح مشكلة تسويق المنتجات أشد تعقيدا وأكثر صعوبة منها بالنسبة للمشروعات الصغيرة .

٩- قد يؤدى كبر حجم المشروع إلى زيادة المخاطر التى قد يتعرض لها ، خاصة وأن رأس المال الثابت ، وهو ما يكلف نفقات باهظة ، يكون مهددا باحتمال تغير الفن الإنتاجى ، مما يعرض المشروع الكبير لخسارة فادحة .

١٠- المشروعات الكبيرة تكون فى حاجة إلى الاحتفاظ بمبالغ ضخمة فى صورة سائلة مما يكلفها كثيرا أو يفوت عليها فوائد ضخمة .

★ **بقاء المشروعات الصغيرة :**

بالرغم من المزايا العديدة التى ترتبط بالمشروعات الكبيرة ، إلا أننا نرى الكثير من المشروعات الصغيرة تعمل جنبا إلى جنب مع المشروعات الكبيرة . حيث أنه يوجد الكثير من المشروعات التى تتفق طبيعتها مع الإنتاج الصغير ، ومثال ذلك المشروعات التى تقوم ببيع منتجات سريعة التلف (مثل الفواكه أو الخضروات أو الأسماك الطازجة) أو المنتجات التى يتقلب عليها الطلب من وقت لآخر نتيجة لتغير أذواق المستهلكين (مثل الملابس) تكون أكثر ملاءمة للحجم الصغير . كما أن المشروعات التى تحتاج منتجاتها إلى رعاية شخصية (كالتحف والأثاث الفاخر) لا تتفق بطبيعتها مع الإنتاج على نطاق واسع ولا يمكنها استخدام الآلات الكبيرة فى الإنتاج ، وبالتالى فإن حجم هذه المشروعات يظل فى الغالب صغيرا . وكذلك الأعمال التى تتطلب تقديم خدمات مباشرة وعناية شخصية تستلزم كذلك صغر حجم المشروع (كالمحامى والطبيب وتاجر التجزئة الذى يحتاج إلى تعرف حاجات عملائه وتلبية طلباتهم وتقديم عناية خاصة لهم) . كما أن ضيق السوق يزيد من أهمية المشروعات الصغيرة .

المبحث الرابع

التكتل

(اتحادات المنتجين)

ساعد الإنتاج الكبير على انتشار الاتفاقيات بين المنتجين ، إذ أن قلة عدد المشروعات القائمة بالإنتاج في بعض الصناعات تيسر الاتفاق بينها(١). وتعتبر الاتفاقيات بين المنتجين من أهم مظاهر الانتاج الصناعي في العصر الحديث ، حيث تتجه المشروعات - بعد أن تبلغ حدا معينا من كبر الحجم إلى الدخول مع غيرها من المشروعات في علاقات تهدف إلى الحد من المنافسة بينها وتحقيق وضع احتكاري أو شبه احتكاري يضمن لها السيطرة على السوق والتحكم في الأسعار . (٢)

وتتخذ الاتفاقيات بين المنتجين أشكالا عديدة . ويميز الاقتصاديون عادة بين شكلين أساسين من هذه الاتفاقيات : الترست والكارتل .

١- الترست

يتمثل الترست في اندماج عدة مشروعات لتكون معا مشروعا كبيرا بغرض تحقيق وضع احتكاري أو شبه احتكاري يضمن السيطرة على السوق

---

(١) وقد يتسع نطاق هذه الاتفاقيات فيتجاوز الحيز الوطني إلى الميدان الدولي لتشمل مشروعات قائمة في دول متعددة .

(٢) يرجع عقد الاتفاقيات بين المشروعات إلى الرغبة في الحد من المنافسة بينها حتى لا تؤدي إلى الإضرار بها جميعا ، حيث أن المنافسة الشديدة تدفع بكل مشروع إلى تخفيض أثمان منتجاته إلى أقل مستوى ممكن لاجتذاب المستهلكين مما يؤدي إلى انخفاض الربح ... أن انعدام الرابطة بين المشروعات المشتغلة في صناعة معينة قد يؤدي إلى الإفراط في الإنتاج وبالتالي إلى تدهور الأسعار نتيجة زيادة العرض عن الطلب .

والتأثير في الأثمان ، أو بغرض تخفيض النفقات .

الآثار المترتبة على الترست

يؤدى الترست إلى تركز الصناعة ، ويترتب عليه نتائج بالنسبة للمنتجين المستقلين والمشترين وجمهور المكتتبين : (٢)

١- **تركز المنشآت** : لا يقتصر أثر الترست على التركز التجارى ، بل إنه يحدث تركزا فى الإنتاج . لذلك يحقق الترست كل مزايا التركز التجارى والصناعى ، وبالجملة كل المزايا الناتجة عن الإنتاج الكبير والتى سبق ذكرها .

٢- **المنتجون المستقلون**: يشن الترست حربا ضارية على المنتجين المستقلين لإرغامهم على الإندماج فيه أو القضاء عليهم باتباع وسائل غير مشروعة (مثل استغواء المستخدمين فى المصانع المنافسة للحصول على المعلومات الخاصة بالمنتجين المنافسين ، والبيع بخسارة مؤقتة حتى يضمن خروج هؤلاء المنتجين من السوق) .

---

(١) نشأ الترست فى بادئ الأمر فى الولايات المتحدة (حوالى سنة ١٨٨٠) ، حيث أخذ من نظام انجلو سكسونى قديم بمقتضاه يدير شخص أموال شخص آخر (وهو يشبه نظام الوصاية عندنا) . وقد لجأ روكفلر (مؤسس شركة استاندرد أويل) إلى استعمال هذا النظام لجمع أكبر عدد من شركات البترول تحت إدارة موحدة ، فأنشأ نقابة مالية تسمى "هيئة الأمناء" يتنازل لها مساهموا المشروعات المنضمة إلى الترست عن أسهمهم ، ويأخذون فى مقابلها " شهادات إيداع " تعطيهم الحق فى الحصول على الأرباح دون أن يكون لهم حق التدخل فى إدارة المشروع . وبذلك تنحصر إدارة هذه المشروعات فى هيئة الأمناء التى تقوم بتنظيم سياسة المشروعات المختلفة من حيث الأسعار والإنتاج والاستثمار.

(٢) د. محمد صالح ، أصول الاقتصاد ، الجزء الأول ، مطبعة الاعتماد ، الطبعة الثابتة ، ١٩٣٢ ، صـ ٢٠٨ ، ٢٠٩ .

٣- المشترون : يهدف الترست إلى التحكم فى السوق وتحقيق أعلى الأرباح، ولا سبيل إلى ذلك إلا باتباع إحدى طريقتين : فإما أن يخفض الترست نفقات الإنتاج وإما أن يرفع الأثمان (وقد يتبع الترست الطريقتين معا) . وفى حالة رفع الأثمان فإن الضرر يقع على المشترين. (١)

٤- جمهور المكتتبين : يتميز نظام الترست بأن رأسماله لا يتناسب مع القيمة الحقيقية للمنشآت المندمجة فيه ، حيث أن هذه المنشآت تبالغ فى تقديم موجوداتها بسبب اشتراكها فى الترست الذى سيتحكم فى الأسواق ويحقق أرباحا كبيرة . ولا يخفى ما فى هذه الطريقة من الخطر ، لأنها تدفع الجمهور إلى الاكتتاب فى أسهم تقدر قيمتها الحالية على أساس أرباح احتمالية مبالغ فيها .

وكان الترست منتشرا فى الولايات المتحدة الأمريكية إلى أن أدركت الحكومة ما فى هذا النظام من اعتداء صارخ على حرية التجارة ومن ثم صدرت القوانين التى تهدف إلى مكافحة الترست (٢) . ثم قررت المحاكم عدم قانونيته (٣) . وبالرغم من ذلك فإن الشكل الاقتصادى للترست قد بقى

(١) قد يغاير الترست بين الأسعار التى يبيع بها داخل الدولة وخارجها (وهذا هو ما يسمى بسياسة التمييز السعرى) ، فيعمد بعد احتكار السوق الداخلى إلى رفع السعر فيه عن السعر الذى يبيع به فى الخارج ، بل قد يبيع فى السوق الخارجى بسعر يقل عن نفقة الإنتاج بقصد القضاء على المنافسة فى الأسواق الأجنبية ، ويعوض هذا الانخفاض من ارتفاع الثمن فى السوق الداخلى وهذه السياسة تسمى بالإغراق .

(٢) وأول قانون صدر لمحاربة الترست هو قانون شيرمان " عام ١٨٩٠ والذى نص على أنه "يعتبر كل تعاقد أو اتحاد فى صورة ترست أو أى شكل آخر ، وكل تآمر أو اتفاق يقيد التعامل أو التجارة بين عدة ولايات ، أو بينها وبين دول أجنبية ، باطلا " .

(٣) فى سنة ١٨٩٢ قررت المحكمة العليا فى الولايات المتحدة فى قضية Standard oil trust بطلان الترست . وبالرغم من أن الترست أصبح غير قانونى إلا أن اسمه لم يمت ،==

إلى الآن في صورة الشركة القابضة " Holidng Company " .
والشركة القابضة هي شركة تتكون لغرض حيازة نصيب - مانح لسلطة الرقابة - من الأسهم والسندات، التي تصدرها شركة أخرى . وبهذه الوسيلة فإن سياسة الشركات التابعة تصبح تحت الرقابة المباشرة للشركة القابضة ، حتى ولو احتفظت هذه الشركات بشيئ من كيانها ووجودها المستقل .

٢- الكارتل

يمكن تعريف الكارتل بأنه اتفاق بين عدة مشروعات تنتمي إلى فرع معين من فروع الإنتاج بقصد الحد من المنافسة بينها ، مع احتفاظ كل مشروع باستقلاله القانوني والاقتصادي فيما عدا المسائل التي يتناولها الاتفاق . [١] فالكارتل لايترتب عليه اندماج المشروعات فيما بينها ، ولايترتب عليه الحد من استقلال وحرية كل مشروع إلا في حدود ما اتفق عليه . وعلى ذلك نكون في حالة الكارتل أمام عدة مشروعات لا أمام مشروع واحد ، فالكارتل اتحاد تجاري بعكس الترست الذي يعتبر اتحادا ماليا وصناعيا وتجاريا .

شروط قيام الكارتل ونجاحه :

يتوقف قيام الكارتل ونجاحه على توافر عدة شروط مستمدة من

== فمازال يطلق على كل تنظيم احتكاري يوجد بين مشروعاته المختلفة اتفاق في الناحية المالية، بل ويطلق أحيانا على أي مشروع ضخم يضم عدة منشآت .

(١) الكارتل كلمة ألمانية معناها وثيقة أو اتفاق ويقابلها في اللغة الفرنسية كلمة Syndycat ، وفي اللغة الانجليزية كلمة Pool (وإن كانت كلمة كارتل شائعة الاستعمال) . وقد نشأ الكارتل في ألمانيا لأول مرة حوالي سنة ١٨٦٢ نتيجة المنافسة الحادة بين المنتجين ثم امتد إلى البلاد الأخرى كفرنسا وانجلترا وإيطاليا والنمسا وغيرها .

الغرض الذى يهدف إليه ، وهو احتكار السوق . ومن أهم هذه الشروط : (١)

١- أن يكون عدد المنتجين فى الفرع الإنتاجى الذى يقوم فيه الكارتل قليلا حتى يسهل الاتفاق بينهم .

٢- أن تكون الظروف التى يعمل فيها هؤلاء المنتجون متقاربة ، إذ لا مصلحة للمشروع الذى ينتج فى ظروف أحسن من المشروعات الأخرى أن يعقد اتفاقاً معها .

٣- أن تنضم إلى الكارتل أغلبية المنتجين المتنافسين . مع ملاحظة أن العبرة هنا ليست بالأغلبية العددية للمنتجين بل بقوتهم الإنتاجية .

٤- أن تكون السلعة موضوع الاتفاق غير قابلة للاستعاضة أو الاستبدال بسهولة ، لأن الكارتل يريد الاحتكار ويسعى لرفع الأسعار ولن يتسنى له ذلك إذا كان فى مقدور مستهلكى السلعة أن ينصرفوا عنها ويستبدلوها بغيرها فى حالة ارتفاع أسعارها .

٥- أن تكون السلعة موحدة الصنف (أى متماثلة) ولا تتطلب توافر صفات فنية لدى المنتج حتى لايتعذر الاتفاق بشأنها بين المنتجين .

٦- كما يلزم لنجاح الكارتل إذا كان قاصرا على دولة معينة أن تساعده الحكومة عن طريق الحماية الجمركية حتى يأمن منافسة البضائع الواردة من الخارج.

---

(١) د. محمد صالح ، أصول الاقتصاد ، مرجع سابق ، صـ١٩٨ ، ١٩٩.
- د. محمد حلمى مراد ، أصول الاقتصاد ، الجزء الأول ، مرجع سابق ، صـ٣٢٠ ، ٣٢١ .
-د. زكريا بيومى ، د. خالد سعد زغلول ، مبادئ الاقتصاد ، مرجع سابق ، صـ٢١٨ ، ٢١٩

٧- وأخيراً : يشترط لنجاح الكارتل أن تسود بين أعضائه روح التعاون وحب النظام وإطاعة القرارات التى تتخذ .

★ **أشكال (أنواع) الكارتل :**

ينقسم الكارتل **بحسب موضوعه** إلى نوعين **كارتل شراء** مهمته تنظيم شراء المواد الأولية واستخدام الأيدى العاملة ، و**كارتل بيع** مهمته تنظيم عرض وبيع منتجات المشروعات المشتركة فى الكارتل .

وينقسم الكارتل **بحسب نطاق نشاطه** إلى نوعين **كارتل داخلى** ، وهو الذى يزاول نشاطه داخل دولة معينة ويتكون من مشروعات تنتج سلعة وطنية ، أو سلعاً مما تنتج فى الخارج بشرط أن تفرض الدولة فى هذه الحالة حماية جمركية تمكن الكارتل من الاستقلال بالسوق الداخلية ، والنوع الثانى هو **الكارتل الدولى** الذى يتخذ عدة دول مسرحاً لنشاطه ، وتنضم إليه مشروعات من بلاد مختلفة (بل قد تنضم إليه بعض الحكومات) .

وينقسم الكارتل **بحسب شكله** إلى نوعين : **كارتل بسيط وكارتل مركب**. والأول يتميز بعدم وجود جهاز مركزى يتولى الإشراف على تنفيذ الاتفاقات ، أما الثانى فيتضمن وجود جهاز مركزى (أو هيئة مركزية) لتنفيذ شروط الاتفاق . وينقسم كل من الكارتل البسيط والكارتل المركب بحسب الغرض الذى تكون من أجله إلى عدة أنواع :

فالكارتل البسيط ينقسم إلى :

١- **كارتل تحديد الأثمان** : وهو اتفاق بين مشروعات متنافسة بغرض تحديد حد أدنى لثمن السلعة لايجوز لأى عضو أن يبيع بأقل منه (١) .

(١) ومن أمثلة هذا الكارتل أيضا الاتفاقات التى تعقد بين البنوك لتحديد حد أدنى لسعر الفائدة .

وغالبا مالا يدوم هذا الاتفاق طويلا ، إذ تلجأ بعض المشروعات إلى البيع بأثمان تقل عن الحدود المتفق عليها ، عن طريق منح خصم مستتر للمشترين منها ، وذلك رغبة فى تحقيق المزيد من الأرباح لنفسها . ولهذا فقد يمتد الاتفاق فى مثل هذا الكارتل ليشمل تحديد نسبة مئوية من المبيعات الكلية لكل مشروع لا يتجاوزها . وقد ينشئ الكارتل وكالة للبيع تتلقى كافة طلبات الشراء وتوزعها على المشروعات وفقا للنسبة المحددة لكل منها .

٢- **كارتل تحديد الإنتاج** : وفيه يتفق الأعضاء على تحديد كمية الناتج الكلى وحصة كل مشروع منها ، ويتعهد كل مشروع بعدم إنتاج أكثر من الحصة المقررة له ، وذلك تفاديا للإفراط فى الإنتاج وما يؤدى إليه من زيادة الكمية المعروضة عن الكمية المطلوبة وبالتالى انخفاض الثمن.(١)

٣- **كارتل تقسيم الأسواق** : وفيه تقسم مناطق البيع بين الأعضاء وتحدد لكل عضو منطقة خاصة به لتصريف منتجاته تخلصا من المنافسة والتزاحم بين الأعضاء . (٢)

٤- **كارتل الشراء** : وهو يهدف إلى توحيد شروط الشراء ، وخاصة ما يتعلق بثمن شراء المواد الأولية اللازمة للأعضاء وأجور النقل وأجور العمال .

---

(١) وخير مثال على ذلك الكارتل الذى يضم الدول المنتجة والمصدرة للنفط والمعروف باسم أوبك .

(٢) وتغلب هذه الحالة فى الكارتل الدولى ، مثل كارتل الصلب الذى يجعل مناطق البيع القريبة من ألمانيا من نصيبها ، وتلك التى تقرب من انجلترا من نصيبها . . . . . . ، وهكذا .

أما الكارتل المركب (الكارتل ذو الإدارة الرئيسية) فينقسم إلى :

١- كارتل توزيع الطلبات : وهنا تقوم الإدارة الرئيسية بتلقى الطلبات من المشترين وتقوم بتوزيعها على أعضاء الكارتل وفقا لنسبة معينة متفق عليها سلفا (١) .

٢- كارتل توزيع الأرباح : وفيه يتعهد كل عضو بأن يدفع للمكتب الرئيسى مبلغا معينا عن كل وحدة يبيعها تتمثل فى الفرق بين نفقة إنتاج الوحدة والثمن الأدنى للبيع ، وتوزع الأرباح فى آخر السنة على الأعضاء لا بنسبة مبيعاتهم ، بل بنسبة معينة متفق عليها . وعلى ذلك لا يكون للأعضاء مصلحة فى البيع بثمن أقل من الثمن الأدنى المحدد للبيع ، أو بيع كمية أكبر من الكمية المتفق عليها ، لأن حصتهم فى الأرباح لا تتحدد وفقا لحجم المبيعات ، بل بحسب النسبة المتفق عليها . (٢)

٣- كارتل الإدارة التجارية : وفيه يتعهد الأعضاء بألا يتعاملوا إلا مع المكتب الرئيسى الذى يشترى من كل عضو نصيبه من الناتج الكلى بالثمن الذى يحدده الاتفاق ثم يبيعه للجمهور بثمن أعلى ، ويوزع الربح على الأعضاء بنسبة ما باعه كل منهم إلى المكتب الرئيسى .

---

(١) يتعهد أعضاء الكارتل بأنهم إذا تلقوا مباشرة طلبات من المشترين فيجب عليهم أن يبلغوها إلى الإدارة الرئيسية .

(٢) وقد يكون الهدف من ذلك جذب مشروعات تخشى أن يعود عليها ضرر من اشتراكها فى الكارتل ، كما قد يكون تحقيق عدالة فى توزيع الأرباح بين الأعضاء .

أوجه الاختلاف بين الترست والكارتل :

توجد عدة فوارق بين الترست والكارتل يمكن ذكر أهمها فيما يلى :(١)

١-الكارتل عبارة عن اتفاق بين عدة مشروعات ، أما الترست فهو مشروع بصرف النظر عن الشكل الذى يتخذه .

٢- تحتفظ المشروعات المنضمة للكارتل بالاستقلال فيما عدا المسائل التى تم الاتفاق عليها ، أما بالنسبة للمشروعات التى يتكون منها الترست فتفقد استقلالها كلية .

٣- يحقق الترست التركز المالى والصناعى والتجارى ، ولهذا السبب يحقق الترست اقتصادا كبيرا فى النفقات ، أما الكارتل فلا يحقق إلا التركز التجارى .

٤- لا يؤدى الترست دائما إلى الاحتكار وذلك على العكس من الكارتل . فالترست يعتبر من المشروعات الكبيرة التى تستطيع البقاء بلا احتكار اعتمادا على انخفاض النفقات الناتج من التركز المالى والصناعى والتجارى ، فى حين أنه لابقاء للكارتل بدون احتكار .

---

(١) د. محمد صالح ، أصول الاقتصاد ، مرجع سابق ، صـ ٢٠٩ . ٢١٠.
- د. محمد حلمى مراد ، أصول الاقتصاد ، مرجع سابق ، صـ٣٢٢ .

الباب الثانى

نظريات التوزيع

"الريع، والأجور، والفائدة والربح"

تحتل نظرية التوزيع ، سواء من خلال الفكر أو الواقع ، مركزاً رئيسياً فى النظرية الاقتصادية ، لأنها تعالج المشكلة الاقتصادية من خلال العلاقة بين الإنسان والإنسان عند نقطة حرجة من النشاط الاقتصادى وهى مرحلة اقتسام عائد هذا النشاط بعد إنجازه . وعلى ذلك فإن مشكلة التوزيع لا تقل أهمية عن مشكلة الندرة ، كما أنها ترتبط بالظواهر الاقتصادية الأساسية كالقيمة والأثمان والإنتاج والاستهلاك والنمو والرفاهية .

ولقد شغلت مشكلة التوزيع كافة الفكر الاقتصادى والمجتمعات الحضارية فى بداية التكوين العلمى والعقلانى لعلم الاقتصاد . فقد وضع ريكاردو مشكلة التوزيع فى مقدمة اهتماماته ، حيث كتب فى تصدير كتابه " مبادئ الاقتصاد السياسى والضرائب " (١٨١٧) : " إن تحديد القوانين التي تحكم عملية التوزيع يعتبر المشكلة الرئيسية فى الاقتصاد .

وتعتبر دراسة نظرية التوزيع امتدادا لدراسة نظرية القيمة أو الثمن ذلك أن نظرية التوزيع تبحث فى تحديد أثمان خدمات عناصر الإنتاج (من عمل وأرض ورأس مال وتنظيم ...) فهى تبحث فى كيفية تحديد أجر العامل أو ريع الأرض أو فائدة رأس المال أو ربح المنظم . وعلى ذلك لا تعدو نظرية تحديد أثمان خدمات عوامل الإنتاج أن تكون حالة خاصة من نظرية الثمن.

وتتصل دراسة التوزيع أيضا بدراسة نظرية الإنتاج حيث يهتم المنظم عند قيامه بالجمع بين عناصر الاج بتلك المجموعة من العناصر التى تتمتع

بأسعار أقل أو ذات تكلفة أقل ، وسيتوقف حجم ونوع عنصر الإنتاج المستخدم في العملية الإنتاجية على سعر هذا العنصر .

كما تتصل دراسة نظرية التوزيع كذلك بدراسة نظرية الدخل القومى ، إذ أنه طالما كان نطاق دراسة نظرية التوزيع هو تحديد أثمان خدمات عناصر الإنتاج فإنه يعنى بالضرورة تحديد حجم ونصيب كل عنصر من عناصر الإنتاج فى حجم الدخل القومى ما يعنى توزيع الدخل القومى على عوامل الإنتاج التى ساهمت فى توليد هذا الدخل . ومن المهم أن نفرق هنا بين ما يسمى بالتوزيع الوظيفى للدخل والتوزيع الشخصى للدخل . فالتوزيع الذى ندرسه هنا هو التوزيع الوظيفى للدخل ، وهو ما يعنى تحديد مكافأة أو عائد عنصر الإنتاج حسب الوظيفة التى يؤديها هذا العنصر . وهذا يختلف عن التوزيع الشخصى للدخل الذى يهتم بنصيب الفرد فى الدخل القومى ويبين كيفية تحديد مستويات دخول الأفرا والعوامل التى تؤدى إلى تفاوت توزيع الدخول ومدى هذا التفاوت .... ، ومن ثم فإن النظرة إلى دخل الفرد هى نظرة شخصية يدخل فى تحديدها اعتبارات اجتماعية وسياسية وليست فقط اقتصادية . أما النظرة إلى دخل عنصر محدد من عناصر الإنتاج فهى نظرية اقتصادية وموضوعية .

وسوف نتولى دراسة نظرية التوزيع فى أربعة أبواب على النحو التالى :

خطة الدراسة :

الفصل الأول : نظرية الريع .

الفصل الثانى: نظرية الأجور .

الفصل الثالث : نظرية الفائدة.

الفصل الرابع : نظرية الربح

الفصل الأول
نظـــرية الريـــع

مقدمة

تحتل دراسة الريع أهمية خاصة فى النظرية الاقتصادية بصفة عامة ونظرية التوزيع بصفة خاصة . حيث يثور الجدل – من ناحية أولى – حول ما إذا كان الريع يعتبر فائضاً ، ومن ثم يتعلق تحليله بنظرية التوزيع ، أم يعتبر دخلاً لعامل إنتاج (الأرض) ومن ثم يتعلق تحليله بنظرية الإنتاج . ومن ناحية ثانية ، يكتسب الريع أهمية خاصة فى نظرية التوزيع بسبب مايثيره الجدل الاقتصادى من أن الريع يتحدد بعد أن يكون الثمن قد تحدد وبالتالى فإن الريع لايدخل فى تكلفة الإنتاج ، ومن ثم فإن كبار الملاك ومن يتمتع بالريع حق عليه فرض الضريبة . وحيث يتعلق الأمر بالضرائب وعدالة توزيع الدخل ، فإن موضوع الريع يستحق نوعاً من العناية . ومن ناحية ثالثة ، فإن مفهوم الريع قد تطور بتطور الفكر الاقتصادى . فالاقتصاديون الكلاسيك كانوا يقصرون الريع على الأرض من دون عوامل الإنتاج الأخرى ، وذلك لأن من رأيهم أن عرض الأرض ثابت فى حين أن عرض عوامل الإنتاج الأخري عرض مرن . أما الاقتصاديون المحدثون فقد عمموا فكرة الريع الاقتصادى ، فهم لايقصرونها على الأرض فحسب – كما فعل الكلاسيك – ولكنهم يطبقونها على كل عامل من عوامل الإنتاج لايكون عرضه تام المرونة .

وسوف نقتصر فى دراستنا لنظرية الريع على دراسة نظرية الريع فى الفكر الكلاسيكى

---

* لمزيد من التفاصيل حول تطور نظرية الريع انظر رسالتنا للدكتوراه : " تطور نظرية الريع وسيادة الظواهر الريعية فى الاقتصاد المصرى المعاصر ، دار النهضة العربية ، القاهرة ١٩٩٦.

المبحث الأول

نظرية الريع فى الفكر الكلاسيكى

تمهيد وتقسيم :

فى نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر ظهرت نخبة من الاقتصاديين الكبار هم آدم سميث (١٧٢٣ - ١٧٩٠) ، روبرت مالتس (١٧٦٦ - ١٨٣٤) ، دافيد ريكاردو (١٧٧٢ - ١٨٢٣) ، جان باتست ساى (١٧٦٧ - ١٨٣٢) ، جون ستيوارت ميل (١٨٠٦ - ١٨٧٣) . فإلى جانب أن أعمالهم تشكل جزءاً هاماً من تاريخ الفكر الاقتصادى ، فهى مازالت تساعدنا فى فهم وإدراك عالمنا المعاصر .

نهاية القرن الثامن عشر والقرن التاسع عشر كانت فترة ثرية بالجدل والنقاش . ومن الملفت للنظر أن المسائل المعروضة فى تلك الفترة ماتزال قضايا معاصرة : ماهى العوامل الملائمة للنمو ؟ هل يؤدى تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى إلى زيادة الثروة القومية ؟ وهل يجب مساعدة الفقراء والمعوزين ؟ ما هى نتائج النمو الاقتصادى ؟ ماهو أساس القيمة ؟ من أين تأتى البطالة ، هل نحن محكوم علينا بالأزمات الاقتصادية ..... ؟

الفكر المعاصر يعد امتداداً للفكر الذى ساد فى الفترة الكلاسيكية، فهو يجد جذوره فى تلك الفترة التي شهدت بداية التصنيع . الرغبة فى التحليل وفقاً لمنهج علمى من أجل دراسة المسائل والقضايا الاقتصاديه ومحاولة وضع حلول لها ، أدى إلى تقديم أفكار ومفاهيم مجردة ، إلى البحث عن قوانين مازال الكثير منها يصلح للتطبيق حتى الآن ، تكوين نماذج نظرية تتدرج فى منهج التصعيد التدريجي للتجريد والذى غايته هى استخدام الرياضيات فى علم الاقتصاد . حتى الاختلافات التي نجدها فى الفكر

المبحث الأول
نظرية الريع فى الفكر الكلاسيكى

تمهيد وتقسيم :

فى نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر ظهرت نخبة من الاقتصاديين الكبار هم آدم سميث (١٧٢٣ - ١٧٩٠) ، روبرت مالتس (١٧٦٦ - ١٨٣٤) ، دافيد ريكاردو (١٧٧٢ - ١٨٢٣) ، جان باتست ساى (١٧٦٧ - ١٨٣٢) ، جون ستيوارت ميل (١٨٠٦ - ١٨٧٣) . فإلى جانب أن أعمالهم تشكل جزءاً هاماً من تاريخ الفكر الاقتصادى ، فهى مازالت تساعدنا فى فهم وإدراك عالمنا المعاصر .

نهاية القرن الثامن عشر والقرن التاسع عشر كانت فترة ثرية بالجدل والنقاش . ومن الملفت للنظر أن المسائل المعروضة فى تلك الفترة ماتزال قضايا معاصرة : ماهى العوامل الملائمة للنمو ؟ هل يؤدى تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى إلى زيادة الثروة القومية ؟ وهل يجب مساعدة الفقراء والمعوزين ؟ ما هى نتائج النمو الاقتصادى ؟ ماهو أساس القيمة ؟ من أين تأتى البطالة ، هل نحن محكوم علينا بالأزمات الاقتصادية ..... ؟

الفكر المعاصر يعد امتداداً للفكر الذى ساد فى الفترة الكلاسيكية، فهو يجد جذوره فى تلك الفترة التي شهدت بداية التصنيع . الرغبة فى التحليل وفقاً لمنهج علمى من أجل دراسة المسائل والقضايا الاقتصاديه ومحاولة وضع حلول لها ، أدى إلى تقديم أفكار ومفاهيم مجردة ، إلى البحث عن قوانين مازال الكثير منها يصلح للتطبيق حتى الآن ، تكوين نماذج نظرية تندرج فى منهج التصعيد التدريجى للتجريد والذى غايته هى استخدام الرياضيات فى علم الاقتصاد . حتى الاختلافات التي نجدها فى الفكر

نظرية ريكاردو فى الريع

تمهيد :

وضع ريكاردو مشكلة التوزيع فى مقدمة اهتماماته ، حيث أوضح فى تصدير كتابه " مبادئ الاقتصاد السياسى والضرائب " (١٨١٧) أن تحديد القوانين التى تحكم هذا التوزيع هو المشكلة الرئيسية فى الاقتصاد السياسى". ومن ثم كانت مسألة كيف تتوزع الدخول وما هى القوانين التى تحكم الناتج القومى بين العناصر التى شاركت فى إنتاجه من أولى المسائل التى شغلت اهتمام ريكاردو .

ولقد جاء فى خطاب بعث به ريكاردو إلى مالتس فى ٩ أكتوبر سنة ١٨٢٠ " إن الاقتصاد السياسى ، فيما ترى ، بحث فى طبيعة الثروة وأسبابها ، ولكنه فيما أرى بحث فى القوانين التى تحكم توزيع ناتج العمل بين الطبقات التى تسهم فى تكوينه . إننا لا يمكن أن نصل إلى قانون صحيح يحكم توزيعها ، ولقد ازددت اقتناعا يوما بعد يوم ، بأن البحث الأول عبث ووهم ،وبأن البحث الثانى هو وحده الموضوع الحقيقى لعلم الاقتصاد ".

= جيمس ميل (والد جون ستيورات ميل) وأصدقاء آخرون اعتقدوا أن وجوده فى مجلس العموم سيكون له تأثير مفيد على المشرع فيما يخص المسائل والقضايا الاقتصادية . وتوفى ريكاردو فى سبتمبر ١٨٢٣ بعد أن أثرى علم الاقتصاد بالعديد من الأفكار التى دفعت دفعة قوية فى مسيرة وتطور هذا العلم .

وسوف نستند بصفة أساسية فى دراستنا لنظرية الريع عند ريكاردو على كتابيه :

Des Principes de l'économie politique et de l'impot (1817), trad. Franc., Paris, éd , Flammarion , 1988.

- Essai sur l'influence du bas prix du blé (1815) , in : Oeuvres compeléts de David Ricardo, Pris, Guillaumin , 1847 , pp . 543 - 570.

الكلاسيكي مازالت تغذي الجدل والمناقشات الدائرة اليوم . المسائل الأساسية المتعلقة بالإنتاج ، التوزيع ، التبادل ، الاستهلاك ، دور الدولة في الحياة الاقتصادية .... إلخ ، تستخدم دائماً كمرجع للأعمال الحديثة .

النيوكلاسيك ينتسبون إلى " قانون الأسواق " لساي ، إلى نظرية " اليد الخفية " لسميث ، إلى مبدأ " النفقات المقارنة " لريكاردو .

الماركسيون يقيمون تحليلهم على نظرية " قيمة العمل " التي تجد أصولها عند سميث في فرض الجماعات البدائية ، وعند ريكاردو في فرض المراحل الأولى للجماعة .

فنظرية قيمة العمل عند سميث هي التي زودت ماركس بالحجج الحاسمة ضد الرأسمالية ، كما أن نظرية ريكاردو في قيمة العمل فتحت الطريق أمام ماركس لنظرية " فائض القيمة " التي تعتبر أساساً للاشتراكية المعاصرة ولتحليله للنظام الرأسمالي ولهجومه عليه .

وهكذا فإن دراسة النظريات المعاصرة ، حتى في صياغتها الأكثر حداثة ، تمر بالمعرفة الجيدة للمؤلفين الكلاسيك.

وسوف نقتصر في هذه الدراسة على عرض نظرية الريع عند ريكاردو المفكر اللامع وأحد الأعمدة الأساسية للمدرسة الكلاسيكية *.

(*) دافيد ريكاردو : اقتصادي انجليزي شهير ، ولد في لندن في أبريل عام ١٧٧٢ ، والده يهودي من أصل برتغالي ، ولد في هولندا وهاجر إلى انجلترا . ولقد تخصصت عائلة ريكاردو منذ وقت طويل في الأعمال المالية : جده الجوزيف كان سمسارا في البورصة في امستردام في النصف الأول من القرن الثامن عشر ، وإبنه ابراهام (والد ريكاردو) خلفه في تلك المهنة ، وكذلك ريكاردو بدوره . تمكن ريكاردو من تحقيق ثروة كبيرة من المضاربة في البورصة ساعدته على التفرغ واعتزال الحياة العملية منذ سن مبكرة . وفي سنة ١٩١٨ أصبح عضوا في البرلمان الانجليزي مدفوعا بواسطة صديقه الاقتصادي المعروف =

تعريف الريع عند ريكاردو :

لاحظ ريكاردو أن كلمة " ريع " تطلق فى اللغة الجارية على كل ما يدفعه المزارعون لأصحاب الأراضى فى مقابل استغلال الأرض ، وذكر ريكاردو أن سميث غالبا ما كان يستخدم كلمة الريع فى هذا المعنى الدارج ، وأن الخلط كثيرا ما كان يقع بين الريع وفائدة رأس المال وربحه .

ولقد أراد ريكاردو أن يحدد معنى الريع ، فذكر أنه لا يقصد بكلمة الريع إلا ما يدفعه المزارع للمالك فى مقابل استغلال الخصائص الأولية والخالدة للأرض . ومن ثم فإن ريكاردو يقصد الريع الخالص ، أى استبعاد كل فائدة ينبغى على المزارع أن يدفعها لمالك الأرض من أجل التجهيزات والتحسينات التى قد يكون قام بها على أرضه . ومن ثم ينبغى عدم الخلط بين الريع بمعنى الكلمة ، والمبلغ الذى يدفعه المزارع سنويا إلى مالك الأرض[١] .

---

(١) فلو افترضنا أنه توجد مزرعتان متجاورتان ، من نفس المساحة ونفس درجة الخصوبة ، ولكن فى إحداها توجد كل المبانى والأدوات اللازمة للزراعة ، كما أنها مسمدة جيدا ومسورة من كافة جوانبها ، بينما تنقص المزرعة الأخرى كل تلك التجهيزات ، فمما لاشك فيه أن المزرعة الأولى سيكون إيجارها أكثر ارتفاعا من الثانية . من الواضح أن جزءا من النقود المدفوعة سنويا بواسطة مستأجر المزرعة الأولى يمثل مقابل حق استغلال الأرض ، بينما الباقى ليس إلا ربح رأس المال المستخدم فى إنشاء المبانى وتحسين الأرض . ينبغى إذن ألا تعطى لكلمة " ريع " المعنى الدارج أو الشائع الاستعمال ، ولكن ينبغى النظر إليه على أنه " الثمن المدفوع لمالك الأرض من أجل التمتع باستخدام حق استغلال الخصائص المنتجة الأصلية وغير القابلة للفناء للتربة " . ويقرر ريكاردو أن هذه التفرقة على جانب كبير من الأهمية فى كل بحث يتعلق بالريع وبالأرباح . لأن الأسباب التى تؤثر فى زيادة الريع تختلف تماما عن الأسباب التى تحكم زيادة الأرباح ، وأنهما نادرا ما يعملان فى نفس الاتجاه .

Cf. D. Ricardo, principes ... , op. cit., p. 58.

- ومن هنا نرى أن ريكاردو ركز على أهمية التمييز بين الريع العقارى و " ريع " ==

وبعبارة أخرى ، فى حين كان الاقتصاديون الذين سبقوا ريكاردو مشغولين إلى حد كبير بموضوع الإنتاج ، وكان من رأيهم أن مهمة الاقتصاد السياسى هى البحث فى طبيعة الثروة وأسبابها ، فإن الذى كان يعنى ريكاردو بصفة خاصة موضوع التوزيع. ومن ثم كان هدف ريكاردو تحديد النسب التى يقسم بها الناتج الكلى بين عوامل الإنتاج الثلاثة التى ساهمت فى إنتاجه ، أى بين ملاك الأراضى والرأسماليين والعمال . وهو بهذا قد فتح ميدانا جديدا للبحث طرقه الاقتصاديون من بعده (١) .

ومن بين دخول عوامل الإنتاج الثلاثة (الأجر للعمل ، وفائدة رأس المال وربحه ، والريع للأرض) بدأ ريكاردو بالريع ، وهو مبلغ يدفع لعامل إنتاج لا ينفد وغير قابل لإعادة إنتاجه ، أو - بحسب تعبير ريكاردو " . . . لاستعمال الخصائص المنتجة الأصلية وغير القابلة للفناء للتربة " .

فابتداء مما كتبه آدم سميث ، يعاود دافيد ريكاردو مناقشة موضوع الريع فى الثلث الأول من القرن التاسع عشر ، فى فترة أدى فيها الضغط السكانى - الذى أثارته عملية تراكم رأس المال - وخاصة رأس المال الصناعى - وحروب نابليون إلى ارتفاع أثمان المواد الغذائية (وخاصة القمح) ، وزيادة النصيب النسبى للريع العقارى على حساب الدخول الأخرى ، وخاصة الربح (٢) .

(١) أنظر :

- Gide et Rist ,Histoire des doctrines économiques , op. cit., P. 155. , Henri Denis , Histoire de la pensée éco., Paris , P. U. F ., 9 emé ed ., 1990, p. 311.

(٢) مسألة الريع ، فى الواقع ، لم تشغل اهتمام ريكاردو وحده ، ولكنها شغلت اهتمام كل الاقتصاديين فى عصره ، وبصفة خاصة الاقتصاديين الانجليز ، حيث سادت مشكلة الريع كل الاقتصاد السياسى فى انجلترا فى النصف الأول من القرن التاسع عشر .

فإذا هبط ثمن الإنتاج المحلى زيدت الرسوم الجمركية على الواردات . ولكن هذه القوانين صيغت بطريقة أريد بها استبعاد القمح الأجنبى الرخيص من السوق الإنجليزية بصفة دائمة لصالح منتجى القمح الإنجليز .

وفى سنة ١٨١٣ ترتب على سوء المحاصيل وبالإضافة إلى الحرب مع فرنسا (الحروب النابليونية والحصار القارى الذى فرض على إنجلترا) ، ارتفاع أسعار القمح ارتفاعا شديدا ، حيث بلغ ثمن " البوشل " ١٤ شلنا تقريبا ، وهو مبلغ كان يقرب من ضعف الأجر الذى يتناوله العامل فى أسبوع. وقد عرضت المسألة على البرلمان للبحث عن حل لها ، ومرة أخرى تدخلت مصالح الملاك ، فكان الحل الموفق هو وجوب رفع الرسوم الجمركية على القمح المستورد بحجة أن هذا الارتفاع سوف يؤدى فى الأجل الطويل إلى التوسع فى الإنتاج المحلى من القمح . لكن إذا كان هذا الحل يرضى ملاك الأراضى فإنه يتعارض مع مصالح رجال الصناعة ، لأن ارتفاع ثمن الغذاء سوف يترتب عليه أن يطالب العمال بزيادة أجورهم ، وهذا يؤثر فى أرباح الطبقة الرأسمالية الصناعية .

وعلى ذلك فإذاكانت مصلحة المالك العقارى تتمثل فى ارتفاع ثمن القمح ، فإن مصلحة رجل الصناعة والعامل هى رخص القمح ، وإن كانت الدوافع التى تكمن وراء موقف الإثنين الأخيرين متباينة : فرجل الصناعة يعارض قوانين الغلال إذ يراها تعمل على التقليل من أرباحه ، أما بالنسبة للعامل فإن ارتفاع أسعار المواد الغذائية ، وخاصة القمح ، يعنى هبوط مستوى معيشته .

وعلى ضوء ما تقدم نعرض نظرية ريكاردو فى الريع فى مطلبين :

المطلب الأول : مضمون نظرية ريكاردو فى الريع .

المطلب الثانى : تقييم نظرية ريكاردو فى الريع .

ولكن لماذا يدفع الريع ؟! لأن الارض نادرة توجد بكمية محدودة ولأنها منتجة . وهذا ما يؤدى بنا إلى تقديم نظرية الريع عند ريكاردو .

ولكن قبل عرض نظرية ريكاردو فى الريع يحسن أن نلقى نظرة سريعة على الظروف التاريخية التى كتب فيها ريكاردو نظريته الشهيرة فى الريع :

خلال الأربعين سنة التى أعقبت ظهور كتاب " ثروة الأمم " لآدم سميث، انقسمت إنجلترا إلى فريقين كبيرين مصالحهما وأهدافهما متعارضة . فهناك أولا رجال الصناعة الجدد الذى استفادوا من المنجزات الفنية للثورة الصناعية ، فعملوا على تجميع الثروات وبالتالى أصبحوا يملكون قوة اقتصاديه ولكنهم فى الوقت نفسه لا يملكون القوة السياسية التى تنقل السلطات إلى أيديهم وتضع تحت تصرفهم الأدوات والأجهزة التى تمكنهم من تنمية مصالحهم . أما الفريق الثانى فيضم كبار ملاك الأراضى وهؤلاء يمثلون صفوة المجتمع الإنجليزى ، الفئة الارستقراطية التى تملك فى ذات الوقت القوة السياسية بسبب سيطرتهم على الأجهزة التشريعية والتنفيذية .

وثمة سبب آخر وراء الصراع الذى زادت حدته فى إنجلترا خلال الفترة سالفة الذكر . ذلك أن إنجلترا أصبحت مضطرة إلى استيراد المواد الغذائية ، بسبب أن النمو الديموجرافى أدى إلى زيادة الطلب على الحبوب زيادة كبيرة بحيث تجاوز العرض منها بكثير ، وكانت النتيجة أن ارتفعت أسعار القمح ارتفاعا كبيرا ، وارتفعت معها الأرباح التى يحققها كبار الملاك . هذا الاتجاه لاستيراد القمح الأجنبى الرخيص كان يشكل تهديدا لمصالح هؤلاء الملاك ، ولتفادى هذا الخطر استغلوا سيطرتهم على البرلمان فأصدر " قوانين الغلال " Corn Laws التى بمقتضاها فرضت رسوم متدرجة على القمح المستورد ،

= رأس المال . ويجب أن نعى ذلك فى الذاكرة من الآن ، لأننا سوف نرى فيما بعد أن ماركس قد ألغى هذه التفرقة وجمع النوعين معا (الربح والريع) تحت تسمية " فائض القيمة ".

بالنسبة للربح لم يتردد التقليديون فى اعتباره أحد مكونات الثمن شأنه فى ذلك تماما شأن أجر العمل .

ولكن ما الحكم بالنسبة لدخل صاحب الأرض ، أى الريع ، هذا الذى صنع الارستقراطية الإنجليزية ، وصنع حتى تاريخ إنجلترا؟! . لقد رأينا أن الفزيوقراط ، والذين كانوا يطلقون على الريع " الناتج الصافى " رأوا فيه كرما وسخاءا من الطبيعة ، حتى سميث نفسه ، وإن أعطى للعمل ، وليست الأرض ، الدور الخالق للثروة ، إلا أنه مع ذلك أقر بأن نسبة لا بأس بها من دخل الأرض ، على الأقل الثلث ، ترجع إلى تعاون الطبيعة مع الإنسان (١).

أما مالتس ، والذى ألف كتابا خصصه لهذه المسألة :

(An Inquiry into the nature and progress of rent, 1815).

والذى أشاد به ريكاردو واعتبر أن مالتس هو الذى اكتشف " النظرية الحقيقية للريع " ، فقد قبل – على الأقل كنقطة بداية – تفسير الفزيوقراط وآدم سميث ، يعنى أنه رأى فى الريع " النتيجة الطبيعية لخاصية وهبها الله للأرض ، خاصية تجعل الأرض قادرة على أن تنتج ما يزيد على ما يفى بحاجة الذين يفلحونها " .

ولكن بالنسبة لمالتس فإن الريع ليس فقط نتيجة لقانون طبيعى ، ولكنه أيضا نتيجة لقانون اقتصادى : " فالأرض لها مزية فريدة تكمن فى قدرتها على أن تخلق بنفسها الطلب على منتجاتها ، وبالتالى يمكنها أن

---

(١) سميث شبه الصناعة بأسرة تنجب طفلين ، الربح والأجر ، بينما الزراعة تنجب ثلاثة : الريع بالإضافة إلى الإثنين السابقين .

- Cf. Gide et Rist , op. cit., P. 69.

Ricardo, Principes ... , op. cit., P. 2!

المطلب الأول

نظرية ريكاردو فى الريع

مقدمة :

كان التقليديون ابتداء من آدم سميث يفرقون بين ثلاثة أنواع من الدخول : الأجور وهى دخل العمل ، والأرباح أو ما يسمونه profits of stock وهذه تشمل الربح بالمعنى الضيق مضافا إليه العائد على رأس المال[١]، ثم الريع وهو دخل صاحب الأرض .

ولم يجد التقليديون مشقة فى تفسير وتبرير النوعين الأولين من الدخول . فالأجر يحصل عليه العامل مقابل عمله ، ومن المعروف أن العمل فى نظرهم هو أساس الثروة [٢]. وعلى ذلك فإن أجر العامل يعتبر أهم عنصر من عناصر نفقة إنتاج السلعة ، وهو بلاشك يعتبر أحد مكونات الثمن . وكذلك الحال

---

(١) كان التقليديون يخلطون بين الربح والفائدة حتى جاء ساى وميز بينهما . أنظر :

- J. B. Say , Traité d'économie politique , Paris , Calman.ı Levy, 1972 , p. 74.

وكذلك أنظر :

- Bertrand Nogaro, Le developpement de la pensée économique , Paris , L. G. D. J. , 1964 pp. 105 - 106.

(٢) يقول سميث (V. La richese des nations, Liv . I ch. V) العمل هو أول ثمن دفع فى مقابل جميع الأشياء " . " العمل هو الذى لا تتغير قيمته مطلقا ، وهو المقياس الوحيد الحقيقى والنهائى الذى يمكن أن يستخدم ، فى كل الأوقات وفى جميع الأماكن ، فى تقدير ومقارنة قيمة كل السلع . العمل هو ثمنها الحقيقى أما النقود فليست سوى ثمنها الإسمى " . ولا ننسى أن أول عبارة استهل بها آدم سميث كتابه " ثروة الأمم " هى " العمل السنوى الذى يقوم به كل شعب هو الرصيد الذى يمده بكافة ضروريات الحياة وكمالياتها مما يستهلكه كل سنة . . . . "

- Cf J. Fontanel., Adam Smith économiste du travail, Economies et Societes, Cahiers de l'I. S. M. E. A. , Serie AB, No II , Tome XIV, No , I , Janvier 1980 (pp. 145 - 176) .

قبل ، مشروعا تماما وشديد الارتباط بالمصلحة العامة (١) .

أما ريكاردو فإنه سلك طريقا جديدا تماما ، حيث قطع بصفة أساسية العلاقة مع المذهب الفزيوقراطى ومذهب سميث ، والذى أيده مالتس ، فيما يتعلق بمساعدة الطبيعة للإنسان ، كما أنه جعل الريع دليلا على شح الطبيعة وبخلها المتزايد ، وليس على كرم الطبيعة وسخائها .

فالريع لا يرجع إلى كرم الطبيعة ، وخصوبة الأرض لا يمكن أن تكون ، على الأقل هى وحدها ، سبب الريع . والدليل على ذلك - عند ريكاردو - هو أنه فى بلد جديد ، مستعمرة على سبيل المثال ، لو أن الأرض توجد بكمية أكبر من حاجات السكان فمن ذا الذى يفكر فى شراء حق زراعة أرض ، فى حين توجد أراض كثيرة دون مالك تحت تصرف من يريد زراعتها ؟! فطبقا للقواعد العادية للعرض والطلب ، لا يمكن فى هذه الحالة دفع ريع للأرض ، نفس السبب الذى لا يجعلنا ندفع مقابل التمتع بالهواء والماء وكل الأموال الأخرى التى توجد فى الطبيعة بكميات غير محدودة " .

إذن متى ينشأ الريع ؟! إنه ينشأ فقط عندما يضطر المجتمع ، بسبب تزايد السكان ، إلى زراعة أراض أقل خصوبة أو أسوأ موقعاً .

(١) دافع مالتس بشدة عن مصالح الملاك العقاريين ، وكان من مؤيدى ارتفاع ثمن القمح ، حيث لاحظ أن الثمن المرتفع للمواد الغذائية الذى ساد من ١٧٩٢ - ١٨١٣ كان مقترنا بمعدل ربح مرتفع ، وعلى العكس ، اعتبر مالتس أن الركود الاقتصادى الذى بدأ يعم منذ سنة ١٨١٥ يرتبط بانخفاض دخول الملاك العقاريين الناتج عن انخفاض ثمن القمح . وهكذا سوف يدافع مالتس عن مصلحة الملاك العقاريين وطلبهم الحماية ضد المنتجات الأجنبية المنافسة ، والتى تحد من أسعار المواد الغذائية . وبذلك انضم مالتس إلى المعسكر المضاد لريكاردو ، الذى طالب بالتبادل الحر رغبة فى تخفيض ثمن المنتجات الغذائية الضرورية حتى لا يؤدى الارتفاع فى ثمنها إلى ارتفاع مستوى الأجور بالتالى مما يترتب عليه انخفاض معدل الربح . ولكن البرلمان ، والذى كانت أغلبيته من الملاك العقاريين أخذ بحجج مالتس ووافق على نظام الحماية (لم تلغ قوانين القمح إلا سنة ١٨٤٦) .

تحافظ دائما على الدخل والقيمة الخاصة بها وأن تزيد منها " . لماذا ؟! لأن السكان يتجهون دائما إلى تجاوز الكمية المتاحة من الغذاء . هذا التفسير الجديد للريع ليس إلا نتيجة ضرورية لقانونه الشهير الخاص بضغط السكان المستمر على الإنتاج (١).

غير أن مالتس أبرز مظهرا مهما من مظاهر الريع ، وهو الذى استخدمه ريكاردو كنقطة بداية لنظريته فى الريع ، وهو أن الأرض لكونها ذات خصوبة متفاوتة ، فإن رؤوس الأموال المستخدمة فيها تعطى بالضرورة أرباحا متفاوتة . رهذا الفرق بين المعدل العادى للأرباح فى الأراضى الأقل خصوبة من جهة ، والمعدل الأعلى الذى تغله الأراضى الأكثر خصوبة من جهة أخرى ، يشكل لمصلحة ملاك الأشد خصوبة نوعا من الريع .

هذا الريع هو الذى أصبح يطلق عليه " الريع التفاوتى "(٢) .

هذا الريع كان يبدو لمالتس ، كما كان يبدو بالضبط عند الفزيوقراط من

---

(١) يعد " قانون " مالتس فى السكان من الدعامات الأساسية للفكر الكلاسيكى . وبالرغم من أن هذا القانون ينسب إلى مالتس ، إلا أن " قانون السكان " تم التعبير عنه بوضوح منذ سنة ١٥٨٩ بواسطة Giovanni Botero، كما نجد الأفكار الأساسية لدى عدد كبير من كتاب القرن الثامن عشر ، انجليز وغيرهم ، وخاصة فى كتابات هيوم ، والاس ، تاونسند ، إلا أن مالتس ألقى الكثير من الضوء على المشكلة السكانية والتى ، رغم أهميتها القصوى فى الاقتصاد ، لم تكن تحظى بما تستحق من اهتمام . نظرية مالتس فى السكان كانت أساسا لنظرية فى " أجر الكفاف " كما مهدت الطريق لنظرية ريكاردو فى الريع العقارى بتركيزها على ندرة الأراضى كعنصر محدد للنمو الاقتصادى ، وتبيانها أن الفقر هو نتيجة لازمة للعلاقة بين السكان ووسائل العيش ، ومن ثم كانت بمثابة حجر الأساس لكل الفكر الكلاسيكى فى الاقتصاد السياسى .

(٢) ويسمى كذلك الريع الفرقى أو التفاضلى ، وإن كانت الترجمة الحرفية له الريع الاختلافى . Rent differential.

على القطعة الأولى عشر ساعات عمل ، وعلى القطعة الثانية ١٥ ساعة عمل ، وعلى القطعة الثالثة ٢٠ ساعة عمل ، وعلى الرابعة ٢٥ ساعة عمل . إذا كان أجر العامل فى الساعة عشرة قروش فإن النفقة النقدية لوحدة من القمح على قطع الأراضى المختلفة تكون كالآتى :

القطعة أ	القطعة ب	القطعة جـ	القطعة د
١٠٠ قرش	١٥٠ قرش	٢٠٠ قرش	٢٥٠ قرش

وطالما أن أكثر الأراضى خصوبة ، من نوع القطعة (أ) موجود بكثرة فإن المجتمع يحصل على حاجته من القمح من هذا النوع من الأراضى ، ولا حاجة إلى استخدام أرض أقل خصوبة . فى هذه الظروف لا ينشأ الريع ، ويحصل المجتمع على كل ما يحتاجه من القمح بثمن يعادل ١٠٠ قرش للوحدة ، وهو ثمن يعادل نفقة الإنتاج بما فى ذلك أجر عمل الزارع نفسه ، ولا محل لأن يدفع أكثر من هذا الثمن حيث أن وفرة الزراضى العالية الخصوبة تحول دون هذا الارتفاع ، ولا يستطيع يدفع أقل لأن هذا الثمن هو الحد الأدنى لإقناع منتج القمح بالاستمرار فى إنتاجه .

غير أن السكان يتزايدون ، وأكثر الأراضى خصوبة محدودة الكمية ، ومن ثم فإن زيادة الطلب على المواد الغذائية تدفع المجتمع إلى الإلتجاء إلى زراعة أرض أقل خصوبة ، من نوع القطعة (ب) ، ومعنى ذلك ارتفاع نفقة إنتاج الوحدة من القمح من ١٠٠ قرش إلى ١٥٠ قرش .

والمهم أن الثمن فى هذه الحالة لابد وأن يرتفع إلى ١٥٠ قرشا للوحدة . ذلك أن المجتمع فى حاجة إلى إنتاج القمح من القطعة (ب) ، حيث أن إنتاج القمح من القطعة (أ) لم يعد كافيا لسد حاجته ، نتيجة لزيادة السكان، وهذا يقتضى ارتفاع ثمن القمح إلى المستوى الذى يدفع المنتجين على القطعة (ب) إلى الاستمرار فى الإنتاج ، وهو ١٥٠ قرش للوحدة ، حيث أن

فالريع بدلا من أن يكون آية على كرم الطبيعة ، فإنه يعبر عن حقيقة قاسية تتمثل فى ندرة الأراضى الجيدة ، واضطرار المجتمع ، تحت ضغط النمو السكانى وزيادة الحاجات ، إلى اللجوء إلى زراعة أراضى رديئة سواء من حيث الخصوبة أو من حيث الموقع . " فلو كانت الأرض تتمتع بنفس الخصائص ، ولو كانت مساحتها غير محدودة ، ونوعيتها متماثلة فى كل مكان ، فلا محل لدفع أى مقابل من أجل حق استغلالها . . . ولكن لأن الأرض تختلف فى قوتها المنتجة ، ولأن ضغط السكان يترتب عليه زراعة أراض جديدة أقل جودة أو أسوأ موقعا ، فإنه يجب دفع ريع من أجل الحصول على حق استغلالها وزراعتها . ومنذ اللحظة التى نبدأ فيها بزراعة أرض أقل خصوبة ، فإن الريع يبدأ فى الظهور بالنسبة للأرض الأولى (ذات الخصوبة الأشد) ، ومعدل هذا الريع يتوقف على الفرق فى الإنتاجية الخاصة بكل من هذين النوعين من الأراضى . وإذا بدأنا فى زراعة أرض ثالثة (أقل خصوبة من الثانية) ، فإن الريع ينشأ بالنسبة للأراضى من النوع الثانى ، ويتحدد بدوره بالفرق فى قدراتها الإنتاجية ، فى حين يزداد الريع على الأراضى من النوع الأول ، لأنه يجب أن يظل دائما أعلى من مستوى الريع على الأراضى من النوع الثانى . . . وهكذا .

ولنضرب مثالا يوضح نظرية الريع كما صاغها ريكاردو :

اولا : حالة الزراعة الخفيفة Culture extensive

لنفرض أربع قطع من الأراضى الزراعية أ ، ب ، جـ ، د ، وأنها مرتبة تنازليا حسب خصوبتها [1] ، بحيث أن القطعة (أ) هى أكثرها خصوبة تليها القطعة (ب) ثم (جـ) ثم (د). لنفرض أن نفقة إنتاج الوحدة من القمح

(١) افترض ريكاردو أن المجتمع يبدأ باستغلال الأراضى الأكثر خصوبة والأحسن موقعا .

١٥٠ قرشا . ومعنى ذلك أن المنتجين على القطعة (أ) يحققون ربحا يعادل الفرق بين نفقة الإنتاج فى أرضهم ونفقة الإنتاج فى الأرض (ب) ، أى الأرض الحدية ، وهو فى مقالنايعادل ٥٠ قرشا عن كل وحدة منتجة على القطعة(أ) وهذا هو الريع الذى يؤول إلى ملاك الأراضى من النوع الأول .

وباستمرار زيادة السكان ، وزيادة الحاجة إلى مزيد من المواد الغذائية ، يضطر المجتمع إلى زراعة أراضى من النوع الثالث وهى أكثر فقرا من الأراضى السابقة عليها ، حيث يتطلب إنتاج الوحدة من القمح كمية أكبر من العمل ، أى نفقة إنتاج أكبر . وبما أنه لابد وأن يسود ثمن واحد فى السوق لكافة وحدات القمح المنتجة من القطع الثلاث ، أيا كانت نفقة إنتاجها ، وهو الثمن الذى يغطى نفقة الإنتاج فى ظل أسوأ الظروف ، أى على الأرض الأخيرة (الحدية) وهى الآن القطعة (جـ) حسب المثال ، فإن ثمن القمح يرتفع ليصبح ٢٠٠ قرشا . هنا يبدأ ظهور الريع على القطعة ب (القطعة قبل الحدية والتى لم تكن تعطى ريعا من قبل) ومقداره خمسون قرشا ، بينما يزداد مقدار الريع على القطعة الأولى أ ليصبح ١٠٠ قرشا . . . وهكذا كلما أجبر المجتمع ، بسبب النمو الديموجرافى ، على التوسع أفقيا فى الزراعة ، وامتداد حد الإنتاج إلى الأرض أقل خصوبة ، يبدأ ظهور ريع بالنسبة للأرض التى لم تكن تعطى ريعا من قبل ، ويزداد مقدار الريع بالنسبة للأراضى الأكثر خصوبة .

ومن العرض السابق نلاحظ ما يأتى :

١- أن الريع عبارة عن فائض يحققه المنتج زيادة عن المبلغ اللازم لاستمراره فى الإنتاج . فالمنتج على القطعة (أ) كان قانعا بثمن قدره ١٠٠ قرش للوحدة من القمح لكي يستمر فى الإنتاج . غير أن انتقال حد الإنتاج

ذلك يمثل الحد الأدنى المقبول فى ظروف إنتاجهم . وهذا هو معنى قول ريكاردو إن ثمن السلعة يتحدد بكمية العمل اللازمة لإنتاجها (أى بنفقة الإنتاج) فى ظل أسوأ الظروف [١] .

ومتى انتقل حد الإنتاج إلى القطعة (ب) يبدأ ظهور الريع على القطعة (أ) . ذلك أن القمح المنتج من القطعتين معا لابد أن يباع بثمن واحد فى السوق [٢] ، وهو الثمن الذى يتناسب مع نفقة الإنتاج فى أسوأ ظروفه أى

---

(١) يقول ريكاردو " قيمة مبادلة المنتجات صناعية أو منتجات الأرض أو المناجم ، تتحدد دائما ليس بواسطة أقل كمية من العمل تكفى لإنتاجها فى الظروف الأكثر ملاءمة ، ولكن على العكس ، بواسطة أكبر كمية من العمل تلزم لإنتاجها فى الظروف الأقل ملاءمة " .

(٢) مبدأ وحدة الثمن فى السوق (بالنسبة لنفس السلعة) هو واحد من الفروض الأساسية عند ريكاردو " كمية معينة من القمح تتبادل دائما فى مقابل كمية مساوية لها ، أيا كان اختلاف الظروف التى أنتجت فيها كلتا الكميتين (أى تساوى قيمة السلع المتماثلة) " . ولقد سبق لريكاردو التعبير عن هذه الفكرة فى مقالة " ارتفاع ثمن المعادن النفيسة دليل على انخفاض قيمة أوراق البنكنوت " (١٨١٠) :

" بوشل من القمح لن يساوى أبدا أكثر من بوشل من القمح ، كما أن أوقية من الذهب لن تساوى إطلاقا أكثر من أوقية من الذهب " .

وهذا هو القانون الذى أطلق عليه جيفونز فيما بعد " قانون السواء "

Cf. Huguette Biaujeaud, Essais sur la théorie ricardienne de la valeur , Paris , Economica, 1988, p. 52.

– إلا أن فضل اكتشاف هذا المبدأ لا يعود إلى ريكاردو ، وإنما عرفه جيمس اندرسون ٤٠ عاما من قبله ، حينما ذكر فى كتابه :

" Observation on the means of excitng a spirit of national industry , (1777) .

" المزارع الذى يزرع الأراضى الأكثر خصوبة يمكنه أن يجلب قمحه إلى السوق بثمن منخفض كثيرا عن الآخرين الذين يزرعون حقولا أقل خصوبة . . . بالرغم من أنه سوف يبيع قمحه بنفس الثمن الذى سيبيع به هؤلاء . . . سوف يكون هناك إذن ربح أكبر بكثير لزراعة الأراضى الأكثر خصوبة . وسوف يقل هذا الربح كلما اتجهنا ناحية الأراضى الأقل خصوبة " .

٣- أن الريع ليس ربحا ، فقد يتبادر إلى الذهن أن الريع عبارة عن فائض ثمن السلعة على نفقة إنتاجها ، وليس فائض الثمن عن النفقة إلا ربحا . ولكن هذا ليس صوابا ، فالربح سواء في صورة عائد على رأس المال أو مكافأة التنظيم يدخل ضمن نفقة الإنتاج . ذلك أن المنتج لا يمكن أن يستمر في الإنتاج إلا إذا كان الثمن كافيا لتغطية هذه العناصر للنفقة ، فضلا عن الأجور ، أي أن مبلغ الـ ١٠٠ قرش تمثل نفقة الإنتاج على القطعة (أ) بما في ذلك الربح بالمعنى التقليدي لهذا الإصطلاح .

ولم يكن ذلك واضحا في مثالنا السابق لأننا رمزنا إلى نفقة الإنتاج بعدد ساعات العمل اللازمة لإنتاج السلعة . ولكن ساعات العمل هنا يجب أن تؤخذ بالمعنى الريكاردي لكي تشمل العمل المباشر والعمل غير المباشر (رأس المال) . وعلى ذلك فإن ما يحصل عليه المنتج زيادة على نفقة

= للمجتمع يؤدي إلى الالتجاء إلى زراعة أرض أقل خصوبة ، مما يرفع نفقة إنتاج المواد الغذائية ، ويؤدي إلى ظهور الريع الفرقي على الأرض الأكثر خصوبة . وواضح أن هذا العرض يتضمن الملامح الرئيسية لفكرة الريع الفرقي كما صاغها ريكاردو ، سواء في الحد الأفقي أو الحد الرأسي للإنتاج ، ومن أجل ذلك نجد شومبيتر يطلق عليها - West Ricardo theory of rent، إشارة إلى فضل وست في اكتشاف النظرية .

ولكننا نجد أصول النظرية - بالشكل الذي عممها فيه ريكاردو - عند أحد الاقتصاديين الزراعيين المعاصرين لآدم سميث وهو جيمس اندرسون (١٧٣٩ - ١٨٠٨) الذي نشر سنة ١٧٧٧ بحثا بعنوان :

" An Inquiry into the Nature of the Corn Laws "

حيث نجد هذا التعريف للريع :

" la rente payée pour toute culture particulière est égale à la différence entre les depenses faites pour la plus onereuse des cultures jamais entreprises , et les depenses faites pour cette meme culture ".

إلى القطعة (ب) رفع ثمن القمح إلى ١٥٠ قرش للوحدة ، فاستطاع بذلك أن يحقق فائضا لم يبذل جهدا للحصول عليه ولم يعمل من أجله ، وإنما انبثق الفائض لظروف خارجية بالنسبة إليه تتمثل فى حاجة المجتمع إلى إنتاج أرض أقل خصوبة من أرضه . فالريع بحسب ريكاردو هو دخل بلا عمل ، دخل غير مكتسب Unearned Income ، ومن ثم فهو دخل غير مشروع ، والملاك العقاريون يتمتعون بميزة دون مجهود يبذلونه أو نفقة يتحملونها .

٢- أن الريع نشأ فى هذا المثال بسبب أن أكثر الأراضى خصوبة محدودة الكمية ، أى نادرة ، وأن زيادة السكان تدفع المجتمع عاجلا أو آجلا إلى زراعة أرض أقل خصوبة وأعلى نفقة . أى أن منشأ الريع يتمثل فى الفرق بين خصوبة القطع المختلفة من الأراضى . ومن هنا كانت تسمية النظرية بنظرية الريع الفرقى[١].

---

(١) نظرية ريكاردو فى الريع الفرقى من أهم النظريات التى قال بها وأكثرها شهرة . ورغم ارتباط هذه النظرية باسم ريكاردو ، حتى أنها أصبحت تسمى النظرية الريكاردية فى الريع ، إلا أن ريكاردو لم يكن أول من قال بها ، حيث يمكن أن نجد الفكرة الأساسية لهذه النظرية - والتى سادت النظرية التقليدية فيما بعد - عند العديد من الكتاب وخاصة عند سميث . غير أن سميث لم يعلق عليها أهمية ولم يتابع تحليله لظاهرة الريع على هذا الأساس ، ومن ثم بقيت هذه الفكرة منعزلة فى نظامه الفكرى الذى كان مشبعا بالفكرة الأولى للريع باعتباره أحد عناصر النفقة مثله مثل الأجور والأرباح . كما أن مالتس كان أسبق إلى الفكرة من ريكاردو، وقد اعترف له هذا الأخير بالفضل فى اكتشافها .

وفى نفس الوقت الذى كتب فيه مالتس عن طبيعة الريع نشر إدوارد ويست (١٧٨٢ - ١٨٢٨) بحثاً بعنوان :

" Essay on the Application of Capital to Land "

وفيه يعرض نظرية الريع عرضا يتضمن كل العناصر التى تقوم عليها نظرية ريكاردو ، فهو يربط بين ظاهرة الريع وظاهرة تناقص الغلة ، كذلك فهو يشير إلى السير الطبيعى=

مقادير (جرعات) متتالية من رأس المال والعمل على نفس قطعة الأرض سوف يبدأ مفعول قانون الغلة المتناقصة فى الظهور (١) . فقد تحدث ريكاردو، وإن كان بطريقة غامضة ، عن تناقص عائد رؤوس الأموال المستخدمة بمقادير متتالية على نفس الأرض ، ولاحظ أنه حتى فى هذه الحالة ، كما فى الحالة الأولى ، فإن الريع سوف ينشأ أيضا ، وذلك بفعل قانون تناقص الغلة . حيث أن مضاعفة رأس المال الأصلى لا يترتب عليه مضاعفة الناتج ، مما يؤدى بنا إلى نفس الوضع فى الحالة الأولى ، حيث سيظهر ريع لمصلحة جرعة رأس المال الأولى ، وهذا الريع يتحدد بالفرق بين الناتج الذى يتم الحصول عليه بواسطة جرعتى رأس المستخدمتين . ومن هنا نفهم عبارة ريكاردو " الريع دائما هو الفرق بين الناتج الذى يتم الحصول عليه باستخدام كميتين متساويتين من رأس المال والعمل ".

وهكذا سيكون لمالك الأرض الحق فى أن يطلب من المزارع زيادة الريع لأنه - بحسب ريكاردو - " لا يوجد معدلان مختلفان للربح " (٢)

---

(١) هذا القانون ضرورى لفهم نظرية ريكاردو فى الريع ، وكذلك نظرية مالتس . وتعتبر ظاهرة تناقص الغلة من المعطيات الأساسية التى قام عليها الفكر الاقتصادى التقليدى . فنظرية مالتس فى السكان تعتبر تطبيقا لها . وتعتبر نظرية ريكاردو فى الريع أيضا من التطبيقات المهمة لظاهرة تناقص الغلة . وقد لجأت المدرسة التقليدية الانجليزية إلى ظاهرة الغلة المتناقصة فى أوائل القرن التاسع عشر لتفسير ظاهرة الفقر فى المجتمع الانجليزى ولإسقاط المسئولية عن الرأسمالية الوليدة . ويرى ريكاردو والمدرسة التقليدية الانجليزية أن قانون الغلة المتناقصة لا ينطبق إلا على الزراعة ، أما الصناعة فينطبق عليها قانون الغلة المتزايدة . إلا أن الفكر الحديث يقرر أن قانون تناقص الغلة يعتبر قانونا عاما ينطبق على كافة الأنشطة الاقتصادية سواء كانت زراعية أم صناعية ، فالقانون ينطبق على الصناعات الاستخراجية والصناعات التحويلية كما ينطبق كذلك على صناعة النقل . إلا أنه من المفيد أن نشير أنه وإن كان قانون تناقص الغلة يعتبر قانونا عاما ، إلا أن مجال انطباقه وظهور مفعوله فى الزراعة أكبر وأسرع منه فى الصناعة .

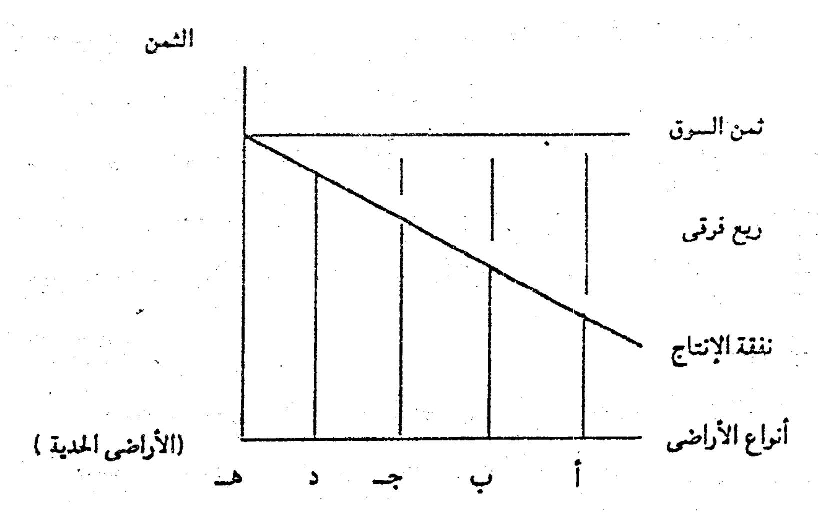
(٢) مبدأ تساوى الأرباح هو أحد الفروض الأساسية عند ريكاردو . حيث لم يسلم =

الإنتاج بهذا المعنى ليس من قبيل الربح ، وإنما هو فائض يجاوز القدر الضرورى لاستمرار المنتج فى الإنتاج .

رسم توضيحى يبين الريع الفرقى

بالنسبة لأنواع مختلفة من الأراضى

(حالة الزراعة الخفيفة)



ثانيا : حالة الزراعة الكثيفة Culture intensive

يستطيع المجتمع بدلا من أن يلجأ إلى زراعة أراض جديدة أقل خصوبة من النوع الثانى أو الثالث ، أن يلجأ إلى تكثيف الزراعة على الأراضى من النوع الأول فقط (الأكثر خصوبة) . أى بدلا من التوسع الأفقى فى الزراعة يلجأ المجتمع إلى التوسع الرأسى (العمودى) ، وذلك بتطبيق وحدات إضافية من العمل ورأس المال على القطعة أ ، على أن يتم ذلك فى حدود معينة . فمن العبث أن نتخيل أنه يمكننا إنتاج كمية غير محدودة من المواد الغذائية على مساحة محدودة من الأرض ، حيث أنه بتوالى استخدام

فلو أن تكرار إنفاق وحدات متساوية من العمل ورأس المال أدى إلى الحصول على كميات متساوية من الناتج فى كل مرة ، لأمكن زيادة عرض المحصولات الزراعية بزيادة المستخدم من وحدات العمل ورأس المال فى الأرض الجيدة ، أى بزراعتها زراعة كثيفة ، ولأدت زيادة العرض إلى انخفاض ثمن تلك المحصولات إلى أن يتعادل مع نفقة إنتاجها ولما كان هناك أى ريع .

وهكذا يتضح من تحليل الريع عند ريكاردو أنه يرجع إلى فعل بعض القوى المضادة التى تعترض سبيل المجتمع عندما يتوسع فى الإنتاج تحت ضغط زيادة السكان . وتتمثل تلك القوى المضادة فى أن الأرض متفاوتة الجودة وأكثرها خصوبة محدودة الكمية ، وتتمثل أيضا فى فعل قانون تناقص الغلة . ولو أن الأرض الجيدة غير محدودة الكمية ، أو لم يكن هناك تناقص فى الغلة ، لما نشأ هذا النوع من الدخول . ومن هنا نستطيع أن نفهم ريكاردو عندما يقول إن الريع لا يرجع إلى سخاء الطبيعة ، كما ذهب الفزيوقراط وآدم سميث ، وإنما يرجع إلى بخلها (١).

ريع الموقع : Rente de situation

لم يتوقف ريكاردو طويلا عند ريع الموقع ، رغم أهميته . فقد ذكر ريكاردو أن الريع يتوقف على خصوبة الأرض وعلى موقعها قربا أو بعدا عن السوق . ولكن رغم أن ريكاردو لم يستخلص جيدا فكرة أن الريع يمكن أن ينشأ نتيجة لأفضلية الموقع ، فإن هذه النقطة ليست محلا لأى شك . فمن المؤكد أن مالك الأرض الأحسن موقعا ، أى الأكثر قربا من السوق ، يستفيد من مزية ثمينة بالنسبة لمالك الأرض الأكثر بعدا عن السوق ، وهذه المزية

(١) Ricardo, Principes ..., op . cit., p. 64, (note).

والواقع أن الضغط السكانى دفع المجتمع إلى التوسع فى الإتجاهين معا ، فى الإتجاه الأفقى بالانتقال إلى أرض أقل خصوبة ، وفى الإتجاه العمودى بالإنتاج الأكثر كثافة على الأرض الأشد خصوبة . وفى الحالتين ترتفع نفقة الإنتاج الإضافى ، لتفاوت الخصوبة فى حالة ، وتناقص الغلة فى حالة أخرى. فالريع ينشأ نتيجة للزراعة الخفيفة أو الزراعة الكثيفة ، وفى أية حالة من هاتين الحالتين ينشأ الريع نتيجة لاختلاف الناتج باستخدام وحدات متساوية من رأس المال و العمل . ففى حالة الزراعة الخفيفة نجد أن هناك أرضا رديئة يكاد يغطى الناتج منها ما أنفق عليها ، وتسمى هذه الأرض بالأرض الحدية ، والريع لأية قطعة من الأرض هو الفرق بين قيمة الناتج من تلك القطعة وقيمة الناتج من الأرض الحدية ، باستخدام وحدات متساوية من رأس المال والعمل .

وفى حالة الزراعة الكثيفة فإننا نصل ، باستمرار استخدام وحدات متساوية من العمل ورأس المال فى نفس الأرض ، إلى حد نجد فيه أن قيمة الناتج من استخدام الوحدات الأخيرة من العمل ورأس المال (أى الوحدات الحدية) يكاد يغطى تكاليف استخدامها . والفرق بين قيمة ناتج وحدات العمل ورأس المال المتعددة المستعملة فيما قبل والوحدات الحدية للعمل ورأس المال هو الريع فى حالة الزراعة الكثيفة .

وعلى ذلك ، بدون انطباق قانون الغلة المتناقصة ينعدم الريع إطلاقا.

--- ريكاردو ، بسبب المنافسة بين المزارعين ، أن يكون هناك معدلان لأرباح رأس المال الزراعى ، حيث اعتبر أن من نتيجة هذه المنافسة أن يتخلى المزارع عن كل الريع للمالك العقارى .

Cf. Ricardo, Principes .. , op. cit., p. 61, voir aussi p. 168.

" لا يمكن أن يوجد معدلان مختلفان للربح فى نفس الفرع الإنتاجى " .

وهنا نجد أن الأرض الأبعد (أى الأرض النائية) لا تحقق أى ريع حيث أن القيمة الناتجة عن بيع منتجاتها ١٠٠ جنية وتكاليف الزراعة والنقل ١٠٠ جنيه ، وبهذا لا يحصل مستغل هذه الأرض إلا على الربح العادى فقط . أما الأراضى غير الحدية وهى الأقرب من المدينة ، وهى فى مثالنا الأراضى القريبة والأراضى البعيدة ، تمكن مستغليها من الحصول على ريع فرقى قدره ٢٠ جنيها للأراضى القريبة و ١٠ جنيهات للأراضى البعيدة . وهكذا نجد أن اختلاف الخصوبة يتساوى مع اختلاف الموقع من حيث النتائج التى يؤدى إليها فى الحالتين [١] .

الريع ونفقة الإنتاج :

ذكر ريكاردو ، نتيجة لنظريته ، أن الريع لا يدخل ضمن نفقات الإنتاج، ولذا فإنه لا يؤثر على الثمن ، ولكن الثمن هو الذى يحدد الريع الذى يدفع . فإذا كنا نقوم بزراعة الأرض قمحا ، فإن ثمن الإنتاج لابد وأن يتساوى مع تكاليف الإنتاج على الأرض الحدية . ذلك أنه مادامت الأرض الجيدة لا تستطيع أن تفى بكميات القمح المطلوبة لإشباع الطلب ، فلابد من الإلتجاء إلى الأراضى الأقل جودة (أو تكثيف الإنتاج على الأرض الجيدة) من أجل الوفاء بالطلب على هذا المنتج . ولما كان إنتاج الأراضى الأقل جودة ضروريا لإشباع حاجة المجتمع من القمح ، كان لابد أن يكون ثمن الأردب من القمح كافيا بحيث يغطى تكاليف إنتاجه على الأض الحدية . ولما كانت الأرض الحدية (أو الجرعة الحدية من رأس المال) ليس لها ريع ، فإن تكاليف إنتاج

(١) هذا النوع من الريع لا يوجد فقط بالنسبة للأراضى الزراعية ، ولكنه يوجد أيضا ، وبصفة خاصة بالنسبة للأراضى المبنية حيث يبدو أكثر وضوحا . والأمثلة على هذا النوع من الريع (أى ريع المواقع) عديدة ، وهى ليست إلا نتيجة لنظرية ريكاردو فى الريع .

تتمثل فى اختلاف نفقات نقل المحصول إلى السوق . فبالنسبة لسوق معين ، فى وقت معين ، لن يوجد فى الواقع أكثر من ثمن ، ولكن يسود ثمن واحد بالنسبة لنفس السلعة ، وهذا الثمن سيتحدد بتكلفة إنتاج السلعة فى أسوأ الظروف . فمالك الأرض التى تتمتع بموقع جيد يمكن أن يبيع منتجاته أيضا بنفس هذا الثمن المرتفع الذى يبيع به منافسوه الذين ينتجون فى ظل أكثر الظروف تكلفة ، فى الوقت الذى لا يتحمل فيه بنفقات نقل مرتفعة مثلهم ، ومن ثم يحصل على ربح إضافى له قيمته يتمثل فى الفرق بين نفقات النقل . ولو رغب مالك الأرض فى تأجيرها فسوف يدخل فى اعتباره بالتأكيد قيمة تلك المزية ، ومن ثم سيطلب من مستأجر هذه الأرض (القريبة من السوق) إيجارا أكثر ارتفاعا ، وهذه الزيادة تمثل ريع موقع . فكما تختلف الأراضى من حيث الخصوبة ، فإنها تختلف أيضا من حيث قربها من السوق . وفى هذه الحالة تتساوى الإيرادات الكلية وتختلف التكاليف الكلية، ويؤدى الفرق بين الإيراد الكلى والتكاليف الكلية إلى وجود فائض كما يتضح من الجدول الآتى :

درجة القرب من السوق	كمية الناتج (بالأردب)	ثمن الأردب (بالجنيه)	قيمة الناتج الكلى (الإيراد الكلى)	التكاليف الكلية		الريع
				للزراعة	للنقل	
قريبة	٢٠	٥	١٠٠	٦٠	٢٠	٢٠
بعيدة	٢٠	٥	١٠٠	٦٠	٣٠	١٠
نائية	٢٠	٥	١٠٠	٦٠	٤٠	صفر

فى هذا المثال افترضنا وجود ثلاث قطع من الأرض متساوية فى الخصوبة ، إلا أنها تختلف فيما بينها من حيث قربها أو بعدها عن السوق .

من التحليل السابق يتضح أن الريع لا يدخل ضمن تكاليف الإنتاج ، وأن ظهوره وزيادته يكون نتيجة لارتفاع الثمن وليس سببا فيه ، وأن اختفاء الريع ونقصانه يكون نتيجة لانخفاض الثمن لا سببا له . وفى هذا يقول ريكاردو : " إن ما يرفع ثمن القمح ، هو الزيادة فى كمية العمل المستخدمة فى الزراعات الأخيرة وليس الريع الذى يدفع للمالك العقارى . قيمة القمح تحدد بواسطة كمية العمل المستخدمة فى إنتاج القمح على الأراضى الأخيرة، أو بواسطة هذا المقدار من رأس المال الذى لا يدفع ريعا . القمح لا يرتفع ثمنه لأننا ندفع ريعا ، ولكن على العكس ، لأن القمح ارتفع ثمنه فإننا ندفع ريعا . . . القمح لن ينخفض ثمنه حتى ولو تنازل الملاك كلية عن ريعهم للمزارعين ، فهذا لن يترتب عليه سوى تحويل الريع من المالك للمزارع "(١).

" ارتفاع الريع هو دائما النتيجة التى تترتب على نمو الثروة القومية ، وصعوبة الحصول على الغذاء اللازم لمواجهة زيادة السكان "(٢). " القمح الذى يتطلب إنتاجه أكبر كمية من العمل هو المنظم لأثمان الحبوب فى السوق ، والريع لا يدخل ولا يمكن أن يدخل بأية درجة فى العناصر المحددة لثمن القمح " (٣).

ويمكن أن نضرب مثالا يوضح أن الريع ليس سببا ولكن نتيجة لارتفاع ثمن القمح (٤) :

---

(١) Ricardo, Principes ..., P. 63.

(٢) Ricardo, Principes ..., P. 65, Voir auusi l'Essai..., p. 551.

(٣) ويذهب ريكاردو إلى أن " الفهم السليم لهذا المبدأ مسألة على جانب كبير من الأهمية فى الاقتصاد السياسى " .

(٤) Claude MOUCHOT, Economie Politique , Paris , Economica , 1991, PP. 300 - 301.

القمح على تلك الأرض لا تشمل ذلك العنصر ، أى أن الريع لا يدخل فى نفقات الإنتاج ولا يعتبر عنصرا فى ثمن القمح .

وإذا نظرنا إلى الأرض فوق الحدية ، نجد أن ملاكها يستفيدون نتيجة أنهم ينتجون القمح فى أراضيهم بتكلفة أقل ، ويبيعون بنفس الثمن الذى يباع به القمح المنتج فى الأرض الحدية ، فينتج لهم بهذا الشكل فائض هو الفرق بين الثمن الذى يباع به القمح فى السوق وتكاليف إنتاجهم المنخفضة . هذا الفائض هو " الريع " ، أما سبب ظهوره فهو ارتفاع ثمن القمح نتيجة لحاجة المجتمع إلى الكميات التى تنتج منه بتكاليف عالية على الأرض الحدية .

وكلما ارتفع الثمن ازداد الفائض (أى الريع) الذى يحصل عليه ملاك الأراضى فوق الحدية ، وأمكن زراعة الأرض التى لم تكن تستحق الزراعة فيما قبل لأن تكاليف إنتاجها عالية ، وتصبح هذه الأراضى أرضا حدية . أما الأرض الحدية السابقة فتصبح أرضا تدر ريعا وذلك لارتفاع ثمن القمح الناتج منها فوق تكاليف إنتاجها .

أما فى حالة انخفاض الثمن كنتيجة لوفرة الناتج من الأراضى فوق الحدية أو لنقص الطلب على القمح ، فإنه لا يصبح من المربح زراعة الأراضى الحدية التى كانت تزرع فيما قبل ، وتصبح أرضا حدية الأرض التى تتساوى فيها نفقة الإنتاج مع الثمن الجديد . وهكذا نجد نتيجة لانخفاض الثمن خروج الأرض التى كانت حدية عن مجال الاستغلال ، ونقص الريع بالنسبة للأراضى التى كانت تعلوها فى الجودة ، نتيجة لنقص الفرق ما بين قيمة المنتجات وتكاليف الإنتاج على هذه الأراضى ، وتصبح بعض الأراضى التى كانت تدر ريعا فيما قبل أرضا حدية . ونفس هذه النتائج تظهر أيضا فى حالة الزراعة الكثيفة .

ولكن لماذا علق ريكاردو أهمية كبيرة على هذه النتيجة ، التى تقضى بأن الريع ليس عنصرا فى النفقة ، أو حسب تعبيره " الريع لا يدخل فى الثمن"؟. يوجد لذلك سببان : أحدهما يتعلق بالناحية النظرية ، والثانى يرتبط بالسياسة الاقتصادية :

فمن حيث السبب الأول ، فلقد سبق وأن ذكرنا أن إهتمام ريكاردو الأساسى كان يتركز حول كيفية توزيع الناتج بين الطبقات المختلفة للمجتمع: الملاك العقاريون ، الرأسماليون والعمال . ولقد استبعد ريكاردو الريع كعنصر يلعب دورا فى تكوين الأثمان ، استنادا إلى أن قيمة مبادلة المنتجات الزراعية تتحدد بناء على آخر قطعة أرض توضع تحت المحراث (أو آخر كمية مستخدمة من رأس المال والعمل) والتى لا يدفع بالنسة لها ريع .

وقد كتب ريكاردو لمالتس : " بالتخلص من الريع ، وهو ما يمكن أن نفعله بالتحليل على أساس القمح المنتج بواسطة آخر مقدار مستخدم من رأس المال وتركيز التحليل على السلع المنتجة بواسطة العمل فى الصناعة ، فإن مشكلة التوزيع بين الرأسمالى و العامل تصبح أكثر بساطة " .

أما فيما يتعلق بالسبب الثانى (والذى يرتبط بالسياسة الاقتصادية)، فإن الذى دفع ريكاردو إلى التأكيد بأن الريع لا يشكل جزءا من نفقة الإنتاج، هو إظهار أن الملاك يتلقون مدفوعات تحويلية ، ولكن هذه المدفوعات لا

= إذن ينخفض ثمن كيلو القمح ليصبح نصف فرنكا فقط .

ولكن ينبغى ملاحظة أن هذا الحساب ليس جائزا . فبما أن الأجور الطبيعية هى التى تمكن من الحصول على وسائل العيش الضرورية ، إذا النتيجة التى تترتب على ذلك هى أن انخفاض ثمن القمح سيؤدى إلى انخفاض الأجور بالضرورة . ويجب أن يؤخذ هذا التغير فى الحسبان عند تحديد مستوى التوازن.

لنفترض قطعتين من الأرض نستخدم فى كل واحدة منهما ١٠٠٠ ساعة عمل ، ورأس مال قدره ٢٠٠٠ فرنكا . تنتج القطعة الأولى (الأكثر خصوبة) ٢٠٠٠٠ كجم قمح ، وتنتج الثانية (الأقل خصوبة) ١٠٠٠٠ كجم قمح .

وأخيرا نفترض أن ساعة العمل ثمنها ٨ فرنكات وأن معدل الربح هو ١٠٪ .

قيمة القمح تتحدد على الأرض الأقل خصوبة ، وهكذا فإن :

قيمة ١٠٠٠٠ كجم قمح = الأجور + الأرباح + الريع

٨٠٠٠ + ٢٠٠٠ + صفر

إذن ثمن كيلو القمح = ١ فرنكا ، وسيباع بهذا الثمن سواء بالنسبة للقمح الناتج من القطعة الأولى أو الثانية ، حيث أنه يسود فى السوق ثمن واحد .

الآن يمكننا ببساطة أن نحدد ريع القطعة الأولى :

قيمة ٢٠٠٠٠ كجم قمح = أجور + أرباح + ريع

= ٨٠٠٠ + ٢٠٠٠ + ١٠٠٠٠

ومن ذلك نرى بوضوح أن الريع ليس سببا لثمن القمح ، وإنما هو نتيجة له (١) .

---

(١) ولكن ماذا يحدث لو أننا اكتفينا فقط بزراعة الأرض الأولى ، مع احتفاظنا بنفس المعطيات السابقة ؟

هنا سنجد أن :

قيمة ٢٠٠٠٠ كجم قمح = أجور + أرباح + ريع

= ٨٠٠٠ + ٢٠٠٠ + صفر

==

ولكنها نفقة خاصة وليست نفقة اجتماعية ، بمعنى أنها لا تقابل أى استهلاك للموارد العينية للمجتمع ، حيث أن استهلاك هذه الموارد هو الذى يمثل نفقة الإنتاج الحقيقة بالنسبة للمجتمع ، أى كمية عامل الإنتاج المركب ، كمية رأس المال والعمل ، التى استخدمت فى الإنتاج . أما فيما يتعلق بدفع الريع ، فلا يوجد هنا استهلاك للموارد العينية كمقابل للريع العقارى ، حيث أن ريكاردو قد ذهب إلى أن كمية الأرض وقدرتها الإنتاجية غير قابلة للفناء . فدفع الريع ليس لازما لزيادة المعروض من الأرض ، لأنها توجد دائما بكمية ثابتة .

تقابلها أية خدمة إنتاجية حقيقية ، ومن ثم فإن الملاك العقاريين لا يمكن اعتبارهم كعناصر منتجة . وبافتراض عدم وجودهم ، أو بافتراض مصادرة ريعهم ، فإن هذا لن يسبب أى إضرار بمصلحة المجتمع ، حيث أن " مصلحتهم لا تتفق مع المصلحة العامة ، بل تتعارض مع مصلحة المجتمع "(١).

الريع إذن ، عند ريكاردو ، دخل لا يقابل عملا يقوم به الملاك أو تضحية يتحملونها . " فالريع هو جزء من الأرباح التى سبق تحقيقها فى الزراعة . إنه لا يشكل أبدا دخلا جديدا، ولكنه دائما جزء من دخل سبق تحقيقه " . " الريع خلق لقيمة وليس خلقا لثروة "(٢) .

لنفرض أن مالك الأرض تخلى كلية عن الريع للمزارع ، فما الذى يمكن أن يحدث ؟ ثمن الناتج لن ينخفض ، حيث أنه يتحدد استقلالا عن الريع . ففى سوق يقوم على المنافسة فإن الثمن يكون مفروضا على المزارع ، وهذا الأخير يتوسع فى الاستغلال إلى حد الزراعة الأفقية أو الرأسية ، أى إلى الحد الذى - بالنسبة لثمن معين فى السوق - لا تعطى فيه الأرض أى ريع . وعلى ذلك فإن الريع يتحدد بالثمن ولا يحدده . ومن ثم ، وبافتراض أن المالك يعفى المزارع من دفع الريع ، فإن الأمر لا يعدو أن يكون مجرد تحويل نقدى لصلحة المزارع، وعلى العكس ، عندما يدفع المزارع الريع فالأمر لا يعنى سوى تحويل لصالح المالك .

وبطبيعة الحال فإن المزارع يمكن أن يعتبر هذا التحويل من جانبه كنفقة ،

---

(١) أنظر :

- Ricardo, Essai sur l'influence du bas prix, op. cit., P. 553.

(٢) - Ibid., P. 550 ., Voir aussi , Principes .., op. cit., PP. 354-355.

الفرع الأول

نتائج نظرية ريكاردو فى الريع

أثارت هذه النظرية مناقشات طويلة ، فإتجاهاتها فى الواقع متشائمة إلى حد كبير كما أن المستقبل الذى تنبئ به مستقبل مرير . فقد اعتقد ريكاردو ، مثل مالتس ، بأن السكان يتزايدون بسرعة إلى الحد الذى سيأتى يوم تعجز الأرض عن إعالة كل البشر ، وبالرغم من زراعة أراضى جديدة ، وبالرغم من تقدم علم الزراعة ، فإن ثمن " الأشياء الضرورية للحياة " سيتزايد باستمرار . والبشر جميعا سوف يعانون قسوة العيش عدا المالك العقارى فهو الوحيد الذى سيفيد من هذه المأساة وتزيد موارده . وعلى ذلك فإن مصلحة المالك العقارى تتعارض مع مصلحة الآخرين ، فهو الوحيد الذى يرغب فى ارتفاع ثمن القمح . وكما يقول ريكاردو : " الثمن الأكثر ارتفاعا للقمح هو دائما أكثر فائدة للمالك العقارى الذى ، بنفس كمية القمح ، يمكن أن يحصل ، ليس فقط على كمية أكبر من النقود ، ولكن يحصل أيضا على كمية أكبر من كل ما يمكن شراؤه بواسطة النقود " (١) .

ومن ثم فإن مصلحة المالك تتعارض مع كل تقدم أو تحسينات تحدث فى الزراعة ، لأنه سوف يترتب على هذا التقدم الحصول على منتجات أكبر من ذى قبل من نفس الأرض ، وبالتالى إعاقة النمو المتواصل للريع (عن طريق إعاقة مفعول قانون الغلة المتناقصة) وبناء عليه ينخفض ثمن الحبوب ويقل الريع ، حيث أنه لن يكون من الضرورى زراعة أرض جديدة أقل خصوبة .

---

(١) Ricardo, Principes..., op. cit., PP. 70 - 71 , Voir également l'Essai, op. cit., PP. 552 - 553.

المطلب الثانى

تقييم نظرية ريكاردو فى الريع

لعلنا لا نجاوز الحقيقة إذا قلنا إن نظرية ريكاردو فى الريع هى أكثر النظريات إثارة للجدل والنقاش فى تاريخ الفكر الاقتصادى .

كما أثارت هذه النظرية عاصفة شديدة من النقد ، وذلك نظرا لخطورة النتائج التى تترتب عليها .

وعلى ذلك ، نقسم هذا المبحث إلى مطلبين :

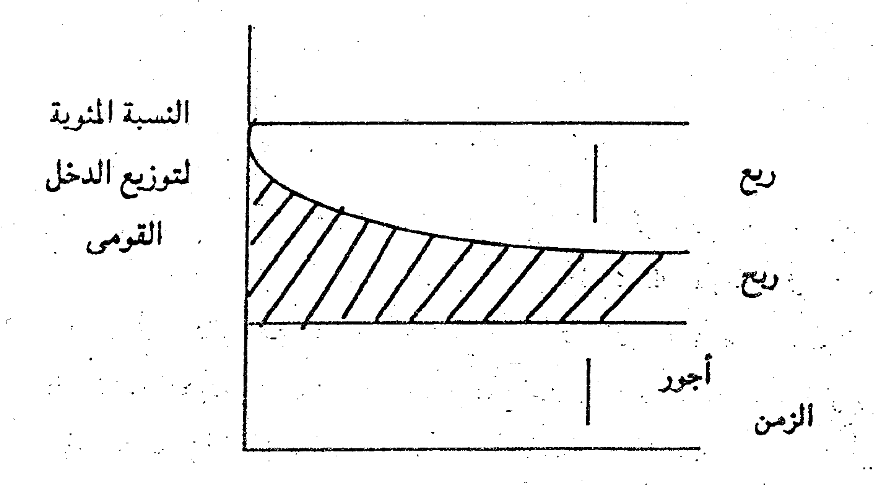
الفرع الأول : نتائج نظرية ريكاردو .

الفرع الثانى : الانتقادات التى توجه لنظرية ريكاردو .

الشراء بلا عمل ، بل هو أشد خطورة . ذلك أن الفائدة التى تعود على مالك الأرض إنما تتحقق عن طريق الارتفاع المطرد فى النفقة الحقيقة لإنتاج المواد الغذائية ، مما ينزل الضرر والمشقة بأفراد الطبقة العاملة . بل إن ذلك أيضا يعود بالضرر على أصحاب الصناعة ، حيث أن ارتفاع أثمان المواد الغذائية لا يلبث أن يؤدى إلى ارتفاع الأجور الإسمية (النقدية) حتى لا ينخفض الأجر الحقيقى عن مستوى الكفاف ، وارتفاع الأجور النقدية يؤدى إلى انخفاض معدل الربح واضعاف الحافز على التراكم[١].

رسم توضيحى

يبين تطور توزيع الدخل القومى فى المدى البعيد



(١) وهكذا نجد عداء بين الطبقة البرجوازية وطبقة العمال فى مجال التوزيع ، حيث أن كل زيادة فى الأجر لا يمكن إلا أن تكون على حساب الربح . كذلك يوجد عداء آخر بين البرجوازيين وبين ملاك الأراضى ، بين الربح والريع . وهكذا حطم ريكاردو تلك الصورة الجميلة التى حاول سميث أن يرسمها للمجتمع ، وقضى على فكرة الانسجام التى كانت تسيطر على تفكيره . أى انسجام هنا فى ثراء طبقة على أشلاء الطبقات الأخرى ؟ إن اليد الخفية لم تعد تحرك الأفراد فى اتجاه تحقيق مصلحة المجتمع ، بل إنها تدفع المجتمع بوقاحة إلى متاهات الأرض الجرداء ومشقات الإنتاج الكثيف .

فلو أن السكان كانوا فى حاجة إلى زراعة ثلاث نوعيات مختلفة من الأراضى (متدرجة تنازليا من حيث الخصوبة) ، وأمكنهم على إثر اكتشاف وسيلة متقدمة فى الزراعة أن يكتفوا بزراعة الأراضى من النوعين الأولين ، فمن الواضح فى هذه الحالة أنه سيكون هناك انخفاض فى الريع ، لأن الأرض رقم ٢ وليست رقم ٣ هى التى ستزرع دون دفع ريع . وريع الأرض الأولى بدلا من أن يتحدد بالفرق بين ناتج الأرض رقم ٣ والأرض رقم ١ ، فإنه سوف يتحدد بالفرق الذى يوجد بين القطعة الثانية والقطعة الأولى . وهكذا فإن كمية رأس المال والعمل التى كانت مستخدمة فى زراعة القطعة الثالثة سوف يتم تخصيصها من الآن فصاعدا فى استخدامات أخرى ، ولن تشارك بعد الآن فى العمل على زيادة الريع (١) .

ومن السهل أن نتصور ما تنطوى عليه هذه النظرية من خطورة بالنسبة لمركز ملاك الأراضى فى النظام الاقتصادى . فالدخل الذى يحصلون عليه -وأغلبه ريع - لا يقابل عملا يقومون به أو إضافة إلى الثروة الحقيقية للمجتمع . فالريع بالنسبة لريكاردو - كما سبق أن ذكرنا - هو " جزء من الأرباح التى سبق تحقيقها فى الزراعة ، إنه لا يشكل أبدا دخلا جديدا ، ولكنه دائما جزء من دخل سبق خلقه " . وليس على مالك الأرض لكى يزداد ثراء إلا أن ينتظر امتداد حد الإنتاج إلى حد جديد تحت ضغط الزيادة السكانية المطردة . وكلما ازداد حد الإنتاج امتدادا كلما ازداد مالك الأرض ثراء ، لا لشئ إلا لأن الطبيعة ضنينة على الإنسان ، ولأن الصدفة شاءت أن تضعه فى حيازة لقطعة أرض لم يبذل فيها جهدا . وليت الأمر يقف عند حد

(١) Ricardo, Principes ..., op. cit., P. 67.

هذا وإن كان الأثر الذى يترتب على مثل هذه التحسينات هو مجرد أثر مؤقت لا يلبث أن يزول فى المدى الطويل حيث يترتب على هذه التحسينات ، بما تؤدى إليه من انخفاض فى ثمن المواد الغذائية ، زيادة عرض السكان مما يدفع المجتمع إلى زراعة أراضى جديدة أقل فأقل خصوبة ومن ثم ارتفاع الأثمان وزيادة الريع مرة أخرى .

على أنه مقابل ثمن العمل ، إذ هو فى الواقع نتيجة مترتبة على تملك مورد طبيعى نادر . وبعبارة أخرى ، فالريع دخل غير مكتسب لم يبذل الذى يحصل عليه مجهودا ، وعلى ذلك فطبقة ملاك الأراضى طبقة طفيلية تعيش على حساب بقية الفئات الأخرى فى المجتمع . ويرى ريكاردو أن المالك العقارى وحده هو الذى يستفيد من نمو المجتمع ، فدخله لا يعد مقابلا لعمل يؤديه ، ولا ينتج عن مخاطرة يتحملها ، وليس ثمرة لإدخار يقدمه للآخرين . الملكية العقارية إذن هى مصدر عدم المساواة الاجتماعية ، ومن ثم فهى لا تتفق مع المصلحة العامة .

ومن ثم أصبحت نظرية ريكاردو فى الريع نقطة البداية للهجوم على دخل ملاك الأراضى ، أو على الملكية العقارية ذاتها . وقد شهد القرن التاسع عشر تيارات فكرية متعددة تدور جميعها حول اقتناص هذا الدخل غير المكتسب أو التحسين غير المكتسب " unearned increment " الذى يطرأ على الملكيات العقارية من جراء النمو الطبيعى للمجتمع (١) .

واعتبارا من النظرية الريكاردية فى الريع بدأ الاقتصاديون التشكيك فى شرعية الدخول العقارية . ولقد تأثر كل الفكر الاقتصادى فى القرن التاسع عشر بهذه النظرية ، سواء فى ذلك الفكر الكلاسيكى أو الفكر النيوكلاسيكى أو الفكر الماركسى :

فالكلاسيك والماركسيون اعترضوا على استيلاء الملاك العقاريين على الريع ، حيث أنهم (الاقتصاديون الكلاسيكيون والماركسيون) يعتبرون أن

---

(١) كان ريكاردو من أوائل الكتاب الذين وجهوا نقدا للملكية العقارية على أسس اقتصادية . ولكن بينما لم يهاجم ريكاردو سوى الحقوق المفرطة والامتيازات الفاحشة لملاك الأراضى فى انجلترا ، فإن نظريته فى الريع كانت أساسا لإدانة عامة للملكية العقارية ، وأساسا لاتهامات أكثر اتساعا لكل أشكال الملكية .

وهنا يظهر بوضوح إتجاه الريع للزيادة والربح إلى الانخفاض ، مع ملاحظة أن الأجور الإسمية (النقدية) فقط هى التى تزيد ، أما الأجور العينية (الحقيقة) فتظل ثابتة .

وقد رأى ريكاردو ، أن هذا الانخفاض المستمر للأرباح سيصرف الرأسماليين عن الاستثمار ، ومن ثم يدخل المجتمع فى حالة سكون .

لهذا طالب ريكاردو بإلغاء قوانين الغلال وحرية استيراد القمح . فبما أن الأرض الأقل جودة هى التى تسبب إنخفاض معدل الربح ، فإنه من الملائم، بدلا من اللجوء إلى زراعة أرض أقل جودة ، أن تستورد إنجلترا القمح من البلاد التى تكون فيها خصوبة الأرض أعلى ، وبالتالى يكون ثمنه، ومن ثم الأجور أقل انخفاضا . استيراد القمح سيؤدى إلى خفض الريع ، عن طريق التخلى عن زراعة الأرض الأقل جودة ، وهذا سيؤدى بدوره إلى انتقال رؤوس الأموال التى كانت مستخدمة فى زراعة الأراضى الأقل جودة إلى الاستثمار فى فرع إنتاجى آخر بمعدل أكثر ارتفاعا للربح .

لا عجب إذن أن أصبح ريكاردو من أنصار حرية التجارة ، ولا عجب أيضا أن وجد رجال الصناعة فى نظرياته حجة قوية يستندون إليها فى الحرب التى شنوها على قوانين الغلال (١) .

أثر نظرية ريكاردو فى فرض ضريبة على الريع العقارى :

كانت نظرية ريكاردو فى الريع ضربة قاصمة للأساس الذى تقوم عليه ملكية الأرض والموارد الطبيعية بصفة عامة . فطبقا لتحليله لا يمكن النظر إلى الريع الذى يحصل عليه مالك الأرض الأفضل من حيث الخصوبة مثلا

(١) من الجدير بالذكر أن قوانين الغلال لم تلغ إلا سنة ١٨٤٦ .

لهذا " الإثراء بلا سبب " الذى تحققه طبقة الملاك العقاريين . وكانت الضريبة العقارية هى الحل الأمثل . فهذه الضريبة لا تحقق فقط موارد مالية كافية للدولة ، وإنما تهدف أيضا - وهذا هو الأهم - إلى تحقيق العدالة الاجتماعية (١). ومن هؤلاء الاقتصاديين الاقتصادي الإنجليزى جون ستيوزات ميل ، والاقتصادي الأمريكى هنرى جورج .

فقد أكد ستيوارت ميل أن الريع ليس ثمنا لعمل ، ولكنه نتيجة مترتبة على تملك بعض الناس للأرض . فالريع هو ، كما يقول ميل : " ثمن الحصول على حق استعمال الأرض . . . وهذا الريع يذهب إلى الملاك العقاريين الذين لا يعملون ولا ينتجون شيئا " (٢) . كما أكد أن " نمو الثروة ، نتيجة نمو المجتمع ، يؤدى دائما إلى زيادة دخل الملاك العقاريين حيث يحصلون على مبلغ له أهميته وعلى نسبة كبيرة من ثروة المجتمع ، دون أن يبذلوا أى مجهود

---

(١) كما طالب بعض الاقتصاديين باستيلاء الدولة على الأرض ، كما رأينا بالنسبة لنالراس الذى طالب باستيلاء الدولة على كل الأراضى .

ومن الجدير بالذكر أن هذه الفكرة ليست جديدة تماما ، حيث سبق وأن طرحها بتى سنة ١٦٦٢ ، من أجل تغطية نفقات الدولة . مع ملاحظة أن بتى اقترح مصادرة جزء من الأرض وليست كلها .

(٢) أنظر :

J.S. Mill, Principes d'économie politique avec quelques- unes de leurs applications à l'économie sociale , (1848), trad. franc., Paris , Guillaumin, 1876, p. 458:

" Les proprietaires fonciers sont la seule classe un peu nombreuse et importante qui vienne de partage des produits par la suite de la possession d'une chose que ni eux ni personne autre n'a produite ".

كل قيمة لابد وأن تنتج من عمل ، وعلى ذلك فإن الريع دخل بلا عمل ، دخل غير مكتسب .

أما بالنسبة للنيوكلاسيكيين ، فإن البعض منهم اعترض على الريع العقارى لأنه -في توزيع الدخل القومى- يقتطع من الأجور والأرباح ، ومن ثم يحد من توسع الإنتاج والاستهلاك (١) .

وبالنظر إلى أن الريع - بحسب نظرية ريكاردو - دخل غير مشروع وغير عادل ، فإن العديد من الاقتصاديين بحثوا عن الوسائل التى تضع حدا

---

(١) وعلى ذلك نجد ليون فالراس ، بالرغم من أنه اقتصادى ليبرالى ، إلا أنه - متأثرا فى ذلك بالاقتصادى الألمانى هنرى جوسن - يطالب باستيلاء الدولة على كل الأراضى .

وكانت وجهة نظر فالراس تتلخص فيما يلى :

مع نمو المجتمع ، فإن ثمن الأراضى سيرتفع بلا حدود وستتجه رؤوس الأموال إلى الاستثمار فى الأراضى على حساب الاستثمار الإنتاجى . ومن ثم فإن الريع العقارى يتعارض مع النمو الرأسمالى . (وفى هذه النقطة يلتقى تحليل فالراس بتحليل لينين ، الذى انتقد بدوره الملكية الخاصة من وجهة نظر النمو الرأسمالى) .

كما أن باريتو ، رغم أنه من الاقتصاديين الليبراليين ، إلا أن ذلك لم يمنعه من أن يضع شرعية الريع العقارى محل شك . فالريع العقارى يمثل ضريبة يدفعها باقى أفراد المجتمع للملاك العقاريين .

ولقد استند باريتو إلى أن الملكية العقارية ترابيرها ، وجعلة الريع بشكل عقبة أمام تساوى معدلات المنفعة والتى يعد شرط تعظيم المنفعة .

الريع العقارى إذن لا يسمح بتحقيق التوازن الأمثل ، ومن ثم يعترض عليه باريتو .

ورغم هذا فإنه لم يقترح فرض ضريبة على الريع أو تأميم الأرض (والذى يبدو فى نظره دواء أسوأ من الداء) . فقد ظل باريتو ليبراليا بعمق ومحترما لحق الملكية .

إلا أن مارشال اعتبر أن تملك الدولة لريع الأرض ، بعد اعترافها بالملكية الخاصة ، يتعارض مع استقرار المجتمع . فإذا كانت الملكية الخاصة قد انتشرت وأصبحت هى النظام السائد ، فإنه يكون من الصعب الرجوع إلى الوراء دون زعزعة الأسس التى يقوم عليها المجتمع .

ويجيب : " الأرض لم ينتجها أى إنسان ، إنها ميراث أزلى للجنس البشرى بأكمله . . . ومن الظلم أن يأتى إنسان للحياة ليجد أن كل هبات الطبيعة قد تم الاستيلاء عليها مسبقا دون أن يبقى شئ لقادم جديد " (١) .

وبالرغم من ذلك ، فإن ميل رفض فكرة تأميم الأرض (٢) . وإذا كان ميل يرفض فكرة التأميم ، فإنه مع ذلك يعتبر أنه من غير الطبيعى أن يستمر الملاك العقاريين فى الإثراء على حساب باقى أفراد المجتمع . ولهذا نادى باستيلاء الدولة على الريع من الملاك العقاريين ، ولا يعتبر ذلك أخذا لأى شئ من أى شخص ، حيث أن هذا الدخل لا ينطوى على جهد ولا تضحية من جانب المالك ، وإنما هو زيادة غير مكتسبة فى ثروته . فبما أن الريع يزداد نمو المجتمع ، فإن الدولة يمكنها فى هذه الحالة - ودون إهدار للمبادئ التى تقوم عليها الملكية الخاصة - أن تمتلك كل أو جزء من هذه الزيادة فى الثروة والتى ترجع إلى الظروف التى يمر بها المجتمع ، وأن تستخدمها لمصلحة المجتمع بأسره بدلا من التخلى عنها لفئة خاصة من الأفراد تحصل عليها بلا عمل (٣) .

وعلى ذلك نجد أن ميل نادى بضريبة عقارية على الزيادة التى تحدث فى الريع العقارى ، أى على فائض القيمة العقارى (٤) ، مع ملاحظة أنه ،

---

(١) J. S. Mill, Principes , op. cit., PP. 270 - 271.

(٢) رفض ستيورات ميل فكرة التأميم ليس لأنها غير عادلة ، ولكن لأنه لم يكن يثق فى إدارة الدولة . هذا بالرغم من أن ميل لم ينكر على الدولة إمكانية تأميم الأراضى اللازمة لمزاولة نشاطها ، شريطة أن يتم تعويض الملاك تعويضا عادلا .

- Ibid., P. 271

(٣) - Ibid., P. 273

(٤) من الجدير بالذكر أنه فى سنة ١٧٨١ كتب "W. Ogilive" دراسة حول حق ملكية الأرض، حيث اقترح مصادرة - بواسطة الضريبة - كل زيادة فى قيمة الأرض ==

أو أية نفقة . فملاك الأراضى يثرون وهم نائمون ، دون عمل ، دون تحمل مخاطر ودون إدخار " (١) .

ويتساءل ميل ، مثل برودون (٢) ، من الذى أنتج الأرض ؟!

---

(١) Ibid., P. 373.

وفيما يتعلق بالريع ، فإن ميل يرى أن مستواه يتحدد فى ظروف تختلف تماما عن الدخول الأخرى ، فهو نتيجة أو " أثر للاحتكار " . ولقد توسع فى فكرة الاحتكار ، فاعتبر أنه فى كل مرة يتواجد عنصر بكمية محدودة (مثل الأرض) يمكن القول إننا بصدد حالة احتكارية . وتتشابه نظرية ميل فى الريع إلى حد كبير مع نظرية ريكاردو : فهو يوافق ريكاردو على أن الريع يوجد حيث توجد فروق فى نفقة الإنتاج لمختلف الأراضى (نظرية الريع الفرقى أو التفاضلى) ، وهو يعترف بفكرة أن الأرض الجيدة توجد بكميات محدودة وأن نمو المجتمع يترتب عليه زيادة الريع . إلا أن ميل يفترق عن استاذه ريكاردو من ثلاث نواحى :

- فهو يعتقد بوجود " ريع مطلق " ، بمعنى أن الأرض الأكثر سوءا يمكنها أيضا أن تحقق أو تعطى ريعا .

- وهو يعتقد أيضا أن هناك حالات كثيرة يتحقق فيها " ريع زائد " ، وهو فى حقيقته نوع من الريع ، ومتكرر جدا فى المعاملات الصناعية والتجارية ، وهو أيضا نتاج التقلبات والفروق الاجتماعية ، ولا علاقة له بالنشاط الإنتاجى الطبيعى .

- وهو يعتقد أخيرا بأنه ليس من الضرورى أن يزداد الريع العقارى بصفة مستمرة .

أنظر : د. مصطفى رشدى شيحة ، علم الاقتصاد من خلال التحليل الجزئى ، الجزء الثانى ، نظرية التوزيع ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، ١٩٩٤ ، ص ٤٠ - ٤١ .

(٢) Pierre Joseph Proudhon (١٨٠٩ - ١٨٦٥) ، فيلسوف واقتصادى فرنسى ، نشر سنة ١٨٤٠ كتابه الأول " ما هى الملكية أو أبحاث فى أصول الحكم والقانون " . ومن عبارات برودون التى اكتسبت شهرة واسعة قوله " الملكية هى السرقة " . لكن هذا القول لا يعنى أنه كان معارضا لوجود الملكية الخاصة من حيث المبدأ ، بل بالعكس كان يراها شرطا أساسيا لوجود الحرية . إلا أنه كان يعترض على إساءة استغلال حق الملكية للحصول على دخل غير مكتسب .

أنظر فى ذلك :

P. J. Proudhon , Qu'est - ce que la propriété? ou recherche sur le principe de droit et de gouvernement , in : Oeuvres completes , t. 3, Paris , librairie des sciences politiques et sociales , 1926.

٢- نبدأ بتقدير قيمة كل أراضى الدولة ، والقيمة التى يسفر عنها هذا التقدير تكون معفاة من الضريبة . وبعد مرور فترة من الزمن ، ينمو خلالها رأس المال والسكان فى المجتمع ، تجرى تقديرا جديدا لمعرفة الزيادة التى تحدث فى قيمة الأراضى والريع منذ ذلك التقدير الأول ، حيث أن هذه الزيادة فقط هى التى ستكون وعاء للضريبة [١] .

٣- ولكى لا يقع أى ضرر على أى مالك عقارى ، فإن الدولة تعرض على الملاك الخيار بين دفع الضريبة أو بيع الأرض للدولة بالثمن الذى كان من الممكن بيعها به حين البدء فى تطبيق الإصلاح .

كما كانت نظرية ريكاردو فى الريع نقطة البداية للحركة التى حمل لواءها الكاتب الأمريكى هنرى جورج [٢] . فقد نادى هذا الكاتب فى كتابه التقدم والفقر (١٨٧٩) [٣] بفرض ضريبة على الريع العقارى ، فالمجتمع هو مصدر هذا الريع ومن العدل أن يسترده .

---

(١) " يمكن أن نحدد بصورة تقريبية مقدا نائض القيمة الذى يرجع إلى أسباب طبيعية لا دخل للمالك فيها ونفرض عليه الضريبة التى يجب أن تكون ، لتجنب كل خطأ فى الحساب ، أقل من مقدار نائض القيمة المشار إليه . وفى هذه الحالة سيكون من المؤكد أن الضريبة لن تصيب أية زيادة فى الريع يكون مردها إلى أسباب ترجع إلى المالك (أى نتيجة لعمل بذله أو رأس مال قام بانفاقه " .

(Cf. F. S. Mill , Principe ..., op. cit., P. 374).

(٢) هنرى جورج ، اقتصادى أمريكى ، ولد فى فيلادفيا ١٨٣٩ ، وتوفى فى نيويورك ١٨٩٦ . ولقد تأثر بالنمو السريع للمدن فى الشرق الأقصى الأمريكى والأراضى المجاورة لهذه المدن، حيث استفادت من هذا التقدم ، فارتفعت أسعار الأراضى بشكل كبير وتمكن أصحابها - دون أى عمل أو مجهود - من بيعها بأثمان عالية جدا محققين بذلك ثروات ضخمة .

(٣) H.George , " Progrès et Pauvreté. Enquete sur la cause des crises industrielles et de l'accroissement de la richesse. le remède " . trad. franc.

على خلاف والده جيمس ميل ، طالب بعرض الضريبة على الزيادة المستقبلة في الريع دون المساس بالريع الحالي . حيث يرى أنه من الظلم أن تفتأت الدولة على ملكيه الأفراد وأن تستولي على كل زيادة يمكن أن تحدث في الريع ، حيث أنه لا توجد وسيلة لتمييز الزيادة التي تنشأ نتيجة لنمو المجتمع عن تلك التي تنتج بسبب العمل والتحسينات التي قام بها المالك .

ولقد حدد جون ستيوارت ميل مراحل الإصلاح الذي نادى به في ثلاث(١):

١- في المقام الأول ، الدولة لا يمكن أن تستولي إلا على الريع المستقبل للأرض ، أي ذلك الذي ينشأ بعد تطبيق الإصلاح المنشود .

= لا ترجع إلى تحسينات من عمل المالك وفي سنة ١٧٩٧ عرض Thomas Paine أفكارا مشابهة .

ومنذ سنة ١٨٢١ فإن الفيلسوف والاقتصادي الانجليزي جيمس ميل (والد جون ستيوارت ميل) ذكر في كتابه " مبادئ الاقتصاد السياسي " أن الدولة يمكنها ، وهذا مشروع تماما من جهة نظره ، أن تستولي ليس فقط على الريع الحالي ، ولكن كذلك على كل زيادة مستقبلة في الريع وذلك من أجل تمويل نفقاتها العامة . كما أن السان سيمونيون بعد ذلك بقليل طرحوا نفس الرأي .

Cf. Gide et Rist , Histoire des doctrines eso., t. II. p. 667.

ولكن جون ستيوارت ميل - بصفة خاصة - هو الذي ارتبطت هذه الفكرة باسمه ، حيث عرض الخطوط العامة للإصلاح الذي نادى به في كتابه " مبادئ الاقتصاد السياسي " (١٨٤٨) ، وكذلك - وبشكل أكثر تحديدا - ابتداء من سنة ١٨٧٠ في برنامج الجمعية التي أسسها لترويج أفكاره .

- "The land Tenure Reform Association "

ومن الجدير بالذكر كذلك أن بريطانيا سنة ١٩٤٧ أدخلت في تشريعها الضريبي - وكانت أول دوله تعمل ذلك - الضريبة على فائض القيمة العقاري ، أي بعد قرن من كتاب ميل الذي عرض فيه أسس هذه الضريبة .

(١) اثنين منها ذكرها في كتابه " مبادئ الاقتصاد السياسي " (١٨٤٨) ، أما المرحلة الثالثة فقد وردت في برنامج الجمعية التي أسسها لهذا الغرض

كما أنه لا يرجع إلى أى جهد بذله المالك ، ولكنه يمثل قيمة أنتجها المجتمع بأكمله ، ومن ثم فهو يخص المجتمع بأسره " .

وعلى الرغم من هذا ، فإن هنرى جورج لم يؤيد تأميم الأرض ، ولكنه عرض اقتراحا آخرا ، وهو مصادرة الريع بواسطة الضريبة (١) . وتتلخص فكرته فى أن ملاك الأراضى يتمتعون ، بفضل احتكارهم للأرض ، بكافة المزايا المترتبة على التقدم الاجتماعى والنمو السكانى وانتشار العمران وامتداده إلى مناطق جديدة (٢)، وأن السبب الرئيسى للتفاوت فى الثروات هو الريع العقارى الذى يمتص كل فائض يحققه النظام الاقتصادى ، بحيث يؤدى تقدم المجتمع إلى أن يصبح الغنى أكثر غنى والفقير أكثر فقرا . فقيمة الأراضى تزداد باستمرار ، ويزداد بالتالى ثراء ملاكها بصفة مستمرة . لذلك أقترح فرض ضريبة وحيدة على ملاك الأراضى تصادر كل ريع الأرض (٣) ، وليس مجرد الزيادة المستقبلة فى الريع كما ذهب ستيوارت ميل . وبما أن الريع يزداد مع نمو المجتمع ، فإن عائد هذه الضريبة سيكون كافيا للدولة لتمويل نفقاتها العامة. كما أن هذه الضريبة - من وجهة نظر هنرى جورج - لا يمكن إلا أن تكون عادلة ، لأنها ستكون ضريبة على ريع ناتج من احتكار

---

(١) وفى ذلك يقول : " أننى لا اقترح شراء أو مصادرة الملكية الخاصة للأرض من جانب الدولة ، فالإجراء الثانى سيكون غير عادل (. . .) وبما أن الأفراد الذين يمتلكون الأرض حاليا يتمسكون بهذه الملكية لما يطلقون عليه أرضهم ، إذن نحن نستطيع أن نترك لهم الغلاف الخارجى (القشرة) مادمنا سنأخذ الثمرة التى بالداخل (اللب) . ليس المهم أن نصادر الأرض ، ولكن المهم أن نصادر الريع " .

(٢) أوضح هنرى جورج أن نمو الريع يقترن بنمو المجتمع . فهو - مثله مثل ريكاردو - استند إلى أن الزيادة السكانية هى واحدة من أسباب زيادة الريع (ولكنه كذلك أخذ فى اعتباره أسبابا أخرى لزيادة الريع ومنها المضاربة العقارية) .

(٣) لاحظ الشبه مع الفزيوقراط (وإن اختلف الأساس والهدف) .

ويرى هنرى جورج أن ملكية الأرض وما تغله من ريع هى مصدر كل ظلم ، بل هى مصدر الفقر فى المجتمع ، وأن التعارض الحقيقى ليس بين رأس المال والعمل ، ولكن بين الأرض والعمل . فالمنافسة الحقيقية هى بين العمال وأصحاب رأس المال من جانب ، حيث أن دخولهم (الأجور والفوائد) لا يمكن أن تتجاوز حدا أقصى يتحدد بواسطة كل من إنتاجية العمل وإنتاجية رأس المال ، والملاك العقاريين من جانب آخر . ففى حين تتجه الأجور والأرباح إلى الانخفاض فإن ريع الملاك العقاريين يزداد بدون توقف ، ويزداد استغلال هؤلاء الملاك للطبقات الأخرى .

كما يرى ، مثل برودون ، أن الملكية غير مشروعة لأنها لا تنتج من عمل : " فإذا كان للإنسان الحق فى تملك نتاج عمله ، فإنه ، بالمقابل ، لا يحق له أن يتملك شيئا ليس من ناتج عمله . وبالتالى فإن ملكية الأرض غير مشروعة لأنها لا تنتج من عمل " .

ومن ثم يعتبر هنرى جورج أن استخدام الأرض بواسطة كل الأفراد هو حق طبيعى أو قانون طبيعى لا يمكن لأى قانون من صنع الإنسان أن يعدل منه أو يلغيه ، وهو لا يمكن أن يسقط بالتقادم (١) .

ولقد رفض هنرى جورج فكرة تعويض الملاك فى حالة تملك الأرض ملكية عامة : " فإذا كانت الأرض تخص المجتمع بأسره ، فلماذا نستمر فى السماح للملاك بالحصول على الريع ؟! . إن الريع لا يولد تلقائيا من الأرض ،

---

(١) " يوجد حق طبيعى لكل البشر فى استخدام الأرض ، مثل حقهم المتساوى فى استنشاق الهواء . فكما أن الهواء متاح للجميع ، فكذلك الأرض هى حق لجميع الأفراد دون أن تكون حكرا على البعض دون الآخر . فالخالق الأعلى ، الذى خلق الأرض للإنسان وخلق الإنسان للأرض أعطانا الأرض لنستخدمها على قدم المساواة ، وهذا قانون طبيعى لا يمكن لأى قانون وضعى أن يعدل منه أو يلغيه ، كما أنه لا يمكن أن يسقط بالتقادم " .

الفرع الثانى

نقد نظرية ريكاردو فى الريع

قليلا ما نجد نظرية اقتصادية أثارت جدلا ونقاشا ، أو تعرضت لانتقادات مثل نظرية ريكاردو فى الريع . فالإتجاه التشاؤمى الذى يغلب على النظرية ، ومدى خطورة نتائجها بالنسبة للملكية العقارية بصفة خاصة ، كانا سببا فى توجيه الكثير من أوجه النقد والاعتراض .

ولسوف نقتصر هنا على تبيان أهم أوجه النقد التى وجهت للنظرية .

١- نازع الاقتصادى الأمريكى هنرى تشارلس كارى (١٧٩٣ - ١٨٧٩) فى نظام الترتيب التاريخى لزراعة الأراضى الذى ذهب إليه ريكاردو.

فقد ذهب ريكاردو إلى أن المجتمع يبدأ بزراعة الأراضى الأكثر خصوبة أو الأحسن موقعا ، ثم يتجه شيئا فشيئا ، تحت ضغط السكان ، إلى زراعة أراض أقل خصوبة أو أسوأ موقعا ، وأقام ريكاردو تحليله على هذا الأساس. ويلاحظ أن ريكاردو قد توصل إلى إقامة فرض أن الإنسان يبدأ بزراعة الأرض الأكثر خصوبة عن طريق الاستنباط لا الملاحظة ، ولذا كان من السهل على كارى أن يدعى عدم صحة هذا الفرض من الناحية التاريخية ، إذ إدعى كارى، متأثرا بالوضع المشاهد فى العالم الجديد ، أن الانسان فى استخدامه للقوى الطبيعية يبدأ بالأضعف لأنها الأسهل خضوعا ولأن الإنسان كان ضعيفا فى أول الأمر . ويرى كارى ، وهو متأثر بالظروف فى أمريكا ، أن المهاجرين الأوائل بدأوا باستغلال أقل الأراضى خصوبة وهى الأراضى التى يسهل الدفاع عنها (ضد الهنود الحمر) ، ومع تقدم العمران ينتقلون إلى أرض أكثر خصوبة ، إلى أن انتهوا إلى أعلاها خصوبة ،

وليست ضريبة على الإنتاج . كما أن من مزايا هذه الضريبة سهولة جبايتها فضلا عن أن حصيلتها ستكون مضمونة وكافية وحدها لتغطية كافة نفقات الدولة .

ويؤخذ على فكرة " هنرى جورج " أن فكرة الريع ليست قاصرة على مجال العقارات وإنما تشمل مجالات أخرى مثل الصناعة ؛ ومن ثم فلا محل لفرض الضريبة على الريع العقارى وحده دون الريع الصناعى . فالريع أصبح - كما سنرى فيما بعد - ظاهرة عامة ، حيث أصبح يمثل كافة الدخول المكتسبة من غير الأنشطة الإنتاجية ، والذى يتولد نتيجة للظروف والتقلبات الإجتماعية . فضلا عن أنه لا يمكن الاعتماد على حصيلة هذه الضريبة وحدها لتغطية كافة نفقات الدول ، خاصة بعد تطور دور الدولة إلى دولة متدخلة أو دولة منتجة .

قد يبيعون أراضيهم أو منتجاتهم بأكثر مما أنفقوه فيها من العمل ، وفي هذا اعتراف بأن حيازة الثروة الطبيعية تؤدى إلى رفع أثمان المنتجات .

٣- إن نظرية الريع الفرقى لاتفسر منشأ الريع ، بل تمثل تفاوته . فالأرض إذا ما توافرت وأصبحت غير نادرة لا يحصل أصحابها على ريع مهما اختلفت درجة خصوبتها ، ومن ثم فليس مجرد اختلاف الخصوبة هو السبب فى نشأة الريع ، وإنما الندرة فى الحقيقة هى السبب الرئيسى لحصول الأرض على ريع . فالأرض على اختلاف درجة خصوبتها لا يحصل أصحابها على ريع إذا كانت غير نادرة ، أى إذا كان عرضها أقل من الطلب عليها فى الاستغلال الزراعى . ولكن طالما توجد ندرة فى الأرض الزراعية ذات العرض الثابت ، فإنها تحصل على ريع حتى ولو تساوت جميع أجزاؤها فى الخصوبة، ولم تكن هناك فروق فى أفضلية مواقعها .

٤- إن وصف ريكاردو القوى الإنتاجية للأرض على أنها أصلية لاتفنى ولا تهلك وصف غير دقيق . فالقوة الإنتاجية للتربة قابلة للتغيير ، وكما تضعف من كثرة الاستعمال ، فإنه يمكن إنتاجها عن طريق الاستثمار فى الصرف والرى والتسميد وخلافه . فإذا كان الإهمال فى الصيانة يؤدي إلى تدمير قدرة الأرض الإنتاجية ، فإن العناية بالأرض والاكتشافات العلمية التى يسعى وراءها الإنسان كل يوم من شأنها أن تزيد من هذه القدرة الإنتاجية.

كان عند ريكاردو مفهوم " طبيعى " للخصوبة ، ورغم رغبته فى التحرر من الطبيعة وجعل العمل مصدرا وحيدا للقيمة ، فإنه كان يشير دائما إلى " الخصائص الإنتاجية الأصلية وغير القابلة للفناء للأرض " .

هذا المفهوم الطبيعى لخصوبة الأرض قابل للنقد . فالأرض الزراعية أصبحت خاضعة لكثير من التحسينات (تسميد ، رى ، صرف . . . إلخ) .

أى الأراضى الموجودة فى السهول والوديان . ويرى كارى أن هذا الترتيب هو الذي يمثل التطور التاريخى السليم لاستغلال الأراضى فى أغلب البلاد ومن ثم فلا محل لكل ما قاله ريكاردو عن انتقال حد الإنتاج إلى أرض أقل خصوبة .

ومع افتراض التسليم بأن الترتيب التاريخى للزراعة يتفق مع ما إدعاه كارى ، فإن من الخطأ الاعتقاد بأن هذا سوف يهدم نظرية ريكاردو ، فنظرية الريع ، فى الواقع ، مستقلة عن الترتيب التاريخى للزراعة . فليس المهم أن تكون الأراضى الأجود هى المزروعة أولاً أو أخيرا ، ولكن المهم أنه ستأتى اللحظة التي ستوجد فيها تحت المحراث أراض متفاوتة الخصوبة ، فى هذه اللحظة ستنشأ ظاهرة الريع . فلكي يوجد ريع ، فإنه يكون من الضرورى أن الأراضى الأكثر خصوبة لا تنتج ما يكفى للوفاء بحاجات السكان . وبما أن ثمن بيع النتجات الزراعية يتحدد بأكبر نفقة للإنتاج ، فمنذ اللحظة التى ستكون فيها نوعيات مختلفة من الأراضى مزروعة ، فإنه سيولد ريع لمصلحة الأراضى الأجود . وهكذا فإن نظرية كارى لا تنال من نظرية ريكاردو ، بل فى الحقيقة تدعمها وتتكامل معها .

٢- اعتراض باستيا (١٨٠١ - ١٨٥٠) على نظرية ريكاردو فى الريع والتى تهاجم الملكية العقارية بالقول بأن ما يحصل عليه الملاك العقاريون إنما هو نظير العمل . فالأرض أو الطبيعة تقدم خدماتها مجانا للجميع ، وإذا كان القمح أو غيره من منتجات الأرض له ثمن فى السوق ، فإن هذا ليس نظير خدمات الأرض الطبيعية بل مقابل العمل الذى أنفق فى الأرض .

ولكن باستيا شعر بضعف حجته ، إذ رأى أن ملاك الأراضى أو المبانى

غير منتج وغير قابل لإعادة إنتاجه ، كهبة خالصة من الطبيعة والتى لا تكلف المجتمع أية نفقة ، فإن الفكر المعاصر تبنى حول هذه النقاط وجهات نظر مختلفة تماما :

فمن ناحية أولى ، نرى اليوم أن الإنسان تدخل بكثرة لإعادة تشكيل البيئة الريفية والحضرية ، الأرض يجرى تحسينها باستمرار عن طريق وسائل الرى والصرف والتسميد وما إلى ذلك ، ومحاولة زيادة مساحة الأرض القابلة للزراعة ، سواء عن طريق تجفيف المستنقعات (كفرنسا وإيطاليا) أو اقتطاع أجزاء من البحر (كهولندا) أو من الصحراء (كمصر) . الأرض أصبحت عامل إنتاج يحمل بصمة يد الإنسان ، وأصبحت فى حاجة إلى صيانتها بنفس الدرجة مثل عامل رأس المال . فى ظل هذه الأوضاع ، فإن تعبير " الأصلية " الذى أطلقه ريكاردو على الخصائص الإنتاجية للأرض أصبح بالتدرج أقل تبريرا . ومن ناحية ثانية ، وعلى إثر الاعتبارات السابقة ، فإنه يمكن توجيه النقد إلى الفكرة الثانية ، أى الاعتقاد فى عدم قابلية الخصائص الإنتاجية للفناء .

بالإضافة لذلك ، فإن النشاط الاقتصادى تم تصويره بواسطة الكلاسيك باعتباره صراع الإنسان ضد الطبيعة والذى يجب أن تكون الغلبة فيه للإنسان. إلا أن الإنسانية قد أدركت الآن أن انتصارا كاملا للإنسان على الطبيعة قد يؤدى إلى تدمير الإنسان لبيئته الطبيعية ، حيث توجد آلاف الهكتارات من الأراضى التى دمرت إلى الأبد بواسطة ممارسات خاطئة ، عن طريق إزالة الغابات ، مما أدى إلى تغيرات فى المناخ ، وما أدى إليه النشاط الصناعى من تلوث أصبح يهدد مناطق كثيرة من العالم ، إلى درجة أن كثيرا من الأموال ، والتى كان يعتقد فى أنها حرة ، كالهواء النقى ، والمياه الصالحة للشرب ، بل وحتى الهدوء ، أصبحت أموالا نادرة ، مما يستلزم قيام المجتمع

مما يجعلها تتميز عن الأرض الطبيعية والغير صالحة فى الغالب للزراعة . خصوبة الأرض لم تعد هبة من الطبيعة ، ولكنها نتيجة لجهد الإنسان وعمله ، نتيجة للاستثمارات التى تبذل فى الأرض (١) .

فتى رأى الغالبية من الاقتصاديين الكلاسيك الإنجليز فى بداية القرن التاسع عشر ، الأرض تبدو كعامل إنتاج غير قابل للفناء وغير قابل لإعادة الإنتاج . ولكن على العكس ، بالنسبة للزراعيين ، فإن الخصوبة مصنوعة . ومن ثم فإن أحد المهندسين الزراعيين سنة ١٨٥٥ (E . Iecouteux) ذكر أنه " شيئا فشيئا مع استمرار التقدم ، يمكن أن نتوصل إلى بناء أرض صالحة للزراعة ، كما بنينا الأفران العالية من قبل " (٢).

وأخيرا فإن الاقتصاديين المعاصرين ينتقدون معالجة الموارد الطبيعية كعامل إنتاج لا يتضمن نفقة بالنسبة للمجتمع ، عامل إنتاج مجانى . الأرض نفسها تم إخصابها بيد الإنسان ، ومن ثم فهى عامل إنتاج مكتسب أو محسن يجب المحافظة عليه وصيانته باستمرار ، وإلا تعرض للتلف والهلاك مثله مثل رأس المال تماما . ومن ثم يجب أن ندخل فى الاعتبار كعنصر من عناصر النفقة المحافظة على الأرض وعوامل الإنتاج والإبقاء عليها فى حالة جيدة (٣). فإذا كان الكتاب الكلاسيك قد نظروا إلى الأرض كعامل إنتاج

---

(١) أنظر :

Guigou, op. cit., p. 194.

(٢) أنظر :

ABRAHAM- FROIS GILBERT et autres, la rente , Actualité de l'approche classique, Paris, Economica, 1987, P. IX.

(٣) ALain SAMUELSON, op. cit., p. 81.

الأرض حتى يستبقيها فى زراعة القمح بدلاً من تحويلها إلى زراعات أخرى ، فإن ريع الأرض يصبح هنا عنصراً من عناصر تكاليف إنتاج القمح كغيره من العناصر الأخرى لتكاليف القمح .

وهذا التحليل يقودنا إلى تعريف شامل للريع هو أن ريع أى عنصر من عناصر الإنتاج يساوى ذلك الفائض الذى يزيد عن أقل إيراد يلزم لاستبقاء عنصر الإنتاج فى استعمال معين . فإذا فرضنا أن زراعة فدان من الأرض بأى محصول آخر يدر دخلا قدره ١٠ جنيهات ، فعلى هذا الأساس لا يمكن زراعة هذا الفدان قمحا إلا إذا كان عائده من زراعة القمح لا يقل عن ١٠ جنيهات . ولكن إذا كان هذا الفدان يدر عائدا فى زراعة القمح مقداره ١٥ جنيها ، فطبقا لهذه الفكرة القائلة بأن الريع هو فائض عائد الفدان فوق الإيراد اللازم لاستبقائه فى زراعة محصول معين ، يكون ريعه مساويا لخمسة جنيهات (١٥ - ١٠ = ٥ جنيهات) ، أما العشرة جنيهات فتسمى إيراد أو ثمن التحول [١] ، وتدخل فى تكاليف الإنتاج ، وأما الخمسة جنيهات فتعتبر ريعا للفدان المزروع قمحا ، لأن دفعها ضرورى لاستبقاء الفدان فى زراعة القمح .

وعلى ذلك إذا كان عنصر إنتاج له استعمال واحد ، وبالتالى لا يدر إيرادا فى غير استعماله الحالى ، أى يكون إيراده فى الاستعمال البديل مساويا للصفر ، فيعتبر كل عائده فى هذا الاستعمال الوحيد ريعا ، ولا يحسب ضمن تكاليف الإنتاج . أما إذا نظرنا إلى الاقتصاد القومى كوحدة ، فإن العرض الكلى للأرض الزراعية فى مجموعها ليس لها استعمال بديل غير

(١) ثمن تحول عامل من عوامل الانتاج هو إذن الدخل الذى يجب أن يحصل عليه هذا العامل فى استخدامه حتى لا يتحول إلى استخدام آخر

بإجراء نفقات ذات شأن للحفاظ عليها والاقتصاد فى استخدامها مثلها فى ذلك مثل الموارد الأخرى التى تتطلب الإنفاق على صيانتها وإحلال أموال جديدة فى حالة استهلاكها .

وهكذا نرى أن وجهة النظر المعاصرة تتجه أكثر فأكثر إلى النظر إلى الأرض ، أو بشكل أكثر عمومية الوسط الطبيعي ، باعتبارها مالا منتجا ، مالا قابلا للهلاك ، وأنه ينبغى صيانتها وحمايتها وتجديدها مثلها فى ذلك مثل رأس المال سواء بسواء .

إجمالا ، فقدت الأرض ، فى النظرية الحديثة ، هويتها النظرية الأصلية وأصبحت ، كما إتجه إلى ذلك بلاوعى تحليل تيرجو ، شكلا خاصا من أشكال رأس المال .

٥- لقد قصد من نظرية ريكاردو تفسير الريع من وجهة نظر الاقتصاد القومى ، حيث يمكن افتراض ثبات العرض الكلى للأرض الزراعية . فارتفاع ريع الأرض لا يترتب عليه زيادة فى العرض الكلى للأفدنة المزروعة فى الدولة ، كما أن انخفاض الريع لا يترتب عليه نقص فى عدد هذه الأفدنة المزروعة . فمن وجهة نظر الاقتصاد القومى لايدخل الريع فى تكاليف الإنتاج لأن دفعه لا يلزم لإبقاء الأرض تحت المحراث ، وبالتالى لا يساهم فى تحديد أثمان المحاصيل الزراعية بل هو نتيجة لا سبب لأثمان هذه المحاصيل .

أما إذا نظرنا إلى الريع من وجهة نظر المنتج الزراعى الفرد ، نجد أن هذه الأرض التى يزرعها المنتج قمحا تتنافس على زراعتها محاصيل أخرى ، أى أن لها استعمالات بديلة وليس استعمال واحد . فبالنسبة لاستعمال معين مثل زراعتها قمحا نجد أن عرضها مرن جدا . فإذا كان الريع الذى يحصل عليه المزارع من زراعة الأرض قمحا هو المبلغ الذى يلزم دفعه لصاحب هذه

زراعة القمح إلا إذا كان العائد الصافى من زراعة الأرض قمحا لن يقل عن أربعة جنيهات . أما إذا كانت زراعة الأرض قمحا تؤدى إلى الحصول على عائد كبير كعشرة جنيهات مثلا ، وكانت أحسن الوسائل البديلة التى تستخدم فيها الأرض لا تدر عليها أكثر من أربعة جنيهات ، فإننا نجد فى هذه الحالة زيادة كبيرة فى عرض الأرض لزراعة القمح ، فيكون عرضها فى هذه الحالة عرض مرن جدا .

ولما كان الريع فى الاستخدام البديل لزراعة القمح - أى الأربعة جنيهات التى تحصل عليها الأرض فى زراعة الشعير - هو أقل إيراد تحصل عليه الأرض لاستخدامها فى زراعة القمح ، فإن ريع الأرض فى زراعة القمح على حسب آراء الاقتصاديين المحدثين هو عبارة عن الإيراد الإضافى الذى يزيد على أقل يراد لازم لاستبقاء الأرض فى زراعة القمح (أى ١٠ جنيهات - ٤ جنيهات = ٦ جنيهات) . أى أن الريع بمعنى آخر هو ما يفيض على "إيراد التحول" ، إذ لو تحولت الأرض من زراعة القمح إلى أحسن استعمال بديل ، وهو زراعة الشعير ، لحصلت على إيراد قدره ٤ جنيهات (إيراد التحول) ، ولكن لبقائها فى زراعة القمح فهى تحصل على إيراد إضافى قدره ستة جنيهات ، هو ريعها فى هذا النوع من الزراعة .

ونلاحظ فى هذه الحالة أن نفقات إنتاج زراعة القمح لا تقتصر على نفقات الأجور والبذور والأسمدة وفائدة رأس المال المستثمر ، ولكن بالإضافة إلى ذلك لابد أن تشمل الريع الذى يدفع للأرض فى أحسن استعمال بديل ، فإذا لم يدفع ذلك الريع الذى يدفع للأرض فى أحسن استعمال بديل ، لم يكن من المستطاع الحصول على الأرض اللازمة لزراعة القمح .

زراعتها ، وبالتالى يعتبر العائد الذى تحصل عليه فى مجموعها ريعا . وهذه هي الحالة التى عالجها ريكاردو .

والاقتصاديون المحدثون يوافقون على هذه النتائج فى حالة ما إذا كانت الأرض ليس لها استخدام واحد فقط ، بأن تكون صالحة مثلا لزراعة القمح وحده ، وأنها إذا لم تزرع بهذا المحصول ظلت عاطلة ولا تستخدم فى أى شئ آخر . أي أن المعروض منها لزراعة القمح ثابت لا يتغير سواء ارتفع ثمن القمح أو انخفض ، وسواء ارتفع أو انخفض ثمن استخدامها . فإذا كان ثمن استخدامها يساوي صفرا أو أكثر من ذلك فإن العرض لا يتغير .

أما وأن الأرض لها استعمالات متعددة ، فالأرض يمكن أن تستخدم فى أكثر من غرض ، إذ يمكن زراعتها قمحا أو قطنا أو أرزا وغير ذلك من المحاصيل التى تسمح بزراعتها ، أو يمكن استخدامها كمرعى ، أو يمكن استخدامها فى تشييد مساكن أو مصانع أو متاجر . . . إلخ ، فإنه يترتب على ذلك أن يكون عرض الأرض بالنسبة لاستخدام معين عرض مرن جدا ، فإذا زاد الطلب على القمح وارتفع سعره زادت غلة الأرض التى تنتج القمح وزاد الطلب عليها .

ولكن من أجل زيادة الكمية المعروضة من الأرض لاستخدامها فى زراعة القمح يجب أن نضحى بالأنواع الأخرى من الزراعات أو المنافع التى تستخدم فيها . ولا يمكن التضحية بأى نوع من هذه الزرعات أو المنافع إلا إذا كان العائد الصافى من زراعة الأرض قمحا ، بعد سداد جميع نفقات زراعة القمح ، مساويا على الأقل للريع الناتج من استخدام الأرض فى وضعها الحالى من زراعة أو انتفاع آخر . فإذا كان الريع من زراعة الأرض شعيرا هو أربعة جنيهات ، فإنه لا يمكن تضحية زراعة الأرض بالشعير وتحويلها إلى

على المحاصيل الزراعية ، فإن هذا يؤدى ، حسب قانون العرض والطلب ، إلى ارتفاع أثمان هذه المحاصيل وذلك لزيادة الطلب من ناحية ولأن الأراضى الخصبة نادرة من ناحية أخرى .

وهذا الارتفاع فى الثمن يؤدى إلى تمتع ملاك الأرض (أ) بريع هو الفرق بين الثمن وبين تكاليف الإنتاج . وبديهى أنه إذا لم تكن هناك سوى هذه الأرض لزادت حدة ندرة الأرض بالنسبة للطلب عليها ، وهذا يؤدى إلى رفع الثمن وبالتالى زيادة الريع الذى يتمتع به ملاك هذه الأراضى .

أما لو لجأنا إلى الأرض الأقل خصوبة فإن عرض المحاصيل يزيد زيادة قد تقاوم بعض الارتفاع فى الثمن، وبالتالى ينخفض ريع الأرض (أ) عما يكون عليه لو لم تلجأ إلى زيادة الأرض (ب) .

٨- أهمل ريكاردو عامل " ندرة الأرض " فهو لم يواجه فى تحليله سوى بعض المنتجات النادرة ، التى لا يستطيع العمل أن يزيد من كميتها والتى تكون الاستخدامات البديلة بالنسبة لها محدودة للغاية إن لم تكن مستحيلة .

والحالة هذه ، كيف لم يدرك أن الأرض تشكل جزءا من هذه الأشياء ، كالأعمال الفنية على سبيل المثال ؟! (١) .

وإذا كان من الضرورى أن يدخل ريكاردو فى اعتباره - بجانب الريع الفرقى - مفهوم ريع الندرة أو الريع المطلق ، حيث أنه من الصعب أن نسلم أن المزارعين على الأراضى الحدية لا يدفعون ريعا إلى المالك العقارى .

---

(١) لقد سلم ريكاردو بوجود استثناء من نظريته فى قيمة العمل ، يتعلق ببعض المنتجات النادرة " والتى لا يستطيع أى عمل أن يزيد من كميتها . . . مثل اللوحات الفنية النادرة . التماثيل والتحف الثمينة . . . " ، ولكن هذا لم يكن من وجهة نظره ، سوى ثغرة صغيرة والتى اهتم بغلقها حتى لا ينشغل بها فكره مرة أخرى . ولكن كيف لم يرد بخاطره أن الأرض هى بالتحديد واحدة من هذه الثروات التى لا يستطيع أى عمل أن يزيد من كميتها ؟!

والأرض الحدية فى زراعة القمح هى الأرض التى يكاد يكفى الناتج منها لسداد نفقات إنتاجها بما فى ذلك الريع الذى يدفع لتحويل هذه الأرض من استعمالها البديل إلى زراعة القمح . وريع الأراضى التى تزرع قمحا هو الفرق بين ثمن الناتج من القمح وتكاليف إنتاج زراعة القمح بما فى ذلك ريع الأرض فى استخدامها البديل .

وهكذا نجد أن الاقتصاديين المحدثين ينتهون إلى نتيجة يخالفون فيها ما انتهى إليه ريكاردو ، فريع الأرض فى استخدامها البديل يدخل فى نفقات الإنتاج ويؤثر على ثمن السلعة المنتجة .

٦- يلاحظ أن الريع التفاضلى لا يقتصر فقط على الأرض ، وإنما يمتد إلى عوامل الإنتاج الأخرى التى توجد بين وحداتها المختلفة فروق طبيعية فى الكفاية الإنتاجية ، كعنصر العمل مثلا . فالأفراد ذوى المواهب الممتازة يحصلون على دخول أكبر من تلك التى يحصل عليها الأفراد العاديون . والفرق بين دخل الرجل الموهوب والرجل العادى يمثل بلاشك ريعا شأنه فى ذلك شأن الريع الذى تحصل عليه الأرض الأكثر خصوبة بالمقارنة مع الأرض الأقل خصوبة. ويسمى الريع فى هذه الحالة " ريع المقدرة الشخصية " أو " ريع الموهبة ".

٧- حسب تحليل ريكاردو ، كلما زاد الالتجاء إلى أراضى أقل خصوبة، كلما ارتفع الريع فى الأراضى الأكثر خصوبة . على أن هذا التحليل محل نظر ، ذلك أن المجتمع يلجأ إلى زراعة الأراضى الأقل خصوبة حيث التكاليف عالية ، إذا ارتفع الثمن بنسبة تكفى لتغطية هذه التكاليف ، أى أن الارتفاع فى ثمن المحاصيل يسبق الالتجاء إلى زراعة الأراضى الأقل خصوبة . فلو أننا زرعنا الأرض (أ) أولا ثم زاد عدد السكان وزاد الطلب

٩- هناك عدة انتقادات أخرى يمكن توجيهها للنظرية : منها ما يتعلق بصحة الفروض التى تقوم عليها النظرية ، ومن ثم فهى نظرية لا تصلح إلا فى إطار الفروض التى تقوم عليها . ومنها أن ريكاردو لم يقدم نظرية فى ثمن الأراضى ، ولكن فقط نظرية فى الريع العقارى ، والأكثر من ذلك نظرية فى الريع العقارى الزراعى فقط . وهناك نقد ينصب على إمكانية ترتيب الأراضى تبعا لخصوبتها قبل أن نعرف أثمان السوق للمنتجات الزراعية ، مما يشكل مصادرة على المطلوب . فالمفروض أن نعرف هذه الأثمان أولا ثم نرتب الأراضى من حيث الخصوبة تبعا لهذه الأثمان .

= الذى يرجع إلى محدودية كمية الأرض هو أنه يتعارض مع نظريته فى القيمة التى تذهب إلى أن القيمة لا تنتج إلا من العمل .

إذا كانت الأرض الأقل خصوبة هي التي تحدد ثمن القمح في السوق ، وبناء عليه يتحدد ريع الأرض الأجود ، فهل هذا سبب لتأكيد أن الأرض الأقل خصوبة لا تدفع ريعا على الإطلاق ، أي أن الذين يزرعونها لا يدفعون شيئا لمالكها من أجل استخدامها ؟!

إننا الآن لسنا أمام افتراض وجود كمية وافرة من الأراضي الخصبة (كما في حالة نشأة المجتمعات) ، والذي بناء عليه نستبعد دفع ريع الأراضي من نوع أقل خصوبة . وفي الفرض الثاني (اللجوء إلى زراعة أراض من نوعية أقل ، تحت ضغط السكان) فإننا لا نفهم لماذا يتنازل مالك أرض ، حتى ولو كانت حدية ، عن أخذ ريع لأرضه ، منذ اللحظة التي يجب اللجوء فيها إلى زراعة تلك الأرض ، أي من اللحظة التي يكون فيها حق استغلال تلك الأرض موضوعا لطلب ؟! نظرية ريكاردو في الريع تفترض أنه توجد دائما نوعية معينة من الأرض لا تعطي ريعا ، حيث أنها تكفي بالكاد لتغطية نفقات الزراعة .

بعبارة أخرى ، نظرية ريكاردو لا تعترف إلا بوجود ريع فرقي فقط ، لأنه إذا كـان من الممكن أن توجد أراضي لا تعطي ريعـا ، سواء أكان المقصود أراضي خصبة إذا كانت توجد بوفرة ، سواء أكان المقصود أراضي فقيرة جدا ، إلا أنه من الواضح تماما أن مجرد وجود الأرض بكمية محدودة ، في مجتمع وصل إلى درجة معينة من كثافة السكان ، يكفي أن يعطي لكل الأراضي ولمنتجاتها قيمة مستمدة من هذه الندرة ، استقلالا عن تفاوت العائد وحتى لو كانت كلها من خصوبة متساوية فإن هذا لن يغير من الأمر شيئا (١).

(١) ولكن السبب الذي من أجله لم يعترف ريكاردو بوجود مثل هذا النوع من الريع ==

لخدماته خلال فترة زمنية معينة . والثانى يمثل العلاقة بين الأجر الإسمى ونفقات المعيشة ، ويمثل مقدار الحاجيات التى يتمكن العامل من إشباعها . وبعبارة أخرى يمثل المزايا الصافية لأتعاب العامل أو كمية الأموال والخدمات التى يمكن للعامل شراءها بأجرة النقدى .

ويتوقف الأجر الحقيقى على ما يأتى : [1]

١- قوة شراء النقود تبعا لارتفاع مستوى الأسعار إذ أصبح الأجر الحقيقى فى الوقت الحاضر أقل منه قبل الحرب العالمية الثانية رغم زيادة الأجر الإسمى .

ولذلك يجب عند مقارنة مستوى الأجور فى الدول المختلفة النظر إلى مستوى الأسعار وذلك بالرجوع الى الأرقام القياسية نظرا لأن الأجر الحقيقى يعبر عن ارتباط الأجر الإسمى بتكاليف المعيشة .

٢- طريقة دفع الأجر كله أو بعضه نقدا أو عينا .

ففى بعض البلاد يدفع للعامل عينا أجره الحقيقى كما هو الحال فى بعض المناطق الزراعية ، وفى البلاد التى يقل فيها استعمال النقود ، وفى بعض المهن حيث يعطى العامل أجره كله أو بعضه فى صورة عينية كأن يعطى المسكن أو الغذاء أو الملبس المجانى .

٣- مقدار استمرار العمل . فقد يكون العمل مستمرا على مدار السنة أو فصليا أو متقطعا .

---

(١) الدكتور زكى عبدالمتعال – الاقتصاد السياسى – الجزء الثانى – الطبعة الأولى – ١٩٣٨ – ص ٤٢٧ ومابعدها.

الفصل الثانى

الأجـــــــر *

الأجر وخصائصه :

الأجر هو ما يحصل عليه العامل نظير عمله مهما كانت طبيعة العمل . ويتميز الأجر بأنه مستقل عن مخاطر المشروع . فهو واجب الاستحقاق بصرف النظر عما إذا كان المشروع قد حقق ربحاً أم خسارة .

ولا يقتصر الأجر بصفة عامة على ما يعطى للعامل الأجير وهو الذى تربطه برب العمل رابطة تبعية قانونية . سواء اتخذت صورة عقد عمل أو مركز تنظيمى لائحى ، بل يشمل الأجر المرتبات والمكافآت والأتعاب فهو يقابل إجارة الخدمات حسب التعبير القانونى أو مقابل ايجار الأشخاص . لذلك يدخل فى معنى الأجر ما يحصل عليه أصحاب المهن الحرة كالمحامين والمحاسبين والمهندسين والأطباء والصناع المستقلون وهم الذين لا تربطهم رابطة تبعية برب عمل ويعملون بصفة مستقلة لحساب أنفسهم .

وليس هناك سعر عام للأجر ، بل كل نوع من العمل له سعر مختلف . ومع ذلك تستعمل عبارة " سعر الأجر العام " للدلالة على متوسط الأجور واتجاهها العام كما هو الحال بالنسبة للأثمان .

أنواع الأجور :

يجب التفرقة بين الأجر الإسمى أو النقدى والأجر الحقيقى أو الفعلى فالأجر الاسمى هو مقدار الوحدات النقدية التى يحصل عليها العامل ثمنا

---

* كتب هذا الفصل والفصلين التاليين أستاذنا الدكتور / زكريا محمد بيومى أستاذ الاقتصاد والمالية العامة والتشريع الضريبى بكلية الحقوق - جامعة المنوفية - أطال الله فى عمره ومتعه بالصحة والعافية .

طريقة الأجر بالزمن :

وفقا لهذه الطريقة يحدد الأجر بالزمن الذى ينفق فى العمل ، أى يقدر ما يتقاضاه العامل عن اليوم أو الساعة أو الشهر دون النظر إلى مقدار إنتاج العامل .

وتفضل الوحدات الإنتاجية هذه الطريقة فى حالة حاجة العمل إلى عناية وانتباه كبير من العمال أو استعمال آلات دقيقة غالية أو فى حالة العمل غير النمطى الذى يصعب فيه قياس إنتاج كل عامل على حدة . ويفضلها العمال لأنها تحقق المساواة بينهم فضلا عن أنها لا تؤدى إلى إرهاقهم كما أنها تضمن لهم دخولا منتظمة .

وعيب هذه الطريقة أنها لا تحث العمال على زيادة مجهوداتهم بل قد تدعوهم الى التكاسل وعدم الاهتمام بالعمل على النحو الواجب طالما أنهم يضمنون أجرا ثابتا . لذلك فإنها تتطلب رقابة دقيقة من جانب المنظم أو من يقوم قامه على العمال مما قد يثير المنازعات بين العمال وأرباب الأعمال . فضلا عن أن التحديد الأجر بالزمن قد يجعل المقابل الذى يحصل عليه العامل غير متناسب مع المجهود الذى يبذل بالفعل فى عمله .

ورغم ما لهذه الطريقة من عيوب تحبذ نقابات العمال الالتجاء اليها ذلك أنها تتضمن المساواة المطلقة بين العمال ولا يترتب عليها إجهاد العمال.

طريقة الأجر بالقطعة :

كان للانتقادات التى وجهت إلى الطريقة السابقة أثرها فى الأخذ بهذه الطريقة فى بعض الصناعات . وطبقا لهذه الطريقة يتوقف تحديد الأجر على وحدات العمل التى يقوم بها العامل من حيث الكمية أو الجودة أو الإثنين معا

٤- إمكان القيام بأعمال أخرى ، اذ قد يتمكن بعض العمال من زيادة دخولهم بالقيام بأعمال إضافية فى أوقات الفراغ .

٥- مدة العمل من حيث ساعات العمل اليومية وأيام العمل فى السنة .

٦- طبيعة العمل نظرا لوجود أعمال مرهقة أو خطره وتقعد العامل بعد وقت غير طويل عن العمل لما ينتابه من مرض أو حوادث ، وأخرى سهلة صحية .

٧- مقدار الترقى الذى ينتظره العامل ، فقد يشتغل بنشاط بأجر ضئيل طمعا فى زيادة أجره فى المستقبل .

ويلاحظ أن التفرقة بين الأجر الرسمى والأجر الحقيقى تفرقة هامة عند مقارنة الأجور فى فروع الانتاج المختلفة وفى البلاد المختلفة . فقد يتساوى الأجر الإسمى فى صناعتين أو بلدين ولكن الأجر الحقيقى يختلف للأسباب التى أوضحناها . وقد يكون الأجر الإسمى أعلى فى فرع إنتاج معين منه فى فرع آخر ولكن الأجر الحقيقى أقل . وبذا تقاس حالة العامل المادية تبعا لأجره الحقيقى لا الإسمى أو كما يقول آدم سميث فى كتابه ثروة الأمم " يعتبر العامل غنيا أو فقيرا ، جزيل المكافأة أو سيئ الجزاء بنسبة القيمة الحقيقية لا الإسمية لأجره".

طرق تحديد الأجور :

الأجر مكافأة عن المجهودات الجسمانية والأدبية التى يقوم بها العامل لمصلحة المنظم . وسعر الأجر هو ثمن وحدة من هذه المجهودات التى يقوم بها العامل ، كثمن ساعة أو عمل يوم إذا كان الأجر يتحدد بالزمن ، أو ثمن وحدة من العمل المتخذ مقياسا كمبلغ كذا من الجنيهات لصنع الكرسى إذا كان الأجر بالقطعة .

(أ) أن الأجر بالقطعة يؤدى بالعامل إلى الإجهاد . وهذا صحيح فى بعض الأحوال ، الا أن خطر الإجهاد يمكن إزالته بانقاص ساعات العمل اليومية .

(ب) أن هذه الطريقة لا تحقق المساواة بين العمال فهى تجعل للعمال المهرة ميزة على زملائهم ممن يقلون عنهم كفاءة ومقدرة . ولكن هذا النقد مردود عليه بأن المصلحة العامة تستلزم اتباع نظام يدفع العمال إلى بذل الجهود للوصول إلى مستوى الكفاءة اللازمة

(جـ) يترتب عليها انتشار البطالة بين العمال بسبب زيادة إنتاج البعض ، لأنه لا توجد فى وقت معين الاكمية محددة من العمل توزع بين العمال . فكل ما يؤدى إلى زيادة إنتاج البعض يؤدى إلى بطالة البعض الآخر ، ويضر بفكرة التضامن بين العمال . وهذا التعليل يرتكز على أساس خاطئ ، لأن زيادة قوة الإنتاج تؤدى إلى زيادة الطلب على المنتجات فى الزمن الطويل على الأقل ، كما أن هناك طرقاً لمكافحة البطالة .

طريقة الأجر المتزايد أو نظام المكافآت :

يتكون الأجر المتزايد أو مع المكافآة من جزئين أحدهما أجر أساسى يزاد عليه آخر إضافي وهو عبارة عن مكافأة أو علاوة تمنح للعامل على حسب مجهوده وانتاجيته .

فالأجر المتزايد أو المكافأة على أنواع مختلفة : مكافأة على الإنتاج إذا زاد انتاج العامل عن حد معين ، ومكافأة على السرعة إذا أنجز العامل العمل الذى ينتجه فى وقت أقل من الوقت المحدد له ، ومكافأة لجودة الإنتاج

. ومن ثم يختلف أساس الأجر بالقطعة تبعا لطبيعة العمل . فمثلا يكون أساسه فى صناعة النسيج كذا من القروش عن كل متر ، وفى المناجم كذا عن كل طن من الفحم المستخرج ، وفى صناعة الورق كذا عن كل طن من الورق وما شابه ذلك .

وقد انتشرت طريقة تحديد الأجر بالقطعة منذ منتصف القرن الماضى وخاصة فى صناعات المناجم والمعادن فى فرنسا . ثم انتشرت فى باقى أنحاء العالم منذ الحرب العالمية الأولى . وميزة هذه الطريقة أنها تشحذ همة العامل وتبعث على زيادة المجهود نظرا لأنها تسمح باعطاء العامل أجرا يتناسب مع مجهوده وكفايته فى العمل ، كما أنها تعطى الفرصة لرؤساء العمل للتعرف على العمال الممتازين ، فضلا عن أنها لا تتطلب فرض رقابة دقيقة على العمال لمنعهم من التهاون فى عملهم .

على أن هذه الطريقة لا يمكن الالتجاء اليها فى كافة الحالات اذ توجد بعض أعمال لابد من تقدير الأجر فيها بالزمن مثل الخدمات التى يقوم بها الخدم حيث لا يطلب منهم القيام بأعمال معينة . كما أنها لا تصلح لكل أنواع الصناعات مثل الصناعات التى تحتاج إلى مهارة خاصة وعناية فائقة من العمال القائمين بها كالصناعات الترفيهية .

ولكن يمكن اتباع هذه الطريقة عادة فى الصناعات ذات الإنتاج النمطى والتى يسهل فيها قياس ما ينتجه كل عامل على حدة .

وطريقة الأجر بالقطعة منتقدة لأنها قد يترتب عليها دفع العمال الى زيادة الإنتاج وقد يكون ذلك على حساب جودة الصنف وقد يكون من شأن ذلك الإسراف فى استعمال المواد الأولية .

ولم تسلم هذه الطريقة من نقد نقابات العمال لعدة أسباب أهمها :

العمال بأنفسهم هذه الفرقة ويختارون من بينهم رئيسا لهم يقبض الأجر ويوزعه عليهم ، كما قد يكونها صاحب العمل ويحدد الأجر دفعة واحدة لكل الفرقة ، على أن يكون توزيعه بين أفرادها طبقا للقواعد التى يضعها رب العمل .

وتستغل هذه الطريقة كثيرا فى انجلترا وفرنسا فى بعض الصناعات مثل صناعة والنسيج والتعدين والزجاج وبناء المساكن والغزل .

وغالبا تتألف جمعية تعاونية من العمال تسمى جمعيات اليد العاملة التعاونية يظل فيها رب العمل محتفظا بوظيفته كمنظم للمشروع ولكنه لأجل تنفيذ العمليات المختلفة يقوم بالفاوض مع فرقة من العمال عن طريق رئيس يختارونه للتفاوض باسمهم جميعا مع صاحب العمل بشأن العمل الذى يجب أداءه لحسابه فى خلال مدة معينة نظير مبلغ إجمالى معين . فإذا تم الإتفاق فإن الفرقة تقوم بتوزيع الأعمال بين أعضاء الجمعية . مع ملاحظة أن العمال أنفسهم يقومون باختيار رفقائهم فى العمل ، وكذلك تقوم بتوزيع المبلغ الإجمالى .

ويرحب أصحاب الأعمال بفكرة هذه الجمعيات التعاونية للعمل باعتبار أنها تجعل دفع الأجور على أساس الإنتاج مما يؤدى إلى سرعة اتمام العمل وتخفيض النفقات الإدارية التى تستلزمها مراقبة العمال أثناء العمل ، على أن نقابات العمال تحارب هذه الجمعيات بحجة أن المنافسة التى تقوم بين هذه الجمعيات تؤدى إلى انخفاض مستوى الأجور ، فضلا عن القيام بالعمل عن طريقها يفقد العمال صفتهم كعمال تربطهم بصاحب العمل علاقة تبعية مما يحرمهم من التمتع بالحماية المقررة للعمل فى تشريعات العمل . (١)

(١) الدكتور / محمد حلمى مراد ، التعاون من الناحية التشريعية والمذهبية - ١٩٧٢ - ص ١٣٨.

وتمنحها المحلات التجاريه أو الصناعيه التى لها علامه معروفه ، ولا تضمن شهرتها إلا بجودة الإنتاج . وتمنح هذه المكافأة للعامل بمقدار الجودة التى حققها ، ومكافأة على الاقتصاد فى المواد الأولية التى يستعملها العامل وعدم التبديد فيها ، إذ يؤدى الاقتصاد فى المواد الأولية المستخدمة إلى تخفيض فى نفقات الإنتاج . وهذه المكافأة تعتبر مكملا ضروريا للأجر بالقطعة حتى لا يندفع العامل إلى الإسراع فى الإنتاج مما يذهب بكمية كبيرة من المواد الأولية ، مكافأة للإختراع وهى تمنح للعامل الذى يبتكر طريقة جديدة لتحسين الإنتاج أو الطرق الموجودة أو يكتشف نقصا فى الآلات المستعملة ، ومكافأة للبيع . وهذه يحصل عليها العمال فى كثير من المحلات التجارية الكبرى إذ تمنحها هذه المحلات لمستخدميها تشجيعا لهم على تصريف البضائع المخزونة أو التى يقل الطلب عليها ، والمكافأة للأقدمية وهذه تمنح لمن قضى زمنا طويلا بالمصنع بغرض ترغيبه فى البقاء فيه وتشجيعه على المضى فى العمل وذلك حتى لا يفقد المصنع عماله المتمرنين .

ولا شك أن طريقة المكافآت تؤدى إلى زيادة أجر العامل ، ولها أثرها فى تشجيع العمال على بذل جهد أكبر . كما أن رب العمل يستفيد أيضا من هذه الطريقة إذ أن زيادة الأجر لا تتناسب مع ما اقتصده العامل من وقت وموارد .

الأجر الفردى والأجر الجماعى (عقد الفرقة)

يكون الأجر فرديا إذا استولى العامل على مقابل خدماته من صاحب العمل مباشرة دون وسيط بينهما ودون أن يشترك معه فيه آخر .

أما الأجر الجماعى أو ما يسمى عقد الفرقة فيتعاقد فيه رب العمل مع فرقة من العمال على القيام بعمل معين مقابل أجر جماعى محدد . وقد يكون

على الرغم من هذه الانتقادات إلا أن هذه الطريقة ما زالت متبعة فى كثير من الدول الأوربية فى صناعة النسيج والقفازات والمبانى وأعمال السكك الحديدية . وما زالت مستخدمة فى مصر تحت ما يسمى بعمال التراحيل . وقد ألغيت فى فرنسا بمرسوم ٢ مارس ١٨٤٨ .

القاعدة المتحركة للأجور:

تتلخص القاعدة المتحركة فى الأجور ، أو ما يسمية البعض بالمقياس المتحرك للأجور فى تغير الأجور تبعا لتغير بعض العوامل . وأهم تطبيقات هذه القاعدة:

(أ) تغير الأجر حسب قيمة النقود أو نفقات المعيشة :

أدى ارتفاع تكاليف المعيشة وتدهور قيمة النقود أثناء الحرب لزيادة الأجور تبعا لهذا الارتفاع بحيث إذا انخفضت التكاليف نقص الأجر . وبعبارة أخرى فإن تطبيق القاعدة المتحركة للأجور على أساس نفقات المعيشة وقيمة النقود يرتبط بعلاوات الغلاء . ويتكون الأجر فى هذه الحالة من جزئين أحدهما ثابت وهو الحد الأدنى والثانى متغير وهو عبارة عن علاوة غلاء المعيشة التى تتغير تبعا للأرقام القياسية لأسعار سلع التجزئة التى تدل على التغيرات فى تكاليف أو نفقات المعيشة .

على أن هذا التغير فى الأجور تبعا لنفقات المعيشة وتدهور قيمة النقود له مضاره إذ يجعل نفقة الإنتاج غير ثابتة ويجعل من الصعب احتسابها . ومن جهة أخرى فإن العمال يرحبون بارتفاع الأجور عند تدهور قيمة النقود ولا يقبلون التخفيض عند رجوعها إلى قيمتها الأصلية .

وقد ظهرت جمعيات اليد العاملة التعاونية منذ منتصف القرن التاسع عشر في بعض الدول كانجلترا حيث تكونت هذه الجمعيات على نطاق واسع أثناء إنشاء خطوط السكك الحديدية وبالنسبة لمناجم الصفيح بجنوب غرب انجلترا وفى بناء السفن وأعمال التفريغ فى الأرصفة ونقل الأخشاب من الغابات والأحجار من المناجم . وفى أعمال الانشاءات الميكانيكية فى هاليفكس وفى بلجيكا تكونت هذه الجمعيات بالنسبة لمناجم الفحم وبعض مصانع التعدين . وفى ايطاليا انتشرت هذه الجمعيات بالنسبة للأعمال الخاصة بالأشغال العامة وأعمال حفر الأرض وردمها وتمهيدها وزراعتها . وفى فرنسا تكونت هذه الجمعيات بصفة خاصة بالنسبة لصناعة الطباعة وصناعة البناء . وفى نيوزيلندا بالنسبة للأشغال العامة الخاصة بإنشا خطوط السكك الحديدية والطرق والصناعات الاستخراجية وقطع الأخشاب من الغابات وتمهيد اللحوم وحفظها . (١)

المقـــاولة :

قد يعهد رب العمل إلى مقاول بتوريد العمال . ويتفق رب العمل مع المقاول على الأجر الذى يدفع نظير تقديم العمال ، ويقدم المواد الأولية والآلات . وربح المقاول ينتج من الفرق بين الثمن المتفق على مع رب العمل والأجور التى تدفع بالفعل للعمال .

وقد انتقدت هذه الطريقة لأنها تؤدى إلى تخفيض أجور العمال ولأن المقاول لا يعمل على توافر الظروف الصحية ، وأنها تؤدى إلى الإرهاق على العموم لأن ربح المقاول يتوقف على مبلغ استغلاله للعامل بينما ربح المنظم ناشئ عن مهارته وحذقه فى الفن التجارى .

---

(١) الدكتور زكريا محمد بيومى - مبادئ التعاون - ١٩٨٦ - ص ٦٨ ومابعدها .

انخفاض الثمن فيقوم بتصريفها عند ارتفاع الثمن مع أنه يحسب لعماله الأجر على أساس الثمن المنخفض .

(د) مشاطرة الأرباح :

طبقا لهذا النظام يحصل العامل على أجره المعتاد يضاف إليه حصة فى الأرباح فى نهاية كل عام إذا حققت المنشأة ربحا صافيا ويصح تسميتها أجرا إضافيا .

ولا شك أن طريقة الاشتراك فى الأرباح من شأنها أن تدفع العمال إلى الاهتمام بحسن سير المنشأة وتشحذ عزائمهم .

ولكن أصحاب الأعمال يرون أن اشتراك العمال فى الأرباح دون الخسائر أمر غير عادل . كما لا يودون إطلاع العمال والجمهور على أرباحهم الحقيقية وكذا على سوء موقف المنشأة عندما تتكبد خسائر . علاوة على ذلك فإنهم يخشون تطرق العمال بهذه الوسيلة إلى التدخل فى الإدارة ، وهذا ما تطالب به فعلا نقابات العمال فى الوقت الحاضر ، فتضعف بذلك سيطرتهم عليها .

كما قوبلت هذه الطريقة بفتور من جانب العمال إذ يفضلون ارتفاع أجورهم بطريقة منتظمة ثابته عن التعرض للاشتراك فى أرباح احتمالية قد تتحقق أو لا تتحقق . كما توجد تفرقة بين العمال إذ قد يشتغل مصنعان بإنتاج نفس السلعة فيحقق الأول أرباحا طائلة تعود على عماله بالنفع فى حين لا يحقق الثانى سوى أرباح ضئيلة فيعتبر عماله أنفسهم مغبونين بالنسبة لعمال المصنع الأول ، لأن هذا مخالف لقاعدة المساواة فى الأجر عند التساوى فى العمل .

(ب) الإعانات العائلية :

عبارة عن مبلغ إضافى على الأجور . وتمنح تبعا لعدد الأطفال الذين يعولهم العامل .

والهدف من هذا النظام تشجيع العائلات الكبيرة العدد ، وإن كان هذا قد أوجد فى بعض الأوقات اعتراضا من جانب المشروعات الخاصة التى فضلت استخدام العزاب ، أو المتزوجين الذين ليس لديهم أطفال . ولذلك تغلبت فرنسا على هذه المشكلة سنة ١٩١٦ بإنشاء صناديق مقاصة تحقيقا للمساواة بين أصحاب الأعمال فيما ينفقونه بسبب هذه الإعانات إذ تتغذى بأموال أصحاب الأعمال ويتم توزيع عبء الإعانات العائلية على أصحاب الأعمال المشتركين فى نفس الصندوق بنسبة عدد عمالهم مهما كانت الأعباء العائلية التى تقع على عاتق هؤلاء العمال .

(جـ) تغير الأجر حسب ثمن المنتجات :

تقدر أثمان المنتجات بحسب أسعار السوق ويوافق عليها ممثلو العمال ورب العمال ثم يحدد باتفاق الطرفين مقدار الأجر الذى يعطى على أساس هذا الثمن لمدة قصيرة كشهر مثلا . فإذا حدث وتغيرت الأثمان عند انقضاء هذه المدة يعدل الأجر عن المدة المقبلة بنسبة التغير الذي حصل فى الأثمان .

وقد أخذت انجلترا بهذه الطريقة فى أواخر القرن التاسع عشر خاصة بالنسبة لصناعات التعدين والمناجم .

وقد لاقت هذه الطريقة اعتراضات من جانب العمال بحجة أنها تؤدى إلى الغش . ذلك أن رب العمل قد يقوم بتخزين مقادير من السلع وقت

أسباب التفاوت فى الأجور :

تختلف الأجور من مهنة الى أخرى ، بل داخل المهنة الواحدة ، كما تتفاوت فى المكان والزمان .

وقد حاول آدم سميث فى كتابه ثروة الأمم حصر العوامل التى تؤدى إلى التفاوت فى الأجور وأرجعها الى خمسة أسباب : الرغبة فى العمل أو عدم الرغبة فيه ، سهولة التمرين ونقص تكاليفه أو صعوبته وكثرة نفقاته ، انتظام العمل أو عدم انتظامه ، درجة الثقة التى يحوزها القائم بالعمل ، وأخيرا احتمال النجاح فى العمل .

والواقع أن اختلاف الأجور يرجع إلى اختلاف المهنة والجنس والمكان والزمان .

فتختلف الأجور تبعا للمهن والحرف المختلفة بسبب عدم وجود عمل موحد للعمل أجمعه . فلكل مهنة سوق عمل خاص بها منفصل عن الأخرى ولا يمكن انتقال العامل من مهنة لأخرى بسهولة ويسر . وبذا يستمر التفاوت فى الأجور تبعا لاختلاف المهن والحرف قائما مدة غير قصيرة بالنسبة للحرف المتقاربة .

وقد يرجع الاختلاف فى الأجور إلى التفاوت بين الأفراد فى قدرتهم على العمل ومواهبهم الشخصية بالنسبة لهذا النوع عن العمل دون النوع الآخر .

كذلك قد يكون سبب الاختلاف طبيعة العمل ، اذ قد يختار الناس المهن تبعا لطبيعة العمل من مستقبل واعتبار ولا يختار المهنة تبعا لسعر الأجر وحده .

ويرى الاقتصاديون الأحرار رغم اعترافهم بمزايا هذه الطريقة ، أن ليس للعمال الإدعاء بأن لهم حقا فى الأرباح لأنها ليست من عملهم . فهذه الأرباح بحسب رأيهم ليست نتيجة المجهود المادى الذى يقوم به العمال ، بل نتيجة ما يقوم به المنظم من البيع فى الوقت المناسب والمكان الملائم .

فالأرباح هى نتيجة لتلك الوظيفة الهامة التى يؤديها رب العمل ، وهى نتيجة الفن التجارى الذى لا دخل للعمال فيه . والدليل على ذلك أن بعض المصانع تكسب والأخرى تخسر ، رغم حيازتها لعدد متماثل من العمال ، تبعا لمجهودات أرباب الأعمال .

وهذا الرأى فيه جانب من الصحة ، لأن العناصر الأول فى الربح يرجع إلى التنظيم أكثر من العمل . وإن كانت كمية المنتجات التى ينتجها العمال لها أثر كبير أيضا فى مقدار الربح .

ويذهب الاشتراكيون إلى ضرورة استيلاء العمال على الأرباح لأنها من حقهم . ويقولون إذا كان الربح سرقة يرتكبها رب العمل إضرارا بالعمال ، فان تبرير هذه السرقة بإعطاء المسروق جزءا من حقه غير مقبول . ولكن هذه النظرية غير صحيحة لأن الأساس الذى تستند إليه فاسد وهو نظرية قيمة العمل .

وفى رأينا أن نظام المشاركة فى الأرباح يفيد كل من العمال وأرباب الأعمال ويحل الوئام بينهم إذ يؤدى إلى التوفيق بين رأس المال والعمل .

تطور النظريات الاقتصادية فى الأجور

اختلفت النظريات الاقتصادية فى تحديد الأجر ، ويرجع ذلك إلى اختلاف تلك النظريات فى نظرتها إلى الأجر .

وأهم النظريات التى قيلت فى هذا الصدد :

١- نظرية حد الكفاف .

٢- نظرية رصيد الأجور .

٣- نظرية الإنتاجية الحدية .

١- نظرية حد الكفاف :

أول من قال بهذه النظرية الطبيعيون من أمثال كيناى كما قال بها ترجو وزير لويس السادس عشر . ولكنها تطورت على يد ريكاردو ، ولهذا عرفت باسم نظرية ريكاردو فى الأجر ، وسميت أيضا بنظرية نفقة إنتاج العمل أو الأجر الطبيعى .

وقد بين ريكاردو (١) أن ثمن العمل يخضع لنفس القواعد التى تحكم أسعار السلع . فكما أن هناك سعرا جاريا للسلعة تؤثر فيه المنافسة فيأخذ فى الانخفاض حتى يصل للسعر العادى الذى تحدده تكاليف الإنتاج ، فإن للعمل سعرا أو أجرا جاريا وآخر حقيقيا أو طبيعيا. ويتوقف الأجر الجارى على عرض العمال وطلب الرأسماليين . وهو يرتفع فى حالة وجود ندرة فى اليد العاملة ، وعلى العكس من ذلك ينخفض فى حالة وجود فائض فى اليد العاملة .

---

(١) انظر :
D. Ricardo, Les principes de l'économie politique et de l'impôt , trad. Fran.Flammarion , Paris , 1988, ch: V, " Des salaires " , pp., 81 et s.

وقد يكون لنوع العمل علاقة وثيقة باختلاف الأجر . ففي الزراعة يكون الأجر أقل من الصناعة . وفي الصناعة المنزلية أقل منها في العمل في داخل المصانع .

وقد يرجع التفاوت في الأجور إلى توافر بعض الفرص للأفراد في سبيل تحقيق ظروف المهنة ومستلزماتها ، أو نقص في التدريب والاستعداد لبعض الأعمال التي تقتضي مواهب خاصة ومرانا ودراسة .

وقد تتفاوت الأجور من حيث المكان بسبب صعوبة انتقال العمال من دولة إلى أخرى بسبب اختلاف اللغة والعادات والتقاليد ومصاريف الانتقال وصلة الموطن والإجراءات الإدارية . . . . . إلخ . لهذه الأسباب نجد الأجور في مهنة واحدة تختلف من دولة إلى دولة أخرى . بل قد نجد هذا التفاوت في الدولة من إقليم إلى آخر .

وقد تتغير الأجور من وقت لآخر شأنها في ذلك شأن أثمان السلع فزيادة الطلب على سلعة يؤدي إلى زيادة الطلب على العمال اللازمين لإنتاج هذه السلعة فترتفع أجورهم . وبالعكس في حالة نقص الطلب على سلعة ما ينقص بالتالي الطلب على العمال اللازمين لإنتاج هذه السلعة فتنخفض أجورهم .

العمال والفلاحين كانوا وقتئذ لا يكادون يحصلون إلا على أجورهم التى تبقيهم على مستوى حد الكفاف .

ولكن الأستاذ Dobb يذهب إلى أن بقاء الأجور عند حدود مستوى الكفاف فى انجلترا فى ذلك الوقت كان يرجع إلى زيادة هجرة العمال من الريف إلى المدن نتيجة اضمحلال الحرف اليدوية والتغيرات التى أدخلت على نظام الزراعة ، وليس نتيجة أن قانون طبيعى يحكم زيادة السكان ويؤدى إلى بقاء الأجور على الدوام عند حدود مستوى الكفاف . (١)

نقد النظرية :

انتقدت هذه النظرية بقولة أن معدلات الأجور ارتفعت منذ الثورة الصناعية ، كما أن هذه النظرية لا تعطى تفسيرا لاختلاف الأجور بين مهنة وأخرى أو فى الأقاليم المختلفة من نفس الدولة ، أو بين الدول المختلفة .(٢)

هذا فضلا عن أن العالم شهد فى القرن التاسع عشر تزايدا مستمرا فى الدخول الحقيقية للعمال وازدادت بنسبة أكبر من نفقات المعيشة ولم تبق أجور العمال عند حد الكفاف كما تذهب النظرية . كذلك إذا نظرنا إلى أساس هذه النظرية يتضح أنه غير صحيح . فهى تفترض أن كل ارتفاع فى الأجر عن الحد الأدنى اللازم للمعيشة يؤدى إلى زيادة المواليد وما يتبعه من زيادة العمل ونقص الأجر إلى هذا الحد المنخفض . وهذا الأساس فاسد إذ المشاهد فى الوقت الحاضر أنه كلما ارتفع مستوى معيشة الأسرة وزاد الدخل الذى تحصل عليه كلما قل عدد أفرادها . ويرجع ذلك إلى أن الأسرة الفقيرة تنظر إلى الطفل باعتباره شخص قادر على الكسب فى المستقبل بينما تحاول الأسرة

(١) Maurice Dobb " Wages " university Press, 1948 . p. 72.

(٢) الدكتور محمد مظلوم حمدى - مبادئ الاقتصاد التحليلى - الطبعة الثانية - ١٩٥٠ - ص ٣٤٧.

أما الأجر الحقيقي أو الطبيعي فهو الأجر الذي يكفل للعامل وأسرته الحصول على كمية من السلع اللازمة لإعاشة العامل وأسرته وتسمح للعامل بالبقاء على قيد الحياة ولضمان استمرار جنسه بدون زيادة أو نقصان .

ويحدد ما هو لازم بالعادات والتقاليد المتعارف عليها في المجتمع .

ولا يمكن أن يرتفع الأجر أو ينخفض لمدة طويلة عن هذا المستوى ، لأنه لو ارتفع الأجر عن المستوى اللازم لمعيشة العامل الضرورية تتحسن حالة العمال وتزيد رفاهيتهم فيقبلون على الزواج فيزيد النسل ، ويزيد تبعا لذلك عدد العمـال مما يترتب عليه انخفاض الأجر إلى المستوى الذي يتساوى مع نفقة المعيشة الضرورية . أما لو انخفض الأجر عن هذا الحد فتسوء حالة العمال وينقص زواجهم وتناسلهم ، كما ينقص عددهم نتيجة للأمراض مما يتـرتب عليه نقص عرضهم وبالتالي ارتفاع أجورهم إلى المستوى المشار إليـه .

وقد اتخذ الاشتراكيون نظرية ريكاردو سلاحا اعتمدوا عليه . فقالوا إن العامل لا يستولي في الوقت الحاضر إلا على ما يلزمه للمعيشة الضرورية ، ومن ثم لا مصلحة له في زيادة الإنتاج أو تحسينه حيث لا يعود عليه هذا الأمر بفائدة ما ، كما لا مصلحة للعامل في التقليل من انفاقه والادخار ، لأن هذا يؤدي بالتالي إلى تخفيض أجره . لذلك سمى لاسال الاشتراكي الألماني هذا القانون بالقانون الحديدي للأجور لأن العمال مقيدون به ولا يستطيعون تحسين حالتهم ومستواهم عما هي عليه ، فكأنه قد حكم عليهم باستمرار البؤس وألا يحصلوا إلا على القدر الكافي لمعيشتهم .

على أن الظروف التي سادت انجلترا في القرن الثامن عشر وفي أوائل القرن التاسع عشر هي التي ساعدت على تأييد الأخذ بهذه النظرية ، حيث أن

ويتوقف طلب أرباب الأعمال على العمال على الجزء من رأس المال المتداول أو من أموال الإدارة المخصص لدفع أجور العمل قبل أن يتم الإنتاج وبيع الناتج (أى رصيد الأجور) .

أما عرض العمال فيتوقف على عدد السكان الصالحين للعمل .

ومن هنا فإن الطلب على العمل يتحدد بكمية رأس المال الموجود ، وهذه الكمية تتغير بطريقة مباشرة مع تراكم رأس المال . ويتم التوصل إلى معدل الأجر عن طريق قسمة رأس المال هذا على عدد العمال . ومن ثم لا يمكن ارتفاع سعر الأجر بزيادة رأس المال عن طريق الادخار أو بنقصان عدد العمال الذين يتنافسون فيما بينهم لعرض خدماتهم . ويرى ميل أن نفقة المعيشة تؤثر فى الأجر فى هذه الحالة بطريقة غير مباشرة عن طريق تأثيرها فى عدد العمال

ويعلل مارشال الأخذ بهذه النظرية بالاعتقاد الذى ساد فى القرن التاسع عشر عن أهمية رأس المال . على أن هذه النظرية كسابقتها متصلة بنظرية مالتس بالسكان ولذلك يغلب عليها نزعة تشاؤمية إذ يترتب عليها أن هناك ميلا لانخفاض الأجور بسبب زيادة عدد السكان .

وقد فرغوا على هذه النظرية أن زيادة أجر نوع معين من العمال غير متيسر إلا على حساب أجور الطبقات الأخرى أو الأرباح ، لأن زيادة الأجر فى صناعة تجذب إليها عمالاً جدداً من الصناعات الأخرى . فتؤدى المنافسة بين العمال إلى انقاص الأجر من جديد . كما أن زيادة جميع الأجور تؤدى إلى نقص الأرباح .

ومن هنا فإنه لا يمكن لأى فئة من العمال أن تحصل على زيادة فى أجرها نتيجة ضغوط من النقابات أو صدور تشريعات إلا إذا ترتب على ذلك

الغنية أن تحافظ دائما على مستوى اجتماعي معين ومستوى خاص من الرفاهية لأولادها. فضلا عن أن اكتشاف الطرق الحديثة لتنظيم النسل أدى إلى انخفاض معدلات تزايد السكان في كثير من الدول .

ويؤخذ أيضا على هذه النظرية عدم دقة فكرة نفقة إنتاج العمل : هل المقصود هو الحد الأدنى الفسيولوجي الكافي لحفظ قوى العامل وحياته أو الحد الأدنى الاجتماعي الذي يكفل للعامل قسطا من الراحة والسعادة في وسط معين .

فاذا أخذنا بالتفسير الأول وجدنا النظرية تعوزها الدقة ، لأن الحد الأدنى الفسيولوجي يختلف تبعا للمناخ والجنس وشدة العمل وكيفية التغذية . أما إذا أخذنا بالتفسير الثاني واعتبرنا أن المقصود هو الحد الأدنى الاجتماعي اللازم ليعيش العامل عيشة مريحة في وسط اجتماعي معين تكون النظرية مرنة ولا داعي لتسميتها كما فعل البعض " بقانون الأجر الحديدي " بل ربما كان الأحرى تسميتها كما قال البعض " قانون الأجر الذهبي " .

أخيرا تغفل هذه النظرية جانب الطلب فهي لا تفسر الأجور الا من ناحية العرض فقط ، في حين أن تحديد قيم الأشياء ، عملا أو سلعا، يكون بتفاعل العرض والطلب .

ونتيجة لهذه الانتقادات أغفلها أنصار المذهب الحر كما أهملتها الاشتراكية بعد أن تمسكت بها طويلا .

٢- نظرية مخصص الأجور :

تذهب هذه النظرية كما أوردها ستيورات ميل وناسو سنيور إلى أن معدل الأجور ليس ثابتا وإنما متغيرا وتوقف على جانب الطلب من ناحية أرباب الأعمال وجانب العرض من ناحية العمال المتنافسين .

جنيهات ، فليس معنى هذا أن المال المخصص للأجور فى الحالة الثانية ضعف الحالة الأولى .

٣ - نظرية الانتاجية الحدية :

حاول الاقتصاديون فى أواخر القرن التاسع عشر - نظرا للانتقادات التى وجهت إلى نظرية مخصص الأجور ، والأهمية التى أظهرها الاقتصاديون لأهمية العمل - أن يعالجو أجر العمل على أساس نظرية المنفعة الحدية فى محاولة تفسير أثمان خدمات عناصر الانتاج ومن بينها الأجور .

والأجر طبقا لنظرية الإنتاجية الحدية هو المكافأة التى يحصل عليها عنصر العمل نظير اشتراكه فى العملية الإنتاجية . ويتوقف أجر العامل على قيمة الناتج الإضافى الذى نحصل عليه باستخدام العامل الحدى . فالمنتج يعمل دائما على المقارنة بين قيمة الناتج الذى سوف يحصل عليه نتيجة لاستخدامه العامل الأخير والأجر الذى سوف يدفعه له . فإذا ما وجد أن الأجر الذى يدفعه أكبر من قيمة الناتج الحدى فإنه لن يستخدم هذا العامل .

وفى ظل المنافسة الكاملة وهو ما يعنى أن هناك عددا كبيرا من أرباب الأعمال أو المنظمين وأن هناك عددا كبيرا أيضا من العمال المتشابهين فى المهارة والكفاءة والتدريب يعرضون خدمات فى السوق ، ولا يوجد أى تدخل من جانب النقابات أو الدولة أو بواسطة التشريعات التى تفرض حدا أدنى للأجور ، فإن معدل الأجور يتحدد بتفاعل عرض العمال وطلبهم . والطلب على العمال يزداد إذا ما زادت إنتاجيتهم ، ويقل إذا ما قلت إنتاجيتهم . والمنظم يستمر فى استخدام العمال إلى أن يتساوى الأجر مع الإنتاجية الحدية ويلاحظ أنه إذا زاد عرض العمل فى صناعة ما مع بقاء الطلب عليه

نقصان فى أجور الفئات الأخرى من العمال ، طالما أن الرصيد الكلى للأجور ثابت لا يتغير .

على أن النتائج التى تنتهى إليها هذه النظرية قد تبعد عن الواقع ، اذ ليس من الضرورى أن ارتفاع معدلات الأجور ينتج عنها فى نهاية الأمر تخفيض فى أرباح المنتجين . ذلك أن ارتفاع الأجر قد يترتب عليه تحسين فى أحوال العمال مما يرفع فى إنتاجيتهم ، وبالتالى تخفيض تكاليف الإنتاج . وبعبارة أخرى ليس هناك ما يؤدى الى وجود تعارض بين زيادة معدلات الأجور والمحافظة على معدلات الأرباح . وحتى لو سلمنا جدلا بأن ارتفاع الأجور يخفض الأرباح ، فليس معنى هذا أن رأس المال يهجر الصناعة لأن رأس المال الثابت لا يسهل تحويله من صناعة إلى أخرى .

وعلى أية حال يلاحظ أن هذه النظرية لا تصلح أساسا لتحديد الأجور ، لأنه ليس هناك مال مخصص للأجور ، بل تيار مستمر من الثروات يتوزع على الأجور والفوائد والأرباح . كما أن هذه النظرية تفترض أن زيادة الأجور تؤدى إلى زيادة السكان كنظرية مالتس ، ولكن من المسلم به أن ارتفاع مستوى معيشة العمال من شأنه تقليل نسبة المواليد . وأيضا فلا محل للقول بأن ارتفاع الأجور فى مهنة ما يؤدى الى زيادة عدد العمال فيها فى الحال لأن هذه الزيادة لا تحصل إلا بعد زمن طويل .

علاوة على ذلك فإن نظرية مخصص الأجور لا تفسر اختلاف الأجور من دولة إلى أخرى . إذ لا يمكن القول بأن الأجور منخفضة فى أوربا عنها فى أمريكا لأن الأموال المخصصة لها فى الثانية أكثر منها فى الأولى ، كما لا تفسر اختلاف الأجور من مهنة لأخرى إذ لو حصل عامل فى أحدى المهن على أجر يومى قدره جنيهان وحصل عامل آخر فى مهنة أخرى على أجر قدره أربعة

فى قيمته من قيمته الإنتاجية الحدية لهذا النوع من العمل . وقد يحد من هذا الفرق مرونة إحلال الجهد البشرى بالآلات .

أما فى ظل احتكار الطلب على قوى العمل ، فإن المحتكر يسعى للحصول على جهد العامل بأجر يقل عن قيمة الإنتاجية الحدية لهذا النوع من العمل .

وعلى أية حال ، فإن هذه النظرية لا تكفى وحدها لتحديد الأجور ، فهناك عوامل اقتصادية متعلقة بالعرض والطلب ، وعوامل اجتماعية لها أثرها فى ذلك ، منها مستوى المعيشة وعوامل معنوية أو أدبية أهمها شعور العمال بقيمتهم الاجتماعية وكفاحهم للوصول إلى حقوقهم بواسطة النقابات والهيئات السياسية .

كما نلاحظ أن أثر القوى الاقتصادية التى يمكن أن تبرز فى سوق العمل فى ظل المنافسة الكاملة والنظام الاقتصادى القائم على المشروع الخاص تختلف فى ظل النظام الاشتراكى أو النظام الاقتصادى القائم على المشروع العام .

أخيرا يجب أن نتصور أن الحكومة قد تتدخل لفرض حد أدنى لأجور العمال ، وهنا يجب دراسة آثار هذا التدخل فى ضوء الظروف السائدة فى سوق العمل حيث يترتب على هذا الإجراء نتائج اقتصادية . فإذا كانت المنافسة هى السائدة فإن فرض أجر أعلى من أجر التوازن فى السوق الحرة يترتب عليه تعطل عدد من العمال . أما إذا كان العمال يبيعون خدماتهم إلى محتكر يفرض أجرا أعلى من معدل الأجر السائد ، فإن ذلك لا يحقق فقط قدرا من العدالة الاجتماعية بل يؤدى إلى زيادة عدد العمال المشتغلين .

كلما انخفض الأجر والعكس صحيح ، كما تؤدى زيادة الطلب على عرض العمل فى صناعة ما - مع بقاء عرض هذا النوع من العمل ثابتا - الى زيادة الأجر ، والعكس صحيح .

فمثلا إذا استخدم خمسة عمال على التوالى فى عمل معين وأنتج الأول ٥ والثانى ٤ والثالث ٣ والرابع ٢ والخامس ١ اعتبر أجر العامل الخامس (أى العامل الأخير أو العامل الحدى) هو الأجر بالنسبة لكل العمال . والسبب فى تقدير الأجر على أساس العامل الحدى أنه لو اتبع العكس ، أى لو تقرر الاجر على أساس أكثر العمال انتاجا أو على أساس أجر العامل المتوسط فى الانتاج لاستولى العامل الأخير (الحدى) على اجر يفوق عمله فيسارع صاحب العمل إلى الاستغناء عنه . وإذا قيل باستيلاء كل من العمال الخمسة فى المثل السابق على أجر يوازى عمله فيأخذ الأول ٥ والثانى ٤ وهكذا لخالف ذلك قاعدة وحدة الثمن فى السوق للأشياء المتماثلة ، ويعتبر العمال ، لدى قيامهم بعمل واحد ، أنهم متساوون ويمكن إحلال أحدهم مكان الآخر . وإذا كان إنتاج العمال الأربعة الأوائل أكثر من أنتاج العامل الأخير فإن ذلك لا يرجع لعملهم الشخصى بل لأثر استخدام رأس المال ، فليس العامل الحدى بأقل نشاطا من غيره ، بل غاية الأمر انه وجد عند الحد الأدنى لاستخدام رأس المال.

ولكن يؤخذ على هذه النظرية أنها تفترض توافر المنافسة الكاملة وسهولة انتقال العمال . وهذا مالا يتحقق فى الظروف الاقتصادية الحاضرة إلا نادرا ، حتى أنه فى الحياة العملية تكون سوق العمل خاضعة لعناصر احتكارية . فهناك تكتل من جانب العمال فى شكل نقابات يمثل محتكر البيع ، وتكتل من جانب المنتجين يمثل احتكار الشراء لخدمة العمل . لذلك فإن الأمر يختلف فى ظل احتكار عرض قوى العمل حيث يكون الأجر أعلى

الدفع أيا كانت حالة المنشأة المستغل فيها المبلغ المقترض يستوى أن تحقق ربحا أم خسارة .

وعلى أية حال ، فإنه لما كان لدخول رؤوس الأموال غير النقود تسميات خاصة استعمل الاقتصاديون كلمة الفائدة بمعناها العادى حيث قصروها على دخل رأس المال النقدى ، تاركين المعنى الواسع رغم أنه يقوم على أساس صحيح .

تطور الأفكار عن الفائدة :

تختلف نظرة المجتمعات عن الفائدة باختلاف التقاليد والعادات السائدة فى المجتمع . فقد حاربها فلاسفة اليونان القدامى . فأرسطو هاجمها فى كتابه " السياسة - الجزء الأول - الفصل الرابع " فقال أنها تخالف طبيعة الأشياء لأن النقود يجب ألا تستخدم إلا كواسطة لتبادل المنتجات . والنقود فى رأيه لا تلد نقودا فهى قيمة ومن ثم يجب ألا تزيد النقود باعتبارها وسيط للمبادلة عند انتقالها من يد لأخرى . وكل استعمال لها فى هذا الغرض يكون طبيعيا ولا نقد عليه . ولكنه عندما تستخدم النقود بواسطة صاحبها ليحصل من ورائها على ثروة نظير إقراضها بفائدة يكون قد خرج بالنقود عن طبيعتها لأنه لا يكون قد استخدمها كوسيط للمبادلة ولكن للحصول منها مباشرة على ثروة ، وهو أمر مخالف للطبيعة .

كذلك حرمت الكنيسة المسيحية فى القرون الوسطى الفائدة . ففى المجمع الدينى الذى عقد فى مدينة فيينا سنة ١٣١١ حرم القرض بفائدة بين المسيحيين. ولكن أجيز إذا كان المقرض يهوديا نظرا لاستحالة الاستغناء عن مقرض النقود . وكان غرض المجمع أن يتحمل اليهود إثم الربا .

الفصل الثالث

الفـــائـدة

تعريف الفائدة :

تعرف الفائدة بالمعنى العام بأنها ثمن لاستخدام رأس المال من نوع خاص وهو النقود . أما معناها الاقتصادى فيقصد بها دخل رأس المال القيمى أو النقدى . ولا يقصد برأس المال هنا رأس المال المنتج الذى يستخدم فى إنتاج سلع أخرى فحسب ، بل يشمل أيضا رأس المال الكاسب وهو الثروة التى تغل لصاحبها دخلا سواء استعمل فى الانتاج أو لا . مثل العقار الذى يعطى لصاحبه دخلا نقديا إذا أجره للسكنى ، أو دخلا عينيا إذا إتخذه سكنا خاصا له .

ويسمى العقد الذى يحدد فائدة رأس المال وكيفية الدفع عقد القرض بفائدة . والقرض عملية قانونية اقتصادية . وقد تكون لأجل قصير كعمليات البنوك التجارية مثل خصم الأوراق التجارية وتقديم أموال بضمان أوراق مالية أو عمليات البنوك العقارية التى تقدم قروضا طويلة الأجل ، والاكتتاب فى السندات التى تصدرها الحكومات والشركات المساهمة .

ويلاحظ أن الفائدة تدفع بصفة دورية ، كل سنة مثلا أو كل ستة أشهر . وقد يحدث أحيانا أن يعطى القرض لمقترض مبلغا أقل مما يجب رده عند الأجل فيمثل الفرق بين المبلغين مقدار الفائدة ، وهذا ما تفعله البنوك عند خصم الأوراق التجارية .

والفائدة عبارة عن مبلغ ثابت محدد وقت القرض فى العقد وواجب

لشئ هو ملك لله وليس ملكا لهم . (١)

ونظـرا لما يحـدثه تحـريم كل فـائدة من آثار سيـئـة على النشـاط الاقتصادى ، أباح توماس الفائدة على سبيل الاستثناء فى بعض الحالات على أساس عـدم توفر فكرة " الربا " . فقـال إنه إذا لحق الدائن ضـرر عند تأخر المدين عن الوفاء فى الميعاد يصبح له الحق فى المطالبة بالتعويض بشرط أن يثبت المقرض الضـرر الذى انتابه . أو إذا اشترط أن يرد المقرض فى تاريخ معين لكى يستعمل المقرض النقود فى عمل يدر عليه ربحا ، فإذا لم يردها فى التاريخ المحدد فوت عليه فرصة الربح ، أو إذا اشترط الحصول على مبلغ زائد عن قيمة القرض ليحمى نفسه من خطر عدم الرد . فى هذه الحالات أباح توماس الفـائدة على أساس أنها " تعـويض " عـما يلحق المقرض من ضرر أو عـما فاتـه من فرص الربح مما تقتضيه فكرة العدالة تطبيـقا لنظرية الثمن العـادل . (٢)

وقد تلت هذه الاستثناءات استثناءات أخرى فى نهاية القرون الوسطى أبيحت فيها الفائدة منها أنه إذا حقق المدين كسبا باستغلاله المبلغ المقترض فى التجارة ، تصبح الفائدة مشروعة ، وخاصة فى التجارة البحرية ، لقاء

---

(١) J. Shumpeter - History of economic analysis. N. Y. 1954. PP. 1 - 11.

Imile James - Histoire de théories économiques , collection Flamation , Paris . PP. 21 - 22.

(٢) Gray - The development of economic doctrine . London - 1956 . PP. 57 - 59.

R. H. Tawney - Relgion and the rise of capitalism , pellcan books - pp. 54 - 55 .

ويعد سان توماس من أهم من كتبوا في موضوع " الفائدة " وقد استند في رأيه إلى أقوال أرسطو وإلى آراء رجال الكنيسة . كذلك اعتمد على التفرقة في القانون الروماني بين الأموال التي تهلك نتيجة استعمالها مرة واحدة كالخبز مثلا والأموال التي تستعمل عدة مرات كالمنازل مثلا ففي النوع الأخير يمكن فصل استعمال الشيء عن ملكيته ، فمثلا يؤجر المالك المنزل دون أن يترتب على ذلك فناء المنزل وضياع ملكيته . ومن هنا يكون أجر الاستعمال مشروعا ويكون منفصلا عن ثمن المنزل الذي يحصل عليه المالك اذا باعه . أما بالنسبة للنوع الأول من الأموال . فإنه لا يمكن السماح باستعمالها دون التنازل عن ملكيتها . فاستعمال المال يقضي على وجوده ومن ثم على ملكيته . فلا يمكن مثلا السماح باستعمال رغيف من الخبز دون التنازل عن ملكيته . وكذلك الشأن بالنسبة للنقود ، فهي تفنى بالاستعمال مرة واحدة . وعلى ذلك لا يمكن أن يباع استعمال النقود منفصلا عن بيع ملكيتها . فإذا أقرض شخص لآخر مبلغا من النقود ، فهو لا يستحق إلا ثمن النقود نفسها ، وهو قيمة القرض التي ترد عند سداده ، وهذا الثمن مشروع . أما الفائدة فهي غير مشروعة لأنها ثمن للاستعمال. ولا يوجد بيع لاستعمال النقود منفصل عن بيع ملكيتها . فكما لا يمكن أن يحصل البائع عند بيعه لرغيف من الخبز إلا على ثمن الرغيف دون أن يكون له الحق في الحصول على ثمن آخر لاستعماله فكذلك الأمر أيضا في النقود .

ويبين توماس أن الفائدة إذا كانت تدفع نظير الزمن الذي يتنازل صاحب النقود عنها خلاله ، فإنها تكون غير مشروعة من هذه الناحية .

وكذلك لأن الزمن ملك لله ولا يجوز أن يحصل المقرضون على ثمن

لأن الرأسماليين يستدلون على فائض الإنتاج كله نظرا للمركز الممتاز الذى وجدوا أنفسهم فيه بينما أن من حق العمال الحصول على جميع ناتجهم لأن رأس المال فى رأيهم ناتج من العمل .

ويذهب برودون إلى اقتراح إلغاء فائدة رأس المال واتباع نظام مجانى للائتمان وهو ما يسمى بالنظام المتبادل أو بنك المبادلة .

ويقول برودون أنه لو توصلنا إلى أن نضع تحت تصرف المنتجين ما يلزمهم من رأس المال النقدى الذين يحصلون به على رؤوس الأموال الأخرى بدون مقابل فاننا نتوصل بذلك إلى إلغاء الفائدة بصفة عامة . ويقترح إنشاء بنوك خاصة تعمد إلى إصدار بونات للتداول غير قابلة للصرف بالنقود المعدنية . وكل عملاء البنك يجب أن يوافقوا على قبول الوفاء بهذه البونات . وإذا أراد أحد الصناع أو التجار أن يحصل على مواد أولية أو بضائع فما عليه إلا أن يقدم أوراقا تجارية للبنك تمثل قيمة المنتجات . ونظير هذه الأوراق يحصل على بونات تداول يدفع منها الى بائعه ولا يخصم البنك شيئا من قيمة الأوراق التجارية ، كما أن الفرد الذى يريد أن ينشئ مشروعا ما عليه إلا أن يثبت للبنك أنه طلب منه القيام ببعض توصيات ليحصل من البنك على بونات لشراء ما يلزمه من مواد أولية . وهذه البونات تؤدى بين عملاء البنك نفس الخدمات التى تؤديها النقود الآن . وبما أن البنك غير ملزم بتحويل أوراق البنكنوت إلى نقود معدنية فإنه لا يتطلب فائدة . وبذا يصبح الائتمان مجانيا . وهذا الائتمان المجانى هو فى نفس الوقت نوع من الائتمان المتبادل ، لأن كلا من عملاء البنك عندما يأخذ بونات يصدرها البنك يقوم بائتمان للآخرين تمثله البضائع . ومن هنا سمى هذا النظام بالنظام المتبادل .

الأخطار التى يتعرض لها المقرض . وإذا نقل القروض ملكية رأس المال للمقترض أو بعبارة أخرى تنازل نهائيا عن تحصيل المبلغ يجوز اشتراط تقدير دخل له أو فائدة إذ لا يمكن مطالبة الدائن بتضحيته برأس المال والدخل معا ، وهذا هو القرض لقاء تقدير إيراد أو مرتب إذا تقررت الفائدة كشرط جزائى عند التأخر فى الوفاء .

وهذه الاستثناءات كانت سببا فى تطور الأفكار بخصوص الفائدة عن القروض تحت تأثير كتابات ترجو وبنتام ورجال الإصلاح الدينى وخصوصا كالفن الذى أجاز القرض بفائدة بشروط خاصة ، وديمولان الفرنسى ويرجع هذا التغير فى الفكر الاقتصادى إلى تغير الظروف ، إذ لم تستخدم القروض فى الماضى فى منشآت منتجة بل فى استهلاك غير منتج وكانت توقع أشد الجزاءات على المدين المعسر الذى لا يعنى بالدين والفائدة . أما فى الوقت الحاضر فإن تطور المنشآت المنتجة وتقدمها واستخدامها رءوس أموال طائلة جعل الائتمان أساس النظام الاقتصادى . فأصبح المقترضون ليسوا أفرادا مستهلكين ذوى حاجة بل شركات صناعية وتجارية كبرى ورجال أعمال ودول تلجأ إلى الاقتراض .

والجدير بالذكر أن الشريعة الاسلامية حرمت أيضا الفائدة فقد قال تعالى " وأحل الله البيع وحرم الربا " .

كما عارض الاشتراكيون الفائدة وطالبوا بإلغائها على أساس أنها تدفع على حساب العمل وأنه بسبب دفع الفائدة لرأس المال فإنها لا تتيح للعامل الحصول على حقه فى قيمة ما ينتجه مع أن دور رأس المال هو دور سلبى بحت فى النشاط الاقتصادى الإنتاجى . ولهذا فهم يعتبرون الفائدة نوعا من السرقة

ومن الآراء التى قيلت فى هذا الصدد الخطر الذى يتعرض له الرأسمالى المقرض من جراء إقراض أمواله كتلف المال أو إساءة استعماله عند وجوب الرد عينا أو عدم الرد بتاتا عند وجوب الرد بالمثل . ولا يقبل المقرض أن يقوم بعملية الإقراض التى تضمن تحمله لتلك المخاطر إلا نظير فائدة .

على أن هذه الفكرة لا تبرر كل الفائدة بل جزءا منها وهو المبلغ الذى يدفعه المقترض لقاء الأخطار التى يتعرض لها رأس المال ويؤثر بلا شك فى سعر الفائدة ، فهى لا تتعرض لتبرير الفائدة الصافية أو ثمن خدمات رأس المال المقرض .

وأخيرا يرى كينز فى نظريته العامة فى التوظف والفائدة والنقود أن الأفراد يفضلون السيولة النقدية ومن ثم يحتفظون بالنقود فى شكل نقدى طليق فإذا أردنا إقناعهم بالتخلى عن هذه السيولة النقدية فلابد من مكافأتهم نظير منحهم فائدة .

اختلاف أسعار الفائدة :

لا يوجد سعر فائدة واحد يسود سوق رأس المال ، بل إن هناك عددا كبيرا من أسعار الفائدة . ويرجع الاختلاف فى أسعار الفائدة إلى عدة عوامل أهمها :

(أ) مقدار الثقة : فكلما قلت الثقة وعظم ترجيح عدم استرداد المقرض لأمواله ارتفع سعر الفائدة . ولذلك نجد أن فوائد الأموال الموظفة فى المنشآت الخاصة أعلى منها فى قروض الحكومة . والأموال المستثمرة فى السندات أقل تعرضا للمخاطر من تلك المستثمرة فى الأسهم إذ يتعرض المال الأخير إلى الصدمات التى قد تحيق بالمنشأة .

وهذا الرأي منتقد لأن البنك الذي يقترح برودون إنشاءه ليس له رأس مال خاص ، كما أن البونات ليس لها رصيد معدني مما يضعف الثقة بها .

أما في الاقتصاديات الرأسمالية فإنهم يرون أن وجود الفائدة كعائد لرأس المال ضرورة من الضروريات حتى ينمو ويتزايد التراكم الرأسمالي .

الآراء التي تبرر الفائدة :

يحاول الاقتصاديون تبرير الفائدة من الوجهة الاقتصادية . وقد اختلفت آراؤهم في هذا الصدد .

فيذهب البعض الي أن الفائدة كضرورة تدفع لرأس المال نظرا لدوره في العملية الإنتاجية حيث تزداد الإنتاجية بمعاونة رأس المال وتعزيزه .

على أن الاقتصادي الانجليزي سنيور يري الأخذ بنظرية الحرمان لتبرير الفائدة .

فالفائدة تدفع تعويضا لصاحب رأس المال عما يلاقيه من عناء الحرمان أو من الاستغلال أو فوات الكسب عند إقراض أمواله لغيره بدلا من إنفاقها ولقاء الانتظار الذي يتحمله في سبيل ذلك من تأجيل لاستهلاكه بإنفاقه لأمواله في الحاضر إلى المستقبل حينما يرد المقترض القرض إلى دائنه .

وهذا الأساس خاطئ ، إذ لا تبرر الفائدة بصفة عامة بالحرمان نظرا لاختلاف الحرمان من شخص لآخر تبعا لحاجاته وظروفه مما يؤدي إلى عدم إمكان تحديد العلاقة بين الحرمان وسعر الفائدة . وإذا أخذ بهذا الأساس على إطلاقه لما أمكن القول بعدم تبرير الفائدة في حالة عدم وجود حرمان .

تكوين سعر الفائدة :

سعر الفائدة هو ثمن استعمال النقود . وقد يطلق عليها أسماء خاصة كالخصم ، وسعر التأجيل في أحوال الائتمان لأجل قصير .

ويجب التفرقة في هذا الصدد بين نوعين من سعر الفائدة : سعر الفائدة الصافية وسعر الفائدة الإجمالية .

سعر الفائدة الصافية :

يقصد بسعر الفائدة الصافية ثمن استخدام رأس المال النقدى الذى حصل عليه المقترض دون التأثر بأى عامل من عوامل المخاطر أو تغيير القوة الشرائية أو النفقات الإدارية . وهذا السعر واحد بالنسبة لكل القروض فى زمان معين وسوق معين إنما قد يختلف من وقت إلى آخر ومن سوق إلى آخر

وقد عرف مارشال سعر الفائدة الصافية أنه الثمن الذى يدفع للحصول على حق التصرف فى رأس المال ، ويمثل ما دفع نظير القرض إذا لم يكن هناك خطر أو مشقة يتحملها المقترض .

سعر الفائدة الكلية :

يقصد بسعر الفائدة الكلية السعر الذى ينص عليه فى عقود الإقراض . وقد يطلق عليه سعر الفائدة العادية . وهو يختلف من قرض لآخر . وهو يشمل عنصرين : ثمن خدمات رأس المال المقترض ، ومبلغ لقاء الأخطار التى يتعرض لها رأس المال . وقد تكون الأخطار التى يستهدف لها المقرضون على نوعين : مخاطر تجارية ، ومخاطر شخصية . فالمخاطر التجارية ترجع للمنشأة المستثمر بها المبلغ المقترض سواء استخدام المنظم رأس ماله الخاص أو لجأ إلى الاقتراض . وهى تنشأ نتيجة تغيرات أثمان المواد الأولية والمواد

(ب) مدة القرض - كلما طالت مدة القرض كلما زاد سعر الفائدة لأن طول المدة قد يضيع على المقرض خلالها فرصة من فرص الاستثمار التى قد لا تتاح له مرة أخرى ، وكلما قصرت مدة القرض كلما قل احتمال المخاطر ومن ثم ينخفض سعر الفائدة .

(جـ) اختلاف نوع الاستثمار والأماكن - يميل سعر الفائدة فى العصر الحديث لأن يكون واحدا فى الأسواق الدولية المختلفة نظرا لارتباطها ببعضها وانتقال رؤوس الأموال إلا إذا وضعت الدول عقبات مالية وإدارية وقانونية فى سبيل هجرة رؤوس الأموال . وهذا ما حدث فى السنوات الأخيرة وترتب عليه اختلاف مكانى فى سعر الفائدة من دولة لأخرى .

بل إن سعر الفائدة قد يختلف فيما بين الأسواق المالية داخل الدولة الواحدة بحسب ما إذا كان السوق لرؤوس الأموال العقارية والقروض العقارية، أم للخصم الذى تجرى به العمليات ذات الأجل القصير ، أم سوقا للأوراق المالية . وإذا كان هذا الاختلاف غير محسوس بين أسواق الأوراق المالية إلا أنه واضح بين الأسواق العقارية تبعا لكثافة السكان وحالة الأراضى .

(د) تغير الأزمنة - لا يمكن أن يستمر سعر الفائدة واحدا فى كل الأزمنة بالنسبة لنوع معين من أنواع رؤوس الأموال . فهناك تغيرات محسوسة فى سعر الفائدة فى الأزمنة المختلفة . ويرجع ذلك إلى التغيرات المستمرة التى قد تطرأ على القوى الاقتصادية المختلفة وعلى الوسط الاجتماعى ، كنسبة الادخار إلى طلب رؤوس الأموال ، وقوة إنتاج المشاريع ، وظروف المنافسة ، ودرجة الخطر .

ويلاحظ أن العلاقة بين سعر الفائدة والادخار هى العلاقة العامة بين السعر والعرض ، لأنه كلما ارتفع سعر الفائدة كلما زادت الكمية من الأموال المدخرة التى يقوم الأفراد بادخارها . أى أن منحنى عرض الأموال القابلة للإقراض يرتفع من أسفل إلى أعلى وإلى اليمين كما هو مبين بالشكل رقم (١٥) .

أما الطلب على الأموال القابلة للادخار فهو يصدر بطبيعة الحال من المنتجين أو أرباب الأعمال الذين يقدرون أن فى وسعهم استخدام تلك المدخرات المعروضة فى عملية الإنتاج والحصول من ذلك الاستعمال على ربح صافى يسمح بدفع الفائدة منه .

ويتوقف طلب المنتجين على المدخرات على معدل العائد الصافى ، أى صافى العائد الذى يتوقع من استخدام وحدات إضافية من النقود فى عملية الإنتاج عند سعر الفائدة السائد فى السوق . وتستمر الوحدات الإنتاجية فى الاقتراض والاستثمار حتى تتعادل قيمة الإنتاجية الحدية (إنتاجية الوحدة الأخيرة من رأس المال) مع سعر الفائدة السائد فى السوق (ثمن الاقتراض) أى أنهم يطلبون رأس المال ويستمرون فى طلب المزيد منه موازنين - عند كل حد من حدود الاستثمار بين انتاجية رأس المال وسعر الفائدة الواجب دفعه للحصول على هذه الوحدات المتتالية من رأس المال ، فكلما انخفض سعر الفائدة مع بقاء إنتاجية رأس المال . على حالها زاد طلب المنتجين على رأس المال ، والعكس صحيح . ولا يتوقفون فى طلبهم إلا عند الحد الذى تتساوى عنده قيمة الإنتاجية الحدية لرأس المال (أو الكفاءة الحدية لرأس المال) مع مبلغ الفائدة الواجب دفعه . ولهذا فإن منحنى الإنتاجية الحدية لرأس المال يمثل منحنى الطلب على المدخرات للاستثمار ، ويماثل فى شكله المنحنى العادى

المصنوعة فى السوق ، وتغيرات الأزياء غير المنتظرة والاختراعات الحديثة وقيام منافسين أقوياء . . . . . ، إلخ . فكل مشروع يتضمن درجة من المضاربة ويستهدف للخطر . وإلى جانب تلك المخاطر توجد مخاطر شخصية لأن الذى يقرض رأس ماله ليستعمل فى أغراض صناعية أو تجارية قد يتقاضى فائدة مرتفعة ليأمن نقص خلق المقترض أو كفاءته ، فقد يعوز المقترض الأمانة ، وقد يعسر عند عدم وجود ضمان للوفاء .

لذلك فإن سعر فائدة رؤوس الأموال الموظفة فى أوراق مالية مختلفة نجدها مختلفة . ويتوقف مقدار هذا التفاوت على عدة عوامل أهمها مقدرة المدين على السداد ومدة القرض والضمانات المقدمة ودرجة اتساع السوق وسهولة تداول الأوراق المالية .

نظريات تحديد سعر الفائدة

يتحدد سعر الفائدة كأى سعر آخر بتلاقى منحنى العرض مع منحنى الطلب . إلا أن تحديد سعر الفائدة تختلف النظرة اليه بين النظريات المختلفة نتيجة لاختلاف تفسيرها لمكونات الطلب والعرض .

وهذا ما سوف يتضح لنا من عرض النظريات المختلفة التى حاولت تحديد سعر الفائدة .

١- *النظرية التقليدية* :

يتحدد سعر الفائدة فى النظرية التقليدية فى السوق بتلاقى الطلب والعرض على الأموال القابلة للإقراض. ويتكون عرض الأموال القابلة للإقراض من الإدخار الذى يقوم به الأفراد فى الدولة عند كل سعر فائدة معين.

سعر الفائدة
ط
ع
سعر فائدة التوازن
م
شكل رقم (٩١)

وتنتقد النظرية الحديثة لسعر الفائدة النظرية التقليدية على أساس أن سعر الفائدة ليس العامل الأهم الذي يحدد عرض الأموال القابلة للإقراض ، أي بالتالي مقدار الادخار في الدولة . إذ أن العامل الأول والأهم الذي يحدد كمية الادخار في الدولة هو مقدار الدخل القومي .

كذلك أغفلت النظرية الكلاسيكية آثار القرارات السابقة الخاصة بالاستثمار على الدخل وافترضت ثبات مستوى الدخل ، وهذا ما دفع كينز (١) إلى القول بأن النظرية الكلاسيكية لم تأخذ في حسبانها أن الدخل يتوقف على الاستثمار بحيث لو تغير الاستثمار فإن الدخل لابد أن يتغير أيضا بنفس الدرجة اللازمة لجعل التغير في الادخار مساويا للتغير في الاستثمار .

---

(١)- Keynes - General Theory of Employment, Interest and Money p. 184.

للطلب ويتجه من أعلى إلى أسفل وإلى اليمين معبرا عن تناقص الإنتاجية الحدية ، لأن العلاقة بين سعر الفائدة ومقدار الطلب على الأموال للاستثمار تتشابه مع القانون العام للطلب .

ويلاحظ أن أنصار هذه النظرية يعتقدون بتعادل الاستثمار مع الادخار دائما . وقد أدركوا أن أساس نظريتهم سوف يتهار لو أن أفراد المجتمع اكتنزوا جزءا كبيرا من دخولهم ولم يستثمروه ، ذلك أن سعر الفائدة فى هذه الحالة لن يحقق التعادل بين الادخار والاستثمار . ولذا نجدهم يفترضون على حد قول الأستاذ HAWTREY مجتمعا متمدينا توجد فيه أسواق منتظمة للاستثمار ولا يلجأ فيه الأفراد إلى الاكتناز ، أو لا تظل المدخرات فيه عاطلة لفترة طويلة من الوقت فى شكل أرصدة نقدية الا لدى بعض الأفراد من الجهلاء ذوى الطبائع البدائية ، كما لا تكون مثل هذه المكتنزات إلا جزءا طفيفا للغاية من مجموع مدخرات المجتمع . (١)

نخلص من كل ما تقدم أن النظرية التقليدية فى تحديد سعر الفائدة لجأت إلى تحديد سعر الفائدة فى السوق إلى النظرية العامة للعرض والطلب . إذ ترى هذه النظرية أن سعر الفائدة يتحدد عندهم على أساس عرض وطلب الادخار ، فهى ثمن الادخار ، إذا زاد عرضه عن طلبه انخفض سعر الفائدة ، وإن زاد طلبه عن عرضه ارتفع سعر الفائدة . وتؤثر تغيرات سعر الفائدة فى عرض وطلب الادخار .

---

(١) انظر الدكتور أحمد أبو اسماعيل والدكتور سامى خليل محمد - مبادئ الاقتصاد ، دار النهضة العربية ، ١٩٧٥ ، ص ٥٨٦.

ويتحدد سعر الفائدة فى نظرية الأرصدة القابلة للإقراض بتفاعل قوى العرض والطلب على الأرصدة القابلة للإقراض .

ولا تختلف هذه النظرية كثيرا عن النظرية التقليدية السابقة إلا فى تحديد كل منهما لمنحنى الطلب والعرض على الأموال القابلة للإقراض .

فالطلب على الأموال أو الأرصدة القابلة للإقراض يأتى من جانب المستهلكين ومن الحكومة ومن المنتجين .

أما طلب الأفراد للأغراض الاستهلاكية فالأمثلة على ذلك عديدة مثل إقامة المبانى السكنية أو شراء السلع الاستهلاكية المعمرة مثل الثلاجات وأجهزة التليفزيون فورا ، بدلا من الانتظار إلى ميعاد آجل حتى يتجمع لديه من مدخراته ما يكفى لشرائها ، ويكون اقتراضه الاستهلاكى هذا إما بالاقتراض المباشر من البنوك أو عن طريق الشراء بالتقسيط . وفى تلك الحالة لابد أن يدفع فائدة للمقرض ويرجع اتجاه المستهلك إلى الاقتراض الاستهلاكى إلى أنه يرى أن الحاضر لديه أهم من المستقبل وأن الفرق بين المنفعتين أى بين الإشباع العاجل والآجل أكبر من سعر الفائدة ، فى حين لو كان هذا الفرق أقل من سعر الفائدة لما لجأ المستهلك الى الاقتراض وفضل الانتظار حتى يتجمع لديه من الأموال ما يسمح له بشراء السلعة التى يريدها . ولهذا نجد أنه كلما ارتفع سعر الفائدة كلما قل الاقتراض الاستهلاكى والعكس .

أما طلب المؤسسات التجارية على رأس المال النقدى بما فى ذلك الحصول على الأموال من المصادر الداخلية ومن الاقتراض ومن بيع الأسهم وذلك من أجل إحلال المعدات الثابتة أو لتجديد المخزون من السلع .

كما أن النظرية التقليدية أغفلت الرغبة فى الاحتفاظ بالنقود . فالأفراد لا يستثمرون فى الحال كل مبلغ مدخر لديهم ، ويفضل الكثير من الأفراد الاحتفاظ بجزء من مدخراتهم فى شكل أرصدة نقدية سائلة . والتغير الذى يجريه الأفراد فى هذه الأرصدة له أثره على سعر الفائدة(١).

ب- نظرية الأرصدة القابلة للإقراض : (٢)

نادى بهذه النظرية الاقتصاديان السويديان ميكسل وميردال ، ويعتبر الاقتصادى الانجليزى روبرتسن من أكبر المنادين بها أيضاً .

وتقوم هذه النظرية على عدة فروض أولية يمكن تلخيصها فيما يلى :

١- وجود منافسة كاملة في سوق رأس المال .

٢- وجود مستوى معين من الدخل القومي .

٣- هدف مضاعفة المكاسب إلى أقصى حد ممكن .

٤- وجود منحنيات معينة للتفضيل الزمني من الاستهلاك الحاضر والمستقبل .

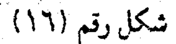
٥- وجود منحنيات لتفضيل السيولة أى التفضيل النسبى للاحتفاظ بالثروة .

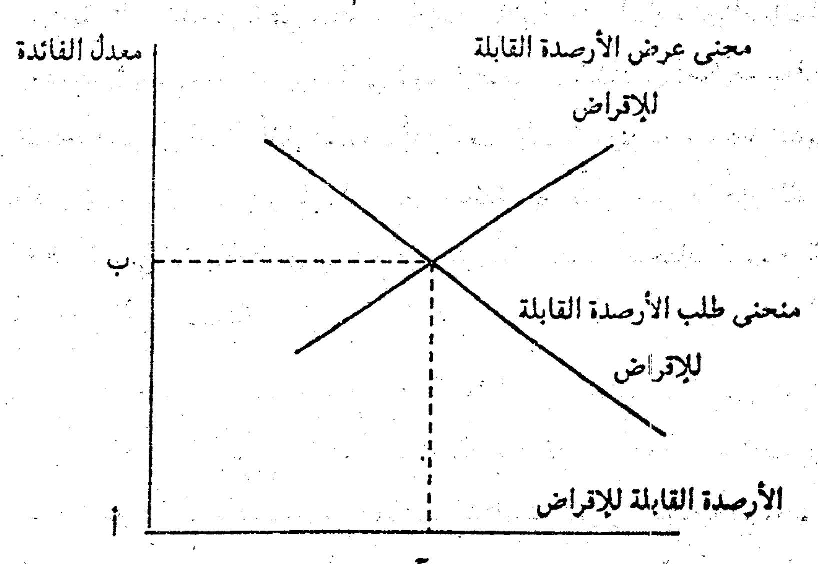
٦- وجود سياسة توسعية معينة للائتمان للنظام المصرفي والحكومة .

٧- وجود منحنيات معينة لإيراد الإنتاجية الحدية للسلع الرأسمالية .

(١) الدكتور أحمد أبو اسماعيل والدكتور سامى خليل محمد - المرجع السابق ص ٢٨٩ .

(٢) راجع الدكتور اسماعيل محمد هاشم - المدخل الى أسس علم الاقتصاد ، دار الجامعات المصرية ، ١٩٧٢ - ص ٥١٩ ومابعدها . والدكتور محمد مظلوم حمدى - الاقتصاد التحليلى - ص ٣٧٩ .


شكل رقم (١٦)



ومن الأنواع الثلاثة السابقة للطلب يمكن تصور شكل المنحنى العام للطلب على الأموال القابلة للإقراض فى أى فترة معينة وعند مستوى معين من الدخل من مجموع هذه المنحنيات ، إلا أنه يمكن القول بأن أهم مصادر الطلب الثلاثة هذه عادة هى طلب المنتجين على الأرصدة بغية استعمالها فى النشاط الإنتاجى وتحقيق الربح (الاستثمار) .

أما عرض الأرصدة القابلة للإقراض فى أى فترة زمنية فهو مقدار المبالغ المتاحة للإقراض عند أسعار فائدة معينة . وهذه يمكن حصرها فيما يلى :

أ- المدخرات التى تقوم بها المنشآت والأفراد .

ب- المدخرات فى الماضى فى صورة مكتنزات يرغب الأفراد فى تحريرها لتأخذ سبيلها إلى الإقراض فى الوقت الحاضر .

أما طلب الحكومة على الأموال فيكون بهدف تمويل النفقات العامة الجارية والاستثمارية فى حالة عدم كفاية الإيرادات العامة من أموالها وحصيلة الرسوم ومن الضرائب التى تقوم بفرضها . ولا شك أن الحكومة سوف تقوم باقتراض أموال أقل عندما يكون سعر الفائدة مرتفعا ، بينما تقوم باقتراض أموال أكثر عندما يكون سعر الفائدة منخفضا . ومن هنا فإن طلب الحكومة على الأموال يماثل فى شكله منحنى الاستثمار للوحدات الانتاجية ومنحنى طلب المستهلكين .

ويتوقف طلب المنتجين على هذه الأموال على الإنتاجية التى تدرها الوحدات المتتالية منها . وكلما كانت الإنتاجية الحدية لرأس المال مرتفعة أو كلما توقع رجال الأعمال الحصول على مكاسب كبيرة نتيجة قيامهم بالاستثمار زاد الطلب على الاقتراض . وهم يستمرون فى طلبهم على رأس المال حتى تتعادل قيمة الإنتاجية الحدية (إنتاج الوحدة الأخيرة من رأس المال) مع سعر الفائدة السائد فى السوق (ثمن الاقتراض) . أى أنهم طلبون رأس المال ويستمرون فى طلب المزيد منه موازنين عند كل حد من حدود الاستثمار بين إنتاجية رأس المال وسعر الفائدة الواجب دفعه للحصول على هذه الوحدات المتتالية من رأس المال ، فكلما انخفض سعر الفائدة مع بقاء انتاجية رأس المال على حالها - زاد طلب المنتجين على رأس المال . والعكس صحيح . ولا يتوقفون فى طلبهم إلا عند الحد الذى تتساوى عنده قيمة الإنتاجية الحدية لرأس المال مع مبلغ الفائدة الواجب دفعه . وهنا يتخذ طلب المنتجين على الأموال القابلة للإقراض شكل منحنى طلب عادى ينحدر من أعلى الى أسفل ناحية اليمين معبرا بذلك عن تناقص الإنتاجية الحدية لرأس المال بزيادة الكمية المطلوبة منه .

هذا الرأسمالي يكون مضطرا للتخلي عن جزء من فائض القيمة للرأسمالي الذي أقرضه رأس المال في شكله النقدي ، أو ما يسمى برأس المال النقدي . ويمثل ما يتبقى للرأسمالي " النشط " الربح .

فالواقع أن رأس المال الاجتماعي لا يتأثر على الإطلاق بما إذا كان جزء من رأس مال المشروع يملكه الرأسمالي " النشط " أو شخص آخر يقرضه رأس المال النقدي . كل ما في الأمر أن فائض القيمة يوزع بعد دفع الريع بين الاثنين : جزء يمثل الفائدة والآخر يمثل الربح .

فالفائدة إذن هي ما يدفع مقابل استعمال رأس المال النقدي . ولكن كيف يتحدد سعر الفائدة ؟

وللإجابة على السؤال السابق نجد أنه لا توجد إجابة بسيطة لهذا السؤال فمن الواضح أنه في الأوقات العادية للنشاط الاقتصادي الرأسمالي يتعين أن يكون سعر الفائدة أقل من معدل الربح إذا ما استعملنا هذا الأخير كمترادف لمعدل فائض القيمة ، وإلا فإن الرأسمالي النشط لا يجد دافعا لاقتراض رأس المال النقدي .

ويمكن القول بصفة عامة بأنه يتعين أن يكون لسعر الفائدة علاقة ما مع متوسط معدل الربح ، وأن هذه العلاقة تتوقف على طلب الرأسماليين النشطين على رأس المال النقدي وعرض هذا الأخير بواسطة الرأسماليين الذين يمتلكون رأس المال ولا يرغبون في أن يستخدموه بأنفسهم في إنتاج فائض القيمة .

د- نظرية كينز في تحديد سعر الفائدة :

هذه النظرية تعتمد على تحليل الاقتصادي الانجليزي اللورد كينز والتي هاجم فيها الفكر الكلاسيكي ، ونادى بأن سعر الفائدة ليس هو العامل

جـ- النقود الجديدة التي يصدرها الجهاز المصرفي .

د- الأموال التي كانت مستخدمة في بعض السلع الرأسمالية في المؤسسات سواء كانت في شكل معدات أو مخزون من السلع وأصبحت متاحة كأرصدة قابلة للاقراض ، والأرباح المحتجزة ، واحتياطيات أقساط الاستهلاك .

ويتحدد معدل الفائدة بتلاقي منحنى الطلب الكلي للأرصدة القابلة للإقراض مع منحنى العرض الكلي .

إلا أنه يجب أن نلاحظ أن سوق الأموال سوق مركبة ، بمعنى أن هناك اختلافا وعدم تجانس بين مصادر تلك الأموال وبواعث عرضها ، وكذلك اختلاف وعدم تجانس بين فئات المقترضين وبواعث اقتراضهم ، مع كثرة واختلاف عدد الوسطاء في تلك السوق . ولهذا فإن سوق الأموال تتميز بكثرة عدد أسعار الفائدة .

جـ- نظرية كارل ماركس في تحديد سعر الفائدة :

لا تنفصل في نظر كارل ماركس نظرية الفائدة عن نظرية القيمة . فبالنسبة لكارل ماركس نجد أن فائض القيمة يتحلل إلى عناصر ثلاثة وهي الربح ، الفائدة والريع .

والربح يحصل عليه الرأسمالي مالك المشروع ، والفائدة يحصل عليها الرأسمالي مقرض المشروع ، والريع يحصل عليه مالك الأرض .

فالرأسمالي النشط يتوصل بفضل شرائه لقوة العمل واستعمالها مع وسائل الإنتاج التي يملكها إلى تجميع الشروط التي ينتج العمل في ظلها فائض القيمة .

٢- الودائع (الجارية ولأجل) التي لدى البنوك (الودائع الحكومية وشبه حكومية والخاصة وحسابات المقاصة والحسابات الأخرى بالجنيه المصري .

وعلى أية حال ، فتحديد الكمية النقدية يعود إلى السلطات النقدية وهي الدولة والبنوك المركزية والتجارية .(١)

ويعتبر كينز عرض الكمية النقدية في المدة القصيرة عديم المرونة بالنسبة لتغيرات سعر الفائدة . وهذا ما يعبر عنه في الرسم البياني برسم منحنى عرض النقود في شكل خط مواز للمحور الرأسي لسعر الفائدة .

ومعنى ذلك أن سياسة السلطات النقدية في تحديد الكمية النقدية تعود أساسا الى اعتبارات أخرى غير تغيرات سعر الفائدة .

أما الطلب على النقود ، أو تفضيل السيولة كما أسماه كينز ، فيتكون من طلب الأفراد والمؤسسات على النقود للاحتفاظ بها في شكل نقود . ويتوقف الطلب على النقود أو تفضيل السيولة على ثلاثة بواعث :

أ- باعث المعاملات :

فالأفراد يحتفظون بمقدار معين من النقود من أجل تغطية معاملاتهم الجارية في الفترة التي تمضي بين تسلمهم لدخولهم وبين تسلمهم للدفعة التالية من الدخل ، مثل احتفاظ المستهلك بقدر من النقود السائلة ليدفع منها مشترياته الخاصة ومصاريف غذائه وانتقالاته ، والمنتج يحتفظ بقدر معين من النقود ليدفع منها ثمن المواد الخام وأجور العمال .

---

(١) جع الدكتور رفعت المحجوب - الاقتصاد السياسي - دار النهضة العربية - ١٩٦٧ - الكتاب الثالث - ص ٤٣٧

الأساسي الذي يحدد عرض الأموال القابلة للإقراض (أي مقدار الادخار في الدولة) كما ذهب الكلاسيك . وإنما العامل الأساسي هو مقدار الدخل القومي.

وهو يعتبر سعر الفائدة ظاهرة نقدية بحته . فهذا السعر لا يعدو أن يكون ثمنا شأنه شأن أي ثمن آخر ، ومن ثم يتحدد بتوازن العرض والطلب . وبعبارة أخرى يتحدد سعر الفائدة في السوق المالية الحرة في أي وقت معين بعرض النقود أي الكمية النقدية ، والطلب عليها أي تفضيل السيولة .

ويقصد بعرض النقود الكمية النقدية التي في التداول .

والواقع أن تحديد المقصود بالكمية النقدية لم يكن موضع اتفاق بين الكتاب ولا بين السلطات النقدية .

ويذهب البعض الى أنه يقصد بالكمية النقدية وسائل الدفع بجميع أنواعها وهي البنكنوت المصدر والعملة المساعدة (المعدنية والورقية) والنقود الكتابية (الودائع المصرفية) .

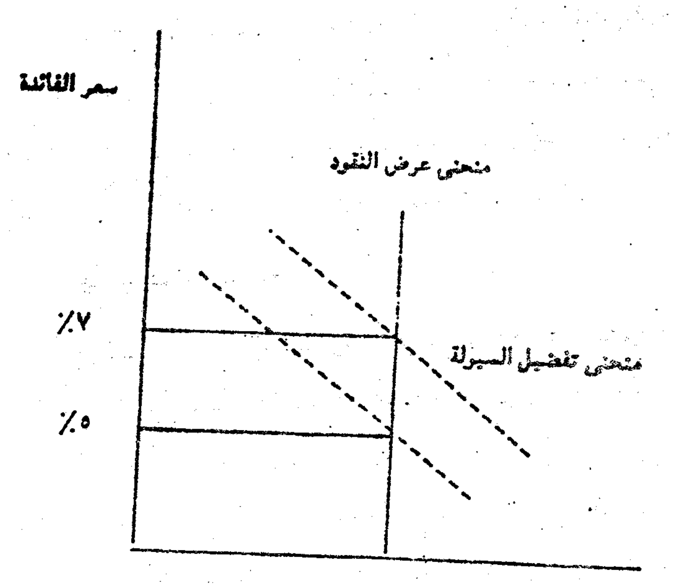
ويعرف صندوق النقد الدولي الكمية النقدية بأنها مجموع صافي المتداول من البنكنوت خارج البنك المركزي والبنوك التجارية والودائع الجارية لدى هذه البنوك .

وهذا التعريف يستبعد من الكمية النقدية العملة المساعدة والودائع الآجلة وودائع التوفير .

أما البنك المركزي المصري فيقصد بالكمية النقدية :

١- المجموع الصافي للنقد المتداول خارج البنوك ، وهو ما يشمل البنكنوت المتداول والعملة المساعدة (المعدنية والورقية) .

شكل رقم (١٧)



(تحديد سعر الفائدة بالكمية النقدية وتفضيل السيولة)

وكلما ارتفع سعر الفائدة فى السوق كلما زادت تضحية الأفراد فى الاحتفاظ بمدخراتهم فى صورة سائلة ، وبالتالى قل المقدار المطلوب من النقود لهذا الغرض . وبالعكس يزداد المقدار المطلوب من النقود للاحتفاظ بها سائلة كلما انخفض سعر الفائدة فى السوق .

ويتحدد سعر الفائدة طبقا لنظرية كينز عند النقطة التى يتلاقى عندها منحنى العرض المذكور مع منحنى الطلب على النقود أو منحنى تفضيل السيولة ، أى عند تساوى القدر المطلوب أو المعروض من النقود عند سعر فائدة معين ومع بقاء عرض النقود ثابتا على حاله فإن سعر الفائدة يرتفع كلما زاد الطلب على النقود للاحتفاظ بها أى كلما زاد تفضيل السيولة . وبالعكس ، ينخفض سعر الفائدة كلما قل تفضيل السيولة كما يتضح من الشكل السابق .

ب- باعث الحيطة :

ومؤدى هذا الباعث أن يحتفظ الأفراد أو الشركات بنقود سائلة لمقابلة الحوادث الطارئة أو غير المتوقعة ، مثل خطر المطالبة بدين أو تعويض أو البطالة أو المرض أو الحوادث أو للإفادة من فرص غير متوقعة ، كانخفاض أثمان بعض السلع اللازمة ؛ بدلا من تحويلها إلى سندات .

جـ- باعث المضاربة :

ويقصد بباعث المضاربة أن يحتفظ الأفراد بالنقود بدلا من الأوراق المالية وذلك للإفادة من فروق أسعار الأوراق المالية أو أسعار بعض البضائع . فإذا توقع الأفراد أن أسعار السندات ستنخفض اشتد طلبهم على النقود للاحتفاظ بها بدافع المضاربة ، وإذا توقعوا ارتفاع أسعار السندات قل طلبهم على النقود واشتروا بها سندات بهدف تحقيق ربح عندما ترتفع أسعار السندات ، ويعتبر هذا الدافع أهم الدوافع الثلاثة لما له من علاقة مباشرة بتحديد سعر الفائدة .

ويتخذ الطلب على النقود شكل منحنى طلب عادى ، وهو ما يعرف أيضا **بمنحنى السيولة** ، وهو المنحنى الذي يربط بين مختلف الكميات المطلوبة **من النقود** ومختلف مستويات سعر الفائدة .

ويمكن تصوير منحنى الطلب على النقود للاحتفاظ بها سائلة ، أي **منحنى التفضيل النقدى ولتفضيل** السيولة ، بمنحنى منحدر من أعلى الى **أسفل متجها إلى اليمين . فسعر الفائدة** يتجه اتجاها عكسيا مع الكمية **النقدية واتجاها طرديا مع تفضيل السيولة .**

والربح عبارة عن العائد الذى يحصل عليه المنظم باعتبار التنظيم أحد عناصر الإنتاج دون أن يكون ذلك المبلغ لقاء عمله أو مقابل استخدام رأس ماله. فهو الفائض المتبقى لدى صاحب العمل من ثمن بيع ما أنتجه بعد خصم جميع التكاليف التى تستلزمها عملية الانتاج بما فيها من أجور عمال وثمن مواد أولية وايجار وفائدة رأس المال الذى اقترضه واستهلاك الأصول وغير ذلك .

ومن هنا يتضح أن عائد التنظيم ، أى الربح ، يختلف عن عوائد عناصر الإنتاج الاخرى فيما يلى :

١ - الربح ليس دخلا تعاقديا بينما أن عوائد الانتاج الأخرى يتم الحصول عليها مقدما بناء على العقد الذى يبرمه العامل أو الرأسمالى مع صاحب المشروع .

٢ - يتعرض الربح لتقلبات أكثر بكثير من تقلبات دخول عناصر الإنتاج الأخرى حسب أوقات الرخاء أو الكساد فهو سريع التأثر فيتناقص بسرعة فى وقت الكساد عندما تنخفض الأثمان ، وسرعان ما يرتفع عند ارتفاعها وقت الرخاء .

٣ - قد يكون الربح غير مؤكد ذلك أن المنظم قد يحصل على ربح من وراء مشروعه . ومن ناحية أخرى قد لا يحصل على ربح ما . أى أن الربح يمكن أن يكون سالبا بمعنى أن ينقلب الأمر إلى خسارة . ذلك على خلاف عناصر الإنتاج الأخرى من ريع وفوائد وأجور فهى دائما موجبة .

ويفرق الاقتصاديون عادة بين الربح الإجمالي وهو الربح فى المعنى المحاسبى والربح الصافى (البحت) وهو عائد المخاطرة التى يقوم بها المنظم ، والربح العادى والربح غير العادى .

الفصل الرابع

الربــح

تمهيد :

تسم الاقتصاديون عوامل الإنتاج إلى أربعة عناصر هى : الطبيعة والعمل ورأس المال والتنظيم . ويعد المنظم أساس النظام الاقتصادى ويلعب دورا خطيرا فى إنتاج الثروة وتوزيعها . فهو الذى يقوم بجمع عناصر الإنتاج من طبيعة وعمل ورأس مال لإنتاج السلعة أو الخدمة المراد إنتاجها بقصد بتوزيع المقابل لعناصر الإنتاج . فيعطى للأرض ريعا وللعمل أجرا ولرأس المال فائدة ويحتفظ لنفسه بمقابل هو ما يسمى بالربح .

وتجدر الإشارة هنا إلى النظرية الحديثة فى التنظيم التى نادى بها جوزيف شومبيتر . فهو يرى أن المنظم يعتبر الأساس الذى تقوم عليه عملية النمو الاقتصادى . فهو لا يقوم فقط بالتأليف بين عناصر الإنتاج بنسبة معينة بغرض الحصول على أكبر ربح ممكن ، ولكنه كذلك يبتكر ويجدد ويحاول التنبؤ بالظروف المستقبلة ويستعد لها . فهو يسعى لإنتاج مال جديد كإدخال طريقة جديدة من طرق الإنتاج أو فتح منفذ جديد أو اكتشاف مورد جديد لمادة أولية لإقامة تنظيم اقتصادى جديد مثل الاحتكار . وهو بذلك يحاول تخفيض تكاليف الإنتاج بشتى الطرق والوسائل .

على أنه يلاحظ أن الكلاسيك أمثال ريكاردو كانوا لا يميزون بين المنظم الذى يشرف على المشروع ويتحمل مخاطره والرأسمالى الذى يقرض نقوده . ولكن " ساى " ميز بوضوح بينهما . فالربح دخل المنظم والفائدة دخل صاحب رأس المال .

---

(١) راجع كتابنا مبادئ الاقتصاد - الجزء الأول - ص

وكما ينقسم الربح العادى إلى ربح إجمالى وربح صافى فإنه ينقسم إلى ربح عادى وربح غير عادى .

ويقصد بالربح العادى ذلك الربح الذى يلزم تحقيقه لكل منتج فى الصناعة بما فى ذلك المنتج الحدى - أى المنتج الذى ينتج فى أسوأ الظروف - وإلا فإنه يكف عن العمل إذا ربح قدرا أقل منه . وبعبارة أخرى الربح العادى للمشروع هو أقل دخل يكفى لحمل المنظم على أن يستخدم رأس ماله فى العملية التى يقوم بها المشروع بحيث لو قل دخله عن هذا الحد لتحول برأسماله عن هذه العملية .

كما أن الربح العادى شأنه فى ذلك شأن الربح غير العادى ينشأ لأن الاقتصاد القومى أو اقتصاد الصناعة المعينة فى حالة تطور وليس فى حالة سكون . وينعدم تماما إذا كان الاقتصاد القومى اقتصادا ساكنا . ومعنى هذا أن هذا الربح يوجد فى حالة الاقتصاد المتطور (والذى يسمى أحيانا الاقتصاد المتحرك) حيث يوجد فى مثل هذا الاقتصاد إما نقص أو زيادة فى رأس المال الموجود فى الدولة على مر الزمن ، أى بعبارة أخرى يوجد ما يسمى بالاستثمار الصافى . ولما كان الاستثمار الصافى الذى يتم فى الدولة فعلا يكون مصدره إدخارا صافيا ، فإن الادخار الصافى أيضا لا يكون منعدما . أى بعبارة أخرى يوجد فى مثل هذا الاقتصاد المتحرك عرض وطلب صافيان على الأموال القابلة للإقراض . وعلى ذلك يلزم أن يوجد سعر فائدة هو ثمن استخدام تلك الأموال القابلة للإقراض .

ولما كان أى منتج فى أية صناعة لا يقوم بالإنتاج إلا إذا حقق له القيام بالإنتاج إيرادا يعادل على الأقل ما يحصل عليه إذا استغل أمواله عن طريق الإقراض ، فإن قيام ذلك المنتج بالإنتاج يستلزم حتما أن يحقق ربحا يعادل على الأقل سعر الفائدة السائد فى السوق . وعلاوة على سعر الفائدة المذكورة

فالربح الإجمالى هو الفرق بين ما يعود على المنظم من إيرادات نظير ما أنتجه وبين ما يدفعه من تكاليف نقدية للحصول على هذا الإنتاج . وبذلك يكون الربح الإجمالى هو المصطلح الذى يطلق على المعنى الشائع للربح فى حياتنا العامة . وهو يشمل عناصر لا يعتبرها الاقتصاديون جزاء المنظم بصفته يقوم بعملية المخاطر . ومن أمثلة ذلك فائدة رأس المال الذى يقدمه المنظم . فهذه لا تظهر منفصلة فى حسابات المشروع وريع الأرض التى يمتلكها المنظم وأجر الإدارة والإشراف الذى يقوم به المنظم .

أما الربح الصافى فهو مكافأة المنظم بصفته مخاطر ، أى وهو يؤدى وظيفته الرئيسية وهى القيام بالتأليف بين عناصر الإنتاج المختلفة وهى الوظيفة التى لا يقوم بها سواه ولا يمكن أن يعهد لغيره بها. وهو يشمل :

أ- الفائدة التى يستحقها المنظم فيما لو أقرض رأسماله الذى يستخدمه فى المشروع إلى مشروع آخر .

ب- الريع الذى يستحقه المنظم فيما لو أجر الأرض التى يستخدمها فى المشروع إلى مشروع آخر .

جـ- الأجر الذى قد يحصل عليه المنظم فيما لو عمل فى مشروع آخر لحساب غيره .

فما يتبقى بعد خصم العناصر الثلاثة من الربح الإجمالى ما هو إلا دخل الإدارة أو ما يطلق عليه الربح الصافى .

ويمكن النظر إلى الربح الصافى بأنه الفرق بين الإيرادات المتوقعة التى يمكن التنبؤ بها بدرجة معقولة من التأكد ليس فقط من جانب المنشأة ولكن أيضا من جانب الرأى السائد فى السوق ، والإيرادات المحققة فعلا .

الثابتة مثل الأرض يرفعون ثمن خدمات هذه العوامل التى يقدمونها للمنظمين حتى يستنفدوا الأرباح غير العادية لهؤلاء . ومعنى ذلك أن الأرباح غير العادية تنتهى فى المدة الطويلة بأن تتحول إلى ريع لعناصر الإنتاج الثابتة . ولكن الأرباح غير العادية الناشئة عن الاحتكار لا تميل إلى الاختفاء فى المدة الطويلة ، فكلما اقتربت هذه الوحدات الاحتكارية من بسط سيادتها الكاملة على عرض السلعة كلما شاب جزء من مكاسبها الدخل الاحتكارى لأنها تسعى إلى جعل ربحها الصافى فى هذه الحالة أكبر ما يمكن لا يحدها فى ذلك إلا مرونة طلب المستهلكين على انتاجها . وتسمى الأرباح غير العادية فى هذه الحالة " بالربح الاحتكارى " أو فائض الربح . لذلك تحاول بعض التشريعات القضاء على هذا النوع من الأرباح خاصة عن طريق فرض الضرائب عليه وذلك على نحو ما يقع عند فرض ضريبة على الأرباح الاستثنائية التى تحققها بعض المنشآت خلال الحرب .

النظريات الاقتصادية فى الربح :

فشل الكتاب الكلاسيك من أمثال ريكاردو فى وضع تفسير للربح . ويرجع فشلهم فى نظرية واضحة عن الربح الى أنهم لم يوضحوا التفرقة بين الربح والفائدة على رأس المال .

على أن " ساى " ميز بوضوح بينهما ، فالربح دخل للمنظم والفائدة دخل لصاحب رأس المال ، وقد فسر الربح على أنه أجر الإدارة يستحقه المنظم مقابل ما يقوم به من عمل إدارى والتأليف بين عناصر الإنتاج المختلفة .

ويرى الكلاسيك أن التطور الإنسانى يتجه ناحية تناقص " معدل الربح" وذلك لأن هذا التطور يؤدى إلى زيادة تكوين وتراكم رؤوس الأموال المنتجة . وعندما تزيد رؤوس الأموال ينقص معدل الربح الذى نحصل عليه منها . بل

يلاحظ أن المنتج في اقتصاد متحرك من هذا النوع لا يتمتع بقدرة كاملة على التنبؤ بالمستقبل ، أى أنه معرض للخطأ فى تنبؤاته بالنسبة لأسعار السلع والخدمات التى ينتجها وبالنسبة لنفقات إنتاجها ، أى بالتالى هو معرض المكسب والخسارة أى معرض لمخاطر الإنتاج . ولما كان المنتج الذى يتحمل تلك المخاطر يختلف عن المقرض الذى يستغل أمواله عن طريق إقراضها بسعر فائدة ثابت دون أن يتحمل تلك المخاطر ، فإن المنتج الذى يتحمل مخاطر الإنتاج يجب أن يحصل ليس فقط على ربح معادل لسعر الفائدة السائد فى السوق ، وإنما على ربح يتجاوز سعر الفائدة بما يكفى لتعويض ذلك المنتج عن تحمله لمخاطر الإنتاج . ويسمى الإيراد الذى يحصل عليه المنتج لهذا الغرض بالربح العادى فى الصناعة التى يقوم بالإنتاج فيها . وهو يختلف من صناعة إلى أخرى تبعا لاختلاف المخاطر التى يتعرض لها المنتج فى كل صناعة .

أما الربح غير العادى ، أو ما يعرف بالفائض ، فهو تلك الزيادة فى ربح المشروع عن الربح العادى ، أي الزيادة فى دخل المشروع عن الحد اللازم لبقاء المنظم برأس ماله فى المشروع .

وفى حالة المنافسة الكاملة فإن المشروع لا يحصل إلا على الربح العادى أى أجر الإدارة ويحدث ذلك فى المدى الطويل ، فالثمن السائد فى السوق لإنتاج الصناعات ذات السوق التنافسى هو السعر الذى يغطى تكاليف المنتج الحدى الذى لا يربح غير الربح العادى أي أقل أرباح ممكنة .

وتفصيل اختفاء الأرباح غير العادية فى المدة الطويلة أن الصناعة التى تحقق أرباحا غير عادية تجذب إليها منتجين آخرين مما يؤدى إلى انخفاض ثمن منتجاتها وبالتالى إلى انخفاض الربح ، وأن أصحاب عوامل الإنتاج

فشومبيتر يختلف عن الاقتصادى المعاصر Knight الذى بنى نظريته على أساس أن المنظم هو الذى يتحمل المخاطر وإنما لا ينظر إلى المنظمين باعتبارهم أصحاب رؤوس الأموال أو حملة الأسهم أو المساهمين بل على أنهم المديرون الذين يهدفون إلى الابتكار والتجديد .

ويقول شومبيتر إن أرباح المنظم ليست نتيجة استغلال العمال أو المستهلكين ، بل هى مشروعة . فدخل المنظم ليس سرقة ، وليس نتيجة لإعادة توزيع الثروات . إذ المنظم عضو فى المجتمع الإنسانى ، واغتناؤه غير المقترن بافتقار الآخرين زيادة فى ثروة المجتمع ، والربح نافع من الوجهة الاجتماعية ، لأن الفائض الذى يحصل عليه المجدد يشجع بقية الأفراد ويشحذ همتهم ، وفى ذلك رقى للأمة من الوجهة الاقتصادية مما يؤدى إلى التنافس وبالتالى زيادة الإنتاج ومن ثم انخفاض الأثمان واستفادة المستهلكين فى نهاية الأمر .

وعيب هذه النظرية أنها تضيق فكرة المنظم وتجعلها قاصرة على العرض والطلب . وهذه المخاطر التى يصعب التأكد منها هى تلك التى لا يمكنه التنبؤ بها لأنها أخطار غير قابلة للحساب ويضطر المنظمون الى تحملها حيث لا تجرؤ أى شركة من شركات التأمين على التأمين ضدها ، ومثال ذلك الخسائر التى يمكن أن تلحق بالمشروع من جراء اتخاذ قرارات بشأن تحديد الثمن وكمية الإنتاج .

ونخلص من ذلك أن الوظيفة الحقيقية للمنظم فى إدارته للمشروع هى تحمل مخاطر المستقبل المجهول . ولذلك ينبغى على المنظم الكفء الحريص أن يدأب على أن يسائل نفسه هل سيقبل المستهلكون على سلعته

لقد تصوروا أن هذا التطور سوف يؤدى بالاقتصاد إلى حالة ركود وثبات . وهى حالة لا يزيد فيها ، مقدار رأس المال المنتج ، بل يبقى ثابتا من سنة لأخرى فى حجمه الكلى ونجد منه فى كل فترة مقدارا مساويا للمقدار الذى نكون قد استهلكناه فى الإنتاج . (١)

وتوجد عدة نظريات فى الأرباح نتناول أهمها :

الأولى : تعتبر الربح مكافأة الاختراع أو التجديد .

والثانية : تعتبر الربح نتيجة تغير الظروف الاقتصادية .

والثالثة : تعتبر الربح مكافأة الخطر .

وسوف نعرض فيما يلى لهذه النظريات الثلاث .

النظرية الأولى - الربح مكافأة الاختراع :

قال بهذه النظرية الاقتصادى النمساوى شومبيتر Schumpeter فيرى شومبيتر أن المنظم يلعب دورا كبيرا فى التنظيم الاقتصادى الحديث فهو ليس مجرد صاحب المال كما كان سائدا فى القرن الماضى وهو الشخص أو الهيئة التى يقع على عاتقها وظيفة الإدارة . والمنظم إنما أصبح يقع على عاتقه الابتكار والتجديد . وللمنظم مجال كبير فى الاختراع ذلك أنه قد يخترع سلعة جديدة أو يدخل تحسينا على سلعة موجودة ، وقد يبتكر طريقة للإنتاج أكثر اقتصادا من الطرق القديمة للحصول على منتجات مطلوبة من قبل الجمهور . وقد يعمد المنظم إلى اكتشاف المواد الأولية وقد يفتح سوقا جديدا لتصريف منتجاته . وقد يبتكر طرقا جديدة تؤدى إلى إنقاص نفقات الإنتاج وزيادة أثمان السلع .

(١) الدكتور محمد لبيب شقير - تاريخ الفكر الاقتصادى - دار نهضة مصر للطبع والنشر - ص ١٨٨.

الباب الثالث

التحليل الإقتصادى الجمعى أو الكلى

ومعداته الجديدة أم يعزفون عنها ، وهو يخاطر باصدار قراراته المبنية على تكهنات لا يمكن التنبؤ بها فى العلاقات والظروف الاقتصادية نتيجة للطبيعة الديناميكية للحياة الاقتصادية .

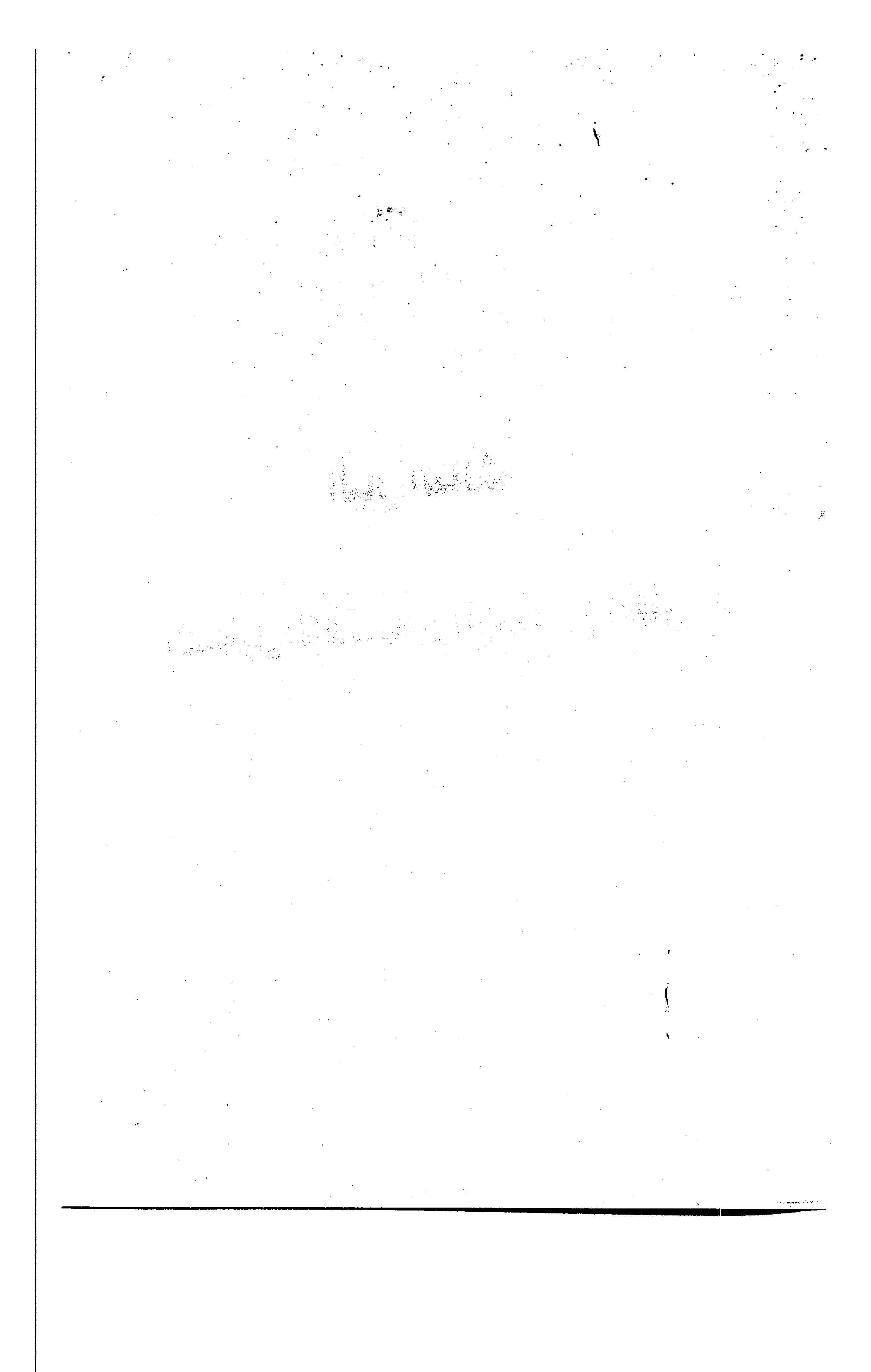
الباب الثالث

التحليل الاقتصادي الجمعي أو الكلي

أشرنا في بداية القسم الثاني إلى أن التحليل الاقتصادي في الدراسات والبحوث الاقتصادية والمالية قد يكون تحليل وحدى أو تحليلي كلي (جمعي) وخصصنا القسم لدراسة التحليل الاقتصادي الوحدي وخصوصاً التحليل الجزئي.

وفي هذا القسم الرابع سنعرض باختصار إلى التحليل الاقتصادي الكلي مع دراسة بعض موضوعاته ومبادئه فقط.

والتحليل الاقتصادي الكلي هو ذلك التحليل الذي ينشغل بدراسة الاقتصاد القومي بأكمله، وليس بدراسة وحده واحدة وهو الذي يرتكز على دراسة وتحليل الكميات والأحجام الكلية كالدخل القومي، والاستثمار الكلي، والاستهلاك الكلي والادخار الكلي، والمستوي العام للائتمان (الأسعار)، كما تشمل دراسة طبيعة علاقات وسلوك، كذا متوسطات هذه الكميات الاقتصادية الكلية (الجمعية أو التجميعية). ويثور التساؤل حول مدى أهمية دراسة الاقتصاد الكلي أو الجمعي، خاصة إذا ما علمنا – أن الكميات الكلية يتم التوصل اليها عن طريق التجميع أو تكوين متوسطات إحصائية، وأن الكل في اي مجال (الإنتاج أو الاستهلاك او الاستثمار) هو عبارة عن مجموع الأجزاء، أي أن الدخل القومي على سبيل المثال في اقتصاد ما ولكن الاقتصاد المصري هو مجموع دخول الأفراد، وأن الادخار القومي هو مجموع الادخار لجميع الأفراد.. وهكذا .. وأن توازن الاقتصاد القومي ينشأ عن توازن القطاعات والفروع الرئيسية وتلك تنشأ



البقاء إلا في داخل الجسم الذي يمثل الكل) وقد سبق أن حددنا طبيعة هذا الكل والذي يمثل الهيكل الاقتصادي ورأينا مفهومه وأهمية دراسته.(١)

ومن الناحية العملية، فإن السياسات الاقتصادية لمجتمع ما يلزم أن يتجه إلى المستويات الكلية والتجميعية لتحديد الإنتاج الكلي، والاستثمار الكلي، والتجارة الدولية على مستوي المجتمع .. وأنها في ذلك تقوم على استخدام المتوسطات والحسابات القومية، ولا تقوم علي حالات فردية جزئية.

ومن المبادئ الفقهية المستقرة أن تكون القاعدة القانونية قاعدة عامة مجردة، أي على مستوي المجتمع، وليست أحكاما فردية، كذلك فإن تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية محددة تتعلق بإشباع الحاجات، ورفع مستويات المعيشة، وتحقيق العدالة وتحقيق حد أدني لتنمية الاقتصاد القومي.

لا يمكن أن ينظر إليها على مستوي الكل أي مستوي الاقتصاد القومي هذا ويمكن أن نذكر كذلك بعض المبررات الإيجابية لأهمية دراسة التحليل الاقتصادي الكلي والتي تتمثل في:(٢)

١- قصور نظرية الاقتصاد الوحدي عن تفسير الكثير من الظواهر، فالتعميم بالانتقال من النتائج الصحيحة لكل وحدة على حدة إلى نتائج قابلة للتطبيق على مجموع هذه الوحدات ليس صحيحا دائما، وقد ذكرنا أمثلة على ذلك فالفرد مثلا يستطيع أن يزيد من رصيده النقدي عن طريق الاكتناز بينما لا يستطيع الاقتصادي في مجموعة أن يزيد

١- راجع ما سبق ذكره من ص ٧٩ - ص ٧٩.

٢- د. حازم البيسلاوي، النظرية النقدية، طبعة لصادرة الكويت صندوق التنمية، ١٩٧٢ص : ٥-١٠

عن توازن القطاعات والفروع الرئيسية وتلك تنشأ من توازن الصناعات وهذه الأخيرة تنشأ عن توازن جميع المشروعات.

والإجابة على هذا التساؤل تتمثل في بيان المبررات الفكرية والعملية للتحليل الاقتصادي الكلي، فمن الناحية الفكرية والنظرية إذا كان الكل يتكون من مجموع الأجزاء فإن ذلك يعكس واقعا عمليا، غير أنه ليس كاملا صحيحا في جميع الأحوال فالكل يتكون من مجموع الأجزاء، فضلا عن ضرورة الأخذ في الاعتبار العلاقات المختلفة بين هذه الأجزاء، كما أن النتيجة المتحققة على مستوي الكل قد لا تتفق مع مجموع النتائج المجمعة للأجزاء المكونة لهذا الكل. فالدخل القومي إذا كان يساوي مجموع دخول الأفراد فيتعين أن نأخذ في الاعتبار العلاقات بين هؤلاء الأفراد وشكل توزيع هذا الدخل، ومن يحصل على دخل، ومن لا يحصل والفئات المختلفة لهذا الدخل ومصدر إنتاجه، وتوزيع هذا الدخل على الفئات والطبقات الاجتماعية المختلفة، وكل ذلك لا يمكن التعرف عليه إلا على المستوي الكلي، وكمثال آخر على أن ما هو صحيح بالنسبة للجزء قد لا يكون كذلك أيضا بالنسبة للكل هو أن ارتفاع معدل الادخار بالنسبة لأفراد المجتمع (على مستوي كل فرد) قد يؤدي إلى انخفاض الدخل القومي .. ثم الكساد..

من هنا يلزم إعطاء أهمية لدراسة التحليل الاقتصادي الكلي، حيث ليس من المتصور وجود الجزء بمعزل عن الأجزاء الأخرى وعن الكل الذي يحتويه ويضمن له شروط البقاء والاستمرار والتطوير، (فإذا كان الجزء يمثل الخلية الأساسية في المجتمع، فإن هذه الأخيرة لا يمكن لها

الاقتصادي المتعلق بالواقع الاقتصادي والاجتماعي لمجتمع محـــدد فـــي مرحلة زمنية محددة من أجل تحقق أهداف محددة.

وقد شهد تطور علم الاقتصاد السياسي استخدام هذين النوعين من التحليل وكان للتحليل الاقتصادي الكلي أهمية أكبر وخاصة عند مدرســة الطبيعيين وتحليل فرانسوا كيناي لعملية الإنتاج ودوره الناتج على مستوي المجتمع وطبقاته الرئيسي، كذلك كان تحليل التقليــديين وخصوصـــا آدم سميث وريكاردو يغلب عليه طابع التحليل الكلي لمجتمع مكون من ثلاث طبقات، ثم كان تحليل ماركس لعملية الإنتاج وتجدد الإنتاج فـــي مجملـــة تحليلا كليا .. ولكن انتهى الاهتمام بظواهر الاقتصاد الكلي مع ســـيطرة المدرسة الحدية على مجال البحث والفكر الاقتصادي الأكاديمي ابتداء من السبعينات في القرن التاسع عشر وتركز الاهتمام كمـــا رأينـــا بالتحليـــل الاقتصادي الوحدي بصفة عامة والوحدى الجزئي بصفة خاصة.

ومع تعاقب الازمات، ونتيجة التطور الاقتصادي والاجتماعي عاد الاهتمام مرة أخرى لدراسة المتغيرات الاقتصادية الكلية وخاصـــة بعـــد دراسات كينز، وفي أعقاب أزمة الكساد الكبير، ثم بعد الحرب العالميـــة الثانية، وفي الخمسينات والستينات من هذا القرن، عندما شغلت دراســـات الاقتصاد القومي والتنمية والتخلف مكانه هامة.

في هذا القسم سنقتصر فقط على دراسة نظرية الـــدخل القـــومي تعريفه وطرق حسابه، وكذلك نظرية كينز كنموذج لنظريـــات الاقتصــــاد الكلي ولكن في اختصار.

من رصيده النقدي إلا بخلق نقود جديدة، والواقع أن قصور التعميم من نتائج نظرية الاقتصاد الوحدى إلى الاقتصاد الكلي يرجع الفشل في إدراك التفرقة بين الكم والكيف، فالكميات الكلية أو التجميعية ليست مجرد حاصل جمع العناصر المكونة لها فقط، بل قد ينشأ منها ظهور حالة جديدة تختلف في طبيعتها وكيفيتها عن العناصر المكونة لها.

٢- كذلك ينبغي أن ندرك أن التجميعات الاقتصادية التي تدرسها نظرية الاقتصاد الكلي (التجميعي أو الجمعي) تشير الكثير من الصعوبات الإحصائية، كما ينبغي أن نتذكر دائما أن العلاقات التجميعية قد تتغير لمجرد التغير في توزيع العلاقات الوحدية، ولذلك فإن بناء نماذج الاقتصاد الكلي وإشتقاقها من الاقتصاد الوحدى يعتمد إلى حد بعيد على افتراض وجود ثبات نسبي في توزيع العلاقات الوحدية.

٣- ينبغي كذلك عدم الخلط بين نظرية الاقتصاد الكلي والحسابات القومية رغم ارتباطهما الوثيق، فالحسابات القومية تعطي وصفا للعلاقات التي تمت بالفعل في الاقتصاد لذلك فإن جميع الحسابات متوازية، أما نظرية الاقتصاد الكي (التجميعي) فإنها فضلا عن ذلك تعطي تفسيرا للعلاقات من المتغيرات الأساسية على المستوي الكلي (وتكون كذلك دراسة للتوقع والتنبؤ..).

مما سبق يتضح لنا اختلاف طبيعة التحليل الاقتصادي الكلي عن التحليل الاقتصادي الوحدي، ورغم ذلك فإن هناك علاقة ارتباط وثيقة بينهما، فيلزم تواجد النوعين من التحليل معا ، حتى تكتمل عملية التحليل

والوزن النسبي للقطاعات المختلفة، ودور الدولة وتطوره من خلال التعرف على تيارات الدخول والإنفاقات التي تعتبر تيارات الإيراد العام والإنفاق العام جزء منها.

ودراسة نظرية الدخل القومي تستلزم دراسة تفصيلية عن مفهوم وتعريفات أولية عن الدخل القومي وطرق قياسه وطبيعة العلاقات التي توجد بين هذه التعريفات، ثم التعرف على مستويات هذا الدخل القومي، كما تستلزم الدراسة التفصيلية لتوزيع الدخل القومي، في إطار التصرف على التوازن الاقتصادي الكلي.

وسوف نقتصر في هذا الفصل على دراسة:

١- مفاهيم الناتج القومي والدخل القومي.

٢- طرق حساب الناتج القومي والدخل القومي.

٣- المشكلات الخاصة بحساب الدخل القومي.

أولاً : مفاهيم الناتج القومي والدخل القومي :

يستلزم التعرف على مدى قدرة العملية الإنتاجية على مواجهة وإشباع الحاجات المتزايدة للأفراد (الإنفاق الاستهلاكي) وللدولة والهيئات العامة (الإنفاق العام) وحاجات التوسع والتجديد (الإنفاق الاستثماري) أن يتم تقدير نتيجة النشاط الإنتاجي من فترة زمنية إلى أخرى (عادة ما تكون عام) ، وهنا لا يكفي فقط وجود الإحصاءات الخاصة بكافة أنواع النشاط

الفصل الأول
نظرية الدخل القومي

تعتبر دراسة الدخل القومي من أهم الدراسات الاقتصادية في الاقتصاديات المعاصرة، فالدخل القومي هو الصورة التي تعكس في النهاية النشاط الاقتصادي للمجتمع، فالناتج الاجتماعي وهو أحد المقاييس الهامة لدراسة الدخل القومي كما أنه مرادف له عند القياس ويعبر عن مجموع السلع والخدمات المنتجة في فترة زمنية محددة، غالبا ما تكون العام، وهو في ذلك يعبر عن القطاعات والفروع الإنتاجية والوزن النسبي لكل فرع، ومدى إنتاجية كل فرع ونوع الفنون الإنتاجية المطبقة، وكذلك حجم ونوعية الموارد الاقتصادية الموجودة، ونسبة ما هو مستخدم منها. وعن طريق التعرف على حجم الناتج الإجمالي ومصدره وتطوره، يمكن معرفة حقيقة الوضع الاقتصادي للمجتمع من حيث التقدم والتطور أو التخلف، كما أن تحقيق أهداف معينة عن طريق تنفيذ سياسات اقتصادية محددة تنعكس في تطور الناتج القومي الإجمالي، كذلك يمكن تحديد مدى اعتماد المجتمع على موارده وإمكانياته ودرجة الاعتماد على العالم الخارجي بمقارنة نسبة الصادرات إلى الناتج الإجمالي، ونسبة الواردات إلى هذا الناتج ، ولا زالت معدلات قياس النمو الاقتصادي بين الدول تعتمد على معدل نمو الدخل القومي كمؤشر رئيسي وهذا ما يأخذ به البنك الدولي للإنشاء والتعمير في بياناته وتقاريره.

فدراسة الدخل القومي تعد إذن أهم الدراسات الاقتصادية فهو المؤشر الرئيسي للقياس والمقارنة والتطور، كما أن دراسات مستويات هذا الدخل، من حيث أنتاجة وتوزيعه وإنفاقه تعكس الوزن النسبي للاقتصاد القومي، ومدى العدالة الاجتماعية ودرجة إشباع الحاجات

<u>وبالنسبة لتعريفات ومفاهيم الناتج القومي والدخل القومي:</u>

إذا ما أخذنا في الاعتبار الصعوبات الإحصائية والنظرية والعملية لتعريف الدخل القومي (ثم قياسه).. فإنه يمكن القول أن تحديد هذه المفاهيم يمكن النظر إليه من ناحية إنتاج الدخل القومي، أو من ناحية توزيعه، أو من ناحية إنفاقه وهناك ارتباط كامل بين هذه الجوانب، بل أنها تعبر عن حقيقة واحدة وهي دورة الناتج القومي أو الاجتماعي، الذي يتم إنتاجه في المجالات الإنتاجية، وما يترتب على ذلك من خلق دخول لمختلف من يساهمون في العملية الإنتاجية، بالاضافة إلى تصبيب الدولة، هذه الدخول يتم إنفاقها في مجالات الإنفاق الاستهلاكي والإنفاق العام (من جانب الدولة) والإنفاق الاستثماري.

ولذلك يمكن تعريف الناتج القومي أو الدخل القومي، بأنه مجموع السلع والخدمات المنتجة خلال فترة زمنية محددة (سنة) أو أنه مجموع دخول أفراد المجتمع المتولدة نتيجة مساهمتهم في العملية الإنتاجية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، كما يتمثل في مجموع إنفاق المجتمع خلال الفترة الزمنية، سواء كان ذلك إنفاق استهلاكي أو إنفاق عام أو إنفاق استثماري.

ويمكن التعرف على الجوانب المختلفة للدخل القومي السابق بيانها (إنتاجه، الدخول المتولدة، الاستخدامات المختلفة) كما يلي.

<u>أ) الناتج القومي الإجمالي والناتج القومي الصافي.</u>

<u>الناتج القومي الإجمالي:</u>

يمثل قيمة مجموع ما ينتج خلال الفترة الإنتاجية (سنة) أي مجموع قيمة السلع والخدمات المنتجة بواسطة أفراد المجتمع خلال فترة الإنتاج وينصرف هذا المفهوم إلى السلع [illegible] في [illegible]

الاقتصادي وإنما يلزم كذلك أن نتوصل إلى وسيلة للتعبير [1] عن الناتج القومي ، والدخل القومي على نحو يكن معه التعرف على التغيير الذي طرأ على النشاط الإنتاجي في مجموعة بقصد تقدير نتيجة العملية الإنتاجية في مجموعها ، محاولة التوصل إلى هذه الوسيلة تمثل نقطة البدء في الدراسات الخاصة بالناتج والدخل القوميين ، وهذه الدراسات تثير في الواقع أمرين :

أولاً : بطبيعة الناتج والدخل القوميين :

وهنا يتعين التفرقة بين الدخل الفردي والدخل القومي، ويمكن أن يعرض الدخل القومي أما في صورة كمية كلية تمثل مجموع الكميات الممثلة للدخول الفردية ، هنا نتصور نتيجة العملية الإنتاجية وكأنها قد تجمعت في نهاية الفترة الإنتاجية ، وأما أن يعرض في صورة تيارات متدفقة من السلع و الخدمات تنعكس في تيارات من الإشباع للحاجات المختلفة .

الثاني : فيتعلق بكيفية تقدير الناتج والدخل القوميين ، وهو أمر يدخل في نطاق المحاسبة القومية والتي تهدف بعد تحديد الوحدات التي تسهم في الحياة الاقتصادية القومية إلى تسجيل التيارات أو التدفقات التي تأخذ مكاناً في خلال فترة زمنية هي عادة عام بين الوحدات الاقتصادية المختلفة ، وقياس هذه التدفقات كمياً .

---

(١) د / محمد دويدار : دراسات في الاقتصاد المالي ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، ١٩٨٢م ص ٢٣٦ إلى ص ٢٤٠ .

ويكون الناتج القومي الصافي = مجموع القيم المضافة لكل الفروع الإنتاجية.

٣- يمكن أن نعبر عن الناتج القومي الصافي بأنه مجموع القيم المضافة في مختلف فروع الإنتاج القومي، وهو كما رأينا.

= الناتج القومي الإجمالي – مجموع الاستهلاكات اللازمة لإنتاجه.

ب) حساب الناتج القومي الإجمالي والصافي بأثمان السوق (أو أثمان عوامل الإنتاج).

يتم تجميع إنتاج الوحدات والفروع المختلفة في الاقتصاد القومي بوحدات قياس عينية مختلفة، ولكن لإمكانية القياس يلزم أن يكون التجميع قيميا، وللتعرف على قيمة نتاج نشاط معين، يستلزم الأمر ضرب الكمية الناتجة في ثمن الوحدة، ومن ثم يلزم معرفة الأثمان وقد يتم احتساب الناتج القومي الإجمالي، والناتج القومي الصافي على أساس أثمان السوق (الأثمان الجارية) كما قد يتم الاحتساب على أساس أثمان عوامل الإنتاج.

ومن المتفق عليه اقتصاديا وحسابيا أن :

الناتج القومي الإجمالي بأثمان السوق:

الناتج القومي الإجمالي بأثمان عوامل الإنتاج + الضرائب غير المباشرة – الإعانات.

حيث أن ثمن بيع السلع لا يشمل أثمان عوامل الإنتاج فقط التي تشمل الأجور والريع والفائدة والربح، ولكن تتضمن كذلك ما قد تفرضه الدولة من ضرائب غير مباشرة (أي ضرائب على الإنتاج والاستهلاك – والتي أخذت حديثا شكل ضرائب المبيعات) كما يتعين خصم ما قد تمنحه الدولة من إعانات اقتصادية، وأن الناتج القومي الإجمالي بأثمان عوامل

السلع الوسيطة ومستلزمات الإنتاج حتى لا يتم تكرار احتسابها، ويستخدم في ذلك أسلوب القيمة المضافة كما سنرى.

أما الناتج القومي الصافي :

فيتم التوصل إليه وحسابه عن طريق خصم (طـرح) مجمـوع الاستهلاكات المختلفة للأصول الإنتاجية المستخدمة من النـاتج القـومي الإجمالي – أي أن الناتج القومي الصافي.

الناتج القومي الإجمالي – استهلاكات الأصول.

ولكي نتوصل إلى تحديد الناتج القومي الإجمالي والناتج القـومي الصافي يتعين ويلزم [١] :

١- معرفة نتيجة النشاط في كل فرع من فروع الإنتاج، ويتم ذلك عـن طريق تجميع نشاط الوحدات التي تنتج ناتجا واحد، وبذلك نصل إلى الناتج الكلي للفرع. ويكون الناتج القومي الإجمالي.

مجموع الناتج الكلي لكل الفروع الإنتاجية:

٢- معرفة الإضافة الجديدة التي يساهم بها كل فرع ويطلق عليها القيمة المضافة فتكون القيمة المضافة (الناتج الصافي) لكل وحدة = النـاتج الكلي – استهلاكات الأصول الإنتاجية المستخدمة.

وتشمل هذه الاسـتهلاكات ، اسـتهلاك الآلات والمعـدات والمبـاني ، بالإضافة إلى قيمة المواد الأولية، والقـوى المحركـة ومـواد الصـيانة المستخدمة.

وتكون القيمة المضافة للفرع مساوية = مجمـوع القـيم المضـافة فـي الوحدات الإنتاجية المكونة للفرع.

١- د. محمد دويدار ، المرجع السابق ذكره ص ٣٤٠.

الإحلال ونطلق عليه الاستثمار أي أن الإنفاق القومي الإجمالي = الاستهلاك + الاستهلاك العام + الاستثمار = الاستهلاك + الاستثمار.

وحيث أن الدخل القومي الإجمالي = الاستهلاك (خاص وعام) + الادخار.

ولما كان الإنفاق القومي الإجمالي= الدخل القومي الإجمالي أي أن الاستهلاك + الاستثمار = الاستهلاك + الادخار. وينتج عن ذلك ضرورة تساوي الادخار والاستثمار لكي يتحقق التوازن الاقتصادي الكلي ، وهناك تباين في ضرورة وكيفية وآليات تحقيق ذلك التوازن بين النظرية التقليدية (والحدية كذلك) والنظرية الكينيزية وهذا ما سنراه في الفصل الثاني.

ويتعين الأخذ في الاعتبار أن الحسابات القومية تقسم الاقتصاد القومي إلى أربعة قطاعات رئيسية هي القطاع العائلي (الأفراد أو القطاع الخاص غير المنتج).

٢ قطاع الأعمال أو قطاع المشروعات (القطاع الإنتاجي).

٣ القطاع الحكومي أو قطاع الإدارة الحكومية

٤ القطاع الخارجي، وقطاع التجارة الخارجية والذي يتضمن صافي المعاملات الخارجية أي مجموع الصادرات ـ الواردات

ويكون الإنفاق القومي الإجمالي = الاستهلاك الخاص (إنفاق القطاع الأول) + الإنفاق الاستثماري (إنفاق القطاع الثاني) + الاستهلاك العام (إنفاق القطاع الثالث) + صافي المعاملات الخارجية (نتيجة إنفاق القطاع الرابع).

الإنتاج = الناتج القومي الإجمالي بأثمان السوق ــ الضرائب غير المباشرة + الإعانات.

عوالم الإنتاج أو = الأجور + الريع + الفوائد + الأرباح وهي العناصر التي تشكل الدخل القومي .

أي أن الناتج القومي الإجمالي بأثمان عوامل الإنتاج = الدخل القومي.

ويتعين الإشارة إلى أن أثمان السوق ويطلق عليها كذلك الأثمان الجارية تعكس ظروف المجتمع بما فيها ظروف العرض والطلب السائدة في هذه الفترة وحساب الناتج القومي والصافي على أساس هذه الأثمان الجارية يجعل من الصعب تتبع التغييرات الحقيقية في قيمة الناتج القومي الصافي من فترة إلى أخرى، إذ لا يمكننا من تمييز التغييرات الحقيقية عن التغييرات الناتجة عن تغير مستويات الأثمان أي عن التغير في قيمة النقود، من أجل ذلك تؤخذ أثمان سنة معينة ويتم اعتبارها أثمان ثابتة ، وتحسب على أساسها قيمة الناتج القومي (الدخل القومي) الصافي في فترات متعاقبة، (وسنتعرف على أثر ذلك في مشكلات قياس الدخل القومي).

جـ) الإنفاق القومي:

كما ذكرنا فإن الناتج القومي الإجمالي يؤدي إلى إنتاج مجموعة من السلع والخدمات وهذه بدورها تؤدي الى توليد دخول لعوامل الإنتاج التي تساهم في العملية الإنتاجية، هذه الدخول يتم إنفاقها في نواحي الاستهلاك الخاص من جانب الأفراد بالإضافة إلى الاستهلاك العام، ثم جزء ينفق من أجل زيادة القدرة الإنتاجية سواء بالإضافة أو التوسع أو

المال، ثم أخيرا المنظمين، وهؤلاء يحصلون على دخول نقدية مقابل مساهمتهم، وهنا يمكن القول أن الإنتاج بمثابة مولد (خالق) للدخول، ويمكن النظر إلى الناتج القومي الصافي باعتباره الدخل القومي.

وعليه يتم حساب الدخل القومي = الناتج القومي الصافي = الدخل القومي الصافي = مجموع الدخول المتولدة = الأجور + الريع + الفوائد + الأرباح

وتمثل هذه الدخول أثمان عوامل الإنتاج أو نفقة عوامل الإنتاج التي ساهمت في الإنتاج خلال سنة، ومن ثم يكون الحساب على أساس أثمان عوامل الإنتاج.

ويمكن القول أن الطريقة الثانية لحساب الدخل القومي الصافي تتضمن توزيعا للدخل [1] القومي ويتمثل في توزيع أول من يطرأ عليه التغير بعد أن تقوم الدولة بالحصول على جزء من دخول الأفراد (عن طريق الضرائب والقروض) ثم تنفقها في أوجه الإنفاق المختلفة، وكذلك بعد أن يقوم الأفراد بإنفاق جزء من دخلهم أنفاقا يخلق دخولا لفئات أخرى، ويترتب على ذلك إعادة توزيع الدخل بين الفئات الاجتماعية المختلفة، وتسمي الدخول الناتجة من الإنتاج عند التوزيع الأول بالدخول المباشرة، وتسمي الدخول الناتجة من إعادة توزيع الدخل بالدخول غير المباشرة.

<u>٣- طريقة الإنفاق القومي:</u>

حيث كما ذكرنا -- فإن الدخول المتولدة عن عملية الإنتاج - يتم افتراض استخدامها في نواحي الإنفاق المختلفة والتي قد تشمل الإنفاق

١- د. محمد دويدار، المرجع السابق ذكره ص ٣٤٣.

ثانيا: طرق حساب الناتج القومي والدخل القومي:

كما سبق أن رأينا فإنه يمكن النظر إلى الناتج القومي أو الدخل القومي من نواحي ثلاثة هي إنتاجه، وتوزيعه، أي الدخول المتولدة من عملية الإنتاج، وأخيرا إنفاقه أي ناحية استخدامات الناتج القومي أو الدخل القومي (الإنفاق القومي) وعلى هذا يمكن قياس الدخل القومي أو الناتج بثلاثة طرق:

١- طريقة القيمة المضافة (طريقة الناتج):

كما رأينا يتم إنتاج الناتج القومي في القطاعات والفروع الإنتاجية المختلفة وتكون قيمة الناتج مساوية لمجموع قيمة المنتجات النهائية في هذه القطاعات والفروع أي لا يتم احتساب قيمة وسائل الإنتاج والسلع الوسيطة، بل يتم احتساب القيمة المضافة لكل وحدة ولكل فروع، لذلك يطلق على هذه الطريقة طريقة القيمة المضافة: أي مقدار الإضافة أو المساهمة الصافية لكل وحدة أو فرع في الناتج القومي الصافي، ويتم هذه القياس على أساس أثمان السوق، ومن ثم يكون الناتج القومي الصافي هو مجموع القيم المضافة لمختلف مراحل عملية الإنتاج على أساس أثمان السوق.

فيكون الناتج القومي الصافي = مجموع القيم المضافة لكل الفروع والوحدات الإنتاجية = الناتج القومي الإجمالي ــ استهلاكات الأصول (مستلزمات الإنتاج)

٢- طريقة الدخول المتولدة من الإنتاج:

يتم تحقيق الناتج القومي الصافي عن طريق مساهمة الفئات المختلفة وهي القوة العاملة، وملاك الأراضي والعقارات، ومالكي رأس

هذه المشكلات والصعوبات على مستوي حساب الدخل القومي في مجتمع ما والتي تتمثل في النقاط التالية:

١) ظاهرة الاستهلاك الذاتي:

لا شك أن تخصيص جزء من الناتج المتحقق في وحدة إنتاجية (وخاصة وحدات الإنتاج العائلية في مجالي الزراعة والإنتاج الحرفي، والصناعة أحيانا) لإغراض الاستهلاك الذاتي أي لاستهلاك أفراد هذه الوحدة الإنتاجية، ومثال ذلك حصول المزارع وعائلته على جزء ليس قليل من إنتاج الحبوب والخضراوات يعني عدم دخول هذا الجزء في مجال التبادل السلعي النقدي ومن ثم عدم احتساب القيمة النقدية المقابلة لهذا الجزء في حسابات الناتج القومي لهذه الوحدة الإنتاجية، ومن ثم عدم احتسابها على مستوي الاقتصاد القومي، ويمثل ظاهرة الاستهلاك الذاتي وزن نسبي لا يستهان به وخاصة في الدول المتخلفة، وبصفة خاصة في الإنتاج الزراعي والحرفي.

٢) وجود بعض الدخول في صورة عينية:

رغم أن الاتجاه الحديث في كل الاقتصاديات المعاصرة أنها أصبحت اقتصاديات نقدية بدرجة كاملة أو شبه كاملة إلا أنه يمكن القول أنه لا زالت بعض الدخول تأخذ صورة أو شكل عيني، كالعمل في وحدة زراعية مقابل الحصول على جزء من المحصول، وكذلك استخدام وسائل النقل المملوكة للهيئة بواسطة بعض العاملين دون مقابل، وكذا الإقامة في وحدات سكنية مملوكة للهيئات والمشروعات دون مقابل ويمكن أن يشمل ذلك ظاهرة موجودة وسائدة وخاصة في الدول المتخلفة، وهي ربات البيوت ونشاطهم بدون مقابل، وحيث ترتفع نسبة السيدات غير العاملات

على شراء السلع الاستهلاكية النهائية، أو الإنفاق العام الذي تقوم به الدولة وهيئاتها، كما قد ينفق على الاستثمار والتكوين الرأسمالي والزيادة في الاحتياطي السلعي، كما قد يوجه جزء إلى الإنفاق على الواردات أو الصادرات، ومن ثم يمكن القول أن:

الدخل القومي = الإنفاق القومي = الإنفاق على الاستهلاك (خاص وعام) + الإنفاق على الاستثمار + صافي المعاملات الخارجية (الصادرات — الواردات) .

يتضح من الطرق الثلاث لحساب الناتج القومي أو الدخل القومي أنها تعبر عن حقيقة واحدة ولكن من زوايا ثلاثة أو من وجوه ثلاث ومن ثم فإن:

الناتج القومي = الدخل القومي الإجمالي = الإنفاق القومي الإجمالي

ثالثا: المشكلات الخاصة بحساب الدخل القومي:

هناك العديد من المشكلات والصعوبات التي تتعلق بعملية حساب الدخل القومي، والتي تجعل هذا الحساب أمر صعبا في بعض الأحيان، وغير دقيق ومن ثم غير حقيقي في أحيان أخرى فضلا عن صعوبات تتعلق بطرق الحساب ذاتها والإحصاءات الكافية لذلك، فطرق الحساب قد تختلف من دولة إلى أخرى، بل من قطاع إنتاجي إلى آخر، كما أن البيانات الإحصائية قد تقوم على أسس تقديرية ويعوزها الدقة والشمول والمعايير الموحدة، كما تتوافر هذه الصعوبات على المستوي الدولي نتيجة اختلاف الأسس والنظم المحاسبية بين الدول، وعدم وجود أسس موحدة ببيانات وجداول الدخل القومي من مختلف الدول ويمكن الإشارة إلى أهم

والمالية والضرائبية السائدة، ومن خلاله تتضخم الثروات على غير أساس مشروع وينشر الفساد ويزداد النهب وتتفشي جرائم الاختلاس والرشوة وسرقة المال العام ويتم التهريب بكل أشكاله ، وأهم مجالات هذا الاقتصاد السري باختصار:

- تجارة المخدرات بكل أبعادها المدمرة اقتصاديا واجتماعيا وصحيا ونفسيا.
- التهرب الجمركي وتهريب الأموال للخارج، وتجارة العملة وقد أزداد أثر ذلك النشاط مع كارثة شركات توظيف الأموال.
- العمولات المختلفة في مجالات السمسرة والمضاربة، وخصوصا في تجارة البترول والسلاح، والقروض التي يتم الحصول عليها من الهيئات والدول الأجنبية، والمعونات النقدية والفنية، ومكاتب الخبرة المحلية والأجنبية.
- النشاطات غير المشروعة وغير القانونية في مجالات وخدمات المقاولات والبناء، والخدمات المختلفة، والاستيراد والتصدير.
- الرشاوي والاختلاسات والنهب المنظم للمال العام، والتوكيلات غير المحددة قانونا للشركات والهيئات الأجنبية.
- التهرب الضريبي بكافة صوره وأشكاله، خاصة من جانب أصحاب الثروات الطائلة والتي تتراكم وتتزايد بمعدلات سريعة.
- استغلال النفوذ ومواقع السلطة أيا كانت في تحقيق كسب غير مشروع.

ولا شك أن تضخم هذا الاقتصاد الخفي أو السري والذي لا يعترف بالحساب الدقيق المنظم، يجعل من تقديرات وحسابات الدخل

لكي تصل إلى ٨٠% من إجمالي السيدات، ولا شك أن عملهم في نطاق الأسرة له دور كبير في الناتج القومي.

ويمكن تقدير هذا الدور لو تم الأخذ في الاعتبار نفقة الفرصة البديلة ويكون لذلك تأثيره في المقارنة من حسابات الدخل القومي بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة.

والمحصلة هو صعوبة ن التعبير عن الدخول العينية في حسابات الدخل القومي بل أنها في غالب الأمر لا تدخل في هذه الحسابات وذلك لصعوبة التعبير النقدي عنها، رغم أنها تمثل جزء من الناتج القومي العيني والحقيقي.

٣) تضخم الدخل المتولد من النشاط الاقتصادي غير المنظم:

من المسلم به أن النشاط الاقتصادي في مجتمع محدد يخضع لمجموعة من القواعد والقوانين واللوائح المنظمة، ويتم العمل في ظل إطار قانوني واقتصادي ومالي سواء كانت المؤسسة تحدده أو يتم تحديده بواسطة الدولة أو المؤسسات والجمعيات والنقابات والهيئات المشرفة، ويقوم هذا النشاط الاقتصادي ما يمكن أن نطلق عليه قطاع الأعمال الاقتصادي المشروع والمنظم، غير أنه إلى جانب هذا القطاع يوجد قطاع آخر يطلق عليه القطاع الموازي أو الخفي وغالبا ما نطلق عليه الاقتصاد الخفي أو السري أو الموازي أو الاقتصاد غير المشروع (الأسود أو اقتصاد الظل).. وقد بدأ هذا الاقتصاد بشكل ظاهرة أساسية ووجودا ملحوظا ومتزايدا، ولا يخضع لمجموعة القوانين والقواعد الاقتصادية

فقد تحدث زيادة نسبية ١٠٠% للدخول النقدية ولكنها قد لا تعكس تحسنا وزيادة في الدخول الحقيقية، بل العكس يحدث تدهور وانخفاض في الدخول الحقيقية، والدخل النقدي يتم التعبير عنه بوحدات النقود في فترة زمنية محددة أما الدخل الحقيقي فينعكس مقدار ما يمكن الحصول عليه من سلع وخدمات عن طريق إنفاق هذا الدخل النقدي، فإذا ما زادت الدخول النقدية كما ذكرنا بنسبة ١٠٠% ، يكن في نفس الفترة الزمنية ارتفعت الأثمان بنسبة ٢٠٠% فتكون بصدد تدهور وانخفاض في مستويات الدخول الحقيقية، والتي تعبر عن مستويات المعيشة، لذلك يلزم تحديد مستوي الدخل الحقيقي عن طريق تخليص مستوي الدخل القومي من أثر التضخم والتغير في قيمة النقود، ويتم التوصل إلى ذلك عن طريق استخدام الأرقام القياسية للأسعار.

وينتج عن ذلك أيضا أن التضخم والتغير في قيمة النقود يترتب عليه آثار اقتصادية واجتماعية من بينها إعادة توزيع الدخل في صالح الفئات التي تحصل على الربح، وعلى حساب أي في غير صالح الفئات ذات الدخل المحدود والثابت والتي تتدهور مستويات معيشتها نتيجة انخفاض مستويات دخولها الحقيقية، رغم ما قد يحدث من زيادة في الدخل النقدي، وعلى ذلك فإن زيادة الدخل القومي قد تؤدي بزيادة سوء أحوال بعض فئات المجتمع نتيجة عدم عدالة توزيع الدخل القومي، ومن ثم فقد يقترن بزيادة الدخل القومي في مجتمع ما زيادة في ظاهرة الفقر، فضلا عن الآثار السلبية في نظام القيم والعلاقات الاجتماعية، والوسطي الأخلاقي والبيئي.

القومي أقل من حقيقتها بكثير، خاصة إذا ما كانت الاتجاهات تشير إلى أن هذا القطاع غير المنظم قد يمثل ما يقرب من نصف الدخل القومي.

٤) طبيعة النشاط الاقتصادي المنتج للدخل القومي:

تأخذ معظم الدول في حسابها للدخل القومي باحتساب النشاط الاقتصادي لجميع القطاعات والفروع سواء كانت قطاعات الإنتاج المادي أو قطاع التجارة والخدمات، أي تدخل كافة النشاطات الاقتصادية ضمن الدخل القومي، بينما تأخذ الدول الاشتراكية بنظام من شأنه التفرقة بين نشاطات منتجة وتشمل فروع الإنتاج المادي من زراعة وصناعة وتشييد، وكذلك خدمات التجارة والنقل والمواصلات التي تكون في خدمة وحدات الإنتاج المادي، وهذه تحتسب وحدها ضمن الدخل القومي.

أما النشاطات غير المنتجة، فرغم أنها ضرورية للحياة الاقتصادية ولكنها لا تضيف إلى الدخل القومي وإنما تعتبر مناسبة لإعادة توزيع الدخل بين الفئات الاجتماعية، وهذه تشمل وحدات الخدمات التي تقدم خدماتها للجمهور، كالخدمات الصحية والتعليمية والسياحية والثقافية، والنقل والمواصلات للجمهور.. وهذه لا تدخل في حسابات الدخل القومي.

ويترتب على ذلك أن يكون مفهوم الدخل القومي أوسع وأشمل في الاقتصاديات الأخرى منه في الاقتصاديات الاشتراكية.

٥) أثر التضخم وتغير قيمة النقود في حساب الدخل القومي:

حتى نتعرف على مدى تطور الدخل القومي لمجتمع ما، ومتوسط دخل الفرد، يتعين أن نأخذ في الاعتبار أثر التضخم أي الارتفاع المستمر في الأثمان، والتغير الذي يحدث في قيمة النقود أي قوتها الشرائية، ومن هنا يتعين التفرقة بين الزيادة النقدية في الدخل القومي والزيادة الحقيقية،

أولا: طبيعة التحليل الكينزي.
ثانيا: الوسط التاريخي للتحليل الكينزي (الوقائع، والفكر).
ثالثا: الخصائص المنهجية لتحليل كينز.
رابعا: الفروض الأساسية لنموذج كينز.
خامسا: نظرية كينز في العمالة (النظرة العامة).
سادسا: الأدوات الفكرية لنموذج كينز.(دالة الاستهلاك، الدافع للاستثمار، آليات المضاعف والمعجل).
سابعا: تقييم ونقد نظرية كينز.

ونظرا لاعتبارات عديدة تتعلق بطبيعة الدراسة، والوقت.. سوف نقتصر على الخطوط الرئيسية لنظرية كينز، ويكون ذلك في إطار موجز ويقتصر على إعطاء نظرة عامة[1]

أولا: طبيعة التحليل الكينزي

عادة ما تقدم نظرية كينز على أنها نظرية الجمعية الوحيدة (تحليل كلي)، أي التي تنشغل بأداء الاقتصاد القومي في مجموعة، كما تقدم عادة وكأنها تنشغل بأداء الاقتصاد القومي أيا كانت طبيعته، وأيا كانت المرحلة التي يمر بها من مراحل تطوره، والواقع أن هذه النظرية وأن كانت تنشغل بأداء الإقتصاد القومي فإنها تتميز بـ:

١- تنشغل بأداء الاقتصاد الرأسمالي في مرحلة معينة من مراحل تطوره، وهي مرحلة الرأسمالية الاحتكارية بما تستتبعه من دور مختلف للدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، ومن شكل سياسي يختلف عن شكل الدولة الليبرالية.

١- نعتمد أساسا على دراسات أستاذنا الدكتور/ محمد دويدار السابق الإشارة إليها.

الفصل الثاني

نظرية كينز[1]-

لقد كان الكساد الكبير في الثلاثينات القرن الحالي (١٩٢٩ – ١٩٣٢) هو المناسبة التي أثبتت عجز النظرية الحدية (النيوكلاسيكية) عن مواجهة المشكلات الاقتصادية فقد أثبتت هذا الكساد أن المشكلة الرئيسية هي تلك الخاصة بأداء الاقتصاد القومي في مجموعة في ظل إطار هيكلي محدد، وليست مشكلة سلوك الوحدة الاقتصادية معزولة عن بقية أجزاء الاقتصاد القومي، وكان الكساد الكبير هو المناسبة التي تحول فيها الفكر الاقتصادي الرأسمالي إلى أداء الاقتصاد القومي في مجموعة عن طريق إعطاء أهمية أكبر للتحليل الاقتصادي (ولكن كان التركيز على مجال التداول النقدي) ، وكان كينز (١٨٨٣ – ١٩٤٦) أعظم جسارة وشجاعة حين سلم بأن الحرية الاقتصادية لا تحقق تلقائيا العمالة الكاملة، ولا الاستخدام الكامل للموارد الطبيعية، واقتراح مجموعة من الإجراءات لمقاومة الكساد تقوم كلها على تدخل الدولة، وأهمية الاستثمار العام، والإنفاق العام كما سوف يتضح من المناقشة التفصيلية لكافة أجزاء نظرية كينز. أن دراسة نظرية كينز دراسة تحليلية منهجية متوازنة يستلزم أن نعرض للنقاط الآتية:

١- أهم المراجع في هذا الموضوع:

- د. محمد دويدار : دروس في الاقتصاد النقدي، الاسكندرية، منشأة المعارف، ١٩٨٧
- د. أحمد جامع: النظرية الاقتصادية، الجزء الثاني: التحليل الاقتصادي الكلي، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٧٧.
- حازم الببلاوي: النظريه النقدية ، وكالة المطبوعات ، الكويت ، ١٩٧٢.
- Keynes J M. Theorie generale de l'enterat et de la monnaie. paris Payot 1979

أ) تحليل فرانسوا كيناي، والكلاسيك (سميث وريكاردو):

يتم تصور المجتمع مكونا من طبقات اجتماعيـــة تتحـــدد وفقـــا لوظائفها الاقتصادية (طبقة ملاك الأراضي، الطبقة المنتجـــة ، والطبقـــة العقيم عند كيناي) ، (والطبقة الأرستقراطية، والطبقة الرأسمالية ، والطبقة العاملة الكلاسيك) ورغم أن أداء الاقتصاد القومي في مجموعـــة يتحـــدد بالدور الذي تلعبه كل من هذه الطبقات ابتداء من شبكة العلاقات بينهـــا، فإن نظرة الكلاسيك التجميعية (الكلية) ترتكز على نظرة تعظيمية للفرد ، أي تصور الفرد من قبيل الرجل الاقتصادي الذي يســـعي إلـــى تعظـــيم النتيجة بأقل جهد ممكن.

ب) تحليل ماركس:

نقطة البدء جمعية (كلية) حيث تتم دراســـة الوحـــدة الإنتاجيـــة (المشروع) والتي تثمل الخلية الأساسية في إطار دراسة الكـــل بغـــرض التعرف على العلاقة الاجتماعية الأساسية بين رأس المال والعمل، وهـــذا الأخير مصدر تراكم رأس المال في المشروع في مجال الإنتاج وتحقيقـــه في مجال التداول، مما يستلزم دراسة رأس المال الفـــردي وراس المـــال الاجتماعي، وهذا يستلزم الانتقال من تحليل الخلية أي الوحـــدة (التـــي لا يمكن فهمها إلا في إطار الكل) إلى تحليل الكل، ولكن ليس كناتج لمجـــرد جمع بسيط للوحدات الفردية، وإنما باعتباره مجموع علاقـــات الطبقـــات الاجتماعية:

٢- تنشغل نظرية كينز بأداء الأجزاء المتقدمة من الاقتصاد الرأسمالي الدولي في المرحلة حرصا خاصا عند دراسة هذه النظرية ومحاولات ربطها أو تطبيقها على الدول المختلفة.

٣- تنشغل بأداء الاقتصاد الرأسمالي المتقدم في مرحلة الرأسمالية الاحتكارية مع التجريد من هيكل الاقتصاد القومي، أي مع التركيز على دائرة التداول، خاصة التداول النقدي، أي تأخذ الكيفية التي يتم بها الإنتاج، والخصائص الجوهرية للجهاز الإنتاجي كمعطي.

٤- تأخذ هذه النظرية بأساس نظري معين بالنسبة للقيمة والثمن هو في مجموعة ما تقول به النظرية الحدية.

وعلى ذلك لا تمثل نظرية كينز النظرية الكلية (الجمعية) الوحيدة فتاريخ الفكر الاقتصادي يعرف نظريات كلية أخرى وهذه تختلف فيما بينها منهجيا وحيث أن التحليل الاقتصادي الكلي يتم بأداء النظام الاقتصادي في مجموعة، وهو يبحث عن طبيعة الكل الاقتصادي وكيفية يسرة وأدائه عبر الزمن، وهو يقوم بذلك عن طريق تصور الاقتصاد القومي كما لو كان مكونا من عدد محدود من الوحدات الاجتماعية تدخل في علاقات اقتصادية متشابكة ومركبة، تحدد هذه العلاقات في حركتها الكيفية التي يعمل بها الاقتصاد القومي انتاجا وتوزيعا وتجديدا للإنتاج، ولم تتبع المدارس المختلفة منهجية واحدة للتوصل إلى النظرية الكلية ويمكن التمييز بين تحليل منهجية فرانسوا كيناي والكسلاسيك، وماركس، والمدرسة الحدية، لكي نرى أخيرا تحليل كينز وطبيعته.

سوق عناصر الإنتاج، سوق العمل . سوق النقود وراس المال، وهذه الأسواق متوازنة تلقائيا، والنتيجة الكلية تساوي دائما مجموع الأجزاء.

التحليل الكلي لكينز.

فإنه يتمثل في الانشغال بالعلاقات بين النتائج التي يحققها عدد من الوظائف الاقتصادية التي يجرى تأديتها في داخل النظام الاقتصادي وهي:

١- **وظيفة الإنتاج:** يقوم بها عدد من المشروعات تجمع في وحدة واحدة هي وحدة المنتجين.

٢- **وظيفة الاستهلاك:** ويقوم بها عدد من العائلات تجمع في وحدة اقتصادية واحدة هي المستهلكين.

٣- **وظيفة الادخار ووظيفة الاستثمار ووظيفة الإدارة:** وكل منها في وحدة اقتصادية تجمع في داخلها الأفراد المدخرين والمستثمرين والإدارة.

- عمل وأداء هذه الوظائف يحقق نتيجة يمكن التعبير عنها بكمية كلية من وجهة نظر الاقتصاد القومي. فنتيجة وظيفة الإنتاج التي تقوم بها المشروعات تتمثل في كمية من الناتج القومي او الدخل القومي، ونتيجة وظيفة الاستهلاك تتمثل في كمية من الاستهلاك الكي، ونتيجة وظيفة الاستثمار تتمثل في كمية من الاستثمار الكلي.
- تتم دراسة العلاقات بين هذه النتائج اي بين الكميات المتحققة وبين الدخل القومي والاستهلاك الكلي، او بين الدخل القومي وكل من الادخار الكلي والاستثمار الكلي.. وكهذا.
- يكون تصور هذه العلاقات على أساس نظرية حديه وحدية خاصة بسلوك الأفراد المكونين للوحدات الاقتصادية الكلية. فالطلب على

- في مرحلة أولي يتصور المجتمع مكونا من طبقتين رئيسيتين : الطبقة الرأسمالية المالكة لوسائل الإنتاج والطبقة العاملة والتي لا تملك إلا قوة عملها (سلعة تباع في سوق العمل).
- في مرحلة ثانية عند دراسة العملية الاقتصادية في مجموعها يجرى إدخال طبقة ملاك الأراضي التي تدخل في علاقات مع الطبقات الأخرى.

كما يتم التحليل الكلي عند ماركس مع تصور الاقتصاد وكأنه مكون من قسمين كبيرين، الأول المنتج للسلع الإنتاجية، والثاني المنتج للسلع لاستهلاكية، ويوجد بينهما علاقات اعتماد متبادل، كما أن التحليل الوحدى عند ماركس يتم في صورة علاقات طبقية حيث لا ينظر إلى الفرد المجرد ، ولكن ينظر إليه كتشخيص للمفولات الاقتصادية والعلاقات الطبقية والمصالح المحددة.

<u>جـ) *تحليل المدرسة الحدية:*</u>

كما رأينا فإن التحليل في الأساس وحدى، يرتكز على دراسة الوحدة الاقتصادية الواحدة ويجرى تصورها بمعزل عن الاقتصاد القومي (أو لا توجد علاقات تأثير وتأثر) ويتم تحليل سلوك الوحدة بعرض التوصل إلى نظرية في سلوك المستهلك ونظرية في سلوك المشروع، ثم التوصل على أساس ذلك إلى نظرية في تحديد ثمن السوق للسلعة (هذا في المرحلة الأولي).

في مرحلة ثانية يكون الانشغال بالاقتصاد القومي عن طريق اعتباره مكون من مجموعة من الأسواق المتكاملة هي : سوق السلع .

أ) *الوقائع الاقتصادية:*

يتحدد الوسط التاريخي مكانيا بالاقتصاد الرأسمالي بصفة والإنجليزي بصفة خاصة وله مجموعة من الخصائص (رأيناها في القسم الأول)، ويغلب عليه النشاط الصناعي، ويتمتع بدرجة كبيرة من المرونة، كما أنه اقتصاد مبادله نقدي

كما يتحدد الوسط التاريخي زمانيا بأزمة الكساد الكبير (١٩٢٩ – ١٩٣٢) بخصائصها المختلفة، حيث قدر كبير من القوة العاملة في حالة بطالة، وجزء كبير من الطاقة الإنتاجية وخاصة في الصناعة دون تشغيل، وكانت الأثمان والأرباح والأجور وغيرها من المؤشرات الاقتصادية عند مستواها الأكثر انخفاضا، ويتوقف الاقتصاد القومي عن السير، ويعبر كينز عن ذلك: بأن الأمر يتعلق بأكبر كارثة اقتصادية.

في مواجهة هذه الكارثة كان هناك نوعان من رد الفعل :

الأول: ذلك الذي ظهر في تعديل السياسة الاقتصادية لهذه الدول وتمثل في اتخاذ إجراءات تدخلية تتناقض سياسة الحرية الاقتصادية ومع ما تقول به النظرية الاقتصادية الأكاديمية (الحدية).

الثاني: تمثل في إعادة النظر في النظريات التي كانت سائدة في الفكر الاقتصادي (الحدية) – وهذا ما سنراه.

ب) *الفكر الاقتصادي:*

- يمكن التمييز بين واقع الممارسة العملية والأوساط الأكاديمية، في واقع الحياة العملية يعتمد النشاط النقابي والسياسي السائد وخصوصا للطبقة العاملة على الفكر الاقتصادي الاشتراكي والمركسي أما في

الاستهلاك الكلي يأتي من مجموع طلب المستهلكين الأفراد على كل السلع الاستهلاكية ويتحدد بسلوكهم النفساني الذي يهدف إلى تحقيق أقصى منفعة، كذلك الحال بالنسبة للطلب على السلع الإنتاجية والطلب على القوى العاملة فكلاهما يتحدد بالسلوك النفساني للمنظمين الذي يسعون إلى تحقيق أقصى ربح.

- أن الكميات الكلية التي ينشغل بها كينز تعبر في نظره عن نتائج السلوك النفساني للجماعة بأكملها كمنتجة، وكمستهلكة، وكمدخرة، وكمستثمرة ،وهذه الجماعة منظور إليها كمجرد تجميع بسيط للأفراد المكونين لها، وهكذا ينظر إلى المجتمع لا كمجموع العلاقات التي يدخل فيها الأفراد، وإنما كمجرد تجميع حسابي بسيط للأفراد، وهذا لا يعني أن الانتقال من نتائج التحليل الوحدى الحدي (النيوكلاسيكي) إلى التحليل الجمعي (الكلي) الكينزي يتم دون صعوبات منهجية بل العكس هو الصحيح.

ثانيا

الوسط التاريخي للتحليل الكينزي (الوقائع والفكر)

ويتم بيان ذلك عن طريق التعرف على الوقائع الاقتصادية أي الخصائص الجوهرية للموقف الاقتصادي الذي أدى – كينز إلى تغير وجهة نظرة بالنسبة للكثير مما كانت تقول به النظرية الحدية، كذلك عن طريق التعرف على جوهر النظرية التي سادت الفكر الاقتصادي الاكاديمي وذلك بالنسبة لمشكلة أداء الاقتصاد القومي في مجموعة ومحددات مستوي النشاط الاقتصادي:

- وبالنسبة لمعدل الأجور الحقيقية، فهو الآلية التي يعمل من خلالها سوق العمل (العمال كبائعين، والمنظمين كمشترين) ، وهنا نجد أن فرص العمل التي يقدمها المنظمون في سعيهم لتحقيق الربح تزيد كلما انخفض مستوي الأجور الحقيقية، وهذا المستوي يتحدد بالطلب على العمل (والذي يتحدد بإنتاجيته الحدية) وعرض العمل.

وعلى ذلك فإن التشغيل الكامل يتحقق بفضل الأداء التلقائي للاقتصاد المرهون بمرونة سعر الفائدة والأجور على افتراض سيادة المنافسة الكاملة، وذلك في أسواق السلع، والعمل، والنقود.

- يستبعد تحليل المدرسة الحدية وجود فارض إنتاج عام في الاقتصاد القومي، ومن ثم يتحقق التشغيل الكامل للموارد وتصبح المشكلة الأساسية عندهم في التوزيع الأمثل للموارد الموجودة بين الفروع المختلفة للنشاط الاقتصادي، ومشكلة توريع الدخول.
- وإذا ما واجهت النظرية الواقع حيث بطالة القوة العاملة، وتعطل الموارد المادية ، فسرت المدرسة الحديه ذلك بأن تنظيم العمال في نقابات وتدخل الدولة في سوق العمل هو الذي يتعين اعتباره المسئول عن ذلك، وأنه يلزم تخفيض مستوي الأجور للقضاء على البطالة.

والخلاصة:

أن فكر المدرسة الحدية يأخذ العمالة الكاملة كمعطي، ويفترض أنها تتحقق فعلا، وهذا يعني انكار ما حدث فعلا في الواقع، والذي قامت مختلف الدول الراسمالية باتخاذ إجراءات لمواجهته، ويترتب على ذلك أن

الأوساط الأكاديمية فتسيطر النظرية الحدية في الأثمان ولكن يظهر عجزها في شرح أحداث الكساد.

- بالنسبة للتحليل الكلي، كانت النظرية الحدية هي السائدة والتي وفقا لها فإن الأداء التلقائي للاقتصاد الرأسمالي يضمن تحقيق العمالة الكاملة والتشغيل الكامل للموارد، دون تقلبات عبر الزمن، أي لا توجد أزمات أو دورات اقتصادية (رغم أنها من طبيعة الاقتصاد الرأسمالي).
- ترتكز أفكار المدرسة الحدية على قانون الأسواق لساى (ج، ب ، ساي) ومؤداه أن الإنتاج أو العرض يخلق في ذات الوقت الطلب على منتجاته ومن ثم يخلق السوق الذي يمتص الناتج وعليه وليس من المتصور وجود عرض دون طلب، أي وجود منتجات تعرض في السوق دون أن تجد من يشتريها.
- أن النظام الاقتصادي الرأسمالي مزود في حالة الأداء الحر دون تدخل الدولة بميكانزم يحقق له التوازن التلقائي (التشغيل الكامل للموارد)، وذلك بفضل مرونة نوعين من الأثمان: أحدهما يوجد في سوق النقود هو معدل الفائدة والآخر يوجد في سوق العمل وهو معدل الأجور (الحقيقة وليست النقدية).
- بالنسبة لسعر الفائدة، ترى النظرية الحدية أن الجزء المدخر من الدخل النقدي ينفق بطريقة آلية مباشرة على الاستثمار ، أي أنها تفترض أن الادخار والاستثمار يتساويان بطريقة آلية ويتحقق ذلك بفضل مرونة سعر الفائدة.

بتحقيق العمالة الكاملة (التشغيل الكامل) فكان من اللازم أن يقطع كينز صلته بهذا المظهر للنظرية الحديثة ويضع لنفسه هدفا رئيسيا هو : شرح العوامل التي تحدد حجم العمالة في لحظة معينة وذلك بقصد إمكان التأثير عليها على نحو يسمح للاقتصاد الرأسمالي أن يحقق مستوى عمالة أعلى من المستويات التي تصاحبها نسبة كبيرة من البطالة.

وهو يهدف إلى بناء نظرية يمكنها أن تستجيب إلى متطلبات السياسة الاقتصادية بقصد إنقاذ الاقتصاد الرأسمالي في مرحلته المحددة من تطوره (الرأسمالية الاحتكارية) ويحقق كينز هذا الهدف بوعي أيدولوجي واضح.

ثالثا

الخصائص المنهجية لتحليل كينز

الهدف المحدد والواعي لكينز هو دراسة القوى التي تحدد التغيرات في مستوي الدخل والعمالة الكلية (عمالة كل القوى الإنتاجية) أي يهدف إلى التعرف على الكيفية تحدد بها مستوي الانتاج ومن ثم مستوي الدحل القومي. ومن زاوية أخرى فهو يحاول أن يعرف لماذا لا يستطيع الاقتصاد الرأسمالي استخدام كل الموارد الموجودة تحت تصرف المجتمع تاركا بعضها في حالة بطالة بالنسبة للقوة العاملة وحالة تعطل بالنسبة لقوى الإنتاج المادية، وتحقيق هدا الهدف يستلزم تحليل أداء الاقتصاد الرأسمالي في الزمن القصير. وهو تحليل تميزه (١) بعض الخصائص المنهجية، ويقوم على

هذا الفكر لم يعد ملائما للواقع، فهو فكر أصبح بعيدا عن الواقع وغير قادر على تفسيره، وعدم قدرته على تزويد السلطات بالسياسة والاقتصادية بالأدوات والنظريات والسياسات الكفيلة بإخراج الاقتصاد القومي من أزمته، وهنا يأتي كينز لكي يقدم الأداة الفكرية التي تمكنه من تجاوز الأزمة.

لماذا يكون كينز على وجه الخصوص هو الأداة الفكرية لإسعاف الاقتصاد الرأسمالي وإخراجه من أزمته؟

١- يتميز كينز عن غالبية الاقتصاديين الإنجليز بأنه جمع من النظرية والحياة العملية، فقد درس الاقتصاد وفقا لتقاليد المدرسة الحدية ثم عمل موظفا في الهند فيواجه بمشكلات السياسة الاقتصادية الاستعمارية، ثم يعود كأستاذ يدرس النظريات النيوكلاسيكية بجامعة كمبردج وفي الوقت نفسه كان رجل أعمال يعمل في السوق النقدية وبورصة الأوراق المالية، ومن هنا جاء تساؤله المستمر عن العلاقة بين النظرية الاقتصادية والسياسة الاقتصادية وخاصة في ظروف الكساد الكبير وعجز النظرية النيوكلاسيكية، وظهور ممارسات جديدة تتناقض ما توصى به هذه النظرية وتحتويها السياسات الاقتصادية للدولة الرأسمالية في سعيها لمواجهة الكساد، وهذا ما مكنه من أن يسعف الدولة الرأسمالية بالأداة الفكرية لانتشال الاقتصاد الرأسمالي من أزمته وهو ما لا يمكن إلا خلال محاولة فهم كيفية أداء الاقتصاد القومي فهما صحيحا.

٢- بذلك نستطيع أن نفهم استعداد كينز لأن يبتعد عن تعاليم المدرسة الحدية الخاصة بمستوي النشاط الاقتصادي وخاصة فيما يتعلق

توازن النظام في نهاية هذه الفترة دون الانشغال بما يحدث للنظام أثناء الفترة الزمنية، وفي مرحلة ثالثة تجرى المقارنة بين وضع التوازن الأول وشروطه ووضع التوازن الجديد وشروطه للتعرف على التغيرات التي طرأت على النظام وذلك دون دراسة للكيفية التي تمت بها هذه التغيرات.

رابعا

الفروض الأساسية لنموذج كينز

(حيث أن تقدير النتائج يتعين أن يكون في ضوء فروض التحليل)، الأمر يتعلق بالفروض الأساسية لنموذج التوازن العام للاقتصاد القومي في مجموعة في الزمن القصير وهي:

١- افتراض العوامل الآتية محدده وثابتة وأنها لا تتغير: كمية وكيف رأس المال، حالة التكنولوجيا، أذواق المستهلكين، الهيكل الاجتماعي الذي يحدد نمط توزيع الدخل القومي (وهي عوامل تتغير في الزمن الطويل) حيث ينصب التحليل على الزمن القصير وتشغيل ما هو قائم من قوى إنتاج.

٢- يفترض كينز سيادة المنافسة في اقتصاد يسعى فيه المنظمون إلى تحقيق أقصى ربح (أي يتجاهل مشكلة الاحتكار وآثاره).

٣- يفترض كينز أن الاقتصاد القومي مغلق، أي لا يدخل في علاقات مع بقية الاقتصاد العالمي.

٤- افتراض أن المشروعات متكاملة في هذا الاقتصاد، أي يقوم المشروع بكل العمليات اللازمة للإنتاج (من إنتاج المواد الأولية لتجارة التجزئة) وبذلك يحدد كينز من التناقضات بين الأنواع

(٢) فروض أساسية، ويعطي في النهاية (٣) نموذجا نظريا (نظرية في العمالة) فنرى ذلك :

٢- الطبيعة أو الخصائص المنهجية لتحليل كينز:

ا) تحليل كينز من قبيل التحليل الجمعي (الكلي) الذي ينشغل بأداء الاقتصاد القومي في مجموعة عن طريق التركيز على تقاطع الطلب والعرض الكليين وهذا التحليل يرتبط بالنظرية الحدية في تحديد الثمن ،كما يأخذ بنظرية الأجور ونظرية الربح كما هي كجزء من نظرية التوزيع لمبينة على الإنتاجية الحدية (العلاقة بين رأس المال كما هي في النظرية الحدية)، كما يعطي تحليله الجمعي (الكلي) محتوى نفسانياً يتمثل في الميل للاستهلاك والادخار، والدوافع للاستثمار ، وتفضيل السيولة وإنما بالنسبة للجماعة بأكملها.

ب) تحليل كينز ينصب على أداء الاقتصاد الرأسمالي في الزمن القصير، أي حيث تكون الموارد الاقتصادية معطاه ومحدده دون تغيير في كمياتها وعليه يرتكز الاهتمام على مستوي استعمال هذه الموارد دون الانشغال بنموها عبر الزمن (يستلزم التحليل في الفترة الطويلة).

جـ) التحليل يتم في صورة تدفقات نقدية، فالتحليل ينشغل أساسا بدائرة التداول في مظهرها النقدي، والكلام عن الدخل يعني أساسا بالدخل النقدي، وبالنسبة للاستثمار ينصب الاهتمام على أثره النقدي، كما ينظر للفائدة باعتبارها ظاهرة نقدية بحتة.

د) تحليل استاتيكي مقارن: حيث يجري تصور النظام الاقتصادي في لحظة معينة وتدرس الشروط التي تحقق توازن هذا النظام في تلك اللحظة، ثم يترك الباحث فترة زمنية تمر ويبحث عن شروط

ومع زيادة الدخل الحقيقي للجماعة يزيد الاستهلاك كذلك وإنما بأقل من زيادة الدخل ــ وبما أن الدخل يستخدم في شراء السلع الاستهلاكية والسلع الاستثمارية يتعين لكي يكون لدينا طلبا كافيا لتحقيق الزيادة في العمالة أن يزيد الاستثمار زيادة تكون مساوية للفرق بين الدخل وبين الطلب على الاستهلاك.

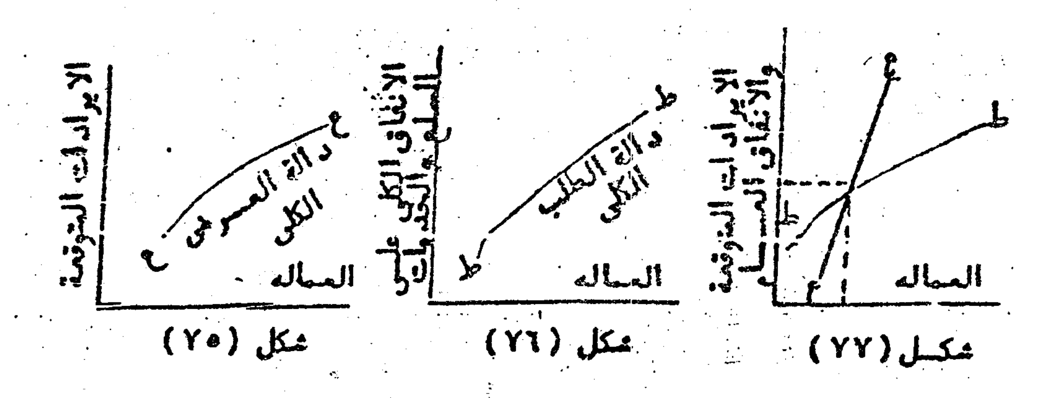
٢) إطار نظرية كينز:

يتحدد مستوي العمالة (أو الإنتاج أو الدخل) عند كينز بتلاقي العرض الكلي والطلب الكلي (بالنسبة للاقتصاد القومي في مجموعة).

أ) بالنسبة للعرض الكلي:

ينتج المنظمون من أجل البيع وتحقيق الربح النقدي، وإذا ما توقعوا تحقيق إيرادات في فترة مستقبلة فإنهم يقدمون على شراء المدخلات المختلفة وخاصة القوة العاملة، ومن ثم يمكن القول أن كل مستوي من مستويات .

رسم



شكل (٧٥) شكل (٧٦) شكل (٧٧)

المختلفة لرأس المال (زراعي ، صناعي ، تجاري) وتلك التي توجد بين أجزاء من نوع من أنواع رأس المال.

٥- افتراض أن وحدات العمل متجانسة أي أنها متساوية في الكفاءة والفعالية، وأن عنصر العمل هو العنصر الوحيد المتغير.

٦- يفترض كينز أن معدلات الأجور النقدية الأثمان ثابتة، أي أن قيمة النقود لا تتغير.

على أساس هذه الفروض يبني كينز نموذجه النظري الذي يشرح فيه العوامل المحددة للنشاط الاقتصادي والتي تعطي نظريته في العمالة والتشغيل.

خامسا:

نظرية كينز في العمالة "نموذج كينز" نظرية عامة

لم ينشغل الحديون (النيوكلاسيك) ألا بوضع واحد من الأوضاع المتصورة لمستوي النشاط الاقتصادي وهو وضع العمالة الكاملة، ومن هنا قيل أن نظريتهم جزئية، إذ هي تجاهلت الأوضاع الأخرى (أدني من وضع العمالة الكاملة) أما كينز فيهدف إلى بناء نظرية عامة تحتوي على كل الفروض الممكنة بالنسبة لمستوي النشاط الاقتصادي باعتبار أن العمالة يمكن أن تتحدد عند مستويات مختلفة من بينها مستوي العمالة الكاملة، وتسمي النظرية العامة في العمالة والدخل.

١) المبدأ الأساسي لنظرية كينز هو مبدأ الطلب الفعال وهو يعني :

أن العمالة الكلية تتوقف على الطلب الكلي: أي على مجموع الطلب على كل السلع والخدمات وتنتج البطالة (وتعطل الطاقة المادية) من عدم كفاية الطلب الكلي، بجمع زيادة حجم العمالة يرتفع مستوي الدخل

في لحظة زمنية معينة ويسمي الطب الكلي عند نقطة التوازن بالطلب الفعال (شكل ٧٧).

ولا يمكن أن يكون مستوي العمالة الذي تحدده نقطة التوازن أعلى من مستوي التشغيل الكامل (العمالة الكاملة)، ولكن من المتصور أن يتحقق التوازن عند مستوي أقل من مستوي العمالة الكاملة، ذلك أن الطلب الذي يحقق العمالة الكاملة هو حالة خاصة تمثل الوضع الأمثل فإذا ما كان الطلب الفعال غير كاف لتحقيق هذا الوضع الأمثل فمن الممكن أن يتحقق التوازن عند مستوي العمالة يترك جزءا من القوة العاملة المتاحة في حالة بطالة عند مستوي الأجور الحقيقية، هنا يكمن جوهر نظرية كينز.

والجديد في تحليل كينز هو الخاص بالطلب الفعال الذي يتوقف عليه حج العمالة ومن ثم مستوي الدخل القومي، كيف يتحدد إذن هذا الطلب الكي.

د) كيفية تحديد الطلب الفعال أو الطلب الكلي.

إذا ما افترضنا أن دالة العرض الكلي معطاة . تمثلت الفكرة الأساسية في أن العمالة تتحدد بالطلب الكلي الذي يتحدد بدوره بالإنفاق على الاستهلاك وحجم الاستثمار ، فإذا ما جردنا مؤقتاً من الإنفاق العام ، يتكون الطلب الكلي من : الطلب الخاص على الاستهلاك + الطب على الاستثمار .

الإيرادات المتوقعة يقابله مستوي من العمالة، وتوجد علاقة منتظمة بين عدد العمال الذي يرغب المنظمون في تشغيله (ع) والإيرادات المتوقعة، تسمي دالة العرض الكلي، وأن مستوي العمالة يتحدد كدالة للإيرادات المتوقعة كما بالشكل (٧٥)

ب) بالنسبة للطلب الكلي:

قرارات التشغيل تؤدي إلى إنتاج سلع وخدمات وهذه تكون مناسبة لخلق دفقات نقدية لأصحاب عناصر الإنتاج أي دخول لهم (الأجور ، الربح، الفائدة، الأرباح) وهذه الدخول يمكن أنفاقها على شراء السلع والخدمات الاستهلاكية، والسلع والخدمات الاستثمارية وكلما كان حجم العمالة كبيرا كلما زاد الدخل وزاد طلب الأفراد على السلع الاستهلاكية، وهناك جزء من الدخل يخفض للطلب على الاستثمار وجزء ثالث بواسطة الدولة يخصص للإنفاق العام على الاستهلاك.

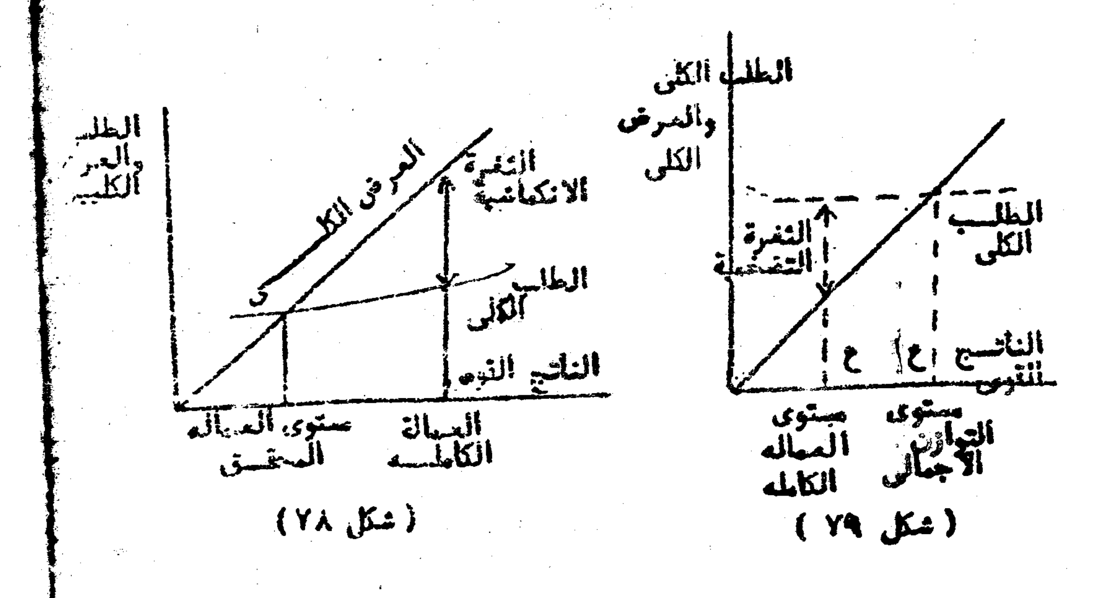
وعلى ذلك فإنه عند كل مستوي للعمالة فإن الطلب الكلي = مجموع الإنفاق الخاص على الاستهلاك + مجموع الإنفاق الخاص على الاستثمار + الإنفاق العام. وتسمي العلاقة بين الإنفاق الكلي ومستوي العمالة بدالة الطلب الكلي وهي تقول أن مستوي العمالة يتحدد كدالة للإنفاق الكلي كما في الرسم (شكل ٧٦).

جـ) تلاقي المنحنيين العرض الكلي ع ع والطلب الكلي ط ط يحدد مستوي العمالة وهو المستوي الذي يحقق أقصى ربح للمنظمين والذي تحقق عنده بالفعل الإيرادات التي توقعها المنظمون، هنا نكون بصدد التوازن العام وهو وضع يبين حجم العمالة الفعلية التي تتحقق

وعليه يتحدد الطلب على الاستثمار بنوع من الموازنة التي يقوم بها المستثمرون بين الكفاءة الحدية لرأس المال وسعر الفائدة .

جـ) تحديد التوازن . يتحدد مستوى العمالة (ومن ثم الناتج والدخل) بفعل تلاقي العرض الكلي والطلب الكلي وذلك على أساس افتراض ثبات الأثمان ، وقد يتحقق التوازن عند مستوى أدنى من مستوى التشغيل الكامل (كما في الرسم) شكل (٧٨) هنا نجد مستوى الناتج القومي المتحقق عن المستوى الذي يمكن تحقيقه

رسم



(شكل ٧٨)

(شكل ٧٩)

١) الطلب على الاستهلاك طلب الأفراد على الاستهلاك يتوقف على :

- مستوى الدخل الذي يحصلون عليه ، وبصفة عامة كلما زاد الدخل زاد الطلب على الاستهلاك وإنما بمعدل يقل عادة عن معدل زيادة الدخل .
- الميل الحدي للاستهلاك ، وهو علاقة تبين القدر من الزيادة في الدخل الذي سيخصص لزيادة الاستهلاك ،

الميل المتوسط = الاستهلاك / الدخل ،

الميل الحدي للاستهلاك = الزيادة في الاستهلاك / الزيادة في الدخل .

- ويرى كينز أن الميل الحدي للاستهلاك في الاقتصاد يكون دائماً أقل من الواحد الصحيح ، كما أنه يكون مستقر في الزمن القصير .

٢) طلب الأفراد على الاستثمار :

وتتوقف قرارات الاستثمار على توقعات الأفراد للربح في المستقبل ، ويتميز الطلب على الاستثمار بأنه طلب غير مستقر ، وهو يتوقف بدوره من وجهة نظر من يتخذ القرارات على العلاقة بين :

أ) سعر الفائدة : والذي يتعين على المستثمر أن يدفعه إذا ما افترض رأس المال النقدي ليقوم بالاستثمار ، ويتحدد بتلاقي الطلب على النقود وعرض النقود .

ب) الكفاءة الحدية لرأس المال : وهي تغير عن العلاقة بين مجموع العائد المتوقع من الأصل الرأسمالي طوال حياته المستقبلية وإنما مقيماً بقيمته المستقبلية للأصل الرأسمالي مساوية لثمن شراء هذا الأصل .

فضلاً عن وجود أثر تحققه في الزيادة في أحد مكونات الطلب الكلي : كأثر الإنفاق على الاستثمار على الدخل الكلي بفضل آلية المضاعف ، وكأثر الزيادة في الاستهلاك على الطلب على السلع الاستثمارية ، من خلال آلية المعجل ، لذلك فإن الأدوات الفكرية الأساسية لنموذج كينز تتمثل في :

١ - دالة الاستهلاك ، والمتغير الرئيسي فيها هو الميل الحدي للاستهلاك .

٢ - الدافع للاستثمار ويتحدد بالكفاءة الحدية لرأس المال ، وسعر الفائدة .

٣ - المضاعف ، المعجل

وسوف نقتصر على مجرد إعطاء مفاهيم أساسيه لهذه الأدوات أو المتغيرات الرئيسية لنموذج كينز كما يلي :

١ - دالة الاستهلاك :

لا يهتم كينز كثيراً بها إذا ما قورنت بالدافع للاستثمار ، حيث أن الاستثمار عنده هو الأساس لزيادة الطلب الكلي الفعال والخروج من الكساد ، وعموماً فإن العوامل التي تحدد الإنفاق على الاستهلاك عند مستوى معين للعمالة تعبر عن نفسها في شكل علاقة دالية هي دالة الاستهلاك ، هذه الدالة تربط الاستهلاك بالعمالة أو بالدخل الحقيقي ، وهي تبين أن الاستهلاك يتغير وفقاً للدخل وفي نفس اتجاه تغير الدخل ، أي أن الاستهلاك يتوقف أساساً على الدخل الحقيقي ، أي يعتبر الدخل الحقيقي هو المحدد الرئيسي للاستهلاك الكلي .

وتتحدد دالة الاستهلاك بنوعين من العوامل .

باستخدام كل القوة العامة والموارد الموجودة : هذا المستوى أدنى من مستوى العمالة الكاملة ، ولا يتحقق مستوى العمالة الكاملة نظرا لعدم كفاءة الطلب الكلي الفعال ، والفرق بين الطلب الكلي الفعال المتحقق والعرض الكلي الذي يتوافق مع التشغيل الكامل يمثل فجوة انكماشية ، فتعكس في صورة بطالة للقوة العاملة وتعطل الطاقة المادية ، ولكي نحقق مستوى التشغيل الكامل يتعين زيادة الطلب الكلي إما بزيادة الاستهلاك أو بزيادة الاستثمار أو بزيادتهما معا . وكقاعدة عامة يمكن وفقا لتحليل كينز زيادة الناتج القومي بزيادة الطلب الكلي الفعال دون تغير في المستوى العام للإئتمان طالما أن الاقتصاد القومي لم يصل إلى مستوى العمالة الكاملة، كما يوجد فرص مستوى للتوازن أعلى من مستوى التشغيل الكامل وذلك عندما يزيد الطلب الكلي على الطلب اللازم لتحقيق العمالة الكاملة ، ويتمثل الغنى من الطلب الكلي والعرض الكلي في فجوة تضخمية تنعكس في صورة ارتفاع عام ومستمد من الأثمان . (شكل رقم ٧٩).

سادسا : الأدوات الفكرية لنموذج كينز [1]

كما رأينا يتحدد مستوى الدخل القومي ومن ثم مستوى العمالة بمستوى الطلب الكلي (أي الطلب الفعال) وهذا بدوره يتكون من الإنفاق على الإستهلاك والإنفاق على الاستثمار . ويتحدد الإنفاق على الاستهلاك [illegible] الاستهلاك، كما يتحدد الإنفاق على الاستثمار بالدافع للاستثمار.

(1) [illegible] هو كتاب [illegible] نفسه [illegible]

رأسمالية موجود بالفعل، ومن وجهة نظر المجتمع لا يمثل ذلك أية إضافة للطاقة الإنتاجية .

وفي تحليل كينز يقتصر مفهوم الاستثمار علـــى شـــراء الســـلع الإنتاجية الجديدة بقصد الإضافة إلى الطاقة الإنتاجية الموجـــودة ، وهـــذا وحده الذي يخلق عمالة وناتج إضافيين.

هذا ويتعين التفرقة بين الاستثمار الـــذاتي والاســـتثمار المشـــتق فالاستثمار الذاتي (المستقل) يتمثل في كل استثمار يتم اتخـــاذاً لقـــرارات مستقلة عن مستوى الدخل .

أما الاستثمار المشتق (التابع) : فيتقرر استجابة لزيادة في الطلب على وسائل الإنتاج الثابتة هو طلب مشتق مـــن الطلـــب علـــى الســـلع الاستهلاكية النهائية .

والقاعدة العامة في الاستثمارات الفردية بقصد تحقيق الربح أنهـــا تكون استثمارات مشتقة على عكس الاستثمارات العامة التي يكـــون لهـــا طبيعة الاستثمار الذاتي (ما يقصده كينز) .

ويمثل الطلب على الاستثمار المكون الثاني للطلب الفعال وينـــتج عن قرارات المستثمرين بقصد تحقيق الربح ، ومن ثم ترتكز قـــراراتهم على توقعات الربح التي تستند على تقديرات رجال الأعمال للوضع فـــي المستقبل ، وهذا المستقبل يسوده ، عدم تيقن (تشاؤم في ظروف الأزمـــة والكساد) من وجهة نظر الفرد المتخذ لقرارات الاستثمار .

لذلك فإن الطلب على الاستثمار هو طلب غير مستقر، ويتوقـــف في نظر كينز على الدافع للاستثمار ، وهذا الدافع ينتج عن موقف نفساني

أ) **عوامل ذاتية** : تدخل في نمط سلوك الأفراد الذي تحدده نفسانية الطبيعة الإنسانية والمؤسسات الاجتماعية . هذه العوامل تحدد الميل الحدي للاستهلاك ، وهو عبارة عن العلاقة بين الزيادة في الاستهلاك الناتجة عن الزيادة في الدخل . هذه العوامل الذاتية تبين كمية الاستهلاك عند كل مستوى من مستويات الدخل . وهذه العوامل الذاتية تبين كمية الاستهلاك عند كل مستوى من مستويات الدخل ، ولا تتغير تلك العوامل الذاتية في زمن (الفترة) القصيرة ، فهي تبين وضع وشكل دالة الاستهلاك

ب) **عوامل موضوعية** : تلك التي تؤثر في دالة الاستهلاك ويمكن أن تؤدي إلى انتقال هذه الدالة وأهم هذه العوامل :

التغير في وحدة الأجور ، التغير غير المتوقع في قيمة الأصول الرأسمالية . التغير في السياسة المالية للدولة ، التغير في سعر الفائدة والتغيرات في توقعات المستهلكين .

وعموماً فإن هذه العوامل الموضوعية وتغيرها ليس لها في الزمن القصير إلا أهمية ثانوية .

وينتهي كينز إلى أن الميل للاستهلاك يظل مستقراً في الزمن القصير ، فإذا تغير الإنفاق على الاستهلاك فهذا ينتج عن تغير في مستوى الدخل ، ويمكن للعمالة أن تزيد فقط مع زيادة الاستثمار وهو ما يتحدد بالدافع للاستثمار .

٢- الدافع للاستثمار :

من الممكن أن يوجد الاستثمار من وجهة نظر الفرد دون أن يترتب زيادة في الطاقة الإنتاجية الموجودة تحت تصرف المجتمع بأن يستخدم في شراء قيم منقولة (أسهم وسندات) وهي صكوك تمثل أصول

ب) سعر الفائدة : هو الثمن الذي يدفعه المقترض في مقابل تخلي المقرض عن النقود لفترة زمنية معينة (مقابل عدم اكتناز المدخر للنقود ، أو عدم الاحتفاظ بها كأصل سائل).

وسعر الفائدة عند كينز هو ظاهرة نقدية بحتة ، وكثمن فإنه يتحدد وفقاً لنظرية الحدية التي يأخذ بها كينز بتلاقي الطلب على النقود وعرض النقود .

١ - الطلب على النقود : يعني تفضيل السيولة عند كينز :

وهو مجموع كميات النقود التي يكون المجتمع (الأفراد والمشروعات) ، على استعداد للاحتفاظ بها كأصل سائل (نقود سائلة) ، ويرى كينز أن هناك ثلاثة دوافع للاحتفاظ بالنقود السائلة (تفضيل السيولة) هي :

- دافع المعاملات : الاحتفاظ بكمية من النقود السائلة لمواجهة المعاملات الجارية ، وهذا يتوقف على مستوى الدخل ، والفترة بين الحصول على الدخل وإنفاقه.
- دافع الاحتفاظ : الاحتفاظ بكمية من النقود السائلة لمواجهة ظروف غير متوقعة (مرض ، كارثة) أو انخفاض غير متوقع في الدخل ، ويتوقف على مستوى الدخل ومدى حرص الأفراد .
- دافع المضاربة : الاحتفاظ بكمية من النقود السائلة لاستخدامها في أغراض المضاربة أي الاستفادة من فروق الأثمان ، ويتوقف حجم هذا الجزء على توقعات الأفراد بالنسبة للأثمان في المستقبل ، بما في ذلك سعر الفائدة ، والأثمان في سوق الأوراق المالية .

للمستثمر ، ولكنه يعتمد بدوره على العلاقة بين سعر الفائدة والكفاءة الحدية لراس المال (معدل الربح) .

أ) الكفاءة الحدية لرأس المال : وهي معدل وليست كمية مطلقة وهي سعر الخصم الذي يجعل القيمة الحالية لسلسلة العائد السنوي المتوقع (في شكل ربح نقدي) طيلة حياة الأصل الرأسمالي مساوية لثمن شراء هذا الأصل ، فهي نوع من سعر الفائدة يمكن من المقارنة بين نفقة بناء المشروع ، والقيمة الحالية للربح المتوقع طيلة الحياة المستقبلية للمشروع ويطلق عليها قيمة الأصل الرأسمالي ، ومن ثم يدخل في تكوين الكفاءة الحدية لرأس المال ــ عنصر ذاتي .

وتتوقف قرارات الاستثمار البديلة على الكفاءة الحدية لرأس المال والفائدة ، ويكون الدافع للاستثمار قوياً كلما كانت الكفاءة الحدية لرأس المال مرتفعة .

ويمكن القول أنه كلما زادت كمية الاستثمارات قلت الكفاءة الحدية لرأس المال اتجاه معدل الربح للانخفاض وذلك لسببين:

الأول : يظهر أثره في الزمن القصير وهو زيادة نفقة إنتاج الأصول الرأسمالية بزيادة الضغوط على الفروع المنتجة لهما بافتراض سيادة قانون تناقص الغلة .

الثاني : يظهر أثره في الزمن الطويل ويتمثل في أن العائد المتوقع طيلة الحياة المستقبلة للأصل الرأسمالي يقل كلما زاد عرض الأصل الرأسمالي على أساس افتراض أن المنافسة بين الأصول الرأسمالية تؤدي إلى نقص العائد في فرع من فروع النشاط أو في الاقتصاد القومي في مجموعه .

٢- عرض النقود :

يتحدد عند كينز بواسطة السلطات النقدية سواء كانت نقود ورقية أو معدنية ، أو إئتمانية ، ويفترض كينز نتيجة تدخل الدولة في السوق النقدية أن عرض النقود لا نهائي المرونة .

ومن ثم يتحدد سعر الفائدة بتوازن كل من الطلب على النقود وعرضها على فرض أو حالة التوقعات معطاه ، فإذا تغيرت حالة التوقعات أدى ذلك إلى انتقال منحنى تفضيل السيولة وتغير بالتالي سعر الفائدة على فرض ثبات العرض .

٣- المضاعف والمعجل :

بافتراض ثبات الطلب الكلي على الاستهلاك تؤدي زيادة الطلب على الاستثمار إلى زيادة الطلب الكلي الفعال عن طريق زيادة الدخول النقدية التي تنتج من الإنفاق على الاستثمار (الذاتي) بصفة مباشرة وغير مباشرة في شكل آثار متتالية يتحدد قدرها بآلية المضاعف ، كما أن الزيادة في الدخل النقدي عادة ما تنعكس جزئياً في زيادة في الطلب على السلع الاستهلاكية ، الأمر الذي قد يدفع المنتجين لها إلى إضافة طاقة إنتاجية جديدة (استثمار مشتق) يتحدد مداها بآلية المعجل .

هذا ويمثل كل من المضاعف والمعجل ، بالإضافة إلى الكفاءة الحدية لرأس المال ، وسعر الفائدة ، وتفضيل السيولة .والميل الحدي للاستهلاك ، الأدوات الفكرية والمتغيرات، الأساسية في نموذج كينز ، ويبقى لنا أن نعرض لمفهوم كل من المضاعف ، والمعجل باختصار بعد أن عرضنا مفاهيم المتغيرات الأخرى .

أ) المضاعف :

والمقصود هو مضاعف الاستثمار ، وهو كمعامل : ذلك بوسط الزيادة في الدخل النقدي بالزيادة في الاستثمار التي أثارتها. أما مضاعف العمالة فهو الذي يربط الزيادة في العمالة الكلية التي تحققها كمية الاستثمار الأولى .

وإذا كان الاستثمار يمثل أحد مكونات الدخل القومي ، فإن الزيادة في الاستثمار الذاتي أو النقص فيه تؤدي إلى زيادة الدخل القومي أو النقص فيه ، كما أن تحليل كينز يبين أن الزيادة في الاستثمار تؤدي إلى زيادة الدخل النقدي بكمية أكبر من كمية الزيادة في الاستثمار ، لذا الأثر المتضاعف الذي يحدثه الاستثمار على الدخل يسمى مبدأ المضاعف .

وعلى ذلك فالمضاعف : هو المعامل العددي الذي يحدد مقدار الزيادة في الدخل الناتجة عن الزيادة في الإنفاق على الاستثمار .

ولكن كيف يحدث المضاعف هذا الأثر ؟ يمكن القول أن المضاعف يتوقف على مقدار الميل الحدي للاستهلاك ، والميل الحدي للادخار .

$$\text{والمضاعف} = \frac{١}{\text{الميل الحدي للادخار}} = \frac{١}{١ - \text{الميل الحدي للاستهلاك}}$$

وكلما كانت الكمية الإضافية التي تنفق على الاستهلاك (أي الميل الحدي للاستهلاك أكبر) كلما كان المضاعف أكبر .

ب) المعجل :

إن الزيادة في الطلب على السلع الاستهلاكية والتي يثيرها الإنفاق الأولى على الاستثمار طبقاً لمبدأ المضاعف تؤدي إلى زيادة في الطلب

سابعاً : تقييم ونقد (نظرية كينز) : [١]

يقتصر على بيان الخط العام لهذا النقد (تأكيد لضرورة النظرة الناقدة لأي فكر) عن طريق إبراز الأسئلة الأساسية التي يمكن طرحها كنقطة بدء في نقد النظرية الكينزية .

بعض الملاحظات :

١) يمتاز تحليل كينز بأنه يظهر أن البطالة للقوة العامة وتعطل جزء من قوى الإنتاج المادية يمثل ظاهرة حقيقية يعرفها الاقتصاد الرأسمالي وهو أمر كانت تذكره أو يتجاهله النظرية النيوكلاسيكية ويكون بذلك قد أظهر أن الأداء الفعلي للاقتصاد الرأسمالي يؤدي إلى صور من تبديد الموارد وهو ما يعني غياب الرشاد ، من وجهة نظر المجتمع وأن لم يكن كذلك من وجهة نظر الطبقة الرأسمالية.

٢) يتضمن تحليل كينز الاعتراف ضمناً بعجز النظرية النيوكلاسيكية عن مواجهة الواقع الاقتصادي بالفهم والتزويد بالتوضيات المقيدة في مجال السياسة الاقتصادية للدولة .

٣) نظرياً نجد أن كينز رغم اعتناقه لتصور الحدين بصفة عامة بالنسبة لطبيعة الظواهر الاقتصادية ، فنجده في تفسير ظاهرة الأثمان عندما يقوم بتحليل جمعي بتشغيل بالعمالة ويعتبر العمل هو المتغير الوحيد ، نجده يساق إلى الاعتراف بأن العمل هو المصدر الوحيد للقيمة ، وأن استخدم في ذلك لغة " نيوكلاسيكية " بقوله " أن العمل هو العنصر

١- الاتجاهات العامة لنقد نظرية كينز ، هي كما سبق وذكرنا التي قدمها أستاذنا الدكتور ، محمد دويدار في دراسات عديدة ، وخاصة في المرجع السابق ذكره ص ، ٣٠٣ ، ص ٣١٠.

على وسائل الإنتاج الثابتة من جانب المشروعات التي يزيد الطلب على منتجاتها الاستهلاكية ، العلاقة بين هاتين الزيادتين معبراً عنهـا بمبـدأ المعجل ، وذلك في حالة غياب مخزون من السلع الاستهلاكية ، وغيـاب الطاقة الإنتاجية المعطلة في الصناعة المنتجة لهذه السلع الاستهلاكية .

ويمكن أن نعتبر أن الطلب على السلع الاستثمارية (استثمار مشتق) يعتبر دالة لمعدل التغير في الطلب على الاستهلاك .

المعجل = الزيادة في الطلب على الاستثمار (وسائل الإنتاج الثابتة) / الزيادة في الطلب على السلع الاستهلاكية

ويمكن أن نعبر عن نموذج كينز في المعادلة الآتية:

الطلب الفعال (الدخل القومي) = الانفاق (الطلب) الكلي على الاستهلاك + الانفاق (الطلب على الاستثمار + الانفاق العام .

ومن ثم حجم العمالة = الاستهلاك + الاستثمار + الانفاق العام

الاستهلاك يتحدد بـ : الدخل ، الميل الحدي للاستهلاك ثابت في الفترة القصيرة

الانفاق العام : عامل مستقل ويعتمد أساسا على اعتبارات سياسية

الاستثمار يحدد بـ : الكفاية الحدية لرأس المال ، سعر الفائدة

الكفاية الحدية لرأس المال : ثمن أصل رأس المال (القيمة الحالية) ، القيمة الحالية لسلسلة المكاسب المرتقبة

سعر الفائدة : الطلب على النقود (تفضيل السيولة) ، عرض النقود يتحدد طبقا لسياسة الدولة

الطلب على النقود يتحدد بـ : دافع المعاملات ، دافع الاحتياط ، دافع المضاربة

دافع المعاملات ، دافع الاحتياط ← الدخل

الطبيعي من الناحية المنهجية أن يقتصر التحليل على دائرة التـداول دون مساس بهيكل الاقتصاد القومي .

السؤال الثاني :

خاص بطريقة الاستدلال في النموذج النظري ؟ إلى أي حد يعتبر هذا النموذج محدداً من الناحية النظرية ؟ هل يعاني تحليل كينز من دائرة الاستدلال ؟ يقول كينز أنه يعتبر الميل للاستهلاك والكفاءة الحدية لـرأس المال وسعر الفائدة كمتغيرات مستقلة تحدد المتغيرات غير المستقلة وهي حجم العمالة وحجم الدخل القومي مقيما بوحدات الأجـور ، ويـرى أن الطلب على الاستهلاك يتحدد بمستوى الدخل ، وكـذلك الطلـب علـى الاستثمار على أساس أن تفضيل السيولة يتحـدد بـدوافع منهـا دافـع المعاملات ودافع الاحتياط ، يتحددان بدورهما بمستوى الدخل ، هنا تكون في النهاية أمام العوامل التي تقول بأنها تحدد مستوى الدخل القومي محدده هي نفسها بهذا المستوى ، الأمر الذي يبرز نوعـاً مـن الدائريـة فـي الاستدلال .

ثانياً : على مستوى الفروض التي تعكس الأمور التـي يأخـذها كينـز كمعطى :

فهو قد أخذ هيكل الاقتصاد القومي في مجموع كمعطى واقتصـر في التحليل على دائرة التداول وخاصة في مظهرها النقدي ، ويمكـن أن يثور بالنسبة لبعض الفروض أسئلة تثير مدى إمكانية الالتجاء إلى النظرية لفهم الأداء فهماً حقيقياً كما تعتبر بعض الآثار العملية الهامة التي يحققهـا الفرض على مستوى التحليل النظري .

الوحيد للإنتاج ، ص ٢١٣ ـ ص ٢١٥ من النظرية العامه لا غنى عنها لفهم أداء الاقتصاد الرأسمالي .

٤) كما نجد في كتاب كينز (الباب ١٢) دراسة متعمقة للسوق المالية ودورها في أداء الاقتصاد الرأسمالي كابتداء من منهجية مخالفة لا تأخذ لا هيكل الاقتصاد القومي ولا المرحلة التي يمر بها الاقتصاد الرأسمالي في تطوره كما فعل كينز .

الأسئلة الناقدة :

ابتداء من هذه الملاحظات ، يمكن إشارة أسئلة ناقدة على مستويات أربع:

أولاً : مع التسليم بالفروض الأساسية التي ينبني عليه نموذج كينز يمكن أن يثار التساؤلين الآتيين :

السؤال الأول :

هل يتفق الهدف المعلن الذي يقول به كينز مع الهدف الحقيقي من وراء بناء النظرية ؟ يمكن البحث عن الإجابة إطار فرضية أن الهدف الحقيقي كان يختلف عن الهدف المعلن ، فبينما تمثل الهدف المعلن في تحقيق العمالة (وهو ما يؤثر إديولوجيا على الطبقة العاملة في تقبلها للنظرية ومساندتها) تمثل الهدف الحقيقي في تحديد إنتاج النظام الرأسمالي بانتشاله من الأزمة وإنما عن طريق ضمان الربح من خلال إعادة توزيع الدخل لمصلحة الربح يفضل السياسة التضخمية لنمويل الزيادة في الطلب الكلي الفعال عن طريق استثمارات الدولة ، وطبقا لهذا الهدف يكون من

٤) أخذ الهيكل الاقتصادي كمعطى لا تسعفنا في فهم تطـور الاقتصـاد الرأسمالي عبر الزمن ، ولا تحل المشكلة بواسطة نماذج النمو كمـا قدمها البعض .

ثالثاً : على مستوى ما أدت إليه السياسات الكينزية من الناحيـة العمليـة تثور أسئلة كثيرة حـول المظـاهر المختلفـة لأداء الاقتصـاد الرأسمالي منها :

١) يثور التساؤل حول دور السياسات الكينزية التي ترتكز على التمويل بالعجز في وضع المالية العامة تحت تصرف الاحتكارات وخاصـة المالية ، ويمكن هذه الاحتكارات في الفترة التالية على الحرب مـن التحول إلى ما أصبح يسمى بالشركات دولية النشاط .

٢) يثور التساؤل حول ما ظلت تعرفه الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة من نسب كبيرة للبطالة تبرر نظريا بالتفرقة مـن البطالـة المزمنـة والبطالة الدورية ، والأولي لأزمة المرونة الجهاز الإنتاجي ، والثانية هي فقط التي تسعى السياسة الكينزية إلى القضاء عليها .

٣) يثور التساؤل أخيراً حول ما إذا كانت السياسات الكينزية قد أعفـت الاقتصاديات الرأسمالية من التقلبات الدوريـة ، ودوافـع أداء هـذه الاقتصاديات بشأن وقوع هذه التقلبات .

رابعاً : على مستوى التحليل النظري الخاص بالاقتصاديات الرأسـمالية المختلفة تثور تساؤلات عديدة توجه في الواقع ليس إلـى تحليـل كينز نفسه (لم يتشغل بذلك) وإنما تحليل الكينزيين الذين استخدموا الأدوات الفكرية الكينزية في دراسـة مشـكلات الاقتصـاديات المتخلفة؟

١) يأخذ كينز نمط توزيع الدخل القومي السائد والعوامل المحددة له يأخذها كمعطى ، ومن ثم يأخذ علاقات الإنتاج الرأسمالية كمعطى ويدونها لا يمكن تفسير نمط توزيع الدخل ، وبدونه لا يمكن تفسير نمط توزيع الدخل، وبدننه لا يمكن تفسير لماذا لا يستطيع النظام في مجموعه تحقيق التشغيل الكامل للقوى الإنتاجية ، ولماذا يكون أدائه من خلال الأزمات الدورية ، ولماذا تصبح ظاهرة الطاقة الإنتاجية المعطلة ظاهرة لها أهميتها ؟

٢) يحدد كينز ثانياً درجة المنافسة التي تسود الاقتصاد ويقوم بتحليله وكأن الاقتصاد يسوده الصراع التنافسي في وقت يسيطر فيه الصراع الاحتكاري على النشاط الاقتصادي عموماً والمالي خصوصاً ، وابتداء من هذا يفترض كينز أن الزيادة في الطلب النقدي تدفع المشروعات إلى زيادة الإنتاج ، ومن ثم زيادة العمالة ، وهنا نجد أنه في ظل الاحتكار فإن الزيادة في الطلب النقدي وخاصة عن طريق التمويل بواسطة عجز الميزانية وزيادة وسائل الدفع يكون من الطبيعي أن يوجد التضخم عند مستوى التشغيل الكامل على عكس ما يقوله به كينز .

٣) يفترض كينز أن الأثمان والأجور تكون ثابتة في المرحلة التي يتوصل فيها إلى محددات مستوى النشاط الاقتصادي ، وهذا الافتراض يتجاهل ضمناً الطبيعة الاحتكارية للهيكل الاقتصادي ومن ثم الطبيعة التضخمية لأداء الاقتصاد في المدى الطويل ، والتضخم في ثنايا الركود بعد ذلك .

الباب الرابع

في

تاريخ وتطور الفكر الاقتصادي

وهنا نقول أنه لا يمكن فهم مشكلات الاقتصادات المتخلفة إلا على أساس فهم علمي لظاهرة التخلف والتكوين التاريخي للتخلف ـ وذلك لا وجود له في نظرية كينز ـ كذلك لا توجد نظرية للخروج من التخلف في تحليل كينز وبذلك لا توجد في تحليل كينز نظرية للتخلف والتطور وباختصار فإن كينز يعتبر الهيكل الاقتصادي معطي وثابت يركز على الفترة القصيرة، وأدواته الفكرية ومجمل سياساته تركز على الاقتصاد الرأسمالي المتقدم، والتنمية تلزم تغيير هيكلي في الفترة الطويلة

هذه الأسئلة تبين حدود نظرية كينز وتدعوا بالتالي الى التعرف على البدائل النظرية التي تربط أداء الاقتصاد القومي في الزمن القصير بحركته عبر الزمن، مع إدراك أن الاقتصاد الرأسمالي ينزع بطبيعته إلى التوسع على الصعيد العالمي .

بعد أن تناولنا فى الباب الأول ماهية وموضوع علم الاقتصاد السياسى، والمشكلة الاقتصادية بأبعادها المختلفة وكيفية مواجهتها ،والتحليل التقييمى الناقد لمختلف النظم الاقتصادية،فإننا نركز فى هذا الباب على رؤية وتحليل وبيان تاريخ وتطور الفكر الاقتصادى ، ومما لاشك فيه أن هذا النوع من الدراسة يمثل أهمية محورية فى الدراسات الاقتصادية من حيث معرفة وبيان التاريخ الاقتصادى أى تطور الوقائع الاقتصادية منذ بدايات البشرية وحتى الأن، ومن حيث التعرف على التطور الفكرى للمعرفة الاقتصادية وكيف تم التوصل الى تقديم النظريات المختلفة فى مختلف مجالات العلوم الاقتصادية والمالية، ومدى علاقتها بالوسط التاريخى من حيث الزمان والمكان فى كل مرحلة زمنية معينة،والى أى مدى تعد انعكاسا للواقع الاقتصادى والاجتماعى المعاش؟، وماهى طبيعة الافكار الاقتصادية المقدمة بواسطة مجموعة من المفكرين ؟ وكيف يتسنى لنا تقييمها فى ضوء ماتوصل اليه علم الاقتصاد من بناء نظرى ومنهجى متكامل؟ وماهو الدور الذى أسهمت به فى تطور الفكر الاقتصادى .

هذا وسنحرص فى هذا الباب على تناول الفكر الاقتصادى فى المراحل الزمنية المتعاقبة من خلال ارتباطها بتطور الوقائع الاقتصادية – أى المزج والارتباط المتبادل بين التاريخ الاقتصادى وتاريخ الفكر الاقتصادى، كما نأخذ فى الاعتبار ماتعرضنا له فى دراسة النظم الاقتصادية من تناول الفكر الاقتصادى والخصائص والمبادئ العامة للنظم الرأسمالية ، والاشتراكية ،والاسلامية ،وسنعرض فى مبحث تمهيدى للاسس المنهجية لدراسة تاريخ الفكر الاقتصادى،ثم للفكر الاقتصادى فى المراحل التاريخية المتعاقبة وذلك على النحو التالى :-

للمدرسة الحدية، حيث سيكون تناولها بالتفصيل فى الكتاب الثـــانى مـــن الاقتصاد السياسى أما الفكر الاقتصادى للمدرسة الكينزية فسوف نتناولـــه فى الباب الرابع من هذا الكتاب ، كما أن التطورات الحديثة فـــى الفكـــر الاقتصادى ستكون موضوع البحث والتناول فى الدراسات المتخصصــــه سواء فى مجال العلاقات الاقتصادية الدولية أو دراسات التخلف والتنميـــة والتخطيط ونظرية المشروعات ،أو دراسات النقود والبنوك ...الخ.

لذلك سنقتصر فى هذا الباب على دراسة الفكر الاقتصادى فضلاً عن المبحث التمهيدى على مايلى:-

الفصل الأول : الفكر الاقتصادى فى العصور القديمة

الفصل الثانى : الفكر الاقتصادى العربى

الفصل الثالث : الفكر الاقتصادى للمدرسة التقليدية

الفصل الرابع : الفكر الاقتصادى للمدرسة الاشتراكية

الفصل الخامس: الفكر الاقتصادى للمدرسة الحدية .

مبحث تمهيدى: منهجية دراسة تاريخ الفكر الاقتصادى

الفصل الأول : الفكر الاقتصادى فى العصور القديمة والوسطى

الفصل الثانى : الفكر الاقتصادى الاسلامى والعربى

الفصل الثالث : الفكر الاقتصادى للمدرسة التقليدية

الفصل الرابع : الفكر الاقتصادى للمدرسة الاشتراكية

الفصل الخامس: الفكر الاقتصادى للمدرسة الحدية

الفصل السادس : الفكر الاقتصادى للمدرسة الكينزية

الفصل السابع: التطورات الحديثة فى الفكر الاقتصادى

هذا ويتعين الاشارة الى أن التقسيم الذى سنأخذ به لتناول الفكر الاقتصادى يرتكز كما سوف نرى على معيار نشأة علم الاقتصاد السياسى، حيث فى الفترات السابقة على نشأة وميلاد الاقتصاد السياسى كان يتعلق الأمر بفكر اقتصادى نشأ فى غالب الأمر من خلال نوع أخر من الفكر. وهذا مايميز الفكر الاقتصادى فى العصور القديمة وفى العصور الوسطى وعند التجاربين، أما ابتداء من نشأة وميلاد العلم مع المدرسة التقليدية فقد أصبح الأمر يتعلق بوجود بناء نظرى متكامل للاقتصاد السياسى من حيث استقلاليته وذاتيته وموضوعه ومنهجه.

كذلك نشير الى أننا لن نعرض فى هذا الباب لكل تاريخ الفكر الاقتصادى ،فهذا مجاله كتاب يخصص لذلك فقط، كما أن بعض الموضوعات قد تم تناولها فى أبواب وفصول اخرى ، فالفكر الاقتصادى الاسلامى عرضنا له بالتفصيل فى النظام الاقتصادى والمبادئ الاقتصادية فى الاسلام ،كذلك تناولنا الفكر الاقتصادى فى العصور الوسطى فى بداية النظام الرأسمالى عند تناول انهيار النظام الاقطاعى ،كذلك تناولنا فكر التجاربين فى هذا الفصل ايضا، وسنقتصر على الملامح الأساسية

وإذا كانت دراستنا تتركز بالدرجة الأولي على تاريخ الفكر الإقتصادى فإن هناك علاقة إرتباط وثيقة جداً بينه وبين التاريخ الاقتصادى الذى يهتم بدراسة التطورات والتغيرات الاقتصادية فى الدول والمجتمعات البشرية عبر تطورها التاريخى - حيث نتناول بالتحليل والدراسة تطور عملية الانتاج وكيف يتم النشاط الاقتصادى ، وطبيعة وتطور قوى الانتاج وعلاقات الانتاج السائدة ، ونوع الفنون الإنتاجية السائدة وعلاقات التبادل والتوزيع والاستهلاك ودور المؤسسات الاقتصادية والسياسية والقانونية ، فلا شك أن هذا الواقع الإقتصادى وتطوره هو الذى يؤدى إلى الانشغال الفكرى بتحليل العملية الاقتصادية وأدواتها وكيفية التعبير عنها وطريقة عملها فى شكل مجموعة من الأدوات والأفكار والنظريات ، لذلك فإن انشغالنا بتناول الفكر الاقتصادى فى مرحلة تاريخية محددة إنما يكون باعتباره انعكاس للواقع الاقتصادى المعاش والذى يمكن التعرف عليه من التاريخ الاقتصادى ، أى سنأخذ فى الاعتبار وحده الترابط والتناول بين التاريخ الاقتصادى وتاريخ الفكر الاقتصادى :

وسوف نحاول فى هذا المبحث تناول النقاط التالية بإختصار :

١ - فائدة دراسة تاريخ الفكر الاقتصادى .

٢ - منهج دراسة الفكر الاقتصادى .

٣ - كيفية دراسة تطور الفكر الاقتصادى .

٤ - تقييم الفكر الاقتصادى وهل يرقى الى مرتبة النظرية العلمية .

٥ - معيار دراسه تاريخ وتطور الفكر الاقتصادى .

== راجع بالتفصيل - المؤتمر الدولى حول التاريخ الاقتصادى للمسلمين ، جامعة الأزهر ، مركز صالح كامل للاقتصاد الاسلامى ، الجزء الثالث : بحث أ . مصطفى دسوقى : قراءات فى مناهج بحث وكتابه التاريخ الاقتصاد الاسلامى ، القاهره ، ١٩٩٨ ، ص ٩ - ص ١١ .

مبحث تمهيدى

منهجية دراسه تاريخ الفكر الاقتصادى

ان دراسة التاريخ بصفة عامة هى تجسيد للتطور البشرى وحضارات الشعوب المختلفه ، ونظمها الإجتماعيه والسياسية والقانونية ... وتاريخ الفكر بصفة خاصة ينصب على دراسة المعرفة العلمية وتطورها فى كافة المجالات ، فهو الوعاء الذى تصب فيه وينبع منه فى نفس الوقت تطور المعرفة الإنسانية والنظريات المختلفة التى كانت تمثل ولازالت الانشغال الأساسى للعلماء والمفكرين والفلاسفة والباحثين ، وكما يقال فإن الحاضر الذى نعيشه هو نتاج الماضى بتطوره وتسلسله (ابن وليد الماضى) كما أنه يمثل بذور واساس المستقبل (أب المستقبل)[١].

(١) تشير الدراسات الى أن علماء كثيرون حالوا أن يفحصوا الماضى البشرى كى يستخلصوا منه فلسفة أو قوانين تزيح الستار قليلاً أو كثيراً عن سر الغد ، وهناك نمطين أو اتجاهين :

- النمط الأول : هو النمط الخطى التصاعدى الذى يفسر التاريخ كخط مستقيم متصاعد دائماً لاينتهى ، وهذا النمط ينتج عنه الايمان المطلق بالرقى .
- النمط الثانى : هو النمط الدورى والذى يفسر التاريخ كجمله حلقات متناهيه زمانا ومكانا منفصله بعضها عن بعض ، تمثل كل حلقه حضارة لها بداية ونهاية وتمر بأربعه أطوار : التكوين ، فالنمو ، فالجمود والانحلال .

ثم كان منهج ارنولد توينبى التجريبى الذى يذهب مباشره الى وصف الواقع دون رأى مسبق فيه أن التاريخ لابد أن يستوعب ويشمل التطور الكامل للحضارات الماضيه ، وأن الحضارات لايمكن أن تفهم الافى نطاق النمط الدورى وهى ككل كائن حى تمر بمراحل الحياه ، وهو هنا يلتقى بفكر ابن خلدون الذى يرى أن الحضاره هى الصورة التى يستكمل فيها الانسان يوما بعد يوم انسانيته ، وإذا ما فسد الإنسان فى قدرته وأخلاقه ودينه ، وفسدت إنسانيته ، وصار مسخاً على الحقيقة فذلك يؤدى حتما الى زوال الحضارة المعنيه لانحرافها عن جاده التطور المقن الذى يوجه الحياه ، وإذا انقرضت هذه الحضارة كما انقرضت من قبلها حضارات وأمم ، فستجد البشرية عندها حضارات أمم اخرى لم تفسد انسانيتها .

٣ - الفكر الاقتصادى لكل عصر (مرحلة تاريخيه معينه ومحددة) يتعرض لمشكلات وواقع كل عصر ، وعلى ذلك تفيدنا دراسة تاريخ الفكر الاقتصادى وتطوره فى تفهم الوقائع الاقتصادية وتطورها تاريخياً (أى شكل النشاط الإقتصادى السائد ، والوزن النسبى لكل قطاع وفرع « الزراعة والصناعة والتجارة والخدمات » مستوى تطور قوى الانتاج ، نوع علاقات الانتاج ، الأساليب والفنون الانتاجيه المطبقه ، كيف يتم الانتاج والتوزيع والتبادل والتطور) ويضاف الى ذلك أن الفكر هو نتاج الواقع المعاش وترجمه وانعكاس لما يحدث من تطور اقتصادى واجتماعى ، ولذلك تكون دراسه الفكر الاقتصادى وسيله أساسية لدراسة شكل النظام السياسى ونوع الحياه الاجتماعية والاقتصادية والنشاط الاقتصادى وكيفيه القيام به ، والتركيب الاجتماعى السائد ومجموعه المصالح الاجتماعيه وانتماء المفكر لنمط معين منها (١) .

٤ - تفيدنا دراسة تاريخ أى علم فى معرفة الكثير عن طرق التفكير الانسانى ، وعن الوسائل التى يلتجأ اليها العقل البشرى فى علاقاته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، فالتاريخ الاقتصادى يدرس الناس فى احوالهم ونمط معيشتهم وأسلوب حياتهم ، ومن هنا برزت الناحيه الاقتصاديه من التاريخ التى تهتم باحوال وأمور المجتمعات المعيشية وثقافتهم ، كذلك دراسة البيئة الطبيعية وعلاقتها بالإنسان فى كل مرحلة تاريخية ، وفى هذا الخصوص فإن دراسة تاريخ الفكر الإقتصادى تفيدنا فى بيان الروابط بين تطور الفكر الإنسانى بصفة عامة ، والفكر

---

(١) د./ محمد دويدار ، محاضرات فى دبلوم العلوم الإقتصادية والمالية ، الأسكندرية ، أعوام ١٩٨٨ ، ١٩٨٩ ، ١٩٩٠ ،، غير منشورة ، د./ محمد دويدار ، مبادئ الإقتصاد السياسى ، دار الجامعات المصرية ، ١٩٨٢ ، ص ٦٥

المطلب الأول

فائدة دراسة تاريخ الفكر الاقتصادى

تمثل دراسة الفكر وتاريخ الفكر الاقتصادى (يتضمن دراسة التاريخ الاقتصادى وتطوره) أهمية كبرى فى الدراسات الاقتصادية والاجتماعية التى تركز على معرفة العلاقات الاقتصادية واساليب الانتاج السائدة فى المجتمعات المختلفة من خلال تطورها التاريخى بحيث أصبح العامل الاقتصادى هو أكثر العوامل تأثيراً وتحديداً فى تطور المجتمعات البشريه . ومن خلال ذلك يتم التعرف على الأفكار الاقتصاديه السائدة فى كل مرحلة تاريخية ، ويمكن أن نحدد الفائدة التى تعود علينا من دراسة تاريخ الفكر الاقتصادى والتى تتمثل فيما يلى :-

١ - لايمكن فهم النظريات الإقتصادية الحديثة دون فهم النظريات والأفكار السابقة ، فأى نظرية لاتأتى من فراغ ولا تعد نتاج الإسهام الكامل لمفكر أو باحث بمفرده ، بل هى نتاج إسهام العديد من المفكرين والباحثين فى مختلف المراحل الزمنية عبر تطور الفكر الإقتصادى ، ولذلك استلزم الأمر دراستها ، وتحليلها ، فالفكر الإقتصادى بناء قائم على أسس من الفكر الماضى بحيث لا يمكن تقدير البناء دون معرفة الأسس التى تقوم عليها .

٢ - التعرف على عملية استخلاص المعرفه وكيفيه التوصل الى الأفكار والنظريات (عمليه خلق المعرفه) وهذا يمكن الباحثين من التوصل الى مقولات وأفكار جديده ، واستنباط طرق جديده وادخال تعديلات فى النظريات مما يساعد على التقدم العملى والتكنولوجى ، أى توسيع المدارك وقاعدة البحث وإمكان التوصل إلى إفكار ونظريات علمية جديدة .

الإسلامى والفكر الإقتصادى العربى ، فى تطور الفكر الإقتصادى بصفة عـامـة ، ونفس الأمـر ينطبق على المفكرين الأغـريق ، أو التـجـاريين ، أو الفيزيوقراط ..... الخ .

المطلب الثانى

منهج دراسة تاريخ الفكر الإقتصادى

بعد أن يتحقق الفكر الإقتصادى (يتم انتاجه) ، ويتطور أدواته ووسـائله ، ويتبلور فى شكل نظريات وأفكار تم التوصل إليـها وتقديمها بواسطة مجموعة من المفكرين والإقتصاديين فى المراحل الزمنية المختلفة سواء كان ذلك فى شكل أفكار متناثرة أو متكاملة ، أو بناء نظرى فى إطار مدرسة فكرية إقتصادية ... يكون التساؤل عن ماهى المنهجية المناسبة لدراسة تاريخ الفكر الإقتصادي على النحو الذي يمكن من تحقيق الأهداف السابق ذكرها ، مع الوعى بأن هناك فرق بين المنهج [١] فى استخلاص المعرفة واستنباط الأفكار والتوصل الى نظريات . وهو لايختلف عن المنهج المستخدم فى العلوم الإقتصادية بصفة خاصة والعلوم الإجتماعية بصفة عامة (وسنعرض له فى المطلب الرابع من هذا المبحث بغرض التعرف على الأفكار المقدمة فى مرحلة تاريخية معين وهل استخدم فيها منهج علمى أم لا ؟) والمنهج الذي يستخدم فى دراسة الفكر والنظريات المستخلصة فعـلاً ، أى تاريخ الفكر الإقتصادى كما تحقق فعلاً (أى الموجود لدينا)، والمقصود هو هذا النوع الثانى ، ولكى ندرس هذا الفكر الإقتصادي فى مرحلة تاريخية معينة يتعين التعرف علي مجموعة من العوامل الهامة حتى يتسنى لنا معرفة وتقييم الفكر موضوع البحث والتحليل وهذه العوامل هى :

(١) د./ محمد دويدار . محاضرات فى تاريخ الفكر الإقتصادى « المنهجية » - دبلوم العلوم الإقتصادية بكليات الحقوق الأسكندرية . المنصورة أعوام ١٩٩١ ، ١٩٩٢ - غير منشور

الإقتصادي بصفة خاصة [١] وكيفية تأثر كل منهما بالأخر ، وكيف يؤدى تطور كل منهما الى تطور الآخر ، مما يؤدي إلى دعم وتأصيل نظرية المعرفة والبحث . كذلك معرفة المناهج والأدوات العلمية التى التجأ اليها رجال العلم فى بحث وتحليل مشاكل معينة مما يعمل على تنمية القدرة على البحث والتحليل .

٥ - التكوين الخاص بالباحث فى مجال علم ما ، والأمر يتعلق هنا بالعلوم الإقتصادية (الإقتصاد السياسى ، والدراسات الإقتصادية والمالية) لايكتمل إلا بالتعرف على مجمل النظريات والأفكار المندرجة فى إطار ذلك العلم ، وفى تطورها عبر المراحل التاريخية المختلفة ، وهذا لا يتحقق إلا بالدراسة المتعمقة والمنهجية للفكر الإقتصادى وتطوره التاريخى .

٦ - أن لكل علم تاريخ ، واكتمال المعرفة العلمية والإنسانية تستلزم التعرف على تاريخ العلم ، وبعبارة أخرى فإن تاريخ كل علم جزء لايتجزأ من هذا العلم نفسه بحيث لايمكن فهم هذا العلم فهماً كاملاً دون معرفة تاريخه ولو بصورة عامه أو إجمالية ، وهذا ماينطبق على تاريخ الفكر الإقتصادى والتاريخ الإقتصادى والعلوم الإقتصادية .

٧ - لا شك أن دراسة تاريخ الفكر الإنسانى بصفة عامة ، والفكر الإقتصادى وهو موضوع انشغالنا فى هذا البحث يعطى، لنا دلالات واضحة على اسهام المفكرين فى كل مرحلة تاريخية فى البناء النظرى للعلوم موضوع البحث « الإقتصادية » بصفة خاصة ، وفى تطور المعرفة الإنسانية بصفة عامة ، من هنا يمكن التعرف على تأثير الفكر الإقتصادى

---

(١) د/ محمد لبيب شقير ، تاريخ الفكر الإقتصادى ، القاهرة ، ١٩٥٦ ، ص ١٩ .

(وسائل الإنتاج والقوى العاملة) ، علاقات الإنتاج السائدة (شكل ونمط توزيع الثروات والدخول ، نمط توزيع الملكية ...) ، وكذا كيفية تحقيق التطور والنمو .

٤ - التركيب الإجتماعى الموجود فى المجتمع ، أى القوي الإجتماعية الأساسية (الطبقات والفئات) سواء التى فى قمة الهرم الإجتماعى ، أو تلك التى توجد في القاع ، وكذا التي توجد فى وسطه ، وفي ثنايا ذلك التعرف على أنماط المصالح المترسخة فى كل طبقة وطائفة أو فئة ، ويستلزم ذلك التعرف على شكل وأنماط العلاقات الإجتماعية الموجودة ونظام القيم وخصائصة ، والتنظيم الإجتماعى بصفة عامة من خلال التعرف على نمط الإستهلاك السائد ، والمكونات الثقافية والتعليمية للمجتمع ، وشكل التنظيم القانونى ... الخ .

٥ - تحديد الفئات القادرة علي خلق الفكر الإجتماعى بصفة عامة والإقتصادى بصفة خاصة ، وتأتى أهمية هذا العامل فى ضرورة التعرف علي المفكر من حيث إنتمائه الإجتماعى والسياسى ، أى الطبقة التي يمثلها (من الصفوة ، الطبقة الحاكمة ، الطبقة المتوسطة ، كبار الملاك ... ...)، وماهو نمط المصالح الذى يسعى اليه أو يدافع عنه أو يعمل على تحقيقه ؟ وكذلك التكوين الثقافى والعلمي والفكرى للمفكر لمعرفة المؤثرات الفكرية فى تكوينه ، ومن ثم في نتاجه الذهني ..... كل ذلك حتى يتسنى لنا تحديد ماهو المنتج للفكر فى هذا النوع من المجتمع ، « أى المفكر الإقتصادى فى موضوعنا » ، وظروفه المعيشية ونمط وطريقة حياته ... ... الخ وصولاً إلي تحديد أنماط المصالح التى تهمه فى علاقتها بأنواع المصالح الأخرى..

٦ - إذا ما تعرفنا علي العوامل والمحددات السابقة للنتاج الفكرى لمفكر محدد فى مرحلة تاريخية محددة ، فإن العامل التالى هو رؤية وتحليل

١ - الوسط التاريخي من حيث الزمان والمكان ، حيث أن لكل فكر خصوصيته ، والذي يرجع في المقام الأول للإطار التاريخي الذي قدم فيه ، أي المرحلة التاريخية الزمنية ، والإطار المكاني والبيئي والجغرافي ، فلا شك أن كل فكر ينصب على دراسة ظاهرة معينة (الأقتصادية في بحثنا) هو انعكاس لهذا الوسط التاريخي الذي يلزم التعرف عليه .

٢ - شكل التنظيم السياسي السائد في كل مرحلة ، وخاصة نوع الدولة الموجودة وطبيعة نظام الحكم ، والطبيعة السياسية والإجتماعية للدولة (سيسيولوجية الدولة) ، والمؤسسات السياسية بمختلف أنواعها - وكيفية اتخاذ القرارات السياسية وعلاقتها بالقرارات الإقتصادية ، لأن ذلك كله ينعكس بدرجة أو أخرى على الفكر الإقتصادي المقدم من حيث الهدف والمبادئ التي تحكمه ومحتواه .

٣ - نوع وطريقة وطبيعة الحياة الإجتماعية بصفة عامة ، والحياة الإقتصادية بصفة خاصة ، ونحن نقصد من هذا العامل التعرف على النشاط الإقتصادي الغالب وكيف تتم العملية الإقتصادية ، أي توصيف وتحديد النشاط الإقتصادي السائد في كل قطاع وفرع (النشاط الأولي من زراعة ورعي وصيد ونشاط استخراجي ، النشاط الحرفي والصناعة وفروعها ، التجارة الداخلية والخارجية ، والخدمات بمختلف أنواعها ...) ، نوع الوحدة الإنتاجية وطبيعتها ، الفنون الإنتاجية السائدة (التكنولوجيا المطبقة) طبيعة وسائل الإنتاج المستخدمة ، شكل تقسيم العمل ، وكيفية القيام بالعملية الإنتاجية كيف يتحقق التبادل ونوعه ، وتوزيع الناتج الإجتماعي ، أسس تحديد قيم المنتجات وأثمانها ، النظام النقدي السائد ، نصيب الفئات المختلفة في الدخل القومي ، وتوزيعها على عناصر الإنتاج (في شكل ريع وأجور وفائدة وربح) ، دور ونصيب الدولة وكيف تقوم بالنشاط المالي ، شكل إدارة الإقتصاد القومي ، نوع وطبيعة ودرجة تطور قوى الإنتاج

تقسيم العمل أو التبادل وكيف يتم أو نظرية النقود (عن طريق التعرف على الأساس والنشأة والأنواع والخصائص والوظائف) ويكون ذلك عن طريق التعرف على العناصر التالية فى نتاج المفكر موضوع الدراسة وهى . -

١ - ماهو السؤال الرئيسى الذى طرحه علي نفسه كل مفكر في الموضوع المحدد ؟ (الإنتاج ، التبادل ، القيمة والثمن ، أو النقود . الخ)

وقد تكون تساؤلات المفكر واضحة ومباشرة كما قد يكون هدف المفكر واضح ومحدد ، وتم التعبير عنه فى شكل صريح ، وإذا لم يعلن المفكر عن ذلك صراحة ، فعلى الباحث محاولة تحديد ذلك ، أى هدف المفكر والأسئلة الرئيسية التي يحاول الإجابة عنها .

٢ - ماهى الخطوات التي يتبعها المفكر للإجابة على هذه الأسئلة الرئيسية والطريق المنهجى الذى يتبعه في تحقيق ذلك ، ومن ثم فى تحقيق هدفه ، وبعبارة أخري ماهى الإشكالية التي طرحها المفكر علي نفسه ؟ وماهو الخط العام الذي من خلاله (إذا وجد) يتناول المفكر هذه الإشكالية بالتحليل والدراسة ، وماهي الإجابة التى أعطاها للأسئلة المطروحة صراحة أو ضمناً

٣ - النقطة التالية فى دراسة نتاج مفكر معين في مرحلة زمنية محددة هى التساؤل عن إجابة هذا المفكر - إذا وجدت - (قد لايعطى إجابة بالمرة ، وقد تكون جزئية .....) .

هذه الإجابة أى نتاج عمل المفكر قد تكون صحيحة ، وقد لاتكون صحيحة (مع الأخذ فى الأعتبار) أن ذلك أمر يتم تحديده من خلال الطرح المنهجى السليم للمسألة أو القضية موضوع البحث ، وأننا نصدر أحكام تقديرية قيمية تعكس وجهة نظر المفكر أو الباحث الناقد لعمل هذا المفكر عند نقده)

الفكر المقدم وبيان وإظهار الفكر الإقتصادى فيه (هدف المفكر المباشر ، وهل يوجد أم لا ، وهل له ذاتيته واستقلاله أم يتم استخلاصه من ثنايا أفكار أخرى ... كما سوف نرى) - وعلاقته (أي الفكر الإقتصادى) في كل مرحلة تاريخية مخددة بالفكر الإجتماعى والإنسانى بصفة عامة ، وذلك باعتبار أن الفكر هو نتاج وسط تاريخي تحدد .

٧ - أخيراً القيام بمحاولة تحديد كيفية قراءة نتاج المفكر ذاته ، والتفصيلات الخاصة بهذا المفكر . وهنا سوف نجد أن هناك قوانين موضوعية تحكم أعمال هذا المفكر ، وهى بشكل عام نتاج الوسط الإجتماعى الذي يعيش فيه ، حيث أن الأصل فى تطور الظواهر وتفسيرها أن نجد الأسباب والمسببات (العلة وعلاقة السببية) - وهذا ماسنراه بالتفصيل فى النقطة التالية المطلب الثالث .

المطلب الثالث

كيفية دراسة تطور الفكر الإقتصادي

بعد أن رأينا العوامل والمحددات المختلفة - والتى تمثل الإطار المنهجى من أجل التعرف على النتاج الفكرى في مرحلة تاريخية محددة ، والتى انتهت بضرورة تحديد كيفية قراءة نتاج المفكر - ولعل الهدف من ذلك هو تحديد كيفية دراسة وضبط عملية التطور (١) على صعيد كل من التاريخ الإقتصادى والفكر الإقتصادي بصفة عامة ، وتطور الأفكار الإقتصادية فى شأن موضوع محدد من مفكر إلي آخر بصفة خاصة ، وليكن مقولة القيمة والثمن على سبيل المثال ، أو كيف يتم الإنتاج من خلال

---

(١) د./ محمد دويدار - محاضرات عن منهجية دراسة تاريخ الفكر ، مرجع سابق ذكره (وقد اعتمدنا عليه بصفة أساسية)

وجود بناء نظرى متكامل ، أى نظريات علمية فى مجال دراسة الظواهر الاقتصادية اثبت الواقع صحتها ، حيث انها ليست فقط قادرة على تفسير الواقع، بل يمكن ان تكون اساسا سليما إلى حد كبير فى التنبؤ بما سوف يحدث (الدراسة المستقبلية) .

وسوف يكون التصنيف السابق هو الأساس فى قيامنا بدراسة وتحليل الفكر الإقتصادى الإسلامى والفكر الإقتصادي العربى ، حتى يمكن تحديد خصائصه ودوره في الوسط التاريخى والإجتماعى الذى قدم فيه ، وكذلك أثره على تطور الفكر الإقتصادى بصفة عامة

٤ – في حالة عجز هذا المفكر عن إعطاء اجابة فى شأن الموضوع المحدد للبحث ، فإن السؤال الذي يطرح نفسه هو أين تكمن الصعوبة فيه ؟

– هل هى على مستوى الطرح المنهجي للمشكلة (وضع المسألة أو التساؤل « الاشكالية ») ، اى خطأ في المنهج ؟

– هل هى على مستوى التحليل وأدواته وطرقه .. (خطأ في الاستدلال والاستقصاء) ؟.

٥ – ابتداء من هذه الصعوبة التي قد تمثل نقطة البدء للمفكر التالى (وقد لاتكون نقطة بدء) والذي قد يكون فى نفس المرحلة التاريخية ، أو ينتمى لنفس المدرسة الفكرية ، وقد يكون فى مرحلة تاريخية تالية ، أو ينتمى لمدرسة فكرية أخرى ، ويكون التساؤل بالنسبة له . هل كان على وعى بالنسبة للصعوبة التي واجهت المفكر السابق أم لا ؟ وهل عالج هذه الصعوبة وماهو نتاج عمله الفكرى ودراساته وأبحاثه ... ؟ وهكذا تتم متابعة هذا المفكر الجديد بالطريقة السابق تحديدها .

هذا ويمكن اتباع هذه الخطوات (العناصر السابقة) في تناول

أى أن الأمر الذي يفرض نفسه هو ضرورة تقييم الإجابة التى أعطاها المفكر، أي نتاج عمله لمعرفة صحتها أو عدم صحتها (مع الأخذ في الأعتبار أيضاً الوسط التاريخى والإجتماعى الذي وجد فيه هذا المفكر) ... وحتى يمكن تحقيق ذلك فإن الباحث يستطيع تصنيف الأفكار المستخلصة من نتاج أعمال مفكر معين ، والحكم عليها كما يلى :-

- هل هي مجرد أفكار تم التوصل اليها نتيجة الممارسة العملية اليومية ؟
- أم هى نتاج البحث الذهني والعقلى (نتاج الفكر) فى إطار دراسة مجموعة من الظواهر - وهذا هو موضوع انشغالنا ، وهذه الأخيرة يمكن تصنيفها على النحو التالى :-

أ - هل يتعلق الأمر بمجرد أفكار عامه وخطوط عامه دون استخدام المنهج العلمى المتفق عليه ؟ وهل هى مقصودة في حد ذاتها ؟ ، أم جاءت كوسيلة لتناول أمور فكرية أخري (مدى استقلال وذاتية الأفكار الإقتصادية) .

ب - هل هذه الأفكار قد تم التوصل اليها استخداماً لمنهج محدد ولكن لا تتوافر فيه الشروط الكاملة ، أو شبه الكاملة للمنهج العلمى ، وماهى طبيعة المنهج المستخدم فى الإطار التاريخي والإجتماعى الذي وجد فيه المفكر ؟ .

جـ - قد تكون الأفكار موضوع البحث كنتاج مفكر محدد قد تم التوصل اليها عن طريق استخدام منهج علمى ، ولكن هذه الأفكار قد لاترقي الى مرتبة النظريات العلمية المتكاملة فى إطار موضوعات العلوم الإقتصادية وهى موضوع بحثنا .

د - قد يكون النتاج الفكرى موضوع الدراسة ، قد تم التوصل اليها بإستخدام المنهج العلمى بشروطه ومتطلباته المتعارف عليها - وأدى إلى

هذا وقد اوضحت الدراسات أن لنظريات والأفكار التى قدمت في المراحل المختلفة لتاريخ الفكر الإقتصادي أثبتت إلي حد كبير صلاحيتها لتفسير الظواهر الإقتصادية وتقديم قوانين وأحكام تحدد كيفية عملها وحركتها وتغيرها عبر الزمن في إطار الوسط التاريخى الذي وجدت فيه

كما أن هذه النظريات يمكن استخدامها في استشراف المستقبل – فعلم المستقبليات يرتكز علي الرؤيه المستقبليه للعلاقات الإقتصاديه والتنبؤ المعقول بحركتها في المستقبل وذلك استناداً علي مجموع القوانين الإقتصادية النظرية التي توجد الآن والخاصة بالأنواع المختلفة من العملية الإقتصادية والتي قد تم التحقق من صحتها عملياً .

والخلاصة في هذه النقطة أن العلوم الأقتصاديه قد توافرت لها شروط العلم وشروط المنهج العلمى الذي استخدم في استخلاص النظريات التي تكون هذه العلوم ، ومن بين هذه العلوم تاريخ الفكر الإقتصادى ، أي قد توافرت له هذه الشروط في مفهومنا المعاصر – ولكن في إطار المراحل التاريخية المختلفة (سواء قبل نشأة علم الإقتصاد ، أو بعد نشأته كما سوف نري في النقطة التالية) .

فإننا نؤكد بأنه يمكن تصنيف الأفكار المقدمه علي النحو التالى :

أولاً : قد يتعلق الأمر بمجرد أفكار عامه دون أستخدام للمنهج العلمي .

ثانياً : قد تكون هذه الأفكار قد أستخدمت في التوصل إليها المنهج العلمي ، ولكنها لا ترقى إلى مرتبه النظريات العلميـة المتكاملة في إطار العلوم الإقتصادية .

وتحليل وتقييم أفكار ونظريات المدارس المختلفة في تاريخ الفكر الإقتصادى – بل أننا نذهب إلي أبعد من ذلك في القول بأن ماذكرناه في منهجية دراسة تاريخ الفكر (المطالب : الأول والثانى والثالث) تكون أساسياً منهجياً لتناول الفكر الإنساني بصفة عامة وفى مجال العلوم الإجتماعية بصفة خاصة (سواء تعلق الأمر بالدراسات الإقتصادية : السياسية ، قانونية ، وحتى في مجال دراسات الآدب بشكل عام) . وحتى يتسنى لنا تقييم الفكر الإقتصادى وهل يرقى الى مرتبة النظريات العلمية أم لا يستلزم الأمر التعرف على منهجية دراسة العلوم الإقتصادية بصفة عامة ، وهذا ماسنراه فى النقطة التالية « المطلب الرابع »

المطلب الرابع

تقييم الفكر الاقتصادي وهل يرقى الى مرتبة النظرية العلمية

كما سبق وأن رأينا فإن تصنيف الفكر الإقتصادى في مرحلة تاريخية محدده ، وما إذا كان مجرد أفكار ، أو أفكار تستخدم منهج علمى « غير كامل »، أو أفكار تستخدم المنهج العلمى المتكامل ، ومن ثم ترقى الى مرتبة النظريات العلمية . كل ذلك لايمكن تحديده إلا من خلال التعرف على المنهج المستخدم فى استخلاص هذا الفكر الإقتصادي ، وهو نفس المنهج المتعارف عليه فى دراسة العلوم الإقتصادية « الإقتصاد السياسى » وهذا تم تناوله فى الباب الأول

من هذا الكتاب والفصل الأول منه عن ماهية وموضوع ومنهجية علم الاقتصاد السياسى. حيث رأينا منهجية دراسة الاقتصاد السياسى وهو مايطبق على تاريخ الفكر فى الفصل الثالث من ص٣٠-ص٣٠

ونقطة البدء تتمثل في اختيار موضوعي لمعيار يتم على أساسه التمييز بين المراحل المختلفة ، وبطبيعة الحال فإن التقسيم الذي يأخذ به بعض علماء التاريخ في دراساتهم من تاريخ قديم (يشمل الفترات الزمنية ما قبل الميلاد) وتاريخ العصور الوسطى ، وعصر النهضة ، ثم التاريخ الحديث والمعاصر ، ثم التقسيم الداخلي في داخل كل مرحلة الى حقب زمنيه ، وإن كان يمدنا بالإطار التاريخي لتطور المجتمعات البشرية والذي يكون في الاساس تطور اجتماعي واقتصادي إلا أنه لايصلح لدراسه تطور وتاريخ الفكر الاقتصادي ، حتى تلك الكتابات التي تركز علي تطور التاريخ السياسي وربطها بتطور الوقائع الاقتصادية ، وبيان تأثير العوامل الاقتصادية ، وكذلك دراسة وتحليل تطور الأنظمة الاقتصادية ، والنشاط الاقتصادي، وإن كانت تكون أساساً لرؤية ، ووصف الواقع الاقتصادي الذي يعتمد عليه المفكرون في كل مرحلة في بلورة وتقديم الأفكار الاقتصادية إلا أنها لاتعتبر معيار يمكن استخدامه في دراسة تطور الفكر الاقتصادي ، هذا ويمكن مناقشة وتقديم بعض المعايير لكي نتوصل إلى المعيار الذي يتفق مع منهج وموضوع البحث .

أولاً : معيار النظام الاقتصادي « نوع المجتمع السائد »(١) .

من الثابت أن لكل مجتمع نوع من التنظيم السياسي والاجتماعي ، وكذلك نظام اقتصادي سائد في كل مرحلة تاريخية ، هذا بدوره يؤدي إلى وجود علاقات اقتصادية ترتبط بكيفية القيام بالنشاط الاقتصادي والذي

(١) د . ذكريا بيومي ، د . عزت عبد الحميد البرعي : مبادئ الاقتصاد السياسي ، دار الولاء ، شبين الكوم ١٩٩٧ ، ص ١٠٢ - ص ١٠٥ - أ . د / مصطفى دسوقي : قراءات في مناهج البحث وكتابه التاريخ الاقتصادي - المرجع السابق ذكره ص ٢٢ - ص ٢٣ .

ثالثاً : قد تكون هذه الافكار قد تم التوصل اليها أستخداماً لمنهج محدد ، ولكن لا تتوافر فيه الشروط الكاملة أو شبه الكاملة للمنهج العلمي .

رابعا : قد يتعلق الأمر بنتاج فكري استخداماً للمنهج العلمي – وأدي إلي وجود بناء نظري متكامل أي نظريات علميه قادره علي تفسير الواقع والتنبؤ المستقبلي

وسوف يكون هذا التصنيف هو أساس تناول وتحليل وتفسيم كل من الفكر الإقتصادي الإسلامى ، والفكر الإقتصادي العربى ، وقبل أن نرى ذلك نستكمل تناول ودراسة ورؤية منهجية تاريخ الفكر الإقتصادي بأن نعرض في النقطة التالية (المطلب الخامس لموضوع معيار دراسة تاريخ وتطور الفكر الإقتصادى).

المطلب الخامس

معيار دراسة تاريخ وتطور الفكر الاقتصادى

إذا كان التاريخ يتكون من مراحل وحقب زمنية متعاقبة ، فإن الحقائق التاريخية الملموسة توضح بجلاء أن هناك ترابط تام وعلاقات تأثير وتأثر بينها بحيث تكون سلسلة زمنية مترابطة الحلقات ، ولذلك قد يكون من الصعب وضع فواصل زمنية قاطعة خاصة إذا ما تعلق الأمر بدراسة تاريخ الفكر الاقتصادى وتطوره عبر المراحل التاريخية المتتالية ، ورغم ذلك تقتضى هذه الدراسة ضرورة التمييز بين الفكر الاقتصادى وبيان طبيعته وخصائصه وتصنيفه كمجرد أفكار فقط ، أو أفكار تستخدم منهج علمى ، أو نظريات متكاملة ، وذلك في كل مرحلة تاريخية ، وذلك لاعتبارات منهجية وتحليلية ورؤية وتقييم الفكر الاقتصادى

ويمكن أن يندرج فى إطار هذا المعيار تقسيم روستو [١] (فى كتابه الشهير مراحل النمو) الخاص بمراحل النمو وهى : مرحلة المجتمع التقليدى (البدائى) ، مرحلة ما قبل الانطلاق ، مرحلة الانطلاق ، مرحلة النضج ، مرحلة الاستهلاك الكبير أو الوفير ، ولكن هذا التقسيم خاص بالنمو والتنمية ولاعلاقة له بالفكر الاقتصادى وتطوره ، كما أنه يختلف من دولة إلى أخرى .

على أن تقسيم « ماركس » لتطور المجتمع والمراحل والاشكال التى يمر بها من مرحلة تاريخية إلى مرحلة تاريخية أخرى ، ثم التعرف على الفكر الإقتصادى (والإجتماعى والسياسى) فى كل مرحلة ، هو أقرب التقسيمات في هذا المعيار لدارسة والتطور الإقتصادى وهذه المراحل هي :

١ - مرحلة المشاعة البدائيه « جمع الثمار والصيد والرعي وسيادة الملكية الجماعية .

٢ - مرحلة الاقتصاد العبودى « العمل العبودى كأساس لعملية الانتاج عند الاغريق والرومان .

٣ - مرحلة الإقطاع التي تعتمد على الاقنان « وتشمل العصور الوسطى بالأفكار المدارس السائدة فيها » .

٤ - مرحلة الرأسمالية . بأشكالها وخصائصها ، والأفكار والمدارس الاقتصادية التى نشأت من خلالها .

---

١) يمثل كل من فبردريك ليست ، وهيلد براند ، وبوشر ، وشمولر ، ما أطلق عليه فى الدراسات الاقتصاديه المدرسه الالمانيه ورائدها روشر ، وقدموا نظريته المراحل ، وكانت الأساس بتقديم روستو ونظريته الشهيرة فى مراحل النمو ، ولاشك أن نظريه ماركس فى التطور الاجتماعى تمثل أهميه كبرى فى هذا الخصوص : راجع كتابنا : اقتصاديات التخلف والتنميه ، دار الولاء للنشر . شبين الكوم .. ١٩٩٦ ص ٧٩ ، ص ٩

بترتيب سيء لصورة مجموعة من الأفكار والنظريات بمكن رويتها وتحليلها وتقييمها . ويمكن أن نعطى أمثلة للمراحل ونوع النظام الاقتصادى السائد الذى قدمه العديد من الاقتصاديين والمفكرين

– لقد اتخذ « فيردريك ليست » من طبيعة النشاط الإقتصادى معياراً للتمييز بين المراحل التى نمر بها الانظمة الاقتصادية وهى عنده مرحلة الوحشية ، مرحلة الرعي ، مرحلة الزراعة ، مرحلة الصناعة وأخيراً مرحلة الزراعة والصناعة والتجارة

– كما قسم « هيلد براند » المراحل الاقتصادية التي عرفتها النظم المختلفة الى مرحلة الإقتصاد العينى « الطبيعى » ، مرحلة الإقتصاد النقدى، مرحلة اقتصاد الائتمان (معيار وسيلة التبادل)

أما « بوشر » فقد أخذ بمعيار درجة إتساع النشاط الاقتصادي، وطبقاً له فقد قسم المراحل الاقتصادية التى عرفتها النظم المختلفة إلى مرحلة الاقتصاد الفردى ، مرحلة الاقتصاد العائلى ، مرحلة الاقتصاد الحضرى ، مرحلة الاقتصاد القومى .

– وقد اتخذ « شمولر » معيار صور الانتاج والتوزيع وقسم المراحل الاقتصادية التي عرفتها النظم المختلفة إلي مرحلة الاقتصاد المغلق ، مرحلة الاقتصاد الحرفى ، مرحلة الاقتصاد القومى ، مرحلة الاقتصاد الدولى

ولكن المراحل السابقة التى أوردها الكتاب والاقتصاديين الألمان تركز بالدرجة الأولى علي طبيعة وتطور وشكل النشاط الاقتصادى ، ومن ثم تفيد فى التعرف على التاريخ الاقتصادى وتطوره ولكن لاتصلح للتعرف على تطور وتقييم الافكار الاقتصادية

٢ - الاتجاهات الفكرية والفلسفية عند الأغريق (إفلاطون وأرسطو)

٣ - أفكار الرومان (وخصوصاً مايتعلق بتاريخ القانون والإدارة)

٤ - الاتجاهات الفكرية عند المفكرين الاسلاميين والعرب .

٥ - فكر المدرسيين في العصور الوسطى

٦ - الرأسمالية التجارية وفكر التجاريين

٧ - مدرسة الفيزيوقراط « الطبيعيين » ورواد المدرسة التقليديه .

٨ - الرأسماليه الصناعيه والمدرسه التقليديه بكافه اتجاهاتها .

٩ - المدرسة الحدية بكافه اتجاهاتها وتطوراتها الحديثه.

١٠ - المدارس الاشتراكيه بكافه اتجاهاتها وتياراتها .

١١- تطورات النظام الرأسمالي والمدرسة الكنزية بكافة اتجاهاتها .

١٢ - الفكر الاقتصادى المرتبط بقضايا التخلف الإقتصادي والتنمية الاقتصادية .

١٣ - التطورات الحديثة فى الفكر الإقتصادى والنظريات الاقتصاديه المعاصرة .

هذا ويمكن القول أن هذا المعيار ، هو الأساس فى معظم الكتابات والأبحاث المتعلقة بتاريخ وتطور الفكر الإقتصادي ، غير أننا نرى ضرورة الأخذ في الإعتبار بجانب هذا المعيار، معيار نشأه علم الاقتصاد السياسى.

ثالثا: معيار ميلاد ونشـأة علم الاقتصاد السياسى :

قدم هذا المعيار بصفه أساسيه استاذنا الدكتور / محمد دويدار(١) والذي يرى أنه " لما كان الإنشغال الأساسى فى تحليل دراسة الظواهر الاقتصاديه هو دراسه مبادئ الاقتصاد السياسى (الفرع الأم للعلوم

(١) د . محمد دويدار - مبادئ الاقتصاد السياسى ، المرجع السابق ذكره ، ص ٥٢ ، ص ٥٤ .

٥ - مرحلة الاشتراكية باشكالها وخصائصها ومدارسها وافكارها .

ولكن هـذا التقسـيم بدوره يعكس التطورات الاجتماعية والسياسية « نظرية فى التغير الإجتماعى» وإن كان الأساس فيه هو ما يحدث من تغيرات إقتصادية ، وأدوات وأفكار هذا التغير الاقتصادى ، إلا أنه لايصلح معياراً كافياً للتعرف على تطور الفكر الأقتصادى ، وتحديد طبيعته وتقسيمه وتصنيفه طبقاً للاسس التى انتهينا اليها في نهايه المطلب السابق .

ثانياً: معيار نوع الفكر الغالب في كل مرحلة تاريخيه :

يركز هذا المعيار على تقديم ورؤية ودراسة الفكر الاقتصادي من خلال التعرف على المدارس المختلفة في تطور هذا الفكر بإعتبار أن كل مدرسة تجمع أو تشتمل علي اتجاه فكرى واحد أو متقارب ، أى يكون له تقريباً نفس الأسس والمنطلقات « الفلسفة العامة والموجهات » والأهداف والمبادئ العامة والسمات والخصائص ، ويمكن دراسة الفكر الاقتصادى وتطوره طبقاً لهذا المعيار والذى يمثل الاتجاه الغالب فى الدراسات المتعلقة بتاريخ الفكر الاقتصادى عن طريق تناول الافكار والنظريات الاقتصاديه في كل مرحله تاريخيه والتى تتمثل فيما يلى [1] :

١ - الآراء والأفكار الموجودة فى الحضارات القديمة (خصوصاً عند قدماء المصريين) .

---

(١) د / محمد لبيب شقير ، تاريخ الفكر الاقتصادى ، المرجع السابق ذكره ، ص ١٣ ، ص ١٥ .
- أريك رول تاريخ الفكر الاقتصادى ، ترجمه د . راسد البراوى ، القاهره ، ١٩٦٢ .
- د / حازم الببيلاوى ، تاريخ الفكر الاقتصادى « محاضرات » جامعة الاسكندريه ، كليه الحقوق، ١٩٧٢ .

- H . Denis , Histoire de la pensée économique , thémis , Paris 1970 .
J. Schumpter : History of economic analysis , Allen , London , 1967 .

المحدد ، واستخدام منهج البحث العلمى وتحقق شروطه ، ووجود بناء نظرى متكامل ، أى مجموعة من النظريات العلمية فى مختلف فروع هذه العلوم الاقتصادية ، ومن بينها تاريخ الفكر الإقتصادى « وأن كان يمثل الوعاء الذى تصب فيه وتتبع منه كل هذه النظريات فى المراحل التاريخية المتعاقبة » قادرة على تفسير الواقع والتنبؤ فى حدود معينة ومعقولة بالخطوط العامة لما يمكن أن يكون عليه هذا الواقع والمستقبل .

ومن المتفق عليه فى كل الكتابات الإقتصادية ، ولدى الغالبية العظمى من الإقتصاديين ، بشكل عام ، وفى كتابات « مؤلفات وأبحاث » تاريخ الفكر الأقتصادى بشكل خاص ، أن هذه الشروط قد توافرت بدرجة كاملة مع الكلاسيك ، أى المدرسة التقليدية ، وخصوصاً كتابات أدم سميث (١) « كتابة بحث فى طبيعة واسباب ثروة الأمم » ودافيدريكاردو (٢) « كتابة مبادئ الاقتصاد السياسى والضرائب » ، وإن كانت هناك إسهامات ولكنها غير كاملة بواسطة مجموعة من الرواد الذين مهدوا لنشأة المدرسة التقليدية ومنهم ريتشارد كانتيلون ، ووليام بتى ، وفرانسوا كيناى ، ويمكن أن نضيف أبن خلدون كأحد الرواد الأوائل الذين مهدوا لنشأة علم الاقتصاد « العلوم الاقتصادية » وهذه فرضية سوف نناقشها فى بحث مستقل .

---

(1) Adam - Smith : An inquiry into the nature and causes of the wealth of nations , Canan's ed ; oxford , 1925 .

(2) David Ricardo : Prnciples of political Economy and Taxation Every man ed ; London , 1926 .

الاقتصادية) ، لذلك فإن ميلاد هذا العلم واستقلاله وذاتيته واكتمال موضوعه وبلورة منهجه العلمى ، يعتبر علامة بارزة في تطور الفكر الاقتصادى ، ومن ثم يمكن إعتباره معياراً أساسياً في دراسة الفكر الاقتصادى وتطوره ، وطبقاً لهذا المعيار يمكن تقسيم دراسة الفكر الاقتصادي والنظريات الاقتصادية الى مرحلتن أساسيتين :

المرحلة الأولى : دراسة الفكر الاقتصادى فى المراحل التاريخية السابقة على نشأة علم الاقتصاد السياسى .

المرحلة الثانية : دراسة الأفكار والنظريات الإقتصادية فى المراحل التاريخية التى شهدت نشأة علم الإقتصاد السياسى ، وتلك التى شهدت تطور هذا العلم وذلك بعد ميلاده ونشأته .

ونحن نرى صلاحية هذا المعيار والأخذ به كأساس لدراسة تطور الفكر الاقتصادى فى المراحل التاريخية المتعاقبة والتى جاء بيانها فى المعيار الثانى ، حيث أنه يؤدى بنا إلى رؤية وبيان وتصنيف الأفكار الأقتصادية المقدمة فى كل مرحلة تاريخية ، وما إذا كانت مجرد افكار لم تستخدم منهج البحث العلمى ، وهل لها ذاتية أو استقلال عن غيرها من الأفكار ، أو كانت أفكار أستخدم فيها المنهج العلمى ولم تصل إلى مرتبة النظريات الاقتصادية، أو أن الفكر الاقتصادى المقدم تتوافر فيه الشروط المتفق عليها بالنسبة للمنهج والعلم ، ويشتمل على نظريات قادرة على تفسير الواقع والتنبؤ المستقبلى المعقول ، وهذا ماسوف يكون أساس منهجية دراسة الفكر الاقتصادى الإسلامى ، كما سوف نراه فى المبحث الثانى .

كما يضاف إلى ماسبق أنه بتطبيق هذا المعيار الأخير وهو نشأة وميلاد العلوم الاقتصادية بصفة عامة « وعلم الاقتصاد والسياسى بصفة خاصة » ، وبالأخذ فى الاعتبار توافر شروط العلم فيها من حيث الموضوع

الاقتصادى عند الاغريق، والاشارة كذلك الى هذا الفكر عند الرومان وفى العصور الوسطى وذلك فى ثلاثة مباحث على النحو التالى:

المبحث الأول

الفكر الاقتصادى فى الحضارات القديمة

من المسلم به سيطرة وسيادة الحضارات القديمة فى العديد من مناطق العالم أبرزها الحضارة المصرية الخالدة والتى يسجل التاريخ معالمها وتطورها وابداعاتها لفترة تاريخية تصل الى خمسة ألاف عام قبل الميلاد، وبجانب ذلك نشأت حضارات فى مناطق اخرى شملت الحضارة البابلية والاشورية (مابين النهرين-دجلة والفرات) وخصوصا فى أراضى العراق وحضارة سبأ باليمن، وحضارات مدن وسط وشمال الصحراء الكبرى، فضلا عن حضارات الصين والهند والفنيقيين،..الخ

ونجد أن القاسم المشترك بين هذه الحضارات(رغم ماكان يوجد من تمايز بين بعضها البعض) هو النشاط الاقتصادى البسيط والمحدود ويغلب عليه الصيد والرعى، وبدء ممارسة الزراعة، وسيادة مبدأ الاكتفاء الذاتى، وسيطرة الملكية الجماعية لأدوات الانتاج، وهنا لاتظهر الحاجة الى فكر اقتصادى معين وبالتالى لم تكن هناك حاجة الى اقتصاديين [1]. بل كان أهل الرأى والحل والعقد هم رجال الدين والساسة والفلاسفة ومن فى حكمهم، والذين قد يقدمون بعض افكار وقواعد للسلوك الاقتصادى من خلال أرائهم الدينية أو السياسية او الاخلاقية.

---

(١)اريك رول : تاريخ الفكر الاقتصادى، ترجمة د.راشد البراوى، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٦٦، ص٨٧-٨٥.

الفصل الأول

الفكر الاقتصادي في العصور القديمة

إن الفكر الانسانى صفة تميز الانسان عن غيره من الكائنات الاخرى حيث حباه الله وحده بالعقل وجعله المستخلف فى الأرض والاكوان لتعميرها ومن ثم فان الافكار الاقتصادية قديمة قدم الانسان نفسه ومنذ صدور الأمر الألهى الى سيدنا أدم بالهبوط من الجنة الى الأرض وذلك بهدف اعمار الكون والسعى فى طلب الرزق وهذا يعنى ببساطه العمل والانتاج وهما كما رأينا أساس الاقتصاد، قال تعالى "وأهبطوا بعضكم لبعض عدو ولكم فى الأرض مستقر ومتاع لحين" (الاعراف أية ٢٤). واعتبارا من هذا التاريخ والانسان فى صراع مع الطبيعة يحاول اخضاعها لسيطرته وتسخيرها لخدمته وذلك بأن يستخرج منها كل مايكفى احتياجاته ويشبع رغباته، وقد ترتب على ذلك أن واجهته العديد من المشكلات الاقتصادية وفى سعيه المستمر للتغلب عليها وتطوير قواه الانتاجية، والعملية الاقتصادية بأكملها، نشأت العديد من الافكار الاقتصادية والتى تعد نتاج الممارسة العملية ، ثم انشغل بعض فئات المجتمع بالفكر بصفة عامة فى مختلف أنواعه، وفى اطار ذلك كانت لهم بعض الافكار الاقتصادية المحدودة بسبب محدودية العملية الاقتصادية فالحاجات محدودة جدا وتنحصر فى المأكل والمأوى والملبس، وأدوات الانتاج بسيطة جدا وتعتمد على القوة الجسدية للانسان بجانب بعض الأدوات المحدودة جدا.

هذا واذا كانت العصور القديمة تشمل مراحل تاريخية طويلة وممتدة وحضارات متعددة، فاننا سوف نحصر تناول الفكر الاقتصادى بالاشارة الى ذلك فى الحضارات القديمة، ثم التركيز على الفكر

الملكية الفردية هى الغالبة، ويحتل قانون حمورابى أهميـــة بالغــة فـــى المجالات الاقتصادية حيث أورد تنظيما دقيقا لامور الملكية والفائدة والربا وشئوون التجارة الخارجية، واجور النقل وأسعار المبيعات / ومسـئولية البحارة عن تلف أو فقد البضائع المنقولة أو السفينة كما كان يتم اسـتخدام النقود المعدنية فى المبادلات.

أما النظام العبرانى (العبرانيون):

فتشير الدراسات [١] الى أنه قد عرف فـــى مرحلـة متـأخرة التجارة الداخلية والخارجية ،وارتبط بذلك الاتجاه نحو تجميع الـــثروات، ووجود طبقة شديدة الثراء، وارتفاع الضرائب ، وزيـادة اعـداد فئـات وطبقات الفقراء، وأدى هذا التغير الاقتصادى الى ثورة انبياء بنى اسرائيل ضد الجشع واستغلال النفوذ من جانب التجار والمرابين، فكـان تحريـم الربا على القروض خصوصا بين العبرانيين، أما غير العبرانيين فكـــان يجوز التعامل بالفائدة (الربا) معهم.

والخلاصة تتمثل فى أن العملية الاقتصاديـــة كـانت تتصـف بالبساطة والمحدودية، فى الحضارات القديمة، ورغم ذلك فقد كان هنـــاك نوع من التنظيم الاقتصادى وخصوصا تنظيم الملكية والانتاج والتجـــارة والتبادل، يمكن أن نطلق عليها جوازا افكار اقتصادية غــير أن الحقيقـة لاتعدو أنها مجرد وسائل لتنظيم النشاط الاقتصادى أنذاك، وهى من قبيـل المعلومات وليس الفكر الاقتصادى المنظم.

---

(١) اريك رول: المرجع السابق الاشارة اليه ص١٨-٢١.

-بالنسبة لمصر القديمة :

تشير العديد من الدراسات التاريخية [١] أن مصر القديمة قد عرفت الملكية الفردية، وكانت حقا مطلقا تجتمع له كل عناصر الملكية من استعمال واستغلال وتصرف، وكانت هناك ملكيات صغيرة)فى حدود هكتا رواحد) وملكيات كبيرة (تصل الى ١٠٠هكتار)، بالاضافة الى ملكية الانتفاع حيث يمنح بعض الموظفين حق الانتفاع بقطعة أرض خلال شغلهم لوظائفهم، أو لمدى حياتهم، وكانت هناك ملكية مقيدة وتتمثل فى أراضى توقف على المعابد لكسب تأييد رجال الدين، غير أن كل ذلك فى اطار أن الحاكم وهو الفرعون (والأله) هو المالك الاسمى لكل الأراضى، كما عرفت مصر القديمة النقود السلعية أولا كالقمح، ولكن مع التطور الاقتصادى ووجود فائض زراعى، والتوجه الى المبادلة والتجارة استخدمت النقود المعدنية وخاصة الذهب، وأدى ذلك الى وجود تجارة خارجية مع العديد من الدول في الشرق الأدنى وشمال افريقيا ، وبلاد العرب والصومال ، وهناك الكثير من البرديات التى تشير كذلك الى وجود عقود مسجلة، وأن حرية التعاقد كانت مطلقة، وأن المصريون يجيزون الوصية والهبه وكانوا يدونون عقودهم ومعاملاتهم.

أما بشأن بلاد بابل أو مابين النهرين:

أن الحضارة البابلية ترجع الى الالف الرابع قبل الميلاد، وتتميز هذه البلاد بإرتكاز النشاط الاقتصادى على الزراعة فضلا عن المكانة الخاصة للتجارة، ورغم أن المالك الاسمى للأرض هو الملك (وكان له أيضا صفة الأله)، فقد كانت هناك أنواع مختلفة من الملكية، ثم أصبحت

---

(١) د. صوفى أبو طالب: مبادئ تاريخ القانون الجزء الثانى، الشرائع القديمة فى البلاد العربية، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٢، ص٧١-٧٨.

مثل أثينا واسبرطه وغيرها، وذلك فى فترة ازدهار ونمـــو هــذه البــلاد اقتصاديا وسياسيا وفكريا (الحضارة اليونانية)، وخصوصا فـــى القرنيـــن الرابع والخامس قبل الميلاد.

ثانيا : نوع التنظيم السياسى وشكل الدولة:

كان النظام القبلى هو السائد فى بلاد اليونان القديمة، غــــير أن التطور السياسى والاجتماعى لهذا المجتمع. أدى الى أن تســـعى الطبقـــة الحاكمة وهى تمثل صفوة وكبار المثقفين والطبقة الثرية الى اقامة دولـــة المدنية وهى عبارة عن مدينة صغيرة أو متوسطة، وتشمل مجموعة مـــن القرى، وتتوافر فيها المتطلبات التنظيمية اللازمـــة للحكـــم مـــن أجـــهزة ومؤسسات تتفق وظروف هذا العصر (كما أشار لذلك كل من أفلاطـــون وارسطو)- وبعبارة أخرى أن الأمر يتعلق بمجتمع منظم فى صورة دولة المدينة [1] والتى كانت تتميز بصغر مساحتها وصغر حجم سكانها وقيامها حول القلعة التى عادة ماكانت تبنى على تل مرتفع، واشتمالها على ميـدان عام للاجتماعات العامة، وهو تنظيم فرضته جغرافيـــة اليونـــان، ونـــوع التنظيم القبلى المسيطر الذى يعتمد على طريقة الانتاج السائدة فـــى هـــذا الوقت.

ثالثا : التركيب الاجتماعى السائد:

اذا كان النظام القبلى هو الذى يميز المجتمعات القديمـــة ومـــن بينها بلاد اليونان، الا أن مجموعة من التطورات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ومن بينها بروز واستقرار الملكية الخاصة، والأخـــذ بتقســـيم العمل، واستخدام النقود، ومن ثم وجود التبادل ونمو التجـــارة الداخليـــة

---

(١) د.محمد دويدار: مبادئ الاقتصاد السياسي، تاريخ علم الاقتصاد السياسي، رمضان للطباعة والتجليد، الاسكندرية، الطبعة الخامسة ،١٩٨٦،ص٤٩.

المبحث الثانى

الفكر الاقتصادى عند الاغريق

تمثل الحضارة الاغريقية او اليونانية أهمية كبرى فى التـــاريخ الانسانى بصفة عامة وفى التاريخ الاوروبى بصفة خاصة، حيث كـــانت أعمال فلاسفة وعلماء ومفكرى الاغريق عندما تم نشرها وترجمتها أساس للنهضة الاوروبية الحديثة (وقد كان للعديد من العلماء والمفكرين العـــرب دور بارز فى ذلك وعلى رأسهم ابن رشد) لذلك سوف نعرض للخطـــوط الرئيسية للفكر الاقتصادى عند الاغريق، حيث نرى الوقائع الاقتصاديـــة والاجتماعية، ثم الفكر الاقتصادى عند كل من افلاطون وأرسطو وذلـــك فى مطالب ثلاثة:

المطلب الأول

الوقائع الاقتصادية والاجتماعية

نشير فى البداية الى أن الافكار الاقتصادية عند اليونان لم يكـــن لها وجود مستقل، بل أنها قدمت من خلال وفى ثنايا نوع أخر من الفكـــر، يشمل دراساتهم فى الفلسفة وعلوم السياسة والاخلاق، ومن ثم كان الفكـــر الاقتصادى عند فلاسفة الاغريق تابعا لأفكارهم فى شأن دولـــة المدنيـــة، وبالدرجة التى تساعدهم فى ابراز تصوراتهم للاسس السياسية والفلســـفية والاقتصادية التى ترتكز عليها الدولة فى عهدهم ، ونشير باختصار الـــى الوسط التاريخى الذى نشأ فيـــه هـــذا الفكـــر ثـــم الوقـــائع الاجتماعيـــة والاقتصادية.

أولا : الوسط التاريخى من حيث الزمان والمكان:

يتعلق الأمر ببلاد الاغريق، أو اليونان القديمة وما يجاورها فـــى شبه جزيرة البلقان بصفة عامة، والمدن اليونانية الشهيرة بصفة خاصـــة

الاعتماد على العنب والزيتون والتين وبالنسبة لنوع الوحدة الانتاجية في الزراعة فهناك ثلاثة أنواع [١]:-

١-وحدات كبار الملاك: يمتلكون نسبة كبيرة من الأرض وخصوصا الأكثر خصوبة، ويزرعون الحبوب، ويستخدمون العبيد والعمال الاجراء، كما يقومون بتربية الخيل والماشية.

٢-وحدات صغار الملاك: تمثل غالبية الأرض المنزرعة، ويزيد عدد مالكى الوحدات الصغيرة عن نصف السكان تقريبا، ويتم الانتاج أساسا بواسطة عمل افراد الاسرة وماقد تملكه من أدوات انتاج بسيطة وعبيد والاراضى معظمها جبلية وتزرع بالزيتون والعنب.

٣-وحدات مملوكة للدولة : ويقوم بعض الافراد باستغلالها باستخدام عبيد الدولة مقابل الحصول على جزء من المحصول، وقد تقوم الدولة بتحرير عبيدها حيث يقوم كل منهم بزراعة قطعة من الأرض، وله حرية تكوين اسرة على أن تحصل الدولة على حصة من الناتج مدى الحياة، ويكون له حرية التصرف فيما عدا ذلك.

ب- التجارة الداخلية والخارجية:

التجارة الداخلية كانت محددة بسبب محدودية الحاجات وتمثل النشاط الرئيسى للأجانب، وحيث أن الانتاج الزراعى لم يكن كافيا لتلبية احتياجات السكان وخاصة من الحبوب، لذلك كان يتم الاعتماد على التجارة الخارجية فى استيراد العديد من المنتجات الزراعية وغيرها وخصوصا من مصر وايطاليا وصقلية، وقد ترتب عى ذلك نمو وازدهار

(١)د. محمد دويدار :تاريخ الاقتصاد السياسى،المرجع السابق ذكره ص٥٠-٥١.

والخارجية، وظهور دور الدولة، كل ذلك أدى الى بلورة تركيب اجتماعى يقوم على وجود العديد من الطبقات فى مقدمتها طبقة كبار ملاك الأراضى وينتمى اليها الحكام وطبقة الصفوة والمثقفين (ومنهم افلاطون وأرسطو)، وبصفة عامة فان التركيب الاجتماعى للمجتمع اليونانى القديم ينقسم الى الطبقات الثلاث الاتية:-

١- الطبقة الارستقراطية وكبار الملاك : وذلك فى قمة الهرم الاجتماعى، وينتمى الى هذه الطبقة كل من الحكام والفلاسفة وكبار المثقفين.

٢- الطبقة المتوسطة: وتمثل وسط الهرم الاجتماعى وجزء من قاعدته وتشمل فئات متعددة منها صغار الملاك والحرفيين واصحاب المهن، والتجار والأجانب – وتعد هذه الفئات من الاحرار ولهم حقوقهم الاقتصادية والسياسية باستثناء الاجانب فليست لهم حقوق سياسية.

٣- طبقة العبيد : يمثلون قاع الهرم الاجتماعى وقاعدته الأساسية وكانوا يمثلون نسبة كبيرة من السكان، وأساس القيام بعملية الانتاج الزراعى والحرفى وغيره، ووجودهم كان يمثل أحد الخصائص الأساسية لطريقة الانتاج السائدة، ولذلك مبررات فلسفية وطبيعية واخلاقية عند المفكرين الاغريق.

رابعاً :- الوقائع الاقتصادية السائدة:

أ- النشاط الزراعى:

-يرتكز النشاط الاقتصادى على الزراعة فهى تمثل أساس عملية الانتاج، والزراعة بدائية حيث معظم الاراضى الزراعية جبلية، وأدوات الانتاج المستخدمة بسيطة، ويتم الاعتماد على الامطار، وغالبا مايتم

استاذا للفيلسوف اليونانى الشهير والخالد أرسطو (٣٨٤-٣٢٢ ق.م) وسنرى فى هذين المطلبين الافكار الاقتصادية لافلاطون وأرسطو.

المطلب الثانى

الفكر الاقتصادى عند افلاطون (٤٢٧-٣٤٧ق.م):

قدم افلاطون فى كتابه الجمهورية، وتحليله الشهير للمدينة المثالية العديد من الأفكار الاقتصادية والتى لازال له السبق فى البعض منها وخصوصا تحليله عن نشأة الدولة، وتقسيم العمل، والوظيفة الاجتماعية للملكية ، والوصف الدقيق لمدينته المثالية على أنه يتعين الاشارة الى أن افلاطون لم يكن يهتم بالمشكلات العملية والواقعية للنشاط الاقتصادى، وانما كان تحليله فى اطار التصور الذى وضعه لمدينته الفاضلة وسنعرض باختصار لأهم افكار افلاطون كما يلى:

١-نشأة الدولة: يرى افلاطون أن الدولة ترجع فى نشأتها الى عامل اقتصادى حيث يذكر أن الدولة تنشأ لأن الفرد لايمكن أن يشبع حاجاته بنفسه ووحده مما استلزم الأمر أن يجتمع عدد كاف من الأفراد لكى يشتركون جميعا فى اشباع حاجات الجميع، فيكونون كشركاء أو كمساعدين لبعضهم البعض، ويكونوا لذلك مايعرف باسم الدولة (المدينة او دولة المدينة)،ويكون افلاطون بذلك قد قدم فى شكل بسيط أساس ما أطلق عليه فى القرن التاسع عشر التفسير المادى او الاقتصادى للتاريخ .

٢-تقسيم العمل: أوضح افلاطون بالنسبة لمدينته التى يجتمع فيها الافراد للقيام بالنشاط الاقتصادى أن هؤلاء يختلفون بالطبيعة فى المواهب والقدرات الجسمية والذهنية ومن ثم فى المهارات التى يتوافر لكل منهم، ويترتب على هذا الاختلاف ضرورة تقسيم العمل، أى تخصص كل شخص فى مهنة أو حرفة أو عمل معين، ويترتب على ذلك زيادة الانتاج

العديد من المدن والموانى وخصوصا اثينا، كذلك كان يتم تصدير بعض المنتجات الزراعية كالزيتون والزيوت .

جـ- النشاط الحرفى:

لم تكن هناك صناعة بالمعنى المعروف، وانما يتعلق الأمر بانتاج محدود لبعض السلع من خلال النشاط الحرفى والذى شمل ادوات الحداده والنجارة، واعداد أدوات العمل الزراعى فضلاً عن صناعة بعض الأوانى والاسلحة والقطع المعدنية، ويقوم بالانتاج الحرفى أساسا صاحب الحرفة او الورشة وماقد يعاونه من افراد اسرته أو بعض العبيد، أما النشاط الاستخراجي فكان مملوكا للدولة ويمكن ان تقوم بمنح استغلال مناجم لبعض الأفراد، ولكن الدولة كانت تحتكر مناجم الفضة والرصاص(منطقة لوريون التابعة لاثينا).

في اطار هذا الاقتصاد البسيط، والذى كان للمبادلة واستخدام النقود دور أساسى، وفى ظل نهضة فكرية ملموسة ومشهورة- كانت هناك بعض الافكار الاقتصادية والتى تتميز بالريادة والاحاطة بالكثير من مكونات التحليل الاقتصادى غير المسبوق فى هذه المرحلة التاريخية وهذا ماسنراه فى المطلبين الثانى والثالث.

لقد شهدت اليونان فى القرنين الخامس والرابع قبل الميلاد نهضة فكرية واسعة النطاق فى العديد من المعارف والعلوم، ونحن نركز على الفكر الاقتصادى والذى جاء كما ذكرنا فى دراساتهم عن الفلسفة وعلوم السياسة ويبرز فى هذا الخصوص سقراط (٤٧٠-٣٩٩ ق.م) ، ولكنه لم يترك مؤلفات مكتوبة، وان كانت انطباعاته ورؤيته قد انعكست فى تلميذه الفيلسوف افلاطون (٤٢٧-٣٤٧ ق.م)، والذى كان بدوره

٤- الملكية :- نادى افلاطون بتنظيم الملكية فى مدينته المثالية ؛ حيث يتعين الا يكون لكل من طبقتى الحكام والجنود ملكية خاصة، أمـــا طبقة المنتجبين فلهم حق التملك أى الملكية الخاصة، ومن ثم يمكن القـول أن الأصل العام هو اقرار الملكية الخاصة، ولكن منع ذلك بالنسبة للحكـام حتى يتم ابعادهم عن اغراءات الثروة والمال والرفاهية ممايؤدى بهم الـى السعى الى الحفاظ على اموالهم الخاصة ومضاعفتها واهمال شئون الحكم، نفس الأمر فى تكوينهم للأسرة فان ذلك سيبعدهم عن هدف الحكم الفاضل البعيد عن سطوه المال وعاطفه العائلة، ومن ثم فان هذه الدعوة الى الغاء الملكية الخاصة وعدم تكوين عائلة بالنسبة للحكام هـــى افكـــار خاصـــة بافلاطون ويعيده تماما عما يرى البعض أنها تمثل اشتراكية أو شـــيوعيه افلاطون، فحين حرم افلاطون الملكية الفردية على طبقة الحكام فانه لـــم يكن فى ذلك يعبر عن اعتقاده فى مساوئ هذه الملكية، وانما هدفه ابعـــاد هذه الطبقة عن مغريات المال[1] .

٥- ضوابط الملكية وتدخل الدولة وتنظيم السكان:

من الافكار الاجتماعية الرائدة لافلاطون والتى ستظل صالحة لكل زمان ومكان وخصوصا فى حياتنا المعاصرة، رأيـــه بضـــرورة وضـــع ضوابط للملكية الفردية أو الخاصة، والا يجب أن تكون مطلقة، ومن هنـــا كانت مقولته الشهيره، من ضرورة تدخل المجتمع أو السلطة القائمـــة (أى الدولة) للحيلوله دون (أى منع) وجود الثراء الفاحش أو الفقر المدقع، وفى كلا الحالتين لاتتحقق مصالح المجتمع، وانما يؤدى كل منهما إلى ســـيادة وسيطرة الغش والتدليس والاستغلال والنهب والجريمـــة وأنهيار القيـــم

---

(١) د. راشد البراوى : مبادئ الاقتصاد السياسى، الجزء الخاص بتاريخ الفكـر الاقتصادى، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٨، ص١٧-١٨.

وتحسين نوعيته، ويكون افلاطون كذلك قد قدم ما اطلق عليه تقسيم العمل الحرفى- والذى تناوله كل من ابن خلدون وأدم سميث فيما بعـــد ولكــن بأبعاد اجتماعية وفنية متباينة.

٣-التركيب الطبقى: طبقا لمتطلبات مدينته المثالية وعلى أســاس تقسيم العمل، واقراره بوجود الرق والدفاع عنه وتبريره، فان افلاطـــون يأخذ بالتركيب الاجتماعى العام فى عصره(والذى سبق تناوله)، غير أنــه قدم تقسيما طبقيا يرتبط بإدارة وتنظيم المدينة ويتكون من ثلاث طبقـــات هى :

أ.طبقة الحكام : ويمثلون الصفوه وكبـــار المثقفيـــن والفلاســفة ويتولون مهام الحكم ويتعين عزلهم عن المجتمع منذ الصغـــر وتعليمـــهم فنون الحرب والحكمة والفلسفة.

ب-طبقة الجنود : وتكون مهامهم الدفاع عن المدينــــة وتوفــير الأمن والاستقرار

جـ-طبقة المنتجين: مجموعة الفلاحيـــن والعمـــال واصحـــاب الحرف الذين يمارسون النشاط الاقتصادى ويقومون بعملية الانتاج لاشباع حاجات المجتمع.

هذا ويرى البعض [1] أن هذا التقسيم يقوم على أساس المواهـــب، وليس بحسب أشخاص الأفراد، لذلك لايفرق فى مدينتـــه بيـــن الرجـــال والنسا . بل يعامل الجميع معاملة واحدة، وفى دفاعه عن حـــق الحكـــام "الصفوه" فانه يؤيد الحكم الاستبدادى أو ما يطلق عليه "الحكـــم المطلـــق المستنير".

---

[1] د. محمد لبيب شقير:تاريخ الفكر الاقتصادى (بدون دار نشر)، القاهرة،١٩٥٦ ص٣١-٣٣.

المطلب الثالث

الفكر الاقتصادى عند أرسطو (٣٤٨-٣٢٢ق.م)

يعد أرسطو من كبار الفلاسفة ومن هؤلاء المفكرين الدين تركوا بصمات واضحة ومؤثرة فى علوم الفلسفة والمنطق وعلوم السياسة ، وكانت لترجمة أعماله آثار مميزة فى بدايات عصر النهضة فى أوروبا ، كان تلميذا لافلاطون ويحكمه نفس الاتجاه العام وهو كيف يتم تدعيم دولة المدينة وماهى العوامل المنظمة لذلك ، اقتفى أثر أفلاطون فى الافكار الاقتصادية – وإن كان قد أيده فى بعض النقاط كالحاجات وضرورة اشباعها وتقسيم العمل ، وتبرير الرق ، الا أن أراؤه كانت فى الغالب تحمل وجهات نظر متباينة مع أفلاطون وخصوصا فى نشأة الدولة والموقف من الملكية وتحليل طبيعة ووظائف النقود ، ولكن الاكثر أهمية هو أن أرسطو كان أكثر توسعا واحاطة فى تناول بعض الافكار الاقتصادية كالقيمة والثمن والاحتكار والفائدة ، بل يرجع إليه الفضل فى بيان وتحديد أول مدلول للاقتصاد السياسى (ايكوس ، ونوموس) وعنده هو علم قوانين الاقتصاد المنزلى ونعرض فيما يلى باختصار للافكار الاقتصادية عند أرسطو (فى كتابه السياسة ترجمة د. أحمد لطفى السيد)

١- نشأة الدولة : رأينا أن أفلاطون يرجع نشأة الدولة الى العامل الاقتصادى أما أرسطو وإن كان لاينكر أهمية دور اشباع الحاجات ، فإنه يرى أن نشأة الدولة ترجع أساسا الى عملية التطور الاجتماعى الذى ترتب عليه التطور من الاسرة الى مجموعة الأسر أو القبيلة ، مجموعة القبائل ، أو القرية ، ومجموعة القرى فالمدينة ، فالدولة من خلال الجماعة غير المنظمة ، والجماعة المنظمة بوجود سلطة ودولة ، أى المجتمع ، وهو دولة المدينة .

الاجتماعية، ويتعين على الدولة أن تتدخل من أجل تحقيق ذلك وتوطيد دعائم الأمن والاستقرار، ويستفاد من أراء افلاطون فى شأن الملكية أنها تعد فى المقام الأول وظيفة اجتماعية.

كما نادى افلاطون بأن تكون المدينة التى يتعين اقامتها صغيرة، ويكون فيها عدد السكان محدود وقليل وثابت (مثالى) ولايتجاوز الامكانيات الاقتصادية للجماعة فيختل بذلك التوازن الاجتماعى تحدث الاضطرابات والقلاقل، وهنا نجد أن افلاطون ينادى بعدم وجود أصحاب العاهات والعلل والمرضى، ويتعين نفيهم خارج المدينة، وللحفاظ على عدد السكان ينادى بالاجهاض والحد من الزواج، وعدم الانجاب.

٦- النقود: يرى افلاطون أن النقود تعتبر من الأدوات الاساسية لقيام النشاط الاقتصادى، وتستخدم كوسيط فى التبادل، وأن قبول النقود فى المعاملات لايرجع الى قيمة المادة التى تصنع منها النقود سواء كانت من الفضة أو الذهب أو مواد اخرى، وانما يرجع ذلك الى اتفاق كافة أفراد المجتمع ودأبهم وعملهم على استخدامها كوسيط فى التبادل، ومن ثم قبول الجميع لذلك فى المعاملات، ومن ثم يرى افلاطون أنه لاتوجد أية مبررات لضرورة استخدام الذهب أو الفضة كنقود، ويمكن استخدام نوع من النقود ذى قيمة صورية، ويكون أول من رأى أن تكون قيمة النقود مستقلة تماما عن قيمتها الذاتية وتعتمد على القبول العام وما تسير عليه الجماعة، ويمثل ذلك احد عناصر التعريف السائد للنقود فى الاقتصاد المعاصر: (أى الشئ الذى يستخدم عادة كوسيط فى التبادل وكمعيار للقيمة، ويلقى قبولا عاما من جانب الافراد) [1] .

---

(1) كتابنا: مبادئ اقتصاديات النقود والبنوك، الولاء للطباعة والنشر، شبين الكوم، ١٩٩٧، ص٥١.

الطبيعيه والفلسفية والاقتصاديه،حيث أن نظام الرق يستند الى الاختلاف فيما يمنحه الطبيعية من مزايا لبنى البشر ، فهناك من منحتهم الطبيعه العقل والقدرة على التفكير للاخرين، وهناك من يحتاجون للاخرين في تفكيرهم، أى ليس لديهم العقل ويعتمدون على الاخرين فهم ارقاء بالأصل والطبيعة، كما أن ادوات الانتاج قد تكون جامده مثل الات الحفر والزراعة والنجارة والحداده وقد تكون أدوات حيه ويقصد أرسطو بذلك الارقاء او العبيد، والعبد هو مجرد شئ ليست له حرية سياسية أو حرية اقتصادية ويستخدم فى عملية الانتاج.

كما أن أرسطو قد فرق بين الرق الطبيعي والرق غير الطبيعي(١)،والرق الطبيعي عنده لايجافى العدالة لأنه يقوم على ماتقرره الطبيعه نفسها، أما الرق غير الطبيعى فهو ذلك النوع من الرق الذى يتحقق أحيانا بالنسبة لأمه أو شعب قد أعد أساسا ليكون من الحكام والاسياد، الا أن هزيمة هذا الشعب فى احدى الحروب قد أباح للمنتصر استرقاق افراده، وهو يقصد بذلك ان استرقاق الشعب الاغريقي او اليونانى أمر غير طبيعى ويتعين عدم السماح به

٥- **القيمة :** يتميز تحليل أرسطو بقدرة تحليليه غير مسبوقة في هذا الخصوص، فهو أول من تعرض لمقولة القيمة، وفرق بين قيمة الاستعمال وهى صلاحية السلعة لاشباع حاجة معينة،أو هى قيمة الاشباع الذى تعطيه السلعة من يستهلكها أو يستعملها. وقيمة المبادلة وهى قيمة مايحصل عليه الفرد من سلع فى السوق نتيجة مبادلته سلعته بغيرها من السلع. وتمثل هذه التفرقة مايتم استخدامه فى الفكر الحديث تقريبا، وفي

٢- الحاجات وتقسيم العمل : يتفق أرسطو مع أفلاطون في أهمية تقسيم العمل ودوره في العملية الاقتصادية ، غير أن أرسطو يتميز بقدرة تحليلية اكثر وضوحا في الحديث عن الحاجات واشباعها والاموال التي تحقق هذا الاشباع وطرق الحصول عليها بواسطة مختلف أنواع النشاط الاقتصادي من زراعة وصيد وتربية الحيوانات، ونشاط حرفي...، وهذه تعتبر من قبيل الطرق الطبيعية لاكتساب الأموال، أما التجارة فهي عند أرسطو ليست من قبيل النشاط الطبيعي ومن ثم يجب ادانته، ويحدد أرسطو علاقة اشباع الحاجات بتقسيم العمل، ممايؤدي الى زيادة الانتاج، ومن ثم التبادل والذي لعب دورا ملموسا في تطوير عملية الانتاج ابتداءا من المقايضة الى المبادلة النقدية نتيجة استخدام النقود، وأدى به ذلك الى مناقشة القيمة والثمن بشكل متميز.

٣-نظام الملكية: كان أرسطو مناديا ومحبذا للملكية الخاصة بشكل مطلق ولكل أفراد المجتمع دون استثناء، ولكل فرد حرية تملك المال والتصرف والاستعمال والاستغلال، واعتبر الملكية حق طبيعي للفرد، أي جزء من النظام الطبيعي، وكان لذلك أبلغ الأثر في أوروبا فيما بعد، ولكن أرسطو أحاط نظام الملكية بالاعتبارات الاخلاقية والأبعاد الاجتماعية كمساعدة المحتاجين والفقراء وتحقيق القدر الأكبر من التكافل الاجتماعي وعدالة توزيع الدخول، وبشكل عام فإن أرسطو يسلم تماما بمقولة افلاطون في الحيلولة دون وقوع الثر الفاحش والفقر المدقع.

٤-نظام الرق : يمثل الرق نظام طبيعي في هذه المرحلة التاريخية، بل أن التركيب الاجتماعي واسلوب الانتاج يرتبط بنظام الرق الى درجة كبيرة ، وقد دافع كل الفلاسفة والمفكرين عن نظام الرق، ولكن أرسطو يتميز عن الجميع في شدة الدفاع واعطاء العديد من المبررات

ذا الاساس عنده يتمثل فى قيمة المادة التى تصنع منها النقود، وأن اصلح المواد فى هذا الخصوص هى الذهب والفضة.

٨-**الفائدة:** تعرض أرسطو لمسألة الفائدة، أى ذلك المبلغ الـــذى يدفع مقابل افتراض النقود، ويرى أن زيادة قيمة النقود التـــى يســتردها المقرض فى وقت لاحق على قيمة النقود التى يكون قد أقرضها فى وقت سابق يعتبر من قبيل الربا، وتبريره فى ذلك أن النقود تســـتخدم اساســاً كوسيط فى التبادل، ومن ثم ليس من المتصور زيادة قيمتها فى عمليـــات الاقراض والاقتراض، "فالنقود لاتلد" وبعبارة اخـــرى فـــان الاســتخدام الطبيعى للنقود يكون فى تحقيق الوساطة فى المبادلات، أما الاستخدام غير الطبيعى عندم يتم استخدامها فى الاقراض فى مقابل فائدة، وهذا من قبيـل الربا الذى يتعين تحريمه.

وتعد نظرة ارسطو فى تحريم الفائدة هى الأساس الذى اخذت بـه النظم الدينية الى حد كبير، وماقال به المدرسيون فى العصور الوســطى، ورغم هذه الاراء فان الفائدة كان تمثل واقع عملى فى الحياة الاقتصاديـــة منذ باديات البشرية وحتى الآن.

٩-**الاحتكار:** تعرض أرسطو للاحتكار، وأن المحتكر هـو ذلـك البائع الوحيد لسلعه مافى السوق، وهذا الوضع يمكنه بطبيعة الحال مـــن فرض ثمن مرتفع لسلعته ويحقق من ذلك أرباحا ومكاسب غير عاديـــة، وقد هاجم أرسطو الاحتكار وأنه لايحقق العدالة والتكـافؤ فـــى عمليـــات المبادلات والشراء والبيع.

هذه هى مجمل أفكار أرسطو الاقتصادية ، واذا ماتم وضعها فـــى اطارها التاريخى، فإنها تعد غير مسبوقة فى الفكر الاقتصادى وتعبر عـن

ذلك يقول أرسطو [١]: أن لكل شئ نملكه استعمالان: كلاهما ينتمى الى شئ بصفته هذه ولكنهما لاينتميان اليه بنفس الطريقة، فأحدهما هو الاستعمال السليم له، والأخر هو الاستعمال غير السليم او الثانوى، غير انه لم يحدد بدقه التفرقة بينهما، ثم فى بحثه عن المقياس المشترك للقيمة يشير الى أنه قد يكون احتياج أحدنا الى الأخر، أو تصوير تبادل السلع كتبادل بين الأعمال[٢] .

٦-**الثمن:** لم يقدم أرسطو تحليلا حقيقيا للثمن ؛ غير أنه اشار الى كيفية تحديد قيمة الاشياء عند التبادل، ومن ثم اثمانها، وقد أهتم بالاعتبارات الاخلاقية فى تحديد ثمن السلعة فى السوق، ويرى البعض[٣] أنه قد أكد على ضرورة التعامل فى السلع على أساس "الثمن العادل" الذى لايكون مجحفا لأى من طرفى عملية التبادل.

٧-**النقود:** أوضح أرسطو مدى أهمية النقود لتحقيق التبادل واشباع الحاجات، وأن صعوبات المقايضة وتطور وزيادة الانتاج بسبب زيادة درجة تقسيم العمل استلزم البحث عن سلعة تستخدم لتسهيل عملية التبادل، فكان استخدام الحديد والرصاص، ثم الذهب والفضة، وتحدث ارسطو عن الوظائف المختلفة للنقود أولا كوسيط فى التبادل، ثم كمقياس للقيمة عند حديثة عن التكافؤ فى المبادلات، كما أشار أيضا الى امكانية النقود استخدام كمستودع او أداه للثروه، ولكن تبقى الوظيفة الأساسية كوسيط فى التبادل، وبالنسبة للأساس الذى تستمد منه النقود قيمتها- فيخالف رأى افلاطون فى ذلك الأساس الذى يتمثل فى القبول العام، وأن

---

(١) اريك رول: المرجع السابق ذكره ص٢٨.

(٢) د.محمد دويدار: تاريخ الاقتصاد السياسى، المرجع السابق ذكره، ص١٤.

(٣) د.حسين عمر: المرجع السابق ذكره ص٣٦.

فكرة لقانون الطبيعي

حيث تعني هذه الفكرة بوجود قانون ليس من صنع البشر وحده من خلق الطبيعة يحكم العلاقات الاقتصادية وله صفة الدوام والعمومية وقد ساد هذا الاعتقاد في القرن الثامن عشر لدى مدرسة الطبيعيين وكذلك لدى المدرسة الكلاسيكية.

٢) فكرة المذهب الفردي:

وتتضمن هذه الفكرة حق كل شخص في أن يعقد ماشاء من العقود وكذلك الصفة المطلقة لحق الملكية وان يترك النشاط الاقتصادي حر بدون تدخل من الدولة. وتعتبر هذه الفكرة اسس النظام الرأسمالي الذي ظهر واستقر منذ القرن السادس عشر حتى اكتمل بنائه في القرن التاسع عشر.

هكذا فإن الرومان لم يقدموا فكراً أقتصادياً يستحق الذكر ولكنهم قد اثروا في الفكر الاقتصادى اللاحق حتى اليوم. علماً بأن التنظيم الطبقي الذى كان سائدا لدى اليونان ظل سائدا عند الرومان - فالمجتمع مقسم الى الحاكم والنبلاء وطبقة الزراع والصناع - وطبقة العبيد والارقاء - حيث يتمتع الرومان بالكثير من الحقوق والامتيازات أما بقية الشعوب فهم عبيد لهم

قدرة تحليلية، وإن كانت هذه الأفكار لم تعرض لتوزيع الناتج الاجتماعى أو الدخل القومى، كما لم يعرض للنظام الضريبى فى هذا الوقت.

المبحث الثالث

الفكر الاقتصادى عند الرومان، وفى العصور الوسطى

شهد التطور التاريخى فى اعقاب الحضارة اليونانية، تدهورا فكريا محدوداً فى الفترات الزمنية الأولى بعد الميلاد،أى القرون الأربعة أو الخمسة الأولى بعد الميلاد حيث سيطرت الامبراطورية الرومانية وزادت الحروب وغزو العديد من المناطق، وتدهور عمليات الانتاج ، ثم زاد الأمرسوءاً مع بدايات القرون الوسطى حيث سيطر الركود و التدهور فى كافة المجالات، وقد انعكس ذلك فى محدودية الافكار الاقتصادية وسنعرض باختصار لذلك فى مطلبين أولاً الفكر الاقتصادى عند الرومان **ثانياً : الفكر الاقتصادى فى العصور الوسطى .**

المطلب الأول

الفكر الاقتصادى عند الرومان

ركز الرومان كل اهتمامهم بالنواحى القانونية و الادارية وفن الحروب ولذلك فان مؤلفات الرومان لم تهتم بالدراسات الاقتصادية كما هو الأمر عند الاغريق (اليونان).

وعليه فان الافكار الاقتصادية عند الرومان ضئيلة جداً بالمقارنة بالاغريق وباستثناء بعض المفكرين الرومان أمثال سنيكا وشيشرون حيث تناولا قضايا خاصة بالزراعة فى شكل تعاليم ونصائح و انتقادهم للمهن الاخرى من تجارة وصناعة.

إلا أنه يمكن القول ان الرومان قد أثروا فى الفكر الاقتصادى مؤخراً وذلك عن طريق أفكارهم والتى تتمثل فيما يلى:-

المؤدية الى عدم المساواة ومجافاة العدالة وتستنكر الجشع والطمع في المعاملات الدنيوية.

ويعتبر "سان توماس الاكوني" أبرز الشخصيات في صفوف الكتاب الكنسيين والمدرسيين فى العصور الوسطى. ونتناول فيما يلي وباختصار أهم الافكار الاقتصادية التى قدمها والتى تركز على وجهة نظرهم فى : الملكية-والنشاط التجارى- الثمن العادل-الفائدة-النقود.

أولا :الملكية:-

إن كتابات عدد من رجال الكنيسة الاوائل توحي بأنهم كانوا يفضلون الملكية الجماعية ويرون أنها القاعدة التى يجب أن يقوم عليها التنظيم الاجتماعى. بينما لم يكن هناك انكار للملكية الخاصة ولكنهم اعتقدوا أن السعى وراء الثروة والغنى يعرض النفس للهلاك وقد قال في ذلك القديس جيروم: "الغنى ظالم أو وارث لظالم" وكذلك القديس أو جسبتين الذى خشى أن تصرف التجارة الناس عن الله. وكان لهذه التعاليم أثرها الكبير على السعى لتكوين الثروة أو زيادة االملكية الخاصة.

ولكن توماس الاكوينى يرى تفضيل الملكية الفردية "الخاصة" على الملكية العامة ولكن بشرط أن تستخدم لمصلحة الجماعة ووجد فى دفاع أرسطو عن الملكية الفردية أساسا قويا يستند اليه عن حجته في اثبات شرعيتها من الناحية الاخلاقية، وابرز الاكوينى أهمية وضرورة ايستخدام الملكية الخاصة لأجل مصلحة الجماعة فهو لم يدافع عن الملكية الخاصة لذاتها. ولكن دافع عنها بصفتها وظيفة اجتماعية تدار لصالح المجموعة وهو بذلك لم يخرج عن فلسفة اللاهوت.

ثانيا :النشاط التجاري:

المطلب الثاني

الفكر الاقتصادي في العصور الوسطى

عرضنا فى المبحث الثانى من الفصل الرابع-الباب الأول لانهيار النظام الاقطاعي وخصائصه (١) . ونقتصر فى هذا المطلب على الفكر الاقتصادى في العصور الوسطى كما يلى:-

لقد اشتد نفوذ الكنيسة وأحتلت مكانة بارزة فى حياة الأفراد، ولم تقف عند شئون الله والحياة الآخرة، وانما تجاوزت ذلك الى حياتهم اليومية ومن ثم فقد أخذت تطاول الملوك والأمراء فى سلطاتهم- الزمنية وكثيرا ماكان لها الغلبة. وكان لهذا أثره العميق على الحياة الفكرية فى العصور الوسطى،وإنعكس ذلك على الفكر الاقتصادى ومن ثم اصطبغت الافكار الاقتصادية بصبغة أخلاقية واضحة وكان مناط الحكم هو الحال والحرمه والعدل. كما نتوقع أن يحمل رجل الدين لواء العلوم الاجتماعية(٢).

فقد كان علم الاقتصاد فى نظر معظم المتأثرين بالفكر الكنسي عبارة عن مجموعة قوانين ليست بمعنى القوانين العلمية التى تعرفها الآن، وانما بمعنى القواعد الاخلاقية التى تهدف الى ادارة النشاط الاقتصادى ادارة صالحة.

وبالنسبة لهذه القوعد الاخلاقية للمعاملات الاقتصادية فقد كانت من جهة قائمة على أساس من افكار ومبادئ اللاهوت، ومن جهة أخرى قائمة على قبول افكار أرسطو التى ترفض جميع الأساليب الاقتصادية

---

(١) المبحث الثاني من الفصل الرابع من هذا الكتاب ص٧١-٨١.

(٢) د.سعيد النجار: تاريخ الفكر الاقتصادى من التجاريين الى نهاية التقليديين،دار النهضة العربية، ١٩٧٢، ص٨٧-٩٧.

..وبعد ذلك أجاز الكتاب أسباب اخرى للخروج على قاعدة الثمر العادل منها تكاليف نقل السلع الى السوق وسوء التقدير والفوارق في مراتب المشتركين فى التبادل مرور الوقت سمح حتى لتغيرات العوض والطلب أن تؤثر فى اثمان السوق [١].

كذلك اباحة البيع بأعلى من الثمن العادل بشرط أن يدفع للكنيسة جزء م . التبرع بالزيادة للكنيسة،أو ادخال تحسينات على السلعة.

رابعا : الفائدة:

استقر الرأى منذ بداية العصور الوسطى على أن الفائدة ربا وقد كان توماس الاكوينى شأن غيره من رجال الكنيسة يعارض تقاضى فائدة عن اقراض المال وذلك على أساس نصوص التوراه والانجيل ففى سفر الخروج فى التوراه يقول "لاتصنعو عليه ربا" على أى فرد من شعب الرب ويقصد به شعب بنى اسرائيل، وفى التلمود فإن التحريم ذو صبغة عامة عل شعب بنى اسرائيل وغيرهم من الشعوب.

ولم يكتفى الاكوينى بالاستناد الى التعاليم الدينية فى مهاجمة الربا إلا أنه يؤكد رأيه ويدعمه بحجج منطقية من الافكار الاريسطية ضد الربا فقد كانت معارضة أرسطو للربا نابعه من نظرته الى النقود باعتبارها وسيط فى التبادل والذى يستهدف اشباع حاجات المستهلكين وأن النقود فى حد ذاتها عقيمة لاتلد، فاذا كانت الفائدة تدفع على الانتظار فان الانتظار ملك لله تعالى"

د. احمد الحداوى، مرجع سابق، ص٣٧-٣٨

كان الكنيسون ومنهم توماس الاكوينى ينظرون الى التجارة نظرة تحذيرية فهو يعتبرها عمل غير طيب وغير طبيعى على نحو ماتحدث به ارسطو ولكنها شر لابد منه فى الحياة الاجتماعية ولايمكن تبرير التجارة فى رأى الاكوينى الا إذا كانت تهدف الى الابقاء على حياة التاجر وبيته وان تكون الغاية منها أن تفيد البلد وفى هذه الحالة يكون الربح الناتج عنه نوع من جزاء عن عمل يؤدى

ثالثا: الثمن العادل :

حدد توماس الاكوينى بأن "للمشترى الامين" أن يقتصر على القول بانه برغم جهل البائع بقيمة الشئ الذى يبيع فان على المشترى أن يدفع له الثمن العادل ومن الواضح جدا أن المسألة تعتمد على الاخلاق اكثر من اى شئ آخر. وقد قام الاكوينى بمهاجمة القوانين التى تسمح للناس ببيع السلع باكثر من قيمتها لأن هذه القوانين المشتقة من القانون الرومانى تتمسى مع غرائز البشر وتساعد على الرذيلة

وقد عتنق الاكوينى فكرة اعتماد الثمن العادل على فكرة "المبادلة المتكافئة" لأرسطو والتى تتضمن تبادل سلع لها نفس التكلفة "كمية العمل" الى جانب تكلفة الانتاج والتى عرفها بأنها التكلفة الضرورية للمنتج حتى يستمر في ممارسة عمليات الانتاجية.

وفى ظل نشاط اقتصادى ضيق لم يكن الاستمرار على الاصرار على فكرة الثمن العادل شيئا غريبا ولكن مع نمو النشاط التجارى تدريجيا وبشكل واضح فى أواخر العصور الوسطى. نجد أن الاكوينى نفسه وهو اشد المهتمين بالعدالة يبيح التقلبات حول الثمن العادل وذلك تبعا للتقلبات فى حال السوق. فنجد هنا نوع من التناقض حيث نجده يبيح اقتضاء البائع ثمنا على اذا كان هذا يحول دون اصابته بالخسارة .

وقد ارتبطت هذه المناقشات فى مجال تبرير الفائدة بنمو التجارة الخارجية والمعاملات النقدية فى أواخر العصور الوسطى وقد تسبب ذلك فى انفصال الرأى الاقتصادى العلمى عن الرأى الدينى التقليدى الذى كانت الكنيسة متمسكة به أشد التمسك فى بداية العصور الوسطى وفى منتصفها، ثم كان تناول العديد من المفكرين للنقود وانخفاض قيمتها والتلاعب فى سك العملات.

هذا وقد برز بشكل واضح وابتداء من القرن العاشر الميلادى الفكر الاقتصادى الاسلامى والفكر الاقتصادى العربى، وحيث أننا قد تناولنا المبادئ العامة والأساسية للفكر الاقتصادى الاسلامى فى الباب الأول- فلن نعرض له- ونركز على الفكر الاقتصادى العربى ونقدم نماذج مشهوره له تبين مدى تقدم وتطور هذا الفكر واعتبار الكثير من مفكريه وخاصة ابن خلدون، وأبو الفضل الدمشقى، والمقريزى. من هؤلاء الذين قدموا تحليلا اقتصاديا متكاملا، ومن ثم يكونوا قد أسهموا فى اطارهم التاريخى فى تطوير الفكر الاقتصادى، وبلورة علم الاقتصادى السياسى نفسه وهذا ماسنراه فى الفصل الثانى .

ولكن الاكوينى طور فكرة أرسطو فى أنه قام بالتفرقة بين السلع التى تستهلك أثناء استعمالها وتلك التى لاتستهلك ليقول انها تنتمى الى فئة السلع التى تستهلك وأن المطالبة بفائدة على القرض الى جانب المطالبة بسداد القرض معناه الحصول على كسب غير طبيعى وغير عادل.

ولكن مع ازدياد التوسع الاقتصادى أخذت عملية قبول الفائدة تزداد تدريجيا واعترفت بها السلطة المدنية واهتمت بتنظيمها وأصدرت القرارات التى تضع سعر أقصى لها، وبذلك أصبحت الفائدة شيئا عاديا ومألوفا وأصبح رأى الكنيسة غير ذى أهمية بالنسبة لأغلب المقترضين والمقترضين.

وفى القرون الأخيرة من العصور الوسطى تعدل الرأى الكنسى لابقصد التخلى عن مبدأ تحريم الربا ولكن بقصد السماح ببعض الاستثناءات منها القائم على أساس "مبدأ تعرض المقرض للخسارة" باعتبار أن التأخر فى سداد القرض يعطى المقرض الحق أن يوقع جزاء على المقترض نظرا لما اصابه من خسارة حقيقة. مما فتح الباب على مصراعية لتقاضى فائدة دون اعتبار للأساس الذى يقوم اليه.

وأهم من الاستثناء السابق فى تحطيم فكرة تحريم الربا المبدأ الخاص "بضياع فرص الكسب" حيث أن المقرض حينما يعطى نقوده لشخص آخر انما يضيع على نفسه فرص لتحقيق الكسب لو استثمر ماله ولذلك فلابد أن يأخذ مقابلا ماديا لتعويضه، ويعد هذا انتصارا للفائدة. بالاضافة الى هذا نشأ مبدأ آخر وهو مبدأ "المخاطرة" كمبرر للفائدة فالمقرض حينما يضع ماله تحت تصرف شخص آخر انما يخاطر بماله مخاطرة شديدة قد تصل الى فقدان هذا المال بالكامل أحيانا. ومن ثم فان للمقرض أن يطالب المقترض بفائدة للتقليل من هذه المخاطرة.

-كما أن هناك مبررات اخرى تتعلق بالاطار الاجتماعى ومنهج تناول كل منهما، فلاشك أن الفكر الاقتصادى الاسلامى فى الـذى يعد جزءاً من علم الفقه يخضع بالدرجة الاولى لمجموعة من القواعد الكلية الشرعية، والسنن الالهية،والمبادئ العامة ومن ثم يتعين تناوله وتحليله وتقييمه فى ضوء ذلك بعيداً عن النظريات الوضعية، أما الفكر الاقتصادى العربى فلاشك أنه يخضع مثل غيره من النتاج الفكرى لمجموعة المفكرين فى مختلف المراحل التاريخية للمنهج الذى اوضحناه فى المبحث التمهيدى من هذا الباب، (ص١٩١-ص٢١٢)، للتعرف على ما اذا تعلق الأمر بمجرد أفكار لم يستخدم فيها منهج علمى أم لا، أم الامر يتعلق بنظريات علمية لذلك فإننا نفضل التناول المستقل لكل من الفكر الاقتصادى الاسلامى والفكر الاقتصادى العربى وعدم الجمع بينهما، مع الوعى بوحدة الارتباط بينهما، وأن الفكر الاقتصادى الاسلامى هو بمثابة الاطار الأشمل والوعاء الذى ينبع منه ويصب فيه الفكر الاقتصادى العربى وغالبا ما يأخذ صفته ويكون جزء منه.

وحيث أننا قد تناولنا فى المبحث الخامس من الفصل الرابع من الباب الأول من هذا الكتاب (ص١٣١٠-١٨٦) المبادئ الاقتصادية الأساسية فى النظام الاقتصادى الاسلامى، فانها تمثل أساس الفكر الاقتصادى الاسلامى، ويمكن الرجوع الى بحثنا السابق الاشارة اليه "دراسة تحليليه للفكر الاقتصادى الإسلامى: المنهج والمبادئ والاطار" فى التعرف على تفاصيل هذا الفكر لدى مجموعة كبيرة من الائمة ورجال الفقه وعلماء الدين الاسلامى، لذلك سنقتصر فى هذا الفصل على تناول وتحليل الفكر الاقتصادى العربى فقط.

الفصل الثانى
الفكر الاقتصادى الاسلامى والعربى

هناك ارتباط وثيق بين الفكر الاقتصـــادى الاســلامى والفكـر الاقتصادى العربى بحيث اصبح من المتفق عليه تناولــهما معــا وعــدم التفرقة بينهما، وهذا هو السائد فى كل الكتابات والدراســات المتوافــرة، فهناك وحدة اتصال وتجانس تصل الى درجة التطابق بينهما مــن حيــث التوجه الفكرى والمنطلق الدينى . والاطــار التــاريخى... الا أن هنــاك مجموعة من المبرررات تستوجب عدم الجمع بينهما وضرورة التميـــيز بينهم فى التناول والتحليل لأسباب موضوعية ومنهجية بل ودينية رغــم الوعى الكامل بدرجة ودقة وحجم هذا الإرتباط بينهما: .

-فهناك الاختلاف الكيفى الذى له مبرراته بين النوعيــن مــن الفكر . فمن وجهة نظر تاريخ الفكر الاقتصادى يوجد ارتباط تام بين الفكر الاقتصادى الاسلامى والدراسات المتعلقة بعلوم الشريعة الاسلامية بصفــة عامه. وعلم الفقه بصفة خاصه، كما أن من قدموا هذا الفكر الاقتصــادى الاسلامى هم رجال فقه وائمه ورجال دين، أما الفكر الاقتصادى العربــى. فرغم الوحدة التاريخية (غالباً مع الفكر الاقتصادى الاسلامى) والأســاس والثقافة الدينية الغالبة، والمرجعية الدينية فى افكارهم، والبعض منهم قــد شغل وظائف دينية، الا أن الصفة الغالبــة عليــهم مــن ناحيــة الشــكل والموضوع هو أن كتاباتهم ومؤلفاتهم جاءت غالبا لتركز على مجـــالات اخرى غير دراسات الفقه والشريعة (كابن خلدون، والمقريزى، والدلجى، ابن سينا، الفارابى...) وتشمل التــاريخ والاجتمــاع والفلســفة والعلــوم الطبيعية.... أى أنها ليست جزء من الفقه كما هو الحال بالنســبة للفكـر الاقتصادى الاسلامى .

المبحث الأول

الفكر الإقتصادى لدى الفلاسفه العرب
الفارابى ، ابن سينا ، الدلجى ، ابن طفيل

تتناول فى هذا المبحث الأفكار الإقتصاديه والماليه التى قدمها مجموعه من المفكرين هم فى الأصل يعدون من الفلاسفه ، كما كانت لهم انشغالات معرفيه وعلميه أخرى ، وسوف نقتصر على تقديم هذه الأفكار فى خطوط عامه رئيسيه ، ونقسم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب علي النحو التالى :

المطلب الأول : الفكر الإقتصادى لدى الفارابى ، وابن سينا .
المطلب الثانى : الفكر الإقتصادى لدى الدلجى .
المطلب الثالث : الفكر الإقتصادى لدى ابن طفيل وابن رشد

المطلب الأول

الفكر الإقتصادى لدى الفارابى وابن سينا .

يجمع ما بين كل من الفارابى وابن سينا انشغال كل منهما بالفلسفه بصفه اساسيه ، وأنواع أخرى من المعرفة خاصة فى مجال العلوم ، ولكل منهما أفكار اقتصادية محدودة فى اطار الانشغال الرئيسى لكل منهما ، وطبقا لمجموعة من الأهداف المثالية التى توجه هذه الأفكار ونعرض لهما كما يلى .

أولاً : الفارابى (٢٧٨ - ٣٤٠ هـ) (٨١٩-٩٥٠م) :

هو صاحب المؤلفات العديده فى السياسه وعلم النفس ، وما وراء الطبيعه ، والطبيعه وقد عرف الفيزياء بأنها التى تنظر فى الأجسام

على ذلك سنركز على رؤية وتحليل الفكر الاقتصادى العربى الذى قدمه مجموعة من المفكرين والفلاسفة العرب فى المرحلة التاريخية التى شهدت ازدهاراً فى الفكر الاسلامى بصفة عامة والعربى بصفة خاصة(حيث سيادة الركود والانهيار الفكرى والثقافى والاجتماعى والاقتصادى فى أوربا)، وذلك فى الفترة من القرن التاسع الميلادى وحتى القرن الرابع عشر الميلادى، وتمثل هذه الفترة حقبه زمنية هامة فى العصور الوسطى لأوربا، والتى شهدت ابتداء من القرن الثالث عشر عصر النهضة الأوربى...والذى كان للفكر الاسلامى والعربى اسهامات بارزة فى احداثه وتطوره، كان لها أبلغ الأثر فى تطور المعرفة العلمية بصفة عامة والمعرفة فى مجالات العلوم الاجتماعية بصفة خاصة سواء فيما يتعلق بالفلسفة والتاريخ والاجتماع والاقتصاد، وسوف نحاول فى هذا الفصل التعرف على معالم وخصائص ومحتوى الافكار الاقتصادية التى قدمها مجموعة من المفكرين العرب فى هذه المرحلة التاريخية.

وحتى يتسنى لنا تناول الفكر الاقتصادى العربى وتحليله وتقييمه وبيان دوره واثره فى تطور الفكر الاقتصادى بصفة عامة، فسوف نقسم هذا الفصل الى عدة مباحث على النحو التالى :

المبحث الأول : الفكر الاقتصادى لدى الفلاسفة العرب

المبحث الثانى: الفكر الاقتصادى لدى ابو الفضل الدمشقى.

المبحث الثالث: الفكر الاقتصادى لدى المقريزى.

المبحث الرابع: الفكر الاقتصادى لابن خلدون

« القانـون فى الطب » الذى نقل مع غيره من مؤلفاته الطبيه إلى اللاتينينه ، وظلت مصدراً لدراسة الطب فى جامعات أوروبا حتى القرن السابع عشر الميلادى ، ولا تزال تعد من المصادر الأساسيه فى دراسه تاريخ الطب حتى الأن [١] ، وله كتابات فى الفيزياء حيث حدد عناصر الحركه فى الجسم المتحرك ، كما درس خواص الماده الصلبه والسائله وطرق تعيينها ، وفى كتابه « الشفاء » وردت به معلومات عن المعادن وتكون الجبال .. واسباب الزلازل وظواهرها وفوائدها ، وفى هذا الكتاب تناول بعض الأفكار الإقتصاديه المحدوده والتى يمكن أن نعرض لها فيما يلى [٢] .

(١) كانت الفكره الأساسيه فى هذا الخصوص عند ابن سينا هى تناوله موضوع المدينه الفاضله (الذى تحدث فيه الفارابى كما رأينا) ولكن بتفصيل أكبر وأطلق عليها المدينة العادلة وأورد بعض الخصائص والشروط لهذه المدينه (اخلاقيه واجتماعيه واقتصاديه). وتتمثل فيما يلى [٣] : -

أ- يتعين أن تخلو هذه المدينه (أى لا يوجد فيها) من أى انسان عاطل « أن أى انسان متعطل ليس له مقام محدود ، بل يكون لكل واحد

---

(١) د./ حسين عبد الرحيم الحضاره الإسلاميه ، المرجع السابق الإشاره إليه ص ٥٦ .

(٢) د./ محمد يوسف موسي : الناحيه الإجتماعية والسياسية في فكر ابن سينا ، القاهره ، ١٩٥٢ ، ص ١٧ - ١٩ .

- د./ حسين عمر : تطور الفكر الإقتصادي المرجع السابق ذكره ص ١١٣ .

(٣) د./ راشد البراوي : تطور الفكر الإقتصادي ، دار النهضه العربيه ، القاهره ، ١٩٧٦ ، ص ٣٧-٣٩ .

الطبيعيه ومن اهم اعماله شروحه لأرسطو مما ادى الى تلقيبه بلقب المعلم الثانى (المعلم الأول أرسطو) ، وأشهر مؤلفاته رساله فى نصوص الحكم . وكتابه اراء أهل المدينه الفاضله [1] وفى هذا الكتاب الاخير جاءت بعض أرائه في شأن المدينة الفاضلة التى يدعو إلى قيامها وهو فى ذلك كان شديد التأثر بالفيلسوف اليونانى أفلاطون واقتبس منه الكثير من دعائم هذه المدينه – خصوصا فيما يتعلق بأساس قيامها لأسباب اقتصاديه [2] (التفسير الاقتصادى لقيام الجماعه أو المدينه ، أو الدوله فى اطار تاريخى) حيث أن كل فرد لا يستطيع ان يشبع حاجاته بمفرده ، بل لابد من الإلتجاء إلى غيره فى شكل الإجتماع فى جماعه أو مدينة صغيرة ويتم التعاون وتقسيم المهام بين افراد المدينة لانتاج كل حاجات الجماعه ، ويستمر الفارابى فى تحديد عناصر المدينه الفاضله وسكانها وخصائصهم ..بما يقرب من تحليل افلاطون «للمدينه المثاليه»

ثانيا : ابن سينا (٣٧٠ - ٤٣٠ هـ) (٩٧٩-١٠٣٩م) :

من أبرز العلماء العرب (والمسلمين) . متعدد المعارف برز فى أكثر من فرع من فروع المعرفه لذلك عرف بالشيخ الرئيس ، ولكن ابرزها الطب ، وله كتاباته فى الفلسفه . والفقه والشعر ، وأهم مؤلفاته

---

(١) الفارابي ، اراء أهل المدينه الفاضله ، مطبعه النيل ، القاهره – بدون عام نشر

د / حسين عمر نطور الفكر الإقتصادي قديما وحديثا ومعاصرا دار الفكر العربي ، القاهره ١٩٩٤ ، الكتاب الأول ، ص ١١٢

(٢) د / زكريا بيومي ، د / عزت عبد الحميد البرعي مبادئ الاقتصادي السياسي المرجع السابق ذكره ص ٥٨ - ٥٩

منهم « افراد المدينه منفعه فى المدينه » ، أى أنه يحرم البطاله والتعطل ، ويطالب بضرورة توفير العمل لكل الأفراد فى المدينه .

ب – هناك أفراد لا يستطيعون كسب معاشهم بسبب مرض أو آفه (عاهه) فهؤلاء يجب أن يفرض لهم ويكون عليهم قيم ، وأما العاطلون لغير واحد من هذين السببين ، فمن يريد أن يعيش على أكتاف الغير فجزاؤه الردع أو النفى .

(٢) تحدث ابن سينا عن فكره المال المشترك ، أى المال العام ويتكون عنده من حقوق (زكاه وخراج وغيره) تفرض على الأرباح المكتسبه والطبيعه كالثمرات والنتاج ، وممايفرض كعقوبه ، ومما يتم الحصول عليها من المصارف (مصارف الموارد) والغنائم ، ويستخدم هذا المال المشترك للإنفاق على المصالح المشتركه ، وعلى الذين حيل بينهم وبين الكسب بأمراض وعاهات .

(٣) لا يرى أن تكون المرأة من أهل الكسب كالرجل ، بل عليها واجبات الطاعه .

(٤) ينادى بتحريم بعض الصناعات ويقصد بها الأفعال والحرف والتى تتمثل فى :

أ– الصناعه (الأفعال) التى يقع فيها انتقال ملكيه أو أموال دون مصلحه أو منفعه فيها مثل القمار .

ب – الصناعه (الأفعال) التى تدعو ضد المصالح أو المنافع مثل السرقه واللصوصيه .

---

(١) د./ محمد لبيب شقير : تاريخ الفكر الإقتصادي ، القاهره ، ١٩٥٦ ، ص ٦٠. د. البراوي : تطور الفكر الإقتصادي ، دار النهضه العربية ، القاهره ، ١٩٧٦ ، ص ٣٧–٣٩ .

جـ الأفعال التى تغنى عن تعلم الصناعات مثل المراباه فإنها طلب زياده الكسب من غير حرفه تحصله وإن كانت بإزاء (أى تحقق) منفعه .

د – الأفعال الضاره للنظام الإجتماعى (واعطى مثالا لذلك بالزنا)

(٥) يرى البعض (١) أن فى كتابات ابن سينا ما يوحى بأنه يجعل أساس المبادلات – ومن ثم أساس القيمه : هى المنفعه التى تعود على كل متبادل مما يحصل عليه من سلع ، ومن هنا نادى بتحريم القمار فى مدينته الفاضله « العادله » لأن المقامر يأخذ من غير أن يعطى منفعه البته .

المطلب الثانى

الفكر الإقتصادى لدى الدلجى

هذا المفكر هو أحمد بن على الدلجى ، ولا توجد تراجم أو معلومات عنه فى المراجع أو المعاجم أوالمخطوطات المتوافرة ، وكل ما توافر بالنسبه له كتابه فى الفقر والفقراء وأسماه « الفلاكه والمفلكون» (٢) ولفظ الفلاكه ليس من الألفاظ العربيه ولكن الدلجى يقول أنه تلقاه من

---

(١) د./ محمد لبيب شقير : تاريخ الفكر الإقتصاد ي ، القاهره ، ١٩٥٦ ، ص ٦٠ .

(٢) وقد كتب الدلجي مؤلفه هذا بالقاهره من عام ١٤١٢ إلي عام ١٤٢١ في عهد المماليا الشراكسه ، وتمت طباعه هذا الكتاب في عام ١٣٢٢ هـ ، (١٩٠٤ م) بمطبعه الشعب بالقاهره ، وتعود المعلومات المتوافره عن الدلجي من هذه الطبعه وبحث : د./ صالح محمد صالح : الفكر الإقتصادي العربي في القرن الخامس عشر (ابر خلدون ، المقريزي ، الدلجي) مجلة القانون والإقتصاد ، العدد الثالث ، ماي ١٩٣٢ ص ٣٨٨– ٤٠١ .

أفاضل العجم ، ويقصدون به الرجل غير المحظوظ المهمل في الناس لأخلاقه وفقره ، ومن ثم فإن الفكر الإقتصادى للدلجي يتمحور حول دراسته لمشكله الفقر من بحث أسبابها وأثارها النفسيه والسلوكيه ومن خلالهاعرض لبعض الأفكار الأخري ويمكن عرضها بإختصار فيما يلي (١) .

(١) قسم الدلجى وجوه المعاش والكسب ، أى مصادر الكسب والدخل إلى وجوه طبيعيه ووجوه غير طبيعيه ، وتتمثل الوجوه الطبيعية فى تلك التى تكتسب من التجارة والزراعة والصناعة أو المعاش من الأموال الموروثه وخدمات العلماء ، أما الوجوه غير الطبيعية فهى التى تلتمس من التنجيم ومحاوله قلب المعادن إلى ذهب .

(٢) بعد أن يوضح تقسيمه لوجوه كسب المعاش (طبيعيه وغير طبيعيه) يقدم الشروط الواجب توافرها لنجاع وممارسه كل نوع من أوجه المعاش الطبيعيه على النحو التالى :

أ – بالنسبة للزراعه ـ فقد تناول العوارض والآفات التى تصيبها وتضعف انتاجيتها وقسمها إلى ما أسماه عوارض سماويه (طبيعيه) كالبرد والمطر ، وعوارض فنيه كسوء النبت وخبث الأرض ، وعوارض

---

(١) د./ محمد حلمي مراد ، المذاهب والنظم الإقتصادية « بدون عام نشر » ، القاهرة ، الطبعة الثانيه ، ١٩٥٢ ص ٤(٢) ٢٥ .

– د./ محمد لبيب شقير : تاريخ الفكر الإقتصادي ، المرجع السابق ذكره ص ٦٠-٦١ .

– د./ حسن عمر ، تاريخ الفكر الإقتصادي ، المرجع السابق ذكره ص ١١٣-١١٧

– د./ أحمد بديع ، مبادئ الإقتصاد السياسي ، المرجع السابق ذكره ، ص ١٢٧ ص ١٤٠ .

اقتصاديه كارتفاع نفقات الإنتاج وضعف العمال الزارعيين وخيانتهم ، وعوارض حكوميه ويقصد به الفساد الحكومي واثره على الإنتاجيه والإنتاج الزراعي .

ب – بالنسبة للصناعة سواء كانت يدويه أو عقليه ، فقد تناول شروط نجاحها وعوارضها ، وركز على بيان ما يصيب الصناعه بسبب عدم توفر العمال المهره ، أو بسبب انعدام أو عدم كفايه الأموال اللازمه لها (فكلما تحدد كسب دخل حدد له صرف) ، وتعاقب الركود والكساد، كما أن التنافس شديد بين الصناع مما يهبط بدخولهم إلى حد الكفاف ، كما عرض لما يتعرض له الصناع من الملل والضجر والدعة والرفاهيه .

جـ – وبالنسبة للتجارة :. فقد اوضح الدلجي أنه يلزم لممارستها ونجاحها توافر اموال كبيره « رأس مال كبير » ، وتوزيعه على أنواع السلع المختلفه ، أن يكون التاجر ذا بصيره ودرايه وتجربه مع توفر المقدرة على توقع ما سيكون عليه السوق بفراسه صادقه وحدس صحيح ، وشمول الطمأنينه واستتباب الأمن .

د – بالنسبة للخدمات : فقد ركز على خدمات العلماء والحرف، فأشار الى قلة دخل العلماء في عصره ، وعلله بكثرة من يعرضون أنفسهم ، وكثرة المنتحلين للعلم ، وقله الحاجه إلى خدماتهم ، كما أشار إلى أن العلوم خرجت عن أن تكون مصدراً للرزق لزوال معنى الإحتراف عنها ، لأسباب هي اهمال الوزراء والأمراء . شأن العلماء ، وكساد الحرف بسبب تناقص العمران ، وبيع الوظائف وعجز العلماء عن الأحتراف بالتجاره والفلاحة والصناعة، وقلة إعتداد العلماء بالمال .

(٣) يتناول الدلجي بعد ذلك المشكلة الجوهريه في بحثه ألا وهي مشكله الفقر ، وقد عبر عنها تعبيراً حقيقيا ، وإن كان ركز على المظاهر

المأساويه لها ، وتعرض للآثار النفسيه والسلوكيه المدمره للفقر ، وقد وصل فى وصفه له بإعتباره جريمة ، وأن الفقير منحرف السلوك سوف يقوده فقره إلى الإجرام لا محاله ، ويستخدم فى بيانه للفقر كل الأوصاف المكروهة والصفات القبيحة التى تثير الأسى والتقزز ، ونشير إلى بعضها حيث يذكر (١) « إن الفقر يحدث الكمد والإنقباض وسوء العشرة والغضب ، وأن الناس لا تبالى بغضب الفقير آمناً من غائلته ومغبته واستهانه به ، فتزدحم لديه موجات الغضب ، وهو لا يستطيع أن ينفث غيظه من بنفثه مصدور أو ضربه موتور ، فتستبحر أسباب الغيظ وتزخر أمواج العجز عن اطفائه بالإنتقام ، فيرتد كل ذلك إلى الباطن ويتحول حقداً ، ولما كان الحقد يقتضى الإنتقام ، فهو يجب أن يتشفى من الناس بإنتقام الزمان له منهم ، وربما يحيل ذلك على كرامته عند الله، وربما يظهر أنه لا منزله له عند الله لأنه لم ينتقم منهم ، وعجز الفقير عن الإنتقام يلزمه حب زوال تلك النعمه التى بها التفاوت بين الناس أى الحسد » .

(٤) يقرر الدلجى تحميل الفقراء مسئوليه فقرهم (دون غيرهم أو المجتمع) بسبب قعودهم وقصورهم عن السعى فى طلب الرزق والكسب، وتأكيداً لذلك قد دفع ودحض حجه الفقراء بأن فقرهم هو قدر مكتوب ، فنفى تماما تأثير القضاء والقدر بصورة تعدم الإنسان اختياره ، وسخر من فكرة الزهد إذا كانت تحض المرء على الكسل وعدم السعى فى طلب الرزق .

(١) د./ صالح محمد صالح : الفكر الإقتصادي ، المرجع السابق ذكره ص ٤٩٧ – ٤٠١ نقلاً عن الدلجي .

– على أنه مهما كانت قسوة الدلجى فى تصوير مشكلة الفقر وبحث اسبابه وأثاره الإجتماعية والنفسية والإقتصادية ، فقد سلط الأضواء على مشكله من أهم المشاكل ليس فى عصره فقط ولكن فى الوقت الحاضر أيضا حيث تتفاقم مشكله الفقر على كل المستويات وتصل نسبه الفقراء ومن هم تحت خط الفقر لكى تكون ما يقرب من ٤٠٪ إلى ٥٠٪ من سكان العالم ، وإذا كان يذكر للدلجى بيانه لمصادر النشاط الإقتصادى ، وابرازه للأسباب التى تؤدى إلى نجاح كل أنواع الأنشطه الإقتصاديه ، وبيانه للأسباب التى تحول دون تحقيق مستويات مرتفعه للإنتاج والإنتاجية (عوامل طبيعيه ، واقتصاديه ، وفساد ادارى واقتصادى) ، فإن ما يؤخذ عليه ، تحميله للفقير وحده مسئوليه فقره ، رغم أن الفقر ظاهره اقتصاديه اجتماعيه مركبه الجوانب لا شك للفرد دوره فى احداثها ولكن الدور الأكبر للنظام الإقتصادى والإجتماعى ، والسياسى ونظام القيم والأخلاق والعلاقات الإجتماعية السائدة ولو كان هناك قدر من التكافل الإجتماعى وضمان حد الكفايه ، والعيش الكريم وحقوق الإنسان ، ما كان يمكن أن توجد مشكله الفقر بهذه الأبعاد (١) .

---

(١) تناولنا هذا الموضوع بأبعاده في بحثنا عن الفكر الإقتصادي الإسلامي في مطالب متعدده سواء المتعلقه بالمبادئ الإقتصاديه الإساسيه ، أو لدي العديد من الفقهاء والائمه .

المطلب الثالث

الفكر الإقتصادى لدى ابن طفيل . ومنهج ابن رشد

نعرف في هذا المطلب للفكر الإقتصادي عند أحد الفلاسفة العرب ، والذي لم يتناوله إلا نفر قليل جداً بالتحليل والدراسه وهو ابن طفيل ولكن قبل أن تتناول افكاره الإقتصاديه نعرض في اختصار للخطوط العامة لمنهج البحث عند أعظم فلاسفه العرب بل أنه من أعظم فلاسفة ومفكرى العالم وهو ابن رشد وقد كان زميل لابن طفيل والذى كان له تأثيره فى ارساء اسس منهج البحث العقلي والعلمى ، وكان له تأثيره الواضح في العديد من المفكرين وخاصة ابن خلدون ، وفي أوروبا .

اولا : منهج البحث عند ابن رشد (١) .

هو ابو ليد محد بن أحمد ابن محمد ابن رشد المولود في عام ٥٢٠ هـ (١١٢٦ م) والمتوفى في نهاية القرن السادس الهجرى (الثانى عشر

(١) إن المفكرين فى الغرب أكثر معرفة بابن رشد ، فقد كان أثره عظيماً فى توجيه الثقافه الأوروبيه منذ القرن الـ ١٣م فى مجال الدراسة العمليه والدراسه الفلسفيه والدينيه ، وكانت طلائع النهضه الأوروبيه الحديثه تنسب إليه (الرشديون اللايتنيون) ، وقد أثر أبن رشد في تفكير توماس لاكويني إلى درجه كبيره جداً ، وقد ظهر بالإندلس فى عهد دوله الموحدين وخاصه فى عهدى أبويعقوب يوسف بن عبد المؤمن ، إبى يوسف يعقوب ، وكانت هذه الدولة تشجع العلماء والفلاسفه على عكس دوله المرابطين التي ضاقت بهم وقدمت عليهم الفقهاء ، وابن رشد كان طبيباً ، وفيلسوفاً وقد تولى القضاء لفترة محدوده كما تولى إبيه وجده القضاء ، له كتابات كثيره منها كتابه بداية المجتهد ونهايه المقتصد ، وفتح المقال ، وكتاب مناهج الأدله فى عقائد الأدله ، وكتابه تهافت التهافت والذى رد فيه على كتاب تهافت الفلاسفة للامام الغزالى .

الميلادى) والذى كان ينتمى إلى أسرة عربية شهيره فى الأندلس أسرة

وقد وقف ابن رشد موقف المواجهة والعداء لمعظم علماء وفقهاء الكلام فى عصره ، بسبب كثره خلافاتهم وتفرقهم إلى عديد من الفرق والجمعات (الأشعريه ، المعتزله ، الزيديه ، اتباع المذاهب الاربعه الكبرى ، الشيعه ، الظاهريه ، المتصوفه ..) وانصرافهم إلى تكفير بعضهم بعضا والى تقليد شيوخهم وتعطيل عقولهم ، (عصر التقليد وتوقف الاجتهاد) ويتفق الباحثون على أن منهج الكندى وابن رشد أقرب إلى منهج القرآن من منهجهم (منهج اقناع لامنهج جدل) ، فقد اراد ابن رشد أن يثبت لهؤلاء جميعاً أن العقائد الاسلاميه مطابقة للعقل ، ومن ثم فليس هناك ما يوجب الخلاف ، وأوضح أن العقل هو أبلغ الأدله على وجود الله حيث قال « ...... متى وجد جماعه من الناس يعجزون عن أستخدام عقولهم فى معرفه وجود الله فهم وشانهم ... فهنالك العديد من الايات القرآنيه التى دعا الله فيها الناس إلى الايمان بوجوده عن طريق العقل .... » ، وقد أدى هذا العداء بين ابن رشد وفقهاء ، عصره الى نجاحهم فى الكيد له وأمر الخليفه بنفيه وحرق كتبه ، غير أن الخليفه حين أمر بحرق كتب الفلسفه وبعض العلوم لم يضع فى النار كتب ابن رشد فقط ، بل الكتب الفلسفيه التى تم العثور عليها سواء لابن رشد أو غيره ، وقد ألقت هذه المحنه ظلال كثيفه على سيرة ابن رشد فصورته فى صورة المفكر المتحرر بل المارق ، مع أن منهجه فى التدليل على عقائد الاسلام من أفضل المناهج لأنه استطاع أن يجمع فيه بين العقل والشرع على أفضل وجه ، وقد أتهمه البعض بالالحاد مع أنه كان الأقرب إلى روح الدين الاسلامى ، ولو كان هذا الاتهام صحيحاً لكانت قد تمت محاكمه وهذا لم تحدث مما يدل على بطلان الاتهام .

- ابن رشد : بدايه المجتهد ونهاية المقتصد ، مكتبه الحلبى ، القاهرة ، ١٩٨١ .
- د . محمود قاسم : الكشف عن مناهج الادله لابن رشد ، الهيئه المصريه العامه للكتاب، القاهرة ، ١٩٩٤ .
- د . فرج انطون : فلسفه ابن رشد : الهيئه المصريه العامه للكتاب ، القاهره ، ١٩٩٦ .
- رينان : ابن رشد والرشديه ، ترجمة عادل زعيتر ، دار احياء الكتب العربيه ، القاهره .

علم وقضاء) ، ومن أهم كتبه مناهج الأدله في عقائد الأدله والذى قدم فيه منهجه العلمى والعقلى ، درس الطب والحكمة والفلسفة كأبن سينا والفارابى ، وقد قام بشرح كتب أرسطو وعرف بسببها فى أوروبا بإسم الشارح الأكبر ، وعهد إليه بمنصب القضاء ، فى اشبيليه ، ثم دعاه الخليفه أبو يعقوب فى عام ٥٧٨ هـ (١١٨٢م) إلى مراكش وجعله طبيبه الخاص ثم ولاه وظيفه القضاء فى قرطبه ، ثم جاء الخليفة أبو يوسف الملقب بالمنصور (بعد وفاه والده) فزادت مكانه ابن رشد فاشتد عداء خصومه ونجحوا فى الكيد له لدي الخليفه الذى أمر بإعتقاله ونفيه بفى عام ٥٩١ هـ ، ١١٩٤م وأحرق كتبه ، ثم عفا عنه المنصور بعد ذلك واستدعاه إلى مراكش .

كما ذكرنا من قبل فإن هدفنا فى تناول ابن رشد هو بيان منهجة فى البحث والدراسه وما قدمه فى هذا الخصوص يجعله من الرواد الذين وضعوا الأسس المنهجية للفكر الأنسانى بصفه عامه ، وقدا استقرت معالم المنهج العلمى فى دراسة الظواهر وخصوصا الإجتماعية فى القرن الثامن عشر ، وهى لا تختلف كثيراً عن تلك التى قدمها ابن رشد قبل خمسة قرون .

إن هدف ابن رشد ومنهجه ونتاجه الفكرى ينطلق من محاوله التوفيق بين الدين والعقل ، وسبقه فى ذلك الإمام الغزالى، ولكن أثره

د . حسين عبد الرحيم : الحضاره والآثار الاسلامي ، المرجع السابق ذكره .

- Aberry , A . J ., oriental Essays , Allen and unwin , London , 1960 .

ونجاحه كان محدوداً ، أما ابن رشد فقد فاق الغزالي في التوفيق من الدين والعقل والفلسفة ، ويمكن ابراز معالم منهج ابن رشد في الخطوط العامة التالية (١) .

(١) وجود قوانين تحكم الحياة والكون والطبيعة - حيث يقول أن لكل نوع من الكائنات خلقته الخاصة ، وأن هناك أسباب وقوانين أودعها الله في الكون وأن انكار وجود القوانين الطبيعيه معناه الإتجاه إلى القول بالمصادفه أو الإتفاق ، ولا بد أن يكون للشئ أسباب ضروريه تقتضي وجوده على الصفه التي هو بها ذلك النوع موجود .

(٢) أن أدله الشرع هي أدله العقل : وتشمل دليل العنايه الإلهيه حيث ليس من الممكن أن تكون ملائمه الكون وظواهره لحياة الإنسان وليده الصدفه أو الإتفاق ، ولابد أن تكون هناك عناية بما في هذا الكون وهي العنايه الإلهيه ، فالشرع يؤكد ما تشهد به البداهه الحسيه والنظره العقليه السليمه (أي الأخذ بالتجريب من خلال المشاهده الحسيه للواقع واعمال العقل) ويمكن الإستشهاد بآيات عديدة من القرآن الكريم .

(٣) البحث عن علاقات السببيه : أن كل ظواهر الكون مسخره لوظائف محدده ، وما كان مسخراً فلا بد أن يكون مخلوقاً ، وهذه دعوة صريحة إلى البحث والدراسه لمعرفه علاقات السببيه وأسرار القوانين والغايات التي أودعها الله في هذا الكون - وهذا هو برهان الشرع . (٢)

---

(١) د . محمود قاسم : المرجع السابق ذكره . مباشره ، ص ٢٢ - ٢٧ .
د . فرج انطون : المرجع السابق ذكره - مباشرة ، ص ٤ - ٧ .

(٢) راجع بحثنا: الفكر الاقتصادي العربي ودوره في تطور الفكر الاقتصادي بمجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية-حقوق الاسكندرية ١٩٩٨.

(٤) الحركة والتغير المستمد من قوانين الحياة : حيث يقول أن كل فعل يفضى إلى خلق شئ إنما هو عباره عن حركة ، والحركه تقتضى شيئاً لتحركه ، ويتم فيه بواسطتها فعل الخلق ، وعلى ذلك تكون الحركه مستمره فى العالم ، ولولا هذه الحركه السمتمره لما حدثت التحولات المتتاليه الواجبه لخلق العالم ، بل لما حدث شئ قط ...

(٥) العقل واعماله يلعب الدور الأساسى فى اكتشاف الأسباب والقوانين : يرى ابن رشد أن فى الكون عقلا فاعلا وعقلا منفعلا ، والعقل الفاعل هو عقل عام مستقل عن جسم الإنسان وغير قابل للإمتزاج بالماده ، أما العقل المنفعل فهو عقل خاص قابل للفناء والتلاشى مثل باقى قوى النفس ، وإنما يقع العلم والمعرفه بإتحاد هذين العقلين ، وأول نتيجه تحل من هذا الإتحاد تدعى العقل المكتسب ، ووظيفه هذا الأخير إيصاله إلى حرم الخالق الأزلى دون أن يدغمه به والعلم هو سبب الإتصال بين الخالق والمخلوق ، ومتى اتصل الإنسان بالله صار عارفا بكل شئ فى الكون أى أن الإتصال بالكون ومعرفته يكون بالدرس والتنقيب والبحث العلمى والعقلى .

ثانيا : الفكر الإقتصادى عند ابن طفيل :

إذا كان ابن رشد هو رائد منهج البحث العقلى والعلمى ، وكانت دراساته وكتبه وابحاثه فى مجالات الفلسفه والعلوم والأدلة الشرعية ، فإن ابن طفيل وهو الفيلسوف الذى زامله وعاصره (ويقال أنه كان بمثابه الأستاذ ثم الزميل لابن رشد) ، وكان له الدور الأكبر فى أظهار عبقريته ، فهو الذى قدمه للخليفه وطلب منه شرح أعمال أرسطو، وكان له اهتمامه باشباع الحاجات والاطار البيئى، وقد عرضنا له فى بحث خاص كما زكرنا .

المبحث الثانى

الفكر الإقتصادى لدى أبى الفضل الدمشقى (١)

هو الشيخ ابو الفضل جعفر بن على الدمشقى ، ولا توجد في كتب التراجم أو الطبقات تحديد دقيق لمولده أو وفاته ، وما يتوافر من معلومات عنه أنه انتهى من كتابه فى عام ٥٧٠ هـ (١١٧٥م) وأنه عاش فى الشام (طرابلس) وكان تاجرا يتصف بالحكمة والتدين وإتساع المعرفة كما يتضح من كتابه الذى تناول فيه أفكاره الاقتصاديه والتجاريه وهو « الإشارة إلى محاسن التجارة ومعرفة جيد الأعراض ورديها وغشوش المدلسين فيها » وهو كتاب مختصر أو موجز من الحجم الصغير ، بدأه الدمشقى بقوله « هذا كتاب اختصرناه فى محاسن التجاره ... وجعلناه فصولا » ، وسوف نتناول أفكاره الاقتصاديه على النحو التالى : –

---

(١) اعتمدنا فى تناول هذا المبحث ، الفكر الاقتصادى لأبى الفضل الدمشقى على المراجع الاتيه :

١ – أبوالفضل جعفر على الدمشقى : الإشارة إلى محاسن التجاره ومعرفه جيد الأغراض ورديها وغشوش المدلسين فيها ، مطبعة المؤيد ، القاهرة ١٣١٨ هـ ، ١٨٩٩م .

– الاشاره إلى محاسن التجاره للشيخ أبى الفضل جعفر بن على الدمشقى ، تحقيق البشرى الشوربجى ، مكتبه الكليات الازهريه ، القاهره ١٩٧٧ .

– د / السيد عاشور : دراسه فى الفكر الاقتصادى – مطبعة المؤيد ، القاهرة ، ١٩٧٣ .

– د / السيد عاشور : رواد الاقتصاد العربى ، مطبعه المؤيد ، القاهرة ١٩٧٤ .

– د . قيلان سليم كيروز : موجز المبادئ الاقتصاديه ، دار المعرفه ، بيروت (بدون عام نشر) .

– دائره المعارف الاسلاميه ، طبعة كتاب الشعب ، المجلد ٩ (بدون عام نشر) .

١- نظرة عامة للفكر الاقتصادي للدمشقى ومنهجه .

٢- المال : مفهومه وتقسيماته وفضل كثرة المال .

٣- الحاجات وتعددها .

٤- تقسيم العمل .

٥- صعوبات المقايضة والنقود .

٦- أسس تحديد القيمة والثمن .

٧- الصنائع والحرف والعلوم .

٨- جيد الأعراض ورديئها وصفات السلع .

٩- أسباب الحصول على الأموال وطرق الكسب .

١٠- نصائح ووصايا للتجار أو (محاسن التجارة) .

١١- حفظ المال وانفاقه (الإدخار والإحتياط وصيانة المال) .

أولا : نظرة عامه للفكر الاقتصادى للدمشقى ومنهجه :

قدم أبو الفضل الدمشقى كتابه « الإشاره إلى محاسن التجاره » فى أواخر القرن السادس الهجرى وهو ما يوافق أواخر القرن الثانى عشر الميلادى ، ويبدو أن هذا الكتاب لم تصل نسخ منه إلى القاهرة أو مخطوطات له إلا فى أوائل القرن الرابع عشر الهجرى (أواخر القرن التاسع عشر الميلادى) ، وليست هناك دراسات عن هذا الكتاب إلا من خلال كتاب للاستاذ السيد عاشــور « دراسة فى الفكر الاقتصادى العربى » وشملت تحليلا لافكار كتاب الدمشقى ثم النص الكامل للكتاب فى عام ١٩٧٤ ، ثم قام الاستاذ البشرى الشوربجى بتحقيق كتاب الدمشقى والتعليق عليه فى عام ١٩٧٧ ، تحت عنوان أبحاث من التراث الإسلامى فى علم الاقتصاد وفن التجاره وصناعه الكيمياء .

إن النظرة العامة للفكر الاقتصادى للدمشقى فى كتابه « الإشاره إلى محاسن التجارة » والذى يتكون من أكثر من ثلاثين فصلا ، تؤدى بنا إلى القول إنه أول كتاب يوضع فى الدراسات الاقتصاديه والتجاريه فقط ، أى أن كل الكتابات التى قدمت فى الفكر الاقتصادى سواء الإسلامى أو العربى أو العالمى فى الفترات التاريخيه ، ما قبل القونين السابع عشر والثامن عشر، لم تقدم بشكل مستقل وتقتصر على الدراسات الاقتصاديه فقط ، بل كانت من خلال أنواع أخرى من الفكر سواء الفلسفى (أفلاطون وارسطو) الفاربى ، ابن طفيل ، الدلجى)أو التاريخى (المقريزى ، الأسدى ، ابن خلدون ...) أو الدينى والفقهى (الفكر الاقتصادى الإسلامى) [١] ، الفكر الاقتصادى الكنسى (سان توماس لاكوينى) ، أو السياسى (الأفكار الاقتصاديه التى قدمها بعض المفكرين فى القرنين السادس عشر والسابع عشر مثل جون لوك ، وجون لو ، هيوم)، وأن أول ما كتب فى الاقتصاد بشكل مباشر كان لانطوان دى مونكريتان فى كتابه مطول فى الاقتصاد السياسى الذى نشر فى عام ١٦١٥ م وإن كان شومبيتر بصفه بأنه فاقد لكل أصاله [٢] ثم ويليام يتى فى كتابه الحساب السياسى والذى كتبه فى ١٦٦٥ ونشر فى عام ١٦٩١ ، ثم مؤلف كانتيلون فى عام ١٧٥٥ وعنوانه بحث أو مقال عن

---

(١) راجع بحثنا عن الفكر الاقتصادى الاسلامى ، المرجع السابق الإشارة اليه .

(٢) د . زكريا بيومى ، د . عزت عبد الحميد البرعى ، مبادئ الاقتصاد السياسى ، المرجع السابق ذكره ، ص ٢٣٨ ، ٢٣٩ .

– د . محمد دويدار . مبادئ الاقتصاد السياسى ، منشأه المعارف ، ١٩٨٦ الاسكندرية ، ص ١٣ ، ص ١٣ .

ماهيه التجارة بوجه عام ، واشار إليه ستانلى جيفونز فى عام ١٨٨١ (١) فإن أبو الفضل الدمشقى قد قدم كتابه فى عام ١١٧٥ م - أى قبل كتابات مونكريتان بأكثر من أربعة قرون ، وقبل كتاب كانتيلون والذى يتفق تقريبا معه فى العنوان (عن التجاره) بما يقرب من ستة قرون .

كما أن الموضوعات التى تناولها أبو الفضل الدمشقى شملت معالجه العديد من المسائل الاقتصاديه كالحاجات ، وتقسيم العمل ، وأنواع الصنائع ، والنقود ، والقيمة والثمن ، وأنواع الاكتساب . و إن كان قد أشار بتفصيل أكبر للتجاره ومحاسنها وكيفيه الاستفاده منها، ثم بيان مفصل عن ما قد يواجهه التاجر من عوارض وعيوب وغش فى السلع ، وقد استخدم خبرته العمليه الواسعه كتاجر واتساع مداركه ومعارفه فى أن يقدم للتجار دراسه تساعدهم فى اكتشاف ذلك من خلال أبحاث فى الكيمياء - فإن ذلك يزيد كتابه أهميه بوضعه فصول عن أصول مهنة التجارة .

إن الاستنتاج الذى يمكن التوصل إليه بحياد كامل هو أن كتاب أبو الفضل الدمشقى يعد أول كتاب تم تخصيصه بالكامل بهدف تناول وتحليل الدراسات الاقتصادية والتجارية - مع الإشارة إلى بعض الجوانب العملية فى مهنه التجارة (قبل أربعه أو خمسه قرون من الكتابات الاقتصاديه المتخصصه) وإذا ما أخذنا فى الإعتبار الوسط التاريخى من حيث الزمان والمكان ، والإطار الاجتماعى والاقتصادى ، حيث يتعلق بنشاط اقتصادى يغلب عليه اقتصاد المبادلة البسيط

---

(١) كتابنا مع د . زكريا بيومى ، السابق ذكره ، مباشرة ، ص ٢٤٤ .

ويستخدم أدوات إنتاج بسيطة . كما أن المصطلحات الاقتصادية لم تكن قد استقرت وتم التعارف عليها – (بل كان له جهده فى هذا الخصوص) – ثم أننا لسنا أمام مفكر واسع ومتعدد المعرفه - بل تاجر يتمتع بخبرة واسعة ودراسة عميقة . فإنه مع ذلك يعد من رواد الفكر الاقتصادى وكان له تأثيره الواضح أو كان يجب أن يكون له تأثيره الواضح فى تطور الفكر الاقتصادى لو أن أعماله قد تم تناولها وتحليلها وترجمتها وتقديمها للفكر الاقتصادى العالمى ، وبعد هذه النظرة الشاملة نرى أهم افكاره :

ثانيا : المال ، مفهومه وتقسيماته ، وفضل كثرة المال .

يشير أبو الفضل الدمشقى فى « بيان حقيقة المال » أن المال هو مجموع مقتنيات الإنسان ثم يعدد الأنواع المختلفة من هذا المال ، أى مجموع ممتلكات الإنسان سواء كانت نقود أو معادن أو عقار ... وهو هنا يقصد بها ثروة الإنسان ، وقد يكون المال قليل أو كثير ، وعنده أن أقسام المال أربعة [١] : هى ما أسماه الصامت وهو العين والورق ؟ ويقصد بالعين ما تم ضربه من دنانير ، أما الورق ، فلعله يقصد به النقد المعبر عنه بالورق فى شكل صكوك للدين . حيث أن النقود الورقية لم تكن سائدة فى عصره .

٢- العرض أو العروض ويقصد به المتاع أو السبع ويشمل الأمتعة والبضائع والجواهر والحديد والنحاس والرصاص والخشب وسائر الأشياء المصنوعة منها – (مجموع السلع المتوافرة) .

٣- العقار ويشمل عدد العقارات المبنيه (المساكن والفنادق ،

---

(١) أبو الفضل الدمشقى الإشاره إلى محاسن التجاره - تحقيق البشرى الشوربجى ، المرجع السابق ، الإشاره إليه ، ص ١٨ .

والحوانيت ، والخمامات والمعاصر والأفران والمدابغ والعراص (أراضى فضاء لم يتم البناء عليها بعد) . والأراضى الزراعية ، ويطلق عليها اسم « المزدرع » أى ما يتم زراعته من أراض كالبساتين والكروم والمراعى والحقول والغياض ، والأنهار .

٤- الحيوان - ويطلق عليه « المال الناطق » ويشمل الرقيق من عبيد وإماء ، والكراع : وهى الخيل والحمير والإبل المستعملة والماشية : وهى الغنم والبقر والماعز والإبل السائمة .

من الواضح أن الدمشقى يقصد بالمال فى مفهومنا المعاصر - الثروة ، ونراه قد أحاط بكل ما يمكن من عناصر تدخل فى مفهوم الثروة باعتبارها مجموع السلع والأصول المالية والنقديه والعقاريه والمنقوله التى يحوزها فرد ما فى فترة زمنيه معينه (وإن كان يؤخذ عليه جعله الرقيق وهو انسان) جزء من المال أى شئ مثل السلع والعقار وهى نفس نظره أرسطو . وقد يكون ذلك مقبولاً فى عصره (بداية عصر المماليك) كما أن الدين الإسلامى لم يحرم وجود الرق ، وإن كان يحث على حسن معاملة الرقيق وتحريره .

أما فضل كثرة المال : فقد أشار الدمشقى أن الغنى ينبئ عن خلال شريفه و خصال كريمة ، فإذا كان هذا الغنى موروث فإنه يخبر عن نعمة قديمة ونسبة كريمة ، أما إذا كان غنى مكتسب ، فإنه يعبر عن همة عالية وعقل وافر ورأى كامل ، حيث أن الضعيف فى الرأى والتدبير يفرق المال المجتمع .

وهنا نجد خبرة الدمشقى كتاجر هدفه زياده المال المكتسب وتحقيق الغنى ، وإذا اضيفت مطالبته التاجر من التحلى بالأخلاق الكريمة

والتدين والأمانة فإننا نكون أمام ثروات وأموال مشروعة تحقق النفع والخير للجميع .

ثالثا : الحاجات وتعددها :

يرى أبو الفضل الدمشقى أن الأموال جميعها نافعة ، فأهلها إذا دبرت كما يجب وبعضها أفضل من بعض وتختلف باختلاف أحوال الزمان والمكان ... ثم يناقش بعد ذلك أهم استخدامات هذه الأموال عندما توجه لإشباع الحاجات ، فيوضح أن حاجات الإنسان متعددة ويقسمها إلى ضرورية طبيعية (المأوى والغذاء والملبس) وإلى عرضية وضعية (العلاج ، والدفاع) حيث يذكر « لما كان الإنسان من بين سائر الحيوان كثير الحاجات فبعضها ضرورية طبيعية وهى كونه محتاجا إلى منزل مبنى وثوب منسوج وغذاء مصنوع ، وبعضها عرضية وضعيه كحاجته عند اللقاء إلى ما يقيه من عدوه وإلى ما يقاتل به ، وحاجته إلى إلى أدويه مركبة من عقاقير وأشربه » (١) .

ثم يشير إلى أن وسائل إشباع هذه الحاجات يحتاج إلى أنواع من الصناعات ويقصد بها الزراعات ، والصنائع والحرف حيث يقول : « إن كل واحد من هذه الصناعات يحتاج إلى أنواع من الصناعات حتى تتكون ثم حتى تتم كمل يفعل فى النبات وحاجته أن يزرع ثم ينقى ويسقى ويربى ، ثم يحصد ثم يحتاج إلى صناعه أخرى تكون تمام الانتفاع به كحاجة القمح بعد حصاده إلى الدراس والذر والغربلة والطحن والنخل والعجن والخبز حتى يصلح أن يتغذى به ، وحاجة الكتان بعد البل والتعطين إلى ، النفض والدق ثم المشط والغزل ثم إلى الطبخ ثم سائر أعمال النساجه ثم إلى الصفر والقصارة والخياطة حيت يصلح أن يكتسى به » (٢)

---

(١) أبو الفضل الدمشقى الإشارة إلي محاسن التجارة [illegible]

(٢) أبو الفضل الدمشقى المرجع السابق ذكره مباشرة ص ٢٠

رابعا: تقسيم العمل :

أشار الدمشقى كما رأينا إلى تعدد حاجات الإنسان ، وضروره القيام بمختلف أنواع الصناعات من زراعه وصناعه وحرف حتى يتم اشباع هذه الحاجات ، وحتى يتحقق ذلك نراه فى اطار التسلسل المنطقى لغرض افكاره الإقتصاديه يشير إلى ضروره اجتماع الأفراد مع بعضهم البعض للقيام بهذه الصناعات ، حيث يعجز لإنسان بمفرده عن تحقيق ذلك ، وهنا لابد من تقسيم العمل بين أفراد الجماعه ، وأن تتولى كل مجموعه القيام بحرفه أو مهنه محدده ، وأن ذلك يحقق التعاون ويؤدى إلى اجاده واتقان الصناعات المختلفه ثم نرى الدمشقى يتقدم فى فكره حين يقرر أن السبب الأساسى لاجتماع الأفراد وانشاء المدن هو حاجة الأفراد لبعضهم البعض (وهذا ما ذكره افلاطون وابن سينا ، والفارابي كما رأينا من قبل » - ويعبر الدمشقى عن ذلك بقوله « لم يمكن الواحد من الناس لقصر عمره أن يتكلف جميع الصناعات كلها ... فليس يقدر على جمعها كلها حتى يحيط بها من أولها إلى آخرها علما ، وأن الصناعات مضمومه بعضها إلى بعض كالبناء يحتاج إلى النجار ، والنجار يحتاج إلى الحداد وصناع الحديد يحتاجون إلى صناعة أصحاب المعادن ، وتلك الصناعات تحتاج إلى البناء فاحتاج الناس لهذه العلة إلى اتخاذ المدن والإجتماع فيها ليعين بعضهم بعضا ، لما لزمتهم الحاجة إلى بعضهم بعضا » (١) .

---

(١) أبو الفضل الدمشقى - محاسن التجارة - تحقيق البشرى الشوربجى ، ص ٢٠ - ص ٢١ .

خامسا : صعوبات المقايضة والنقود :

يتناول أبو الفضل الدمشقي موضوعا آخر ويجئ في ترتيب منطقي للتحليل الإقتصادي ليس في عصره ، (منذ أكثر من ثماني قرون) ولكن فيما نتناوله في الوقت الحاضر ، فهدف النشاط الإقتصادي هو اشباع الحاجات وتحقيق الأرباح والإيرادات ، ولكي يتم ذلك لا بد من استخدام الأموال « الإيرادات » في الصناعات المختلفه (نواحي النشاط الإقتصادي) كوسائل لاشباع الحاجات عن طريق التعاون وتقسم العمل، وإذا ما تحقق الإنتاج لابد من تبادله بين الجماعات وهنا تثور مسأله وسيله هذا التبادل ، وكيفيه تحديد قيمه وتثمين السلع والخدمات المتبادله - هل يمكن أن تحقق المقايضه ذلك ، وإذا ما ثبت عجزها ، فإن النقود تكون هي الآداة الرئيسية للتبادل وتحديد القيمة ، فما هي طبيعة هذه النقود ومما تصنع وما هي خصائصها ووظائفها - في إطار ذلك الترتيب تناول الدمشقي صعوبات المقايضة وعجزها ومن ثم الحاجة إلى النقود واجتمع الناس على تفضيل الذهب والفضه لتحقيق التبادل وتحديد قيمه وثمن السلع المتبادلة - ، وأن الذهب يفوق الفضه ويقدر بعده اجزاء منها- وما يعبر عن ذلك ما ذكره الدمشقي ، فلما كان الناس يحتاج بعضهم إلى بعض ... ولم يمكن أن يعلم ما قيمه كل شيء من كل جنس وما مقدار العوض (المقابل) عن كل جزء من سائر الأشياء ... لذلك احتيج (كانت الحاجة) إلى شئ يثمن به جميع الأشياء ويعرف به قيمة بعضها من بعض ، فمتى احتاج الإنسان إلى شئ مما يباع أو يستعمل دفع قيمة ذلك الشئ من ذلك الجوهر الذى جعل ثمناً لسائر الأشياء « وفي شأن صعوبات المقايضة يذكر » ولو لم يفعل ذلك لكان الذى عنده نوع من الأنواع التي يحتاج إليها صاحبه كالزيت والقمح ... وعند

صاحبه أنواع أخرى لا يتفق أن يحتاج هذا إلى ما عند ذاك ويحتاج ذاك إلى ما عند هذا فى وقت واحد فتقع الممانعه بينهما » وفى شأن اختيار المعادن وتفضيل الذهب والفضة يذكر : « نظرت الأوائل فى شىء يثمن به جميع الأشياء فوجدوا جميع ما فى أيدى الناس إما نبات أو حيوان أو معدن ، فأسقطوا النبات والحيوان عن هذه الرتبه لأن كل واحد منهما مستحيل يسرع إليه الفساد ، وأما المعادن فإختاروا منها الإحجار الذاتيه الجامده ، ثمن اسقطوا منها الحديد والنحاس والرصاص ، أما الحديد فلإسراع الصدأ إليه ، وكذلك النحاس ، فضلا عن زنجاره ، ومع ذلك عملوا منه الفلوس ، أما الرصاص فلتسويده وافراط لينه فتتغير اشكال صورته ، ووقع اجماع الناس كافه على تفضيل الذهب والفضه للسرعه فى السبك والطرق والجمع والتفرقه والتشكيل بأى شكل أريد ، مع حسن الرونق وعدم الروائح والطعوم الرديئة ، وبقائهما وقبولهما العلامات التى تصونها وثبات السمات التى تحفظها من الغش والتدليس ، فطبعوها وثمنوا بها الأشياء كلها .. وفى شأن تفضيل الذهب عن الفضه يذكر أبو الفضل الدمشقى : « أن الذهب أجل قدراً فى حسن الرونق وتلزز (تلاصق) الأجزاء وطول البقاء وتكرار السبك فى النار فجعلوا كل جزء منه بعدد أجزاء من الفضه » ثم يضيف الدمشقى أن الناس جعلوا الذهب والفضة ثمناً لسائر الأشياء فاصطلحوا على ذلك ليشترى الإنسان حاجته فى وقت ارادته ويكون من حصل له هذان الجوهران ، كأن الأنواع التى يحتاج إليها (أى جميع السلع والخدمات التى يحتاج لها) حاصل فى يده مجموعة لديه متى شاء ، فلذلك لزمت الحاجه فى المعاش إلى المال الصامت[١] (النقود المعدنية ، والنقود الورقية) .

(١) أبو الفضل الدمشقى ، المرجع السابق ذكره ، ص ٢٢ - ٢٣ وفى شأن تميز الذهب دكر الدمشقى قول بعض الأدباء العين (أى الذهب) ، للعين قره وللظهر قوة ومن ملك نصفره أبيض وجهه واحضر عيشه .

كما زكرنا فإننا أمام تحليل شبه كامل للنقود من حيث صعوبات المقايضه والحاجة إلى استخدام النقود ثم الأنواع المختلفه للنقود من سلعيه إلى معدنيه ، ثم الإجماع على الذهب والفضه مع تفضيل الذهب ، ثم بيان لمختلف وظائف النقود من وسيط فى التبادل إلى مقياس لتحديد قيم الأشياء (السلع والخدمات) إلى قوه شرابيه عامه تعطى صاحبه الحق فى الحصول على أى سلعه معروضه للتبادل ، وأنه أداه للثروه وأحد أشكالها (المال الصامت « العين » الذهب والفضه ، والورق ، الأوراق النقديه ، وصكوك الدين) .

سادسا : *اسس تحديد القيمه والاثمان* :

في إطار التحليل الإقتصادي من خلال الترتيب المنطقي للعملية الإقتصاديه والتي تبدأ من الحاجات ثم اشباعها عن طريق انشاء الصناعات والزراعات ... الأموال المتوافره ومن خلال تقسم العمل ، وعندما يتحقق الناتج يتم التبادل بواسطه النقود ، فإن الخطوه التاليه التي تفرض نفسها هي كيفيه تحديد قيمه وأثمان السلع والخدمات المتبادله . وكما زكرنا ونؤكد علي براعه الدمشقي في تحليله فإنه أخذ نفس الترتيب . وفي خصوص القيمه والثمن فقد تكلم عن متوسط القيمه وكيف يتم التعرف عليه ، ثم نسبيه القيمه والثمن . ثم تأثر الاسعار بسوق العرض والطلب . وإذا كان من غير المتصور أن يميز الدمشقي بدقه بين القيمه والثمن وبين قيمه الإستعمال وقيمه المبادله . والجوانب الكميه والكيفية لظاهره القيمه (من حيث المصدر الشرط والقياس) فهذه كلها لم تتبلور في الفكر الإقتصادي إلا في القرن التاسع عشر بل ان المدرسة الحديثه التي تسيطر كانت تفسر القيمه والثمن ولم تعرض للجوانب الكميه والكيفيه

كما زكرنا فإننا أمام تحليل شبه كامل للنقود من حيث صعوبات المقايضه والحاجة إلى استخدام النقود ثم الأنواع المختلفه للنقود من سلعيه إلى معدنيه ، ثم الإجماع على الذهب والفضه مع تفضيل الذهب ، ثم بيان لمختلف وظائف النقود من وسيط فى التبادل إلى مقياس لتحديد قيم الأشياء (السلع والخدمات) إلى قوه شرابيه عامه تعطى صاحبه الحق فى الحصول على أى سلعه معروضه للتبادل ، وأنه أداه للثروه وأحد أشكالها (المال الصامت « العين » الذهب والفضه ، والورق ، الأوراق النقديه ، وصكوك الدين) .

سادسا : اسس تحديد القيمه والاثمان :

في إطار التحليل الإقتصادي من خلال الترتيب المنطقي للعملية الإقتصاديه والتي تبدأ من الحاجات ثم اشباعها عن طريق انشاء الصناعات والزراعات ... الأموال المتوافره ومن خلال تقسم العمل ، وعندما يتحقق الناتج يتم التبادل بواسطه النقود ، فإن الخطود التاليه التي تفرض نفسها هي كيفيه تحديد قيمه وأثمان السلع والخدمات المتبادله . وكما زكرنا ونؤكد علي براعه الدمشقي في تحليله فإنه أخذ نفس الترتيب . وفي خصوص القيمه والثمن فقد تكلم عن متوسط القيمه وكيف يتم التعرف عليه ، ثم سببيه القيمه والثمن . ثم تأثر الأسعار بسوق العرض والطلب . وإذا كان من غير المنصف أن يشير الدمشقي بدقه بين القيمه والثمن وبين قيمه الإستعمال وقيمه المبادله . والجوانب الكميه والكيفية لظاهرة القيمه (من حيث المصدر والشرط والقياس) فهذه كلها لم تتبلور في الفكر الإقتصادي إلا في القرن التاسع عشر بل ان المدرسة الحديثه التي تسيطر [illegible] القيمه والثمن ولم نعرض للجوانب الكميه والكيفيه

فنحن أمام عمل شاق حيث يقدم فيه الدمشقي دليل التجاره ، واشبه بقاموس للتعرف علي مختلف أنواع العروض ونشير إلي البعض منها فقط مثل الجواهر المثمنه ، اللؤلؤ ، الياقوت الزمرد ، الفيروز ، المرجان ، العقيق ، اللازورد ، المسك ، العنبر ، الكافور ، العود ، القرنفل ، السنبل والأذخر ، الصندل ، الزعفران ، النيل (من مواد الصباغه) ، البقم ، الفلفل ، اللبان ، المصطلي ، الزنجبيل . المعادن ، الأقوات ، العقار ، الحيوان (الخيل ، البغال ، والحمير ، والأبل ، والماشيه).

تاسعا : اسباب الحصول علي الأموال وطرق الكسب :

عرض أبو الفضل الدمشقي في كتابه للوسائل المختلفة التي يمكن للانسان من خلالها الحصول علي الأموال أي اكتساب أو كسب الأموال سواء كانت سلع « بضائع » أو معادن ، أو نقود ، أو عقار أو منقول ، (حيوان) أو كان ذلك نتيجه العمل والسعي واحتراف المهن والصنائع ، وهو هنا يحصر اسباب اكتساب الأموال وأنواع الكسب في أربعه أنواع أما عن طريق التملك ، أو المغالبه ، أو بإستخدام أنواع الإحتيال أو بإستخدام المغالبة والأحتيال معاً ونعرض لها بإختصار كما يلي :(١).

أ- الإكتساب عن طريق الملكيه :

أهم طرق الحصول علي الأموال هي عن طريق تملكها ، أي الملكيه، وملكيه الأموال تحدث عن طريقين :-

١ - الملكية من طريق المصادفه والعرض - أي بدون بذل مجهود

---

(١) أبو الفضل الدمشقى : المرجع السابق الأشاره إليه ص ٥٩ - ص ٦١ .

فنحن أمام عمل شاق حيث يقدم فيه الدمشقي دليل التجاره ، واشبه بقاموس للتعرف علي مختلف أنواع العروض ونشير إلي البعض منها فقط مثل الجواهر المثمنه ، اللؤلؤ ، الياقوت الزمرد ، الفيروز ، المرجان ، العقيق ، اللازورد ، المسك ، العنبر ، الكافور ، العود ، القرنفل ، السنبل والأذخر ، الصندل ، الزعفران ، النيل (من مواد الصباغه) ، البقم ، الفلفل ، اللبان ، المصطلي ، الزنجبيل ، المعادن ، الأقوات ، العقار ، الحيوان (الخيل ، البغال ، والحمير ، والأبل ، والماشيه).

تاسعا : أسباب الحصول علي الأموال وطرق الكسب :

عرض أبو الفضل الدمشقي في كتابه للوسائل المختلفة التي يمكن للانسان من خلالها الحصول علي الأموال أي اكتساب أو كسب الأموال ، سواء كانت سلع « بضائع » أو معادن ، أو نقود ، أو عقار أو منقول ، (حيوان) أو كان ذلك نتيجه العمل والسعي واحتراف المهن والصنائع ، وهو هنا يحصر اسباب اكتساب الأموال وأنواع الكسب في أربعه أنواع أما عن طريق التملك ، أو المغالبه ، أو بإستخدام أنواع الإحتيال أو بإستخدام المغالبة والأحتيال معاً ونعرض لها بإختصار كما يلي :(١).

أ- الإكتساب عن طريق الملكيه :

أهم طرق الحصول علي الأموال هي عن طريق تملكها ، أي الملكيه، وملكيه الأموال تحدث عن طريقين :-

١ - الملكية من طريق المصادفه والعرض - أي بدون بذل مجهود

(١) أبو الفضل الدمشقي : المرجع السابق الأشاره إليه ص ٥٩ - ص ٦١ .

والحرف والخدمات المختلفه ثم العلوم ويقسم المهن « الصنائع » إلي مهن كريمه ساميه ومهن متواضعه ، بل يعتبرها وضيعه ، وهنا يضع مهن العلم والإشتغال به من المهن والصنائع الشريفه الساميه ، ويعتبر العلوم والعمل بالعلم من الصنائع ، ويري أن الطبيب كمهنه أفضل من النجار ثم نراه يفرق بين المهن الذهنيه : كالرياسه والملوك والأمراء والوزراء والكتاب والقضاه . والمهن والصنائع العمليه كالصانع بيده وكسبه محدود، ثم اشار إلي المهن والصنائع الضارة وهي التي كرهتها الحكماء، فمنها الصنائع الضارة بالعقول وهي التي يخالط ذووها النساء والصبيان كثيراً ، والصنائع الضاره بالأدمغة والأجسام مثل الأشياء المتعفنة والقذرة، والسمك ، والغبار ، والأعمال الشاقه مثل حمل الأثقال ، وما شاكل هذا الآمر والخدمات المهينه التي تكسب العار مثل من يعرض نفسه للصنع والسخريه والأستهزاء والقياده [1] .

ثامنا : جيد الأعراض ورديئها (صفات السلع واختبار جودتها) :

حدد ابو الفضل الدمشقي عدة فصول من كتابه تناول فيها كيفيه صيانه الأعراض ، أي السلع والأمتعة والجواهر والمعادن وسائر الأشياء المصنوعه ، ثم بيان وسائل اختبار غش الذهب وغش الفضه ، ثم يتعرض بتفصيل جيد الأعراض وصفاتها - ومن الواضح أنه وضع كل خبراته المكتسبه في مجال التجاره في هذه الفصول ، كما تعكس درايته ومعرفته الدقيقه بمختلف أنواع الأشياء المصنوعه التي يتم

---

(١) أبو الفضل الدمشقي : المرجع السابق ذكره ص ٦٣ ، ٦٤ .

والحرف والخدمات المختلفه ثم العلوم ويقسم المهن « الصنائع » إلي مهن كريمه ساميه ومهن متواضعه ، بل يعتبرها وضيعه ، وهنا يضع مهن العلم والإشتغال به من المهن والصنائع الشريفه الساميه ، ويعتبر العلوم والعمل بالعلم من الصنائع ، ويري أن الطبيب كمهنه أفضل من النجار ، ثم نراه يفرق بين المهن الذهنيه : كالرياسه والملوك والأمراء والوزراء والكتاب والقضاه . والمهن والصنائع العمليه كالصانع بيده وكسبه مجدود، ثم اشار إلي المهن والصنائع الضارة وهي التي كرهتها الحكماء، فمنها الصنائع الضارة بالعقول وهي التي يخالط ذووها النساء والصبيان كثيراً ، والصنائع الضاره بالأدمغة والأجسام مثل الأشياء المتعفنة والقذرة، والسمك ، والغبار ، والأعمال الشاقه مثل حمل الأثقال ، وما شاكل هذا الآمر والخدمات المهينه التي تكسب العار مثل من يعرض نفسه للصنع والسخريه والأستهزاء والقياده [١] .

ثامناً : جيد الأعراض ورديئها (صفات السلع واختبار جودتها) :

حدد ابو الفضل الدمشقي عدة فصول من كتابه تناول فيها كيفيه صيانه الأعراض ، أي السلع والأمتعة والجواهر والمعادن وسائر الأشياء المصنوعه ، ثم بيان وسائل اختبار غش الذهب وغش الفضه ، ثم يستعرض بفحص تمييز الأعراض وصفاتها - ومن الواضح أنه وضع كل خبراته المكتسبه في مجال التجاره في هذه الفصول ، كما تعكس درايته ومعرفته الدقيقه بمختلف أنواع الأشياء المصنوعه التي يتم

---

(١) أبو الفضل الدمشقي ، المرجع السابق ذكره ص٦٢ ، ٦٤ .

مدي خلطه بغيره من المعادن ... ويعطي لنا الكثير من التجارب في هذا الخصوص ، والتي يتضح منها أنه من المحتمل اشتغاله بعمل الصاغة والإتجار في الذهب والفضه .

جـ - تمييز الأعراض وصفاتها :

كان تناول هذا الموضوع أحد الإنشغالات الإساسية الدمشقي ويتضح ذلك من عنوان الكتاب « الإشاره إلي محاسن التجاره - ومعرفه جيد الأعراض ورديئها وغشوش المدلسين فيها » لذلك نراه يتناول خصائص السلع والأموال والجواهر والمعادن والنقود والعقار والحيوان .... واشار إلي أن العديد من الأطباء والفلاسفه والعلماء قد وضعوا كتبا كثيره بينوا فيها خواصها ومنافعها وجيدها ورديئها وأماكنها وجيمع أسمائها باللغات اليونانية والفارسية والعربية .. ويشير إلي أنه لم يشأ أن يعدد ويذكر ما في كل صنف لأن العطر وحده قد أحصي بعض المتأخرين ما عرفه منه وما سمع به وما قرأه فكان قريبا من ثلاثة آلاف عقار (دواء ومركب) ويحتاج كل واحد منها في نعوته وذكر منافعه ومضاره إلي شرح طويل ، غير أني سأذكر من ذلك شيئاً مما يكثر بيعه وشراؤه والمتاجره فيه وكذلك في غيره من الأعراض[1] » .

ثم يستعرض أبو الفضل الدمشقي خصائص ومميزات كل سلعة ويوضح الجيد منها والرديء ، واحتمالات الغش ،كيفيه التعرف عليه -

---

(١) أبو الفضل الدمشقى : المرجع السابق ذكره ص ٣٠ - ثم يبين أبو الفضل الدمشقى بالتفصيل خصائص ومزايا واصناف وأنواع السلع والمعادن والحيونات - ص ٣٠ - ص ٥٨ .

مدي خلطه بغيره من المعادن ... ويعطي لنا الكثير من التجارب في هذا الخصوص ، والتي يتضح منها أنه من المحتمل اشتغاله بعمل الصاغة والإتجار في الذهب والفضه .

جـ - تمييز الأعراض وصفاتها :

كان تناول هذا الموضوع أحد الإنشغالات الإساسية الدمشقي ويتضح ذلك من عنوان الكتاب « الإشاره إلي محاسن التجاره - ومعرفه جيد الأعراض ورديئها وغشوش المدلسين فيها » لذلك نراه يتناول خصائص السلع والأموال والجواهر والمعادن والنقود والعقار والحيوان .... واشار إلي أن العديد من الأطباء والفلاسفه والعلماء قد وضعوا كتبا كثيره بينوا فيها خواصها ومنافعها وجيدها ورديئها وأماكنها وجميع أسمائها باللغات اليونانية والفارسية والعربية .. ويشير إلي أنه لم يشأ أن يعدد ويذكر ما في كل صنف لأن العطر وحده قد أحصي بعض المتأخرين ما عرفه منه وما سمع به وما قرأه فكان قريبا من ثلاثة آلاف عقار (دواء ومركب) ويحتاج كل واحد منها في نعوته وذكر منافعه ومضاره إلي شرح طويل ، غير أني سأذكر من ذلك شيئاً مما يكثر بيعه وشراؤه والمتاجره فيه وكذلك في غيره من الأعراض[1] » .

ثم يستعرض أبو الفضل الدمشقي خصائص ومميزات كل سلعة ويوضح الجيد منها والرديء ، واحتمالات الغش وكيفيه التعرف عليه -

---

(١) أبو الفضل الدمشقي : المرجع السابق ذكره ص ٣٠ - ثم يبين أبو الفضل الدمشقي بالتفصيل خصائص ومزايا واصناف وأنواع السلع والمعادن والحيونات - ص ٣٠ - ص ٥٨ .

فتنتقل ملكيه الأموال عن طريق المواريث عن الآباء والأهل والأقارب وتسمي (الركاز) .

٢- الملكية عن طريق القصد والطلب - أي عن طريق العمل وبذل المجهود وطلب الحصول علي الأموال وإكتساب ملكيتها .

ب - الإكتساب عن طريق المغالبة - ويتم أساساً عن طريق القصد والطلب وينقسم إلي نوعين - بإستخدام سلطه جبر .

أ - المغالبة السلطانية : كالجبايات من المكوس والرسوم والخراج والأعشار والصدقات والفيء وجوالي الذمه .

ب - المغالبة الخارجية - فهي بدورها نوعين [1] معلنه كقطع الطريق والنهب والغارات [2] ومستترة كالسرقة .

جـ - الإكتساب بأنواع الإحتيال « والمقصود بالإحتيال - القيام بعمل وامتهان الصناعه أو التجاره - أو هما معاً .

١- أما الصنائع (الصناعه) فقد تكون علميه كالفقه والنحو والهندسه ، وقد تكون عمليه كالحياكه والفلاحه أو قد تكون مركبه كالطب (علمي وعملي) والفروسيه والكتابه .

٢- أما المتاجر « التجارة » أن التجار ينقسمون إلي ثلاثة أصناف الركاض (أي التاجر المتجول) أو المستورد والخزان « أى تاجر الجمله»

---

(١) السيد عاشور . رواد الاقتصاد العرب . في دراسته عن أبو الفضل الدمشقي ، مع ملحق لنصوص الكتاب ، المرجع السابق الاشاره إليه - ص ١٧٤ - ص ٢٢٩ .

(٢) ابو الفضل الدمشقي . المرجع السابق ذكره ص ١١

فتنتقل ملكيه الأموال عن طريق المواريث عن الآباء والأهل والأقارب وتسمي (الركاز) .

٢- الملكية عن طريق القصد والطلب - أي عن طريق العمل وبذل المجهود وطلب الحصول علي الأموال وإكتساب ملكيتها .

ب - الإكتساب عن طريق المغالبة - ويتم أساساً عن طريق القصد والطلب وينقسم إلي نوعين - بإستخدام سلطه جبر .

أ - المغالبة السلطانية : كالجبايات من المكوس والرسوم والخراج والأعشار والصدقات والفيء وجوالي الذمه .

ب - المغالبة الخارجية - فهي بدورها نوعين [1] معلنه كقطع الطريق والنهب والغارات [2] ومستترة كالسرقة .

جـ - الإكتساب بأنواع الإحتيال « والمقصود بالإحتيال - القيام بعمل وإمتهان الصناعه أو التجارد - أو هما معاً .

١- أما الصنائع (الصناعه) فقد تكون علميه كالفقه والنحو والهندسه ، وقد تكون عمليه كالحياكه والفلاحه أو قد تكون مركبه كالطب (علمي وعملي) والفروسيه والكتابه .

٢- أما المتاجر « التجارة » أن التجار ينقسمون إلي ثلاثة أصناف الركاض (أي التاجر المتجول) أو المستورد والخزان « أى تاجر الجمله»

---

(١) السيد عاشور . رواد الاقتصاد العرب ، فى دراسته عن أبو الفضل الدمشقى ، مع ملحق لنصوص الكتاب ، المرجع السابق الاشارة إليه - ص ١٧٤ - ص ٢٢٩ .

(٢) ابو الفضل الدمشقى . المرجع السابق ذكره ص ١١

التجارة [١] ثم عده فصول متتاليه للدراسه التحليلية لأنواع التجار : تاجر الجمله (الخزان) ، والتاجر المتجول (الركاض) والتاجر المصدر (المجهز) ثم بيان كيفيه الوقايه والإحتراز من بعض الطوائف الضاره بالتجاره والتجار كالطامعين والمزيفين ، والخائنين (المبرطخين) والمحتالين والنصابين (المحرزقين والمموهين) وأهل النفاق والرياء (النمائين الذين يصيدون الدنيا بالدين) - وكما ذكرنا في النقطة السابقه ، فإن تحليل الدمشقي يعكس خبرته ودراسته وعمله بالتجاره ، فأكثر من نصف الكتاب يعرض فيه لأصول مهنة التجارة وخصائص السلع ، وما يجب أن يتحلي به التاجر من خصائل وصفات ، فالأمر يتعلق إذن بما يمكن أن نطلق عليه اقتصاديات التجاره ونشير هنا فقط إلي أهم الموضوعات التي تناولها في وصاياه للتجار ومحاسن التجاره ، وأنواع التجار .

---

(١) سبق أبو الفضل الدمشقى فى التركيز على التجاره الشيخ أبوبكر بن هارون المتوفى فى عام ٣١٢ هـ وكتابه الحث على التجاره والصناعه والعمل (طبعه دمشق ١٣٤٨ هـ) حيث تناول : التجاره والأسواق وكيف أن التجاره تعتبر أهم موارد الحصول على المعيشه والكسب ، المال وفوائده وأن الفقر عيب ، والعمل وكيف أن أنبياء كثيرين كانوا يعملون وقوله أن النبى دواد عليه السلام قال : نعم العون الغنى أو اليسار على الدين وأنه قال أن الفقر هو الموت الأكبر . د . مصطفى دسوقى كسبه: قراءات فى مناهج بحث وكتابه التاريخ الاقتصادى الاسلامى ، المؤتمر الدولى حول التاريخ الاقتصادى للمسلمين مركز صالح كامل للاقتصاد الاسلامى ، جامعه الأزهر ، الجزء الثالث ٢٥ - ٢٧ ابريل ١٩٩٨ ص ٦٨ .

التجارة [١] ثم عده فصول متتاليه للدراسه التحليلية لأنواع التجار : تاجر الجمله (الخزان) ، والتاجر المتجول (الركاض) والتاجر المصدر (المجهز) ثم بيان كيفيه الوقايه والإحتراز من بعض الطوائف الضاره بالتجاره والتجار كالطامعين والمزيفين ، والخائنين (المبرطخين) والمحتالين والنصابين (المحرزقين والمموهين) وأهل النفاق والرياء (النمائين الذين يصيدون الدنيا بالدين) - وكما ذكرنا في النقطة السابقه ، فإن تحليل الدمشقي يعكس خبرته ودراسته وعمله بالتجاره ، فأكثر من نصف الكتاب يعرض فيه لأصول مهنة التجارة وخصائص السلع ، وما يجب أن يتحلي به التاجر من خصائل وصفات ، فالأمر يتعلق إذن بما يمكن أن نطلق عليه اقتصاديات التجاره ونشير هنا فقط إلي أهم الموضوعات التي تناولها في وصاياه للتجار ومحاسن التجاره ، وأنواع التجار .

---

(١) سبق أبو الفضل الدمشقى فى التركيز على التجاره الشيخ أبوبكر بن هارون المتوفى فـى عام ٣١٢ هـ وكتابه الحث على التجاره والصناعه والعمل (طبعه دمشق ١٣٤٨ هـ) حيث تناول : التجاره والأسواق وكيف أن التجاره تعتبر أهم موارد الحصول على المعيشه والكسب ، المال وفوائده وأن الفقر عيب ، والعمل وكيف أن أنبياء كثيرين كانوا يعملون وقوله أن النبى دواد عليه السلام قال : نعم العون الغنى أو اليسار على الدين وأنه قال أن الفقر هو الموت الأكبر . د . مصطفى دسوقى كسبه: قراءات فى مناهج بحث وكتابه التاريخ الاقتصادى الاسلامى ، المؤتمر الدولى حول التاريخ الاقتصادى للمسلمين مركز صالح كامل للاقتصاد الاسلامى ، جامعه الأزهر ، الجزء الثالث ٢٥ - ٢٧ ابريل ١٩٩٨ ص ٦٨ .

١- التجارة أفضل المعايش ، فهي كما ذكرنا النشاط الرئيس ، وعنده أن التجار أفضل واسعد الناس في الدنيا والتاجر موسع عليه وله مروءه .

٢- المكانه الساميه للتاجر الصدوق ، ويذكر الدمشقي عن الرسول صلي الله عليه وسلم قوله : « ما أملق تاجر صدوق وقوله : « التاجر الأمين الصدوق مع الشهداء يوم القيامه [١] » .

جـ - أنواع التجار : يقدم أبو الفضل الدمشقي فصول متتابعه عن الأنواع المختلفه من التجاره والتجار في عصره ويشرح بالتفصيل طبيعه ومهام كل نوع سواء تجاره الجمله « الخزان » ، والتاجر الجوال « الركاض » وكان منتشراً في عصره ، والمجهز أي الذي يقوم بالتصدير . ويوضح تعريف وخصائص كل نوع من أنواع التجار ، ثم الوظائف الرئيسيه لكل تاجر - ومايتعين أن يقوم به من حفظ للسلع وتخزينها - ومبادرات البيع والشراء والتسويق والأسعار وكيفيه التعامل معها - وتفضيله للأسعار المعتدلة علي اساس القيمه المتوسطه للأشياء ويرفض تدخل الدوله ، وإن كان يطالب التجار بتأمل احوال السلطان ، والبعد عن الإحتكار والمغالاه .

ثم يستعرض أبو الفضل الدمشقي مجموعه من الطوائف الضاره المفسده التي دائما ما تحيط بالتجاره ويحذر التجار من شرورهم وفسادهم ، ومن ثم ضروره الإحتياط والوقايه من الطمع والتزييف والغش والأختيال والنصب وأهل الرياء و النفاق والتدليس .

---

(١) الاكتساب فى الرزق المستطاب للشيبانى ، تحقيق الشيخ محمود عرنوس ، مطبعة الأنوار ، القاهرة ١٩٣٨ ، ص ٣٧ .

- أبو الفضل الدمشقى ، المرجع السابق ذكره ص ٦٩

١- التجارة أفضل المعايش ، فهي كما ذكرنا النشاط الرئيس ، وعنده أن التجار أفضل واسعد الناس في الدنيا والتاجر موسع عليه وله مروءه .

٢- المكانه الساميه للتاجر الصدوق ، ويذكر الدمشقي عن الرسول صلي الله عليه وسلم قوله : « ما أملق تاجر صدوق وقوله : « التاجر الأمين الصدوق مع الشهداء يوم القيامه (١) » .

جـ - أنواع التجار : يقدم أبو الفضل الدمشقي فصول متتابعه عن الأنواع المختلفه من التجاره والتجار في عصره ويشرح بالتفصيل طبيعه ومهام كل نوع سواء تجاره الجمله « الخزان » ، والتاجر الجوال « الركاض » وكان منتشراً في عصره ، والمجهز أي الذي يقوم بالتصدير . ويوضح تعريف وخصائص كل نوع من أنواع التجار ، ثم الوظائف الرئيسيه لكل تاجر - ومايتعين أن يقوم به من حفظ السلع وتخزينها - ومبادرات البيع والشراء والتسويق والأسعار وكيفيه التعامل معها - وتفضيله للأسعار المعتدله علي اساس القيمه المتوسطه للأشياء ويرفض تدخل الدوله ، وإن كان يطالب التجار بتأمل احوال السلطان ، والبعد عن الإحتكار والمغالاه .

ثم يستعرض أبو الفضل الدمشقي مجموعه من الطوائف الضاره المفسده التي دائما ما تحيط بالتجاره ويحذر التجار من شرورهم وفسادهم ، ومن ثم ضروره الإحتياط والوقايه من الطمع والتزييف والغش والأحتيال والنصب وأهل الرياء و النفاق والتدليس .

---

(١) الاكتساب فى الرزق المستطاب للشيبانى ، تحقيق الشيخ محمود عرنوس ، مطبعة الأنوار ، القاهرة ١٩٣٨ ، ص ٣٧ .

- أبو الفضل الدمشقى ، المرجع السابق ذكره ص ٦٩

الأراضي الزراعيه ، وشيوع ظاهره بيع الوظائف والمناصب ومن ثم فرض رسوم واتاوات ورشاوى ومنح وعطايا بدون وجه حق ، فضلا عن سيطره السلطان وأتباعه على الانتاج بصفه عامه ، والإنتاج الزراعي من الحبوب والغلال بصفه خاصه ، وفرض ضرائب ورسوم مرتفعه جداً ، مما أدى إلى شيوع الغلاء الفاحش ، فنشأت المجاعات .

٢- **الأسباب الاقتصاديه** : ويركز المقريزى على ارتفاع كلفه الانتاج الزراعي وخصوصا الحبوب والغلال والاقوات ، ويرجع ذلك إلى ارتفاع ريع أو ايجارات الاراضي الزراعيه المملوكه لأهل الدوله حتى بلغت في فتره تحليله عشره أمثال ما كان قبلها ، وكذلك ارتفاع كلفه البذور والحرث والحصد واجره العمل (مع زياده ساعات عمل السخره) فضلا عن ارتفاع الضرائب والاتاوات ، كل ذلك أدى إلى عجز معظم الفلاحين ، وهروب الكثير منهم ، فكان النقص الشديد في الحاصلات الزراعية والارتفاع المتصاعد والمستمر في أسعارها .

٣- **الأسباب النقديه** : تناول المقريزى هذه الاسباب بالتفصيل - وقد اتفق معه الأسدى (كما رأينا في المبحث السابق) في أن فساد النقود والمكاييل والموازين تعد من أهم اسباب شيوع الفساد وتدهور الأوضاع ومن ثم المجاعات ، وقد عرض المقريزى لأنواع النقود التي توجد (النقود المتداوله) وتاريخ هذه النقود ، وخصائص كل نوع وهي الدينار الذهبي والدرهم الفضي والفلوس (العمله النحاسيه) ، وأرجع احد اسباب الغلاء وارتفاع الأسعار بصفه أساسيه إلى الكثره الواضحه في كميات واحجام النقود الموجوده ، ثم الفوضى المتفشيه في ضرب (سك) النقود وعدم وجود اسس واضحه من حيث الشكل والوزن والعدد والحجم والمعيار ثم درس المقريزى العلاقة بين أنواع النقود ووجد أن العملات

الأراضي الزراعيه ، وشيوع ظاهره بيع الوظائف والمناصب ومن ثم فرض رسوم واتاوات ورشاوى ومنح وعطايا بدون وجه حق ، فضلا عن سيطره السلطان وأتباعه على الانتاج بصفه عامه ، والإنتاج الزراعي من الحبوب والغلال بصفه خاصه ، وفرض ضرائب ورسوم مرتفعه جداً ، مما أدى إلى شيوع الغلاء الفاحش ، فنشأت المجاعات .

٢- **الأسباب الاقتصاديه** : ويركز المقريزى على ارتفاع كلفه الانتاج الزراعي وخصوصا الحبوب والغلال والاقوات ، ويرجع ذلك إلى ارتفاع ريع أو ايجارات الاراضي الزراعيه المملوكه لأهل الدوله حتى بلغت في فتره تحليله عشره أمثال ما كان قبلها ، وكذلك ارتفاع كلفه البذور والحرث والحصد واجره العمل (مع زياده ساعات عمل السخره) فضلا عن ارتفاع الضرائب والاتاوات ، كل ذلك أدى إلى عجز معظم الفلاحين ، وهروب الكثير منهم ، فكان النقص الشديد في الحاصلات الزراعية والارتفاع المتصاعد والمستمر في أسعارها .

٣- **الأسباب النقديه** : تناول المقريزى هذه الاسباب بالتفصيل - وقد اتفق معه الأسدى (كما رأينا في المبحث السابق) في أن فساد النقود والمكاييل والموازين تعد من أهم اسباب شيوع الفساد وتدهور الأوضاع ومن ثم المجاعات ، وقد عرض المقريزى لأنواع النقود التي تود (النقود المتداوله) وتاريخ هذه النقود ، وخصائص كل نوع وهي الدينار الذهبي والدرهم الفضي والفلوس (العمله النحاسيه) ، وأرجع احد اسباب الغلاء وارتفاع الأسعار بصفه أساسيه إلى الكثره الواضحه في كميات واحجام النقود الموجوده ، ثم الفوضى المتفشيه في ضرب (سك) النقود وعدم وجود اسس واضحه من حيث الشكل والوزن والعدد والحجم والمعيار ثم درس المقريزى العلاقة بين أنواع النقود ووجد أن العملات

٢- طلب العلم وجمع المال طبقاً لما يوصيه به بعض الحكماء (اليست عناصر التقدم الإقتصادي هي عن طريق الدمج والإرتباط بين العلم أي البحث العلمي والتكنولوجيا والإنتاج والتنمية وهذا ما حدث منذ الثوره الصناعيه حتى ثورة الإتصالات والإلكترونات والهندسه الوراثيه ... الآن) .

٣- انفاق المال في أبوابه ... ويعبر الدمشقي عن ذلك أبلغ تعبير : « أن صاحب الدنيا يطلب ثلاثة أمور هي السعه في المعاش والمنزله في الدنيا والزاد في الآخره ، ولا يدركها إلا بأسباب أربعه هي اكتساب المال من معروف وجوهه ، وحسن القيام عليه ، والتمييز له و، وانفاقه فيما يرضي الأهل والأخوان ، وما يعود في الآخره نفعه .... فإذا امسك صاحب المال عن الإنفاق في أبوابه ومواضعه الواجبه حقا كان فقيراً كالذي لا مال له ، ثم لا يمنع ذلك ماله أن يغادره ويذهب حيث لا يدرك منه شيئاً (١) .

٤- النهي عن إضاعة المال والتفريط فيه - يعبر الدمشقي عن ذلك بعبارات أدبيه نثريه وشعريه بليغة يوضح فيها أن المعصيه (لله وللآخلاق الحميده) طريق خراب وهلاك المال ، ويتعين اجتناب التبذير ، وثم اعمال أي القيام بالمنع والإعطاء في موضعهما الصحيح حيث يقول : « وقيل أن من لم يحسن أن يمنع لم يحسن أن يعطي ، ولا يقل مع الإصلاح شيء ، ولا يحتط من ابتاع فإنما يغبن عقله لا درهمه (٢) » ثم يستشهد بمقتطفات من أقوال أفلاطون وسقراط في حفظ المال ، ثم يطالب بتثمير

---

(١) أبو الفضل الدمشقي : المرجع السابق ذكره ص ٨٦ .
(٢) أبو الفضل الدمشقي : المرجع السابق ذكره ص ٩٠ .

٢- طلب العلم وجمع المال طبقاً لما يوصيه به بعض الحكماء (اليست عناصر التقدم الإقتصادي هي عن طريق الدمج والإرتباط بين العلم أي البحث العلمي والتكنولوجيا والإنتاج والتنمية وهذا ما حدث منذ الثوره الصناعيه حتى ثورة الإتصالات والإلكترونات والهندسه الوراثيه ... الآن) .

٣- انفاق المال في أبوابه ... ويعبر الدمشقي عن ذلك أبلغ تعبير : « أن صاحب الدنيا يطلب ثلاثة أمور هي السعه في المعاش والمنزله في الدنيا والزاد في الآخره ، ولا يدركها إلا بأسباب أربعه هي اكتساب المال من معروف وجوهه ، وحسن القيام عليه ، والتمييز له و، وانفاقه فيما يرضي الأهل والأخوان ، وما يعود في الآخره نفعه .... فإذا امسك صاحب المال عن الإنفاق في أبوابه ومواضعه الواجبه حقا كان فقيراً كالذي لا مال له ، ثم لا يمنع ذلك ماله أن يغادره ويذهب حيت لا يدرك منه شيئاً [1] .

٤- النهي عن إضاعة المال والتفريط فيه - يعبر الدمشقي عن ذلك بعبارات أدبيه نثريه وشعريه بليغة يوضح فيها أن المعصيه (لله وللأخلاق الحميده) طريق خراب وهلاك المال ، ويتعين اجتناب التبذير ، وثم اعمال أي القيام بالمنع والإعطاء في موضعهما الصحيح حيث يقول : « وقيل أن من لم يحسن أن يمنع لم يحسن أن يعطي ، ولا يقل مع الإصلاح شيء ، ولا يحتط من ابتاع فإنما يغبن عقله لا درهمه [2] » ثم يستشهد بمقتطفات من أقوال أفلاطون وسقراط في حفظ المال ، ثم يطالب بتثمير

(١) أبو الفضل الدمشقي : المرجع السابق ذكره ص ٨٦ .

(٢) أبو الفضل الدمشقي : المرجع السابق ذكره ص ٩٠ .

حتى يتحقق النمو ثم يقدم بعض النصائح حيث يقول أن أكثر أفات المال هو الجاهل بقدره ومن يستعجل سرعة الخلف في انفاقه . وأن رأس المال خير من الربح . ويحفظ الأصول تثمر الفروع والحرص على الإقتصاد والقناعة وعدم الطمع .

بذلك نكون قد تناولنا بالتحليل الفكر الإقتصادي لأبي الفضل الدمشقي وهو كما ذكرنا تحليل متكامل يشمل معظم أدوات الإقتصاد الحديث وهو بحق يعد مؤسس ما نطلق عليه اقتصاديات التجارة واصول مهنه التجارة ونحن نعتقد أن أفكاره الإقتصاديه التي عرضت لها والتي قدمها لأول مره في تاريخ الفكر في كتاب مستقل تجعل منه في الإطار التاريخي الذي نتحدث فيه أحد رواد الفكر الإقتصادي .

حتي يتحقق النمو ثم يقدم بعض النصائح حيث يقول أن أكثر أفات المال هو الجاهل بقدره ومن يستعجل سرعة الخلف في انفاقه ، وأن رأس المال خير من الربح . ويحفظ الأصول تثمر الفروع والحرص علي الإقتصاد والقناعة وعدم الطمع .

بذلك نكون قد تناولنا بالتحليل الفكر الإقتصادي لأبي الفضل الدمشقي وهو كما ذكرنا تحليل متكامل يشمل معظم أدوات الإقتصاد الحديث وهو بحق يعد مؤسس ما نطلق عليه اقتصاديات التجارة واصول مهنه التجاره ونحن نعتقد أن أفكاره الإقتصاديه التي عرضت لها والتي قدمها لأول مره في تاريخ الفكر في كتاب مستقل تجعل منه في الإطار التاريخي الذي نتحدث فيه أحد رواد الفكر الإقتصادي .

القرن الخامس عشر [1] والتى كما رأينا تتميز بالتدهور الإقتصادى وسيطره السلطان والأمراء وكبار الموظفين واعوان جهاز الحكم على انتاج المجتمع وثرواته ، فملكيه الأراضى لهم ، فضلا عن التحكم فى التجاره بواسطه كبار التجار وفى الأسعار والنقود ، وموارد الدوله ، والزياده المستمره فى فرض الضرائب والرسوم والمكوس ، وكانت محصله ذلك شيوع وسيطره الفساد بمختلف أنواعه (سياسى واقتصادى ومالى وادارى) وتفشى الغلاء الفاحش ، وهروب العاملين

---

(١) نحن نري أنه ابتداء من القرن الخامس عشر الميلادي (التاسع الهجري تقريبا) هو أهم الفترات التاريخيه ، بسبب ما بدأ فيه من تواجد مجموعه من العناصر والمتغيرات التي كان لها أكبر التأثير فيما حدث من تطورات في المستقبل ، سواء في الغرب أو الشرق ، فبالنسبه للغرب وعلي وجه التحديد اوروبا فإن بدايات إنهيار النظام الاقطاعي وزياده دور رأس المال التجاري والتقلص الكبير في دور الكنيسه، والفكر السياسي الذي يدعو إلي فكره الدوله القوميه (ميكيا فيللي ، وجون لوك ، جان لوادان ، هوبز) ، التطور الملحوظ في النهضه العلميه وانشاء الجامعات ، ولكن الأهم هو الاكتشافات الجغرافيه لما أطلق عليه العالم الجديد (الأميريكتين) والاكتشافات البحريه لطرق المواصلات الجديده ، وما يترتب علي ذلك من بدء وجود ظاهره الاستعمار ... كل ذلك أدي في سنوات لاحقه إلي بدايات نشأه النظام الرأسمالي في مرحلته الأولى (الرأسماليه التجاريه) ، أما بالنسبه للشرق فقد كان لسياده جو عدم الاستقرار والفساد والمجاعات والانقلابات ، وعدم متابعه التقدم العلمي والفكري الذي كان يتميز به الشرق العربي والاسلامي في الفتره من القرن التاسع الميلادي وحتي الثالث عشر ... أن تدهورت الاوضاع فكان التأخر والتخلف والذي زادت ابعاده مع بدايات القرن السادس عشر « الاحتلال العثماني » راجع كتابنا مع د./ زكريا بيومي ، مبادئ الاقتصاد السياسي : المرجع السابق ذكره ص ١١٤ – ص ١٢٧.

القرن الخامس عشر [١] والتى كما رأينا تتميز بالتدهور الإقتصادى وسيطره السلطان والأمراء وكبار الموظفين واعوان جهاز الحكم على انتاج المجتمع وثرواته ، فملكيه الأراضى لهم ، فضلا عن التحكم فى التجاره بواسطه كبار التجار وفى الأسعار والنقود ، وموارد الدوله ، والزياده المستمره فى فرض الضرائب والرسوم والمكوس ، وكانت محصله ذلك شيوع وسيطره الفساد بمختلف أنواعه (سياسى واقتصادى ومالى وادارى) وتفشى الغلاء الفاحش ، وهروب العاملين

---

(١) نحن نري أنه ابتداء من القرن الخامس عشر الميلادي (التاسع الهجري تقريبا) هو أهم الفترات التاريخيه ، بسبب ما بدأ فيه من تواجد مجموعه من العناصر والمتغيرات التي كان لها أكبر التأثير فميا حدث من تطورات في المستقبل ، سواء في الغرب أو الشرق ، فبالنسبه للغرب وعلي وجه التحديد اوروبا فإن بدايات إنهيار النظام الاقطاعي وزياده دور رأس المال التجاري والتقلص الكبير في دور الكنيسه، والفكر السياسي الذي يدعو إلي فكره الدوله القوميه (ميكيا فيللي ، وجون لوك ، جان لوادان ، هوبز) ، التطور الملحوظ في النهضه العلميه وانشاء الجامعات ، ولكن الأهم هو الاكتشافات الجغرافيه لما أطلق عليه العالم الجديد (الأميريكتين) والاكتشافات البحريه لطرق المواصلات الجديده ، وما يترتب علي ذلك من بدء وجود ظاهره الاستعمار ... كل ذلك أدي فى سنوات لاحقه إلي بدايات نشأه النظام الرأسمالي في مرحلته الأولي (الرأسماليه التجاريه) ، أما بالنسبه للشرق فقد كان لسياده جو عدم الاستقرار والفساد والمجاعات والانقلابات ، وعدم متابعه التقدم العلمي والفكري الذي كان يتميز به الشرق العربي والاسلامي في الفتره من القرن التاسع الميلادي وحتي الثالث عشر ... أن تدهورت الاوضاع فكان التأخر والتخلف والذي زادت ابعاده مع بدايات القرن السادس عشر « الاحتلال العثماني » راجع كتابنا مع د./ زكريا بيومي ، مبادئ الاقتصاد السياسي : المرجع السابق ذكره ص ١١٤ – ص ١٢٧.

الثانى كتب صغيره أهتم فيها بدراسه وتحليل الوقائع الاقتصاديه والاجتماعيه للعالم الاسلامى بصفه عامه ومصر بصفه خاصه ومنها كتابه شذور العقود فى ذكر النقود (١) وكتابه « اغاثه الأمه بكشف الغمه» والذى تناول فيه تاريخ المجاعات التى ألمت بمصر منذ العصور القديمة وحتى أوائل القرن الخامس عشر الميلادى ، وعقب فترة طويله من المجاعات غطت السنوات من عام ١٣٩٢ إلى عام ١٤٠٥ ميلاديه ، ويقدم المقريزى تحليله للوقائع السياسيه والاجتماعيه والاقتصاديه التى أدت الى نشوء هذه المجاعات فى إطار منهجى حيث يتناول الظاهره موضوع الدراسه (المجاعات) من حيث نشأتها وتتبعها تاريخيا ، ثم التوصيف الدقيق للظاهرة وسماتها ، وبعد ذلك يحلل ويتناول أسبابها ، ثم يعرض للآثار المترتبه عليها ، وأخيراً يتناول الوسائل المختلفه للخروج من المجاعات أى مواجهتها .

وفى شأن هذا التناول المنهجى يشير استاذنا الدكتور محمد دويدار (٢) إلى أن المقريزى فى تناوله لتاريخ المجاعات فى مصر يعالج

- د./ محمد مصطفي زياده ، : المقريزي صاحب كتاب الخطط ، دار التحرير للطباعه والنشر (عن طبعه بولاق ١٢٧٠هـ) ، القاهره ، ١٩٧٢ .
- د./ جمال حمدان : شخصيه مصر ، دراسه في عبقريه المكان ، الجزء الرابع ، عالم الكتب ، القاهره ، ١٩٨٤
- المختار من الخطط المقريزيه ، لتقي الدين أبي العباس احمد بن علي المقريزي ، الهيئه العامه للكتاب ، القاهره ، ١٩٩٨م .

(١) تقي الدين ... المقريزي : اغاثه الأمه بكشف الغمه ، طبعه دار ابن الوليد ، بيروت ، ١٩٤٥ .

(٢) د./ محمد دويدار : مبادئ الاقتصاد السياسي المرجع السابق ذكره ص ٧٨ (في الهامش) .

الثانى كتب صغيره أهتم فيها بدراسه وتحليل الوقائع الاقتصاديه والاجتماعيه للعالم الاسلامى بصفه عامه ومصر بصفه خاصه ومنها كتابه شذور العقود فى ذكر النقود [١] وكتابه « اغاثه الأمه بكشف الغمه» والذى تناول فيه تاريخ المجاعات التى ألمت بمصر منذ العصور القديمة وحتى أوائل القرن الخامس عشر الميلادى ، وعقب فترة طويله من المجاعات غطت السنوات من عام ١٣٩٢ إلى عام ١٤٠٥ ميلاديه ، ويقدم المقريزى تحليله للوقائع السياسيه والاجتماعيه والاقتصاديه التى أدت الى نشوء هذه المجاعات فى إطار منهجى حيث يتناول الظاهره موضوع الدراسه (المجاعات) من حيث نشأتها وتتبعها تاريخيا ، ثم التوصيف الدقيق للظاهرة وسماتها ، وبعد ذلك يحلل ويتناول أسبابها ، ثم يعرض للآثار المترتبه عليها ، وأخيراً يتناول الوسائل المختلفه للخروج من المجاعات أى مواجهتها .

وفى شأن هذا التناول المنهجى يشير استاذنا الدكتور محمد دويدار [٢] إلى أن المقريزى فى تناوله لتاريخ المجاعات فى مصر يعالج

==== - د./ محمد مصطفي زياده : المقريزي صاحب كتاب الخطط ، دار التحرير للطباعه والنشر (عن طبعه بولاق ١٢٧٠هـ) ، القاهره ، ١٩٧٢ .

- د./ جمال حمدان : شخصيه مصر ، دراسه في عبقريه المكان ، الجزء الرابع ، عالم الكتب ، القاهره ، ١٩٨٤

- المختار من الخطط المقريزيه ، لتقي الدين أبي العباس احمد بن علي المقريزي ، البيئه العامه للكتاب ، القاهره ، ١٩٩٨ .

(١) تقي الدين ... المقريزي : اغاثه الأمه بكشف الغمه ، طبعه دار ابن الوليد ، بيروت ، ١٩٤٥ .

(٢) د./ محمد دويدار : مبادئ الاقتصاد السياسي المرجع السابق ذكره ص ٧٨ (في الهامش) .

ثانيا : التركيب الاجتماعى والطبقى

أشرنا إلى التركيب الاجتماعى السائد فى العالم العربى والاسلامى والذى يتكون بصفة عامه من الطبقه العليا وتشمل الخليفه أو السلطان والأمراء والولاه وافراد أسرهم ، وكبار التجار ، والعلماء والفقهاء المقربين من الخليفه أو السلطان ، والطبقه المتوسطه وتتكون من بقيه العلماء والفقهاء ومتوسطى وصغار التجار ، والصناع واصحاب الحرف ، والطبقه الدنيا وتضم العمال والشاغلين فى كل حرفه أو صنعه، والفلاحين والزارعين ، والرعاه ، وأصحاب المهن المتواضعه جداً ثم طبقه الرقيق والتى تمثل قاع الهرم الإجتماعى .

وإذا كان هذا التركيب الاجتماعى هو الذى كان سائداً بصفه عامه، وأنه يرتكز على وقائع وأسس تتعلق بالنشاط الاقتصادى والممارسات الاجتماعيه ، والسياسه المرتبطه به ، فإن المقريزى قدم لنا تفصيلاً وتحديداً لهذا التركيب الاجتماعى ، وخصوصاً من وجهة نظر تأثير المجاعه على مختلف أقسام الفئات الاجتماعيه ، والتى أسماها « فى ذكر أقسام الناس وأصنافهم وبيان جمل من أحوالهم وأوصافهم »، ومن ثم يرى المقريزى أن هذا التركيب الإجتماعى يتكون من سبعه طبقات أو فئات هى :

١- أهل الدوله (وهم كما ذكرنا السلطان والولاه والأمراء ، وقاده الجيش ، وكبار المسئولين ، وكبار الموظفين)

ثانياً: التركيب الاجتماعى والطبقى

أشرنا إلى التركيب الاجتماعى السائد فى العالم العربى والاسلامى والذى يتكون بصفة عامه من الطبقه العليا وتشمل الخليفه أو السلطان والأمراء والولاه وافراد أسرهم ، وكبار التجار ، والعلماء والفقهاء المقربين من الخليفه أو السلطان ، والطبقه المتوسطه وتتكون من بقيه العلماء والفقهاء ومتوسطى وصغار التجار ، والصناع واصحاب الحرف ، والطبقه الدنيا وتضم العمال والشاغلين فى كل حرفه أو صنعه، والفلاحين والزارعين ، والرعاه ، وأصحاب المهن المتواضعه جداً ثم طبقه الرقيق والتى تمثل قاع الهرم الإجتماعى .

وإذا كان هذا التركيب الاجتماعى هو الذى كان سائداً بصفه عامه، وأنه يرتكز على وقائع وأسس تتعلق بالنشاط الاقتصادى والممارسات الاجتماعيه ، والسياسه المرتبطه به ، فإن المقريزى قدم لنا تفصيلاً وتحديداً لهذا التركيب الاجتماعى ، وخصوصاً من وجهة نظر تأثير المجاعه على مختلف أقسام الفئات الاجتماعيه ، والتى أسماها « فى ذكر أقسام الناس وأصنافهم وبيان جمل من أحوالهم وأوصافهم »، ومن ثم يرى المقريزى أن هذا التركيب الإجتماعى يتكون من سبعه طبقات أو فئات هى :

١- أهل الدوله (وهم كما ذكرنا السلطان والولاه والأمراء ، وقاده الجيش ، وكبار المسئولين ، وكبار الموظفين)

أولاً : أسباب المجاعات :

يتضح من تناول المقريزى للمجاعات بالتحليل أن المجاعه هى ما يحدث كنتيجه منطقيه وطبيعيه لوجود نقص كبير فى الأقوات والضروريات (أى المنتجات والسلع) وشيوع وعموم الغلاء الفاحش ، (أى الارتفاع العام المتصاعد والمستمر فى الأسعار » وفساد النقود وتدهورها (أى الانخفاض فى القوه الشرائيه للنقود) ، ويرجع حدوث المجاعات إلى اسباب طبيعيه واسباب غير طبيعيه (١) .

أ – ***الاسباب الطبيعيه*** : وهى التى تمثل الاسباب العامه للمجاعات فى كل العصور ويعطى المقريزى أمثله لها فيذكر : قصور مجرى النيل فى مصر ، وعدم نزول المطر بالشام والعراق والحجاز ، وكذلك الكوارث الطبيعيه الاخرى (كالزلازل والبراكين والاعاصير ...).

ب – ***الاسباب غير الطبيعيه*** : وهى التى تمثل أسباب المجاعات التى حدثت فى العصر الذى عاش فيه (يتعلق الأمر بدراسته للوضع فى مصر فى الفتره من عام ١٣٩٢ – حتى عام ١٤٠٥م) وهى اسباب سياسه ، واسباب اقتصاديه ، واسباب نقديه (اقتصاديه نقديه).

١– الأسباب السياسيه : تتمثل هذه الاسباب فى فساد جهاز الحكم – وأهل الدوله – وقد رأينا فى المبحث السابق (عن الأسدى) مظاهر الفساد السياسى والفساد الإدارى ، وذلك عن نفس الفتره التى شهدها المقريزى حتى سيطره الحاكم والأمراء واعوانهم على ملكيه كل

---

(١) محمد دويدار : مبادئ الاقتصاد السياسي ، المرجع السابق ذكره ص ٧٩ .

أولاً : أسباب المجاعات :

يتضح من تناول المقريزى للمجاعات بالتحليل أن المجاعه هى ما يحدث كنتيجه منطقيه وطبيعيه لوجود نقص كبير فى الأقوات والضروريات (أى المنتجات والسلع) وشيوع وعموم الغلاء الفاحش ، (أى الارتفاع العام المتصاعد والمستمر فى الأسعار » وفساد النقود وتدهورها (أى الانخفاض فى القوه الشرائيه للنقود) ، ويرجع حدوث المجاعات إلى اسباب طبيعيه واسباب غير طبيعية (١) .

أ - ***الاسباب الطبيعيه*** : وهى التى تمثل الاسباب العامه للمجاعات فى كل العصور ويعطى المقريزى أمثله لها فيذكر : قصور مجرى النيل فى مصر ، وعدم نزول المطر بالشام والعراق والحجاز ، وكذلك الكوارث الطبيعيه الاخرى (كالزلازل والبراكين والاعاصير ...).

ب - ***الاسباب غير الطبيعيه*** : وهى التى تمثل أسباب المجاعات التى حدثت فى العصر الذى عاش فيه (يتعلق الأمر بدراسته للوضع فى مصر فى الفتره من عام ١٣٩٢ - حتى عام ١٤٠٥م) وهى اسباب سياسه ، واسباب اقتصاديه ، واسباب نقديه (اقتصاديه نقديه).

١- الأسباب السياسيه : تتمثل هذه الاسباب فى فساد جهاز الحكم - وأهل الدوله - وقد رأينا فى المبحث السابق (عن الأسدى) مظاهر الفساد السياسى والفساد الإدارى ، وذلك عن نفس الفتره التى شهدها المقريزى حتى سيطره الحاكم والأمراء واعوانهم على ملكيه كل

---

(١) محمد دويدار : مبادئ الاقتصاد السياسي ، المرجع السابق ذكره ص ٧٩ .

المصنوعه من الذهب والفضـه فى أوقات المجاعـات تكاد تختفى من السوق. والذى يكون له الغلبه فى الوجود هى العملات النحاسيه ، أى الفلوس ، مما يؤدى إلى الارتفاع المستمر والمتصاعد فى الأسعار ، وانخفاض قيمه النقود .

ثانيا : الأفكار الاقتصاديه للمقريزى .

قدم المقريزى من خلال تحليله للوقائع الاقتصاديه والاجتماعيه ، وعلى وجه التحديد المجاعات بعض الأفكار الاقتصاديه المحدوده ، ولكن براعته وتميزه وقدراته تظهر فى تحليل النقود وتقديمه لبعض الأفكار والقوانين فى شأنها وذلك على النحو التالى :

أ- توصيفه للمجاعه فى عصره وأنها ذلك الموقف الذى يتميز بنقص فى المنتجات والسلع (كقيم استعمال) وارتفاع فى اسعارها ، وهو ما يمكن أن يطلق عليه الأزمة [١] فى مجتمع سابق على المجتمع الرأسمالى .

ب- نجد عناصر تكلفه (كلفه) الانتاج وبيان التأثير والترابط المتبادل بين أثمانها ، حيث أن ارتفاع اسعار البعض منها كتكلفة الإيجار- أى الريع مثلا يؤدى إلى ارتفاع كلفه الارض من زرع وحصد وارتفاع كلفه الفلاحين والشغالين ، وأن ارتفاع التكلفه يؤدى الى ارتفاع

---

(١) وهذه الأزمه تختلف عن الأزمه في المجتمع الرأسمالي والتي تتميز بزياده في السلع (كقيم مبادله) زياده تبين القصور النسبي للقوه الشرائيه ، وتنعكس في تكدس السلع في الاسواق وانخفاض الأثمان والأرباح والأجور وتعطل جزء من القوه العامله ومن الطاقه الانتاجيه في كل أنواع النشاط الاقتصادي .
د./ محمد دويدار ، مبادئ الاقتصاد السياسي ، المرجع السابق ذكره ص ٧٩ « الهامش »

المصنوعه من الذهب والفضـه فى أوقات المجاعات تكاد تختفى من السوق. والذى يكون له الغلبه فى الوجود هى العملات النحاسيه ، أى القلوس ، مما يؤدى إلى الارتفاع المستمر والمتصاعد فى الأسعار ، وانخفاض قيمه النقود .

ثانيا : الأفكار الاقتصاديه للمقريزى .

قدم المقريزى من خلال تحليله للوقائع الاقتصاديه والاجتماعيه ، وعلى وجه التحديد المجاعات بعض الأفكار الاقتصاديه المحدوده ، ولكن براعته وتميزه وقدراته تظهر فى تحليل النقود وتقديمه لبعض الأفكار والقوانين فى شأنها وذلك على النحو التالى :

أ- توصيفه للمجاعه فى عصره وأنها ذلك الموقف الذى يتميز بنقص فى المنتجات والسلع (كقيم استعمال) وارتفاع فى اسعارها ، وهو ما يمكن أن يطلق عليه الأزمة [1] فى مجتمع سابق على المجتمع الرأسمالى .

ب- نجد عناصر تكلفه (كلفه) الانتاج وبيان التأثير والترابط المتبادل بين أثمانها ، حيث أن ارتفاع اسعار البعض منها كتكلفة الإيجار- أى الريع مثلا يؤدى إلى ارتفاع كلفه الارض من زرع وحصد وارتفاع كلفه الفلاحين والشغالين ، وأن ارتفاع التكلفه يؤدى الى ارتفاع

(١) وهذه الأزمه تختلف عن الأزمه في المجتمع الرأسمالي والتي تتميز بزياده في السلع (كقيم مبادله) زياده تبين القصور النسبي للقوه الشرائيه ، وتنعكس في تكدس السلع في الاسواق وانخفاض الأثمان والأرباح والأجور وتعطل جزء من القوه العامله ومن الطاقه الانتاجيه في كل أنواع النشاط الاقتصادي .
د./ محمد دويدار ، مبادئ الاقتصاد السياسي ، المرجع السابق ذكره ص ٧٩ " الهامش "

الفضيه تاركة المجال للنقود النحاسيه في اوقات المجاعة بسبب ارتفاع ثمن الفضه كمعدن أي كسلعه عن قوتها الشرائيه أي كعمله نقديه ، وبذلك تميل العمله المصنوعه من المعدن الثمين إلى الاختفاء من التداول النقدي وتكون السيطره للعمله المصنوعه من المعدن الردئ ، وهذا هو جوهر قانون جريشام :« العملة الرديئه تطرد العملة الجيده من التداول » (١).

هـ- يوضح المقريزي الإثار المتباينه للمجاعه في شكل ارتفاع كبير في الأسعار (الغلاء الفاحش) ونقص في المنتجات على الفئات الاجتماعيه المختلفه ، فتزيد مكاسب الفئات الأولى والثانيه ، أي أهل الدوله وكبار التجار ، أما الفئه الثالثه وهي متوسطي التجار وأصحاب المعايش فإن الزياده في المكاسب تساوي الزياده في الأسعار ، فلا تستفيد ولا يحدث لها أضرار ، أما اصحاب الفلاحة والحرث فقد زادت خسائرهم وهجر البعض منهم الفلاحة إلا أن من استمر في الفلاحة منهم قد استفاد ، أما أهل الفقه وطلاب العلم وصغار الموظفين وما شابههم، فقد ساءت أحوالهم وهم ما بين ميت ومشتهي الموت أما المساكين وأهل الحاجه فيذكر المقريزي أن معظمهم قد هلك ، وأخيرا يرى المقريزي أن أهل المهن والأجراء والحمالين والخدم قد تضاعفت أجورهم وتحسنت أحوالهم ، ولا يتحملون تكاليف مقابل أدائها للناس ولكن هذه الفئات قد ارتفعت اسعار الأقوات بالنسبه لها ، وتمثل هذه الأفكار اراء ولو في شكل أولي عن توزيع الدخول على الفئات الاجتماعيه ، وكذلك دراسه أثار ارتفاع الأسعار(أي التضخم)على توزيع الدخول وعمليه الانتاج .

هذه خلاصه افكار المقريزي ويتضح فيها قدرته التحليليه في بيان المجاعات وأثارها - وتميزه وريادته في تقديم تحليل عن الظواهر النقديه .

---

(١) د./ محمد دويدار مبادئ الاقتصاد السياسي ، المرجع السابق ذكره ص ٨٢ وقد قدم جريشام قانونه في القرن السادس عشر .

المبحث الرابع

الفكر الاقتصادى لابن خلدون

تناولنا فى المبحث الأول الفكر الاقتصادى لمجموعه من الفلاسفه والعلماء والمفكرين العرب ، فرأينا فكره المدينة الفاضله وأن نشأتها يرجع إلى سبب اقتصادى عند الفارابى ، وتناول ابن سينا فكره المدنيه « العادله أيضاً وكيفيه تمويل المصالح العامه المشتركه ، واشار إلى المنفعة كأساس للمبادلات ، ثم ركز الدلجى على دراسه ظاهره الفقر وآثاره الاجتماعيه والنفسيه وجعل الفقير هو المسئول الأول عن الفقر ، ثم كانت مشاركه كل من ابن رشد وابن طفيل فى ارساء اسس منهج البحث العلمى ، وأن العقل واعماله يلعب الدور الأساسى فى اكتشاف الاسباب والقوانين .

أما أبو الفضل الدمشقى فقد خصص كتابه بالكامل للدراسات الاقتصاديه والتجاريه ، قبل أربعه إلى خمسه قرون من الكتابات الاقتصاديه المتخصصه ، وتناول فيه العديد من الموضوعات الاقتصاديه كالحاجات وتقسيم العمل وأنواع الصنائع والنقود والقيمه والثمن ، وأنواع الاكتساب ، وكل ما يتصل بمهنه واقتصاديات التجاره ، ونحن نعتبره من أوائل ورواد الدراسات الاقتصاديه والتجاريه أى الفكر الاقتصادى ، وركز الأسدى على دراسه الفساد بمختلف أنواعه (الاقتصادى والمالى والنقدى والإدارى والسياسي) وقدم وسائل وعناصر مواجهه هذا الفساد ، وأخيراً تناولنا المقريزى (وهو تلميذ لابن خلدون) ودراسته المتكامله عن المجاعات وخصوصا فى عصره وبيان أسبابها وأنواعها وآثارها على مختلف الفئات الاجتماعيه ، وكان تحليله متقدما

فى دراسه الظواهر النقديه فيعد من رواد النظريه الكميه فى قيمه النقود ، كما قدم جوهر قانون جريشام .

فى هذا **المبحث** نتناول بالتحليل والدراسه ابن خلدون أحد أعظم المفكرين العرب والذى يتميز بتعدد معارفه فى العلوم الاجتماعيه من سياسه واجتماع وتاريخ واقتصاد كما يعد من الرواد فى إرساء اسس منهج البحث فى الظواهر الاجتماعيه ومنها الاقتصاد والعمران البشرى ، وسوف نناقش فى هذا الفصل الفرضيات التى أوضحناها كمنطلق للبحث من حيث أن تحليله يمكن أن يمثل نموذج متكامل لتحليل الواقع الإقتصادى فى عصره ، وأن الاقتصاد عنده هو المحرك الأساسى لتطور المجتمع ، وأن مجمل دراساته الاقتصاديه فى إطارها التاريخى والاجتماعى يمكن أن تضعه كاحد الرواد الاوائل الذين مهدوا لنشأه علم الاقتصاد .

وحتى يتسنى لنا مناقشه وتحليل وتقييم الفكر الاقتصادى لابن خلدون ، سوف نقسم هذا**المبحث** إلى **المطالب** الثلاثه الآتيه[(١)] :

المطلب الأول : السيرة الذاتيه لابن خلدون والدراسات حول اعماله.

المطلب الثانى : الاطار التاريخى والسياسى والاجتماعى والمنهجى لفكر ابن خلدون .

المطلب الثالث : نموذج التحليل الإقتصادى عند ابن خلدون وبيان دوره فى الفكر الأقتصادى .

(١) اجع فى التفصيلات المتعلقة بالسيرة الذاتية لابن خلدون والدراسات حول اعماله والاطار التاريخى والسياسى والاجتماعى بحثنا السابق الاشارة اليه ص١١١-ص١٣٣.

وسوف نقتصر فى هذا المبحث على تناول الاطار المنهجى لابن خلدون ونموذج التحليل الاقتصادى عنده ودوره فى الفكر الاقتصادى وذلك فى مطلبين:-

المطلب الأول

الاطار المنهجى (اى منهج) لابن خلدون

إن أهم مــا يمـيـز النتــاج الفكرى لابن خلدون ، ومن بينه الفكر الاقتصادى (موضوع بحثنا فى هذا الفصل) - هو منهجه ، والذى يتفق الجميع على أنه منهج علمى ، توافرت فيه الشروط الكامله والمتفق عليها ، كذلك استخدامه لهذا المنهج فى كتابه بهدف دراسه منهجيه علم التاريخ ، وكذلك علم الاجتماع ، ونحن نرى أنه استخدم فى تحليله الاقتصادى للعمران البشرى وأن العلاقات الانتاجيه وعلاقات العمل ، أى العلاقات الاقتصاديه بصفه عامه هى أساس للاجتماع البشرى وتطوره ، وسوف نتناول الخطوط الرئيسيه للاطار المنهجى عند ابن خلدون فيما يلى (١) :-

اولا : أن منهج ابن خلدون قد أشار إليه (فى معظمه) بنفسه فى مقدمه كتابه وهو كتاب « العبر وديوان المبتدأ والخبر فى أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوى السلطان الأكبر » ويطلق على الجزء الأول مع مقدمه المؤلف (ابن خلدون) عنوان عام هو المقدمه (٢) -

---

(١) ابن خلدون ، المقدمه - عن فضل علم التاريخ وتحقيق مذاهبه ، وطبيعه العمران في الخليقه وما يعرض فيها ، المرجع السابق الاشارد إليه من ص ١٣ - ص ٣٢.

(٢) تشير بعض الابحاث إلي أن إسم المقدمه مأخوذ من حاجي خليفه : الموسوعه المصنفه، نشرد ج . فلوجل ليبزج ١٨٥٨ ، ومن سلفستر دي ساس ، والذي عرضنا له في المبحث التمهيدى - راجع في ذلك والذي نشر فيه : سفتيلانا باتسيينا، المرجع السابق ذكره ص ١٣٥ - ص ١٦٩

وهى بإتفاق الجميع أهم ما جاء به ابن خلدون وتعتبر بحق مقدمه منهجيه أوضح فيها بجانب الاطار المنهجى لكتابه ، الاطار التاريخى ، والجغرافى، والبيئى ، والسياسى ، والاقتصادى لما جاء به من أفكار وتحليل (كما رأينا فى المطلب الأول) ، يبدأ ابن خلدون الكتاب الأول وهو المقدمه ، بعنوان فى طبيعه العمران ، أى طبيعه الحياه الاجتماعيه والاقتصاديه ، واذا كان هدفه هو كتابه تاريخ العرب والبربر فى المغرب فإنه يوضح المقصود بعلم التاريخ ، والذى ليس هو تاريخ الملوك والأمراء والانبياء ... ولكنه تاريخ المجتمع البشرى الذى تحدده كيفيه الوقائع واسبابها ، فالتاريخ إن كان فى ظاهره لا يزيد على اخبار عن الأيام والدول فإنه فى باطنه ، نظر وتحقيق وتحليل دقيق للكائنات ومبادئها ، وعلم عميق بكيفيات الوقائع واسبابها ، ويشير ابن خلدون إلى أنه بصدد اكتشاف أو ابتداع علم جديد « أصيل فى الحكمه عريق ، وجدير بأن يعد فى علومها وخليق ، وكتابه التاريخ بهذا المفهوم بإستخدام منهج التحقيق والتعليل للوقائع والكائنات فى حركتها تعد الأولى من نوعها فى كتابات التاريخ ومن ثم يكون مؤسسا لمنهج كتاب التاريخ ، أى علم التاريخ .

ثانيا:- بالنسبه لموضوع الدراسه والبحث عن ابن خلدون فهو دراسه العمران البشرى والاجتماع الانسانى ، وبيان ما يلحقه من العوارض والأحوال لذاته واحده بعد أخرى ، وهذا شأن كل علم من العلوم وضعيا كان أو عقليا ومن ثم الركيزه الاساسيه والقوه المحركه للتاريخ هى العمران البشرى ، يعمل ابن خلدون على اظهار وابراز العوامل التى تحدد هذه الركيزه ، ببيان مجالات هذا العمران البشرى ، والقوانين المحدده له واسسه الماديه والاقتصاديه من بشر وبيئه ووسائل انتاج ، وأنواع الكسب فى الزراعه والصناعه والتجاره ، ثم وسائل تنظيم

المجتمع الانسانى وادارته ، وما يلزمه من سلطه سياسيه ، وتنظيم اجتماعى ، وعلوم ، وفنون ، ولغه ، وادب ، ودين ، ...ويبرز كاساس لهذا العمران البشرى وتطوره الانسان بعمله وتعاونه .

ثالثا : - أن موضوع العلم الجديد وهو دراسه العمران يعنى بالمفهوم السابق دراسه الحياه الاجتماعيه والاقتصاديه للبشر فى جميع ظواهرها ، ومن خلال العلاقات المتبادله والمتنوعه الجوانب للعمران البشرى وهذه الجوانب عند ابن خلدون هى : -

- فلسفيه عند النظر والتحقيق والتعليل للكائنات ، والعلم بكيفيه الوقائع واسبابها .

- تاريخيه : عند بحث وتوضيح اسباب التصرف والتحول فى القرون الخاليه ...

- *اجتماعيه* : عند شرح احوال العمران والتمدن والعلاقات الاجتماعيه .

- *سياسيه* : عند دراسه الدوله والملك والخلافه ، والمراتب السلطانيه ، والعلاقه ما بين الدوله وغيرها من الدول ..

- *اقتصاديه* : عند بيان وبحث عمليه العمل الاجتماعيه والانتاج والنشاط الاقتصدى .

رابعا : يمكن تلخيص معالم منهج البحث العلمى (منهج العلم الجديد) والذى قدمه ابن خلدون فى مقدمته ، وكما اشار إليها استاذنا الدكتور/ محمد دويدار فيما يلى [١] :

---

(١) د./ محمد دويدار مبادئ الاقتصاد السياسي . المرجع السابق ذكره ص ٨٤ ، ص ٨٥ .

١- التسليم مقدما بأن الظواهر توجد خارج وعى الانسان ككل ترتبط أجزاؤه ارتباط الأسباب بالمسببات ، وأنها فى تحول مستمر ، ومن ثم يتعين على الباحث ملاحظه وتسجيل حركه وتحول هذه الظواهر[١] .

٢- يتعين أن يهدف البحث إلى الكشف عن علاقات السببيه ، إذ عليه أن يبحث عن تحليل الكائنات ومبادئها ، وأن يعلم بكيفيات الوقائع وأسبابها .

٣- دراسه الظواهر فى حركتها ، أى فى تحولها المستمر ، وهذا يعنى أن الظواهر الاجتماعيه فى تغير مستمر ، ويعبر ابن خلدون عن ذلك بنقده للمؤرخين الذين اذا تعرضوا لذكر دوله ولا يتعرضون لبدايتها ، ولا يذكرون السبب الذى رفع من رايتها وأظهر من أيتها ، ولا عله الوقوف عند غايتها .

٤- أن الظواهر الاجتماعيه تأخذ سبيلا معينا فى التغير عبر عنه ابن خلدون :-

أ- أن الناس لابد أن يفزعوا إلى عوائد من قبلهم ويأخذون الكثير منها ، ولا يغفلون عوائد جيلهم مع ذلك ، فيقع فى عوائد الدوله بعض المخالفه لعوائد الجيل الأول .

ب - إذا جاءت دوله أخرى من بعدهم ومزجت من عوائدهم وعوائدها خالفت أيضا بعض الشئ ، وكانت للأولى أشد مخالفه .

جـ- ثم لا يزال التدرج فى المخالفه حتى ينتهى إلى المباينه بالجمله ويعنى ذلك أن التغير الاجتماعى انما يتم عن طريق التحولات الكميه التى ما تلبث أن تؤدى إلى تحول كيفي ، ومن ثم فيمكن القول أن ابن خلدون

فى منهجه يدرس الظواهر فى تحركها وعلاقات السببيه فى تناولها ومن ثم يربط بين النظريه والواقع ، ويأخذ بأسس المذهب التجريبى (الذى قدمه ابن خلدون) ، ومن ثم فإنه عند معظم الباحثين يأخذ بالمنهج الجدلى قبل أن يقدمه هيجل وفيكود وماركس بعده قرون (١) .

خامسا : – إن طريقه ابن خلدون تختلف بطبيعه الحال عما هو مألوف فى الوقت الحالى ، من حيث طريق البحث والتحليل والاسلوب ، فهى نتاج عصره ، ولكنها بالتأكيد تختلف عن كتابات اسلافه ومعاصريه من ناحيه انتفاء المفردات ، واللغه ، والتركيبات فى الجمل التى لها دلالاتها اللغويه ، والتركيز ، والترتيب المنطقى فى تناول الموضوعات ، كما رأينا عند تناول أعماله ، وكما سوف نرى فى المبحث الثانى عندما نعرض للتحليل الإقتصادى عند ابن خلدون .

---

(١) د./ أحمد أبو زروه ، الاقتصاد السياسي في مقدمه ابن خلدون ، دار ابن خلدون ، بيروت ، ١٩٨٤ ص٧ .

المطلب الثاني

نموذج التحليل الاقتصادي عند ابن خلدون

قدم ابن خلدون تحليل متكامل للعمران البشري والاجتماع الإنساني ، أي الحياة الاجتماعيه والاقتصاديه للبشر في جميع جوانبها وظواهرها - فبعد أن اوضح المنهج الذي يستخدمه والاطار التاريخي ، تناول بالتحليل في الكتاب الأول « المقدمة » والذي قسمه إلي سته فصول العمران البشري وضرورة الاجتماع الانساني ثم تحديد الاطار المكاني والبيئي وذلك في الفصل الأول ، وأن العمران البشري يتفرغ إلي عمران بدوي وعمران حضري ، ومن ثم يتم التركيز علي الاطار الاجتماعي لتكون القبائل والجماعات . والباديه وتحليل العصبيات في الفصل الثاني ، ثم يتناول بالدراسه الدوله كتنظيم اجتماعي وسياسي والملك والخلافه والمراتب السلطانيه والمراحل التي تمر بها الدوله في اطار عمر زمني وانتقالها من البداوة إلي الحضارة ومن الضعف إلي القوة في الفصل الثالث . أما الفصل الرابع فيخصصه ابن خلدون لدراسة العلاقة مابين الدول بعضها البعض وكيفيه سيطرة دولها لها سلطان أو ملك قوي علي غيرها من الدول في البلدان والأمصار ... »

أما الفصل الخامس وعنوانه : « في الصنائع والمعاش ووجوهه » فقد خصصه ابن خلدون للتحليل الاقتصادي ، حيث يدرس فيه الاساس المادي والانتاجي للعمران البشري أي النشاط الاقتصادي والعلاقات الاقتصادية ، فيتناول حقيقه النشاط المنتج (الرزق والكسب) ومصدره وبما يحقق وكيف أن العمل البشري هو أساس ومصدر أي انتاج . ثم

يعرض لأنواع النشاط الاقتصادي وطبيعة كل منها « وجوه المعاش وأصنافه » ، ثم يدرس دور الجاه والنفوذ في الحصول على المال والثروة، وكذلك نصيب بعض الفئات من الثروة والدخل ، ثم يبدأ في الدراسة التفصيلية للزراعة « الفلاحة » والتجارة بأنواعها ، والمنفعة المكانية والاحتكار ، والاسعار وتكونها ، ثم الصناعة « الصنائع والحرف » وتطورها ، كما يعرض لنشاط البناء والتشييد ، والأنواع المختلفة للحرف والخدمات (الحياكة ، صناعه التوليد ، الطب ، الخط و الكتابة ، الوراقه ، الغناء » – ثم خصص الفصل السادس للعلوم وأصنافها واكتسابها وتعلمها وطرقه .

علي أنه إذا كان ابن خلدون قد خصص الفصل من المقدمه لتناول ودراسة الظواهر الاقتصاديه ، إلا أن منهجه وتحليله للعمران البشري بصفة عامة يشير إلي أنه أعطي للأساس الاقتصادي والعلاقات الانتاجيه والخصائص الاجتماعيه للعملية الانتاجية الدور الأهم في تكوين العمران البشري وتطوره عبر المراحل المختلفة ، وسوف نعرض لنموذج التحليل الاقتصادي عند ابن خلدون ، أو الفكر الاقتصادي عنده في الموضوعات التاليه :

١- الاقتصاد هو أساس العمران (الاجتماع البشري) .

٢- الحاجات كأساس للنشاط الاقتصادي .

٣- العمل وضرورة تقسيم العمل والتعاون .

٤- أنواع النشاط الاقتصادي .

٥ - المكاسب « الدخول » المتحققة .

٦- نظريه القيمة عند ابن خلدون .

٧- النقود عند ابن خلدون .

٨- التبادل ودور السوق وخصائصه .

٩- نظريه النموّ والتطور عند ابن خلدون .

١٠- الماليه العامه عند ابن خلدون .

١١ - تقيم الفكر الأقتصادى لابن خلدون ودوره فى تطور الفكر .

اولا : الاقتصاد اساس العمران البشري

كما رأينا فإن ابن خلدون يبدأ بتحديد جوهر المجتمع البشري (العمران) مبينا أسباب نشأته وحقيقته ، وتأثير العوامل الطبيعية والبيئيه والجغرافيه ، والخصائص الديموجرافيه والنفسية للبشر ، ثم يحدد الاطار السياسي والاطار الاجتماعي لهذا المجتمع ، ويشير إلي أن الاجتماع الانسان ضروري ، « الانسان مدني بطبعه » ، ويربط ابن خلدون الكيان الاجتماعي للإنسان لا بطبيعته الروحيه أو طموحه الغريزي كما يري أرسطو ، ولكن بحاجة الانسان الطبيعية للقوت ومقومات الحياه، فالحاجة الماديه هي القوة الاساسية الموجهة للمجتمع البشرى وتطوره [١] والناس انما يجتمعون للتعاون في تحصيل المعاش [٢] ، ثم أن اجتماع الناس في مجتمع ينشأ عنه احتياجات جديدة تمس المجتمع في الصميم ، وتنشأ قوانين للحياة الاجتماعية ، كالحاجة إلي وجود ادارة وملك ، أي أن العامل الاقتصادي هو الاساس في وجود المجتمع .

كذلك يوضح ابن خلدون أن العامل الاقتصادي هو الاساس في

(١) سفتيلانا باتسيينا ، العمران البشري ، المرجع السابق ذكره ص ١٦٠ .

(٢) المقدمه ، المرجع السابق ذكره ص ٢٢٠ .

تطور المجتمع من حالة التوحش البدائية القريبة من اسلوب الحيوانات ، إلي العمران البدوي والذي يكون في الضواحي والجبال ، ثم إلي العمران الحضري بالأمصار والقري والمدن ، ثم يوضح خصائص المجتمع البدوي وهي في معظمها اقتصادية: حيث الرعي والصيد وسيلة الحياة ، ومحدودية الحاجات ، والارتباط ببيئة معينة بسبب النشاط الاقتصادي ، وخضوع المجتمع البدوي اقصادياً وسياسياً للمدنيه ، كما أن المقايضة هي الاساس (عدم وجود نقود) ، والاكتفاء الذاتي هو الهدف ، كما يوضح خصائص المجتمع الحضري وهي في معظمها أيضا اقتصاديه من حيث الاشتغال بالصناعة والتجارة ، ومستوي متقدم في الانفاق والمعاش والثقافة ، الاستقلال الاقتصادي عن المجتمع البدوي ، قدر اكبر من الأمان ، ومن ثم فإن تغير المجتمع البدوي إلي مجتمع حضري يتحدد أساساً بعوامل انتاجية .

إن الاستنتاج الأساسي الذي يمكن التوصل إليه هو أن السبب الرئيسي لتواجد المجتمع « العمران » هو وجود حاجات يتعين اشباعها ، وتعاون الجميع في القيام بالانتاج لتحقيق ذلك الاشباع وهذا يقتضي عمل البشر ما ينتحله البشر بأعمالهم ومساعيهم من الكسب والمعاش والعلوم والصنائع وسائر ما يحدث من ذلك العمران بطبيعته من الأحوال .... (١).

ثانياً : الحاجات كأساس للنشاط الاقتصادي :-

من المتفق عليه في الفكر الاقتصادي الحديث أن الحاجات هي المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي ، ومن ثم فإن تحديد هذه الحاجات

(١) ابن خلدون : المقدمه ، المرجع السابق ذكره . ص ٢٢١ – ص ٢٢٥

وخصائصها وبيان كيفية ووسائل اشباعها هي أساس تحليل المشكلة الاقتصادية ومواجهتها (١) والقيام بالانتاج .

وهنا نجد أن هذا التحليل ومضامينه تناوله ابن خلدون منذ أكثر من ستة قرون ، فكما رأينا فإن الحاجات البشرية واشباعها هي أساس نشأة العمران وتطوره ، وأساس تكوين الجماعات ، كما أوضح تنوع الحاجات حسب التطور زمانيا ومكانيا من مرحلة إلي اخري ، ومن حالة البداوة أي المجتمع البدوي الذي ينتج ويشبع الضروريات فقط ، إلي حالة التحضير أي المجتمع الحضري الذي لا يكتفي بالضروريات ، بل يتوجه إلي انتاج واشباع الكماليات ، وفي هذا يقول ابن خلدون : « إن البدو هم المقتصرون على الضروري في أحوالهم ، العاجزون عما فوقه ، وأن الحضر المعتنون بحاجات الترف والكمال في احوالهم وعوائدهم ، ولا شك أن الضروري أقدم من الكمالي وسابق عليه ، لأن الضروري أصل والكمالي فرع ناشئ عنه » (٢) .

علي ذلك فإن ابن خلدون يذكر بوضوح الحاجات وأهميتها ودرها ليس في التطور الاقتصادي فقط بل في تطور المجتمع نفسه ، وتقسيمها إلي حاجات ضروريه المتعلقه بالغذاء والمأوي والملبس ، وحاجات كماليه ترتبط بتطور المجتمع والانسان وانتقاله إلي مرحلة الحصول علي أكثر من من الضروري وتحقيق درجة من النعيم والترف والجاه كما يعبر ابن

---

(١) د./ زكريا بيومي ، د./ عزت عبد الحميد البرعي ، مبادئ الاقتصاد السياسي ، المرجع السابق ذكره ص ٧٢ – ص ٩٩

(٢) ابن خلدون ، المقدمه ، المرجع السابق الاشاره إليه ص ٢٢١.

خلدون عن هذه الحاجات بالرغبات ، وأن الانسان لا يحقق كل رغباته بسبب العجز والحضارة . فقدرة الواحد من البشر قاصرة عن تحصيل حاجته ... فلابد من اجتماع القدرة الكبيرة من أبناء جنسه ليحصل علي القوت له ولهم ، فالانسان عاجز أمام الطبيعة ولا يمكنه أن يتغلب علي قواها المختلفه إلا إذا اجتمع شمله داخل جماعة (تصوير الانتاج كعلاقة بين الانسان والطبيعة، وعلاقة بين الانسان والانسان) ، كما أنه في حالة الحضارة تكثر الحاجات ويزيد الترف ، وتكثرنفقات السلطان والدولة ، ويمسك الانسان عن الانتاج نظراً لتكاثر الضرائب والجباية مما يدفع إلي الركود (١) .

ثالثا : العمل وضرورة تقسيم العمل والتعاون :-

بعد أن يوضح ابن خلدون أهمية الحاجات كأساس للقيام بالإنتاج والنشاط الاقتصادي ، وتطور هذه الحاجات ، وأن الانسان بمفرده عاجز عن اشباع وتلبية هذه الحاجات ، ومن ثم لابد من التعاون ، وقيام كل فرد بمهام معينه ، أي ضرورة التعاون وتقسيم العمل ، ونشير أولا إلي أن العمل هو أساس المجتمع البشري « حيث يذكر أبن خلدون : لابد من الاعمال الانسانيه في كل مكسوب أو متمول » ، وذلك في كل المراحل ، ثم يقوم ابن خلدون بدراسته ، في المراحل الأولى للمجتمع ، حالة البدائيه، و' مجتمع البدوي حيث يكون العمل هو الاساس ، ويظهر الطابع الاجتماعي للانتاج في شكل عمل جماعي ، تعاوني مشترك ، اشباع

---

(١) د./ أحمد أبو دوره ، الاقتصاد السياسي في مقدمه ابن خلدون ، المرجع السابق ذكره - ص ٣٦ - ص ٩٩

الحاجات مباشره « الاكتفاء الذاتي » ، أما في المجتمع الحضرى فيتم الانتاج عن طريق تقسم المهام المختلفه بين أفراد المجتمع ، وحينما يتحدث ابن خلدون عن العمل فهو يقصد به القدره الموجوده لدي الانسان، والتي قد تكون قدره جسمانيه وقدره ذهنيه « فكريه » والتي عن طريقها يصنع الآلات والادوات التي تساعد في الانتاج .

لذلك فإن التعاون بين أفراد المجتمع ضروري وأساسي لأن الفرد لايستطيع أن يقوم بتلك الأعمال التي هو في حاجة إليها ، فيلزم الإعتماد علي الآخرين الذين هم بدورهم في حاجة إليه ، يري البعض (١) أن الأمر يتعلق بالتقسيم الحرفي للعمل ، ويشير البعض الأخر (٢) إلي أن ابن خلدون لم يستخدم مصطلح « تقسيم العمل » علي وجه التحديد ، وإنما استخدم مصطلح « توزيع الأعمال » وهو يحمل نفسي المعني تقريبا، وإذا كان تقسيم العمل عند ارسطو أساسه هو اختلاف المواهب البشرية الفطرية ، فإن أساسه عند ابن خلدون هو اختلاف المواهب المكتسبة وأن ابن خلدون أقرب في الأخذ بتقسيم العمل الفني الذي أوضحه وقدمه آدم سميث فيما بعد ، ونحن نري أنه إذا كان الأمر يتعلق بتقسيم العمل بين الحرف والصنائع ، فإنه يحدث في اطار من التعاون والعلاقات الاجتماعية بين أفراد المجتمع ، أي أنه تقسيم اجتماعي للعمل من خلال توزيع الاعمال والمهام علي مجموعة من الحرف والصنائع ، ولا يتعلق الأمر بتقسيم فني داخل كل نشاط كما أشار آدم سميث .

---

(١) د / محمد دويدار . مبادئ الاقتصاد السياسي ، المرجع السابق ذكره ص ٨٦ .

(٢) د./ عبد الرحمن يسري : تطور الفكر الاقتصدي ، دار الجامعات المصريه ، الاسكندريه ، ٨٦ ، ٨٧ .

فالعمل عند ابن خلدون هو أساس الانتاج فكل شئ لا يوجد فيه عمل شري لا يعد انتاجا ، وانما هو وسيلة قد يستخدمها الانسان من أجل الانتاج كالموارد الطبيعية ، وحتى هذه يلزم أن يشترك العمل للانتفاع بها .

كما أشار ابن خلدون كذلك إلي عناصر اخري للانتاج (١) وهي رأس المال والموارد الطبيعية ، حيث اشار إلي دور رأس المال صراحة في عدة أماكن من المقدمة حينما يقرر أن بعض مراحل الانتاج لا يمكن اتمامها إلا بإستخدام معدات وآلات من أنواع مختلفة وعلي أن رأس المال لا يتحقق إلا عن طريق العمل البشري ، أما الموارد الطبيعيه فهي من خلق الله هبه منه للإنسان وقد وضعت تحت أمره لينتفع بها في معاشه ، ثم يقرر أنها غير مخصصة لأمه دون اخرى وإنما هي للبشر جميعا يشتركون في الاستفادة منها .

رابعا : أنواع النشاط الاقتصادي : -

عبر ابن خلدون عن الانواع المختلفة للنشاط الاقتصادي ، في الفصل الخامس من المقدمة « وجوه المعاش وأصنافه » ، وأنه يتفق مع من سبقه من أهل الأدب والحكمة في القول بأن المعاش (والمقصود نوع النشاط وليس الرزق والكسب المتحقق) إماره وتجاره وفلاحه وصناعه (٢) ، أما الإماره ، أي حكم الدوله ، فإنها أحد اوجه المعاش أي

---

(١) د./ عبد الرحمن يسري ، المرجع السابق ذكره مباشره . ص ٨٩

(٢) تناول هذا التقسيم العديد من الفقهاء ومنهم الامام الشيباني ، والامام ابن الحاج ، راجع بحثنا عن الفكر الاقتصادي الاسلامي ، المرجع السابق الاشاره إليه ص ١٦١ - ص ١٦٦ ، ص ٧٩(١) ١٨٣ .

النشاط الاقتصادي حيث يترتب عليها جبايه الأموال والضرائب ، ولكنها ليست من الطبيعي في المعاش ، أما الاوجه الطبيعية للمعاش فهي الفلاحة والصناعة والتجارة .

أ- **الفلاحة** : هي أقدم وجوه النشاط الاقتصادي ، وأكثرها توافقا مع الطبيعة وتنصف بالبساطة ، ويخصص لها ابن خلدون فصلا «الفلاحه من معاش المستضعفين » حيث يذكر أن هذا النشاط أصيل في الطبيعة لا تجده ينتحله أحد من أصل الحضر في مغالب ، ولا من المترفين .. ومن ينتحله يعرض نفسه للمذله » (٢) . ورغم أن الزراعه «الفلاحه » هي المصدر الأساسي للحاجات الضرورية وغذاء الانسان فإنها عند ابن خلدون ليست ذات شأن ، فهي لا تحتاج إلي خبرات ومهارات وأنها مهنة . المستضعفين ، ولا تحقق مكاسب ذات شأن ، فلا تؤدي إلي تحقيق الترف والجاه كالتجارة والصنائع والحرف ، كما أن تدخل الحكام عن طريق الضرائب واحتكار التجاره في المحاصيل الزراعية يزيد من الظلم الواقع علي الفلاحين ، وهذا التحليل يعكس الأوضاع السائدة في عصره والتي كانت تتميز بشيوع الفساد وتدخل أهل الدوله ، وسيطره أهل المدينه علي أهل الريف .

ب - **الصناعه (الصنائع والحرف)** يخصص لها ابن خلدون فصل في أن الصنائع لابد لها من المعلم » ويقسم الصنائع إلي البسيط والمركب، والبسيط هو الذي يختص بالضروريات أما المركب فهو الذي يوجه للكماليات ، والصناعة تأتي في مرحله تالية للزراع مرتبطه بتطور

---

(١) ابن خلدون ، المقدمه ، المرجع السابق الاشاره إليه ص ٣٥٥

المجتمع البشري ، فهي ليست طبيعية فطرية بسيطه مثل الفلاحة ، ولكنها تحتاج إلي التعلم والتدريب فهي مركبة علميه ،وهي لا توجد غالبا إلا في أهل الحضر ، ثم يتحدث عن أنواع الصنائع (١) (ويقصد بها الحرف) ويشير إلي ثلاثه أنواع هي :

- صنائع موجهة لتوفير حاجات المعيشه سواء كانت ضروريه أو كماليه ومن امثلتها : الحياكه ، والجزاره والنجاره ، والحداده ، وانشاء المواني .. الخ .

٢- صنائع تختص بالسياسة وتشمل الأمراء ، والحجاب والكتاب والمجندين وامثالهم من أهل الدولة .

٣- صنائع الأفكار ، وهي الحرف والخدمات المتعلقه بالكتب والكتابة والغناء ، والشعر والامامه ، والخطابه ، والقضاء والتدريس .

ولا شك أن تناول ابن خلدون لهذا النشاط يعكس مدي محدوديه النشاط الصناعي وأنه نشاط حرفي في المقام الأول ، ومن ثم يدخل في الصناعة مختلف المهن المتعلقة بالخدمات من تعليم وتدريب .. وكل ذلك تغير وخصوصا مع التحول إلي الصناعة الآلية في اعقاب الثورة الصناعية .

جـ- **التجارة** . أهم أنواع النشاط الاقتصادي في هذه المرحلة التاريخية ، وفي شأنها . يقول ابن خلدون (٢) : « أعلم ان التجارة هي

---

(١) عبد الرحمن يسري ، المرجع السابق الاشاره إليه ص ٩٧- ص ١٠٠ .

(٢) ابن خلدون : المقدمه ، فصل في معني التجاره ومذاهبها واصنافها ، المرجع السابق الاشاره إليه ص ٣٥٤- ص٣٥٦

محاولة الكسب بتنمية المال بشراء السلع بالرخص وبيعها بالغلاء أيا كانت من دقيق أو زرع أو حيوان أو قماش ... وذلك القدر النامي يسمي ربحا ، فالمحاول لذلك الربح إما يختزن السلعة ويتحين بها حوالة السوق من الرخص إلي الغلاء ، فيعظم ربحه ، وأما بأن ينقله إلي بلد أخر تنفق فيه تلك السلعة أكثر من بلده الذى اشتراها فيه فيعظم ربحه » .

هنا نجد أن ابن خلدون يشير بوضوح إلي أن هدف التجاره هو تحقيق الربح والذي يتمثل في الفرق بني ثمن شراء السلعة ، وثمن بيعها ، وأن التجار يستخدمون اساليب التخزين من أجل رفع سعر البيع ومن ثم زيادة الربح (منفعة زمانية) ، وكذلك نقل السلع من الي البلاد التي يزيد الإقبال والطلب عليها (منفعة مكانية) بهدف زياده الربح ، وأن التاجر يقوم بمهنه التجاره مع غيره من التجار فتنشأ المزاحمه بينهم (أي المناقشه) كما أشار إلي أن التاجر الذي يتقرب من السلطان وينال رضاه وحمايته يحقق القدر الاكبر من الارباح ، ويتحقق له الجاه والنفوذ (ممارسات كبار التجار في القرنين الرابع عشر والخامس عشر).

خامسا : المكاسب « الدخول المتحققه » :-

إن سعي الإنسان إلي الحصول علي الكسب كمقابل لعمله أمر طبيعي ، بل يعد واجبا ملزما للفرد متي كا قادرا علي لعمل فالكسب إذن هو مجموع الدخل الذي يحصل عليه الفرد ، وهو وسيلة الانسان للحياة أي للمعاش ، فتكون له تلك المكاسب معاشا إن كانت بمقدار الضروره والحاجه ، ورياشا متمولا ان زادت علي ذلك [1] ، ويستفاد من ذلك ما يلي :

(١) ابن خلدون ، المقدمه ، المرجع السابق الاشاره إليه ص ٣٤٤ - ص ٣٥٦ .

أ- فالكسب هو مجموع الدخل الذي يحصل عليه الفرد ولا يتحقق عند ابن خلدون إلا نتيجه السعي أو العمل حيث يقول : أعلم أن الكسب انما يكون بالسعي في الاقتناء والقصد إلي التحصيل ، كما يقول إن الكسب ... انما هو قيم أعمالهم .

ب - التفرقه بين الكسب والرزق ، فالكسب أو المكاسب هي تلك الأرباح أو دخول العمل التي يحصل عيها صاحبها مباشره ، أما الرزق فهو ذلك الجزء من الكسب الذي يتم توجيهه لسد حاجه انسان ما ، غير أن هذه التفرقه غير دقيقه ، ومن ثم احيانا ما يتم استعمال الرزق والكسب بمعني واحد ، ونحن نري أن الأقرب أن الكسب يتضمن بالاضافه إلي كونه الدخل الذي يتم الحصول عليه ، فإنه يعني ما يمتلكه الانسان وثروته المدخره ، ويتحول إلي رزق عندما يتم الانتفاع به .

جـ- التفرقه بين نوعين من الكسب ، فإذا بمقدار الضروره والحاجه سمي معاشاً أما إذا كان زياده عن الضروره والحاجه سمي رياشا أي ثراء وغني وترف ، أو متمولا أي فائض يمكن استخدامه في التجاره والادخار بغرض تنميه المال .

د - يشرح ابن خلدون كيف أن المكسب إنما يكون اصلا في صوره نقديه من ذهب أو فضه [(١)] وأن تحقق في غيرها أحيانا فإنما يكون ذلك أما لغرض المبادله بهما ، أو لغرض اقتنائها فيما بعد .

هـ - يشير ابن خلدون إلي مختلف أنواع الدخول (المكاسب) - فالأرباح أي المكاسب التي يحصل عليها التجار ، ثم الاجور وهي مقابل

(١) د./ عبد الرحمن يسري ، تطور الفكر الاقتصادي ، المرجع السابق ذكره ص ٩١ .

العمل الذي يبذله العاملين بمختلف أنواعهم في الحرف والصنائع ، فضلا عن المكاسب المتحققه نتيجه التملك ، واذا كان ابن خلدون لم يشر إلي الريع بمعناه الاصطلاحي المتفق عليه ، إلا أنه أعطي مثالا علي ذلك وهو ما حدث عندما طرد المسلمون من أرض الاندلس الخصبه فلجئوا إلي شواطئ البحر ، فاضطروا إلي زراعه أراضي قليله الخصوبه ، ولم يكن ذلك ممكنا إلا بأعمال اضافيه وباستخدام المخصبات ، فارتفعت نفقاتهم في الزراعة وأنعكس هذا علي أسعار السلع المنتجه » اليس ذلك هو تعبير ضمنى عن الريع التفاضلي الذي يتحقق للأراضي الخصبه ، بالمقارنه مع الأراضي الأقل خصوبه ، ثم يشير ابن خلدون إلي نوع هام من أنواع الدخول ، وهو ما تحصل علهي الدوله عن طريق الجبايه والضرائب والاحتكار ، فضلا عما : يحصل عليه أصحاب الجاه بما لهم من سيطره ونفوذ وتحكم ، وليس نتيجه عملهم أو تملكهم (مكاسب غير مشروعه)

سادسا : نظريه القيمه عند ابن خلدون :-

ماقدمه ابن خلدون في تحليله الاقتصادي فيما يتعلق بنظرية القيمه، يعد من أهم وأبرز ما قدمه في مجال الفكر الاقتصادي وتطوره ، فهو يعد بحق أحد الرواد الأوائل في تناول القيمه من حيث المصدر والقياس وما يترتب علي ذلك ، فالقيمه عنده تتحدد بالعمل البشري ، في كل مكان ، وقد خصص لها الفصل الأول من الكتاب الخامس تحت عنوان : « في حقيقه الرزق والكسب وشرحهما وأن الكسب هو قيمه الاعمال البشريه ، حيث يذكر ابن خلدون[1] : « أعلم أن ما يفيده

---

(١) ابن خلدون ، المقدمه ، المرجع السابق ذكره ص٢٤٠ – ص ٢٤٢ .

الانسان ويقتنيه من المتمولات إن كان من الصنائع فالمفاد المقتني منه قيمة عمله (وكلما كان العمل فيها أكثر فقيمته أكثر) وإذا كان من غير الصنائع فلا بد في قيمه ذلك المفاد والقنيه من دخول قيمه العمل الذي حصلت به ، واذ لولا العمل لم تحصل قنيتها .... فقد تبين أن المفادات كلها أو أكثرها هي قيم الاعمال الانسانيه » .

مما سبق يمكن بيان الخطوط العامه لنظريه القيمه عند ابن خلدون علي النحو التالي (١) :

١- ان كل كسب هو في النهاية نتاج العمل ، حيث يقول « فلابد من الاعمال الانسانية في كل مكسوب أو متمول .. لأنه اذا كان عملا بنفسه مثل الصنائع فظاهر ، وإن كان مقتني من الحيوان والنبات والمعدن فلابد فيه من العمل الانساني ...وإلا لما يحصل أو يقع به انتفاع فالعمل عند ابن خلدون هو مصدر القيمه .

٢- التفاوت في الاثمان يرجع إلي التفاوت في كميات العمل المبذوله والنفقات المترتبه علي ذلك - أي يمكن القول ان مقياس القيمه في غالب الاحيان هو كميه العلم المنفقه وما يترتب علي ذلك ،وفي هذا يقول ابن خلدون : اذا كانت اثمان الاقوات « المواد الغذائيه في قطر الاندس أعلي منها في شمال افريقيا فذلك لأن الزراعه في الاندلس تحتاج إلي عمل أطول وكميه أكبر من النفقات اللازمه كالسماد ....» .

٣- يحاول ابن خلدون تناول وتوضيح الانحرافات عن القيمه في ثمن السلعه وتاثير العرض والطلب ، فمع تكيده علي أن العمل هو

(١) د./ محمد دويدار : مبادئ الاقتصاد السياسي المرجع السابق ذكره ص ٨٧ - ص ٨٨ .

مصدر القيمة ، ومقياسها في الغالب ، الا أن عوامل العرض والطلب تؤثر علي القيمه بهذا المفهوم ، وليس هذا تراجعا ، فمن المسلم به أن القيمه هي اساس تحديد الثمن ، وأن هذا الأخير يتأثر بالطلب والعرض ومن ثم يرتفع أو ينخفض عن القيمه (نظريه العمل فى القيمه عند ادم سميث ، وريكاردو وماركس) [١] ، ومن هنا كانت المقارنة التي اشرنا إليها بين نفقه الانتاج في شمال افريقيا والاندلس وحجم الثراء والجاه والترف بين المناطق وتأثير ذلك علي الطلب .

٤ - يشير ابن خلدون إلي أن اصحاب الجاه في جميع أصناف المعاش اكثر يساراً وثروه من فاقدي الجاه ، فالناس يعينوهم بأعمالهم في جميع حاجاتهم ، فتكون قيم تلك الاعمال كلها داخله في كسبهم ، أي أنهم يحصلون بمالهم من جاه وسلطه ونفوذ على قيم أعمال الاخرين ، فهم يستعملون الناس من غير عوض ، أي من غير مقابل لهم ، وفي هذا اشارات غير مباشره لفائض القيمه ، كما يقول استاذنا الدكتور محمد دويدار [٢] والذي يذكر أيضا ونحن نتفق معه تماما ، بأن ابن خلدون يظهر في أواخر القرن الرابع عشر الميلادي - في مجتمع يقوم علي انتاج المبادلة البسيط كرائد لنظرية العمل في القيمة وهي نظرية يتم حولها مولد الاقتصاد السياسي كعلم .

ومن ثم فإن ابن خلدون يحلل المجتمع الذي تسوده العلاقات التجارية في صورتها غير المتطورة ، أي التي ترتكز علي انتاج المبادلة

---

(١) رسالتنا للدكتوراه ، بيان الاثمان ودورها في تعبئه الفائض الاقتصادي - كليه الحقوق جامعه الاسكندريه ١٩٨٦ ، ص ٥٦ - ص ٧٦ .

(٢) د./ محمد دويدار ، مبادئ الاقتصاد السياسي ، المرجع السابق ذكره ص ٩٠

البسيط ، وعلي عمل صغار المنتجين ، وكان ابن خلدون أول اقتصادي معروف في هذا الوقت يكشف اسرار [١] القيمة ، أي أول من توصل إلي مضمون نظرية القيمة في العمل ، وهو أمر عظيم بالقياس لعصره ، حيث لم تكن العلوم الاقتصادية قد وجدت بعد ، وكانت الافكار الاقتصادية جزء من علوم الاخلاق ، أو الفلسفة ، أو التاريخ ، أو الفقه .

سابعا : النقود عند ابن خلدون :

لم يقدم ابن خلدون تحليلا متكاملا في ترتيب منطقي للنقود من حيث النشأة والانواع والتطور والوظائف وطبيعه النقود (وقد سبقه في ذلك الدمشقي والاسدي والمقريزي كما رأينا) ورغم ذلك فهناك اشارات واضحه عن النقود تدل علي فهمه لحقيقتها ووظائفها ، وربطه للنقود بالعمل والانتاج والقيمة وانها ليست الاساس الحقيقي للثروه ، ويمكن بيان ذلك كما يلي .

- يذكر ابن خلدون في شأن النقود : إن الله تعالي يخلق الحجرين المعدنين من الذهب والفضه قيمه لكل متمول [٢] .. » وهذا يدل علي استخدام الذهب والفضه كنقود في تحديد قيمه كل متمول ، أي مقياس لقيمه كل الاشياء ، من سلع وعروض وعقار ومنقول .. أي التعبير عن العلاقات القيميه بالنسبه للسلع والاموال وسائر الاشياء .

اذا كان ابن خلدون لم يشر بطريقة مباشرة لوظائف النقود ، ولكنه تكلم عن مفهوم النقود كناتج مستقل فيه عمل انساني مجسد [٣] ، وبفضل

(١) سفتيلانا باتسيينا ، المرجع السابق نكره ص ١٩٤ – ص ١٩٥ .

(٢) ابن خلدون ، المقدمه ، المرجع السابق الاشاره اليه ص ٢٧٤ .

(٣) سفتيلانا باتسيينا ، العمران البشري في مقدمه ابن خلدون ، المرجع السابق نكره ص ١٩٥ .

ذلك فإن الذهب وافضه يمكن أن يعتبرا مقياسا للقيمة ، والمعادن لهما من يحث المبدأ نفس قيمة غيرهما من نتج عمل انساني « ان الاموال من الذهب والفضه والجواهر ، انما هي معادن مثل الحديد والنحاس والرصاص وسائر العقارات والمعادن يظهرها بالأعمال الانسانيه ويزيد فيها وينقصها . (١)

- الاشاره إلي النقود (الذهب والفضه) كوسيله للتعامل أي وسيله للتبادل ، وعنده أن الذهب والفضه أصبحا مقياسا لتقدير القيمه بالنسبه لندرتهما ، ويشير إلي ما ذكره ابن سينا من أن حكمة الله في الحجرين وندورهما أنهما قيم لمكاسب الناس ومتمولاتهم ، ... ومن ثم فإنهما يفقدان وظيفتهما كسلعة لاكتساب هي وسيله التعامل المادي .

- كما اشار ابن خلدون الي ارتباط النقود بما تقوم به في تقدير القيمه وكوسيله للتعامل المادي ، وكوسيلة للتعبير عن العلاقة بين ملاك الاشياء والسلع ، أى أن كمية النقود لا تتجاوز حاجة المجتمع الهيا ، حيث يقول : « أن الأموال من الذهب والفضه .. ربما تنتقل من قطر إلي قطر ، ومن دوله إلي اخري بحسب اغراضه ، والعمران الذي يستدعي له، فإن نقص المال في المغرب وافريقيا ، فلم ينقص ببلد الصقاليه والافرنج ، وإن نقص في مصر والشام ، فلم ينقص في الهند والصين .. (٢) ويستفاد من ذلك مره أخري أن مفهوم ابن خلدون للنقود يرتبط بما يراه عن العمل كأساس للقيمة ، كما أن هناك اشاره واضحه إلي دور النقود في التبادل الدولي .

(١) ابن خلدون ، المقدمه ، المرجع السابق الاشاره إليه ص ٢٨٥ .

(٢) ابن خلدون ، المقدمه ، المرجع السابق الاشاره إليه ص ٢٨٥ .

– لا يري ابن خلدون في النقود الثروه الحقيقيه للدول والأمم ، وانما يري ذلك في العمل وغله « نتاج » العمل ، حيث يذكر أن السبب الرئيس لتطور وتقدم المجتمع وزياده ثرواته هو زياده كميه العمل ، أي أن رفاهيه المجتمع وتطور الحياه الاجتماعيه يتحددان بكميه الانتاج التي ينتجها المجتمع (وهذه تتحدد بكميه العمل) والتي تستخدم في تلبيه الاحتياجات الضرورية للناس ثم لتلبيه حاجات الترف كذلك (١) .

ثامنا : التبادل ، ودور السوق وخصائصه :

أ- التبادل :

يربط ابن خلدون التبادل بزيادة السكان وزياده درجه تقسيم العمل ، مما يترتب عليه من زيادة الانتاج ، فزيادة ما أطلق عليه «الفضله» أي الفائض ومن الطبيعي أن تتم عمليه التبادل لهذا الفائض اما من خلال المقايضه ، أو التبادل البسيط في السوق وهذا يتفق مع خصائص الاقتصاد الذي يغلب عليه النشاط الزراعي في القرن الرابع عشر واوائل القرن الخامس عشر ، ويذكر ابن خلدون في ذلك : « فإذا استبحرا لمصر وكثر ساكنه رخصت أسعار الضروري من الأقوات في الغالب إلا مايصيبها في بعض السنين من الافات السماوية ، ولولا احتكار الناس لها لما يتوقع من تلك الآفات لبذلت دون ثمن ولا عوض لكثرتها بكثرة العمران » (٢) علي ذلك فإن ابن خلدون يشير إلي التبادل ، وان كان لا يمثل عنده الهدف الرئيسي للانتاج والنشاط الاقتصادي ،

(١) سفتيلانا باتسيينا ، المرجع السابق ذكره ، ص ١٩٨ .

(٢) ابن خلدون ، المقدمه ، المرجع السابق ذكره ص ٢٤٠ .

فهذا الهدف كما رأينا هو تلبيه وسد (اشباع) حاجات الافراد الضروري منها والكمالي ، ولكن عندما يتحقق فائض في الانتاج ، ينشأن التبادل لهذا الفائض ، وفي هذا يقول ابن خلدون : ويد الانسان مبسوطه علي العالم وما فيه بما جعل الله من الاستخلاف وأيدي البشر منتشره فهي مشتركه في ذلك ما حصل عليه يد هذا امتنع عن الاخر إلا بعوض – أي مقابل في التبادل وهو الثمن ، وهذا التبادل لا يكون دائما يسيراً واضحا نظراً لتداخل الأعمال وتغيير التكاليف والنفقات ، وتدخل العديد من الاجهزة (وخاصة الدولة) ، ولذلك لابد من جهاز ينظمه وهو السوق .

ب – *السوق وخصائصه* : –

يشير ابن خلدون للأسواق وما تتضمنه حيث يذكر : « أعلم أن الأسواق كلها تشمل علي حاجات الناس فمنها الضروري ، وهي الأقوات من الحنطه وما في معناها ومنها الحاجي والكمالي مثل الأدم والفواكه .. والماعون ... » ولم يقدم ابن خلدون تحليلا للسوق ووظائفه ، ولكن يمكن أن تستخلص من عباراته المختصره ما يلي (١) .

١– أن السوق بمعناها الشامل « الأسواق كلها » هي التقاء بين العرض والطلب ، فحاجات الناس مهما اختلفت وتنوعت يلبيها عارضوا البضائع والخدمات في السوق .

---

(١) د./ أحد أبو ذروه ، الاقتصاد السياسي في مقدمه ابن خلدون ، المرجع السابق نكره ص ٧٤– ص٨٤ .

٢- يرتبط حجم السوق بحجم السكان والدخول ، فكثره السكان تؤدي إلي كثرة الانتاج وخصوصا الاقوات والضروريات فيزيد عرضها ويكبر حجم السوق ، وقلة السكان يؤدي إلي العكس ، واذا ارتفعت الدخول « المكاسب » زاد الطلب علي الكماليات ، فيزيد المعروض منها ويؤدي ذلك الي اتساع حجم المبادلات وحجم السوق وارتفاع الاثمان .

٣- تتميز السوق بالتنوع ففيها الضروريات والكماليات والخدمات، وكل هذه العناصر مرتبطه ، فحركة عنصر تؤثر في العنصر الآخر وتتأثر به .

٤- تتحدد الأثمان في الأسواق بإشتراك العرض والطلب ، بالنسبه للضروريات مثل الأقوات فإذ كثر السكان كثر عليها الطلب إلا أن انتاجها يزيد في نفس الوقت مما يؤدي الي ارتفعا حجمها في الأسواق والي انخفاض أثمانها ، أما الكماليات فإن ضغط الطلب فيها لا يقابله ارتفاع في العرض ، لأن ارتفاع حجم السكان لا يعني توفر الأعمال في قطاع الكماليات لذلك كانت أثمانها مرتفعه ، والعرض قد يكون منتجا وقد يكون تاجراً .

٥- هناك قدر من التكافؤ بين العارضين الطالبين ، فأي منهما لايشكل بمفرده فوه تتحكم في السوق ، فإذا تصرف العارضون بعقلانيه ، فإنهم سيعرضون من كل جنس أجناس المبيعات نوعاً موحداً مبسطا كما أن الناس أحرار في عرضهم للبضائع وطلبهم لها .

٦- يتعين الا يتدخل السلطان او الحاكم وأجهزته في الأسواق وحركه التبادل لأن ذلك يؤدي الي اختلال التوازن وفساد النظام ، حيث يذكر ابن خلدون : « ان التجاره من السلطان مضرة بالرعايا ومفسده

للجبايه مما يؤدي إلي مضايقة الفلاحين والتجار .... فإذا رافقهم السلطان يدخل علي النفوس من ذلك غم ونكد » (١) .

٧- للسوق دور في توزيع المكاسب (الدخول) فهذا التوزيع ماهو في الواقع إلا تبادل الأعمال والمنافع ، فالفلاح يستهلك جزء من ناتج عمله ويدخل الجزء الباقي في السوق ليستبدله بما هو في حاجه إليه من انتاج غيره ، وكذلك الصانع ، أما التاجر فإن عمله يتجسد في الوساطه بين المنتج والطالب ، وهو يأخذ مقابل هذه الوساطه ربحا .

تاسعا : نظرية النمو والتطور عند ابن خلدون :

قدم ابن خلدون فيما يتعلق بالتطور والنمو الذي يحدث للجماعات البشرية المراحل التي يمر بها العمران تحليلا متكاملا ليس فقط في الاطار التاريخي الذي قدم فيه افكاره ولكن ما قدمه يمكن أن يمثل بعض الخطوط العامه لتحقيق النمو أياً كانت المرحلة التاريخية ، ويتمثل ذلك فيما يلي : -

١- يرتبط النمو والتطور بتحقيق فائض في الانتاج ، فعندما لا يوجد فائض أي أن الانتاج بوجه لاشباع حاجات أفراد المجتمع « الاكتفاء الذاتي » فإن المجتمع يقتصر فقط علي انتاج الضروريات ويعجز عن تحقيق التطور ، أما إذا زاد الانتاج عن الضروريات وظهر الفائض فيتحقق التطور ، ويعبر ان خلدون عن ذلك ومتي زاد العمران زادت الأعمال ثانية ، ثم زاد الترف تابعا للكسب وزادت عوائده وحاجاته واستنبطت الصنائع لتحصيلها فزادت قيمتها وتضاعف الكسب في

---

(١) ابن خلدون : المقدمه : المرجع السابق ذكره ص ٢٠٣ .

المدينه ثانيه [١] .

٢- يشير ابن خلدون إلي أهمية السكان علي الانتاج ومن ثم دورهم في زياده النمو والتطور والعمران ، فزيادة السكان من أهم عوامل تحقيق النمو حيث تؤدي إلي زيادة الأعمال والصنائع ومن ثم زيادة الانتاج ، وأن قله عدد السكان في المدينه أو الاقليم يؤدي إلي قله الأعمال وانتقاص العمران ويقل الرزق والكسب منها ومن ثم لا يتحقق النمو ، ولا شك أن هذه نظره متقدمه ومنطقيه مع تحليل ابن خلدون الذي يرتكز علي العمل بالدرجه الأول ، ويعتبر السكان « الانسان » هدف ووسيله التنميه ، علي عكس الاراء المالتسيه التي تعتبر الزيادة السكانيه أحد عقبات التنميه .

٣- اذا كان ابن خلدون يري أن تحقيق الفائض بزياده الانتاج هو أساس النمو والتطور ، فإن أساس زياده الفائض عنده هو زياده تقسيم العمل وتطور الصنائع ، والذي يتوقف بدوره علي درجه كثافه وتواجد وتجميع العمل في الأعمال الانتاجيه ، وذلك يوضح أن العمل عند ابن خلدون هو اساس الحياة الاجتماعية [٢] .

يري البعض [٣] أنه يمكن استخلاص نظريتني في النمو الاقتصادي لابن خلدون ، تتشمل الأولي في أن البيئة الجغرافية في

(١) د./ احمد ابو ذروه ، المرجع السابق ذكره ص ٨٦ ، ص ٨٧ .

(٢) سفتيلانا باتسيينا ، المرجع السابق ذكره ص ١٩٩ .

(٣) د./ عبد الرحمن يسري : تطور الفكر الاقتصادي ، المرجع السابق ذكره ص ١٠٥ - ص ١٠٩ .

المحدد الأساسي للنشاط الاقتصادي للمجمعات ، فكلما كانت هذه ملائمة كلما كبر حجم النشاط الاقتصادي وبالعكس ، أي أن الظروف الجغرافيه هي المحدد الرئيسي للبيئه الملائمه لحياه الانسان ودرجه نشاطه وأنها تتدخل في تكوين احتياجاته ، وكذلك في طريقه معالجته لمشاكله ، أما النظرية الثانيه فتتلخص في أن النمو الاقتصادي لأى مجتمع يمر بعدد من المراحل ، وهذا ترتبط بحياه الدوله من النشأة إلي النهاية ، فيكون النشاط الاقتصادي قويا عند نشأه الدوله ثم يتطور تدريجياً بفعل عوامل ذاتيه إلي أن يصل المجتمع إلي أعلي مراتب الترف، ثم يبدأ النشاط الاقتصادي في الانتكاس مع ظهور الخلل في الدوله ثم أخيراً يضمحل مع تدهور الدوله واضمحلالها وهو أمر محتم ، ونحن نسلم بدور هام للبيئه والعوامل الجغرافيه ، لكنها ليست الحاسمه في تحقيق التقدم ، كما أنه لا مجال لسيطره فكره الحتميه [١] بالنسبه للتنميه ، وهذا ما يمكن ذكره بالمراحل التي ذكرها ابن خلدون ، فإذا كانت صحيحه في عصره بسبب الانقلابات والمؤامرات المستمرة ، فإن هذا أمر لا يتفق مع الواقع في العصور الحاليه .

د- يتمثل سبب النمو والتطور عند ابن خلدون في طموح الناس إلي تأمين الحياه وتحقيق الترف والرفاهيه ، ونشوء المجتمع البشري يرتبط بالحاجات الماديه ، وقد رأينا كيف أنها الأساس والمحرك للنشاط الاقتصادي والحياة الاجتماعيه والعمران البشري ، وهذا يستلزم ضروره

---

(١) ناقشنا فكره الحتميه الجغرافيه ، ونظريه المراحل في تفسير التخلف ، ومن ثم في تحقيق التنميه في كتابنا : اقتصاديات التخلف والتنميه ، دار الولاء للطباعة والنشر، شبين الكوم ، ١٩٩٦ ص ٦٨- ص ٨٩ .

توفير مقومات هذه الحياه الاجتماعيه والتي تعد السبب الرئيسى لاجتماع الناس في مجتمع (المجتمع البدوي) ولكن صعوبة الحياه البدويه وأخطارها تضطران الناس عند ما يوجدون في ظروف ملائمة أن يغيروا أوضاعهم ، وأن يتجمعوا ويشيدوا المدن ، أي تطوير العمران البشري عن طرق انتاج اكبر وحجم عمل أكبر فيتحقق الفائض ، وما يترتب علي ذلك من تحقيق النمو والتطور ، وعلي عكس سكان البدو فالحضر معتنون بحاجات الترف والكمال ، وبهذه الطريقة كان الابتداء بما هو ضروري قبل الحاجي والكمالي [1]

٦- قدم ابن خلدون نموذج للنمو والتطور يقوم علي مجموعه من العوامل تعمل بشكل ديناميكي من خلال علاقات الاعتماد المتبادل فتحقق النمو . ويشير ابن خلدون أن زياده السكان تؤدي إلي زياده الأعمال (القوي العامله) وهذا يؤدي إلي تقسيم العمل ، فيترتب عليه زياده الانتاج والذي يترتب عليه بدوره زيادة فائض الانتاج ، وينتج عن ذلك زيادة الترف والرفاهية ، أى زياده الدخول والمكاسب ، ويترتب عليه زياده الطلب علي السلع الكماليه ، وهذا بدوره يؤدي مرة أخري إلي زياده تقسيم العمل ، فالانتاج ، فالفائض ، فالدخول ، الترف وهكذا ... ومن ثم يكون ابن خلدون قد قدم ما يطلق عليه النموذج الديناميكي في النمو والذي يقوم علي تحليل تتابع المؤثرات والآثار في الفترات الزمنيه المتلاحقة لمجموعة من العوامل والمتغيرات التي ترتبط بين بعضها البعض وكذلك ما يترتب عليها من آثار في إطار من السببيه التحليليه المركبه ،

(١) ابن خلدون ، المقدمه ، المرجع السابق ذكره ص ٢٢٠ – ص ٢٢٤ .
– سفتيلانا باتسيينا ، المرجع السابق ذكره ص ٢٠ .

هذا ولم يتم استخدام هذا التحليل الديناميكي بشكل علمـي فـي دراسة التطـور الاقـتـصـادي إلا في عـام ١٩٣٧ علي يد فـيكس والمدرسـة السويديه (١) .

عاشرا : نظريه الماليه العامه عند ابن خلدون :

قدم ابن خلدون تحليلا متكاملا للنشاط الاقتصادي والمالي للدوله ، ولا يقتصر ذلك علي بيان دور الدوله في الجبايه والحصول علي الضرائب والرسوم والمكوس ، والمصارف التي توجه لها هذه الموارد (١/١ انفاق) ولكن كانت له فلسفته عن دور الدوله وما يجب أن تقوم به ، وما لا يجب أن تتدخل فيه ، وكمبدأ عام يعتبر ابن خلدون من أوائل المفكرين الذين نادوا بعـدم تدخل الدوله في الأمـور الاقـتـصـاديه ، وأن تدخل الدوله من شأنه الاضرار بحقوق الأفراد وحصول جهاز الدوله (السلطان وجهاز الحكم) علي جزء كبير من مكاسب (دخول الأفراد بمالها من سيطرة ونفوذ واجبار وأسماه الجاه كوسيله للحصول علي هذا بواسطه الدول وكبار التجار ، وسوف نعرض للخطوط العامه لنظريه ابن خلدون في دو الدوله الاقتصادي ، والجبايه ، والانفاق .. كما يلي :-

١- ان دور الدوله الاقتصاديه والمالي يتعين أن يكون في اشرافها وقيامها بسك النفوذ والحفاظ علي النقود المتداوله مما قد يداخلها من الغش والنقص والمخالفه لما يتم تحديده من معيار ووزن وشكل ، كما تقوم

---

(١) د./ محمد لبيب شقير ، تاريخ الفكر الاقتصادي ، مطبعه نهضه مصر ، ١٩٥٦ – ص ٥٧ – ص ٦١ .

الدوله بأعمال الجبايات ، وحفظ حقوقها في الداخل والخارج وتنظيم ديوان الاعمال والجبايات ، من حيث الموارد المختلفه ، والمصارف التي توجه لها هذه الموارد ، اي تنظيم ايرادات الوله ونفقاتها (١) .

٢- يحلل ابن خلدون مسأله جبايه الدوله ، ويربطهما بالمراحل التي تمر بها الدوله منذ بدايتها حتي انهيارها حيث يقول أعلم أن الجبايه أول الدوله تكون قليله الوزائع كثيره الجمله ، وأخر الدوله تكون كثيره الوزائع قليله الجبايه (٢) ويستفاد من ذلك ومن تحليل ابن خلدون عن انهيار الدوله :

أ- للدوله أعمار كالاشخاص ، وعمرها لا يعدو ثلاثه أجيال : الأول سيطره البداوه والعصبيه ، والثاني التحول من البداوة إلي التحضر ، والثالث ينسون عهد البداوة وتسقط العصبيه تماما ، ويحدث الترف والترهل والضعف ، ويحتاج صاحب البداوة إلي الاستنجاد بسواهم ويستكثر بالموالي ، فتذهب الدوله بما حملت وتنهار وتسقط .

ب - طبقا للمراحل التي تمر بها الدوله - فإن هناك علاقه ارتباط بين هذه المراحل والجبايه والوزائع ، أي (الايرادات والنفقات) ، ففي المرحلة الأول البداوه » تكون الجبايه قليله ، والاعتماد علي قواعد الدين في الحصول علي الموارد والاقتطاع من مكاسب الأفراد ، كما أن المجتمع البدوي مجتمع بسيط يقتصر علي الضروري ، وومن ثم تقل نفقات الدوله (وزائعها) فالحاكم لا يحتاج إلي جنود كثيرين ، ويكون عدد السكان قليل والعمران في بدايته ، وقله الجبايه والاقتطاع من دخول

(١) د./ عبد الرحمن يسري ، المرجع السابق ذكره ص ١٢٩ ، ١٣٠ .
(٢) ابن خلدون المقدمه ، ص ٢٤٨ - ص ٢٤٩ .

الأفراد يؤدي إلي زيادة وتنشيط عملية الانتاج ، حيث يشعر الناس أن غله أعمالهم وقيم مكتسباتهم هي في معظمها ملك لهم لا تصل إليها يد السلطان أو جوره ولا تنتزعها قهراً ، فتكون الجبايه أكبر من نفقات الدوله .

جـ - عندما تتحول الدوله إلي المرحله الثانيه (التحضر) ، فتتجه الدوله إلي الترف وما يترتب عليه من زياده نفقات الدوله من جند واجهزه وحاشيه واصحاب جاه ونفوذ » فيكثر خراج اهل الدوله وخراج أهل السلطان خصوصا ، ويتزايد الاقتطاع بسبب تزايد متطلبات الملك «السلطان » وأعوانه ، فيحدث الترف ، ويبدأ الأفراد في تقليل الانتاج ، فتقل المكاسب ، ويزداد الفساد المالي والاداري .. وتبدأ الدوله في الانهيار كما رأينا وتكون - عرضه لغارات غيرها من الدول القوية ، واذا غلبت الدوله وصارت في ملك غيرها أسرع إليها الفناء .

لا شك أن هذا التحليل للدوله والمراحل التي مر بها ، وما يرتبط بذلك من نفوذ وجاه وسيطره ، يعكس تماما الاوضاع السائه في المغرب العرب يوالحروب الدائره بين دوله ، وفي مصر المملوكيه حيث تعاقب الحكام والسلاطين من خلال الانقلابات والدسائس والمؤامرات ، وترتبط بذلك زياده الاعباء والضرائب والرسوم .. علي الأفراد .

٣- أوضح ابن خلدون في دراسته لوزائع الدوله أي انفاقها «الانفاق العام » مما يترتب علي هذا الانفاق الذي يتزايد مع زياده التحضر والعمران ، فمن جهه يترتب علي انفاق الدوله وتقديم المعونات أن يحدث شيئا من الرواج في الأسواق وزياده النمو ومن جهه أخري ،

كما يشير الاقتصاديون [١] فإن دخول الدوله مشتريه في الأسواق يؤدي إلي مضايقه الفلاحين والتجاره والمنتجين بسبب يسار السلطان وحصوله علي كل شئ ، وقدمت نظرية حديثة تعرف بنظرية الازاحه أو المزاحمة ، وجوهرها أن الدولة اذا زاحمت المستثمرين من القطاع الخاص في سوق الاقتراض سوف تحرمهم من فرصه الحصول علي تمويل لاستثماراتهم لأن وضعها متميز عن وضعهم ، مما ينخفض مستوي الاستثمار والانتاج الكلي ونجد أن افكار ابن خلدون لا تخرج عن هذا الاطار، بل اضاف لها بعداً نفسيا .

٤- أن الدولة لا تقدم علي مشاركة « مزاحمة » الافراد في التجارة ، والنشاط الاقتصادي إلا بسبب نقص إيراداتها من الجباية وكثرة نفقاتها ، وتدخل الدولة بهذا الشكل يسبب الاضرار للافراد ، فقوة الدولة اكبر بكثير من قوي الرعايا ، كما أنها يمكن أن تكون المحتكر الأقوي بإعتمادها علي نفوذها وسلطانها في البيع والشراء مما يقعد المنتجون والتجار عن السعي للكسب والمعاش ، فتكون النتيجة تقليل الانتاج والدخول ، فتقل الجبايه .

٥- يترتب علي تدخل الدولة « السلطان وجبازه » بالشكل السابق أن ترتفع الاثمان ويعم الغلاء ، ويزيد ما يحصل عليه أصحاب النفوذ

---

(١) د./ عبد الرحمن يسري المرجع السابق ذكره ص ١٣٠ – ص ١٣١ .
د. / أحمد أبو ذروه ، المرجع السابق ذكره ص ٨٣ – ص ٨٥ .
– د./ أحمد جمال الدين موسي ، تاريخ الفكر الاقتصادي ، مكتبه الجلاء الجديده ، المنصوره ، ص ٤٥ – ص ٥١ .

والسلطان وكبار التجار بما لهم من جاه ، أي يحصلون علي الجزء الأكبر من مكاسب الغير دون مجهور أو عمل يبذلونه ، فيزيد ما يحصل عليه الحاكم من جبايه ومغارم ، ويحقق كبار التجار أرباحا أكبر بسبب الاحتكار وارتفاع الأثمان .

٦- النتيجة المترتبة لذلك كله هو انهيار الدوله ذاتها وكساد الأعمال وتدهور الأوضاع الاقتصاديه لذلك يطالب ابن خلدون بعدم تدخل الدوله في المجالات الاقتصاديه ، من انتاج وتجاره وإحتكار وتحكم في الاثمان .... الخ ، بل نجد أن الشرط الأساسي لبقاء المجتمع يتمثل عنده في الملكيه الخاصه لوسائل الانتاج ومنتجات العمل ، فالغايه الأساسيه للملك (السلطان) وجمع وظائفه تنتهي عند ابن خلدون إلي شئ واحد هو حمايه الملكيه الخاصه (١) : إن البشر إذا اجتمعوا دعت الضرورة إلي المعامله واقتضاء الحاجات ....ومد كل واحد منهم يده الي حاجته أخذها من صاحبه ... واستحال بقاؤه بدون حاكم يزع بعضهم عن بعض »

حادي عشر : تقييم الفكر الاقتصادي لابن خلدون ودوره في تطور الفكر .

١- عرضنا الخطوط العامه التي قدمها ابن خلدون من حيث تحليله الشامل والمتكامل للاطار التاريخي والجغرافي والبيئي للمغرب العربي في أواخر القرن الرابع عشر وأوائل القرن الخمس ، عشر ثم قدم لنا تحليلا دقيقا كاملا للاطار السياسي والاجتماعي ، والاقتصادي للمجتمع ، فقد تميز تحليله بملاحظه وتسجيل مختلف التغيرات التي تحدث في المجتمع (سياسيه واجتماعيه واقتصاديه) كالانتقال من مجتمع البداوه إلي

---

(١) سفتيلانا باتسيينا ، المرجع السابق ذكره ص ٢٢٠ .

مجتمع التحضر ، ونشوء الدول والمراحل التي تمر بها ، وتحول الخلافه إلي الملك ، متبعا في تتبع ذلك منهجه العلمي القائم علي دراسه الوقائع وكيفيه حدوثها ، وعلاقه الاسباب بالمسببات وأن التغيرات لا تحدث بشكل فجائي بل بشكل تدريجي حيث يتضمن الجديد بعض عناصر القديم ... تغيرات كميه متراكمه ومتتابعه تؤدي في مرحله معينه إلي تغيير كيفي للظواهر المختلفة في المجتمع .

٢- واذا كان الفكر أيا كان نوعه بصفه ، والفكر الاقتصادي بصفه خاصه ، يمكن الحكم عليه وتقييمه بمعرفه ما إذا كان يعبر عن الواقع ، ويستخدم منهج علمي ، ويكون ما تم استخلاصه مفسراً للواقع الموجود وبمثابه قوانين تحكم الظواهر موضوع الدراسه – وطبقا لهذا التصور العام فإن ابن خلدون بإعتراف الجميع وخاصه علماء الغرب كما رأينا قدم أسس لمنهج البحث العلمي ، تقوم علي دراسه الظواهر ، والتي يكون لها خصائص وسمات مميزه فيما يتعلق بنوع هذه الظواهر (سياسيه ، اقتصاديه) ويلزم دارستها وتحليلها واكتشاف حقيقتها عن طريق التعرف علي علاقات السببيه (أي الاسباب بالمسببات أو رباط العلة بالمعلول) – وقد استخدم ابن خلدون هذا المنهج في تأسيس علم فلسفه التاريخ وعلم التاريخ وعلم الاجتماع البشري « العمران البشري » كما رأينا . وتوصل إلي قوانين للتطور الاجتماعي بإعتراف الكثيرين .

٣-ان كتاب ابن خلدون وخصوصا المقدمه – يمثل شكلا جديداً من التناول الفكري للظواهر السياسيه والاجتماعيه والاقتصاديه في عصره ، من المسلم به أنه قد تأثر بالعديد من المفكرين والفلاسفه ونذكر منهم علي وجه الخصوص ابن سينا وابن رشد ، والفارابي ، والغزالي ، والبيروني ،

وارسطو واخوان الصفا ، وغيرهم ، غير أنه ساهم بجهده متميز أدى إلي تأسيس علم خاص بالمجتمع البشري وتطوره ، وأوضح بجلاء أن تطور العمران البشري والمراحل التي يمر بها المجتمع هي أساساً نتيجه للطبيعه الاجتماعيه للانتاج والدور الأساسي للعمل وعلاقات العمل والنشاط الانتاجي والعلاقات الاجتماعيه المرتبطه به ، والتنظيم السياسي المترتب عليه ، فالمجتمع ينشأ ويتطور عنده طبقاً لاسس اقتصاديه .

٤- تناولنا في هذا المبحث نموذج التحليل الاقتصادي الذي قدمه ابن خلدون ورأينا كيف أن الاقتصاد هو أساس العمران والمجتمع ، وتحليله الحاجات وكيف أنها تمصل القوه الدافعه والمحركه للنشاط الاقتصادي ، ثم تناوله للعمل وضروره تقسيم العمل والتعاون في مختلف أنواع النشاط الاقتصادي ، وهذا التحليل يتفق في معظمه مع التحليل الاقتصادي السائد مع الأخذ في الاعتبار اختلاف المراحل التاريخيه .

٥- أما قمة التحليل عند ابن خلدون فقد تمثل في تحليله شبه الكامل لنظريه القيمه من حيث جوهرها ومصدرها وقياسها - وتأثرها بعوامل العرض والطلب عند ذلك يتعلق الأمر بالثمن السائد في السوق ، والاستنتاج الذي توصلنا إليه بالاتفاق مع العديد من كبار الاقتصاديين هو أن ابن خلدون رائد نظريه العمل في القيمه - قبل أن يتناولها العديد من الاقتصاديين بقرون عديده (أربعه إلي خمسه قرون) مثل ويليام بتي ، وادم سميث ، وريكاردو .

٦- كما كان لابن خلدون الأسبقية والريادة في تحليله للنقود والتبادل ودور السوق ، لكنه تميز بقدرات تحليليه فائقه وصلت الي درجه النظريه فيما يتعلق بالنمو والتطور (النموذج الديناميكي للنمو) والماليه

العـامـه - والعـلاقـه بين سلطة الدوله والمراحل التي تمر بهـا ونفـقـات وايرادات الدوله ، ولا شك أنه أول من نادي بعـــدم تدخل الدوله في المجـالات الاقـتـصـاديه (قـبل الطبـيـعيين والكلاسيك بمئات السنين) ، وضروزه حماية ورعايه الملكيه الخاصه ، وأن جميع نظريات ابن خلدون عن الدول والملك ، ومنهجه الاقتصادي والسياسي تعمل كلها لتحقيق هذه الغايه وهو حمايه الملكيه الخصاه ، وتخليص السوق من الاحتكار وتدخل الدوله واصحاب النفوذ والجاه ... وهي المبادئ التي جاء بها الكلاسيك ، وسار عليها النظام الرأسمالي في اغلب الأحوال ... ثم عاد تيار اعلاء شـأن الملكيه الخاصـه « الخصـخـصـه » وأليات السوق ، لكي يكون هو الاتجاه الغالب في الاقتصاد العالمي المعاصر .

٧- لا شك أن التـحليل العلمي والمنطقي الذي يعـبـر عن الرؤيه لمنهجيه والموضوعيه لمجموع النتاج الفكري لابن خلدون يضعه في مقام رواد الفكر الانساني والاجتماعي بصفه عامه ، والاقتصادي - وهو موضوع بحثنا بصفه خاصه - ولا يقلل من ذلك أن كتاباته لم يكن هدفها هو دراسة الظواهر الاقتصاديه ، أو لم نتناوله بالدراسه هذه الظواهر بشكل مستقل - فأساس نتاجه الفكري هو الاقتصاد والعمل والانتاج وتناوله لمكونات نموذج التحليل الاقتصادي تستند علي منهج علمي واضح ، وتقديم نظريات شبه متكامله ، ومن ثم فإننا نعتبره ممن ساهموا في التمهيد لنشأة العلوم الاقتصاديه .

الفصل الثالث

الفكر الاقتصادي للمدرسة التقليدية

تعد المدرسة التقليدية او الكلاسيكية أهم المدارس الفكرية في تاريخ الفكر الاقتصادى فهى التى شهدت نشأة وميلاد علم الاقتصاد السياسى، فكما رأينا فى المبحث التمهيدى من هذا الباب فان عملية تكون واكتمال شروط العلم للاقتصاد السياسى لم تتبلور بشكل كامل وفى بناء نظرى متكامل الامع جهود ونتاج المدرسة الانجليزية خصوصا أدم سميث، ودافيد ريكاردو – وعندما أصبح للصناعة الوزن النسبى الاكبر فى النشاط الاقتصادى، والذى يرتكز على المبادلة الموسعة ، وتحكمه قوانين موضوعية، ويتم استخدام المنهج العلمى فى تكوين البناء النظرى لهذا العلم.

واذا كان من المسلم به أن المفهوم الاصطلاحى للكلاسيكية يعنى النخبة الممتازة والصفوه المتميزة فى مجال الفكر والابداع الانسانى، فان الكلاسيك او التقليديين قد قدموا نتاجهم الفكرى من خلال اطار تاريخى من حيث الزمان والمكان، وفى ظل تحولات اجتماعية واقتصادية وتكنولوجية كان لها أبلغ الأثر فى تطور العملية الاقتصادية، وتطور الفكر الاجتماعى بصفة عامة وقد تمثل هذا النتاج الفكرى فى مجموعة من النظريات والتى تعد من جهة أساس البناء النظرى للعلوم الاقتصادية، كما أنها تعد من جهة أخرى تعبير عن اكتمال البناء المنهجى والعلمى للفكر الاقتصادى سارت على نهجه المدارس الفكرية فى المراحل التاريخية المتعاقبة سواء باكمال جوانب التحليل أو النقد أو حتى تقديم البديل من حيث المنهج والمحتوى، ولكن التقليديون او الكلاسيك هم الذين وضعوا وبلوروا أساس البناء النظرى للعلوم الاقتصادية.

دافيدريكاردو كتابه الشهير :مبادئ الاقتصاد السياسى والضرائب فى عام ١٨١٧.

٢-أما من حيث المكان : فقد نشأت المدرسة التقليدية وتبلورت أفكارها واكتمل بنائها النظرى فى انجلترا بصفة أساسية – والتى نشأت فيها الثورة الصناعية قبل غيرها من الدول بعشرات السنين [١] (١٧٨٠-١٨٠٠)، وفى فرنسا (١٨٣٠-١٨٦٠)،وفى ألمانيا (١٨٥٠-١٨٧٣)، كما أن معظم أن لم يكن كل مؤسسي المدرسة التقليدية من انجلترا (أدم سميث، ريكاردو، روبرت مالتس ، جون استوارت مل) وكانت انجلترا على قمة الدول الصناعية فى هذه المرحلة وتبلورت فيها اكثر ممن غيرها خصائص النظام الاقتصادى الراسمالى.

ثانيا : التنظيم السياسى وشكل الدولة:

شهدت المرحلة الانتقالية للنظام الرأسمالى أى الرأسمالية التجارية ابتداءا من القرن السادس عشر وحتى القرن الثامن عشر مجموعة من التغيرات السياسية والاجتماعية (عرضنا لها فى الباب الأول فى تناول النظام الرأسمالى) أدت الى تطور الفكر السياسى وتخلصه من سيطرة الكنيسة، وظهور فكرة الدولة القومية والحكومة المركزية ، وقد ساعدت قوة الدولة على تهيئة الأوضاع للتغير الاجتماعى والاقتصادى وسيطرة الرأسمالية الصناعية، ويتعين الاشارة الى الدور البارز فى بلورة واستقرار واستكمال الدولة لسلطاتها النيابية، والتنفيذية والقضائية لمجموعة من المفكرين أبرزهم جان جاك روسو، ومونتسكيو، وفرانسيس بيكون، وجون لوك وغيرهم، كما استقرت انظمة الحكم وكان للمجالس

---

(١)كتابنا: مبادئ اقتصاديات التخلف والتنمية، المرجع السابق ذكره ص٨٦-ص٨٧.

التشريعية أثرها ... كل ذلك أدى الى استكمال نشأة وخصائص النظام الراسمالى بفلسفته وأهدافه وتوجهاته، كذلك يتعين أن نأخذ فى الاعتبار أن الشكل الاستعمارى للدول الرأسمالية المتقدمة وخصوصا انجلترا وفرنسا قد بدأ فى الانتشار (لدرجة أنه كان يأخذ شكل الامبراطورية)، حيث ظهر سيطرتهما على االعديد من المستعمرات

ثالثا- التركيب الاجتماعي:

يتميز التركيب الاتماعى السائد فى هذه المرحلة بوجود ثلاث طبقات اجتماعية هى:

١-<u>طبقة ملاك الأراض الزراعية:</u> ويطلق عليها الطبقة الارستقراطية، وغالبا لاتساهم هذه الطبقة فى عملية الانتاج وتحصل على الريع مقابل ملكية للارض الزراعية.

٢-<u>الطبقة الرأسمالية:</u> أهم الطبقات فى الاقتصاد الرأسمالى ، وهم مالكى وسائل الانتاج ورأس المال، وأصحاب المشروعات ، والذين يقومون بالدور الرئيسى فى النشاط الاقتصادى من حيث انشاء المصانع وتجهيزها بالألات والمعدات والمواد، وتشغيل العمال، واعادة استثمار أرباحهم، والبحث عن فرص الاستثمار الاكثر ربحا، والأسواق...الخ.

٣-<u>الطبقة العاملة:</u> هى الأكثر عددا- لايملكون وسائل الانتاج، وليس لديهم الا قوة عملهم والتى يستخدمها الرأسماليون مقابل الاجور التى يحصلون عليها.

هذا ويرى البعض [١] أن الطبقات الثلاث السابقة محددة طبقا لوظائفها الاقتصادية كما أنها مرتبطة احداها بالاخرى فى عملية الانتاج،

---

(١) د. محمد دويدار: مبادئ الاقتصاد السياسى، المرجع السابق ذكره ص١٤٠.

على ذلك فان المدرسة التقليدية فى تحليلها للظواهر الاقتصادية بغرض التوصل الى اكتشاف وتفسير القوانين التى تحكم هذه الظواهر قد قدمت مجموعة من النظريات أهمها نظرية فى القيمة والثمن ترتكز على العمل أى نظرية العمل فى القيمة، وانطلاقا من ذلك قدموا نظريات فى الانتاج والتشغيل ونظرية فى النقود، ونظرية فى توزيع الدخل القومى بين الطبقات الاجتماعية المختلفة تشمل نظرية فى الأجور ونظرية فى الريع ونظرية فى الربح والفائدة، كذلك كانت لهم نظرية فى التجارة الخارجية والتبادل الدولى، ونظرية فى النمو الاقتصادى تقوم على أساس أن الربح هو مصدر واساس التراكم الرأسمالى ، كما كانت لهم نظريات واراء وأفكار فى السكان والضرائب.

كما أنه اذا كانت هناك مجموعة من المتغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، فضلا عن سيادة وسيطرة الاتجاهات العلمية والمنهجية فى تكوين النظريات العلمية لتفسير الظواهر الطبيعية والظواهر الاجتماعية، فقد كان للمجهود الفكرى والأراء التى قدمها مجموعة من الرواد ابرزهم ويليام بتى،وريتشارد كانتيلون، وفرانسوا كيناى دور أساسى فى بلورة وتقديم المدرسة التقليدية لبنائها النظرى، كما كان هناك تأثير واضح لفلسفة الطبيعيين وخصوصا فكرة القانون الطبيعى.

وحتى يتسنى لنا تناول الخطوط الرئيسي للفكر الاقتصادى عند المدرسة التقليدية، فسوف نتناول ذلك فى مبحثين على النحو التالى:

المبحث الأول : الوقائع الاجتماعية والاقتصادية للمدرسة التقليدية.

المبحث الثانى : البناء النظرى للمدرسة التقليدية.

المبحث الأول

الوقائع الاجتماعية والاقتصادية للمدرسة التقليدية

نرى فى هذا المبحث جملة الوقائع الاجتماعيـــة والاقتصاديــة والاطار الذى نشأت فيه المدرسة التقليدية من حيث الوســط التـــاريخى، وشكل النشاط الاقتصادى، ثم نتناول مجموعة الافكار السابقة التى اثــرت على المدرسة التقليدية وذلك فى مطلبين على النحو التالى:

المطلب الأول : الاطار التاريخى والاجتمــاعى والاقتصـــادى للمدرســة التقليدية.

المطلب الثانى : الأفكار السابقة التى أثرت على المدرسة التقليدية.

المطلب الأول

الاطار التاريخى والاجتماعى والاقتصادى للمدرسة التقليدية

لكى يتسنى لنا التعرف على ماقدمته المدرسة التقليدية من أفكـــار ونظريات اقتصادية، ومن ثم دورهم الاساسى فى نشـــأة وميــلاد علــم الاقتصاد السياسى، يتعين التعرف على الوسط التاريخى، ونوع التنظيــم السياسى السائد، وشــكل الــتركيب الاجتمــاعى والنشــاط الاقتصــادى والمتغيرات التنظيمية والفنية، وهذا ما سنتناوله باختصار كما يلى:

أولا: الوسط التاريخى:

يتمثل الوسط او الاطار التاريخى الذى نشأت من خلاله المدرسة التقليدية زمانا ومكانا كما يلى:

١- من حيث الزمان: بالمرحلة التاريخية التى تبدأ بالنصف الثانى من القرن الثامن عشر وخصوصا فى عام ١٧٧٦ حيث قدم آدم سميث كتابه الشهير ثروة الأمم، وقد تبلورت أفكار المدرسة التقليدية فى نهايــة القرن الثامن عشر وبدايات القرن التاسع عشر وخصوصا عندمـــا قـدم

وهنا نجد أن الكلاسيك (المدرسة التقليدية) يفترضون بوعى أو بلا وعى أن الروابط الاجتماعية التى تنشأ بين الأفراد فى عملية الانتاج انما تمثل العامل الرئيسى المحدد للعلاقات القيمية الخاصة بانتاج وتوزيع الناتج، والتى يتوقف عليها نمط وحركة النظام فى مجموعة.

رابعا : شكل النشاط الاقتصادى السائد:

شهد النشاط الاقتصادى فى مختلف قطاعاته وفروعه تطورا ملحوظا كان العامل الأساسى فى تحقيقه يتمثل فى الثورة الصناعية، وسيطرة أليات اقتصاد المبادلة الموسعه، والزيادات الكبيرة فى الانتاج، وتقلص دور الدولة فى العملية الاقتصادية(الدولة الحارسة كما أوضح أدم سميث) وسيادة الحرية الاقتصادية كأساس تنظيمى للنظام الرأسمالى فى هذه المرحلة)، ونشير باختصار الى سمات النشاط الاقتصادى فى القطاعات الرئيسية كما يلى :-

١-**الزراعة:** شهدت تطورا ملموسا باستخدام العمل الاجير والأدوات الأكثر تطورا، والإنتاج بغرض المبادلة، ويمكن القول أن الثورة الصناعية كانت مصحوبة بثورة زراعية اساسها تركيز الملكيات الكبيرة (حركة التسييج) والزراعة الرأسمالية، واتباع الدورة الزراعية وادخال المحاصيل النقدية، واستخدام موسع للألات (الميكنة الزراعية) حيث اصبح الحديث عن اعتبار لزراعة فرعا من فروع الصناعة.

٢-**الصناعة:** أهم القطاعات الاقتصادية، بل أن التحوا بلغ ذروته فى الانتقال الى الراسمالية الصناعية، حيث التطور الذى يشبه الطفره فى الانتاج الصناعى، وبناء الاساس الصناعى الذى يقوم عليه الاقتصاد القومى والذى ارتكز فى مرحلة أولى على بناء الصناعات المنتجة للسلع الاستهلاكية ·صناعات النسيج) ثم الصناعات الانتاجية فى مرحلة ثانية.

ولاشك أن الثورة الصناعية هى العامل الرئيســـى والمحـــدد فـــى هـــذه التحولات وماترتب عليها من زيادات هائله فـــى الانتـــاج والانتاجيـــة، والتوجه الضخم للاستثمارات فى انشاء مصانع ومشروعات جديدة.

٣-التجارة: رغم الازدهار الملحوظ والتوسع الكبير فى التجـارة، إلا أن الصناعة اصبحت هى النشاط الاقتصادى المســيطر، واصبحـت التجارة فى خدمة الصناعة (على عكس ماكان سائدا فى مرحلة الرأسمالية التجارية حيث كانت الصناعة فى خدمة التجارة وتابعة لها). وقد ترتـب على الزيادة الكبيرة فى كل من الانتاج الزراعى والانتاج الصنــاعى، أن تحققت زيادات كبيرة فى التجارة والتبادل فى السوق الداخلى، وبدرجـة اكبر فى الأسواق الخارجية (التجارة الخارجية).

خامسا :- المتغيرات التنظيمية والفنية:-

كما زكرنا من قبل فإن العامل الرئيسى فى التطور الاقتصادى فى هذه المرحلة التاريخية يتمثل فى الثورة الصناعية، بل أنـــها تعـد أهـم العلامات البارزة فى تطور البشرية وكانت لها انعكاساتها فـــى التطـور الاقتصادى والاجتماعى والسياسى والفنى والتكنولوجى والتنظيمـــى، واذا كانت الثورة الصناعية هى التحول الكيفى الذى يترتب عليــه أن يكـون النشاط الصناعى هو النشاط المسيطر والسائد فى الاقتصاد القومى ويتـم ذلك عن طريق تحولات كيفية فى فنون الانتاج وطرق تنظيمة ممــايؤدى الى بلورة واستكمال النظام الرأسمالى (الصناعى) لخصائصه، وادى ذلـك الى احداث الكثير من المتغيرات التنظيمية والفنية يتمثل أهمها فيما يلى[1]

([1])د. محمد دويدار : مبادئ الاقتصاد السياسى، المرجع السابق ذكره، ص١١٣-١١٦.

١-الانتقال من الصناعة اليدوية الى الصناعة الألية حيث يتم العمل باستخدام ألات تدار بالقوى المحركة،أى انتاج آلى يستخدم المحركات الميكانيكية ويمثل ذلك جوهر الثورة الصناعية.

٢-القيام بالعملية الانتاجية على أساس تقسيم العمل الفنى داخل الوحدة الانتاجية وكان لذلك دور كبير فى تطور الانتاج (أدم سميث).

٣-الانتقال الى نظام المصنع الذى يقوم على التقسيم الفنى للعمل، واستخدام اعداد كبيرة من العمال (بالمئات والألاف) يقومون بالانتاج على نطاق متسع.

٤-التوجه الى السوق وسيادة اقتصاد المبادلة الموسعة، والزراعة نفسها تصبح نوعا من الصناعة ، والاثنان يجمعهما السوق، وتصبح الدائرة الاقتصادية: نقود – سلعة –نقود.

٥-ظهور أشكال جديدة من العلاقات الاجتماعية، ومن الحكومات، ومن الافكار الاجتماعية والفلسفية والعلمية- تساعد فى تحقيق التطور والتغير، ومن ثم فى بلورة علم الاقتصاد السياسى بواسطة المدرسة التقليدية ونرى ذلك فى المطلب الثانى.

المطلب الثانى

الأفكار التى أثرت على المدرسة التقليدية

لم ينشأ البناء النظرى للمدرسة التقليدية من فراغ، وانما تأثر الى درجة كبيرة بالفكر الاقتصادى السابق عليه، وخاصة ما يطلق عليهم رواد المدرسة التقليدية ،أى مجموعة المفكرين الذين كان لفكرهم دور كبير فى ارساء اسس البناء النظرى لهذه المدرسة، وخصوصا ويليام بتى، وفكر الطبيعيين وعلى وجه التحديد فرانسوا كيناى، كما كان للفكر الاجتماعى والفلسفى فى هذه المرحلة التاريخية دورة ،وسوف نتناول فى هذا المطلب

مجموعة الأفكار التى قدمها هؤلاء الرواد ثم الفكر الاجتماعى والفلسفى واخيراً، الاشارة المختصرة لبعض هؤلاء الرواد كما يلى :-

أولاً : مجموعة أفكار الرواد وخاصة الطبيعيين.

لقد تأثر مؤسسي المدرسة التقليدية بكثير من الأفكار والمقبولات التى قدمها الفيزيوافراط أو الطبيعيين وغيرهم، والتى كانت بمثابة الاساس الذى مهد لنشأة البناء النظرى للمدرسة التقليدية ومن ثم ميلاد ونشأة علم الاقتصاد السياسى وتتمثل هذه الافكار فيما يلى :

١-فكرة القوانين الموضوعية:

تعنى هذه الفكرة أن هناك قوانين موضوعية تحكم الظواهر الاقتصادية، فالعملية الاقتصادية تتم عندما تتوافر شروطها، من خلال قانون موضوعى، ويتعين العمل على تحديد وتفسير هذه القوانين وبيان طريقة وكيفية عملها من خلال مجموعة من النظريات فى الانتاج والتوزيع والتبادل.. وهذا ما ركزت عليه المدرسة التقليدية.

٢-التركيز على قضايا المنهج:

شهدت بدايات القرن الثامن عشر اهتماما ملحوظا بالمنهج المستخدم فى دراسة الظواهر الاجتماعية والاقتصادية، وتناول العديد من المفكرين ذلك، وأصبح سائداً استخدام المنهج التجريبى، فضلا عن ملاحظة ومشاهدة هذه الظواهر عن طريق الاستقصاء والتجريد بغرض تحليلها وكشف علاقات السببية بشأنها والتوصل الى القوانين والنظريات التى تحكم عملها .

٣-التركيز على دائرة الانتاج:

كان الاهتمام والتركيز على التجارة والتبادل أى دائرة التداول بالنسبة للنشاط الاقتصادى هو مايميز فكر التجاريين- ومرحلة الرأسمالية

التجارية، ولكن مع الانتقال الى الرأسمالية الصناعية انتقل مركز الاهتمام الى دائرة الانتاج وأصبحت دائرة التبادل تابعة لدائرة الانتاج، ومن هنا كانت دراسة الظواهر الاقتصادية والتوصل الى القوانين التى تحكمها ابتداءاً من دائرة الانتاج.

٤- التركيز على دراسة وتحليل ظاهرتى القيمة والثمن:

ترتب على وجود قوانين موضوعية وباستخدام المنهج العلمى، والانطلاق من التركيز على دائرة الانتاج أن كان هناك تركيز على دراسة ظاهرتى القيمة والثمن باعتبار أن قانون القيمة هو قانون الحركة الاساسى فى النظام الرأسمالى، وكان الاتجاه الغالب هو أن العمل والأرض هما المصدر الاساسى للقيمة، وأن العمل هو مقياس القيمة.

٥-الاهتمام بالجوانب الاجتماعية فى دراسة الظواهر الاقتصادية

كان لنظرية العقد الاجتماعى (جان جاك روسو) آثارها فى دراسة الظواهر الاجتماعية والاقتصادية، فنشأ الاهتمام بالتنظيم الاجتماعى للنشاط الاقتصادى، ومن ثم فإن مجموع السلع يمكن أن تستمد قيمتها من مجموع العمل المبذول بواسطة كل أفراد الجماعة بصفة جماعية واجتماعية، وقد كان لذلك تأثيره الواضح فى بلورة أفكار آدم سميث عن ثروة الامم والتى تتمثل فى العمل المنتج، وضرورة تقسيم العمل فى المجتمع حتى ولو تعلق الأمر بالتقسيم الفنى للعمل داخل الوحدة الانتاجية.

٦-الدور البارز والملحوظ لرأس المال:

تعنى هذه الفكرة أنه أصبح ينظر الى رأس المال ليس فقط كنتاج تراكم نقدى، أى فى شكل رأس مال نقدى ورأس مال تجارى، وانما ينظر اليه كذلك كأحد متطلبات ومستلزمات العملية الانتاجية (أطلق عليه الحديون فيما بعد عنصر انتاج)

ثانيا: الفكر الاجتماعى والفلسفى

يشير استاذنا الدكتور محمد دويدار [1] الى معالم هذا الفكر ،حيث أن الموقف كان يتميز فى مُرحلة تكوين البناء النظوى للمدرسة التقليدية بالخصائص الاتية:-

١-انتصار النظرة العلمية للامور وحلولها محل النظرة الدينية حلولا تم تحت تأثير التغيرات الاقتصادية والاجتماعية.

٢-كان الموقف يتميز فى هذه الفترة بسيادة المناخ الفكرى الذى تكون فيه العلوم الاجتماعية وخاصة النظرية السياسية والنظرية الاقتصادية.

٣-يتميز الموقف كذلك بتحطيم الأساس الفكرى والاخلاقى لصورة المجتمع القديم ولكى يتم هذا التحطيم استخدمت وسائل متعددة منها:-

أ-__النقد الفلسفى:__ والذى تطور ابتداءا من النظرة المادية للكون على نحو جعل من المادية أساس فلسفة الكون والفلسفة الاجتماعية، وقد ساهم عدد كبير من فلاسفة القرن الثامن عشر فى ارساء اسس الفلسفة المادية والتى كان لها تأثيرها الملحوظ فى البناء النظرى للمدرسة التقليدية، ومن هؤلاء الفلاسفة هيوم (١٧١١-١٧٧٦)، وبايل (١٦٤٧-١٧٠٦)، وفى فرنسا أصحاب الموسوعة ومنهم ديدرو، المبير، وهلباك، وكان الأساس فكر "ديكارت" والذى طورة لامترى وفى انجلترا كان لفرنسيس بيكون ، وجون لوك دورهما البارز، وكل ذلك ادى الى سيادة وسيطرة مقوله ان للمعرفة اساس مادى حيث لاتوجد الفكرة الا نتيجة للوجود السابق للمادة (وهذا ماركز عليه وانطلق منه ماركس فيما بعد)، كما لايمكن استخلاص المعرفة الا استخداما للمنهج التجريبى.

---

(1) د.محمد دويدار: مبادئ الاقتصاد السياسى، المرجع السابق ذكره ص١٣٨-١٣٩.

ب-فكرة النظام الطبيعي: تلك التى أشار اليها كل من أرسطو، والمدرسيين ثم استخدمها فلاسفة القرن الثامن عشر، ووفقالها يوجد قانون طبيعى ليس من خلق الانسان ولكن من خلق الطبيعة (أو من عند الله) يحكم الحياة الاقتصادية وله صفه الدوام والعمومية والشمول والخلود، ويترتب عليه وجود قوانين موضوعية تحكم النشاط الاقتصادى وتأخذ صفة القوانين الطبيعية، ويمكن التوصل اليها ومعرفتها.

٤-كما يتميز الموقف اخيرا بقيام الفردية كفلسفة تهتم بالفرد، وانما ليس بالفرد بصفة عامة، وانما بالفرد الذى ينتمى الى طائفة معينة من الأفراد(الرأسمالية)، وهو الفرد الناجح أى رجل الاعمال أو الرأسمالى، ويتعين الا نغفل أن هذه الفردية تجد جذورها فى الانانية والسعى الى تحقيق المصلحة الشخصية، ومن ثم تهمل مصلحة الجماعة والمجتمع، بالرغم من أن الفلسفة الفرية تقول بوجود التوافق بين الفرد والمجتمع.

ثالثا: الافكار الاقتصادية لبعض رواد المدرسة التقليدية :

لقد كان لأفكار رواد المدرسة التقليدية دورا ملحوظا وهاما فى نشأة المدرسة التقليدية وبنائها النظرى وسنتناول الأفكار الاقتصادية لكل من ويليام بتى، وريتشارد كانتيلون، وفرانسوا كيناى على النحو التالى.

أولا: ويليام بتى W.Petty (١٦٢٣-١٦٨٧)

من أبرز رواد المدرسة التقليدية والذى مهد بأفكاره لنشأة علم الاقتصاد السياسى، بل أن ماركس يعتبره بحق مؤسس علم الاقتصاد السياسى حيث استخدم منهجا جديدا فى البحث، ومعالجة موضوعية واعية يحاول ففيها الاقتراب من حقيقة الظواهر الاقتصادية وخاصة فيما يتعلق بمشكلتى الثروة والقيمة، وحيث نلحظ عندهتحول الاهتمام من التجارة والتداول الى الانتاج وصاحب ذلك الاهتمام بالعلاقة بين رأس المال

والعمل ، بجانب العلاقة بين التاجر ورجل المال، والأكثر أهميــــة تلــك النظرة الى مشاكل الثروة والقيمة والثمن منظورا اليها من زاوية الانتــاج، وليس منظورا اليها من زاوية التبادل كما كان ســائدا حيــن ذاك (فكــر التجاريين).

فمع ويليام بتى أصبحت عملية الانتاج هى جوهر وأساس النشـاط الاقتصادى ولم يعد ممكنا القول بأن الثروة بالمعنى الاجتماعى تخلق فــى مجال التبادل. فالثروة وهى عنده عبارة عن المتنتجات والسلع تخلق فــى مجال الانتاج وحده، ويتعلق الامر هنا بانتاج المبادلة النقدية.

وعند ويليام بتى: فان العمل والارض هما عماد الثروة، ويعلن فى ذلك قوله المشهور، أن العمل هو الأب والمبدأ الفعال للـــثروة، كمـــا أن الأرض هى الأم" (١).

"Labour is the father and active prin-ciple of wealth as lands are the mother"

ويرى البعض أن بيتى ضمن فى هذه العبارة الأساس الذى صـدر عنه الفكر الاقتصادى فى الثروة والقيمة منذ منتصـــف القــرن الثـامن عشر الى ظهور المدرسة الحدية فى عــام ١٨٧٠، ويشــمل ذلــك فكــر الطبيعين، والنظرية التقليدية والنظرية الاشتراكية (٢).

وعندما تحدث ويليام بتى فى موضع آخر عن ثـــروة الأمــة أو رصيدها فانه يراها (أى الثروة) نتيجة عمـــل ســابق، كذلــك أدرك أن

---

(١) The Economic Writings of Sir Willian Petty (ed, G, H, Hull, 2 Volumes, 1899, vol I,p :68.

(٢)د. سعيد النجار: تاريخ الفكر الاقتصادى، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٧٣،ص٧٨.

الصورة النموذجية التى ظهر بها العمل فى البناء الاجتماعى الجديد هى صورة عمل مقسم(١).

وبالنسبة للقيمة والثمن عند بتى:

نجد أن تحليل ويليام بتى للثروة وحصرها فى مجال الانتاج ونظرته الى العمل (كمصدر لثروة الأمة أو رصيدها)، حددت الى حد كبير تحليله للقيمة والثمن، فقد طرحها بطريقة منتظمة تبين ادراكه بطبيعتها وانها تمثل المشكلة المحورية. فبالنسبة لقيمة السلعة يحدد بيتى أمرين أو يجيب عن سؤالين(٢) .

الأول عن مصدر القيمة (المظهر الكيفى لظاهرة القيمة) :

يرى ويليام بتى أن القيمة مصدرها فى العمل. ففى كتاباته نجد أن القيمة تستند عنده الى العمل والأرض ، فقد رأينا أنه اعتبر هذين العنصرين أساس الثروة (العمل أب الثروة والأرض أمها) وأدى به ذلك الى النظر الى قيمة المبادلة بين سلعتين على انها تعبر عما تحتويه كل سلعة من العمل والأرض. على أنه قد تنبه الى أن العمل والأرض هما عنصرين غير متجانسين لذلك لابد من مواجهة هذه المشكلة عن طريق تحويل الأرض الى عمل أو العكس أى ترجمة أحدهما الى الآخر، بمعنى التوصل الى علاقة طبيعية للتساوى بين العمل والأرض (الطبيعة) على نحو يمكن من التعبير عن القيمة بواحد منهما وهو أميل الى ترجمة الطبيعة (الأرض) الى العمل، اى التعبير عن القيمة بواسطة العمل.

الثانى عن مقياس القية (المظهر الكمى لظاهرة القيمة):

(١)أريك رول: تاريخ الفكر الاقتصادى ترجمة د.راشد البراوى، المرجع السابق ذكره ص٩٨.

(٢)د.محمد دويدار: الاقتصاد السياسى، المرجع السابق ذكره، ص١٦٢.

قد يختلف عن الثمن الطبيعي بسبب وجود عوامل وأسباب تؤدي الى هذا الاختلاف.

والخلاصة أننا نجد عند وليام بتي طرح منهجي سليم للاقتصاد السياسي عموما بتركيزه الاهتمام على مجال الانتاج ومنهجه في البحث عن طريق التعرف الدقيق على المظاهر الكمية للظاهرة فهو يعتبر بحق مؤسس الطريقة الاحصائية والرياضية في الدراسات الاقتصادية.

وبالنسبة لمشكلة القيمة والثمن فهو يعتبر بدون جدال من رواد نظرية القيمة تعتمد على العمل - وان كانت هناك صعوبات واجهته عندما تكلم عن الأرض كعنصر ثاني بجانب العمل - وانهما (العمل والأرض) يكونان مصدر القيمة. الا انه كما رأينا أميل الى التعبير عن القيمة بعنصر واحد هو العمل (بحيث يتم تحويل الأرض الى كمية عمل) ولعل هذا راجع الى خلطه في ذهنه بين قيمة المبادلة وقيمة الاستعمال، فحين يتحدث عن الأخيرة فيذكر الأرض والعمل، وحين يعالج قيمة المبادلة يتحدث عن العمل وحده وكان هو نفسه على بينه من الانقسام[١] حيث يقول:

ينبغي تقييم جميع الأشياء وفق وحدتي قياس طبيعتين وهما الأرض والعمل، واذا كان هذا صحيحا وجب أن نغتبط اذا اكتشفنا تعادلا طبيعيا بين الأرض والعمل بحيث يتسنى لنا أن نعبر عن القيمة بأي منهما فقط كما نعبر عنها أيضا أو على نحو أفضل بكليهما ونحول أي منهما الى الآخر بسهولة وبالتأكيد مثلما نحول البنسات الى جنيهات.

---

(١) اريك رول، المرجع سالف الذكر ص١٠١

حيث يرى ويليام بتى ان القيمة تقاس بكمية العمل التى تحتويـــها السلعة. غير أننا نراه فى موضع أخر يرى أن مقياس القيمـــة المشـــترك هو: "متوسط طعام الرجل البالغ فى اليوم وليس عمل يوم.. وذلـــك حتـــى يتسنى لهم العيش والعمل والتناسل". والعبارة الأخيرة تتفـــق مـــع فكـــرة ريكاردوعن الثمن الطبيعى للعمل "الأجور" وهى عند ريكـــاردو: القـــدر اللازم لتمكين العمال واحدا مع الاخر من ان يعيش ويبقوا على جنسهم[١].

ونرى أن ويليام بتى فى هذه العبارة ... بعد أن حدد مقياس القيمة وهو كمية العمل الذى تحتويه السلعة، فانه يحاول تحديد قيمة العمل نفســه وليس قيمة السلعة.

وبالنسبة للثمن:

يطلق عليه ويليام بتى الثمن الطبيعى– وهو مرادف لقيمة الســلعة عنده– فرغم أنه (الثمن الطبيعى) أساس تحقيق التساوى والتـــوازن بيـــن القيم، فهناك الكثير من مظاهر التفاوت والاختلاف بينه وبين الثمن الـــذى يسود فى السوق.

ويناقش بتى ذلك، ويفرق بين الثمن الطبيعى وبين الثمن السياســـى (ثمن السوق) والذى تؤثر فيه (هذا الاخير) العوامل التى تؤثر فى العرض والطلب والعادات واسلوب العيش ولأن جميع الســـلع لـــها بديلاتـــها، أو مايحل محلها، وأن جميع الاستعمالات تقريبا يمكن مواجهتها بطرق عـــدة، هذه العوامل يجب اعتبارها كأنها ترفع أو تنقص من ثمن الاشياء[٢] .

أى أن ويليام بتى يفرق بين الثمن الطبيعى "القيمة" والـــذى يجـــد مصدره فى العمل والثمن الذى يسود فى السوق (الثمن السياسى) والـــذى

---

(١)اريك رول : المرجع السابق ذكره ص ١٠٠.

(٢) The Economic Writings of s,w, Petty , Ibid , P:90

ثانياً: ريتشارد كانتيلون[1] R: Cantillon ١٦٨٠-١٧٣٤)

ظهر مؤلف ر.كانتيلون فى عام ١٧٥٥ بعد وفاته تحت عنـــوان "Essai Sur la nature du commerce en general" "بحث أو مقال عن ماهية التجارة بوجه عام"، وقد ساعد ســـتانلى جيفرنز فى مقاله عن كانتيلون وجنسية الاقتصاد السياسى فى عام ١٨٨١ فى القاء الضوء على المساهمة التى قدمها كانتيلون للفكر الاقتصادى [٢].

هذا ويرى البعض[٣] أن كتاب كـــانتيلون يمثـل (أى قـدم) أول تصوير للعملية الاقتصادية ككل، ويناقش فيه مشكلات الـثروة والقيمـة، والأثمان والنقود والفائدة، كما يقدم نظرية فى التوزيع مفرقا بين دخـــول متيقنة كالريع والأجور ودخول غير متيقنة كدخول المنظمين.

كما أنه أول من استخدم وقدم اصطلاح المنظم ويـــرى البعـض الآخر[٤] أن مؤلف كانتيلون هو أكثر بيان تنسيقى للمبادئ الاقتصادية فيمـا قبل ظهور "ثروة الشعوب" "ثروة الأمم" لآدم سميث ، وأنه فـــى شـموله وأصالته واتساع نطاقه يعتبر بحق مهد الاقتصاد السياسى "وهو نفس رأى ستانلى جيفرنز".

بالنسبة للثروة:

يرى كانتيلون أن الأرض هى مصدر الثروة، وأن العمل هو القوة التى تنتجها، وأن الثروة نفسها مستقلة عن أساسها تتكون مـــن مجمـوع

---

(١) ريتشارد كانتيلون اقتصادى ايرلندى المولد، فرنسى باقامته ظهر مؤلفه فى عام ١٧٥٥ بعد وفاته مقال عن ماهية التجارة بوجه عام

(٢) S- Jevons ; Richard Cantillon and the nationality of Political Economy, Contemporary Review , 1881.

(٣) د. محمد دويدار: الاقتصاد السياسى، المرجع السابق ذكره، ص١٨٢ .

(٤) د.سعيد النجار: تاريخ الفكر الاقتصادى، المرجع السابق ذكره: ص٩٠.

المنتجات الغذائية والسلع، وهو فى هذا يتفق مع ويليام بتى أو أنه يـــردد نظريته فى أصل الثروة.

وبالنسبة للقيمة والثمن:

فيرى كانتيلون أن الثمن أو القيمة الكامنة (القيمة الحقيقية) لسلعة مايتم قياسها بكمية العمل، وكمية الأرض التى تدخل فى انتاجها، مع مراعاة جودة الأرض، ونوع العمل-أى أن ثمن شئ وقيمته الحقيقية بوجه عام (الثمن والقيمة مترادفان عند كانتيلون) هما مقياس مايدخل فى انتاجه من الأرض والعمل، وأنه اذا جرى انتاج سلعتين بنفس المقدار من الأرض والعمل من نفس النوع فسوف تتساوى قيمتهما، ولكن سوف تختلف النسبة التى بها تعين الأرض والعمل قيمة سلع معينة، ففى بعض الحالات يشكل العمل كل القيمة تقريبا، وفى حالات أخرى مثل ثمن "غابة يراد قطعها" تكون الأرض هى العامل الرئيسى الذى يحدد القيمة(١).

ثم يفرق كانتيلون بين القيمة الحقيقية (الكامنة) وبين ثمن السوق:

حيث قد يحدث أن كمية الأرض والعمل التـى تتضمنـها سلعة مساوية لكمية الأرض والعمل التى تتضمنها سلعة أخرى، ومع ذلك يكون ثمن السلعة الأولى فى السوق مختلفا عن ثمن الأخرى، ويرجع ذلك الى أن القيمة الحقيقية يحكمها عوامل تختلف عن العوامل التى تحكم ثمن السوق. فالأولى (القيمة الحقيقية) تتوقف على كميات العمل والأرض التى تتطلبها انتاج السلعة. أما الثانية (أى ثمن السوق) فيتوقف على العلاقة بين عرض وطلب هذه السلعة فى السوق.

---

(١) اريك رول- المرجع السابق ذكره ص١١٨- نقلا عن كتابات كانتيلون ومؤلفاته والتى نشرها الجمعية الاقتصادية الملكية (الانجليزية) فى عام ١٩٣١ فى طبعة أشرف على تحريرها هـ. هيجز، متضمنة ترجمة انجليزية .

وعلى ذلك فان لكل سلعة قيمتين: قيمة حقيقية لاتتغير، وقيمة أخرى تتقلب حسب ظروف العرض والطلب أى أن القيم الحقيقية لاتتغير أبدا ولكن نظرا لأنه من المستحيل دائما توزيع الانتاج بين السلع المختلفة على نحو يتفق تماما والاستهلاك، لهذا سوف تحدث تغييرات فى اثمان السوق .

وحتى الأن نجد أن كانتيلون يقتفى أثر ويليام بتى ويردد ماذكره فيما يتعلق بالقيمة، والتى هى مرادف للثمن، وكذلك يذكر نفس التفرقة بين القيمة الحقيقية (الثمن الطبيعى عند بتى) وثمن السوق.

وقد يكون الشئ الجديد فى هذا، والذى لم يتعرض له ويليام بتى هو : ماذكره كانتيلون من أن للمعادن الثمينه (الذهب والفضة) قيمة – "أى قيمة النقود" تتحدد بنفس الطريقة التى تتحدد بها قيمة أى سلعة أخرى، أى على أساس مايدخل فى انتاجها من الأرض والعمل، وأن جاز أن تتفاوت قيمتها السوقية طبقا للعرض والطلب مثلما تتفاوت قيمة السلع الأخرى[١].

كما أن كانتيلون قد واجه نفس المشكلة التى واجهها ويليام بتى، وهى محاولة التعبير عن قيمة السلعة بعنصر واحد، أى أنه تنبه الى أن الارض والعمل هما عنصران غير متجانسان، لذلك لابد من مواجهة المشكلة بتحويل أحدهما الى الآخر، أى التوصل الى علاقة تساوى بين الأرض والعمل على نحو يمكن من التعبير عن القيمة بواحد منهما. لذلك راح يتساءل عما اذا كان فى الامكان اكتشاف علاقة بين قيمة العمل وقيمة ناتج الارض، تؤدى الى تعادل بينهما، ويحاول حل هذه المشكلة متبعا نفس الحل الذى قدمه من قبل ويليام بتى، وهنا نجد حله يتحول فى

---

(١) R , Cantillon : Essai sur la nature du commerce . PP:III.

النهاية الى بحث فى الأجور يؤدى الى نتائج شبيهة بالنتائج التى توصل اليها ويليام بتى[١] وثمن التعادل نلقاه فى مقدار مقومات العيش اللازمة لانتاج مقدار معين من العمل، ومن ذلك المقدار يمكن استبعاد مقدار الأرض التى يجب تخصيصها لهذا الغرض، وبذلك يتحقق التعادل بين الأرض والعمل.

وبعبارة أخرى فانه يحاول حل تلك المشكلة عن طريق تحديد كمية الارض اللازمة لانتاج ضروريات العامل، وذلك أن قيمة أقل أنواع العمل لايمكن أن تقل عن الضروريات اللازمة لحياته، فاذا عرفنا كمية الارض اللازمة لانتاج هذه الضروريات تكون قد عرفنا فى نفس الوقت كمية الأرض التى تساوى فى القيمة عمل العامل، وهو فى هذا يتبع نفس الحل الذى قدمه من قبل ويليام بتى، أى أنه يميل الى التعبير عن القيمة بواحد من العنصرين (الأرض أو العمل) عن طريق ايجاد علاقة تساوى بينهما، وهو أميل الى ترجمة الارض الى العمل، أىالتعبير عن القيمة بواسطة العمل.

والخلاصة:

أننا نجد فى كانتيون هو الأخر، احد الذين نادوا بنظرية فى القيمة تستند الى العمل، ولكنه لم يقدم فى هذا المجال أى جديد، واكتفى بترديد ماقاله من قبل ويليام بتى- وقد رأينا تقديم لمحه مختصره عن أرائه فى القيمة والثمن، لأنها تركت تأثيرا على ماجاءوا من بعده وخاصة التقليديين

(١) اريك رول: المرجع السابق ذكره ص١١٩.

هذا من جهة ومن جهة اخرى لابراز انه لم يتجاوز ماسبق أن قدمه ينتيام بتى .

ثالثا : فرانسوا كيناى (١٦٩٤-١٧٧٤) Francois Quenay :

يعد فرانسوا كيناى مؤسس مدرسة الطبيعيين (الفيزيوقراط) والتى لها اساسها النظرى والفلسفى ومجموعة الأراء والتى ترتكز على فكرة النظام الطبيعى السابق تناولها، وقد ساعد فى بلورة فكر هذه المدرسه كلى من ماركيزدى ميرابو (١٧١٥-١٧٨٩، والد خطيب الثورة الفرنسية الشهير ميرابو)، ومرسيه دى لاريفيير (١٧٢٠-١٧٧٤)، وديبون دى نيمور (١٧٣٩-١٨١٧)، وتتمثل أهم الافكار الاقتصادية للطبيعيين والتى عبر عنها فرانسوا كيناى فيما يلى[1]:

أولا :- تتمثل الثروة فى المنتجات سواء ماكان مخصصا منها لمعيشة الأفراد، أو مايلزم منها لضمان أستمرار الانتاج فى الفترات الانتاجية المقبلة، وبعبارة أخرى هى الأموال اللازمة للحياة ولتجدد الانتاج السنوى لهذه الأموال، وهذه الثروة تنتج فى مجال الانتاج لا مجال **التبادل، وهى الانتاج المادى الذى تتبلور نتيجته فى شكل ناتج مادى ملموس، أى انه يستبعد نشاط الخدمات كنشاط منتج للثروة.**

ثانيا:- الزراعه هى النشاط الوحيد المنتج فى مجال الانتاج المادى، لأنها القطاع او النشاط الوحيد الذى ينتج فائض (ناتج صافى) والأمر يتعلق بالزراعة الرأسمالية بهدف المبادلة.

---

(١) اعتمدنا فى ذلك بصفة أساسية على الاستاذ الدكتور محمد دويدار، مبادئ الاقتصاد السياسى، تاريخ الاقتصاد السياسى، المرجع السابق ذكره: ص١٢٣ -ص١٣٥.

ثالثا:- كان فرانسوا كيناى أول من **تناول رأس المال** باعتباره ثروة متراكمة من قبل فى شكل سلع انتاجية يتعين وجودها قبل البدء فى عملية الانتاج، ويأخذ ثلاث صور هى :-

أ-التسبيقات العقارية: التى تخصص لاصلاح الأرض الزراعية وتحسينها وشق الترع والمصارف

ب-التسبيقات الأولية: وتخصص لوسائل الانتاج التى تستخدم فى اكثر من فترة انتاجية كالآلات.

جـ-التسبيقات السنوية: وتخصص للحصول على المواد الاولية والادوات التى تستخدم فى فترة انتاجية واحدة، وكذلك المواد الغذائية اللازمة للعاملين فى الانتاج.

رابعا : بالنسبة للتركيب الاجتماعى يتم توزيع الناتج الاجتماعى بين طبقات المجتمع ومن ثم فإن التركيب الاجتماعى يتميز بوجود ثلاث طبقات

١-الطبقة المنتجة وهى طبقة المنظمين الزراعيين وهى التى تنتج الناتج الصافى وتحصل من ثم على الفائض

٢-طبقة الملاك وهى تضم المالك وحاشيته ، وملاك الأراضى وجزء من رجال الكنيسة، وتحصل هذه الطبقة على مقابل ملكيتها فى صورة ريع تدفعه الطبقة المنتجة، وتنفقه بالكامل .

٣-الطبقة العقيم: وتشمل بقية أفراد المجتمع سواء عمال أو تجار أو حرفيين، والذين يعملون فى نشاطات غير زراعية، وهم لاينتجوا أى فائض، وينفقون كل ماينتجوه، أما العمال بصفة عامة فيحصلون على الاجور التى تتحدد على أساس حد الكفاف.

خامسا: كما كان لكانتيلون أثرا كبيرا على افكار الطبيعين، من حيث تعريف الثروة أو تداولها وفكرة الناتج الصافى، وفى مجال عرض بعض الأفكار فيما يتعلق بفكرة القيمة والثمن، فعند الطبيعين والذين كان تحليلهم هو تحليل الكميات الكلية (الناتج الصافى، تداول الثروة) لم يكن الاهتمام موجها لنظرية القيمة والتى تفترض نظرية جزئية تفصيلية، وقد نادوا بوجوب أن يسود مايسمى بالثمن المجزى، ولايتعلق الأمر هنا ببحث للعوامل التى تحدد قيمة السلعة وانما بيان السياسة (لواجبه الاتباع لها بالنسبة لأثمان السلع الزراعية والتى تمكن من تحقيق ناتج صافى أكبر

سادسا:-يصور فرانسوا كيناى العملية الاقتصادية فى شكل جدول اقتصادى، ويعد ذلك أبرز ماقدمه من تحليل يوضح فيه كيف تتم العملية الاقتصادية، كعملية للانتاج وتجدد الانتاج وذلك من حيث الاطار المنهجى والفروض والنتائج المترتبة على ذلك، ويستفاد من هذا التحليل احاطته الشاملة بالقوانين الموضوعية التى تحكم النشاط الاقتصادى سواء من حيث كيف يتم الانتاج، وتوزيع الناتج على الطبقات المختلفة، ودور النقود.. الخ وسنتناول هذا الجدول فى شكل مختصر جدا كما يلى[1].

(أ)الاطار المنهجى :-

١-يمثل الجدول الاقتصادى نموذج يوضح كيف تتم العملية الاقتصادية فى شكل مبسط، أى كيف تتم وتتجدد من عام لآخر دون تغير أى بنفس المستوى، أى أن حجم الناتج الاجتماعى يبقى دون تغير خلال الفترات الانتاجية المتعاقبة،.

---

(١)راجع فى تفصيلات ذلك: د محمد دويدار: مبادئ الاقتصاد السياسى، المرجع السالف ذكره.

٢-أن التحليل يعد تحليل جمعي كلي أي يعبر عن العلاقات الاقتصادية بين وحدات اجتماعية كبيرة، حيث يتم تجميع علاقات المبادلة كما لو كانت تأخذ مكانا بين الطبقات الاجتماعية الثلاث التي تتحدد وفقا لوظائفها الاقتصادية.

٣-التحليل يتم في صورة عينيه ونقديه (تدفقات عينيه وتدفقات نقدية)، وتلعب النقود دور الوسيط في مبادلة السلع، كما أنها تمثل الشكل الذي ياخذه راس المال في احد مراحل دورته الانتاجية.

٤-التحليل وصفي وتأصيلي كذلك، لتحديد مصدر الناتج الاجتماعي وكيفية توزيعه، وكيفية تداول هذا الناتج بين الطبقات الاجتماعية وعلى أساس علاقات الانتاج السائدة.

(ب)هدف الجدول الاقتصادي:-

١-التعرف على طبيعة عملية الانتاج الاجتماعي كعملية للانتاج وتجدد الانتاج، والتوصل الى أصل الناتج الاجماعي، وبيان كيفية توزيعه بين الطبقات الاجتماعية.

٢-التعرف على كيفية تحقق شروط تجدد نتاح الناتج الاجتماعي.

(جـ)فروض التحليل ومستوى التجريد:

١-وجود ثلاث طبقات اجتماعية تتحدد طبقاً لوظائفها الاقتصادية (الطبقة المنتجة، طبقة الملاك، الطبقة العقيم).

٢-اقتصاد مغلق أي عدم وجود أي أثر للتجارة الخارجية .

٣-يتركز التحليل على المبادلات بين الطبقات الاجتماعية الثلاث، ولايأخذ في الاعتبار المبادلات في بين أفراد كل طبقة من هذه الطبقات.

٤-المبادلات تتم فى نهاية الفترة وليس فى خلالها.

٥-افتراض سيادة المنافسة الحرة، وعدم وجود اشـــكال اخـــرى للسوق.

٦- ثبات الاثمان وعدم تغيرها من فترة لآخرى.

(د) كيفية تحق عملية الانتاج والتداول:

طبقا لتحليل فرانسوا كينـــاى للعمليـــة الاقتصاديـــة فـــى جدولـــه الاقتصادى، يمكن بيان تصويره لعملية الانتاج والتداول، والشـــروطاللازم توافرها لتجدد الانتاج (مع الاخذ فى الاعتبار أن كيناى لم يحـــدد كميـــة النقود اللازمة لتداول السلع بين الطبقات الثلاث، ويكتفى بالقول أن كميـــة النقود يجب أن تكون متناسبة مع الدخول ، وقد حدد ماركس فى دراســته لنموذج كيناى فى تجدد الانتاج كمية النقود من ٢ الى ٣مليار)، على النحو التالى:-

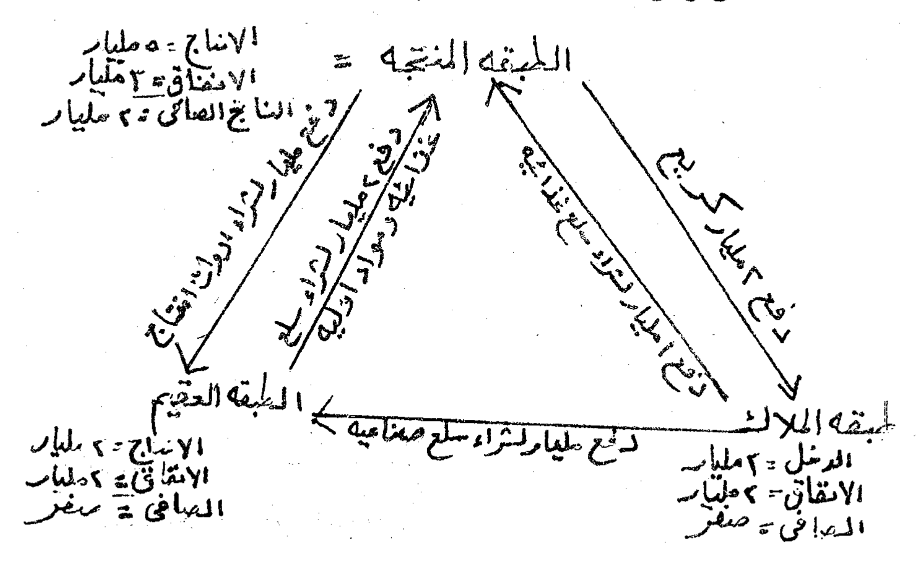
١-تبدأ طبقة الملاك فى انفاق دخلها وهو الريع الذى تحصـــل عليه (٢مليار) من الطبقة المنتجة، وتقوم طبقة الملاك بشـــراء مواد غذائية زراعية قيمتها ١ مليار تشـــتريها مـــن الطبقـــة المنتجه وتخصص للاستهلاك النهائى.

٢-تشترى طبقة الملاك بالجزء المتبقى من دخلها النقدى وهـــو ١مليار سلع صناعية من الطبقة العقيم تقوم باستهلاكها.

٣-تشترى الطبقة العقيم من الطبقة المنتجة مواد وسلع غذائيـــة ضرورية لمعيشتها قيمتها ١مليار.

٤-تشترى الطبقة العقيم من الطبقة المنتجة مواداولية زراعيـــة قيمتها ١مليار .

٥-تشترى الطبقة المنتجة من الطبقة العقيم سلعا صناعية قيمتها ١مليار كأدوات انتاج وذلك لاستبدال الجزء المستهلك سنويا من رأس المال الثالث ويمكن بيان ذلك فى الشكل التالى.



يتضح من ذلك أنه لكى يتمكن كل قطاع من الحصول على ما هو لازم لبدء الانتاج فى الفترة القادمة،أى لكى يمكن تجدد الانتاج فى الفترة التالية يتعين أن يتم التداول كعملية تبدأ بانفاق الطبقة التى تحصل على الناتج الصافى فى صورته النقدية لدخلها، انفاق يثير سلسلة من المبادلات يتحقق عن طريقها شروط تجدد الانتاج- على أن تحقق هذه الشروط يتطلب أن يتم التداول على نحو يحقق توازن النظام فى نهاية المدة بحيث يتمكن المجتمع من أن يجد نفسه فى بداية الفترة التالية وتحت تصرفه كمية رأس المال (الثابت والمتداول) الذى بدأ به الفترة الحالية- ومن ثم يجد لديه القوة العاملة اللازمة لتجدد الانتاج فى الفترة التالية.

(هـ) توازن النظام الاقتصادى:

بالنسبة لتوازن النظام الاقتصادى فهناك التوازن العام بين الانتاج الاستهلاك أى بين العرض الكلى والطلب الكلى، والتوازن على مستوى القطاعات أو الوحدات التى ينقسم اليها الاقتصاد القومى .

(١)**بالنسبة للتوازن العام** : يتبين من تحليل كينـاى أن الطلب الكلى على الاستهلاك يتكون من :–

–طلب طبقة الملاك على سلع استهلاك نـهائى (مـواد غذائية زراعية وسلع صناعية) يساوى ٢ مليار (استهلاك غير منتج).

–طلب الطبقة المنتجة على سلع زراعية(مواد اوليـة زراعية +مواد غذائية زراعية) مساوى ٢ مليار استهلاك منتج.

–**طلب الطبقة** المنتجة لسلع صناعية (سلع انتاجية لاسـتبدال مـا **استهلك من رأس المال الثابت) يساوى** ١مليار.

–**طلب الطبقة العقيم على سلع زراعية** تاخذ شكل مـواد اولية ومواد غذائية قيمتها **٢مليار و**على ذلك فـان الطلـب الكلـى=

٢+٢+١+٢=٧

أما العرض الكلى فيتكون من :الناتج الزراعـى الكلـى وقيمتـه ٥مليار+ الناتج الصناعى الكلى وقيمته ٢مليار أى ٥+٢=٧

أى أن الطلب الكلى = العرض الكلى

(٢) بالنسبة للتوازن على مستوى القطاعات (الزراعى والصناعى)

هذا التوازن يتم عندما يتحقق تساوى الطلب على منتجات القطـاع مع ماينتجه القطاع

فبالنسبة للقطاع الزراعى: فالطلب على منتجاتــه =٢+٢+١=٥ **بينما عرض السلع الزراعية مساوى ٥ كذلك بالنسـبة للقطـاع الصناعى: فالطلب على منتجاته وقيمته ٢ مليـار يتسـاوى مـع ماينتجه وقيمته ٢مليار .**

(٣) يضاف الى ذلك أن التبادل بين هذه القطاعات يتعين أن يتم على نحو يمكن كل قطاع من أن يحصل من القطاع الأخر على ماهو لازم لتجدد الانتاج فيه فى الفترة القادمة وذلك لاستبدال، ماإستهلك من رأس مال ثابت، وضمان الحصول على السلع الاستهلاكية والمواد الاولية للقوة العاملة التى تعمل بالقطاع.

<u>(هـ) نتائج تحليل كيناى :-يمكن أن نستخلص من تحليل كيناى النتائج الاتية :-</u>

١-أن الناتج الاجتماعى ينتج فى مجال الانتاج، وأن التداول لا يضيف شيئا لهذا الناتج.

٢-أن التداول هو وسيلة توزيع الناتج الاجتماعى بين الطبقات الاجتماعية، أذ بواسطته تحصل كل طبقة على نصيبها من هذاالناتج، وهو نصيب يتحدد وفقا لعلاقات الانتاج السائدة (فطبقة الملاك هى التى تحصل على الفائض المنتج فى الزراعة).

٣-أن الانتاج فىغير الزراعة يجد أساسه فى الصفة المنتجة للعمل الزراعى، أىيتمثل أساس كل المجتمعات فى انتاجية للعمل الزراعى تفوق الاحتياجات الشخصية للعامل الزراعى.

٤-بينما يتم تبادل سلع قيمتها ٥ مليار لم يستعمل المجتمع الا ٣ مليار من النقود الأمر الذى يتضمن سرعة معينة لتداول النقود لكى يتم تبادل هذه السلع هنا تتضح الطبيعة المزدوجة للمعاملات أو بمعنى أدق تداول رأس المال (عينيه ونقدية).

٥-بفضل التداول فى اثناء الفترة الأولى تتحقق شروط تجدد الانتاج بالنسبة للفترة التالية لها .

٦-مع افتراض أن كل الفائض الاقتصادى يخصص للاستهلاك- تبدأ عملية الانتاج فى الفترة القادمة بنفس الشروط التى بدأت بها فى الفترة الحالية، وعليه لايتغير مستوى النشاط الانتاجى، أى تنتهى فى الفترة القادمة بانتاج نفس القدر من الناتج الاجتماعى - هذه هى حالة افتراضية لما يسمى بتجدد الانتاج البسيط ابتداء من تحليل كيناى الخاص بتجدد الانتاج البسيط يمكن بناء نموذج لتجدد الانتاج على نطاق متسع وهو ماقام به ماركس فى مرحلة لاحقه.

من هذا يتضح ان البحث الاقتصادى عند فرانسوا كيناى يتعلق بمجموعة الظواهر المكونة للكل العضوى المتمثل فى العملية الانتاجية منظورا اليها كعملية للانتاج وتجدد الانتاج، والمكونة للنظام الاقتصادى، وفى نظر كيناى أن الظواهر الاقتصادية تحكمها قوانين موضوعية، قوانين مادية من طبيعة هذه الظواهر، وهى قوانين ابدية خالدة والمنهج الذى يستخدمه فرانسوا كيناى هو المنهج التجريبى- حيث يقوم بتحليل الظواهر المشاهدة بقصد التعرف على القوانين الموضوعية التى تحكم هذه الظواهر والتى هى مستقلة عن ارادة الانسان -نقطة البدء عنده هى الواقع فى كله الشامل ويتم التحليل عن طريق التجريد مما لايبعد من جوهر الظاهرة محل الدراسة.

على هذا النحو يتبلور فكر الرواد الذى يتمثل جوهره فى طرح مشكلة القيمة كمشكلة محورية وهذا الفكر يعكسى تركيزا ينتقل تدريجيا الى مجال الانتاج للبحث عن موضوع العلم الجديد، البحث عنه فى الظواهر المكونة للعملية الانتاجية - وهذا يمثل الأساس الذى انطلقت منه المدرسة التقليدية فى تقديم بنائها النظرى وهذا ماسنراه فى المبحث الثانى.

المبحث الثانى

البناء النظرى للمدرسة التقليدية

قدم البناء النظرى للمدرسة التقليدية مجموعة من المفكرين أبرزهم أدم سميث ، ودافيدريكاردو، وجون استيوارت مل وغيرهم، واذا كان من المتفق عليه أن المدرسة التقليدية أرست أسس ودعائم الاقتصاد السياسي كعلم ،وأنها قدمت مجموعة من النظريات العلمية المتكاملة لتحديد وتفسير القوانين الاقتصادية الموضوعية التى تحكم الظواهر الاقتصادية وتوضح وتحدد كيفية اداء العملية الاقتصادية، هذا من جهة ، ومن جهة اخرى فانها مثلت الانشغال الأساسى لمختلف المدارس والمفكرين الاقتصاديين منذ قدمت المدرسة التقليدية بنائها النظرى وحتى الأن سواء بالتطوير أو النقد او المراجعة أو تقديم نظريات بديلة.

هذا وسنتناول فى هذا المبحث الاطار العام للبناء النظرى ثم مجموعة النظريات التى قدمتها المدرسة التقليدية، واخيرا التركيز على أدم سميث ودافيد ريكاردو فى مطالب ثلاثة على النحو التالى.

المطلب الأول : الاطار العام للبناء النظرى للمدرسة التقليدية .

المطلب الثانى : النظريات الاقتصادية للمدرسة التقليدية.

المطلب الثالث: الدراسة التفصيلية لكل من ادم سميث وريكاردو.

وبالنسبة للمطلب الثالث فقد رأينا تناوله بالدراسة والتحليل فى الكتاب الثانى والذى سنتناول فيه نظرية القيمة والثمن، لذلك سنكتفي بالمطلب الاول والثانى .

المطلب الأول

الاطار العام للبناء النظرى للمدرسة التقليدية

نتناول فى هذا المطلب التعريف بالمفكرين الاساسيين، ثم الاطار العام التحليلى والمنهجى للمدرسة التقليدية

أولاً : التعريف بمفكرى ومؤسسى المدرسة التقليدية (١)

هم مجموعة المفكرين الذى قدموا البناء النظرى للمدرسة التقليدية والذى تبلور فى نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر وقاموا بدراسة وتحليل الظواهر الاقتصادية ابتداءاً من دائرة الانتاج، ودراسة العلاقات الحقيقية للانتاج الرأسمالى انطلاقاً من نظرية موضوعية فى القيمة هى نظرية العمل فى القيمة ، وبيان كيفية سير واداء العملية الاقتصادية فى مجموعها والعلاقات بين اجزائها المختلفة، وسنشير فى نبذه مختصره لكل من أدم سميث ، ودافيد ريكاردو، ومالتس ، وجون استيوارت مل ، وجان .أ. ساى على النحو التالى :

١-أدم سميث (١٧٢٣-١٧٩٠)

يعد أدم سميث المؤسس الأول للمدرسة التقليدية ويطلق عليه لقب أبو علم الاقتصاد السياسى، وقد ولد فى اسكتلندا فى الخامس من يونيه عام ١٧٢٣، والتحق بجامعة جلاسجو فى عام ١٧٣٧ وهو فى سن

---

(١) د.سعيد النجار: تاريخ الفكر الاقتصادى، المرجع السابق الاشارة اليه ص١١٢-ص١٨٣.

-د.عبد الرحمن يسرى: تطور الفكر الاقتصادى، دار الجامعات المصرية، الاسكندرية، ١٩٨٣،ص٨٣-ص٨٩.

-د.حازم الببلاوى: دليل الرجل العادى لتاريخ الفكر الاقتصادى، دار الشروق ، القاهرة، ١٩٩٥ ص٥١-ص٦٩.

بالاضافة الى كتابات المراجع السابق الاشارة اليها وخاصة اريك رول وشومبيتر، ودويدار، وكتابات أدم سميث، ويكاردو وغيرهم.

الرابعة عشر، حيث درس الفلسفة على يد استاذه هتشسون والذى تأثر بـه الى درجة كبيرة، ثم حصل على منحة دراسية فى جامعة اكسفورد فـى عام ١٧٤٠، ثم عاد الى اسكتلنده فى عام ١٧٤٦، وفى عام ١٧٥١ أصبح استاذا لمادة المنطق فى جلاسجو ، ثم شغل استاذ كرسى الفلسفة الاخلاقية (والذى كان يشغله استاذه هتشسون)، وفى عـام ١٧٦٢ تـرك جامعـة جلاسجو وسافر الى فرنسا ليعمل معلم خاص لابن أحد النبـلاء ، وبعـد عودته من فرنسا عمل مديراً للجمارك فى اسكتلندا ، وكان ينادى بالغـاء القيود الجمركية، .. ثم ركز بحثه ودراساته فى الاقتصاد وتـأثر بأفكـار الطبيعيين، وأكمل كتابه الشهير "بحث فى طبيعة واسباب ثروة الامم ، فى عام ١٧٧٣ A Inquiry to the Nature and Causes of wealth of Nations غير أنـه لم يتم نشره الا فى عام ١٧٧٦ ، وقد زادت شهره أدم سميث ، وانتخـب مديراً لجامعة جلاسجو.

٢-دايفيد ريكاردو (١٧٧٢-١٨٢٣)(١)

يعد دايفيد ريكاردو من أعظم الاقتصاديين فى كـل العصـور ، ساهم بالدور الأكبر فى بلورة وصياغة البناء النظرى للمدرسة التقليديـة، ولد فى لندن فى التاسع عشر من ابريل عام ١٧٧٢ لأب يهودى هولنـدى الأصل ، عمل لحساب والده فى البورصة منذ كان عمره ١٤ سنة ، ثـم تحول الى المسيحية ، وفى سن الـ٢٢ عمل لحساب نفسه كسمسار ووسيط

(١) للمزيد من التفاصيل عن المفكرين واعمالهم راجع اريك رول المرجع السابق الاشارة اليه، وجوزيف شومبيتر :تاريخ الفكر الاقتصادى، عشرة اقتصاديين عظام، ترجمة د.راشد البراوى، مكتبة المعارف، ١٩٧٩.

*جورج سول: المذاهب الاقتصادية الكبرى، ترجمة د.راشد البراوى، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة، ١٩٦٩.



فى سوق الأوراق المالية وفى مجال المضاربة والأعمال المصرفية وجمع ثروة كبيرة وانسحب من مجال الأعمال فى عام ١٨١٤، وتفرغ للأعمال الفكرية وتعليم نفسه (حيث لم يكن قد نال أى قسط من التعليم حتى هذا الوقت) فندرس الرياضيات والعلوم الطبيعية وخصوصا الفيزياء والجيولوجيا، واشترى ملكية عقارية لكى يصبح عضوا فى البرلمان الانجليزى، ولعب دورا فى المناقشات بالبرلمان وخاصة الاقتصادية وكان لحروب المائة عام (بين انجلترا وفرنسا) أثارها على خفض قيمة اوراق البنكوت فكتب مقالا فى هذا الخصوص لبيان أثار ارتفاع قيمة المعادن النفسية على ذلك ، ثم اشترك فى صياغة قوانين النقود والذهب ، والنقود الورقية ، وقوانين القمح ، ثم قدم دراسات عن نظام الائتمان والمصارف كل ذلك أدى به الى التعمق فى الدراسات الاقتصادية ودرس كتاب أدم سميث بعناية وتفصيل وتقييم ونقد، وكانت مفاجأته للعالم أن قدم كتابه الشهير مبادئ الاقتصاد السياسى والضرائب فى عام ١٨١٧ Princuples of Pôlitical Economyand taxation، والذى جعل منه أهم مؤسسى المدرسة التقليدية.

<u>٣-رويرت مالتس (١٧٦٦-١٨٣٤):</u>

كان قسيسا انجليزيا ينتمى لأسرة ريفيه ثريه، تخرج من جامعة كمبردج وكان صديقا لريكاردو، ترك العمل فى الكنيسة بسبب أرائه التى تتناقض مع مهمة ووظيفة رجل الدين، شغل وظيفة استاذ الاقتصاد السياسى، وقدساهم فى ارساء بعض جوانب البناء النظرى للمدرسة التقليدية، قدم نظريته الشهيرة فى السكان (حيث زيادة السكان بمتوالية هندسية بينما أن الموارد الاقتصادية تزيد بمتوالية عددية)، وكذلك قوانين

الغله (وخصوصا سيطرة تناقص الغله طبقا لتصوره)، وله كتابين عن السكان ، والاقتصاد السياسي.

٤-جون استيوارت مل (١٨٠٦-١٨٧٣):

يعد جون .أ. مل من المفكرين الموسوعيين، حيث تميز بتنوع مصادر ثقافته ، وكانت له اهتماماته المتعددة بدراسات الفلسفة والمنطق وعلوم السياسة والاخلاق، تعلم على ي والده الاقتصادى جيمس مل (والذى ينتمى هو الاخر للمدرسة التقليدية)- له ارائه الشهيرة والتى تنادى بضرورة تحقيق العدالة الاجتماعية، وتدخل الدولة والاخذ بالتخطيط، ووجود نظام سياسى عادل وهو صاحب فلسفة الاخذ بالوسطية والتوفيقية فى المجالات السياسية والاقتصادية، قدم فى كتابه مبادئ الاقتصاد السياسى تلخيص لكل افكار المدرسة التقليدية، غير أنه فضلا عن الاراء السابقة فقدم قدم نظريته الشهيرة فى نفقه الانتاج .

٥- جان باتيست ساى(١٧٦٧-١٨٣٢):

اقتصادى فرنسى شهير – كان له دوره الملحوظ فى عرض ونشر افكار المدرسة التقليدية فى اوربا وخصوصا فى فرنسا، ونحن نرى أن دورة يقتصر بالنسبة للتقليديين ــ على ذلك، ولايعد فى حقيقة الأمر من مؤسسى المدرسة التقليدية ،فقدم قانونه الشهير قانون الأسواق او المنافذ (كل عرض يخلق الطلب عليه) وكان من أوائل من اشاروا الى المنفعة كأساس للتحليل (أى من الذين مهدوا للمدرسة الحدية).

ثانيا : الاطار العام التحليلى والمنهجى للمدرسة التقليدية:

يتمل الاطار العام لفكر المدرسة التقليدية فى تصورهم لموضوع الاقتصاد السياسى، ثم خصائص النظام الاقتصادى الراسمالى، ثم المنهج المتبع وتعرض لذلك على النحو التالى:-

١-موضوع الاقتصاد السياسي عند المدرسة التقليدية[1]

أ-أوضح التقليديون أن موضوع العلوم الاقتصادية هو ذلك الذى يتعلق بدراسة وتحليل الظواهر الاقتصادية، وبيان محتوى واداء سير العملية الاقتصادية، والعلاقات التى تنشأ بمناسبة ذلك،أى دراسة العلاقات والقوانين المتعلقة بالانتاج والتبادل وتوزيع الناتج الاجتماعى ، والذى يتحدد فى مجال الانتاج.

ب-أن مصدر ثروة الأمة يتركز فى مجال الانتاج، وأن ذلك يستلزم البحث عن مصدر ومقياس القيمة والذى يرتكز على العمل، ممايؤدى إلى دراسة وتحليل العمل وتقسيم العمل واثره على انتاجية العمل، وعلاقته بقوى (عناصر) الانتاج الاخرى، ثم دراسة الاثمان ، وتوزيع الناتج بين الطبقات المختلفة وماتحصل عليه من دخول كالربح والفائدة، والاجور، والريع ، ومايترتب على ذلك من دراسة النقود والتبادل الداخلى والخارجى ، ثم نمو وتطور النشاط الاقتصادى على اساس تراكم رأس المال .

جـ- وجود قوانين موضوعية طبيعية تحكم اداءالظواهر الاقتصادية، وهى عندهم قوانين خالدة لاتتغير، وذلك لأن النظام الطبيعى نظام مطلق وشامل وابدى.

د-أن الذى يقوم باداء العملية الاقتصادية هم أفراد من نوع الرجل الاقتصادى- وهو ذلك الفرد الذى يسعى لتحقيق مصلحته الخاصة، وفى سبيل ذلك يقوم بحساب رشيد للمقارنة بين النتيجة التى يمكن أن يتحصل

---

(١)د.محمد دويدار : مبادئ الاقتصاد السياسى، تاريخ الاقتصاد السياسى، المرجع السابق ذكره ص١٣٩-ص١٤٢

عليها والجهد الذى يبذله فى سبيلها، وهذا يستلزم معرفته لكل الظواهر الاقتصادية.

٢-خصائص النظام الاقتصادى عند التقليديين

تناولنا ذلك بالتفصيل فى الباب الاول عند تناول النظام الاقتصادى الراسمالى[1] ، ويمكن القول ان ذلك يمثل عناصر السياسة الاقتصادية للمدرسة التقليدية والتى تتمثل كما رأينا فى:

أ-الحرية الاقتصادية وعدم تدخل الدولة فى الشئون الاقتصادية (الدولة الحارسة).

ب-الهدف الاساسى للنشاط الاقتصادى هو تحقيق أقصى ربح نقدى ممكن .

جـ- علاقات الانتاج السائدة تعتمد بالدرجة الاولى على الملكيه الفردية لوسائل الانتاج.

د-سير وأداء العملية الاقتصاديه تتم عن طريق جهاز السوق .

هـ- بداية الدور الأساسى للمنظمين، وبدء فصل اعمال الادارة عن الملكية .

٣-الاطار التحليلى والمنهجى للمدرسة التقليدية:

يتمثل تحليل التقليديون للظواهر الاقتصادية والمنهج الذى اتبعوه فى ارتكازه على مايلى :

أ-التحليل الاقتصادى يستند على أساس رؤيتهم لتكون المجتمع من ثلاث طبقات رئيسية محددة طبقا لوظائفها الاقتصادية، وهى كما سبق وأن رأينا : طبقة ملاك الاراضى، الطبقة العاملة، الطبقة

---

[1] البحث الثانى من الفصل الرابع من الباب الأول: ص٩١-١٠٧.

الراسمالية،(والعلاقات بينهم تقوم على التنافس والتعــاون عنــد ســميث، وعلى التصارع والتناقض عند ريكاردو)

ب-النشاط الاقتصادى يرتكز على المبادلة الموسعة، أى الانتــاج الموجه للسوق الداخلى والخارجى بغرض تحقيق الربح (نقود - ســلعة- نقود)، وأن الافراد فى هدفهم وسعيهم لتحقيق ذلك اى مصالحهم الشخصية يحققون فى نفس الوقت مصلحة المجتمع من خلال ما أسماه سميث "اليــد الخفية"

جـ- أن شكل السوق السائد الذى يتم فيه النشاط الاقتصادى هــو المنافسة (ويقصدون المنافسة الكاملة بشروطها السابق تناولها) على كــل المستويات وفى كل الأسواق وبما يحقق ويضمن عمل جهاز السوق فــى تحقيق التوازن التلقائى والآلى فى سوق رأس المــال ، وســوق العمــل، وسوق السلع والخدمات، كما يفترضون سيادة المنافسة علــى المســتوى الدولى، ومن هنا كانت دعوتهم لسيادة الحرية الاقتصادية داخليا ودولياً٠.

د- أما بالنسبة للمنهج الذى اتبعته المدرسة التقليدية، فقدتم التركيز على المظهر الكمى للظواهر (وتجاهل المظهر الكيفى فــى كثــير مــن الأحيان)، واستخدام التجريد (ولكن بشكل غير كامل -فالتجريد لم يستخدم بصفة اساسية الا مع ماركس)،والقيام بالاستقصاء للظواهر الاقتصاديــة محل البحث سواء بطبيعته الاستقرائية أو الاستنباطية ، وهنا يتم التفرقــة بين أدم سميث وريكاردو[١].

حيث يستخدم أدم سميث بصفة أساسية الطريقــة الاســتقرائية (وذلك يتفق مع تكوينه كاستاذ ومحاضر جامعى فى كثير من فروع العلوم

(١) د.محمد دويدار: المرجع السابق مباشرة :ص١٤١.

الاجتماعية)- حيث يتم التوصل الى حقائق بسيطة عن طريق التعميم الذى يؤدى به الى الفكرة المركبة، (من الجزء الى الكل ومن الخاص الى العام) وبعد ذلك يتوجه الى الأحداث الحقيقية للتاريخ ويضع فى مقابلها ماتوصل اليه من أفكار ليستخلص من هذه الأحداث البرهان بطريقة مباشرة أو غير مباشرة٠.

أما ريكاردو فهو يستخدم اساسا الطريقة الاستنباطية (وذلك يتفق مع تكوينه الذى اعتمد على دراسة الرياضيات والعلوم الطبيعية)، وقد اشتهر بدقته وقدرته الكبيرة على التجريد وتصور النموذج، فهو يبدأ من فروض تطابق فى نظرة الحالة الاقتصادية فى عصره، ومن هذه الفروض يقوم باستنباط الأفكار اتى تمثل -المعرفة الخاصة بالظواهر التى يدرسها (من الكل الى الجزء، ومن العام الى الخاص).

المطلب الثانى

النظريات الاقتصادية للمدرسة التقليدية

من المتفق عليه فى الدراسات المتعلقة بتاريخ الفكر الاقتصادى والعلوم الاقتصادية بصفة عامة، والاقتصاد السياسى بصفة خاصة أن التقليديين قد قاموا بالدراسة والتحليل شبه الكامل والمتكامل للظواهر الاقتصادية ، ووضعوا الأسس النظرية والتحليلية فى معظم الموضوعات المتعلقة بالاقتصاد السياسى، فمن خلال تصورهم لموضوع العلم ، والاطار التحليلى والمنهجى والفلسفى لبنائهم لنظرى (والسابق الاشارة اليه). يتوصل التقليديون الى مجموعة من النظريات تتمثل أهمها فيما يلى:-

أولاً: نظرية القيمة

هى المحور الأساسى للبناء النظرى للمدرسة التقليدية، والركيزه التى تقوم عليها كل النظريات التى قدمها التقليديون، وهى تعد أساساً نظرية فى الانتاج والتبادل والتوزيع .. وترتكز نظرية القيمة عند التقليديين على العمل ويطلق عليها نظرية العمل فى القيمة، واذا كان هناك بعض المفكرين الذين أشاروا الى نظرية العمل فى القيمة ومنهم على وجه التحديد أرسطو وابن خلدون ووليليام بتى وريتشارد كانتيلون ، الا أن البلورة الكاملة لهذه النظرية تمت بواسطة التقليدين وخصوصا ادم سميث وريكاردو، ثم ماركس بعد ذلك.

وجوهر نظرية العمل[1] فى القيمة عند التقليديين هو أن المنفعة شرط للقيمة،أى يلزم أن تكون السلعة نافعة "اجتماعياً" حتى يكون لها قيمة، وأن مصدر القيمة هو العمل البشرى (الانسانى أو الاجتماعى)، وتقاس القيمة بكمية العمل الذى تحتكم عليه السلعة عند التبادل بالنسبة لأدم سميث، والعمل المبذول فى انتاج السلعة بالنسبا لريكاردو، وتتم التفرقة بين قيمة الاستعمال وقيمة المبادلة ، وكذلك يتم بحث العلاقة بين القيمة وانتاجية العمل، والقيمة والنقود، والقيمة وثمن السوق.

ثانياً : نظرية الانتاج:

اعتبر التقليديون الانتاج هو النشاط الاقتصادى الرئيسى فى العملية الاقتصادية ، وكل ألنظريات التى قدموها تنطلق من الانتاج

---

(1)راجع فى ذلك الطرح المنهجى للقيمة ... كتابنا مع أ.د زكريا بيومى: مبادئ الاقتصاد السياسى، المرجع السابق ذكره ص١٩١–ص٢١١.

– عزت عبد الحميد البرعى: سياسات الائمان ودورها فى تعبئة الفائض الاقتصادى، رسالتنا للدكتوراه كلية الحقوق، جامعة الاسكندرية ١٩٨٦،ص٤٠ –ص٦١.

والعمل المنتج والعلاقات الحقيقية والقوانين الموضوعية التى تنظم عملية الانتاج وما يترتب على ذلك فى مجالات التبادل والتوزيع، ويعنى الانتاج خلق الثروة والمنافع سواء كانت شكلية (عملية تحويل المواد) او زمانية او مكانية، أو زيادتها وتوسيع الطاقةالانتاجية الموجودة، وتدخل الخدمات فى اطار الانتاج وخصوصاً الخدمات المادية، كما يتناول التقليديون وسائل الانتاج وهى الموارد الطبيعية، ورأس المال والعمل (والتى يطلق عليها عناصر الانتاج بواسطة المدرسة الحدية)، ويحتل العمل المكانة الأساسية، كما أهتموا بالامور والعلاقات الفنية للانتاج وخصوصا التقدم الفنى والتكنولوجيا واستخدامها، التقسيم الفنى للعمل ، الكفاءة الاقتصادية، وقوانين تناقص الغله، والعلاقة بين الموارد المادية والموارد البشرية (السكان)، ومن ثم فان الانتاج هو النشاط الرئيسى والاساسى عند التقليدين، وابتداء منه تتم دراسة مختلف القوانين الاقتصادية .

ثالثا :نظرية السكان :

يرى التقليديون أن حجم السكان محكوم بالمواد الغذائية الموجودة، وان تزايد السكان يتم بدرجة تفوق درجة الزيادة فى المواد الغذائية، ولذلك يحدث احتلالاً بين تزايد السكان وتزايد المواد الغذائية وسوف توجد الطبيعة الموانع التى توقف هذا الاحتلال حيث تحدث المجاعات وتنتشر الأوبئة والحروب فيعود التوازن ، ويرى مالتس ضرورة وجود الموانع الوقائية مثل الامتناع عن الزواج، تأخير سن الزواج،......).

رابعاً : نظرية التوزيع :

يبحث التقليديون مشكلة التوزيع على اساس القيمة وتقوم نظريتهم فى توزيع الدخل القومى بين الطبقات الاجتماعية الثلاث، وهى

تحتوى على ثلاث نظريات وسوف نتناول نظريات التوزيع بالتفصيل، فى الكتاب الثانى ، وسنقتصر هنا على الخطوط العامة لنظرية التوزيع عند التقليديين كما يلى:-

١-نظرية فى الربح والفائدة

في البداية لم يكن هناك تمييز بين المنظم والرأسمالى ، لذلك لم يتم التميز بينهما والربح هو الفائض المتبقى ويجب زيادته وكانوا يرون وجودا اتجاه للتناقص فى معدل الربح، وأن الربح يحصل عليه الراسماليون، وهناك تناقض بين الربح والاجر، وأن الربح هو اساس التراكم الراسمالى وهو الهدف الاساسى للعملية الاقتصادية ، ويتعين تعظيم الربح ورفعه الى اقصى حد.

٢-نظرية فى الريع:

والريع ثمن يدفع نظير احتكارهم ملكية الارض (ثمن احتكارى) والريع هو فرق بين أثمان المنتجات التى تحدد على أساس نفقاتها فى الاراضى الأقل خصوبة، وتكاليف الانتاج فى الارض الخصبة التى تم زراعتها أولا، فالريع يرجع الى عاملين: زيادة السكان والالتجاء الى زراعة أرض أقل خصوبة، وكان لريكاردو دور كبير فى بلورة نظرية الريع.

٣-نظرية فى الأجور:

يتحدد الأجرعندهم على أساس ساعات العمل اللازمة لانتاج السلعة- أى تلك اللازمة لانتاج كمية من السلع الغذائية الضرورية لحفظ حياة العامل وتمكينه من الاستمرار فى العمل ولايمكن أن يرتفع الاجر أو ينخفض عن هذا الحد لمدة طويلة (الأجر الحديدى)، او اجر الكفاف حيث

يترتب على زيادة او انخفاض الأجر عن حد الكفاف وجود سلسله من التغييرات تؤدى الى استقرار الاجر ثانية عند حد الكفاف.

خامسا : نظرية النقود:

ابتداء من القيمة توجد نظريتهم فى النقود حيث تبحث فى طبيعة النقود، ووظائفها وقيمتها واثرها فى التبادل. وهنا نجد أن التحليل عينى فى المقام الاول، وتدخل النقود فى مرحلة تالية، أما وظائف النقود فهى مجرد وسيط فى التبادل ومقياس للقيمة ولم يعطوا أهمية لوظيفتها كمخزن للقيمه (و هذا ماسوف يتضح فيما بعد فى دراسات اخرى).

سادسا : نظرية فى التجارة الخارجية:

دافعوا عن الحرية الاقتصادية على المستوى الدولى وأن التجارة الخارجية تقوم على التقسيم الدولى للعمل، ودرسوا أسباب قيامها، مزاياها وكيفية توزيع هذه المزايا بين الدول- وأن تخصص كل دولة فى انتاج السلعة التى تتمتع فيها باكبر ميزه نسبيه (نظرية النفقات المطلقة لسميث، ونظرية النفقات النسبية لريكاردو).

سابعا : نظرية النمو والتطور الاقتصادي :

على أساس القيمة تقوم هذه النظرية ويجد هذا التطور أساسه فى تراكم رأس المال وأن الربح هو مصدر التراكم ويؤدى انحدار معدل الربح الى الانكماش المستمر فى تراكم راس المال، الامر الذى ينتهى بالاقتصاد القومى الى السكون فى المدى الطويل، وقد قدم التقليديون نظريتهم فى التنمية التى تعتمد على التقدم الفنى، والعمل المنتج، والفائض الاقتصادى والذى يتمثل فى الفرق بين الدخل الاجمالى، ونفقة الانتاج عند ريكاردو، وهو الربح الذى يوجه لاغراض الاستثمار بواسطة الراسماليين.

ثامنا : نظرية التشغيل:

يرى التقليديون أن التشغيل الشامل هو الصفة الاساسية التى تميز اداء الاقتصاد القومى، حيث أن كل طالبى أو الراغبين فى العمل لابد أن يعملوا- ولاتوجد بطالة الا بشكل طارئ ومؤقت، والتوازن فى الأسواق الاخرى وتلعب الأجور الدور الرئيسى فى تحقيق التوازن ، فى سوق العمل عن طريق تغيير معدل الاجور الحقيقى وأن التوازن يتم فى سوق السلع والخدمات بواسطة ألية الاثمان، وأن العرض يخلق الطلب عليه كما يتم التوازن فى سوق رأس المال بواسطة سعر الفائدة التى تحقق التعادل والتساوى بين الادخار والاستثمار .

تاسعا : ارائهم فى الضرائب:

لاتوجد نظرية واضحة فى الضرائب، حيث لم يكن هناك اهتمام بتدخل الدولة وكانت هناك أراء لسميث قدمت فيما أطلق عليه الدستور الضريبى أى تحقيق قواعد العدالة والمساواة، المرونة-الملائمة، القدرة على الدفع، والاقتصاد فى الجباية، وتظل هذه المبادئ من الاسس التى يحرص عليها التشريع الضريبى، والسياسة الضريبية.

تلك هى النظريات التى تتعلق بالظواهر الاقتصادية ، ولكن اذا كان تصورهم لموضوع العلم عن طريق وجود ظواهر خالدة أبدية، فان القوانين النظرية تكتسب صفة الابدية[١] وتكون صالحة لكل زمان ومكان، ولكن تصور التقليدين لموضوع الاقتصاد السياسى يغفل الحركة التاريخية للظواهر الاقتصادية، حركتها من خلال التناقضات، مما أدى الى الدراسات الناقدة والتطوير.

---

(١) د. محمد دويدار: المرجع السابق الاشارة اليه :ص١٤٣ -ص١٤٤.

أما الدراسة التفصيلية لكل من ادم سميث وريكاردو وخصوصـــا فيما يتعلق بنظرية القيمة ،فسوف نتناولها فى نظرية القيمة بالكتاب الثانى كما أشرنا من قبل.

تقييم الفكر الاقتصادى للمدرسة التقليدية :

لاشك أن المدرسة التقليدية كانت وستظل المدرسة الرائـــدة فـــى العلوم الاقتصادية فهى التى وضعت حجر الأساس للاقتصـــاد السياســـى كعلم ، وتمثل بنائها النظرى والفكرى فى مجموعة من النظريات العلميـــة المتكاملة من حيث الاساس الفلسفى والمنهجى.. فـــى تفســـير الظواهـــر الاقتصادية – ولكن بعض نقاط الانتقاد التى توجه لهذا البنـــاء النظـــرى والتى تمثل فى :-

١-القول بوجود قوانين عامة مطلقـــة تنطبـــق علـــى الظواهـــر الاقتصادية فى كل مكان وزمان بلا تمييز، حيث لم يتم الاهتمام بدراســـة التاريخ، وأن لكل مرحلة تاريخية قوانينها الخاصة بـــها (رغـــم وجـــود القوانين المشتركة) وأن المجتمع فى تغير مستمر، فالقوانين الاقتصاديـــة نسبية وليست مطلقة .

٢-الانتقادات الموجهة لنظرية القيمة فى العمل من جانب الحديين (الجوانب الشخصية والمنفعة والتحليل الحدى) وان كانت غير اساســـية، والانتقادات فى ها الخصوص كانت من ماركس والذى يعود اليه الفضـــل فى البلورة الكاملة لنظرية العمل فى القيمة، ثم يؤســـس عليـــها نظريتـــه الشهيرة فى فائض القيمة (كما سوف نرى فى الفصل الرابع).

٣-الانتقادات الموجهة لنظرية التوزيع من جانب الحديين أيضـــا (الانتاجية الحدية) وفى رأينا أنها غير أساسية أيضا-ثـــم حـــدث تطـــور ملحوظ لنظريات التوزيع.

٤-أهمال بعض الوظائف فى نظرية النقود وخصوصـــا وظيفـــة النقود كمخزن للقيم، فضلا عن اهمالهم للنقـــود فـــى تحليـــل الظواهـــر الاقتصادية.

٥-الانتقادات الموجهة لنظرية التقليديين فى التجـــارة الخارجيـــة وتفسير التبادل الدولى وعدم صلاحيتها فى المراحل التاريخية اللاحقة.

٦-الانتقادات الموجهة للتشغيل الكامل، وعدم تحققه-ويوجه نفـس الانتقاد للنظرية الحدية، وجاءت احداث الكساد الكبير، ثم نظرية كينز لكى تبرر ذلك .

٧-الانتقادات التى توجه للسياسة الاقتصادية المتبعة، وقد تعرضنا لذلك فى تحليل الجوانب السلبية للاقتصاد الرأسمالى [1]

---

(1) تناولنا ذلك فى الباب الأول من هذا الكتاب ص١٠٣-ص١٠٧.

الفصل الرابع

الفكر الاقتصادى للمدرسة الاشتراكية

شهد النصف الثانى من القرن التاسع عشر العديد من المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، ترتب عليها وجود تيارات فكرية انطلقت من تقييم فكر المدرسة التقليدية والانتقادات التى وجهت اليها، وسيطرة الركود والنظرة التشاؤمية فى النصف الأول من القرن التاسع عشر، وأدى ذلك الى تطور ملحوظ فى الفكر الاقتصادى والبناء النظرى لدراسة الظواهر الاقتصادية، ومن ثم بلورة وظهور مدرستين شهيرتين، تمثلت الاولى فى المدرسة الماركسية (الاشتراكية) والتى ترتكز على تحليل ماركس وتمثلت الثانية فى المدرسة الحدية وذلك فى اواخر القرن التاسع عشر وسنتناول الفكر الاقتصادى للمدرسة الاشتراكية فى هذا الفصل، ونخصص الفصل الخامس للفكر الاقتصادى للمدرسة الحدية.

كما زكرنا من قبل فى الباب الأول[1] أن الفكر الاشتراكى كان موجوداً من خلال المبادئ والافكار التى قدمها الكثيرون وخصوصا افلاطون عن المدينة المثالية وسان سيمون، وشارل فوريية، وروبرت أوين فى كتاباتهم عن الملكية الجماعية ونمط توزيع الناتج الاجتماعى، والعلاقات الاجتماعية بين الاغنياء والفقراء، وتصوراتهم عن كيفية تحقيق مبادئ العدالة الاجتماعية واقامة تجمعات تقوم على هذه الركائز وكذلك على التعاون واشكاله ومبادئه... ولكن ذلك كله يدخل فى اطار ما أطلق عليه الاشتراكية المثالية والتى لم ينقطع الحديث عنها وتم تناولها حتى منتصف القرن التاسع عشر.

---

(١) المبحث الثالث من الفصل الثالث من هذا الكتاب ص١٠٨-ص١٠٩

لكن ماركس استطاع ان يطور فى الفكر الاشتراكى وينقله من المثالية الى العلمية والموضوعية والاعتماد على المادية الجدلية كمنهج فكرى فى التحليل، والمادية التاريخية فى تفسير التطور والتغير الاجتماعى الذى شهدته البشرية فى مختلف المراحل التى مرت بها، كما يعتمد على الملكية الجماعية، والمصلحة الاجتماعية، والتدخل والتوجيه فى ادارة النشاط الاقتصادى، وقد أعطى التطبيق العملى للاشتراكية فى الاتحاد السوفيتى (روسيا) ابتداء من عام ١٩١٧، ثم فى دول اخرى كثيرة (أبرزها الصين، ودول اوربا الشرقية، وكوبا) فى أعقاب الحرب العالمية الثانية وفى الخمسينات من هذا القرن ، أبعاد اخرى سياسية وفكرية واقتصادية ، وقد تبلور ذلك فى خصائص محددة لاسلوب الانتاج الاشتراكى.

على أن السنوات الأخيرة قد شهدت تغييرات هامة وجوهرية فى البلاد الاشتراكية (والنظام العالمى باكمله حيث سيطرة الاتجاه نحو العولمة وتراجع التقسيمات الفكرية التقليدية وسيطرة انوع أخر من التقسيم العالمى بين الأقوياء والاغنياء من جهة، والضعفاء والفقراء من جهة اخرى) تتعلق بالبناء الاشتراكى ذاته، وشكل التنظيم السياسى والاطار الديموقراطى، والتعاون مع رأس المال الأجنبى وخصوصا رأس المال الدولى، والاتجاه الى الخصخصة...الخ.

وفى هذا الفصل لن نعرض للفكر الاشتراكى المثالى (سان سيمون وروبرت أوين وغيرهم)-وسيتم التركيز على مايطلق عليه الاشتراكية العلمية وعلى وجه التحديد الفكر الاقتصادى فقط (أى لن نعرض للجوانب الفلسفية والفكرية والسياسية والاجتماعية للفكر الاشتراكى)، كما سنتصر

على تناول الافكار الاقتصادية التى قدمها ماركس[1] وذلك وذلك فى شكل خطوط عامة وذلك على النحو التالى وفى مبحثين:-

المبحث الاول : الاطار التاريخى والاجتماعى والاقتصادى لفكر مـــاركس ومنهجه

المبحث الثانى: البناء النظرى لفكر ماركس

---

(١) اعتمدنا فى تناول ذلك على المراجع الاتية:-

-كارل ماركس:رأس المال (الكتاب الأول والكتاب الثانى) ترجمة د.راشد البراوى، دار المعارف ،القاهرة،١٩٦٨.

-كارل ماركس: رأس المال: ترجمة محمد عينتابى، دار المعارف، بيروت،١٩٧٤.

-كارل ماركس: نقد الاقتصاد السياسي: ترجمة د. راشد البراوى، دار المعارف، القاهرة،١٩٦٧.

-د.محمد دويدار: مبادئ الاقتصاد السياسى، المرجع السابق الاشارة اليه ص١٤٩-ص١٥٣.

-رسالتنا للدكتوراه عن سياسات الائتمان، المرجع السابق الاشارة اليه ص٦٥-ص٧٦.

-وكذلك كتابات أريك رول، وشومبيتر، وجورج سول ،وهنرى دنيس، ولبيب شقير، والمراجع السابق الاشارة اليها.

المبحث الأول

الاطار التاريخى والاجتماعى والاقتصادى لفكر ماركس ومنهجه

لم يكن كارل ماركس (١٨١٨-١٨٨٣م) اقتصاديا فحسب، بل كان متعدد المعارف وصاحب الريادة فى عديد من المجالات، فكان عالم اجتماع وقدم نظريته الشهيرة فى التغير الاجتماعى، ودراسة التركيب الاجتماعى بأساسية المادى (التحتى) والعلوى (الفوقى)، كما يعد أحد رواد كتابه التاريخ (المادية التاريخية)، كما كان فيلسوفا له منهجه فى المادية الجدلية وكتاباته عن الفلسفة وكذلك كان سياسيا من الدرجة الاولى تنظيما وفكراً وممارسة فى الواقع، ومارس مهنة الصحافة، واذا كانت المجالات السابقة يمكن أن تكون موضع تقييم ونقد ، الا أنه بالاجماع يعد من اوائل الذين ساهموا فى الوجود الملموس للطبقة العاملة (اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا)، وانشأ الحركة العمالية الدولية، ويعد البناء النظرى الماركسى حجر الزاوية فى التكوين الثقافى العمالى وقد ولد ماركس فى الخامس من مايو عام ١٨١٨ بألمانيا وتوفى فى الرابع عشر من مارس ١٨٨٣ فى لندن وكان ابوه محامى وينتمى للطبقة الوسطى، وقد تحول من الديانة اليهودية الى البروتستانية، وكان للفكر الماركسى تأثير كبير فى الواقع ابتداء من الثورة الروسية فى عام ١٩١٧ (اعتبرت اليونسكو ماركس ثانى العظماء فى العالم وذلك بعد رسول الله محمد صلى الله عليه وسلم) ونعرض فى هذا المبحث للاطار التاريخى لفكر ماركس ومنهجه فى المطلب الأول ثم تصور ماركس لموضوع الاقتصاد السياسى فى المطلب الثانى.

المطلب الأول

الاطار التاريخي لفكر ماركس ومنهجه

أولاً: الوقائع الاقتصادية والسياسية:

فى أواخر القرن الثامن عشر حدثت الثورة الصناعية فى انجلترا، ثم انتقلت منها الى باقى الدول الأوربية بداية بفرنسا وألمانيا فى أوائل القرن التاسع عشر، ففى سنة ١٧٦٠م استخدم البخار فى الصناعة، وقد أدى استخدام هذه القوى المحركة الى حلول الآلات محل الأدوات، التى كان معظمها حرفياً وبسيطاً ويدوياً ،وأدت الاختراعات الحديثة الى تغيير الفن الانتاجى الذى كان قائماً، كما وسعت من ظاهرة تقسيم العمل، وأدى كل ذلك الى نشأة المصانع الألية الكبيرة التى هى أساس الصناعة الرأسمالية، وبذلك حدث تغير جذرى فى أشكال المشروع ، كما تغيرت علاقات الانتاج الموجودة حيث تم الانتقال من شكل المنافسة الى الأشكال الاحتكارية (كما رأينا فى الفصل الثالث فى دراسة الفكر الاقتصادى للمدرسة التقليدية) واستقرت الدولة القومية بمؤسساتها وارتباطها بتوسع الظاهرة الاستعمارية وخصوصا من جانب انجلترا وفرنسا.

ثانياً : التركيب الاجتماعى السائد:

قام النظام الرأسمالى على تملك فئة محدودة العدد (وهى طبقة الرأسماليين) لوسائل الانتاج، ويقوم أيضاً على عدم ملكية الغالبية (وهى الطبقة العاملة) إلا لقوة العمل، ويعنى هذا الوضع انقسام المجتمع الرأسمالى الى طبقتين اجتماعيتين اساسيتين هامتين وهما: الطبقة الراسمالية، والطبقة العاملة، فالطبقة الرأسمالية (قليلة العدد والمستأثرة بملكية وسائل الانتاج) تحصل على دخل بلا عمل، بينما نجد أن الطبقة العاملة (كبيرة العدد ومجرة من الملكية) تقدم قوة العمل وتحصل على ثمن

هذه القوة، ويعنى هذا التقابل الطبقى أمرين هامين يؤكدان ان الطبقتين الرأسمالية والعاملة عناصر متناقضة وغير منفصلة فى وقت واحد، فهى غير منفصلة لأنه لابد من قيام تعاون فنى بين الطبقتين؛ لأن الطبقة العاملة مضطرة أن تبيع قوة عملها للطبقة المالكة التى هى فى حاجة لتشغيلها واستخدام وسائل الانتاج، وهى متناقضة من خلال عملية الانتاج، وتوزيع الناتج المتحقق،حيث أن الانتاج أصبح ظاهرة جماعية، فلذلك يقوم صراع بين الرأسماليين الذين يملكون وسائل الانتاج والذين يحصلون على فائض القيمة (الربح والفائدة والريع)، وبين المجردين من الملكية والذين يبيعون عملهم مقابل الأجر، ويمتد هذا الصراع ليشمل وضع ملكية وسائل الانتاج، وكيفية توزيع الناتج، والسلطة السياسة.

ثالثاً:اهم كتابات ماركس:

انشغل ماركس فى بدايات حياتة بالعمل الطلابى والسياسى، وكانت له بعض المقالات الصحفية ، وقد بدأ ماركس انتاجه الفكرى بعد ارتباطه بفردريك انجلز والذى كان له دورة البارز فى حياة ماركس فهيأ له الظروف للكتابة، وبالاشتراك معه احياناً، واعماله الشهيرة وتتمثل اهم كتاباته فى الكتب والأبحاث الاتية:- (فضلا عن رسائله المتبادلة مع العديد من الكتاب والمختصين)

١-الفرق بين ديمقراطيس وأبيقور فى فلسفة الطبيعة، عام١٨٤١، وهى رسالته للدكتوراة.

٢-مساهمة فى نقد فلسفة هيجل فى القانون، مقال بالعدد الأول والأخير من مجلة الحوليات الفرنسية الألمانية (عامى ١٨٤٢،١٨٤٣).

٣-حول المسألة اليهودية، مقال بالعدد الأول والأخير من مجلة الحوليات الفرنسية الألمانية.(عامى ١٨٤٢،١٨٤٣).

٤-نقد فلسفة هيجل فى الدولة عام ١٨٤٤، ونقد النقد عام ١٨٤٥ بالاشتراك مع انجلز.

٥-الايديوجية الألمانية، عام ١٨٤٦م، بمشاركة انجلز .

٦-بؤس الفلسفة سنة ١٨٤٧م، انتقد فيه أراء برودون فى كتابه "فلسفة البؤس"

٧-بيان الحزب الشيوعى سنة ١٨٤٨م، دليل عمل رابطة الشيوعيون المكونة من جماعة الألمان المعارضون بلندن. وذكر فيه نداءه الشهير للعمال فى العالم (باعمال العالم اتحدوا) بالاشتراك مع انجلز

٨-نقد الاقتصاد السياسى عام ١٨٦٧ ويعد من أهم كتابات ماركس أوضح فيه منهجه وتصوره لدراسة الاقتصاد السياسى .

٩-العمل التاريخى والضخم: رأس المال فى أربع مجلدات وتم نشر المجلد أو الكتاب الأول منه فى عام ١٨٦٧ (فى حياة ماركس وبواسطته) أما المجلدات التالية فنشرت بعد وفاته، حيث نشر المجلدين الثانى والثالث فى عامى ١٨٨٥م،١٨٩٤ بواسطة انجلز، أما المجلد الرابع من رأس المال فقد أشرف على تحريره كاوتسكى بعد وفاة انجلز وظهر باسم نظريات فى فائض القيمة فى السنوات من ١٩٠٤-١٩١٠، ويعد كتاب رأس المال أهم وأشهر كتابات ماركس وهو عمل متكامل وشامل للفكر الماركسى وقد ترجم لمعظم لغات العالم.

رابعاً: منهج ماركس :

يرتكز منهج ماركس على النظرة الجدلية للكون (المادية الجدلية)، وللعلاقة بين الانسان والطبيعة؛ وسعى الانسان المستمر نحو تحويل الطبيعة بفضل المعارفة التى يكتسبها الانسان والتطور التكنولوجى، وتطبيق ذلك على التطور التاريخى (المادية التاريخية).

١-المادية الجدلية :

تعنى أن الكون مكون من المادة فى حركتها، وتطورها المتصاعد عن طريق وصولها الى مستويات متتالية بما يصيبها من تغيرات كميــة تؤدى بتراكمها وبتحولات مفاجئة الى تغييرات كيفيــة أى جديــدة، هــذا الكون يتكون فى مجموعة من العمليات المرتبطة احدها بالآخر ارتباطـــا عضويا والتى هى فى تطور مستمر وسميت المادية الجدلية بهذا الاســم، لأن إسلوبها فى دراسة الظواهر الطبيعة والاجتماعية ومنهجها فى البحث والمعرفة جدليان، كما أن تفسيرها ومفهومها لهذه الظواهــر ماديــان أى تأخذ فى الاعتبار علاقات التأثير والتــأثر والاعتمــاد المتبــادل بينـــها، والتركيز على الوجود المادى الملموس لهذه الظواهر طبيعيـــة كـــانت او اجتماعية كما انها توجد فى حركة مستمرة وفى تطور لايتوقف، فكل شئ فى تغير مستمر، لاشئ نهائى ، هذه الحركة تتم فى عملية ذاتية "أى تنتج عن ميكانيزم ذاتى".

كما يعبر عن المادية الجدلية بمبدأ صراع المتناقضات، فهى تنتج عن تصارع الأضداد بين المتناقضات الداخلية، فالشئ هو فى ذات الوقت نفسه ونقيضه والتناقض الأساسى فى المجتمع الرأسمالى بين رأس المــال والعمل ففى المجتمع الرأسمالى تنشأ الحركة الاجتماعية مـــن تصــارع الأضداد، من خلال الصراع بين الطبقة العاملـــة والطبقـــة الرأســمالية، وتكون الطبقة العاملة هى المحرك للتغير والتطور، فى صراع الأضـــداد تكمن الحركة، ومن خلالة تحدث التغيرات أولا فى شكلها الكمى، وبعد أن يصل تراكم التغيرات الكمية الى مستوى معين يحدث التغير الكيفــى، وان التغير الكيفى يمثل عنصرا جديدا والذى يجد جذوره فى الموقف القديــم، كما أنه يمثل (أى العنصر الجديد) مستوى أعلى من التطور .

وفقا لهذه النظرة (المنطق) الجدلية تمثل العلاقة بين الانسان والطبيعة أساس كل واقع، ويمثل تطور الانسان فى علاقته مع الطبيعة عملية تحقيق لذاته، وهى ذات طبيعة جدلية وتاريخية. فضلاً عن علاقة الانسان بالانسان.

أما بالنسبة لتحليل الظواهر المكونة للعملية الاقتصادية، يتبع ماركس التجريد القائم على الاستقراء والاستنباط مع استخدام أكبر للاستقراء، وهو اول من أبرز أهمية التجريد ودوره فى مجال دراسة الظواهر الاجتماعية عموماً والظواهر الاقتصادية خصوصاً.

٣-المادية التاريخية:

إن النظر الى الظواهر الاجتماعية وفقاً للمادية الجدلية يمثل حالة خاصة أطلق عليها إنجلز المادية التاريخية، أو مايسمى بالتفسير المادى للتاريخ. والمقصود بالمادية التاريخية بناءاً على ذلك: هى تطبيق مبادئ المادية الجدلية على تطور المجتمع الانسانى فى مراحله المختلفة منذ بدايات التطور البشرى المجتمعى وحتى الأن.

ويعتبر ماركس كلا من المادية الجدلية والمادية التاريخية نظرية عملية للتطور الاجتماعى، ومنهجا للادراك والتحول الثورى للمجتمع. فبينما تذهب النظرة الميتافيزيقية للعالم الى أن سبب التغيرات يكمن خارج الأشياء لا داخلها، أى يعود الى القوة الخارجية، فان المادية التاريخية تنكر ذلك، وتبحث عن سبب تطور الأشياء فى داخلها، وقد وجدت هذا السبب فى التناقض الداخلى القائم فى الأشياء وهو مايصدق على الأشياء الطبيعية (النباتات والحيوانات) وعلى الأوضاع الاجتماعية، وعلى الأفكار جميعاً، فالتغيرات التى تحدث فى المجتمع انما تعود الى نمو التناقضات داخل هذا المجتمع، وعلى وجه التحديد عند الماركسية الى التناقض بين

رأس المال والعمل من خلال مستويات مختلفة للتناقض بين الاساس العلوى والاساس المادى للمجتمع وبين قوى الانتاج وعلاقات الانتاج وبين الطبقة الرأسمالية وطبقة العمال، هذا التناقض يعمل من خلال الصراع بين الطبقات، فنمو هذه التناقضات هو الذى يدفع بالمجتمع الى الأمام، ويؤدى الى القضاء على المجتمع القديم، والى اقامة المجتمع الجديد (فالتناقض هو سبب الحركة والتطور).

المطلب الثانى

تصور ماركس لموضوع الاقتصاد السياسى

يثير ماركس التساؤل بالنسبة لموضوع الاقتصاد السياسى التقليدى من حيث طبيعته وحدوده، وهو ينتقد فكر التقليديين على الأسس الآتية[1]:

١-يتجاهل التقليديون الكيف أى المظهر الكيفى للظواهر الاقتصادية، إذ يأخذ تحليل المظهر الكمى كل اهتمامهم، (وهذا يجعل كل الظواهر متجانسة وهى ليست كذلك).

٢-يربط التقليديون الظواهر الاقتصادية بحاجات مايطلق عليه الرجل الاقتصادى وهو ذا طبيعة أنانية حاسبة، وتكون القوانين الاقتصادية التى يتوصلون لها نتاج خصيصة محددة للحالة النفسية له عندما يمارس نشاطه، ويرى ماركس أن الظواهر الاقتصادية تستمد صفتها الاقتصادية من أنها علاقات اجتماعية تنشأ من أفراد مجتمع محدد، فما هو اقتصادى يتحدد اجتماعياً وليس لخصيصة مجردة ترد الى الانسان بصفة خاصة.

٣-يرى التقليديون ان الظواهر الاقتصادية أبدية لاتتغير ومن ثم تكون القوانين النظرية صالحة لكل زمان ومكان، وعند ماركس فان هذه الظواهر لها طبيعة ديناميكية، ومن ثم تكون القوانين التى تحكمها ذا طبيعة ديناميكية [اجتماعية تاريخية].

وعلى ذلك يتعين التمييزين:

أ)ظواهر اقتصادية مشتركة بين اكثر من شكل (التداول النقدى) رغم اختلاف كيفيتها ومداها من مجتمع الى أخر.

---

(١) اعتمدنا فى ذلك على دراسات وكتابات استاذنا الدكتور محمد دويدار، المرجع السابق الاشارة اليه ص ١٤٠ - ص ١٥١

ب)ظواهر نوعية يتميز بها شكل اجتماعي واحد، وعلى ذلك يجب استخلاص النوعين من القوانين (القوانين العامة، والقوانين النوعية).

جـ)يكون بذلك لموضوع الاقتصاد السياسي طبيعة تاريخية بمعنيين:

-ان موضوع التحليل وهو المجتمع الحديث محدد للباحث تاريخيا.

-ان موضوع التحليل وهو الاقتصاد الرأسمالي ليس هو الشكل المطلق أو النهائي وانما يكون مرحلة عابرة في التطور التاريخي للانتاج.

أي أن ماركس يركز على تحليل الاقتصاد الرأسمالي وتطوره وقوانين حركته.

٤-في المجال الاقتصادي ينطلق ماركس من أعمال الاقتصاديين التقليديين الانجليز وخاصة ريكاردو، ولكنه يقوم بنقد الاقتصاد التقليدي وتقديم البديل مبرزا الصفة التاريخية والاجتماعية لعملية الانتاج، والتركيز على تحليل قوى الانتاج وعلاقات الانتاج، وقوانين التطور الاجتماعي ...وله العديد من المؤلفات والكتابات في مجالات عديدة فلسفية واجتماعية وسياسية وعمالية....وفي المجال الاقتصادي فان أهم مؤلفاته: كتابه نقد للاقتصاد السياسي الذي نشر في سنة ١٨٦٠م، ثم العمل الضخم – رأس المال– (وقد تناولناه بالتفصيل في المطلب الأول).

٥-كما ذكرنا فان ماركس ينطلق في تحليله للاقتصاد السياسي من البناء النظري للتقليدين وخاصة ماقدمه ريكاردو، ولكنه يعطينا بناءا نظريا يختلف كيفيا عن بناءهم، ويعمل على معالجة وحل كافة المشاكل التي اعترضت ريكاردو بالنسبة لنظرية القيمة.

ونقطة الانطلاق الأساسية عند ماركس هى التمييز الواضح بين عديد من الأمور والمصطلحات وهى كمايلى:

أ)الفرق بين قوة العمل والعمل:

قوة العمل: هى القدرة أو الصلاحية للقيام بالعمل أثناء الانتاج، وهذه توجد طالما كان العامل حيا وقادرا من الناحية الجسمانية حتى ولو كان فى حالة بطالة. أما العمل: فهو البذل الفعلى للمجهود المنتج؛ أى الانفاق العملى الفعلى للعضلات والأعصاب والمخ، وهو مايتحقق اذا ماكان استخدمت قوة العمل بجمعها مع وسائل الانتاج.

ب)العمل الفردى (الملموس) والعمل الاجتماعى (المجرد):

الأول العمل الفردى:- هو الذى ينفق فى عملية محددة للانتاج (الأحذية مثلا) متمثلا فى انفاق القوة الانسانية فى شكل خاص، أى عمل ملموس ذا خصائص محددة تميزه عن غيره من العمل الفردى (الزراعة -السباكة-الحدادة...) فالصفات التى يتميز بها عمل صانع الساعات او الأحذية تختلف عن صفات عمل العامل الزراعى.

الثانى:العمل الاجتماعى المجرد: هو العمل بصفة عامة، أى ذلك المجهود الواعى المجرد الذى يميز مجهود الانسان عن المجهود الذى تبذله الكائنات الأخرى.

جـ)العمل البسيط والعمل المركب:

العمل البسيط (غير الماهر): هو الانفاق للقوة البسيطة التى يمتلكها جسمانيا كل انسان دون تطوير خاص لهذه القوة.

أما العمل المركب(الماهر او المدرب):فينتج عن تطوير العمل البسيط، فهو العمل البسيط مضروب فى نفسه أى مضاعفا على نحو يحقق التقابل بين [illegible] العمل [illegible] وكمية [illegible] العمل

البسيط،[ساعة عمل مركب=٣ساعات عمل بسيط مثلا] وعلى هذا النحو يمكن التعبير عن عدد من وحدات العمل المركب بعدد أكبر من وحدات العمل البسيط.

د) الفرق بين قيمة الاستعمال، والقيمة، وقيمة المبادلة، والثمن.

قيمة الاستعمال: هى صلاحية الناتج لاشباع حاجة معينة، أى صلاحيته كموضوع لحاجة انسانية، هذهالصلاحية ترد الى الخصائص الطبيعية للمواد التى يتكون منها الناتج، وكذلك الى خصائص أو صفات العمل الفردى الملموس، الذى ينفق فى انتاجه، وتتمتع المنتجات بقيمة استعمال فى ظل كل الأشكال الاجتماعية للانتاج، وهى شرط القيمة فى اقتصاد المبادلة.

القيمة : هى خصيصة اجتماعية للسلعة تجعلها محلا للمبادلة فى اقتصاد المبادلة، أى هى ظاهرة تنتمىالى انتاج المبادلة فقط، وكيفيا تتميز السلع بخصيصة مشتركة يجعلها قابلة للتبادل فيما بينها رغم اختلاف قيم استعمالهتا، هذه الخصيصة المشتركة تتمثل فى أنها كلها نتاج العمل الاجتماعى المجرد، ومن الناحية الكمية تمثل كل سلعة جزءا من العمل الاجتماعى المجرد، أى تقاس بكمية العمل اللازمة اجتماعيا لانتاج السلعة.

قيمة المبادلة: فى علاقات التبادل تعبر القيمة عن نفسها فى شكل قيمة المبادلة، وهى علاقة أى نسبة بين قيمتين، وعليه يتعين التفرقة بين القيمة والشكل الذى تأخذه فى التبادل (قيمة المبادلة).

الثمن: إذا ماتم التعبير عن القيمة النسبية لسلعة مافى صورة وحدات السلعة التى تلعب دور النقود نكون بصدد ثمن هذه السلع.

٦-يبدأ ماركس تحليله بالانطلاق من دائرة الانتاج حيث يتم التعرف فى مرحلة أولى على العلاقات والقوانين الاقتصادية التى تحكم هذا الانتاج ابتداءا من قانون القيمة الى ← فائض القيمة الى ← رأس المال.

وفى مرحلة ثانية يتم دراسة وتحليل القوانين التى تحدد تداول رأس المال؛ بغرض التعرف على اعادة الانتاج، والتراكم وأشكاله، والقوانين التى تحدده.

وفى مرحلة ثالثة: يتم الأخذ فى الاعتبار كل من الانتاج التداول معا، وهنا نكون بصدد تحول القيمة الى ثمن الانتاج ، وكذلك أمام مقولة الربح "معدل متوسط للربح".

٧-فى تحليل ماركس للقيمة فانه ينطلق من فرضية اساسية تتمثل فى أن العمل هو الشرط الطبيعى للوجود الانسانى، وهو شرط لقابلية الانسان والطبيعة للتحول، العمل هو مصدر انتاج جميع السلع والخدمات.

ويبدأ ماركس بتحليل السلعة ماهيتها، وتحديدها باعتبارها موضوع قيمة الاستعمال وحاملة القيمة، قيمة المبادلة، ثم يوضح الأسباب والكيفية التى تجعل منتجات العمل سلعا، وذلك كله يطرح مشكلة القيمة وأشكالها ، ومصدرها، وقياسها.

المبحث الثاني

البناء النظري لفكر ماركس

نركز في هذا المبحث على النظريات الاقتصاديــــة، وحيــث أن نظرية ماركس في القيمة هي الأساس وحجر الزاوية في البنــاء الفكــري لماركس (سواء سياسي أو اجتماعي أو اقتصادي..) فإننا نتنــاول نظريــة القيمة في المطلب الأول، والنظريات الاقتصادية الاخرى فــي المطلــب الثاني.

المطلب الأول

نظرية ماركس في القيمة

يتمثل تحليل ماركس للقيمة في الانطلاق من نظرية العمــل فــي القيمة التي قدمها أدم سميث وطورها ريكاردو، وتم بلورتــها وصياغتــها بشكل كامل بواسطة ماركس وسنعرض لذلك في بيانه لاســاس القيمــة وتحديدها واشكالها، ثم اشتقاق الأجور والربح والريع من القيمة

أولا: ماهية القيمة واشكالها

١-ماهية للقيمة :

يبدأ ماركس بتحليل السلعة وتحديــد ماهيتــها باعتبارهــا قيمــة استعمال وحاملة القيمة، ثم يوضح الأسباب التي تجعل منتجــات العمــل سلعا عن طريق تحليل تبادل السلع. وتظهر السلعة فــي انتــاج المبادلــة المعمم (الرأسمالي) تحت شكل مزدوج.

الأول: الشكل المتعلق بقيمة استعمالها. والثاني: ذلــــك المتعلــق بقيمتها في التبادل وهما متناقضان، فالسلعة لايمكن أن تكون قيمة استعمال وقيمة مبادلة في نفس الوقت فيجب أن تكون الأولى أو الثانية. [1]

وكذلك فان العمل فى انتاج المبادلة يأخذ شكلا مزدوجا أيضا، فهو منتج لكل من قيمة الاستعمال وقيمة المبادلة وبوصفه منتجا للأولى يكون عملا ملموسا، وبوصفه عملا منتجا للثانية يكون عملا مجردا،(اجتماعى) وشرط وجود القيمة عند ماركس لوجود القيمة هو أن تكون نافعة اجتماعيا، أى أن تكون قيمة استعمال اجتماعية للآخرين (ما من شئ-سلعة-يمكن أن يكون له قيمة اذا لم يكن سلعة نافعة، فاذا كان غير نافع يكون العمل الذى تضمنه بلا طائل فهو لايخلق قيمة).

ثم يتساءل ماركس بعد ذلك عن ماهو الشئ المشترك الذى يجعل السلع تتبادل مع بعضها البعض؟ وهذا يؤدى به الى مناقشة القيمة بشكل عام، والشكل الظاهرى الذى تأخذه وهو قيمة المبادلة.

٢-تحديد القيمة:

أ) التحديد الكيفى للقيمة :

يرى ماركس أنه حين نضع جانبا قيمة الاستعمال للسلع فانه لايبقى للسلع الا صفة واحدة وهى كونها نتاج عمل، فهى قد ردت جميعا الى العمل البشرى الذى أنفق فيه هذا العمل، وهنا تبدو الخاصية المزدوجة للعمل التى أوضحها ماركس (عمل ملموس وعمل مجرد) والتفرقة طبقا لما نقصده قيمة استعمال (عمل ملموس) أو قيمة (عمل مجرد) إن جوهر القيمة اذن هو العمل المجرد (الاجتماعى) وتكون القيمة اذن خصيصة اجتماعية تجعل الناتج الذى أصبح سلعة (نتاج العمل) محلا للمبادلة، وتعبر عما تتضمنه من محتوى مشترك مع باقى السلع وهو أنها نتاج العمل.

ويترتب على ذلك أنه اذا ماكفت السلعة عن أن تكون قيمة استعمال، واذا ماقمنا بالتجريد من خصوصيتها، لا نأخذ فى الاعتبار الا

انها حاملة القيمة (القيمة كخصيصة اجتماعية) فإننا نصل الى نتيجة أساسية مؤداها أن العمل المجرد الاجتماعى يؤسس ويقيم القيمة، اى أنه جوهر ومصدر القيمة.

ب)التحديد الكمى للقيمة (مقياس القيمة)

بعد تحديد العمل المجرد (الاجتماعى) كجوهر للقيمة يتم التركيز على القيمة أساسا، ثم شكلها الظاهرى المتمثل فى قيمة المبادلة، وهنا يتم التمييز الواضح والواعى بين القيمة وقيمة المبادلة، فالأصل هو فى القيمة التى تجد جوهرها ومصدرها فى العمل المجرد، (تحديد كيفى) ويتم التعبير عنها (قياسيا) بكمية العمل اللازم اجتماعيا لانتاج السلعة ،(التحديد الكمى).غير أنه من خلال علاقات التبادل نجد ان الشكل الظاهرى الذى يفرض نفسه هو قيمة المبادلة، وقيمة المبادلة ليست الا شكل يمثل ماتظهر به القيمة عند التبادل وهذا مانراه فى أشكال القيمة.

٣-أشكال القيمة: (الاشكال المختلفة لقيمة المبادلة).

ليست للسلع بشكل عام علاقة فيما بينها سوى علاقة القيمة، وأبسط علاقات القيمة هى علاقة سلعة معينة مع سلعة أخرى من نوع مختلف، ولكن هذه العلاقة تأخذ أشكال مختلفة هى:

١-شكل القيمة البسيط ٢-شكل القيمة الكلى أوالنامى

٣-شكل القيمة العام

أولا:الشكل البسيط للقيمة: علاقة التبادل بين سلعتين تقدم لنا ابسط تعبير من تعبيرات القيمة، ويتفرغ هذا الشكل البسيط الى شكل نسبى وشكل معادل.

أ)الشكل النسبى للقيمة:(يتعلق الأمر بالتحديد الكمى لهذه القيمة النسبية) وهو تعبر عن قيمة من قدر معين، أى كمية معينة من السلعة،أ

=كمية معينة من السلعة ب، وهنا نجد أن القيمة النسبية لسلعة من السلع يمكن أن تتغير وإن ظلت قيمتها ثابتة، ويمكن أن تظل ثابتة أو تتغير القيمة وتغييرها نسبي.

ب)الشكل المعادل لقيمة: هو الشكل الذى يمكن به مبادلة سلعة مابسلعة أخرى فورا، وذلك نتيجة تعبير واحد مشترك فيها وهو العمل الاجتماعى، على ذلك لايمكن أن تكون سلعة مافى نفس الوقت الشكل المعادل والشكل النسبى.

ويترتب على ذلك عدة نتائج:

١-قيمة الاستعمال للشكل المعادل تصبح الشكل الذى يظهر فيه عكسها "القيمة".

٢-العمل الملموس (الفردى) يصبح الشكل الذى يظهر فيه عكسه وهو العمل الاجتماعى.

٣-العمل الملموس الذى ينتج المعادل بوصفه تعبيرا عن العمل الاجتماعى يملك شكل المساواة مع عمل أخر، ويصبح هكذا وان كان عملا خاصا كأى عمل منتج للسلع عملا ذا شكل اجتماعى، ولهذا يمكن مبادلته فورا مع سلعة أخرى.

ثانيا: الشكل الكلى أو المتطور للقيمة :

حيث نضع سلعة مافى علاقة اجتماعية مع جميع السلع وليس سلعة واحدة فى هذا الاطار فان كل سلعة عن طريق التصرف فى قيمتها الاستعمالية أى فى وجودها الأصلى يجب أن تلقى وجودها ق لها كقيمة تبادلية، غير أن الأسلوب الذى توجد به السلعة أى كقيمة ادلية لايمكن أن يكون هو نفسه سوى سلعة اخرى نظرا لأنه لاوجود فى عملية التبادل لغير السلع، إن التعبير الحقيقى عن القيمة التبادلية لكل سلعة عامة

باعتبارها معادلا عاما يعطينا سلسلة لانهائية من المعادلات فى علاقاتها بجميع السلع الأخرى، وتصبح هذه السلعة المعينة (القمح مثلا) هى الأسلوب المناسب الذى توجد به القيمة التبادلية، أى وجودها كمعادل علم للسلع الأخرى ومن ثم ففى اطار عملية التبادل توجد السلع الآن بالنسبة لبعضها البعض، أو تبدو بالنسبة لبعضها البعض كقيم تبادلية فى صورة هذه السلع (القمح)، وهكذا تصبح هذه السلعة شكل الوجود الجديد الذى تتخذه جميع السلع الأخرى، حيث تصبح تجسيدا لوقت عمل عام.

ويرى ماركس أن عيوب هذا الشكل الكلى (المتطور) للقيمة النسبية تنعكس فى الشكل المعادل الذى يطابقها، كما أن الشكل الطبيعى لكل نوع من أنواع السلع يقدم هنا شكلا معادلا خاصا الى جانب أشكال أخرى متناهية العدد، كما أن نوع العمل الملموس (الفردى) المتضمن فى كل معادل لا يعرض فيه الا شكلا خاصا للعمل، يعنى تجسيد غير تام للعمل الاجتماعى، وهذا العمل يفتقر الى وحدة الشكل والتعبير، كما أن الشكل الكلى أو المتطور للقيمة لاينحصر الا فى مجموعة من التعبيرات النسبية البسيطة، أو من معادلات الشكل البسيط، وبالتالى لايؤدى الى الوصول الى تحديد كيفى وكمى دقيق لسلعة مافى مواجهة جميع السلع الأخرى دون الدخول فى سلسلة لانهائية من المعادلات وإزاء هذا القصور بالنسبة لشكل القيمة الكلى او المتطور لزم الأمو الانتقال الى شكل أخر وهو شكل القيمة العام.

ثالثا: الشكل العام للقيمة: ان الشكل العام للقيمة لاينتج الا بصفته عملا مشتركا للسلع فى مجموعها، ولاتكتسب السلعة صفتها كتعبير عن القيمة العامة الا لأن جميع السلع الأخرى تعبر فى الوقت نفسه عن قيمتها

تكون لمنتجاتهم نفس القيمة التبادلية وعلى ذلك فان تحديد متوسط لمعدل الربح تتم اضافته الى ثمن التكلفة يعطى لنا ثمن الانتاج.

والتساؤل: ماهى العلاقة بين ثمن الانتاج والقيمة؟ (مشكلة التحول من القيمة الى ثمن الانتاج). هذه المشكلة واجهت ريكاردو ولم يقدم حلا، حيث ذكر أن الأثمان الطبيعية تتحقق عندما تتساوى معدلات الأجور، وكذلك عندما تتساوى الأرباح، وأن الأثمان السائدة لاتعكس بالدقة القيم المرتكزة على العمل، وذلك لأن الأرباح تعتمد على كمية رأس المال المستثمر، وهذه يكون لها دور فى تحديد ثمن السلع.

أما ماركس وحله: عن طريق تحديد التركيبات العضوية لرأس المال فعندما تحصل على منتجات (سلع) فان التركيبات العضوية لرأس المال لكل منها تكون متباينة، (مختلفة) وتكون النتيجة أن أثمانها (أثمان الانتاج) لن تكون متطابقة تماما مع كمية العمل اللازم اجتماعيا لانتاجها، وذلك اذا ما أخذنا هذه السلع فرادى، (كل سلعة على حدة)، ولكن من وجهة نظر مجموع الاقتصاد، أى مجموع السلع المنتجة، فان الفوارق بين الأثمان والقيم معبرا عنها بكميات العمل تتعادل، أى الفرق بينها يساوى صفرا.

والنتيجة الهامة[1] التى يصل اليها ماركس أن مجموع أثمان الانتاج بالنسبة لمجموع السلع المنتجة هو التعبير عن كميات العمل اللازمة اجتماعيا لانتاجها، أى أن مجموع أثمان الانتاج يساوى مجموع القيم أى أن الفوارق بين الأثمان والقيم تتعادل، وعلى ذلك لايوجد مصدر آخر لقيمة المبادلة، ومن ثم الثمن. الا العمل كما حدده ماركس، ولايغير

---

(١) ... نا ورسالتنا: سياسات الأثمان..المرجع السابق الاشارة اليه ص٧٦-ص٧٩.

من هذا المبدأ تفاوت مقادير رؤوس الأموال المستثمرة، وتباين التركيبات العضوية بين المشروعات المختلفة فى داخل الصناعة، ومن ثم تفاوت معدلات الربح المتحققة والذى يؤدى الى انحرافات الثمن عن القيمة اذا ما أخذنا كل سلعة على حدة ، ولكن اذا ما أخذنا مجموع السلع المنتجة فى الاقتصاد القومى سوف نجد أن الأثمان تجد أساسها فى القيمة المرتكزة على العمل.

جـ)الريع ونظرية القيمة:

يحصل على الريع مالكى الأراضى الزراعية، ويتفق ماركس مع ريكاردو فى استبعاد هذا الريع عن مجال تحديد القيمة، وشكلها الظاهرى المتمثل فى قيمة المبادلة، ومن ثم لايمارس الريع أى دور أو تأثير فى تحديد الأثمان، فهذه الأخيرة تتحدد ابتداء من قيمتها المتمثلة فى كمية العمل اللازمة اجتماعيا لانتاج السلع، غير أنهما يختلفان فى تفسير الريع، فلا يأخذ ماركس بنظرية الريع التفاضلى (ريكاردو) بل بنظرية الريع المطلق، وأن للملكية الفردية دورا كبيرا فى وجود الريع وأن الريع التفاضلى يعد صورة خاصة من صور فائض الربح الذى يجد مصدره فى الانتاجية المتزايدة والتى لاتتوافر للجميع.

ويشير ماركس الى أن المنافسة تعمل على الاتجاه نحو وجود معدل متوسط للربح، وأن تباع جميع السلع بثمن الانتاج، ولكن وجود الملكية الفردية الزراعية يعد عقبة أمام عمل المنافسة حيث يحول دون حرية استخدام رأس المال فى جميع فروع الانتاج، ومن ثم وجود معدل متوسط للربح، واستئثار مالك الأرض بجزء من الزيادة أو كلها طبقا للعرض والطلب، وللعلاقات التاريخية والقانونية بين مالك الأرض والرأسمالى، ويضيف ماركس أن الريع المطلق لايختفى الا حين يسون

التركيب العضوى لرأس المال واحدا فى الزراع والصناعة وحين يحدث ذلك فان مالك الأرض يكون عاجزا من الناحية الاقتصادية وان كان قادرا من الناحية القانونية عل استخلاص الريع المطلق.

ويرى ماركس أن مصادر الدخول الأساسية فى الاقتصاد الرأسمالى تتمثل فى الأجور،(دخول العمال) وفى فائض القيمة، (دخول رأس المال والرأسماليين) وأن الرأسماليين والملاك العقارين يحصلون علبى دخولهم بينما هم لايعملون، ولذلك فانهم يقومون بعملية استقطاع من القيمة التى خلقت بواسطة العمل.

ويرى ماركس أن الكلاسيك أوضحوا أن الأثمان والدخول يجب أن يبدأ تفسيرها اعتمادا على أن قيمة السلعة تعتمد على العمل وتتحدد بكمية العمل (الذى تحتكم عليه السلعة عند التبادل، أو المبذول فى انتاجها) وهذا يستحق التقدير الكبير، ومع ذلك فهو يعتقد أن الكلاسيك لم يفهموا العلاقة التى تأخذ جانبين من جهة العملية الأساسية التى تمثل تكوين القيمة وفائض القيمة، ومن جهة أخرى الظواهر الملاحظة والملموسة فى العالم الرأسمالى، فبينما يقولون احيانا أن الربح والريع يعدان استقطاعات من قيمة الناتج، فانهم يردون أنها استقطاعات طبيعية، حيث من الطبيعى أن العامل يتلقى فقط ماهو ضرورى لبقائه (حد الكفاف).

إن جوهر الواقع الرأسمالى هو تكوين القيمة واستئثار رأيس المال بفائض القيمة، ولايمكن أن نفهم الربح أو الريع بدون فهم أن هذه الدخول هى التعبير عن فائض القيمة، ولكن ليس ضروريا أن كل ناتج يتم بيعه بثمن أعلى، وأخر بثمن أقل، وعندما يوجد بيع بأعلى من القيمة فيوجد ميزة لفائض قيمة متحققة أكثر من فائض القيمة المخلوقة فى القطاع المقصود، ولكن فى قطاع آخر يحدث العكس ويتم التعويض بينهما،

والمهم أن بالنسبة للمجموع (المتوسط) فان بيع السلع يكون طبقا لقيمتها كما يحقق فائض القيمة المخلوقة بواسطة العمل.

ثالثا : تحديد الثمن ابتداء من القيمة (النقود):

أ-القيمة كأساس للثمن :

١-كما رأينا فى مفهوم القيمة- فإن جوهرها ومصدرها يتمثل فى العمل الاجتماعى المجرد، وقياسها....يتمثل فى كمية العمل اللازم اجتماعيا لانتاج السلعة، وأنها تتحدد على هذا الأساس دون أى تأثير من جانب كل من قيمة قوة العمل، [الأجور، الأرباح،الريع] فهى جميعا مشتقة من القيمة وتتحدد بواسطتها.

٢-حتى يكتمل التحليل فان التساؤل المطروح هو كيفية تحديد الثمن ابتداءا من القيمة ؟ نجد أن ماركس بوضوحه ووعيه قال بضرورة تحليل السلع وأشكال القيمة، وأن النقود تعتبر من أشكال القيمة ولكنها شكل خاص، وأن السلع تتبادل مقابل النقود، أى يتم التعبير فى الحال ومباشرة عن السلع بالنقود، فالنقود تضع السلع كقيم فى علاقة بين بعضها البعض، ولكنها تجعلها تظهر كقيم مبادلة، وعلى ذلك تجد النقود أصلها فى تحليل القيمة وأشكالها، وحينئذ يمكن أن نجيب على السؤال المتعلق بكيف تصبح القيمة ثمن سوق؟

فما يميز تحليل ماركس أن النقود تدخل فى التبادل منذ البداية، (تحليل نقدى منذ البداية)-ولايتم ادخال النقود فى مرحلة تالية كما يفعل التقليديون والمدرسة الحدية، حيث التحليل عينى، والنقود مجرد ستار، فنظرية ماركس هى نظرية فى القيمة والأثمان منذ البداية، فلكى يتم التعبير عن القيمة بالثمن لابد أولا أن يتم التعبير عن قيمة السلع نقديا، فالنقود ليست إلا الشكل الذى من خلاله تظهر قيمة السلع فى عملية

التداول، فالثمن كما رأينا هو التعبير النقدى عن قيمة المبادلـــة، وعندمـــا نمعن النظر فى هذا التعبير النقدى نجد أنه هو الــشئ نفســه فــى آخــر المطاف، أى تحول القيمة الى ثمن... فاننا نكون أمام العملية التى تـــأخذ قيم السلع عن طريقها شكلا مستقلا متجانسا، أو التى تعبر عنها بوصفــها كميات من عمل اجتماعى واحد.

ب-التحديد الكمى للثمن[١]:

١-ابتداءا من التعبير النقدى عن القيمة النسبية الى قيمة المبادلـــة، نحاول الوصول الى التحديد الكمى للثمن، ومن أجل الوصول لذلك لابـــد من تحليل قيمة السلعة الى مكوناتها.

قيمة السلعة = رأس المال ذى القيمة الثابتة + رأس المال المتغير + فائض القيمة

س = ر + م + ف

وهذه هى قيمة السلعة عند مواجهتها بقيمة ســـلعة أخـــرى عنـــد التداول أى قيمة المبادلة. والتعبير عنها بوحدات النقود =الثمن.

٢-يثور التساؤل عن العلاقة مابين القيمة وأثمان السوق، أو بيـــن أثمان الانتاج وأثمان السوق.

يرى ماركس: أن أثمان السوق لاتعبر الا عن الكمية المتوســـطة من العمل الاجتماعى الضرورى فى الظروف المتوسطة للانتاج؛ لإمـــداد السوق بكمية من سلع معينة، وهذه الأثمان محسوبة وفقا للكميـــة الكليـــة لسلعة ما، وبهذا المقدار يتطابق ثمن السوق للسلعة مع قيمتها.

وبالنسبة للتقلبات والتى ترتفع فيها أثمان السوق عن القيمـــة، أو اثمان الانتاج، أو تنخفض عنها، فتتعلق بتقلبات العغرض والطلب، فثمـــن

(١) رسالتنا: سياسات الأثمان: المرجع السابق ذكره ص٧٩-ص٨٠.

الانتاج هو الاتجاه العام أو المحور أو الثمن المركزى الذى تتجه نحـــوه أثمان جميع السلع.

ويذكر ماركس: انه يكفى القول انه وبملاحظة هذه التقلبات فـــى الفترة الطولة-نجد انها-أى انحرافات أثمان السوق عن قيم السلع (ارتفـاع او انخفاض)-تتلاشى أو تتعارض ، وهكذا فتباع جميع انواع السلع فـــى المتوسط بقيمة كل منها.

وبذلك يمكننا التوصل الى التحديد الكمى للثمن كما يلى:

١-قيمة السلعة = ر + م + ف

٢-ثمن التكلفة:ث= رأس المال ذى القيمة الثابتة المستهلك+رأس المـــال المتغير

ث = ر + م

٣-ثمن الانتاج:ثَ بالنسبة للمجتمع والذى يعكس انتاجية العمل

ثَ = ثمن التكلفة + الربح المحدود وفقا لمعدل متوسط

ثَ = ث + ف

ويتحدد ثمن الانتاج بحركة رؤوس الأموال، والمنافسة بين الفروع الانتاجية، والمجموع الفعلى لفائض القيمة المتحقق، (أى الربح المتحقـق) وهو يكون أكبر أو أقل من القيمة وذلك يتوقف على التركيب العضـــوى لرأس المال وعلاقته بالتركيب المتوسط.

٤-ثمن السوق: وهو يعكس التقلبات التى تحـــدث فـى الســوق، ويمثل ثمن الانتاج المحور الذى تدور حوله هذه التقلبات، وهذه الأخـــيرة تتحدد بتغيرات العرض والطلب داخل فرع انتاجى معين.

ثمن السوق = ثمن الانتاج + تقلبات السوق

ثً = ثَ + ف

وعلى ذلك فانه ابتداءا من القيمة يتحدد ثمن الانتاج كاتجاه يسود فى الزمن الطويل، وأن ثمن السوق الذى يسود فى الواقع اليومى يخضع لتغيرات بسبب تقلبات العرض والطلب، ولكنه أى ثمن السوق، يدور حول ثمن الانتاج، وهكذا نجد أنه بالنسبة لجميع خطوات التوصل الى تحديد الثمن يتم البدء من القيمة ومكوناتها والتى ترتكز على العمل الاجماعى، ويؤدى بنا ذلك الى التحديد الكيفى للثمن باعتباره الشكل النقدى للقيمة، كما يؤدى الى التحديد الكمى لهذا الثمن، وبهذا يكتمل لنا التحديد النهائى للظاهرة المراد بحثها وهى الثمن ابتداء من القيمة.

المطلب الثانى

النظريات الاقتصادية الاخرى فى الفكر الماركسى

كما زكرنا فان نظرية ماركس فى القيمة هى أساس البناء النظرى الماركسى، ويتفرع منها نظريات التوزيع، والتشغيل، والنقود، والتبادل الدولى، والنمو والتطور، ونظرة ماركس التشاؤمية،وضرورة انهيار الرأسمالية حيث خلص ماركس الى أن معدل الربح فى النظام الرأسمالى يتجه نحو الانخفاض بصفة مستمرة، والى ان الرأسمالى يكون مضطرا، رغبة منه فى منع هذا الانخفاض، الى استغلال العمال، وذلك عن طريق زيادة ساعات العمل اليومى، أو رفع انتاجية العامل، أو انخفاض الساعات اللازمة لانتاج ما يلزم لاستمرار العامل حتى يتمكن من خفض الأجور، (ومن ثم رفع فائض القيمة النسبى)، وإن كان يعتقد بان هذه الاجراءات فى النهاية غير كافية لمعالجة اتجاه معدل الربح نحو الانخفاض، وأن تطبيق قانونة العام فى التطور الاجتماعى القائم على المادية الجدلية، والتفسير المادى والاقتصادى للتاريخ، وضرورة اقامة المجتمع الاشتراكى كهدف اسمى سوف ينشأ بفعل تناقضات المجتمع الراسمالى، وان كان ذلك

لم يتحقق ولن نناقش ذلك، وسوف نقتصر على تقديم بعض الخطوط العامة لنظريات ماركس الاخرى كما يلى:

أ)نظرية ماركس فى السكان:

نادى ماركس بالزواج المتأخر وتقليل النسل، وهذا يوضح أن ماركس رجل تقليدى، كما هاجم نظرية (مالتس) فى السكان، غير أنه لم يقدم نظرية محددة.

ب)نظرية ماركس فى التشغيل:

ترى المدرسة التقليدية أن الاقتصاد يتجه تلقائيا نحو التشغيل الكامل كما سبق ورأينا فالعرض يخلق الطلب على أساس ان المنافسة بين المنظمين كفيلة بان تدفعهم الى زيادة التشغيل، اذا ما اعتقدوا أنهم سيحققون أرباحا من وراء ذلك، ومع ارتفاع معدل الربح يستمر تنافس أرباب الأعمال فى تشغيل العمال، فيظل الانتاج (العرض) يرتفع تلقائيا، والطلب الكلى على المنتجات يتبعه نحو تحقيق التساوى ، بينما يرى ماركس أن النظام الرأسمالى ليست له تلك التلقائية التى تجعل الطلب مساويا للعرض أى تحقيق التشغيل الكامل ويرجع ذلك الى فائض القيمة واستئثار الطبقة الراسمالية عليها واستغلال العمال واتجاه معدلات الربح نحو الانخفاض، وسيطرة الازمات الاقتصادية الدورية.

جـ-نظرية ماركس فى توزيع الدخل القومى:

كما زكرنا فان نظرية القيمة وفائض القيمة والتى عرضنا لها بالتفصيل، تمثل اساس البناء النظرى لماركس ليس فقط فى النظريات الاقتصادية ، ولكن لكل النظريات الماركسية سواء سياسية أو اجتماعية أو قانونية، ومن ثم فان نظرية ماركس فى توزيع الدخل القومى تتحدد طبقا لعلاقات الانتاج السائدة بين الأجور التى يحصل عليها العمال (الطبقة

العاملة) مقابل قوة عملهم كسلعة يستخدمها الراسماليون، وفائض القيمة الذى يحصل عليه الراسماليون. وفى مرحلة تالية يتم توزيع فائض القيمة فى شكل ربح وفائدة والتى يحصل عليها الراسماليون، والريع والذى يحصل عليه طبقة ملاك الاراضى.

د-نظرية ماركس فى النقود:

رأينا أن تحليل ماركس هو تحليل نقدى منذ البداية وليست النقود مجرد ستار ويتم ادخالها فى مرحلة تالية (عند التقليديين والمدرسة الحدية)، وأن النقود شكل من أشكال القيمة، ثم يعرض ماركس للنقود موضحا أصلها التاريخى وتطورها ووظائفها، وكيفية تحديد قيمتها، والدور الذى تلعبه فى الاقتصاد الراسمالى.

هـ- نظرية ماركس فى النمو والتنمية[1]:

يرى ماركس أن النظام الراسمالى لايمكن أن تتحقق فى ظله التنمية الاقتصادية لصالح جماهير وأفراد الشعب، وانما ماينحقق لصالح الراسماليين فقط الذى يحصلون على فائض القيمة، بينما لايحصل العمال الا على أجر الكفاف، ولتحقيق التنمية الحقيقية بالنسبة للدول النامية فيلزم تحقيق الاستقلال السياسى، وتأميم وتصفية رؤوس الأموال الأجنبية ومواجهة التبعية ووضع اسلوب للتنمية يعتمد على تغيير الهيكل الاقتصادى.

أما بالنسبة للنمو الراسمالى فينطلق ماركس من تحليل العملية الاقتصادية كعملية للانتاج وتجدد الانتاج ويقدم نموذج تجددالانتاج البسيط، ونموذج تجدد الانتاج الموسع[2] والذى يقوم على التراكم والاستثمار

---

(1) كتاب: ... اقتصاديات التخلف والتنمية، المرجع السابق ذكره ص١٥١-ص١١٦.

(2) د. محمد دويدار: مبادئ الاقتصاد السياسى، المرجع السابق ذكره ص١٥٣-ص١٥٥.

وخصوصا لصالح القطاع الأول المنتج للسلع الانتاجية مع الحفاظ على علاقات التناسب والتناسق مع القطاع الثانى المنتج للسلع الاستهلاكية ثم يقدم ماركس مجموعة من القوانين الاساسية لنمو وتطور الاقتصاد الراسمالى أهمها قانون تركز وتمركز رأس المال، التركز فى الطبقة الراسمالية، والتمركز داخل هذه الطبقة نفسها لفئات محدودة (الشركات الاحتكارية العملاقة داخليا ودولية النشاط) وقانون الاتجاه المتزايد لانخفاض معدل الربح، وتزايد معدل التركيب العضوى، وقانون تزايد معدلات الاستغلال للطبقة العاملة وزيادة اعداد العاطلين (الجيش الاحتياطى للعاملين) وقانون التطور الاقتصادى غير المتوازن من خلال الازمات الدورية- ومن حيث الزمان والمكان(١).

تقييم الفكر الاقتصادى لماركس

سيظل ماركس أحد أبرز المفكرين الموسوعيين فى تاريخ البشرية وسيبقى نتاجه الفكرى فى مختلف جوانب المعرفة (فلسفة وتاريخ واجتماع وسياسة واقتصاد وفكر عمالى) موضوعا للجدل والمناقشة، وقد طبقت بعض أفكاره بشكل أواخر فى العديد من المجتمعات، وسيظل ماركس وفكره موضوع اختلاف واسع النطاق فى الكثير من النظريات والمقولات وخاصة فى تطبيقها السياسى، ولن نقدم تقييما لأفكاره (فهذا مجاله دراسات متخصصة فى مختلف الفروع)- ولكن نشير الى أن جانبا هاما من توقعاته بالنسبة للنظام الراسمالى لم ولن يتحقق ولم يتحقق مانادى به، وماتوقعه من زيادة معدلات استغلال وبؤس الطبقة العاملة، وسوف يظل عالقا فى أذهان الغالبية (وخاصة من غير المتخصصين) أن نظرية

(١) راجع تفصيلات ذلك ص ١٠٧ من الباب الأول من هذا الكتاب.

ماركس ارتبطت بالشمولية والغاء دور الفرد وغياب الديموقراطية وسيطرة بعض الفئات (الحزب الواحد...)ويتم ربط ذلك كله بما حدث من انهيار للاتحاد السوفيتى ودول اوربا الشرقية، مع أن هذا الانهيار للنظم (وليس من شأننا مناقشة ذلك الأن) وليس للفكر الذى سوف يظل باقيا للانسانية مثل فكر افلاطون وارسطو، وابن سينا وابن رشد وابن خلدون وغيرهم.

على أنه اذا كان لنا أن نسلم بأن كل البناء الفكرى لماركس يمكن أن يكون موضع نقد وتقييم (ويجب أن يكون)، وفى مجال الفكر الاقتصادى على وجه التحديد تنطلق الكثير من المدارس الفكرية الحديثة، وخصوصا الحديون الجدد، والمدرسة الريكاردية الجديدة[1] أن ماركس لم يقدم جديدا–وماهو الا تلميذ ريكاردى، استطاع أن يصيغ الكثير من المقولات والافكار التى قدمها ريكاردو كنظرية العمل فى القيمة، وفكرة الفائض، والتناقض بين الطبقات. ويقدمها فى اطار فلسفى واجتماعى وسياسى متكامل، فضلا عن وضعه للطبقة العاملة فى مكان السيطرة والحكم. واذا كان ذلك تعميم يمكن قبول اجزاء منه، الا انه لايمكن قبوله بشكل كامل، فكما رأينا قدم ماركس تصور كيفى مختلف تماما للاقتصاد السياسى وقدم منهجا علميا تاريخيا فى استخلاص القوانين الاقتصادية الموضوعية، وسجل بعض الحقائق الاقتصادية الهامة فى تطور النظم الاجتماعية والاقتصادية كاستغلال العمال، والازمات الاقتصادية، والصراع الطبقى. ورغم عدم صحة البعض منها، فقد كان لها دورا كبيرا فى تطوير النظام الراسمالى نفسه وتجديده، ونفى ماينسب اليه من

---

(١) بحثنا: الفكر الاقتصادى للمدرسة الريكاردية الجديدة، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، العدد الأول- كلية الحقوق. جامعة المنوفية، ١٩٩١

استغلال، كما كان للفكر الماركسى الدور الأساسى فى نشأة وتطور الطبقة العاملة، وتكوين الأحزاب العمالية والاحـــزاب الاشـــتراكية بتوجهاتـــها الاجتماعية، كما كان للفكر الماركسى أثره فى تطور النظـــام السياســـى والاقتصادى العالمى، ونكرر مرة اخرى أن ماركس سيبقى أحد المفكرين العظام (وهذا ما أقرته اليونسكو كما رأينا) فى تـــاريخ البشـــرية ،ســـاهم ولازال فى تطورها.

الفصل الخامس
الفكر الاقتصادى للمدرسة الحدية

ذكرنا فى الفصل الرابع عن الفكر الاقتصادى للمدرسة الاشتراكية أن هناك مجموعة من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والفكرية ترتب عليها وجود تيارات فكرية فى أواخر القرن التاسع عشر كان أبرزها الفكر الماركسى والذى شهد تحول كيفى بارز فى تحليل الظواهر الاقتصادية، كذلك شهدت هذه المرحلة التاريخية نشأة المدرسة الحدية كأحد أبرز المدارس الاقتصادية التى تعبر عن فلسفته وسير وأداء النظام الرأسمالى ، غير أنها تمثل أحد الروافد التى تفرعت عن المدرسة التقليدية ولكنها -قدمت بناءاً نظرياً يختلف كيفيا وفى فلسفته العامة عن البناء النظرى للمدرسة التقليدية أبرز خصائصه تركيز مجال الاهتمام على مجالات التبادل والتداول وليس مجالات الانتاج ، إهمال أو تجاهل الاهتمام بالظواهر الكلية فى المجتمع والاقتصاد القومى (الانتاج الكلى.. والتنمية الاقتصادية .. وتحليل الظواهر الاقتصادية من وجهة نظر المجتمع)، والتركيز على التحليل الاقتصادى الوحدى وهو ذلك التحليل الذى ينشغل بسلوك وحدة اقتصادية واحدة كالمستهلك او المنتج أو الصناعة وذلك بافتراض انعزال هذه الوحدة عن بقية اجزاء الاقتصاد القومى.

كذلك فان تحليل هذه المدرسة الوحدى يتبلور - أيضاً فى تحليل حدى أى يركز على تحليل الوحدة الاخيرة وينطلق فى توازن وحداته الاقتصادية من هذه الوحدة الحدية (المنفعة الحدية، الانتاجية الحدية..) ويغلب على الاشكال المختلفة لصياغة هذا التوازن وبيانه استخدام الاسلوب الرياضى. وهذا التحليل الوحدى قد يكون جزئى وذلك

عندما يأخذ في الاعتبار عامل أو متغير واحـــد فقـط دون العوامـــل أو المتغيرات الاخرى والتي يتم افتراض ثباتها، بغرض التوصل الى التعرف على أثر هذا العامل على سلوك الوحدة فى موضـــوع أو نتيجـــة محـــددة (كالطلب أو العرض) ومثال ذلك دراسة وتحليل أثر التغــــير فـــى ثمـــن السلعة على الكميه المطلوبة منها، ويدخل ذلك فى دراسة نظرية الطلـــب ونظرية العرض . (وهى أشهر وأهم ماقدمته المدرسة الحدية) وخصوصا ما قدمه الاقتصادى الشهير الفريد مارشال.

كما قد يكون هذا التحليل الوحدى تحليل عام وذلك عندما يـــأخذ فى الاعتبار كل العوامل او المتغيرات التى تؤثـــر فـــى ســـلوك الوحـــدة الاقتصادية (وليس كل الاقتصاد القومى) موضوع البحث ، كدراسة أثـــر كل العوامل والمتغيرات التى تؤثر فى وتحدد الكمية المطلوبة من ســـلعة محددة لمستهلك ما ومثال ذلك ماقدمه ليون فالراس فى تحليـــل التـــوازن العام للمستهلك او المنتج او الصناعة ،(وسوف ندرس بالتفصيل النظريات الحديه فى توازن المستهلك والمنتج وسلوك كل منهما فى الكتاب الثـــانى) وهذا يختلف عن التحليل الاقتصادى الكلى والذى ينشغل بدراسة الاقتصـــاد القومى باكمله، وليس وحدة واحدة، وهو الذى يرتكز على دراسة وتحليل الكميات والاحجام الكلية كالدخل القومي... (وسوف نعرض له فى البـــاب الرابع من هذا الكتاب).

هذا ويتعين الاشارة الى أن المدرسة الحدية ســـيطرت ولاتـــزال الى درجة كبيرة على الفكر الاكاديمى فى الاقتصاد السياسى وخصوصـــا فى الدول الراسمالية والى درجة كبيرة فى الدول النامية، وتمثـــل دراســـة الاثمان وسلوك المستهلك وسلوك المنتج. وكيفية تحقيق التـــوازن نقطـــة الانطلاق الأساسية فى البناء النظرى للمدرسة الحدية والتى تتميز فضـــلا

عن ذلك باستخدام أدوات رياضية واحصائية لذلك سنركز في تناول الفكر الاقتصادي للمدرسة الحدية على تحليل وتقييم نظريتهم في كيفية تحديد ثمن السوق على اساس قوى الطلب وقوى العرض وفي اطار التبادل .

على ذلك فسوف نركز في هذا الفصل على بيان وتناول كيف نشأ الفكر الحدى وتطوره ومدارسه المختلفة والفروض الأساسية للتحليل الحدى واساسه الفلسفي، كما سوفً نتناول تصورات المدرسة الحدية لموضوع الاقتصاد السياسى والمنهج المستخدم فى استخلاص النظريات المختلفة فضلا عن المبدأ العام فى تحديد الثمن ، وهو بذلك يتضمن مستوى عام ونظرة عامة للفكر الحدى، ويتم استكماله بتناول البناء النظرى المتكامل للمدرسة الحدية (وهذا ماسنعرض له فى الكتاب الثانى)– وربط ذلك كله بتقييم ونقد فكر المدرسة الحدية، وبذلك يمكن أن يتسنى لنا الفهم الكامل للمدرسة الحدية مع ربطها بالواقع وسيتم تقسيم هذا الفصل الى مبحثين كما يلى .

المبحث الأول: التصورات العامة لفكر المدرسة الحدية.

المبحث الثانى: الانتقادات الموجهة لفكر المدرسة الحدية .

المبحث الأول

التصورات العامة لفكر المدرسة الحدية

نتناول في هذا المبحث الخطوط العامة لفكر المدرسة الحدية من حيث النشأة والأساس الفلسفي والمنهجي (أما النظريات الحدية تفصيلا فنعرض لها في الكتاب الثاني) على النحو التالي في مطالب ثلاثة :

١-نشأة وتطور النظرية الحدية.

٢-الفروض والأساس الفلسفي للنظرية الحدية .

٣- المبدأ العام في تحديد الثمن عند الحديين.

المطلب الأول

نشأة وتطور النظرية الحدية

بدأت طلائع الفكر الحدى مع أحد تلاميذ آدم سميث وأكثرهم اخلاصا له والذى كان يعتبر نفسه دائما المفسر لآراء أدم سميث وهو جون باتسيت ساى J. B. Say فى كتابه بحث فى الاقتصاد السياسى الذى نشر في عام ١٨٠٣ واسهامه ينحصر فى وضعه التأكيد على المنفعة بوصفها العامل الذى يعين القيمة (١).

وسبقه فى ذلك الاقتصادى الايطالى كوندياك والذى نشر فى عام ١٧٧٦ كتابا بعنوان:"التجارة والحكومة اذ ننظر اليهما بنسبة كل منهما للآخر".

B.B. de condillac : Le Commerce et le Couvernement Considéres relativemént L'un d L'autre 1776.

ويعتبر أن القيمة هى المشكلة الرئيسية فى الاقتصاد السياسى وأن مصدرها هو المنفعة، ولاتعود المنفعة الى صفة مادية فى السلعة، ولكن ترجع الى الأهمية التى يعلقها الفرد على سلعة بقصد اشباع حاجة، أى أن المنفعة علاقة تزيد وتنقص تبعا للحاجة وأن القيمة تزيد أو تنقص تبعا للندرة أو الوفرة.

ونجد أن التطور الذى طرأ بعد ذلك على التحليل القائم على فكرة المنفعة راجع الى عدد من الاقتصاديين ممن ظلوا موضع الاهمال وقتا طويلا، ومنهم ريتشارد هوتيلى والذى نشر عام ١٨٣١ محاضرات

---

(١) يشير الدكتور محمد لبيب شقير الى أن الاسلامى الشهير ابن سينا قد زكر أن المنفعة أساس المبادلات وأساس القيمة، تاريخ الفكر الاقتصادى، المرجع السابق ذكره ص٨٣، وتناولنا ذلك فى الفكر الاقتصادى العربى، الباب الثانى من هذا الكتاب ص٢٤٢-ص٢٤٦.

تمهيدية فى الاقتصاد السياسى، وعنده أن أفضل اسم يطلــق علــى علــم الاقتصاد هو علم "المبادلات" وتأكيده على المنفعة .

وكذا مونتيفورت لونجفيلد فى كتابه "محاضرات فى الاقتصـــــاد السياسى والذى يقول أن القيمة تتضمن المنفعة.

وأهم هؤلاء هو سنيور (."ر" سنيور ١٧٩٠-١٨٦٤) ويعتبر من رواد نظرية نفقة الانتاج.

ومن هؤلاء الاقتصاديين أيضاً هــ.هــ جوســـــن H.H. Gossen الذى كان موضع جهل تام الى أن أشار الى كتاباته كــــل مـــن جيفونـــز وفالراس، وتحليله للقوانين التى تحكم السلوك البشرى يتميز بـــ:

١-ارتكازه على المنفعة (المتعة حسب تعبيره).

٢-ينطلق من الاستهلاك.

٣-يستخدم منهج رياضى .

ويقرر أن الهدف من كل سلوك بشرى هو تحقيق الحد الأعلـــى من المتفعة ويستخلص قوانين معينة للاستمتاع البشـــرى أهمـــها اثنـــان:
الأول :أن مقدار نفس المتعة يتناقص باستمرار كلما سرنا بهذا الاســتمتاع دون انقطاع الى أن نصل الى حد التشبع (مبدأ تناقص المنفعة).
الثانى: يجب أن تكون العلاقة بين المتع المختلفة بحيث أنه فـــى اللحظـــة التى تتوقف فيها المتع، تكون جميعها متساوية.

وعنده أن قيمة "الشئ تحسب تماما على أســـاس المتعـــة التـــى تستطيع أن تحققها.

أما المدرسة الحدية نفسها ومفكرى هذه المدرسة: فتتمثل فيما يلـــى مـــن اقتصاديين:-

أولاً: الإقتصادى الانجليزى ويليام ستانلى جيفونـز W.S Jevons (١٨٣٥-١٨٨٢) والذى نشر كتابة نظرية عن الاقتصاد السياسى Theory about politicql economy فى عام ١٨٧١ والذى حاول فيه "التجديد الكامل لعلم الاقتصاد بالالتجاء الى الرياضيات والاستناد على "المبـدأ الحدى" "التحليل عند الحد" والارتكاز على المنفعة الحدية.

ثانياً: الاقتصادى النمساوى كارل منجـر (Carl Menger) (١٨٤٠-١٩٢١) والذى قام فى نفس العام (١٨٧١) بتحليل الظواهر الاقتصاديـة على اساس نفس المبدأ فى كتابه أساسيات الاقتصاد السياسى Fondements de L'economie politique.

ثالثاً: فى عام ١٨٧٤ فان ليون فالراس L. Walras الفرنسى (١٨٣٤-١٩١٠) سار فى نفس الطريق فى كتابة :عناصر الاقتصاد السياسى البحث Les elements de L'économie politique والذى يحتوى على أراء مطابقة لكل من منجر، وجيفونز بالنسبة لنوع التحليل ومشكلة القيمة.

وبعد انتهاء عهد مؤسسى تحليل المنفعة الحدية، يمكن أن نميز ثلاث مجموعات عريضة من بين ماقد نطلق عليهم اسم الجيل الثانى لهذه المدرسة وهى: المجموعة الانجليزية وعلى رأسها الفريد مارشال (١٨٤٢-١٩٢٤) ومؤلفه الرئيسى مبادئ الاقتصاد ١٨٩٠، والمجموعة النمساوية وعلى رأسها كل من ف.فون مايزر (١٨٥١-١٩٢٦)، يوجين فون بوهام بافارك (١٨٥١-١٩١٤) ومجموعة لوزان وعلى رأسها فليفر يدوبارينو (١٨٤٨-١٩٢٣) وتعتبر الفوارق بينها غير ذات شأن.

خصائص تحليل المدرسة الحدية:

١-استمر فكر هذه المدرسة[١] فى فى التأثير والسيطرة فى مجالات الفكر الأكاديمى حتى الأن ، ويجب أن نبقى فى الذهن دائما تصور هذا الاتجاه(المدرسة الحدية) لموضوع الاقتصاد حيث أن ذلك يترك انعكاساته على كل البناء النظرى نتاج هذه المدرسة وخاصة نظرية الثمن(ثمن السوق) .

٢-تحليل المدرسة الحدية لايعرف الا الوقائع القابلة للقياس ومن ثم يضحى بالمظاهر الكيفية للظواهر التى يقوم بدراستها، ثم أنه يرى الوقائع الاقتصادية فى جوهرها كوقائع تجد أساسها فى أفراد تتملكهم الحاجات، أى أفراد من قبيل الرجل الاقتصادى الذى تأخذه النظرية هو الأخر كشئ مسلم به، هذا التحليل يميل الى أرجاع قيم المبادلة الى قيم استعمال، وارجاع هذه الاخيرة الى حاجات الأفراد، فالطبيعة الاقتصادية للظواهر تتحدد فى نظرهم باعتبارها آثار مباشرة لحاجات الأفراد وبمعنى آخر فالحاجة هى التى تحدد ماهو اقتصادى.

٣-على أساس هذه التصور لموضوع الاقتصاد تقوم المدرسة الحدية بتحليلها وهو تحليل يهتم بسلوك الفرد الاقتصادى (كمستهلك او كمنتج) للتوصل الى نظرية تفسر ثمن السوق (فى تكوينه وتغيره) عن طريق الاهتمام بثمن سلعة واحدة.

هذا التحليل ليس اذن تحليلا لأداء العملية الاقتصادية الرأسمالية ،كما أنه ليس تحليلا لهذا الأداء فى علاقتها الجدلية بالهيكل الاقتصادى العام.

---

(١) د.محمد دويدار: الاقتصاد السياسي، المرجع السابق ذكره ص١٥٧-ص١٦١.

المطلب الثانى

الفروض والأساس الفلسفى للنظرية الحدية

ان المبدأ العام فى تحديد الاثمان على أساس الحساب الحدى يعتمد على مجموعة من الفروض والمعطيات الأساسية، كما يجد أصلـــه فـــى أساس فلسفى وتصور منهجى ونعرض لذلك (بايجاز شديد) فيما يلى:

أولا:الفروض الأساسية:

وتتمثل هذه الفروض فيما يلى:-

١-سيادة المنافسة الكاملة حيث يفترض هذا التصور فى دراسته لكيفيـــة تكون الثمن وجود نوع معين من السوق، وهو السوق الذى تســـوده المنافسة الكاملة[١] (ويمثل ذلك الأساس وخصوصا فى مرحلة تاريخية أولى).

٢-الفرد هو المنطلق الأساسى للتحليل. ويفترض فى هذا الفرد قدرتـــه الكاملة على الاختيار الحر واتخاذ القرارات، ومعرفة حاجاته وأهدافه ومساواته مع الأفراد الأخرين (سواء كانوا مستهلكين أو منظميـــن)، وتقوم الأثمان بالدور الاساسى فى تحقيق التوفيق بين الأهداف.

٣-تطبيق قانون تساوى المنافع الحدية للسلع منسوبة الى أثمانـــها اى أن الفرد عندما يتوجه الى السوق من أجل انفاق جزء من دخله فى شراء سلع معينة فانه يقوم بذلك طبقا لهذا القانون اى يشترى الكمية من كل سلعة التى يتحقق عندها تساوى المنفعة الحدية مع ثمن هذه الســـلعة

---

(١) وجود المنافسة الكاملة يفترض توافر شروطا تشمل: تعدد المشترين والبائعين، تجانس السلعة، حريـــة الدخول والخروج الى ومن السوق، العلم الكامل بظروف السوق، عدم وجود عوائق أو حواجـــز تمنـــع عناصر الانتاج من التنقل الى الفرع الذى ينتج السلعة، عدم تحمل نفقات اضافية نتيجة انتقال السلعة، عدم تدخل الدولة فى الشئون الاقتصادية، وسوف نعرض لذلك فى نظرية الأسواق بكتابنا الثانى.

ونفس الأمر بالنسبة للسلع الاخرى (وسوف يتم تناول ذلك بـالتفصيل في كتابنا الثانى).

٤- افتراض أن الاقتصاد مغلق:أى أن الاقتصاد محل الاعتبار والـذى يحدث فيه النشاط الاقتصادى (الاستهلاك والانتاج) هو اقتصاد مغلق، أى لاتوجد بينه وبين الاقتصاديات الاخرى أى علاقـات اقتصاديـة (استبعاد التجارة الخارجية).

٥-افتراض عدم وجود بعد زمنى عند دراسة سلوك الأفـراد، أى يتـم التحليل بافتراض أن السبب والنيجة يحدثان سويا دون فارق زمنـى، أى أن التحليل ساكن استاتيكى .

٦-افتراض حياديه الدور الذى تلعبه النقود فى التحليل أى أن التحليل يتم أصلا فى صورة عينيه معبرا عنه فى صورة سلع وخدمات، ولاتدخل النقود الا فى مرحلته تالية، وكمجرد وسيلة فقط لتسهيل المبـادلات، وأنها لاتؤثر على سلوك المستهلك أو سلوك المنتج "المنظم" وفى هـذا التحليل تتمثل الاثمان (وهى أثمان نسبية) فى علاقات مبادلة تترجمها النقود الى أرقام مطلقة دون أى تأثير من جانب النقـود علـى هـذه الاثمان.

ثانيا : الأساس الفلسفي للنظرية الحدية.

يمكن لنا بسهولة أن نتعرف على أساس وفلسفة التحليل الحدى ابتـداء مـن فروضـه الأساسـية، فالنظريـة الحديـة ترتكـز علـى الفرد،واختياراته،وقراراته، فمن جهة فان الفرد يعرف حاجاتـه وهدفـه ويسعى للحصول على أكبر قدر ممكن من من الاشباع (باللنسـبة للفـرد المستهلك) أو أقصى ربح ممكن (بالنسبة للمنظم او المنتج)، ومن الجهـة الاخرى فان الاثمان ودخل هذه الفرد يمثلون اشياء معطاه (محددة)، وأنـه

بطريقه
"أى الفرد" يختار مثالية: أى اختيار الطريق الذى يحقق له أقصى ما يمكـــن من الاشباع او المنفعة او الربح، وعندما يصل الفرد الى هذا الوضع يقال أنه فى حالة توازن، أى أنه استقر على وضع ليس هناك ما يدفعـــه الـــى تغييره.

والفرد (أساس التحليل) لايكون الا جزء لانهائى من المجتمـــع وهذا الأخير مكون من مجموع الأفراد، ويتم أخذهم فردا فردا، وهـــؤلاء الأفراد جميعا متساوون وراشدون سواء كـــانوا مســـتهلكين او منظميـــن (الفرد من قبيل الرجل الاقتصادى الرشيد).

فالمجتمع عند الحديين هو مجموع الأفراد ولاشئ غير ذلـــك (أى ليس مجموع الأفراد ومجموع العلاقات التى تقوم بين الأفراد) ويجد الفرد نفسه امام سلسلة من السلع ، وهذه الأخيرة توجد بكميات محدودة (نـــادره نسبيا بدرجة أكثر أو أقل)، ولهذا الفرد حاجات- وهذه الحاجات طبيعيـــة، كل هذا قبل أن يعرف اثمان السلع، ويتساءل هذا الفرد عن الاشباع الـــذى يمكن أن يحصل عليه من استهلاك هذه السلعة او تلك ، وأنـــه يســـتطيع القيام بتقديراته بمعزل عن (أى دون معرفة) الأثمان ودخله، وهنا يقـــارن المستهلك بين كمية معينة من السلعة وبين المنفعة التـــى تعـــود عليـــه. والمنفعة الكلية المتحققة تتزايد مع تزايد الكمية التى تستهلك من الســـلعة (عدد الوحدات التى تستهلك) ويستمر هذا التزايد حتى تصل المنفعة الكلية الى أقصى حد لها.

وليست المنفعة الكلية هى التى تؤدى بالمستهلك إلى اســـتهلاك كمية معينة من سلعة ما، ولكن الذى يؤدى الى ذلك هـــو الزيـــادة فـــى الاشباع الذى يقارنه بزيادة الاشباع الذى يعود عليه من استهلاك وحـــدة اضافية من سلعة اخرى (المنفعة الحدية).

وهكذا فان الفرد يقيم تحليله (فى النظرية الحدية) على أساس الحد فانه يقارن بين المنافع الحدية التى يحصل عليها من استهلاك هذه السلعة او تلك ، ويعتبر ذلك أحد العناصر الاساسية التى توجه اختياره.

ثالثا : منهج التحليل عند الحديين[1]:

منهج التحليل عند الحديين استنباطى بالدرجة الاولى دون استخدام المنهج الرياضى عندكارل منجر وباستخدام هذا المنهج عند جيفونز وفالراس، وعند مارشال يتمثل عمل الباحث الاقتصادى فى تجميع الوقائع وترتيبها وتفسيرها والقيام باستخلاصات منطقية بشأنها ولاستخلاص الفكرة العلمية تظهر ضرورة الاستقراء والاستنباط معا (استخدام القدمين معا)، ومن المفيد استخدام منهج تاريخى فى البحث الاقتصادى، أما باريتو فيستخدم طريقة فى الاستقصاء عن طريق التجريد يسميها طريقة التقريبات المتتالية، وتتمثل فى البدء ببناء نظرية عامة مبسطة تعرفنا بالخطوط الجوهرية للمادة محل الدراسة مع التجريد من التفاصيل ....وفى مرحلة ثانية نستطيع أن نقترب تدريجيا عن طريق سلسلة من التقريبات من الواقع الملموس بالتوصل الى تصويرات نظرية تكون اكثر دقة وأكثر تعقيدا....دون أن نصل الى الواقع بكل تفاصيله، إذ تفاصيل هذا الواقع وتعقيده أكبر من أن تمكن العلم من التوغل اليها جميعا وتحليلها فى كل ابعادها.

والفرد كمنظم له نفس سلوك الفرد كمستهلك حيث يقوم المنظم باستخدام عناصر الانتاج (طبقاً للتعبير الحدى) التى تقدم له، ولديه أيضا قدرة على الاختيار بين استخدام هذه الكمية او تلك من العمل أو رأس

(1) د.محمد دويدار: مبادئ الاقتصاد السياسى، المرجع السابق ذكره ص٢٢١.

المال ....، ونفس الأمر فكما أن معرفة المنافع الحدية لسلع الاستهلاك (أو معدلات الاحلال) مهمة للمستهلك فان "المنفعة الحدية" التى تتحقق من استخدام تلك الكمية من عنصر الانتاج ويطلق عليها الانتاجية الحدية: "أى الناتج المترتب على استخدام وحدة اضافية من عنصر انتاج معين"مهمة للمنظم. وعن طريق المقارنة وبناء منحنيات الناتج والتى تبين التوافيق المختلفة من عناصر الانتاج التى تحقق له نفس الكمية من الناتج (الاشباع). ويكون سواء بالنسبة للمنظم ان يختار هذه المجموعة من التوافيق أو غيرها، كما هو الامر بالنسبة للمستهلك (أى أنه يخضع لنفس القواعد التى يخضع لها المستهلك).

وبالنسبة للتصور المنهجى للنظرية الحدية فان العلاقات الاقتصادية تعتبر علاقات بين الأفراد والاشياء النادرة وليس كعلاقات بين الافراد والافراد بوساطة الاشياء المادية ويصبح الاقتصاد بالتالى علم "الندرة" الأمر الذى يعنى أن العلاقات الاقتصادية ليست علاقات اجتماعية. وينعكس ذلك التصور على رؤيتهم للاثمان حيث تعتبر مؤشرا للندرة... كما أن نوع الاستدلال المتبع هو استدلال عند الحد ، ويرتكز البناء النظرى للتحليل الحدى على المنفعة المرتكزة على الندرة، والمنفعة يعتبرونها ظاهرة ذاتية أو شخصية وهى اساس الاثمان.

وان لم يستطع الفرد قياس اشباعاته فإن يستطيع على الأقل التنسيق والمقارنة بينها عن طريق بناء خريطة تفضيل تبين المجموعات المختلفة من السلع التى تعتبر متساوية من وجهة نظر المستهلك عند مستويات مختلفة من الدخل ويتم تمثيل كل مجموع بمنحنى ونصل إلى بناء مايطلق عليه منحنيات السواء لكى تمثل ترتيب هذه المجموعات من

بين الاستخدامات المختلفة الممكنة بالطريقة التى تحقق تساوى المنافع الحدية.

وطبقاً لهذا التصور فان الطلب على السلع الاستهلاكية يظهر كنتيجة لاختيار المستهلك الذى يقوم به فى علاقته بتفضيلاته الفردية، وهذا الطلب نفسه يعد دالة للمنفعة الحدية للسلع وهذه المنفعة يتم تقديرها شخصيا بواسطة كل فرد. وبالنسبة لعرض السلع الاستهلاكية (فى السوق) فان المنظم يأخذ فى اعتباره نفقته الحدية ويحاول الحصول على ثمن يسمح له بتغطية نفقاته للحصول على الوحدات الاخيرة للمنتجات (تلك التى تقع على الحد طالما أنه يعرف انتاجه).

وبالنسبة لسوق عناصر الانتاج (الأرض، العمل، المنظم، ورأس المال) فان أثمانها تتحدد بنفس الطريقة التى تتحدد بها اثمان السلع النهائية (الاستهلاكية)، غير أن الطلب عليها يعتبر طلب مشتق لأنها تستخدم فى انتاج السلع التى يتم انتاجها طبقا للطلب المتوقع من جانب المستهلكين، وعليه تكون الانتاجية الحدية المتحققة أساس تحليل اثمان هذه العناصر .(وكما نعلم فان اثمان عناصر الانتاج تحدد مقادير الدخول التى يحصل عليها مالكى هذه العناصر، أى تحدد الريع، والأجور، والربح، والفائدة وعلى ذلك فان تحديد أثمان عناصر الانتاج يحدد كيفية ونمط توزيع الدخول بين مالكى هذه العناصر).

هذا ويمكن ان يتم تحليل كيفية تحديد الثمن على ثلاثة مراحل[1].

Pierre Salama : Sur Lavaleur ,maspéro Paris, 1975 , P:21-30 (1)

ويستلزم ذلك دراسة وتحليل نفقة الانتاج والتى تحدد دالة العرض "كما توجد علاقة بين الكميات والاثمان ولكن كل عنصر منهما يخضع لمبدأ

حيث التفضيل (وسنعرض لذلك بالتفصيل فى توازن المستهلك فى الكتاب الثانى).

وهكذا نجد أنه لايدخل فى اساس تحليلات هذا التصور (النظرية الحدية)أى اعتبار او علاقة لاثمان السلع (حيث تعتبر معطاه)، ولا لدخل المستهلك (ونفس الامر بالنسبة للمنظم) فالامر يتعلق اذن بمجرد فرضية تتعلق بالسلوك والاختيار، والاشباع القائم على الحد (المنفعة الحدية:والانتاجية الحدية).

المطلب الثالث

المبدأ العام فى تحديد الثمن عند الحديين:

اذا ما أخذنا فى الاعتبار الفروض الاساسية والاساس الفلسفى والمنهجى للتصور الحدى فانه يمكن التعرف على طريقة التحليل وكيفية تحديد الثمن .

ونقتصر هنا على المبدأ العام أما تفصيل ذلك فسيكون موضوع انشغالنا فى الكتاب الثانى، هذا ويمكن أن نقرر منذ البداية ان التحليل الحدى يرى فى كل من القيمة والثمن كمترادفين-وفى حقيقة الامر لسنا بصدد نظرية فى القيمة، ولكن تتركز جهود النظرية فى تحديد الثمن: (وسوف نناقش ذلك القول).

وعلينا ان نبقى فى الذهن ان الاثمان عندهم تعتبر مؤشرات للندرة، وأنها تتحدد بالمنفعة الحدية أو الانتاجية الحدية.

وبصفة عامة بالنسبة لسوق السلع الاستهلاكية (النهائية) حيث يوجد مشتر وبائع فان الثمن ينتج من تلاقى قوى العرض وقوى الطلب (منحنيات العرض ومنحنيات الطلب) ويهدف الافراد الى الحصول على أقصى اشباع ممكن، ويعملون على توزيع الوحدات النقدية التى يملكونها

والاثمان، ويترتب على ذلك عدم وجود لفكرة العنصر الانتاجى ذاتها، حيث مع نظرية الانتاجية الحدية فان توزيع الدخل يكف عن أن يكون مشكلة توزيع بين الطبقات ويتداخل مع النظرية العامة لتكوين الاثمان(١).

هذا وقد تم تقديم عدة حلول(٢) لقياس ثمن رأس المال فى الانتاج -عن طريق دوال الانتاج بواسطة فالراس وفيكسل، أو بواسطة السلع الاستهلاكية، وهنا لابد من معرفة معدل الربح (متغير توزيع)، بينما الهدف هو التعرف عليه، كما يمكن قياس راس المال بالمكاسب المتوقعة فى المستقبل وهنا يلزم التعرف على معدلات او اسعار الفائدة بينما الهدف هو التعرف عليها.

وقد حاول "ساملسون" قياس راس المال عن طريق افتراض أن الاقتصاد لاينتج الا سلعة وحيدة والتى يمكن استخدامها بشكل مختلف كسلعة استهلاك أو رأس مال (تصور رمزى تخيلى) ثم حاول "سولو" قياس رأس المال عن طريق تحديد معدل عائد رأس المال أو معدل عائد الاستثمار والذى يمكن أن يحدد معدل الربح.

المطلب الثانى

الانتقادات الخارجية لفكر المدرسة الحدية

رأينا فى المطلب الأول الانتقادات الداخلية للتحليل الحدى حتى لوقبلنا افتراضات هذا التحليل (رغم أن ذلك غير علمى) وتوصلنا الى عدم التماسك الداخلى للنظرية الحدية، ونؤكد أن ذلك ليس الا نتيجة

---

(١) H. Johnson : The Theory of Income distribution London , 1973,P:3.

(٢) يمثل ذلك موضوع لدراسات متعمقة، تعرضنا لها فى محاضراتنا عن نظرية القيمة والثمن، والنظرية الحدية فى دبلوم الدراسات العليا فى الاقتصاد، كلية الحقوق-جامعة المنصورة، وكلية الحقوق-جامعة المنوفية ١٩٩٤-١٩٩٧-"غير منشورة"

مختلف، فالكميات تتحدد ابتداء عن نفقة الانتاج، أما الاثمان فتحدد بالمنفعة الحدية.

واذا كان ذلك هو المبدأ العام فى تحديد الثمن – فيلزم علينـــا ان نتعرف بدرجة أكثر تفصيلا عن كيفية تحديد هذا الثمن وذلك من خـــلال تحليل التوازن الجزئى والتعرف على علاقات او قـــوى الطلـــب وعلـــى علاقات أو قوى العرض ، وكذلك تحليل التوازن العام (وسنتناول ذلك فى الكتاب الثانى).

٢-الافتراض المتعلق بالحاجات والأثمان والدخول على مستوى الفرد .

٣-الافتراض الخاص بالانتقال من مستوى الفرد الى مستوى المجتمع.

٤-الافتراض الخاص بالسلوك الرشيد للفرد (الدخل الاقتصادى) .

٥-التفرقة بين التوازن العينى والتوازن النقدى.

وسنعرض لهذه الانتقادات فى خطوط عامة على النحو التالى:

أولاً: التركيز على التبادل الذى يبدأ من الاستهلاك

يركز التحليل الحدى على التبادل الذى يبدأ من الاستهلاك، فنقطة البدء تتمثل فى الاستهلاك وسلوك الفرد عندما يتوجه الى سوق السلع الاستهلاكية، ويقوم بالاختيارات التى تحقق أقصى اشباع ممكن، واذا كان تنظيم هذا الاستهلاك وتحديده وبيان الأولويات بشأنه أمور لاتتم معالجتها الا فى داخل النشاط الاقتصادى، وفى ارتباطها بالانتاج، وبالهيكل الاقتصادى والموارد الموجودة تحت تصرف المجتمع، وكيفية ونمط استخدامها، ونوع علاقات الانتاج، وشكل التركيب الاجتماعى ونظام القيم السائد بما يتضمنه من نمط استهلاكى معين ونمط ثقافى، كما أن هذا الاستهلاك يتحدد فى ضوء نظره معينة لكيفية الحفاظ على قوى الانسان الجسمانية واعادة انتاجها وتطويرها.

غير أن التحليل الحدى يركز على الاستهلاك منظوراً اليه كمجرد اشباع الحاجات للفرد بوسائل نادرة، ولايتعرض على الاطلاق للجوانب السابق الاشارة اليها، وعند دراسة ظاهرة الانتاج فان التحليل يقتصر على دراسة سلوك المنظم "المنتج" كفرد يشترى فى سوق عناصر الانتاج، ويبيع فى سوق المنتجات، ولاتتم دراسة الوحدة الانتاجية كوحدة قوامها

طبقا للنظرية الحدية فان ثمن السوق ينتج عن تلاقى قوى الطلب وقوى العرض وعلى اساس معرفة طلب السوق وعرض السوق، ولمعرفة طلب السوق نبدأ بطلب المستهلك الفرد، ونتوصل اليه على اساس الحاجات (المنافع) المعبر عنها بواسطة المستهلكين، وانما على أساس أن الثمن معطى ومحدد مسبقا للمستهلك الفرد، ونفس الامر كذلك لمعرفة عرض السوق يبدأ التحليل بعرض المنظم الفرد، وعلى ذلك فان افتراض أن الثمن معطى ومحدد بالنسبة للمستهلك الفرد والمنظم الفرد يعتبر نقطة الانطلاق فى ذلك التحليل الذى يهدف الى بيان كيفية تحديد ثمن السوق، أى فى بحثنا عن كيفية تحديد الثمن، نفسر ونحدد ثمن السوق بواسطة الثمن للمستهلك الفرد والمنظم الفرد (الطلب والعرض) والذى افترضنا أنه معطى ومحدد، ومن هنا كانت الطبيعة الدائرية لهذا التحليل (دائرية الاستدلال)، وهذا فى حد ذاته كاف لاظهار اننا أمام تحليل شكلى لايستطيع أن ينفذ للجوهر للتعرف على حقيقة الثمن.

ثانياً : عدم القدرة على شرح السلوك الفعلى للمشروعات:

يفترض التحليل الحدى أن الافراد يسعون الى تحقيق أقصى اشباع ممكن بالنسبة للمستهلك وأقصى ربح ممكن بالنسبة للمنظم، ويتحقق أقصى ربح عندما ينتج المنظم الكمية التى تتساوى عندها النفقة الحدية مع الايراد الحدى، وفى ظل افتراض سيادة المنافسة الكاملة، والتساؤل هو هل هذا مايحدث فعلا فى الواقع العملى، ونحاول بيان ذلك من خلال معرفة هل توجد المنافسة الكاملة فعلا؟، وكذلك معرفة هل تسلك المشروعات وتعمل فعلا وفقا لما تقدمه المدرسة الحدية كنمط للسلوك ام لا ؟

<u>أ-عدم عدم كمال الاسواق (عدم تحقق المنافسة الكاملة)</u>

قدرة الدخل النقدى (القوة الشرائية) على ترجمة الحاجة الى طلب فعلى وليس افتراضى يتوقف على مستوى الاثمان السائدة فى السوق، وبذلك لايمكن أن نقوم بعمل خريطة منحنيات السواء بمعزل عن خط الميزانية والدخل، ومن ثم فان عدم وجود نقطة للتوازن يؤدى منطقيا الى عدم وجود منحنى الطلب، ومن ثم فان النظرية الحدية لايمكن ابداً اثباتها وأنها يقوم على أساس هش جداً كما يقول الاقتصادى الفرنسى الشهير بيير سلامه[1].

فالحاجات ليست مستقلة عن الاثمان والدخل، وانها ليست حاجات فطرية طبيعية وانما هى حاجات تعد نتاج للمجتمع ووجود الفرد فى مجتمع محدد، ويكون لعلاقات الانتاج ونمط الاستهلاك ونظام القيم السائد وطبيعة الهيكل الاجتماعى والاقتصادى، وحجم موارد المجتمع ونمط استخدامها كيفيا وكميا، وشكل وطبيعة وتوجه سياسة التنمية .....الخ دور كبير فى تحديد هذه الحاجات، ويكون من الطبيعى اذن ان الأثمان ودخل الفرد كغيرهما من العوامل تؤثر على حاجات الفرد واشباعها - ويمكن أن تصل درجة هذاالتأثير الى تغيير هذه الحاجات وخلق حاجات اخرى.

كما أن اشباع حاجة معينة يكون عن طريق الحصول على منافع السلعة التى تشبع هذه الحاجة، وهذه المنفعة المتحققة تعتبر طبقا للتحليل الحدى ذاتية أى ذات طبيعة شخصية تختلف من شخص الى آخر، والتساؤل هو :هل تعتبر المنفعة ظاهرة ذاتية شخصية ؟، هل السلعة المحددة صالحة لاشباع حاجة معينة لأن الشخص يعتبرها كذلك؟، أم أنها تستمد هذه الصلاحية من خصائص موضوعية فى ذات السلعة، الواقع أن

(1) P.Salama Ibid , P:127.

ولابد أن يكون له منحنيات طلب ومنحنيات نفقة محـــددة، وحيــث يتــم افتراض أن نفقة المشروع تتغير مع تغير مستوى الانتاج، وأن نمط هــذا التغير يكون واحداً بالنسبة لمختلف المشروعات ، فيكـــون للفــرق بيــن منحنيات الطلب على سلعة المشروعات (الفردية) الذى ينتج عن اختــلاف أشكال السوق أهمية محورية تجعله فى الواقع محور نظرية تحديد ثمــــن السوق، ولكى يكون منحنى النفقة محدداً بالنسبة للمتشروع يتعين أن تكون أثمان عناصر الانتاج معروفة، والتساؤل هو : هل فى مقدور المشـروع أن يحسب نفقة انتاجه هذه على نحو منضبط ودقيق، وإذا افترضنــا أنــه يستطيع ذلك، فمن أى منحنى للنفقة المتوسطة يشتق المنتظم منحنى النفقــة الحدية: من منحنى الزمن القصير او منجنى الزم الطويل؟

على أن التساؤل الاكثر الحاحاً بجانب منحنى النفقة، هـــو ذلــك المتعلق بتحديد منحنى الطلب، وفى هذا الخصوص لقد جرت العادة فـــى التحليل الحدى على أن يفترض أن شروط الطلب تبقى على ماهى عليــه عبر الزمن، أى يتم التركيز فى دراسة تكون الاثمان على منحنى الطلــب على السلعة فى الزمن القصير (تجاهل التمييز بين منحنيات الطلب فــى الزمن الطويل، وفى الزمن القصير)، حتى لو قبلنا افتراض ثبات شــروط الطلب ، فهل المنحنى الذى نحصل عليه هو منحنى حقيقى ؟ بمعنى أنــه يبين مايحدث فعلا اذا ماتغير الثمن، أم أنه منحنى طلب مارشالى (طبقــاً لما حدده مارشال) يقوم على بعـــض الافتراضــات الخاصــة بسلوك المشروعات الاخرى؟ وهل يوضح مايحدث فى واقع الحياة العمليـــة؟ أو هل يكون ذلك مجرد تخيل أو تصور؟، أى هل يوضح منحنـــى الطلـــب مايعتقد رجال الأعمال انه سوف يحدث عندما يتغير الثمن؟... كل هــــذه الاسئلة تبين أن [illegible] كن التوصل الى منحنى محدد للطلــب علــى ســلعة

المستوى الكلى هو الذى يؤدى الى التعرف السليم على الواقع، ويترتب على ذلك منهجياً وبالتطبيق على التحليل الحدى[١]:-

١-لايمكن الانتقال من مجال التوازن على مستوى الفرد (توازن المستهلك، وتوازن المنتج) الى التوازن على مستوى المجتمع (توازن السوق ،الصناعة ، ومجموع الصناعات، والتوازن العام) طالما أن سلوك المجتمع لايمكن أن يكون نتاج تجميع سلوكات الأفراد، كما أن التجميع مع التناقض يعطى نتيجة تختلف عن التجميع مع التجانس (مجموع قرارات المشروعات بقصد تحقيق الربح قد تؤدى الى ازمة وتحقيق الخسائر، وارتفاع معدلات الادخار على مستوى الافراد لاتعنى ارتفاع القدرة الادخارية ومعدل الادخار على مستوى المجتمع)، ومن ثم لانستطيع بناء منحنى نظرى للطلب فى السوق او العرض فى السوق على أساس تجميع منحنيات الطلب الفردية، وبالتالى فان محور أساسى يرتكز عايه التحليل الحدى يكون موضع شك وتساؤل.

٢-لانستطيع لو أننا ابتدأنا من الكل بنيوياً وهرمياً - الا تكوين المجتمع- لايمكن ان نفترض ان الأفراد كلهم متساوين سواء كانو منتجين أو مستهلكين، لهذا فان تحليل الفرد لابد أن يترك مكانة لدراسة المجموعات او الطبقات الاجتماعية، ولايكون النظر الى الأفراد الا باعتبارهم تشخيص للعلاقات الاجتماعية التى يمثلونها، ويترتب على ذلك أن أساس التوازن العام لايمكن أن يحدث على مستوى تجميع قرارات الأفراد، حيث لايمكن قبول ذلك الجسر الذى أقامة الحديون للانتقال من الفرد الى المجتمع (مجموع الأفراد) عن طريق ذلك التجميع البسيط[٢].

---

(١) [illegible] المرجع السابق لاشارة اليه:ص٤٨٣

(٢) ibid: 129 [illegible]

ثالثاً: عدم تحدد اثمان عناصر الانتاج وخصوصا مشكلة قياس ثمن راس المال :

ان الاستدلال الحدى يصل الى تحديد الطلب الفردى والكلى على أساس افتراض ان الثمن معلوم ومعطى وثابت، كما يصل الى تحديد العرض الفردى والكلى على أساس افتراض ان الثمن معلوم ومعطى وثابت، وهذا يفترض تحديد النفقات الحدية، ثم تحديد عناصر الانتاج على اساس الانتاجية الحدية، وهنا نجد ان تحديد اثمان عناصر الانتاج لايخلص الاستدلال الحدى من طبيعته الدائرية وانما يجعله اكثر دائرية، فتحديد اثمان هذه العناصر يمثل حالة خاصة من نظرية الثمن، وتحليل شروط النفقة هو مناسبة ادخال أثمان عناصر الانتاج فى التحليل، هذه الاثمان تتحدد بالطلب على عناصر الانتاج (مشتق من الطلب على السلع الاستهلاكية ومتداخل حيث يستخدم العناصر مع بعضها البعض) والذى يتحدد بانتاجيتها وهى انتاجية تتحدد بنوع عناصر الانتاج المستخدمة وبكيفية توليف هذه العناصر والتى تتحدد بعده عوامل أهمها أثمان هذه العناصر ، كما يتوقف أثمان العناصر على عرضها الذى يتحدد كقاعدة عامة بما خلف العرض من "انعدام منفعة" والذى يتحدد هو الاخر بعدة عوامل أهمها اثمان هذه العناصر – وهذه الطبيعة الدائرية تجعلنا أمام عدم تحدد لأثمان عناصر الانتاج فى ظل التحليل الحدى بصفة عامة.

أما بالنسبة لرأس المال (بأشكاله المختلفة ثابت ومتداول ونقدى، أى الات ومواد أولية ومبالغ نقدية) فحتى يمكن استخدامه فى عملية الانتاج فلابد من معرفة ثمنه، وكما رأينا فان رأس المال يكون غير محدد طالما أن الاستدلال دائرى، وعدم التحديد هذا هو انعكاس لاستحالة اقامة أى معرفة عن رأس المال ككمية قابلة للقياس بمعزل عن التوزيع

وابتداء من هذا الخطأ المنهجى تعرف المدرسة الحدية القوانين الاقتصادية باعتبارها نتاج خصيصه محددة للحالة النفسية للانسان بصفة عامة عندما يمارس نشاطه الاقتصادى وهو مايجعل هذا التعريف محلاً للنقد، فالقوانين الاقتصادية هى نتاج للروابط والعلاقات الاقتصادية بين الأفراد، وهى علاقات اجتماعية توجد فى المجتمع؛ فماهو اقتصادى يتحدد اجتماعياً وليس لخصيصة نفسانية مجردة ترد الى الانسان بصفة عامة.

اما اعتبار المشكلة الاقتصادية لهذا الفرد محور علم الاقتصاد، وأن هذه المشكلة هى مشكلة ندرة- فقد تناولنا القصور الواضح فى هذا التصور فى تقييمنا للمشكلة الاقتصادية فى نهاية الفصل الثانى من الباب الأول من كتابنا (ص٦٢-٦٤).

خامساً : التفرقة بين التوازن العينى والتوازن النقدى(١):

رأينا أن الحاجات والدخل والأثمان تعتبر معطيات فى التحليل الحدى ،والأمر يتعلق هنا بالأثمان النسبية وليست الاثمان النقدية او المطلقة، حيث لكى نتمكن من المقارنة بين جميع السلع نأخذ سلعة (أياً كانت) والتى تستخدم كمقياس مشترك، ويمكن أن نقيم توازن وحدى عام ولكنه يكون توازن عينى، فالنقود لاتدخل فى المبادلة كعنصر أساسى

---

(١) - Suzane , B; Les rapports d'argent, P.U.G. maspéro Paris , 1973.

- PIGOU ,A., . The Value of money, Quartely Journal of economics, 1977-1978, pp:38-40.

- د.مصطفى رشدى: النظرية النقدية، مؤسسة الثقافة الجامعية، الاسكندرية: ١٩٧٦، ص٤١٥- ص٤١٦.

- كتابنا: التعادلات النقود والبنوك، دار الولاء للطباعة والنشر، شبين الكوم، ١٩٩٧ ص١٢٢- ص١٣٠.

منطقية (فضلا عن ذلك)لهذه الافتراضات التى بنيت على تبسيطات غير دقيقة وغالبا، وغير صحيحه أحياناً، ويمكن القول أن الأساس فى البناء النظرى للتحليل الحدى يتمثل فى تصورهم لموضوع الاقتصاد السياسى والذى يفرغ علم الاقتصاد السياسى من كل محتوى اجتماعى ، والذى يركز على دائرة التبادل ويستبعد دائرة الانتاج ومايدور فيها باعتبارها تعبيراً حقيقياً عن الواقع الاقتصادى، ويستبعد دائرة الانتاج ومايدور فيها باعتبارها تعبيراً حقيقياً عن الواقع الاقتصادى، وكذلك عدم التعرض للاطار الهيكلى لهذا الواقع، فضلا عن نوع المجتمع، ونمط علاقات الانتاج السائدة فيه.

بعبارة اخرى نجد انه ابتداءاً من دائرة التبادل وعلى أساس العلاقات بين الافراد والاشياء النادرة التى توجه لاشباع حاجاتهم يتم النظر الى موضوع الاقتصاد وصياغة بناء نظرى أساسه نظرية الثمن، ويتم النظر الى الاثمان كمؤشرات للندرة، ويتم تحديدها بناءاً على المنفعة الحدية للمستهلك ، وبمعرفة الانتاجية الحدية، والايراد الحدى والنفقة الخدية، ويصبح الاقتصاد بالتالى هو علم الندرة، وبذلك يتم التجريد من العلاقات الاجتماعية، وابتداءاً من هذه الرؤية لموضوع الاقتصاد والتى تعكس منهجاً محدداً للتحليل الحدى، يمكن أن نتناول الانتقادات الخارجية لفكر المدرسة الحدية والتى تتركز اساساً على فروض التحليل الاساسية(عدم صحتها) وتتمثل فيما يلى [1]:

١-التركيز على التبادل الذى يبدأ من الاستهلاك.

([1]) اعتمدنا فى تناول هذه الانتقادات على المراجع السابق الاشارة اليها، وخصوصا كتابات أستاذنا الدكتور محمد دويدار، ورسالتنا للدكتوراه عن سياسات الاثمان، ومحاضراتنا عن نظرية القيمة والثمن فى الدراسات العليا.

مجموعة من افراد المجتمع تجمعهم شروط معينة لعملية الانتاج، وتوجـد بينهم علاقات انتاج معينة أبرزها وأهمها تلك العلاقة بين العمـل ورأس المال، ومن ثم يكون التحليل الحدى قد استبعد الانتاج وهو جوهر النشـاط الاقتصادى وركز على التبادل الذى يبدأ من الاستهلاك ، وهـذا تصـور غير صحيح تترتب عليه بالتالى نتائج غير صحيحه.

ثانياً: الافتراض المتعلق بالحاجات والأثمان والدخول على مستوى الفرد:

يقوم التحليل الحدى على افتراض معرفة الفرد الرشيد لحاجاتـه، وأن الاثمان ودخله محدده،أى أن الحاجات، والاثمان ، والدخـل تعتـبر معطيات مستقلة الواحدة عن الاخرى، وهذا ما يمكنه من الاختيار بطريقة مثالية وتحقيق التوازن عن طريق تساوى المنافع الحدية مـع الاثمـان، وبمواجهة مشكلة عدم القابلية للقياس، تم ادخال امكانية أن يقـوم الفـرد بالتفضيل عن طريق بناء خريطة منحنيات السواء والتـى تعـبر عـن الحاجات، وخط الميزانية الذى يعبر عن الدخل والثمن (الامكانيات) يتـم تحقيق التوازن، كما يمكن اشتقاق منحنى طلب الفرد ثم منحنـى الطلـب الكلى (طلب السوق)، وعلى اساس هذا الاخير (وقانون التضحية-المنفعة) نصل الى تحديد الاثمان والتى تكون مؤشرات للندرة.

يتضح مماسبق أن اساس التحليل الحدى هو الحاجات الممثلة فـى خريطة منحنيات السواء، لذلك عندما يكون وجود هذه الخريطة نفسه محل شك وتساؤل الا يعنى ذلك أن التحليل كله والذى يقام على هذه الفرضيـة يكون هو الاخر محل شك وتساؤل فالحاجات لايمكن أن تكون مستقلة عن الدخول والأثمان، فلكى تؤخذ الحاجة فى الاعتبار فى اقتصاد السوق لابـد أن تكون مزودة بقوة شرائية، فلا اعتبار لحاجة دون دخل نقدى، كمـا أن

الذى يجعل سلع معينة صالحة لاشباع حاجة معينة كسلع الغــذاء وسـلع الملابس بالنسبة للحاجة الى الطعام او الحاجة الى الملبس هو مايوجد فى تلك السلع من مواد تركيبية ومكونات وخصـائص طبيعيـة وعضويـة وكيميائية تجعلها صالحة لاشباع تلك الحاجة ، ثم يأتى العامل الشـخصى فى اختيار النوع والدرجة والجودة والكفاءة والمقـدار ، أى أن المنفعـة اجتماعية وموضوعية قبل أن تكون شخصية، وبعبارة اخرى فان المنفعة ليست تعبيراً أو ظاهرة شخصية ذاتية خالصة، ومن ثم يكون جزء هـام من منطلقات واسس النظرية الحدية فى الثمن غير صحيح.

ثالثاً:الافتراض الخاص بالانتقال من مستوى الفرد الى مستوى المجتمع:

يرى التحليل الحدى أن الانتقال من المستوى الوحدى، أو الجزئى الى المستوى الجمعى او الكلى يكون عن طريق التجميع البسيط، وكذلـك من مستوى الفرد الى المجتمع على اساس أن المجتمـع هـو مجمـوع الافراد، وذلك يثير قضية هامة جداً هى قضية الكل والجزء، فـالمجتمع لايعنى مجموع الافراد فقط ، وانما مجموع الافراد والعلاقات التى توجـد بينهم، وليس للفرد وجود فى خارج المجتمع اى فى خارج هذه العلاقـات، كما لايمكن الاقتصار على أن الكل هو مجموع الاجزاء، ونبدأ من الجزء ثم نصل الى الكل عن طريق التجميع البسيط، وعلى ذلك اذا ماقمنا بتحليل الجزء لتحديد خصائصه فيكون ذلك من خلال ارتباطه بالكل الذى يحتويه، وفى اطار شمولى يشمل الظاهرة عموما بكليتها، ففكرة الكلية لفهم الواقـع وقوانينه وهياكله الداخلية تؤدى الـى اكتشـاف الارتباطـات الداخليـة والضرورية بين مكونات هذا الكل "أى الاجزاء"، أى أن التحليـل علـى

رابعاً: الافتراض الخاص بالسلوك الرشيد للفرد (الرجل الاقتصادى) والمشكلة الاقتصادية مشكلة ندرة :

ان الافراد الذين تقوم المدرسة الحدية بتحليل سلوكهم من قبيل الرجل الاقتصادى، أى ذلك الفرد الذى يسعى لتحقيق صالحة الخاص، ويتصف بالأنانية والنفعية وحب الذات، والوصول الى غايته (أقصى ربح ممكن بالنسبة للمنتج، واقصى اشباع ممكن بالنسبة للمستهلك)؛أى أن سلوك الفرد سلوك رشيد كمستهلك فى توزيع دخله على نواحى الانفاق المختلفة لتحقيق هدفه وكمنتج لاتخاذ قرار الانتاج بأقل نفقة ممكنه رتحقيق اقصى كسب نقدى ممكن، وأن هذا الفرد يقوم بحساب دقيق لكل التفاصيل والجزئيات المتعلقة بسلوكه.

على أنه اذا كان من المشكوك فيه سلوك الفرد على هذا النحو وحساب التغييرات التى تحدث على مستويات غاية فى الدقة وعلى أسس من الحساب الحدى كماسبق أن رأينا بالنسبة للسلوك الفعلى للمشروعات، فنحن نسلم مع ماقاله استاذنا الدكتور محمد دويدار فى هذا الخصوص[١]: ان اعتبار بعض خصائص الفرد فى المجتمع الذى أنتج مفكرى المدرسة الحدية من قبيل الطبيعة الانسانية ينطوى على خطأ منهجى كبير، اذ هو يأخذ بعض خصائص الفرد فى ظل نوع من التنظيم الاجتماعى يجعلها من طبيعة الانسان، كما لو كانت هذه الطبيعة نتاجا طبيعيا وليست نتاجا اجتماعيا، فطبيعة الانسان لاتحدد مرة واحدة فى كل تاريخ الانسان، وانما تكتسب خصائص ومميزات تجعلها تختلف باختلاف المجتمعات ، فاذا كان الانسان اجتماعيا بطبعه فلن يطور طبيعته الحقيقية الا فى المجتمع،

(١) د.محمد دويدار: مبادئ الاقتصاد السياسى: المرجع السابق ذكره: ص٤٧٨-ص٤٨١.